مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بني وليد

- الاقتصاد الموازي في ليبيا (المفهوم ، الأسباب، التقدير ، طرق المعالجة) .
- الأمن المائي العربي والسياسة الدولية.
- مساهمة المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية في ليبيا.
- إدارة الجودة الشاملة وأثرها في المنظمات المعاصرة.
- إشكاليات التخلف في البلدان النامية.
- المكانة العالمية لدولة روسيا الاتحادية في القرن الحادي والعشرين.
- DIFFERENCE BETWEEN UNEMPLOYMENT AND POLICY OF NOT HIRING IN THE ARAB COUNTRIES.

السنة الثالثة | العدد الخامس | مارس 2015 م

قواعد النشر بمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية ، وبذلك نحيط البحاث الكرام بقواعد وشروط النشر في هذه المجلة، وهي كالتالي :

1 - تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .

2 - ألا يكون البحث أو الدراسة قد سبق نشره أو مقدم للنشر في جهات أخري .

3 - التقيّد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع .

4 - تكون المادة العلمية مكتوبة باللغة العربية وبأسلوب مميز ، كما تقبل البحوث باللغة الانجليزية شريطة تقديم ملخص لها باللغة العربية .

5 - أن يرفق البحث أو الدراسة بأسم الباحث ثلاثياً ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .

6 - تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .

7 - لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (30) صفحة مطبوعة بما في ذلك صفحات الجداول والصور والرسومات والملاحق وغيرها .

8 - الأعمال المقدمة للنشر لا تُعاد لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر .

9 - يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة علي برنامج (word) على حجم ورق (A4) مرفقة بنسخة الكترونية على (CD).

10 - الدراسات والبحوث والاستنتاجات المنشورة بالمجلة لا تعبر إلا عن آراء وأفكار كاتبها .

11 - يكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic).

12 - ترسل البحوث باسم المشرف العام ،على البريد الالكتروني التالي :-

H64299@yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الخامس – مارس 2015م

الإشـــــراف العـــــــام

د. حوسين مصباح العلام

رئيـــــس هيئة التـــــحرير

د . فتحي مسعود عبد الهادي

مدير التحرير

أ.علي أمبارك النقراط

أعضاء هيـــــــئة التـــحرير

د. فتحي نصار **د. ميلاد سالم الحداد**

د. أمبارك موسى **أ. أحمد محمد النقراط**

د. محمد عثمان الفيثوري

تصميم و تنفيذ

محمد علي العلام

اللجنة الإستشارية

د.حوسين مصباح العلام	د. عبد الناصر سالم زيدان
د. طارق عبد الله المنقوش	د. حسن علي الجديد
د. محمد السوداني أغنية	د. ابراهيم خليل بن قطنش
د. خالد صالح عبود	أ.علي أمبارك النقراط

المواد المنشورة تعبر عن أراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســــــلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الزيتونة

بني وليد - ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

كلمة المشرف

إن من دواعي سرورنا أن نقدم هذا العدد من مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية التي تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد آملين أن تكون هذه المجلة دافع لتقديم الإضافة في المجال العلمي والبحث الأكاديمي، والذي يعتبر تتويجاً للجهد المبذول من قبل القائمين على المجلة ، وذلك بالرغم من الصعوبات التي واجهت هيئة التحرير ومنها الاعتماد على الجهود الذاتية مالياً وفنياً وبدعم من السادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين وذلك لإخراجها بالشكل المطلوب .

وللمحافظة على سير العمل والإصدارات للإعداد المستقبلية ندعو البحاث والدارسين إلي التقيد بشروط النشر بالمجلة ، وذلك انطلاقاً من الدور العلمي الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية والمجتمع ، وإسهاماً منهم في تفعيل دورها والتأكيد على دور أعضاء هيئة التدريس في عملية تطوير العملية التعليمية، خصوصاً وان العالم من حولنا يشهد تحولات تاريخية خطيرة وعظيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، فبزوغ تكتلات اقتصادية وسياسية جديدة في العالم من شأنها أن تعيد صياغة التوجهات والتحالفات الاقتصادية والسياسية ، ومن هنا فان مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية تقدم تفسير وتوضيح لأبرز المظاهر الاقتصادية والسياسية وتقديم حلول ومقترحات للمشاكل قيد الدراسة ، فإن هيئة تحرير المجلة تتمنى أن يصل هذا العمل المتواضع إلى المستوى المأمول وذلك خدمة للصالح العام ، وإبرازاً للإمكانيات العلمية والبحثية داخل مدينة بني وليد ومؤسساتها العلمية.

كما تدعو هيئة تحرير مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية كل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مختلف الكليات والجامعات إلى المشاركة بمجهوداتهم العلمية والبحثية وإرسالها إلى المجلة والتي ستكون محل تقدير واحترام كبيرين .

المشرف العام

د. حوسين مصباح العلام

فهرس المحتويات

العنوان	الباحث	رقم الصفحة
تقييم البرامج التدريبية وأثرها في فاعلية التدريب دراسة ميدانية على الشركة العامة للكهرباء داخل مدينة طرابلس	أ. زينب عبد النبي عبدالسلام	8
الإفصاح عن التكاليف البيئية ودوره في تعظيم قيمة المنشاة اجتماعياً	د.عبد الحميد علي المقروس د.إبراهيم مسعود الفرجاني	25
قياس العوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي دراسة حالة (مكاتب المراجعة الخارجية / طرابلس)	د. محمد علي الشريف د.حسني رمضان الشتيوي د.عبد الحميد إبراهيم معتوق	43
الاقتصاد الموازي في ليبيا (المفهوم ، الأسباب، التقدير ، طرق المعالجة)	أ. عامر فتح الله المبروك الفر جاني	62
الأمن المائي العربي والسياسة الدولية	د. محمد فرج مفتاح أشليبطة	73
مساهمة المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية في ليبيا	د.عبد الناصر سالم زيدان أ.بسمة نوري المغربي	93
تأثير الفساد الإداري و الاستبداد على تحقيق التنمية الاقتصادية	د.عمر مولود دنس أ.الطاهر عبد الحميد أبوسريويل	115
أثر جودة الحياة الوظيفية على تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية دراسة حالة مستشفى مرزق العام	د.حسن عبد السلام علي د.عبد السلام المصري الساعدي	129
إدارة الجودة الشاملة وأثرها في المنظمات المعاصرة	د.فتحي مسعود عبد الهادي	144
نظرية السلطة عند توماس هوبز	أ.عبد الحكيم علي الورفلي	155
مفهوم الدولة ودورها الوظيفي في الفكر الماركسي الكلاسيكي (كارل ماركس) أنموذجاً	رمضان محمد الأطرش	165

189	د.علي محمد مصطفى ديهوم د.محمد السوداني عبد الله	أثر التدخل الدولي على الأوضاع الإنسانية في إقليم دار فور
210	د. عمر محمد عبدالرزاق د. محمد سليمان الزروق	التعلم القائم على المعايير (معايير الجودة كنموذج)
226	د.حسن علي الجديد	المكانة العالمية لدولة روسيا الاتحادية في القرن الحادي والعشرين
240	د.انتصار ابراهيم عياد	مفهوم وظيفة الشراء ،أهميتها ،أهدافها، ووظائف إدارة المشتريات وعلاقتها بالإدارات الأخرى
255	Dr. Naser A. Bubaker Elzlatni Dr. Yusri A. Abdelsalam	DIFFERENCE BETWEEN UNEMPLOYMENT AND POLICY OF NOT HIRING IN THE ARAB COUNTRIES
268	Dr.Alhadi Basher Alh Dr.Mohamed Saad Abokaresh	The Financial and Operating Performance of Libyan Manufacturing Firms Pre and Post Privatization Firms
280	أ.مريم رمضان عبد الرحيم	نحو إطار مؤسسي فاعل لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي
294	أ. علي عبد السلام شقلوف	آثار الطعن بالمعارضة
308	أ. جمعة مفتاح الكاسح	أسباب إنعدام الأمن الغذائي في السودان
324	د.البغدادي محمد سعد أ. عبد النبي احمد عبد الله	إشكاليات التخلف في البلدان النامية
342	د.خيري الصادق أرحومة	دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية

تقييـم البرامــج التدريبية وأثرها في فاعلــية التــدريب
دراسة ميدانية على الشركة العامة للكهرباء داخل مدينة طرابلس

أ. زينب عبد النبي عبدالسلام
كلية الاقتصاد بني وليد

المستخلـــص:

إن تقدم أي مجتمع إنما يعتمد بالدرجة الأساس على كفاءة والخبرة التي تمتلكها الموارد البشرية وقدرته على استغلال الموارد المتاحة بشكل فعال، من هنا فإن برامج التدريب تعتبر وسيلة فعالة في تطوير الطاقات البشرية واستثمارها. عليه فإن هذه الدراسة ترتبط بأحد المجالات الهامة في التدريب المتمثلة في تقييم البرامج التدريبية، والتي يمكن على اساسها تقدير النفع المحقق في نشاط التدريب، وتحديد مواطن القوة والضعف به.

المقدمـــــــــة :

تتبع أهمية التدريب في رفع مستوى المتدربين وإحداث تغيير في سلوكهم واتجاهاتهم نحو العمل الذي يقومون به، حيث أنّ برامج التدريب لا يمكن أن تحقق أهدافها بدون المتابعة والتقييم المستمرة، أي أن التقييم عملية تهدف إلى قياس ما حققه التدريب، ومدى تحققه الخطة التدريبية للأهداف الموضوعة لها، وذلك بنقل أثر التدريب إلي الواقع العملي. أن نقطة الانطلاق نحو تحقيق فاعلية التدريب هي التحديد الواضح للأهداف ومن ثم رصد الخبرات والإمكانيات نحو خلق مسارات مخططة للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف.

اولاً: مخطــط الدراســـة

مشكلة الدراسة:

من أجل زيادة فاعليه التدريب فلا بد أن يتم ذلك من خلال منهج تدريبي يبدأ بالتخطيط للبرامج التدريبية، ثم تنظيمها، ومن ثم تنفيذها، وعملية الرقابة التي تتم في ضوء الخطط التي تم وضعها مسبقا، وأخيرا تأتي مرحلة التقويم للوقوف على نتيجة الجهود التي بدلت. وتشمل هذه المراحل جوانب وأبعاداً كثيرة، ويمثل تقييم التدريب أحد المجالات الهامة في التدريب، والتي يمكن على أساسها تقدير النفع المحقق في نشاط التدريب، وتحديد مواطن القوة والضعف به، وتتركز عملية تقييم التدريب على تقييم البرنامج التدريبي حيث المادة والأساليب المتبعة، ومتابعة أثر التدريب على أعمال الذين اشتركوا في الدورات التدريبية وانعكاسها على سلوك المتدربين بعد رجوعهم إلى أعمالهم وانعكاس ذلك على بيئة العمل.

ومن خلال القيام بدراسة استطلاعية لمجتمع البحث ومناقشة المسئولين في إدارة التدريب وتنمية الموارد البشرية بالشركة العامة للكهرباء، فقد تبين أن الاهتمام الأكبر والجهد الأوفر تحظى به مراحل تخطيط وتنفيذ التدريب بجانبيه الاداري والفنية، دون مرحلتي المتابعة والتقييم.

من هنا فأن مشكلة الدراسة تكمن في وجود قصور في عملية تقييم البرامج التدريبية مما يؤدى إلى عدم التعرف على حجم الاستفادة من التدريب وبالتالي تدني فاعلية التدريب.

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفروض الرئيسية التالية :-

1- يوجد أثر طردي (موجب) لمستوى تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب بالشركة قيد الدراسة.

2-يوجد أثر طردي (موجب) لمستوى توفر الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب بالشركة قيد الدراسة.

3- يوجد أثر طردي (موجب) لمستوى توفر معايير واضحة وثابتة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب بالشركة قيد الدراسة.

اهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على أثر تقييم البرامج التدريبية للشركة العامة للكهرباء على فاعلية التدريب وسوف يتم تحقق من ذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

3.1 - التعرف على أثر وجود قصور في تقييم البرامج التدريبية على مستوي فاعلية التدريب في الشركة قيد الدراسة.

3.2 - التعرف على أثر وجود قصور في تقييم البرامج التدريبية على مستوي توفر الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في تقييم البرامج التدريبية في الشركة قيد الدراسة.

3.3 - التعرف على أثر وجود قصور في تقييم البرامج التدريبية على مستوي توفر معايير واضحة وثابتة لقياس أثر التدريب في الشركة قيد الدراسة.

3.4 - التعرف على المشكلات والصعوبات التي تؤثر في عملية تقييم البرامج التدريبية في الشركة قيد الدراسة.

أهمية الدراسة:

يمكن ان تبرز اهمية هذه الدراسة من خلال ما قد تساهم به من منافع يمكن ان تستفيد منها الشركة العامة للكهرباء، حيث ان ما تخرج به من نتائج وتوصيات قد تؤدي عند تطبيقها الى تحسين مستوى التدريب في جوانبه التخطيطية، والتنفيذية، وعمليات المتابعة والتقييم، وقياس عوائد البرامج التدريبية، الامر الذي قد يؤدي الى الارتقاء بمستوى الاداء وقد يؤدي الى رفع كل من الانتاج وانتاجية العاملين وزيادة العمر الافتراضي للأصول التي تدخل ضمن العملية الانتاجية، اضافة الى توفير بيئة انتاج افضل للعاملين في الشركة من حيث السلامة المهنية، وظروف العمل، والعوائد المالية المناسبة للمنتسبين.

كذلك فان ارتباط هذه الشركة بحياة المواطنين يعطي هذه الدراسة اهمية اضافية، الان تحسين مستوى الاداء ورفع كفاءة الانتاج يؤدي الى تقديم خدمه للمواطن الليبي بالمواصفات المتطورة فمثل هذه الدراسات ستسهم بالضرورة في اكتشاف المشاكل والمعوقات وايجاد الحلول المناسبة مما ينعكس بصوره مباشره وغير مباشرة في تطوير تلك الخدمات الضرورية لحياة المواطن بعد ان اصبحت الكهرباء من الحاجات التي لا يمكن ان يستغني عنها أي مواطن في أي بقعة من البقاع المعمورة.

كما ان هذه الدراسة ترتبط بالاقتصاد الوطني والخطط التنموية، فكثير من مثل هذه الدراسات كانت قد ساهمت وبصورة فعالة في تطوير وتنمية بلدان كثيرة من دول العالم. فمن خلال التعرف ايجاد الحلول المناسبة الناتجة عن العملية البحثية التي قد ينتج عنها توفير الكثير من الوقت والجهد والمال للاقتصاد الوطني.

كما ان مثل هذه الدراسات قد تؤدي الى اثراء المكتبة العلمية وقد تضيف اضافات مهمة للمعرفة، حيث اصبحت المعرفة جزء مهم في الحياة البشرية. وتعتبر هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على موضوع تقييم

البرامج التدريبية باعتباره من الموضوعات التي تلقى اهتماماً كبيراً من قبل الكتاب والباحثين في مجال الإدارة، والمساهمة في إثراء المعرفة العلمية بهذا النوع من الدراسات، نظراً لقلة الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع البحث في قطاع الكهرباء في ليبيا.

حـــدود الدراســـة:

الحدود المكانية :

تتمثل الحدود المكانية بمواقع النشاطات الخاصة بالشركة العامة للكهرباء والتي تتمثل بالإدارات ومراكز التدريب التابعة لشركة ومراكز التدريب التي تتعامل معها داخل مدينة طرابلس.

الحدود الزمنية :

تم تحديد المدة الزمنية لهذه الدراسة للسنوات (2006 – 2008 ف) حيث أن البيانات والمعلومات التي جمعها كانت تخص الفترة المشار إليها.

الحدود الموضوعية :

ينصب الاهتمام في هذه الدراسة بموضوع تقييم البرامج التدريبية وقياس أثر هذا التقييم على فاعليه التدريب في الشركة العامة للكهرباء.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات العامة بالشركة العامة للكهرباء داخل نطاق مدينة طرابلس والبالغ عددهم (3404) متدرب، (335) من المدراء الدوائر ورؤساء الأقسام بالشركة، اضافة إلى (54) مدرباً من داخل وخارج الشركة. وقد تم سحب عينة عشوائية طبقيه من مجتمع المتدربين حيث مثلت (300) من متدرب في حين تم سحب عينة عشوائية بسيطة من مجتمع مدراء الدوائر ورؤساء الاقسام حيث بلغت (185) مفردة، واما مجتمع المدربين فقد تم استخدام اسلوب الحصر الشامل والتي بلغ عدد مفرداته (54) مدرباً.

منهجية الدراســـة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذى يعد مناسباً لأغراض هذه الدراسة، باعتبار أن هذا المنهج تفرضه طبيعة موضوع الدراسة، بحيث يمكن من خلاله دراسة الظاهرة، وذلك بتجميع الحقائق والبيانات عن الظاهرة ومحاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالاتها. وتشمل الدراسة الجوانب التالية:

الدراسة النظرية:

تم تغطية الجانب النظري لموضوع الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب العلمية والمراجع والدوريات العربية، والدراسات ذات الصلة بالموضوع، وذلك لغرض تكوين إطار نظري متكامل ينسجم مع ما جاء في هذه الدراسة.

الدراسة الميدانية:

عملت هذه الدراسة على جمع البيانات والمعلومات الضرورية من مجتمع الدراسة، وذلك بالاستعانة بالعديد من الوسائل التي تمثلت بصحيفة الاستبيان باعتباره أداة جمع البيانات الأساسية، واستخدام وسيلة المقابلة

الشخصية، والملاحظة الشخصية المباشرة، وبعد ذلك فقد تم إجراء الاختبارات اللازم عن طريق التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج لإثبات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع على الدراسات التي أجريت داخل والجامعات الليبية والمؤسسات التعليمية العليا، تبين عدم تكرار موضوع الدراسة مع ما سبق أن تم بحثه، كما تبين بأن هناك بعض الدِّراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة. وإيمانا بالمبدأ القائل بأن المعرفة هي ذات قيمة تراكمية ويستفيد كل باحث من مجهودات الذين سبقوه ويزيد مساهماتهم بما يستطيع الوصول إليه من حقائق وإثباتات، لذلك فلا بد من الاشارة الى بعض الدِّراسات العلمية التي اهتمت بجوانب محددة من موضوع الدراسة وفيما يلي أهم تلك الدِّراسات:

دراسة (بشينه،2002) هدفت الدراسة إلى :

1. تقييم مجموعة من مراكز التدريب الإداري وفقاً للمعايير المستخدمة في تقييم، وذلك بغية تعريف المسؤولين عن العمليات التدريبية والجهات المهتمة بالتدريب بأهم التطورات في أساليب التدريب وبرامجه وسبل تقيميه.

2.اختيار العلاقة بين أهداف وبرامج التدريب وبين فاعليته في المراكز التدريبية قيد الدراسة.

و توصل الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها :

1. قلة اهتمام المراكز التدريبية بعملية التطوير والتحديث للبرامج التدريبية. وأن أغلب المراكز التدريبية المشمولة في الدراسة تفتقر إلى إدارة أو قسم مختص في تصميم البرامج التدريبية.

2.أوضحت نتائج الدراسة أن توفير المستلزمات التدريبية للبرنامج التدريبي يؤثر بنسبة (50%- 75 %) في تحقيق إجمالي اهداف البرنامج.

دراسة(ساسي،2002) هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في فعالية التدريب وإمكانية توضيحها وحصرها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها:

1.أن مراكز أو معاهد التدريب والتأهيل لا تركز كثيراً على عملية تنمية وتطوير المهارات وقدرات واتجاهات المتدربين التابعين لها حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعليه مما يؤدى ذلك إلى زيادة فعالية الدورات والبرامج التدريبية.

2.عدم تركيز إدارات التدريب في الشركات (عينات الدراسة) على تنمية وتطوير المهارات الفنية لدى العاملين بشكل خاص، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف فعالية البرامج التدريبية.

دراسة (ابو قعيقيص2005) هدفت الدراسة إلي:

1. دراسة واقع عمليات تقييم البرامج التدريبية في مجال الحاسب الآلي بالشركة.
2. تحديد أوجه القصور في عملية التقييم ومتابعة المتدربين في مجال الحاسب الآلي بالشركة إن وجدت.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها :

1.إن عملية تحديد الاحتياجات التدريبية بالشركة هي من مسؤولية الرئيس المباشر، و في بعض الأحيان مدير الإدارة المختص دون أي تدخل من قبل ذوي الشأن أي المتدرب، أو إدارة التدريب بالشركة.

2.عدم ربط التدريب بتقدم المسار الوظيفي، مما يقلل من اهتمام العاملين بالتدريب. وان الفترة الزمنية غير كافية بالمستوى المطلوب لتغطية الموضوعات المطروحة في البرامج التدريبية.

3.عدم متابعة إدارة التدريب بالشركة ومشاهدتها لمستوى أداء المتدرب بعد أنتهاء البرنامج التدريبي بفترة زمنية.

دراسة (النويجم ،2005) هدفت الدراسة إلى التعرف على كفاءة العملية التدريبية في معاهد التدريب من وجهة نظر العاملين فيها والكشف عن المعوقات التي تواجه العملية التدريبية في معاهد التدريب.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج كان من أهمها:

1. اتصف محور تحديد الاحتياجات التدريبية بانخفاض الكفاءة وذلك من خلال استشارة الرؤساء، واقلها الاختبارات التحريرية.

2. اتصف محور الأسس والمعايير التي يتم إعداد الحقائب التدريبية بانخفاض الكفاءة ومن أهم المعايير التي يمكن مراعاتها هو صياغة عنوان الحقيبة واقلها أهمية اشتمال الحقيبة على دليل إرشادي لاستخدامها.

3. اتصف محور الطرق والوسائل التدريبية التي تستخدم في تنفيذ البرامج التدريبية بانخفاض الكفاءة ومن أكثر الطرق استخداماً المحاضرة واقلها طريقة سلة القرارات. اما اكثر الوسائل فكانت اللوحة الحائطية واقلها الفيديو.

دراسة (الراجحي، 2007) هدفت الدراسة إلى الاتي:

1.التعرف على البرامج التدريبية المخصصة لإدارة الأزمات في المعاهد الأمنية، والوقوف على مدى تحقيق البرامج لأهدافها.

2.تقويم البرامج التي تقدمها المعاهد الأمنية لتأهيل المتدربين والوقوف على مدى تلبية هذه البرامج للمتطلبات الوظيفية للمتدربين الملتحقين بهذه البرامج.

3.الكشف عن العقبات التي تحول دون تحقيق برامج الأزمات لأهدافها في المعاهد الأمنية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1.انخفاض نسبة بعض ما يتم تلبيته من البرامج للمتطلبات الوظيفية للمتدربين، وتختلف هذه المتطلبات من برنامج لأخر.

2.انخفاض نسبة ما تحقيقه البرامج التدريبية لأهدافها المحددة، وكذلك قلة استخدام الوسائل والأساليب التدريبية في هذه البرامج.

3.عدم توفر السكن والمواصلات للملتحقين بهذه البرامج التدريبية، وعدم وجود حوافز مادية تشجع للالتحاق بهذه البرامج التدريبية.

4.عدم الاستغلال الأمثل لوقت المتدرب المتدربين، وعدم تقديم معلومات مسبقة عن أهداف البرنامج التدريبي للمتدربين.

دراسة(البلعزى، 2008) هدفت الدراسة إلى البحث في معرفة أثر تحديد الاحتياجات التدريبية على فاعلية التدريب.

أهم النتائج التي توصلت إليها :

1.عدم اهتمام إدارة التدريب بقياس وتقييم البرامج التدريبية المنفذة، حيث إنها تقيس مدى استيعاب المتدربين لفحوى هذه البرامج ولا تقيس مدى تحقيق الأهداف مما ينتج عنه عدم استثمار جهود التدريب بفاعلية.

2. ضعف تحديد الاحتياجات التدريبية والأهداف التدريبية بشكل واضح و دقيق مما يعكس عدم الاستفادة المثلى من التدريب و المتدربين و بالتالي عدم تحقيق فاعلية التدريب.

3.أن العملية التدريبية (تخطيط و تنفيذ و متابعة و تقييم) تتم بشكل عشوائي و تتأثر بالظروف البيئية المحيطة والاجتهادات الشخصية مما يدل على عدم وجود تخطيط و تنفيذ و تقييم جيد للبرامج التدريبية و بالتالي تدنى فاعلية التدريب و عدم تحقيق الأهداف التدريبية.

4. عدم الاستفادة من المتدربين بعد عودتهم من التدريب وذلك لرجوعهم إلى أعمال لا تتناسب مع ما دربوا عليه مما يعكس عدم التحديد العلمي للاحتياجات الفعلية للتدريب.

ثانياً: الإطـــــار النظـــري:

1-المقدمـــــة:

" تعد عملية تقييم البرامج التدريبية من الأمور المهمة إذا من خلال هذه العملية يمكن تحديد التغيرات التي يقصد تحقيقها سواء كانت في معارف المتدربين، أم في مهارتهم، أم في اتجاهاتهم. وإن عمليات التقييم والمتابعة لأي برنامج ضرورية للتأكد من مدى تحقيقه لأهدافه، أو انحرافه عنها، ويعد التقييم جزءاً مهما وأساسياً في تصميم البرنامج التدريبي، وأثناء تنفيذ خطوات التدريب وذلك للوقوف على سلامة سيرها ومدى مسايرتها لمتطلبات العمل وانسجامها مع تحقيق الأهداف المخطط لها، من أجل تصحيح المسار، وتحقيق الأهداف، وعملية تقييم الأهداف بحد ذاتها هي عملية إصدار قرار علمي بشأن عمليات التدريب في ضوء الأدلة التي كشفت عنها الممارسات الميدانية ".(الطعاني، 2002 : 147)

" وتتميز عملية تقييم البرامج التدريبية بأن لها صفة شمولية عامة لأنها تتناول كافة المراحل التدريبية بشيء من التحليل وربط النتائج بالأهداف، وهي عملية تقوم على أساس أن التدريب نظام متكامل يبدأ بالتخطيط ثم الإعداد ثم التنفيذ وكل عنصر من هذه العناصر له دور رئيسي في نجاح عملية التدريب".(الشعلان، 1995 : 250)

"ولكي يقيم التدريب أهدافه فلا بد من ربط عملية تقييم التدريب بالأهداف التي وضع من أجلها التدريب، سواء كانت أهداف التدريب تطوير سلوك، وتغيير اتجاهات، أو كانت تنمية معارف وصقل مهارات ".(هاشم، د.ت: 44)

2- مفهـــــوم التقييم :

عرف كيرك باتريك بأن التقييم بانه " عملية تهدف إلى قياس فاعلية وكفاءة الخطة التدريبية ومقدار تحقيقها للأهداف المقررة وإبراز نواحي القوة والضعف فيها. كما عرف وليم التقييم بأنه "عملية تحديد ما تم تحقيقه من تقدم من أجل الوصول إلى الأهداف الموضوعة ضمن مدة زمنية محدده وبتكاليف مقبولة ". (ماهر، 1999 : 264)

وعرف باشات (1987) التقييم بأنه" قياس التأثير الذي تركه التدريب في المتدربين، وتحديد كمية تحصيل المتدربين أو الحصيلة التي خرجوا بها من العملية التدريبية والعادات والمعارف والمهارات التي اكتسبوها والتغيرات السلوكية لديهم" (292)

أذن التقييم عملية يقصد به التصحيح والتعديل لمواطن ونقاط القصور والضعف في البرنامج التدريبي بغية تحقيقه لأهدافه على النحو فاعل. (الطعاني، 2002: 146).

ان هذه الدراسة تجد في تعريف الحاج (د.ت) لعملية تقييم البرامج التدريبية اكثر تحديدا من غيرها من التعريفات السابقة والتي تنص على ان "هي عملية مخططة وهادفة تسعى لرصد نقاط القوة والضعف في البرنامج التدريبي من أجل إصدار حكم موضوعي على مدى كفاءة وفعالية البرنامج حتى يتم تعزيز مصادر القوة وإصلاح مواطن الضعف، لتلافيها عند تخطيط تلك البرامج".(5)

3- أهداف تقييم البرامج التدريبية:

" تعود أهمية عملية تقييم البرامج التدريبية إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها ومنها ما يلي:

أ- معرفة ما أنجز من الخطة التدريبية وما تم تحقيقه من أهدافها .

ب- معرفة مدى النجاح في تطبيق مبادئ واسس التدريب عند تنفيذ البرامج التدريبية و بيان نقاط القوة لدعمها ونقاط الضعف لمعالجتها.

ت- معرفة المعوقات التي تواجه تنفيذ البرامج والعمل على تذليلها و توفير المعلومات التي تشكل القاعدة التي تعتمد عليها في اختيار الأولويات في النشاط التدريبي.

ث- معرفة مدى مساهمة المتدربين في تطبيق الخبرات التي تعلموها والمهارات التي اكتسبوها في أعمالهم."(الطعاني، 2002: 184)

ج- " الوقوف على الثغرات التي حدثت خلال تنفيذ البرنامج ومعالجتها وتفاديها في المستقبل وإعطاء صورة واضحة عن مدى استفادة المتدربين من البرنامج التدريبي، ويتم ذلك بتقييم المتدرب قبل وبعد عملية التدريب ".(الظاهر، 2009 ف : 275)

ح- " قياس مدى صلاحية البرامج التدريبية وأساليب التدريب المستخدمة في تنفيذها، ومدى مساهمتها في تلبية الاحتياجات التدريبية و مدى ما وصل إليه المتدربون من كفاءة، مع قياس كفاءة من عهد إليهم بالتدريب أيضاً وهم المدربون و مقارنة الفوائد المترتبة على التدريب، والتي تشمل المهارات المكتسبة من التدريب مع الاستثمارات المتفق عليها.

خ- " التأكد باستمرار من أن المتدربين مازالوا متحمسين لتطبيق ما تدربوا عليه وذلك بمعرفة نقاط الضعف التي حدثت خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التدريبي من حيث إعداده أو تخطيطه أو تنفيذه ومعرفة أسبابها للعمل على تحاشيها في المستقبل".(السكارانة، 2009: 234)

4- مراحل عملية تقييم البرامج التدريبية :

تمر عملية تقييم البرامج التدريبية بعدة مراحل والتي يمكن تصنيفها بالاعتماد على وقت إجراء التقييم وكما يلي: ".(السكارانة، 2009 : 241- 242)

أولاً : التقييم التمهيدي : في هذه المرحلة يتم تحديد الاحتياجات التدريبية للمتدربين، والتعرف على مستويات المتدربين وخلفياتهم وخبراتهم، كما يمكن من خلاله تحديد الإمكانات المادية والبشرية والمادية المتاحة للبرنامج التدريبي، والتقييم قبل التدريب يساعد على تحديد أهداف البرنامج، واختيار الوسائل والأساليب الكفيلة لتحقيقها في ضوء الإمكانات البشرية والمادية المتاحة.

ثانياً : التقييم البنائي: ويستخدم هدا التقييم أثناء تخطيط البرنامج ويجرى عند الانتهاء من كل جزء وهذا النوع يساعد في إظهار الإيجابيات والسلبيات لكل جزء من أجزاء البرنامج وفي كافة مراحله، وتوفير المعلومات وتغذية راجعة عند تقدم المتدرب في كل نشاط من النشاطات التدريبية، وتلافي السلبيات أثناء عملية التطبيق.

ثالثاً : التقييم النهائي : يجري عادة بعد انتهاء البرنامج التدريبي، ويتطلب هنا إصدار حكم إما باستمرار البرنامج أو تعديله أو إيقافه، وإصدار الحكم يتوقف على مقدار الأهداف المحققة من جراء تنفيذ البرنامج.

رابعاً : المتابعة : وهذا الجزء من التقييم أهم المراحل، ويهدف إلى تحديد أثر البرنامج على أداء المتدربين في الميدان التدريبي (داخل غرفة الصف، البيئة المدرسية، ميدان الإشراف التدريبي) لفترة طويلة بهدف تحسين أدائهم.

5- العوامل المؤثرة في اختيار معايير تقييم البرامج التدريبية :

أ- "يجب أن يكون هناك ارتباط وثيق بين التقييم وبين أهداف التدريب والتي يجب أن ترتبط بدورها بأهداف المنظمة.

ب-يجب أن تبتعد معايير التقييم عن التحيز سواء كان في اختيار المعايير أو في تفسير نتائج برنامج من البرامج أو محاباة المسئولين في تقدير إنتاجهم وأدائهم.

ت-يجب أن تعكس المعايير اتفاقاً في القياس إذ استخدمت في نقاط مختلفة في الوقت نفسه وأن تكون جميع العناصر الأخرى متساوية.

ث-يجب أن تكون المعايير عملية حيث أن هناك بعض الأساليب الفنية للتقييم أو اختبارات الأداء تكلف كثيراً أو تحتاج إلى وقت طويل فإذا مر وقت طويل على انتهاء البرنامج فإن هناك عناصر وعوامل أخرى غير البرنامج التدريبي يمكن أن يؤثر على القياس.

ج- يجب أن تكون المعايير مقبولة من كل عناصر الإدارة العليا في المنظمة ومن المتدربين أنفسهم.(السكارنة، 2009 : 248)

6- مفهوم الفاعلية :

الفاعلية هي" دالة حالة الإنسجام بين متغيرات التركيب التنظيمي والبيئة، حيث يركز هذا المفهوم على ضرورة أخذ الظروف البيئية المحيطة بالمنظمة بعين الاعتبار، وأن يكون النظام داخل المنظمة مفتوح على البيئة الخارجية." (بشينه، 2002 : 58)

ومن وجه نظر السلمي (228:1980) "أنها مبرر وجود التنظيم واستمراره وهي أساس تطويره ونموه وهي أخيراً معيار الحكم على نجاحه. حيث يشير هذا التعريف للفاعلية بأن فاعلية التنظيم تكمن في الاقتناع بأن الصفة الأساسية للتنظيم هي التجديد والإبداع وتحقيق الأهداف."

اما الفاعلية التدريب فهي " تحقيق أفضل النتائج وأقصى عائد ممكن من برامج التدريب." (عبد اللطيف، 1991: 116) . كما تنقسم فاعلية التدريب إلى نوعين وهما " الفاعلية المؤثرة : ويقصد بذلك أن البرامج التدريبي المعتمدة، والتي كان تنفيذها فعالاً وكانت لها آثار الإيجابية على المتدربين في تغيير سلوكهم، وتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم، وزيادة معارفهم. اما النوع الثاني فهي الفاعلية الكافية : ويقصد بها أن التدريب فعال في تحقيق معظم أهدافه، بطريقة اقتصادية معقولة. (ساسي، 2002 : 35)

7- معايير فاعلية البرامج التدريبية :

أ- " رأي المتدرب: تصمم استمارة الاستبيان بجموعه من الأسئلة المعيارية، التي تغطى الوجه التي تحدد ملامح فعالية التدريب، وتوزع على المتدربين في نهاية البرنامج التدريبي، وبعد جمعها، تقوم وحدة التدريس، بتفريغها

وتحديد مدى الفعالية الحادثة من البرنامج التدريبي، وسيلة سهلة ولكنها خاضعة لمدى إدراك المتدرب إلي أثر البرنامج، والذي قد يكون بعيداً الأثر الفعلي للبرنامج التدريبي.

ب- الاختبارات: يعقب البرامج التدريبية، اختبارات تقيس مخزون الذاكرة للفرد المتدرب، وهي وسيلة موضوعية، ولكنها تقيس التذكر، وليس السلوك الفعلي.

ت- الناتج الأداء الفعلي: يرصد الرئيس، سلوكيات الفرد الأدائية بعد عودته من البرنامج التدريبي، ويتم ذلك من خلال قوائم تعد خصيصاً، أو ملاحظة العملية الأدائية، وسيلة أكثر فعالية في قياس الأثر التدريبي .

ث- الناتج التنظيمي: يحدد المعيار بمدى التغيير الإيجابي في النواتج التنظيمية مثل زيادة عدد الليالي الفندقية، قلة معدل دوران العمل، قلة معدل الغياب، زيادة الإنتاجية، وهكذا ... يقيس الأثر المباشر للتدريب ولكن قد تتدخل عوامل أخرى غير التدريب."(حجازي، 2005 : 328 -329)

ثالثاً: الإطـــــار العملـــي للدراســـــة :

1- عـــرض وتحليل البيانات :

1.1- نبذة عن الشركة العامة للكهرباء:

أنشئت الشركة العامة للكهرباء بموجب القانون رقم (17) لسنة 1984 ف . وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (112) لسنة 1993 ف.، الصادر بتاريخ 15/شعبان/1402م.ر الموافق 6/النوار/1993 ف، بإعادة تنظيمها. وتخضع فيما لم يرد بشأنه نص فيها وهذا النظام لأحكام القانون التجاري والقانون رقم (65) لسنة 1970 ف، بشأن تقرير بعض الأحكام بشأن التجار والشركات التجارية والتشريعات الاخرى ذات العلاقة النافذة. الشركة العامة للكهرباء، شركة ليبية مساهمة ذات مسئولية محدودة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتخضع لا اشراف أمين اللجنة الشعبية العامة للطاقة. راس مال الشركة هو المحدد بموجب أحكام المادة الخامسة من القانون رقم (17) لسنة 1984 ف، بأنشاء الشركة العامة للكهرباء وهو بقيمة (2.408.437.400) د.ل .وتتولى الشركة العامة للكهرباء القيام بما يلي :

تشغيل وصيانة شبكات الكهرباء، ومحطات إنتاج الطاقة، وما يتصل بها من محطات التوزيع والتحويل، وخطوط نقل الطاقة وتوزيعها، ومراكز التحكم الكهربائية، وإدارة وتشغيل وصيانة محطات تحليه المياه البحر في جميع انحاء الجماهيرية العظمى، كما تقوم الشركة بإنشاء وتنفيذ ما يحال إليها من مشروعات في المجالات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما تتولى الشركة تقديم الخدمات العامة وخدمات المستهلكين في مجال الكهرباء مقابل الرسوم المقررة. كما تخطط الشركة بشكل مستمر لتطوير قدراتها، وإمكانياتها في مجالات إنتاج الكهرباء، وتطوير شبكات النقل والتوزيع، ومراكز المراقبة والتحكم، لكي تستطيع المحافظة على جودة التزويد بالطاقة الكهربائية.

1.2- اسلوب وأداه الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الميداني الذي يجمع بين الوصف والتحليل للبيانات ميدانياً، من المجتمع الكلي للدراسة، والمتمثل في المتدربين و مديري الإدارات و رؤساء الأقسام والمدربين حيث بلغ حجم المجتمع الكلي (539) مفرده .

ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، و ضرورة تقسيم صحف الإستبيان إلى عدة أجزاء تكون على النحو التالي:

أ- صحيفة استبيان موجهة إلي الأفراد المشاركين في الدورات التدريبية وتضمنت المحاور التالية:

أولا: معلومات عامة تضمنت 16 سؤالاً.

ثانيا: بيانات حول فاعلـية التدريـب وتضمنت 38 سؤالاً.

ثالثا: بيانات حول الكفاءة والمهارات لأعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المتاحة وتضمنت 17 سؤالاً.

رابعاً: بيانات حول المعايير المناسبة التي ينبغي إن يتضمنها تقييم البرامج التدريبية وتضمنت 10 أسئلة.

خامساً: بيانات حول أثر البرامج التدريبية على أداء العاملين وتضمنت 13 سؤالاً.

ب- صحيفة استبيان موجهة إلي مديري الإدارات و رؤساء الأقسام وتضمنت المحاور التالية:

أولا: بيانات عامة تضمنت 16 سؤالاً.

ثانيا: بيانات حول فاعلـية التدريـب وتضمنت 38 سؤالاً.

ثالثا: بيانات حول الكفاءة والمهارات لأعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المتاحة وتضمنت 16 سؤالاً.

رابعاً: بيانات حول المعايير المناسبة التي ينبغي إن يتضمنها تقييم البرامج التدريبية وتضمنت 10 أسئلة.

خامساً: بيانات حول قياس أثر البرامج التدريبية على أداء العاملين وتضمنت 13 سؤالاً.

ج- صحيفة استبيان موجهة إلي المدربين المشاركين في الدورات التدريبية وتضمنت المحاور التالية:

أولا: بيانات عامة تضمنت 15 سؤالاً.

ثانيا: بيانات حول فاعلـية التدريـب وتضمنت 25 سؤالاً.

وقد تم قياس مجموعة البنود الخاصة بكل محور باستخدام مقياس (ليكرث) المتدرج والمكون من خمس درجات هي: (1) غير موافق بشدة،(2) غير موافق، (3) محايد، (4) موافق بشدة، (5) غير موافق، وبعد ذلك تم توزيع الاستبيان علي أفراد المجتمع، وذلك بالاتصال المباشر بعد توضيح الغرض من هذا الاستبيان وإعطاء الفرصة كافية لجمع الاستبيان. بعد إعادة الاستبانات تمت مراجعتها، وذلك لتأكد من اكتمالها وصحة البيانات الواردة فيها، وقد استبعد عدد من الاستبانات لعدم استكمال بياناتها، وبتالي عدم صلاحيتها للتحليل، وفيما يلي بيان بأعداد الاستبانات الموزعة والمسترجعة أو المعادة .

الجدول رقم (1) يبين استمارات (الاستبانة) الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها.

البيان	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	الاستبانات غير القابلة للتحليل	الاستبانات القابلة للتحليل	النسبة %
المتدربين	300	300	0	300	%100
مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام	185	142	20	122	% 77
المدربين	54	54	0	54	% 100
المجموع	539	496	20	476	

*(المصدر: من استمارات الاستبانة الموزعة والمتحصل عليها).

ولتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان تم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً (Spss)، وقد اشتمل التحليل الاحصائي على تطبيق بعض الاساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بينات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء كالتوزيع النسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار ولكوكسون حول المتوسط بالإضافة إلي اختبار (T) حول المتوسط و معامل الارتباط (بيرسون) للاختبار الدلالة الإحصائية في إثبات الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة.

1.3- صدق وثبات أداة الدراسة :

للتأكد من صدق وصلاحية صحيفة الاستبيان تم اتباع الاختبارات الآتية :

أ- مراعاة الصدق الظاهري :

تم صياغة وبناء نموذج الاستبيان و قدم إلى مجموعة من الأساتذة كمحكمين بقسم إدارة الأعمال، وقد قدمت بعض الآراء والملاحظات حول فقرات الاستبيان، أدت إلى أعادت صياغة بعض فقراته بما يتفق وتلك الملاحظات التي أبداها الأساتذة المحكمين، ليتم عرضه مره أخرى بعد تعديله على الأستاذ المشرف، واعتبر ذلك تحقيقاً لصدق الاستبيان وتناسبه مع أهداف الدراسة من ناحية وصلاحيته للإجابة على أسئلته من ناحية أخرى .

ب- مراعاة صدق المحتوى (أو صدق المضمون):

روعي جانب صدق المحتوي في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة .

ج- اختبار الثبات:

قامت الباحثة بقياس معدل الثبات وذلك بتوزيع استمارة الاستبيان على (10) من كل صنف من المشمولين بالدراسة, كعينة استطلاعية تم اختيارها من مجتمع البحث ومن خارج العينة, لغرض تجريب الاستمارة لمعرفة جودتها، ومدى سهولة، ووضوح الأسئلة وعباراتها للمبحوثين، ومعرفة مدى تغطية الاستمارة لموضوع الدراسة، والابتعاد عن الغموض, وأيضا لمعرفة الزمن الذي تستغرقه المقابلة الواحدة عند القيام بها مع المبحوث، حتى تؤخذ في الاعتبار عند جمع البيانات و تفادى ملل المبحوث, و معرفة مدى تقبل أفراد العينة لطبيعة الأسئلة، و تكوين فكرة عامة عن ردود الأفعال تجاه أسئلة الاستمارة و فقراتها، بهدف أخذ فكرة مسبقة عن مدى تجاوب أفراد

العينة، وبذلك تمكن الباحثة من إعطاء صورة واضحة وواقعية للمساعدين في عملية جمع البيانات عن كيفية التعامل مع المبحوثين.

وباستخدام أسلوب إعادة الاختبار (Test–Retest) تم إعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة الاستطلاعية وبعد مرور أسبوعين, ومن الاختبارين حصلت الباحثة على الجدول التالي:

جدول رقم (2) معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة (المتدربين).

ت	المحاور	معامل الارتباط	الصدق الذاتي
1	معلومات عامة عن التدريب	0.646	0.804
2	الأسباب التي تؤثر في فاعلية التدريب من خلال ترشيح الشركة للمنتسبين في الدورات التدريبية	0.679	0.824
3	أسباب فاعلية البرامج التدريبية مختلفة وترجع لعدة عوامل	0.509	0.713
4	فاعلية الأكاديمية للبرامج التدريبية	0.686	0.828
5	فاعلية الخدمات الدعامة للبرامج التدريبية	0.919	0.959
6	مدربي المراكز التدريبية	0.739	0.860
7	الكفاءات والمهارات الخاصة بتخطيط وتقييم البرامج التدريبية	0.748	0.865
8	المعايير المناسبة التي ينبغي إن يتضمنها تقييم البرامج التدريبية	0.697	0.835
9	قياس اثر البرامج التدريبية على أداء العاملين	0.870	0.933

قيمة ر 0.01= 0.561

جدول رقم (3) معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة (المديرين)

ت	المحاور	معامل الارتباط	الصدق الذاتي
1	معلومات عامة عن التدريب	0.877	0.937
2	الأسباب التي تؤثر في فاعلية التدريب من خلال ترشيح الشركة للمنتسبين في الدورات التدريبية	0.831	0.912
3	أسباب فاعلية البرامج التدريبية مختلفة وترجع لعدة عوامل	0.668	0.818
4	فاعلية الأكاديمية للبرامج التدريبية	0.965	0.982
5	فاعلية الخدمات الدعامة للبرامج التدريبية	0.915	0.957
6	مدربي المراكز التدريبية	0.870	0.933
7	الكفاءات والمهارات الخاصة بتخطيط وتقييم البرامج التدريبية	0.697	0.835
8	المعايير المناسبة التي ينبغي إن يتضمنها تقييم البرامج التدريبية	0.591	0.769
9	قياس اثر البرامج التدريبية على أداء العاملين	0.988	0.994

قيمة ر 0.01= 0.561

جدول رقم (4) معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة (المدربين)

ت	المحاور	معامل الارتباط	الصدق الذاتي
1	معلومات عامــة عن التدريب	0.988	0.994
2	أسباب فاعلية البرامج التدريبية مختلفة وترجع لعدة عوامل	0.991	0.996
3	فاعلية الأكاديمية للبرامج التدريبية	0.964	0.982
4	فاعلية الخدمات الدعامة للبرامج التدريبية	0.748	0.865

قيمة ر 0.01= 0.561

ومن الجداول يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط البسيط – بيرسون يزيد عن (r =0.561) وكذلك معامل الصدق الذاتي, ذات دلالة ومعنوية عالية, وهذه النسبة تدل على ثبات أداة الدراسة و توفر درجة جيدة جدا في ثبات إجابات الاستبيان, وبالتالي تحقق الثبات واتساق لأغراض البحث العلمي, وهو ما اعتبر مستوىّ ملائماً من الثبات, حيث تشير هذه النسبة إلى مستوى جيد في الشكل العام للبيانات التي تم جمعها من خلال صحيفة الاستبيان.

2- اختبــار الفرضيــات:

2.1- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية البحثية الأولى المتعلقة بأثر تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب بالشركة قيد الدراسة.

لاختبار الفرضية البحثية الرئيسية الأولى التي تنص على (أثر تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب) تم استنباط الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر لتقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب.

مقابل الفرضية البديلة: يوجد أثر لتقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب.

ولتحديد أثر تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى تقييم البرامج التدريبية ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى فاعلية التدريب فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5) حيث كانت على النحو التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار أثر تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب

البيـــــــان	قيمة معامل الارتباط	درجات الحرية	الدلالة المعنوية
أثر تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب	0.351	422	0.000

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) (0.351) بدلالة معنوية (0.000)، وهي أقل من أي مستوى معنوية معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على

وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة معنوية لتقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب حيث أن غياب تقييم البرامج التدريبية يؤدى إلي تدني مستوى فاعلية التدريب بشركة قيد الدراسة.

2.3- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية البحثية الثانية المتعلقة بأثر مستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب بالشركة قيد الدراسة.

لاختبار الفرضية البحثية الثانية المتعلقة (بأثر مستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب) تم استنباط الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر لمستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب.

مقابل الفرضية البديلة: يوجد أثر لمستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب.

ولتحديد أثر لمستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب، تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6) حيث كانت على النحو التالي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار أثر مستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب.

البيـــــــان	قيمة معامل الارتباط	درجات الحرية	الدلالة المعنوية
أثر مستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب	0.192	422	0.000

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) (0.192) بدلالة معنوية (0.000)، وهي أقل من أي مستوى معنوية معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة معنوية لمستوى توفر المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب على مستوى فاعلية التدريب حيث كلما ضعفت المعايير المناسبة والواضحة لقياس أثر التدريب يؤدى إلى ضعف فاعلية التدريب في الشركة قيد الدراسة.

2.3- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية البحثية الثالثة المتعلقة بأثر مستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب بالشركة قيد الدراسة.

لاختبار الفرضية البحثية الثالثة المتعلقة (بأثر مستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب) تم استنباط الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر لمستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب.

مقابل الفرضية البديلة: يوجد أثر مستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب.

ولتحديد أثر لمستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب. تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7) حيث كانت على النحو التالي:

جدول رقم(7) نتائج اختبار أثر مستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب

البيـــــان	قيمة معامل الارتباط	درجات الحرية	الدلالة المعنوية
أثر مستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب	0.397	422	0.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) (0.397) بدلالة معنوية (0.000)، وهي أقل من أي مستوى معنوية معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردية (موجبة) ذو دلالة معنوية لمستوى الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية على مستوى فاعلية التدريب حيث أن قلة المهارات و الكفاءات المدربة و المتخصصة في أعمال تقييم البرامج التدريبية يؤدى الى تدنى فاعلية التدريب بشركة قيد الدراسة.

رابعاً: النتائج و التوصيات

اولا: النتائـــج :

من خلال نتائج الاستبيان تبين ان هناك ارتفاع متغير مستوى فاعلية التدريب

1- اما النتائج المتعلقة بمتغير تقييم البرامج التدريبية فتشير إلى ارتفاع في مستوى أسباب فاعلية البرامج التدريبية ومستوى الفاعلية الأكاديمية.

2- إن مستوي فاعلية الخدمات الداعمة للبرامج التدريبية هي ليست بالمستوى المطلوب.

3- النتائج المتعلقة بمتغير مستوى توفر الكفاءات والمهارات المدربة والمتخصصة في تقييم البرامج التدريبية اشارت إلي ارتفاع في مستوى أداء مدربي المراكز التدريبية.

4- في حين ان هناك انخفاض في مستوى الكفاءات والمهارات الخاصة بتخطيط وتقييم البرامج التدريبية.

5- اظهرت النتائج بأن هناك ارتفاع بمتغير توفر معايير واضحة وثابتة لقياس أثر التدريب.

6- بينت الدراسة عدم وجود تقييم او ان التقييم يتم أحيانا وليس بصورة منهجية، وذلك بعد عودة المتدربين من الدورات التدريبية، بنسبة بلغت (82.79%).

التوصيـــــات

1- العمل على متابعة المتدربين والتنسيق ما بين المراكز التدريب والجهات المستفيدة من هذه البرامج التدريبية إلزام هذه المراكز بإعداد تقارير مفصلة عن الدورات التدريبية التي يتلقونها ومدى ما يتم الاستفادة من تطبيق ذلك في المجال العملي لوظائفهم.

2- ضرورة زيادة الاهتمام بعملية المتابعة للمتدربين حتي بعد عودتهم إلى إعمالهم وذلك لمعرفة مدى استفادتهم من البرنامج التدريبي وانتقال أثر التدريب إلى حياتهم العملية، والعمل على تلافي جوانب الضعف والقصور أن وجدت في البرامج القادمة.

3- يجب أن يكون محتوى البرنامج التدريبي للدورة متناسباً مع أهدافها ويتصف بالحداثة والدقة العلمية وأن يكون متوازناً في التركيز على الجوانب النظرية والعلمية معاً

4- لابد من توفير الإمكانات والمستلزمات التدريبية الضروري للمراكز التدريبية التابعة للشركة من حيث إن وسائل الإيضاح الحديثة المستخدمة في الدورات والبرامج التدريبية وسائل التدريب الحديثة.

5- ضرورة اهتمام إدارة التدريب بالشركة العامة للكهرباء بقياس وتقييم البرامج التدريبية من خلال قياسها لمدى ما يتحقق من الأهداف التدريبية، وجميع الأهداف ومحتوى وبيئة التدريب والوسائل والأساليب والأنشطة وموعدها ومدتها. مع الأخذ بنظر الاعتبار مدى استيعاب الأفراد لمحتوى هذه البرامج.

6- يجب أن يكون محتوى البرنامج التدريبي للدورة متناسباً مع أهدافها ويتصف بالحداثة والدقة العلمية وأن يكون متوازناً في التركيز على الجوانب النظرية والعلمية معاً

المراجـــــــع :

اولا الكتــب:

1- احمد باشات. أسس التدريب، د.م، دار النهظة العربية، د.ط، 1987 ف.

2- احمـــد حســـين الطعـــاني. التـــدريب مفهومـــه وفعاليتـــه، عمـــان، دار الشـــروق للنشـــر والتوزيـــع، د.ط، 2002 ف.

3- احمد ماهر. إدارة الموارد البشرية، القاهرة، الدار الجامعية، د.ط، 1999ف.

4- بلال خلف السكارنة. التدريب الادارى، عمان، دار وائل لنشر، د.ط ، 2009 ف.

5- خالـــد عبـــد الـــرحيم النمـــي، وعلـــى جاســـم العبيـــدي .مبـــادئ الاقتصـــاد الأدارى . العـــراق : مطابع التعليم العالي .1990.

6- ســـعادة يوســـف جعفـــر ،التـــدريب وأهميتـــه والحاجـــة اليـــه _أنمـــاط تحديـــد الاحتياجـــات برامجـــه والتقويم المناسب له ،القاهرة :الدار الشرقية ،1993.

7- الطعـــانى حســـن احمـــد. التـــدريب مفهومـــه وفاعليتـــه – بنـــاء لبـــرامج التدريبيـــة وتقويمهـــا، عمـــان، دار الشروق لتوزيع ، د.ط ، 2002 ف.

8- علي السلمى. تطوير الفكر التنظيمي، الكويت، وكالة المطبوعات، ط2، 1980 ف.

9- محمد حافظ الحجازى. ادارة الموارد البشرية، الأسكندرية، دار الوفاء، د.ط، 2005ف.

10- نعيم إبرهيم الظاهر. تنمية الموارد البشرية، عمان، عالم الكتب الحديث، د.ط ، 2009 ف.

11- مؤيد سعيد السالم ،عادل حرحوش صالح .إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي .عالم الكتب: الأردن .2002 .

ثانياً: الدراسات السابقة:

1- احمد مصطفى ابو قعيقيص، تقيم مدى فعالية البرامج التدريبية في مجال الحاسب الالى لمواجهة الأحتياجات المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، 2005 ف.

2- إسماعيل مصطفى بشينه ، تأثير أهداف و برامج التدريب في فاعليته ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة والتنظم، أكاديمية الدراسات العليا، سنة 2002

3- الخالد احمد هاشم. تقييم التدريب في المعاهد الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، دت.

4- الطاهر امحمد ساسى، طرق وأساليب تدريب العاملين وأثرها على فاعلية التدريب، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة والتنظم، اكاديمية الدراسات العليا، ، 2002 ف.

5- عبد السلام ابو القاسم البلعزى. تحديد الاحتياجات التدريبية واثرها على كفاءة وفاعلية التدريب، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة والتنظيم، أكاديمية الدراسات العليا، 1424م.

6- محمد بن على الراجحى، تقويم البرامج التدريبية لادارة الازمات في المعاهد المنية من وجهة نظر المتدربين (الرياض) ، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الادارية، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2007 ف.

7- النويجم صالح بن محمد. تقويم كفاءة العملية التدريبية في معاهد التدريب الامنية بمدينة الرياض من وجهه نظر العاملين فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 1426 هـ .

ثالثاً: الدوريات:-

1- إبراهيم عبد اللطيف. استخدام أسلوب التكلفة- العائد في قياس العائد من التدريب، مجلة الإدارة ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، العدد(4)، ابريل 1991 ف.

2- فضل الحاج. تقويم البرامج التدريبية، مذكرة لدورة تصميم وتقييم البرامج التدريبية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، د.ت.

3- فهد أحمد الشعلان . نحو تقييم أمثل لمخرجات التدريب ،المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب : الرياض، العدد 19 ،1995 ف.

4- ياغى محمد عبد الفتاح . أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية في البرامج التدريبية. المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب، الرياض، المجلد (22)، 1988 ف.

الإفصاح عن التكاليف البيئية ودوره في تعظيم قيمة المنشاة اجتماعياً

د.عبد الحميد علي المقروس
الاكاديمية الليبية – بنغازي
قسم المحاسبة

د.إبراهيم مسعود الفرجاني
جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد
قسم تمويل ومصارف

ملخص البحث

يعمل كل مشروع في بيئة تحيط به سواء أكانت هذه البيئة اقتصادية أو اجتماعية يؤثر فيها ويتأثر بها من عدة اتجاهات ، فمن ناحية يحصل المشروع على مواده الخام منها ليستثمرها ويخرجها في صورة سلع وخدمات ، كما يسعى من خلالها إلى تحقيق الأرباح ، وبالتالي الاستمرار .ولا يتوقف ذلك على مدى تحقيقه للأرباح فقط ، فرضى ورغبة المجتمع الذي يعمل فيه المشروع له دور بارز في استمراريته .ولقد فرضت الظروف الاجتماعية المعاصرة على المشاريع التكيف والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمشروع من اجل ضمان الاستمرار بما يحقق المصالح العامة. إن الإفصاح بشكله الحالي لا يفي بمتطلبات المستفيدين من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للمنشاة تجاه حماية البيئة ، وينبع الاهتمام بالإفصاح البيئي انطلاقا من أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي ، ذات طبيعة مالية وكمية ، مما يجعلها تؤثر في المركز المالي للمشروع ونتيجة أعماله ، إذ أن القوائم المالية يجب أن تعكس الالتزامات الفعلية والمحتملة التي تنتج نتيجة من عدم الالتزام بقوانين حماية البيئة .

المقدمة:

على الرغم من نمو الشركات وبقبول الفكرة التي تنادي بضرورة تقييم الشركات على أساس مساهمتها في رفاهية المجتمع ، من خلال تدفق إنتاجها إلى الأسواق ، فان الأنشطة البيئية لم تلق الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياسها والإفصاح عنها ، بحيث تكتسب نفس القبول الذي تلقاه أسس القياس والإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية في الوظيفة المحاسبية .كل هذا يفرض على المحاسبة تطوير أساليبها لتوفير المعلومات البيئية لتؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات ذات العلاقة باستغلال الموارد(عبدالسيد واخرون ، 2009 ، ص4) .

عليه تعرف المحاسبة البيئية : بأنها عملية اختيار متغير ومقاييس وإجراءات لقياس الأداء الاجتماعي للمنظمة والإفصاح عن النتائج إلى الأطراف المعنية في المجتمع سواء أكانت هذه الأطراف داخل المنشأة أو خارجها(شهير ، 1998 ، ص ص 43-64) .

ولاشك إن الاهتمام بالإفصاح البيئي له من الآثار الايجابية على المنشأة وقبولها اجتماعيا من قبل الأطراف ذات العلاقة ، كذلك له الأثر على القيمة الاقتصادية لها ، لان عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية يؤدي بدورة إلى اتخاذ قرارات خاطئة أو عدم اتخاذها لعدم توفر المعلومات اللازمة . إن أسباب الاهتمام بالإفصاح عن الأداء البيئي لم يأتي طوعا وإنما له مجموعة من الأسباب نورد أهمها فيما يلي Ahmed,1999,pp100-101):

- نظام المحاسبة البيئية يعد أداة لقياس ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التطور .
- الزيادة الكبيرة في النفقات البيئية سواء أكانت نفقات رأسمالية أو نفقات تشغيلية .
- حاجة الإدارة الملحة للبيانات المالية الخاصة بالنفقات البيئية .
- تبرز الحاجة للمحاسبة البيئية للرقابة على التكاليف البيئية .

- يؤدي الاهتمام بالمحاسبة البيئية إلى الوفرة في التكاليف البيئية التي تكبدتها ،وأنها جزء من تكلفة الصنع الإضافية .
- الحاجة المتزايدة للبيانات المالية الخاصة بالأداء البيئي من قبل مختلف الجهات ، كالحكومة ، المستثمرين ، والمنظمات غير الحكومية ، لان عدم توفر مثل هذه البيانات يساعد بعض المنظمات غير الملتزمة على تلويث البيئة وإتلاف الموارد الطبيعية .
- معظم الأنشطة البيئية ذات طبيعة كمية ومالية وبالتالي فهي تؤثر بشكل أو بآخر على أصول وخصوم المنظمة والتكاليف التي تتحملها .
- هناك حاجة ملحة لأساليب مختلفة: لتحميل التكاليف البيئية والتمييز بينها وبين التكاليف الأخرى بدلا من تحميلها عشوائيا ، لصعوبة اقتفاء أثرها وهذا بالنتيجة يؤدي إلى إيجاد أسلوب ملائم لتخفيض التكاليف ومن ثم تحديد أسعار المنتجات .

كما إن الدلائل تشير إلى عدم قبول الأنظمة الاقتصادية على مختلف فلسفتها إن المشروع غير مسؤول بيئيا واجتماعيا ،بل على العكس من ذلك وهذا يؤكد على ضرورة تحمل المشروع لمسئوليته البيئية والاجتماعية .

أهمية البحث:

- تأتى أهمية هذا البحث في تناوله لإحدى المشكلات الهامة التي تواجه المنشآت الصناعية في الوقت الحاضر وهى كيفية التوفيق بين تعظيم قيمة المنشأة اقتصاديا وقبولها اجتماعيا ، حيث توجه المنشآت في الوقت الحاضر مستوي عالي من المنافسة اجتماعيا واقتصاديا.

مشكلة البحث:

يتعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت وذلك في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

ولقد أصبحت القضايا المرتبطة بمحاسبة البيئة ذات صلة اكبر بالمنشات سواء أكانت هذه المنشآت هدفها الربح ، أو غير ذلك ، أو مؤسسات حكومية ،لان تلوث البيئة أصبح يشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية في دول العالم دون استثناء ، ويجرى اتخاذ إجراءات على المستوى المحلي أو الدولي لحماية البيئة وخفض أثار التلوث أو منعها ، ونتيجة لذلك هناك اتجاه لدى جميع المؤسسات في الوقت الراهن للكشف للمجتمع عن معلومات تتعلق بسياستها البيئية ، والبرامج التي تنفذها التكاليف والفوائد المتعلقة بتنفيذ هذه السياسات والأهداف.

وغالبا ما تشكل الطريقة التي يؤثر بها الأداء البيئي لمنشاة ما على وضعها المالي والطريقة التي يمكن أن تستخدم في الإفصاح عن تلك المعلومات في قوائمها المالية . مما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي: *مدى إدراك الإدارة في الشركات الليبية لدور الإفصاح عن التكاليف البيئية في تعظيم قيمة المنشاة اجتماعيا ؟*

أهداف البحث:

تتبع أهداف البحث من مشكلة البحث سابقة الذكر حيث تتمثل في :

1- التنبيه إلى خطر التلوث البيئي وكيفية الإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية .

2- التعرف على طبيعة التكاليف البيئية في الشركة.

3- معرفة طبيعة القرارات الإدارية التي يمكن للتكاليف البيئية المساهمة فيها

4- الوسائل التي يمكن أن تتبعها الدولة لرفع مستوى الأداء البيئي .

الدراسات السابقة :

في هذا الجزء من البحث يتم التعرف على المشكلة البيئية والمتمثلة في الدراسات السابقة التي قام بها مجموعة من الباحثين حول موضوع الدراسة في البيئات المختلفة :

ففي دراسة قام بها **أبو العزم (2005)** : (ابو العزم ، 2005 ، ص42) . كان عنوانها معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية دراسة حالة جمهورية مصر العربية "، وهدفت إلى بيان آليات الإفصاح البيئي ، والوقوف على واقع الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية وخلصت إلى ، أن المعوقات تتلخص في :

1- عدم إلزام الشركات بالإفصاح البيئي .

2- نقص الوعي العام بالقضايا البيئية .

3- تجنب الخسائر أو التكاليف التي قد تلحق بالشركة .

أما في دراسة أخرى قام بها **القطاطي في(2007)** .بعنوان "الإفصاح عن التكاليف البيئية دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق المال الفلسطيني " وكان هدفها الرئيسي تقييم المنافع النظرية والتطبيقية للتقرير عن التكاليف البيئية ، وكان أهم نتائجها إلى إن الإفصاح التي تقدمة الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني محدود ويأتي في سبيل الحصول على شهادة الجودة . (القطاطي ، 2007)

وفي دراسة قام بها **إسماعيل(1997)**.هدفت إلى التعرف إلى أمكانية قياس التكاليف الاجتماعية لتلوث البيئة ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات المحاسبية من الواجب توفرها لتتمكن من قياس التكاليف الاجتماعية للتلوث البيئي ، التي تتمثل في وجود سجلات للحسابات المتعلقة بالإنفاق لحماية البيئة . (إسماعيل ، 1997 ، ص159)

أما الدراسة التي قام بها **عبدالمنعم (2002)** للتعرف على دور وأهمية حصر وتحليل والرقابة على تكاليف الأداء البيئي في ترشيد قرارات الاستثمار في برامج الإدارة البيئية ، وتوصلت الدراسة إلى إن حصر تكاليف الأداء البيئي وقياسه وتحليله بصورة صحيحة أمر ضروري ومهم لترشيد القرارات المرتبطة بتحسين الأداء البيئي للمنشاة يحسن من أداءها الاقتصادي من خلال تخفيض التكاليف وتحسين الجودة ، ومن ثم زيادة مقدرتها على المنافسة ، وزيادة مبيعاتها وإرباحها وتحسين صورتها . (عبدالمنعم ، 2002 ، ص 422)

تقسيمات البحث :

أولا :الإطار النظري للبحث :

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب توفيرها في البيانات المالية. وينبع هذا الاختلاف من اختلاف مصالح ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة ، من هنا يصبح من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال (مطر ، 2004 ، ص 334) . ولقد أورد بعض الباحثين ثلاث مفاهيم للإفصاح وهي كما يلي (فوكلة واخرون ، 2005 ، ص 7) :

الإفصاح الكامل : حيث يقصد بالإفصاح الكامل التقديم أو العرض الكامل والشامل للمعلومات التي يمتلكها المشروع في القوائم المالية وعدم إخفاء أي معلومات .

الإفصاح العادل: ويعني معاملة جميع مستخدمي المعلومات بشكل واحد ومتساوي بتوفير نفس المعلومات في القوائم المالية في نفس الوقت لجميع الطوائف المختلفة.

الإفصاح الكافي: ويعبر عنه علميا.إفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية والذي تحدده المتطلبات القانونية ، والهيئات المهنية. (حنان ، 2003 ، ص 447)

وقد عُرِف الإفصاح المحاسبي علي أنه" نشر المعلومات المتعلقة بالأداء الاقتصادي، المركز الحالي أو المستقبلي لمنظمة معينة، مقاساً وبشكل خاص بصورة مالية لإطراف خارج المنظمة "(فوكله واخرون ، 2005 ، ص7) .

وبسبب الأهمية المتزايدة لمفهوم الإفصاح في المعلومات المحاسبية حرصت المجاميع المحاسبية المهنية في شتي البلدان المتقدمة على إصدار معايير وبيانات خاصة بالإفصاح ، كما أن اللجنة الدولية لمعايير مختلفة.(IASC) حرصت هي الأخرى علي إصدار أكثر من معيار خاص بالإفصاح منها على سبيل المثال:المعيار رقم (1) بعنوان (عرض البيانات المالية)، المعيار رقم (24) تحت عنوان (إفصاحات الأطراف ذات العلاقة) ، والمعيار رقم (30) تحت عنوان(الإفصاح في البيانات المالية للبنوك).

المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية(مطر ، 2004 ، ص336) :

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية
2. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
4. تحديد أساليب والطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أساليب الإفصاح:

1. توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو ملحقاتها ،وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ،ويمكن ترتيب الأساليب الشائعة للإفصاح علي النحو الآتي:

2. الإيضاحات بين الأقواس: حيث تقدم المعلومات أو الإيضاحات الإضافية بين أقواس بعد البند مباشرة "وتسمح هذه الطريقة بالإفصاح عن معلومات إضافية تضيف مزيداً من التوضيح والاكتمال. "(كيسو واخرون ، 1999 ، ص 243).ولاشك أن الإفصاح عن المعلومات وفقاً لهذا الأسلوب يتميز ببساطة عرض المعلومة فضلا عن الكفاءة في توصيل المعلومة إلي متخذي القرار.
3. الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ويجب الإشارة إلى أن الملاحظات الهامشية يمكن أن تحتوى على معلومات كمية أو وصفية(المبروك ، 2005 ، ص 584) .
4. القوائم والجدول الملحقة: كثيرا ما يتطلب الأمر جداول منفصلة لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية ،في مثل هذه الحالات يمكن إظهار العنصر المعين بصورة مختصرة أو مجمعة في القائمة .
5. تقرير المراجع الخارجي: يهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع الخارجي بشان اتفاق المعايير المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ولا يستخدم للإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن الوحدة الاقتصادية .
6. تقرير مجلس الإدارة: هناك معلومات إضافية ترد في تقرير مجلس الإدارة والذي عادة ما يضم الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط الوحدة الاقتصادية والتوقعات والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الوحدة الاقتصادية مستقبلا . (لطفي ، 2005 ، ص 497) .

مفهوم التكاليف البيئية :

قد عرفت التكاليف البيئية من قبل فرق العمل المتخصصة في التكاليف البيئة على أنها "مقارنة بين التكاليف البيئية باعتبارها احد عناصر منظومة نظام التكاليف الكاملة للمنشأة التي نشأت من علاقاتها بنشاطي الوقاية البيئية أو الضرر البيئي .1 في هذا الإطار يجب التفرقة بين النفقات البيئية والتكاليف البيئية والمصروف البيئي ، ولإيضاح الفرق بينهم نجد إن النفقات البيئية مرتبطة بإحداث حالية أو مستقبلية فهي تكاليف بيئية ،أما إذا كانت مرتبطة بأحداث ماضية فهي مصروفات بيئية ،وكذلك بالنسبة للتكاليف البيئية إذا كانت تخص الفترة الحالية فهي تكاليف جارية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة بالمنافع التي تحققت خلال هذه الفترة ،أما أذا كانت متعلقة بالمستقبل فهي تكاليف بيئية رأسمالية طالما توافرت فيها الشروط الخاصة برسملة التكاليف (ابوسريع ، 2004 ، ص58).

المفاهيم المحاسبية للالتزامات البيئية :

أن استخدام هذه المفاهيم تمكن من معرفة المعاني المختلفة التالية: (صفار ، 2006 ، ص5)

1- التقييم والإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالبيئة في سياق المحاسبة المالية والتقارير الصادرة عنها .
2- تقييم واستخدام المعلومات المالية والفيزيائية المتعلقة بالبيئة من ضمن المحاسبة الإدارية البيئية.
3- تخمين المؤثرات البيئية الخارجية وتكلفتها التي يطلق عليها محاسبيا التكاليف الكلية.
4- المحاسبة عن التدفقات المرتبطة بالمصادر الطبيعية بقيم مالية وفيزيائية من ضمن محاسبة الموارد الطبيعية .

1 -Expert working grop"Environment Accounting Procedure and Principles", United New York., 2001, P11.

5- التقرير عن مجمل المعلومات المحاسبية على مستوى المنظمة ، ومعلومات محاسبية عن الموارد الطبيعية ، ومعلومات أخرى لأغراض المحاسبة القومية .

تبويب النفقات البيئية :

هناك أربع مستويات للنفقات التشغيلية هي: (مطاوع ، 2009 ، ص13)

- **النفقات العادية ونفقات التشغيل** : وهي المرتبطة بشكل مباشر بالمنتجات ، وتشمل المواد الخام وتكاليف استهلاك المباني والمعدات والعمالة والطاقة ...وغيرها، وتحمل على المنتجات باستخدام معدل التحميل.
- **النفقات القانونية:** وهي تلك النفقات الحكومية والخاصة بتطبيق التشريعات الحكومية، وتشمل نفقات الأعلام والتقارير والتصاريح والاختبارات والفحص والتدريب، وتحمل هذه النفقات على المنتجات باستخدام أسلوب التكاليف على أساس النشاط.
- **نفقات الالتزامات المحتملة** : وتشمل العقوبات والغرامات في حالة مخالفة القوانين والتشريعات الحكومية ، كما تشمل الدعاوي القانونية والتدمير للممتلكات والحوادث البيئية المتعلقة بذلك وغالبا ما يتم تقدير هذه النفقات بواسطة المختصين .
- **النفقات الملموسة بشكل ضئيل:**وهي تلك النفقات الناتجة عن استجابة المستهلك بخفض أو إنهاء التلوث البيئي عن طريق المنتجات الصديقة للبيئة، والتي من خلالها يمكن إن تحقق وفر في التكاليف وزيادة الإيرادات.

وفي نفس السياق قدمت المنظمة البيئية في اليابان عام 2000 تقريرا لتطوير المحاسبة البيئية ، جاء فيه أن التكاليف البيئية تنقسم إلى أربعة عناصر أساسية هي :1

- ✓ – **حجم الاستثمارات الخاصة بالبيئة والنفقات**، ويقصد بها كمية الأموال التي يتم استثمارها، لتحسين أنواع المنتجات لتتوافق مع المتطلبات البيئية، وكذلك النفقات التي تصرف على أمور متعلقة بالبيئة.
- ✓ – **تكاليف البحث والتطوير** : وتشمل التكاليف الخاصة ببحوث تحسين المنتجات لتتلاءم مع البيئة .
- ✓ –**التكاليف الاجتماعية:** وتشمل الأضرار الصحية وأضرار المنتجات الزراعية والثروة البحرية الناتجة عن التخلص من المواد الملوثة التي تنتجها أنشطة المنشات المختلفة.
- ✓ **تكاليف متعلقة بحماية البيئة وقد يطلق عليها تكاليف الوقاية البيئية .**

ويفترض أن يكون استخدام قاعدة بيانات خاصة بالمحاسبة البيئية والمطورة من قبل الشركات الصناعية داخليا وخارجيا ، لذلك فان قرار المنشاة باعتبار تكلفة ما ضمن التكاليف البيئية يعتمد أساسا على الغرض من هذه التكاليف ومدى ارتباطها بحماية البيئة ، وتتمثل القرارات التي تتخذها المنشآت من اجل تطبيق وتشغيل المحاسبة البيئية في التالي : (المرزوقي ، 2004 ، ص ص 71-73)

- العناصر الهامة والحيوية للإدارة الجيدة للمشروعات من خلال قياس التكاليف البيئية ،وتأثرها بالمقاييس البيئية والإدارية المناسبة لهذه التكاليف .
- القياس الصحيح لقيمة الاستثمار وحجم التكاليف البيئية، لتحديد أثر هذا الاستثمار على تحسين فعالية الأداء، وبناء قرارات منطقية من خلال استخدام مؤشر العائد والتكلفة.
- الإفصاح عن التكاليف الموارد.واتجاهات المنشأة نحو الإدارة البيئية ، عن طريق تحديد نسبة التكاليف البيئة للشركة إلى أجمالي تكاليف الأنشطة .
- قرارات ترشيد استخدام الموارد . إذ تساهم التكاليف البيئية في الحد من الهدر في المواد المستخدمة .

2- Astudy group for developing a system for environmental accounting system, environmental, Japan, 2000, pp11-14.

- قرارات تحديد التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وطبيعة العمليات الإنتاجية التي تقلل من حجم التلوث البيئي إلى أدنى حد ممكن.
- القرارات المتعلقة بالتكاليف الخاصة بتخفيض وتقليص وإعادة تدوير المواد الخام.
- القرارات المتعلقة بالبحث والتطوير البيئي .
- قرارات الاستثمار البيئي .

الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية :

لقد أشارت مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في نشرته رقم (1) إلي أن الهدف من القوائم والتقارير المالية هو إمداد كل من المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم علي اتخاذ القرارات الرشيدة وبحيث تكون هذه المعلومات مفهومة لمن يستخدمها ، ولأهمية دراسة الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وذلك للأسباب التالية: (ضاعية ، 2007) :

1- تطور معيار العرض الإفصاح العام عن طريق التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من حيث الشكل والمضمون لتشمل الأداء الاقتصادي والبيئي للمنشأة.

2- تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات البيئية، حيث قد يعزف المستثمرين عن الاستثمار في أسهم الشركات التي لا تفصح عن أدائها البيئي.

3- ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بتقييم مدى وفاء المنشاة بمسئوليتها تجاه المحافظة علي البيئة من التلوث وزيادة ثقة المجتمع في المنشآت التي تفي بمسئوليتها البيئية.

ولقد ظهرت اتجاهات وأبعاد مختلفة في مجال الإفصاح عن الأداء البيئي نتيجة للدراسات والنماذج التطبيقية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

من حيث نطاق الإفصاح : ويأخذ الأشكال التالية:

1- الإفصاح عن التكاليف البيئية فقط دون الإفصاح عن قيمة المنافع البيئية وذلك بسبب الصعوبات التي تعترض قياس تلك المنافع.

2- الإفصاح عن كل من التكاليف والمنافع البيئية سواء في تقارير مستقلة أو ضمن القوائم التقليدية.

من حيث وصفية الإفصاح :

تقارير وصفية :يتم الإفصاح عن الأداء البيئي في شكل وصفي إنشائي أو وصفي كمي يشمل بعض الأرقام والإحصائيات والنسب داخل تقرير بيئي.

تقارير كمية: تحتوي على معلومات كمية عن الأداء البيئي، مثل كمية الانبعاث، كمية الفاقد.

تقارير مالية... وفيها يمكن الحصول على معلومات عن الأداء البيئي في صورة مالية تمكن من تحديد التكلفة والعائد من النشاط البيئي.

من حيث موقع الإفصاح

يتم الإفصاح عن الأداء ضمن تقارير بيئية مستقلة عن القوائم التقليدية وملحقاتها، أو ضمن التقارير الاجتماعية للمنظمة، ويقوم هذا الأسلوب على أساس تصميم تقارير اجتماعية وبيئية منفصلة عن التقارير المالية كوسيلة لإظهار مدى وفاء الوحدة الاقتصادية بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

ثانيا : الإطار الميداني للبحث :

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: عدم إدراك الإدارة في شركات الاسمنت الليبية لدور الإفصاح عن التكاليف البيئية في تعظيم قيمة المنشاة اجتماعيا ؟

الفرضيات الفرعية:

1. عدم وجود دوافع للإدارة للاهتمام بالقضايا البيئية .
2. عدم إدراك الإدارة أهمية الإفصاح عن التكاليف البيئية.

منهجية البحث :

طبيعة الدراسة تفرض على الباحث أن يتبع المنهج الوصفي ألاستنتاجي لتحقيق أهداف البحث .

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات الاسمنت العاملة في البلاد في ليبيا وعددها خمس شركات واقتصرت عينة الدراسة على :شركة الاسمنت الليبية المساهمة بنغازي ، شركة الاسمنت المساهمة درنة أي بواقع 40% من مجتمع الدراسة.

الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المرجعة	نسبة الاستجابة	الاستبيانات الصالحة للتحليل	النسبة
150 استمارة	135	%90	128	%85.3

وسائل جمع البيانات والمعلومات :

تم تصميم الاستبيان الخاص بجمع البيانات من مجتمع الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي وفقا للدرجات التالية :

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

لتحقيق أهداف البحث المشار إليها في الجزء الأول من البحث فقد قام الباحث بتفريغ وتحليل استمارة الاستبيان عن طريق برنامج spss فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية :

1- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد ترتيب كل فقرة من حيث الأهمية .

2- اختبار اذو الحدين لاختبار فرضيات الدراسة.Binomial Test

أولا :الأسئلة الشخصية جدول رقم (1)

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
دبلوم متوسط	22	%17.2	من 1-5 سنوات	18	%14
دبلوم عالي	19	%14.8	من 5-10 سنوات	23	%18
بكالوريوس	72	%56.25	من 10-15 سنوات	31	%24.2
ماجستير	15	%11.75	أكثر من 15 سنة	56	%43.8
المجموع	128	%100		128	%100

المصدر إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم 1 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة

ثانيا: احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد ترتيب كل فقرة من حيث الأهمية .

جدول رقم 2 ماهي طبيعة التكاليف البيئية في الشركة ؟

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
• تتمثل في شراء أجهزة للحد من التلوث	3.9609	1.08970	2
• تتمثل في شراء أجهزة للحد من الضوضاء	4.2578	3.80271	1
تتمثل في شراء أجهزة للحد من استخدام المواد الخام وترشيد الطاقة .	3.6094	1.25638	5
التكاليف الاجتماعية: وتشمل الأضرار الصحية وأضرار المنتجات الزراعية والثروة البحرية.	3.8359	1.15546	3
• تكاليف البحث والتطوير.	3.7500	1.31017	4

المصدر إعداد الباحث

جدول رقم 3

Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
س1	Group 1	<= 3	27	.21	.50	.000a
	Group 2	> 3	101	.79		
	Total		128	1.00		
س2	Group 1	<= 3	27	.21	.50	.000a
	Group 2	> 3	101	.79		
	Total		128	1.00		
س3	Group 1	<= 3	40	.31	.50	.000a
	Group 2	> 3	88	.69		
	Total		128	1.00		
س4	Group 1	<= 3	31	.24	.50	.000a
	Group 2	> 3	97	.76		
	Total		128	1.00		
س5	Group 1	<= 3	33	.26	.50	.000a
	Group 2	> 3	95	.74		
	Total		128	1.00		

من بيانات الجدول رقم (2) يوضح المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين 3.6094 إلي 4.2578 الذي بدورة تم حساب ترتيب أهمية كل فقرة من الفقرات السؤال وكذلك انحراف المعياري للأسئلة .

ويوضح الجدول رقم 3 اختبار ذو الحدين عند مستوى دلالة 0.025 لاختبار الفرضية الفرعية الأولى ويوضح نتيجة الاختبار أنه تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي إن طبيعة التكاليف البيئية في الشركة هي :

تتمثل في شراء أجهزة للحد من التلوث ،وفي شراء أجهزة للحد من الضوضاء، كذلك في شراء أجهزة للحد من استخدام المواد الخام وترشيد الطاقة .والتكاليف الاجتماعية التي وتشمل الأضرار الصحية وأضرار المنتجات الزراعية والثروة البحرية وتكاليف البحث والتطوير.

جدول رقم 4 ماهي دوافع الإدارة للإفصاح عن التكاليف البيئية ؟

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها.	3.3281	1.19783	2
2. تخفيف تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكاليف أو المعاملة الضريبية المميزة ، مما يؤدي إلى زيادة حجم النشاط في المنشأة	3.3047	1.21382	3
3. دعم ثقة واحترام المجتمع والإفراد في المنشآت، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها	3.6406	1.07024	1
. الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء الضريبي أو تخفيف العبء الضريبي المفروض عليها .	3.1797	1.30676	4
عدم وجود أي دوافع أخرى.	2.4297	1.29008	5

المصدر إعداد الباحث

جدول رقم 5

Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
س1	Group 1	<= 3	55	.43	.50	.133a
	Group 2	> 3	73	.57		
	Total		128	1.00		
س2	Group 1	<= 3	56	.44	.50	.185a
	Group 2	> 3	72	.56		
	Total		128	1.00		
س3	Group 1	<= 3	45	.35	.50	.001a
	Group 2	> 3	83	.65		
	Total		128	1.00		
س4	Group 1	<= 3	64	.50	.50	1.000a
	Group 2	> 3	64	.50		
	Total		128	1.00		
س5	Group 1	<= 3	101	.79	.50	.000a
	Group 2	> 3	27	.21		
	Total		128	1.00		

المصدر إعداد الباحث

من بيانات الجدول رقم (4) يوضح المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين 2.4297 إلي 3.6406 الذي بدورة تم حساب ترتيب أهمية كل فقرة من الفقرات السؤال وكذلك انحراف المعياري للأسئلة .

ويوضح الجدول رقم 5 اختبار ذو الحدين عند مستوى دلالة 0.025 لاختبار الفرضية الفرعية الأولى ويوضح نتيجة الاختبار أنه تم قبول جميع الأسئلة إلا السؤال الثالث أي أن دوافع الإدارة للإفصاح عن التكاليف البيئية تتمثل في دعم ثقة واحترام المجتمع والإفراد في المنشآت، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها فقط .

جدول رقم 6 عدم أدراك الإدارة أهمية الإفصاح عن التكاليف البيئية ؟

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1. .عدم الوعي بأهمية حماية البيئة .	3.8438	1.51859	9
2. يعد مفهوم المحاسبة البيئية غير معروف لدى إدارة الشركة	3.8984	1.45180	7
3. نقص الوعي العام بالقضايا البيئية .	3.8750	1.40863	8
4. عدم الوعي بأهمية التكاليف البيئية ودورها في اتخاذ القرارات	3.9141	1.42546	6
5. قصور نظام المعلومات في الشركة	3.9766	1.40003	5
6. صعوبة قياس التكاليف البيئية .	3.8203	1.44415	10
7. عدم وجود طريقة واضحة للإفصاح عن الأداء البيئي في القوائم المالية	4.0313	1.30376	4
8. عدم وجود نظام محاسبي يفي بالغرض من الإفصاح عن الأداء البيئي	4.0391	1.41645	3
9. عدم وجود معايير محاسبية تتعلق بالأداء البيئي	4.1406	1.20846	1
10. عدم وجود موارد بشرية مؤهلة في مجال القضايا البيئية	4.0547	1.37645	2

المصدر إعداد الباحث

جدول رقم 7 Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
س1	Group 1	<= 3	33	.26	.50	.000a
	Group 2	> 3	95	.74		
	Total		128	1.00		
س2	Group 1	<= 3	34	.27	.50	.000a
	Group 2	> 3	94	.73		
	Total		128	1.00		
س3	Group 1	<= 3	34	.27	.50	.000a
	Group 2	> 3	94	.73		
	Total		128	1.00		
س4	Group 1	<= 3	31	.24	.50	.000a
	Group 2	> 3	97	.76		
	Total		128	1.00		
س5	Group 1	<= 3	31	.24	.50	.000a
	Group 2	> 3	97	.76		
	Total		128	1.00		
س6	Group 1	<= 3	39	.30	.50	.000a
	Group 2	> 3	89	.70		
	Total		128	1.00		
س7	Group 1	<= 3	30	.23	.50	.000a
	Group 2	> 3	98	.77		
	Total		128	1.00		
س8	Group 1	<= 3	30	.23	.50	.000a
	Group 2	> 3	98	.77		
	Total		128	1.00		
س9	Group 1	<= 3	25	.20	.50	.000a
	Group 2	> 3	103	.80		
	Total		128	1.00		
س10	Group 1	<= 3	31	.24	.50	.000a
	Group 2	> 3	97	.76		
	Total		128	1.00		

المصدر إعداد الباحث

من بيانات الجدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين 3.8203 إلي 4.1406 الذي بدورة تم حساب ترتيب أهمية كل فقرة من الفقرات السؤال وكذلك انحراف المعياري للأسئلة .

ويوضح الجدول رقم7 اختبار ذو الحدين عند مستوى دلالة 0.025 لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

ويوضح نتيجة الاختبار أنه تم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي إن عدم أدراك الإدارة أهمية الإفصاح عن التكاليف البيئية

جدول رقم 8 ماهي طبيعة القرارات الإدارية التي يمكن للتكاليف البيئية المساهمة فيها ؟

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
• قرارات شراء أجهزة تساعد على التقليل من التلوث البيئي .	4.1406	.87605	3
• الاستغلال الأمثل للمواد الخام والطاقة .	4.1719	.79476	1
• تحسين جودة المنتجات .	4.0781	.94419	7
• أعادة تصنيع المخلفات.	4.0859	.94766	6
• قرارات الاستثمار البيئي .	4.0859	.86057	5
• القرارات المتعلقة بالبحث والتطوير البيئي.	4.1250	.85112	4
• قرارات تحديد التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج	4.1641	.77131	2

المصدر إعداد الباحث

جدول رقم 9 Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
س1	Group 1	<= 3	21	.16	.50	.000a
	Group 2	> 3	107	.84		
	Total		128	1.00		
س2	Group 1	<= 3	21	.16	.50	.000a
	Group 2	> 3	107	.84		
	Total		128	1.00		
س3	Group 1	<= 3	23	.18	.50	.000a
	Group 2	> 3	105	.82		
	Total		128	1.00		
س4	Group 1	<= 3	22	.17	.50	.000a
	Group 2	> 3	106	.83		
	Total		128	1.00		
س5	Group 1	<= 3	22	.17	.50	.000a
	Group 2	> 3	106	.83		
	Total		128	1.00		
س6	Group 1	<= 3	19	.15	.50	.000a
	Group 2	> 3	109	.85		
	Total		128	1.00		
س7	Group 1	<= 3	15	.12	.50	.000a
	Group 2	> 3	113	.88		
	Total		128	1.00		

المصدر إعداد الباحث

من بيانات الجدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين 4.0781 إلي 4.1719 الذي بدورة تم حساب ترتيب أهمية كل فقرة من الفقرات السؤال وكذلك انحراف المعياري للأسئلة .

ويوضح الجدول رقم 9 اختبار ذو الحدين عند مستوى دلالة 0.025 لاختبار الفرضية الفرعية الأولى ويوضح نتيجة الاختبار أنه تم رفض البديلة وقبول الفرضية العدم . طبيعة القرارات الإدارية التي يمكن للتكاليف البيئية المساهمة فيها هي قرارات شراء أجهزة تساعد على التقليل من التلوث البيئي . الاستغلال الأمثل للمواد الخام والطاقة . تحسين جودة المنتجات . أعادة تصنيع المخلفات. قرارات الاستثمار البيئي . القرارات المتعلقة بالبحث والتطوير البيئي. قرارات تحديد التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج

جدول رقم 10 ماهي الوسائل التي تتبعها الدولة لرفع مستوى الأداء البيئي ؟

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1. تحمل الدولة جزاً من التكاليف البيئية التي تتحملها الشركة .	4.1641	1.04826	3
عدم إصدار تراخيص صناعية جديدة ما لم تتوفر في الشركة المقومات اللازمة .	4.0469	1.24141	4
3. حث الشركات الصناعية على إنشاء إدارات متخصصة.	4.2891	.92347	2
4. دعم الأبحاث المتعلقة بحماية البيئة .	4.3203	.97958	1

المصدر إعداد الباحث

جدول رقم 11

Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
س1	Group 1	<= 3	22	.17	.50	.000a
	Group 2	> 3	106	.83		
	Total		128	1.00		
س2	Group 1	<= 3	34	.27	.50	.000a
	Group 2	> 3	94	.73		
	Total		128	1.00		
س3	Group 1	<= 3	21	.16	.50	.000a
	Group 2	> 3	107	.84		
	Total		128	1.00		
س4	Group 1	<= 3	17	.13	.50	.000a
	Group 2	> 3	111	.87		
	Total		128	1.00		

من بيانات الجدول رقم (10) يوضح المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين 4.0469 إلي 4.3203 الذي بدورة تم حساب ترتيب أهمية كل فقرة من الفقرات السؤال وكذلك انحراف المعياري للأسئلة .

ويوضح الجدول رقم 11 اختبار ذو الحدين عند مستوى دلالة 0.025 لاختبار الفرضية الفرعية الأولى ويوضح نتيجة الاختبار أنه تم رفض البديلة وقبول الفرضية العدم . الوسائل التي تتبعها الدولة لرفع مستوى الأداء البيئي . تحمل الدولة جزاً من التكاليف البيئية التي تتحملها الشركة .عدم إصدار تراخيص صناعية جديدة ما لم تتوفر في الشركة المقومات اللازمة .حث الشركات الصناعية على إنشاء إدارات متخصصة. دعم الأبحاث المتعلقة بحماية البيئة .

النتائج :

توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها :

1- – دوافع الإدارة للإفصاح عن التكاليف البيئية هو دعم ثقة واحترام المجتمع والإفراد في المنشآت، ومن ثم زيادة ا الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها .

2- طبيعة القرارات الإدارية التي يمكن للتكاليف البيئية المساهمة فيها :

- قرارات شراء أجهزة تساعد على التقليل من التلوث البيئي .
- الاستغلال الأمثل للمواد الخام والطاقة .
- تحسين جودة المنتجات .
- أعادة تصنيع المخلفات.
- قرارات الاستثمار البيئي .
- القرارات المتعلقة بالبحث والتطوير البيئي.
- قرارات تحديد التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج

3- عدم أدراك الإدارة أهمية الإفصاح عن التكاليف البيئية .

4- الوسائل التي تتبعها الدولة لرفع مستوى الأداء البيئي :

- تحمل الدولة جزاً من التكاليف البيئية التي تتحملها الشركة .
- عدم إصدار تراخيص صناعية جديدة ما لم تتوفر في الشركة المقومات اللازمة .
- حث الشركات الصناعية على إنشاء إدارات متخصصة.
- دعم الأبحاث المتعلقة بحماية البيئة .

التوصيات

1- حث الشركات على أنشاء أدارة خاصة أو قسم خاص في الشركة خاص بحماية البيئة .

2- قيام الدولة بحث الشركات على حماية البيئة من خلال تخفيض الضرائب الملتزمة بذلك .

3- تدريب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة في مجال حماية البيئة .

4- إعادة دراسة وتطوير النظام المحاسبي في الشركات الليبية .

قائمة المراجع :

1- أحمد شهير، أمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشات الاقتصادية من خلال الإطار الفكري لنظرية المحاسبة، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد 25، ديسمبر 1998 م .

2- السيد زكي السيد ضاعية، القياس الكمي لأثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية علي مستخدمي القوائم المالية ،"دراسة نظرية ميدانية" رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس،2007 .

3- أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي, الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .

4- إسماعيل محمود إسماعيل ، التكلفة الاجتماعية للتلوث بين الفكر وإجراءات القياس المحاسبي ، مجلة البحوث جامعة حلب ، العدد 20 ، 1997.

5- حسن عويس ابوسريع ، أطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اثر المحافظة على البيئة بالتطبيق على قطاع الاسمنت في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة الأزهر ، 2004.
6- دونالد كسسو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب: أحمد حامد حجاج، تقديم: سلطان المحمد السلطان، الجزء الأول ،دار المريخ للنشر، الرياض، العربية السعودية، 1999.
7- رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ،(دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003 .
8- عبدالمنعم فليح عبدالله ، "قياس وتحليل ورقابة تكاليف الأداء البيئي لترشيد قرارات الاستثمار في نظام الإدارة البيئية دراسة ميدانية " مجلة الدراسات المالية والتجارية ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد 1 ، مارس 2002 .
9- فهيم أبو العزم ، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية دراسة حالة جمهورية مصر العربية ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 45 ،العدد 1 ،2005.
10- مها عباس المرزوقي ، دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية ، رسالة ماجستير ، 2004.
11- مطاوع السعيد السيد مطاوع، المحاسبة عن التكاليف البيئية، جامعة الأزهر بنين، 2009.
12- محمد المبروك ابوزيد ،المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية،الطبعة الأولى(ايتراك للطباعة والنشر،2005.
13- مصطفى محمد صالح فوكله،توني بيري،جون كولن،الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق للأوراق المالية،مجلة البحوث الاقتصادية،المجلد السادس عشر،العدد الأول،الصيف 2005.
14- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الأولى،دار وائل،عمان، الأردن، 2004.
15- منير القطاطي ، "منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق المال الفلسطيني " ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 .
16- ناظم حسين عبدالسيد ، وآخرون ، المحاسبة البيئية : الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد ، 2009.
17- هادي رضا صفار، المحاسبة عن البيئة المستدامة ، المؤتمر العلمي الدولي، أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة ، جامعة الزيتونة الأردنية ،2006.

18 -Ahmed M. "Theoretical frame work for Environ mental Accounting Application on The Egypt ion petroleum Sector " Accounting Journal , VOL.70 NO 36, 1999
19- Astudy group for developing a system for environmental accounting system, environmental, Japan, 2000.
20 -Expert working grop"Environment Accounting Procedure and Principles", United New York., 2001.

قياس العوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي
دراسة حالة (مكاتب المراجعة الخارجية / طرابلس)

د. محمد علي الشريف
جامعة الزاوية – كلية الاقتصاد
صرمان

د. حسني رمضان الشتيوي
جامعة طرابلس –كلية الاقتصاد
طرابلس

د.عبد الحميد إبراهيم معتوق
جامعة طرابلس –كلية الاقتصاد
طرابلس

المقدمة:-

إن مهنة المراجعة شهدت تقدماً ملحوظاً، وخاصة في الدول المتقدمة ومن مظاهر هذا التقدم اهتمام المنظمات المهنية، والهيئات العلمية بجودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت لجنة معايير الرقابة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبة القانونية نشرة المعايير رقم (1) لسنة 1979م، وقد اشتملت على عدة عناصر مثل قيام أحد مكاتب المراجعة بمراجعة أداء مكتب مراجعة أخر، وذلك للتحقق من مدى التزام هذا المكتب بمعايير عملية المراجعة وفي المملكة المتحدة تضمنت اللائحة التنفيذية للمراجعة وإرشاداتها عام 1991بياناً بمعايير الرقابة على جودة الأداء المهني (إيمان أحمد مجاهد، 2001).

كما أن الهيئات والمنظمات المهنية قد تناولت هذا الجانب وأعطت له عناية خاصة وذلك من خلال إصدار المعايير التي تتعلق بالمراجع وتكوينه وتأهيله لممارسة العمل، فقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA مجموعة من المعايير التي تهتم بالتكوين الذاتي وهي مجموعة المعايير العامة General Standards والتي تسعى لتحديد المؤهلات التي يجب أن تتوفر في المراجع حتى يصلح للدخول إلى ميدان العمل وهي : (AICPA, 1992).

يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم خبرة فنية كافية.

يجب أن يكون للمراجع وجهة نظر مستقلة ومحايدة في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة.

يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة .

ولذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إتباعها لحاجاته في حدود المقابل الذي يتحمله، ودرجة الجودة تمثل الفجوة بين مستوى الخدمة المقدمة فعلاً وبين المستوى الذي يتوقعه المستفيدون منها بحيث كلما ضاقت تلك الفجوة دل ذلك علي تحسين الخدمة" (أحمد عبد المولى الصباغ، 1993).

وحيث أن العنصر البشري يعتبر من أهم العناصر المتواجدة في مؤسسات ومكاتب المراجعة، ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه باعتبار أن العمل المراجعين نشاط اجتماعي يتأثر بمجموعة من المتغيرات، والتي تعمل كمثيرات تستثير دوافع المراجع وتؤثر على سلوكه (إبراهيم محمد بهاء الدين, 2008) لذلك فقد أصبح من الضروري توجيه الاهتمام إلى الإفصاح عن مفهوم وقياس بعض الجوانب المؤثرة على مستوى جودة الأداء

المهني للمراجع الخارجي، حتى تتمكن مؤسسات ومكاتب المراجعة من تحقيق أهدافها وتقديم خدمات ذات جودة عالية تمكنها من الصمود أمام المنافسة المحتملة في ظل التغيرات والتحديات المعاصرة.

مشكلة الدراسة:-

تعتبر جودة الأداء المهني للأعمال التي يقوم بها المراجعين من الموضوعات التي تلقي اهتماماً متزايداً في الوقت الحالي، حيث أن خدمات المراجعين يستفيد منها أطراف عديدة في المجتمع، وتعتبر إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرارات، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية الهائلة التي تعيشها معظم الدول المتقدمة في الوقت الحاضر، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أصبحت مستويات الأداء للمراجعين وجودة عملية المراجعة بها متوائماً مع متطلبات المعايير المهنية (إبراهيم محمد بهاء الدين، 2008) فجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي تعني الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني، وإرشادات المراجعة وكذلك القواعد والإجراءات التي تصدرها الهيئات المهنية لتنظيم المهنة والمحافظة على حياد واستقلالية المراجع، وتتوقف جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي على تأهيل المراجع وتدريبه واستقلاله ومدى التزامه بقواعد السلوك المهني فالمراجع الذي ينقصه التأهيل والتدريب لن يستطيع أن يضع خطة جيدة للمراجعة والإشراف الفعال على تنفيذها بالحرص والإتقان الواجب، كما أن الاعتماد على فريق من المساعدين الأقل خبرة ودراية، قد يؤدي إلى سوء تنفيذ إجراءات المراجعة وعرض نتائج غير سليمة على المراجع الذي يرأس الفريق، بالإضافة لذلك فإن عدم استقلال المراجع يولد الشك في عدالة وموضوعية رأيه المهني ويهدر الثقة فيه، أما إذا كان المراجع مؤهلاً ومدرباً ومستقلاً فلن يكون هناك وجود لمثل هذه السلبيات، وبالتالي يتحقق لرأي المراجع صفات جودته (أبو العزم فهيم أبو العزم محمد, 1998) ويرتكز حكم المراجع على مجموعة من الأحداث المترابطة بالإضافة إلي نظام المعايير المهنية بحيث يستطيع المراجع تكوين رأيه في الحدث، أو في الظاهرة محل الفحص والمراجعة ويتمثل تكوين حكم المراجع في نتاج جوانب كثيرة من الممكن حصرها في جوانب تتعلق بالمراجع نفسه بصفته الشخصية وبتكوينه المهني وجوانب أخرى تتعلق بالأنماط والمعايير المهنية المتفق عليها، وكما هو معروف أن مجموعة المعايير المهنية عبارة عن مقاييس عامة ملزمة لكل من يمارس المراجعة كمهنة، لذلك فان الهيئات المهنية والتشريعات التي صدرت لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في البلدان المختلفة قد اهتمت بالمعايير المرتبطة بقياس الأداء المهني للمراجع الخارجي، حيث اشترطت حد أدنى من التأهيل العلمي في الشخص الذي يرغب في مزاولة المهنة، بالإضافة إلى تأهيل عملي يتحقق بالتدريب المستمر أثناء ممارسة العمل للتعرف على مجالات البحث والدراسات الجديدة التي ترتبط بمهنة المراجعة(محمد سمير الصبان وآخرون, 1998).

وحيث أن مستوى قياس جودة الأداء المهني يتأثر بالجوانب الأساسية الذاتية للمراجع الخارجي والتي من أهمها، التأهيل العلمي والمهني، والمعرفة والخبرة المهنية والاستقلالية،وقواعد وآداب السلوك المهني، وبالتالي فإن عدم الاهتمام بهذه الجوانب لا يوفر الجودة المقبولة عند تنفيذ أنشطة المراجعة (رزق عبد العزيز عبيد , 2002) لذلك فان دراسة الجوانب الأساسية الذاتية للمراجع الخارجي سيكون لها تأثير جوهري مباشر على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي ومن تم على جودة المراجعة الخارجية، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي المعايير المستخدمة لقياس جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي في ليبيا؟

أهمية الدراسة:-

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:-

- ترشيد الأداء المهني للمراجعين، وصولاً إلي الأداء الفعال والكفء لعملية المراجعة في ضوء المعايير والمبادئ والمفاهيم والقواعد التي تحكم مهنة المراجعة.
- إظهار المزيد من الاهتمام ببرنامج نظام رقابة جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين خدمات مهنة المراجعة الخارجية.
- التعرف على نواحي القصور في أداء المراجعين لمهامهم المهنية.

الدراسات السابقة:-

في جانب الدراسات العربية التي أجريت في هذا المجال تناولت دراسة (محمد أحمد محمد مقصع، 2009) حيث توصلت إلى أن التعليم المهني المستمر وسيلة هامة ورئيسية في اكتساب الكفاءة المهنية والمحافظة عليها في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة.

أما دراسة (التو يجري وآخرون, 2008) والتي توصلت إلى أن الخبرة العملية والكفاءة العلمية المتمثلة بالشهادات الأكاديمية تأخذ المرتبة الأولى من حيث التأثير على جودة المراجعة.

أما دراسة (إبراهيم عبد الرحمن الحميد , 1995) حيث توصلت إلى أن التأهيل العلمي والمهني للمراجع يتحصل على المرتبة الثالثة في الأهمية.

أما دراسة (محمد سامي حسن, 2003) وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن هناك متغيرات لها تأثير على قياس جودة الأداء المهني خاصة بالوحدات محل المراجعة، ومن أهمها نوع العلاقة بين العميل ومكاتب المراجعة وكفاءة ونزاهة إدارة العميل.

أما دراسة (المغولي محمد بن حمد , 2006) حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود انخفاض في مستوى جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة لمخالفة معايير المحاسبة والمراجعة, بينما دراسة (الأديمي منصور ياسين, 2006) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التزام المراجع الخارجي بآداب وسلوك المهنة له تأثير إيجابي على جودة المراجعة، أما ما يخص الدراسات الأجنبية في متمثلة في الآتي:-

فهناك دراسة (Carcelo, Joesph V.1992) حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية أربعة جوانب هامة كخصائص لجودة المراجعة وهى : خبرة فريق عمل المراجعة، ومكتب المراجعة، والخبرة بالصناعة التي ينتمي إليها العميل، وكذلك استجابة مكتب المراجعة لاحتياجات ومتطلبات العميل، والتزام المراجع بالمعايير العامة للمراجعة , أما دراسة(Dennis, B, k Hwang k, 2005) وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن تلك الفضائح المالية في الأعوام السابقة أدت إلى المطالبة بزيادة جودة عمل المراجعة، وفاعلية الاستقلالية من خلال وجود معايير صارمة يلزم المراجعين ومكاتب المراجعة بينما دراسة(Schroeder, M1986) حيث توصلت تلك الدراسة إلى أن عناصر الجودة متمثلة في استقلال فريق المراجعة والخبرة المنية العميقة لفريق المراجعة، أما دراسة (Jaffar N, selamat A, N ،2005) وأهم ما توصلت إلهي هذه الدراسة هو أن جودة المراجعة تتأثر بالتزام المراجع بمعايير السلوك.

أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة للتعرف على الآتي:-

- دراسة الاتجاهات الفكرية في مجال جودة المراجعة الخارجية.
- دراسة الجوانب المؤثرة على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي.

- قياس جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي في ليبيا.

فرضيات الدراسة:-

في ضوء طبيعة وأهداف وأهمية الدراسة يتأسس البحث على الفرضيات التالية:-

- توجد هناك أثار لقياس جانب التأهيل العلمي والمهني على جودة الأداء المهني.
- توجد هناك أثار لقياس جانب المعرفة والخبرة المهنية على جودة الأداء المهني.
- توجد هناك أثار لقياس جانب استقلالية المراجع على جودة الأداء المهني.
- توجد هناك أثار لقياس جانب قواعد وآداب السلوك المهني على جودة الأداء المهني للمراجع.

مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين بمكاتب المراجعة الخارجية وعددهم (35) مراجع تم التعامل معهم فعلا وفى إطار جمع البيانات اللازمة والضرورية من مجتمع الدراسة المتعلق بالمراجعين الخارجيين.

تحديد متغيرات الدراسة:-

أولا : المتغيرات المستقلة : هي تلك المتغيرات التجريبية على مجتمع البحث وذلك في محاولة لقياس أثرها على المتغيرات الأخرى أو على الظاهرة محل الدراسة وتتمثل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة في الجوانب الآتية:-

1. التأهيل العلمي والمهني للمراجع
2. المعرفة والخبرة المهنية للمراجع
3. استقلالية المراجع الخارجي
4. قواعد وآداب سلوك المهنة

ثانيا: المتغير التابع: المتغير التابع للدراسة يتمثل في جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، والذي يتوقع أن يتأثر بمجموعة المتغيرات المستقلة السابقة، واعتمادا على ما سبق يضع الباحث توصيفا للنموذج الافتراضي لقياس الجوانب المؤثرة في جودة الأداء المهني وذلك وفق الشكل التالي:-

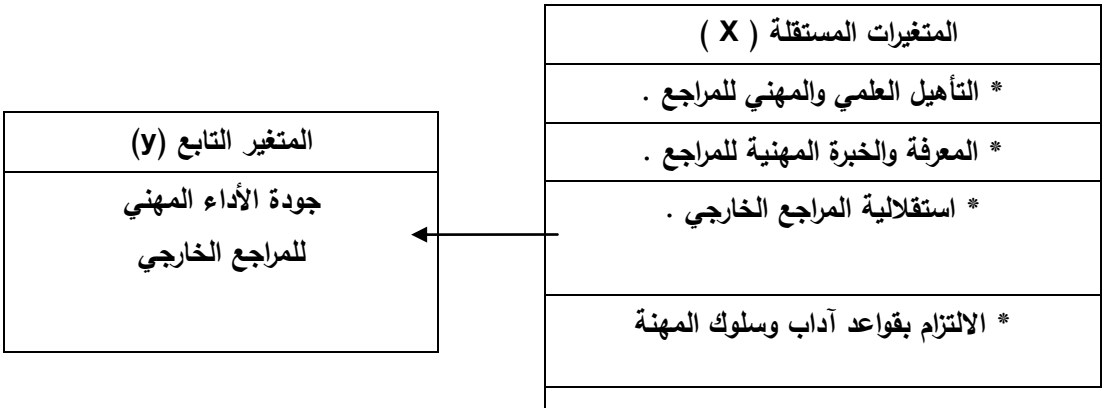

$$Y= f (X)$$

جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي:-

تعد مهنة المراجعة من المهن التي تتمتع بميزة [illegible]ي، ووضع القواعد والأسس التي تزاول المهنة بموجبها. بالإضافة إلى فرض شروط الانتماء إليها [illegible]تمسك بالأخلاق المهنية، واكتساب المهارة اللازمة لتمكين المراجعين من مزاولة عملهم بما يتمشي وسمعة المهنة، إن ما يميز أي مهنة هو تحملها لمسئولياتها أمام المجتمع في كل ما تقدمه من خدمات، وفي مهنة المراجعة يعد تحقيق أفضل نوعية من المراجعة بالمحافظة على جودة الأداء المهني الهدف المشترك لممارسي المهنة وكذلك تحسين أداء المراجع وحمايته بشكل يؤدي إلى

زيادة الثقة في نتيجة أعماله، وجودة الأداء المهني للمراجعة تتمثل في ممارسة مكاتب المراجعة لأنشطتها وعملها بما يخدم أهداف المستخدم واحتياجاته ويحافظ علي سمعة المهنة وينميها، ويتم ذلك من خلال أتباع الطرق والأساليب الآتية التي تمكن المراجع من أداء عمله علي الوجه الأكمل في ضوء المعايير المتعارف عليها " (فراج ثناء عطية ، 1996) .والطرق والأساليب هي:-

1- لابد من إتباع المراجع لمجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب التي تمكنه من أداء عمله على الوجه الأكمل.

2- ضرورة وجود معايير مهنية متعارف عليها من المهنيين والمستفيدين من خدمات المراجعة، صادرة من قبل سلطة أو جهة لها حق إلزام المهنيين بإتباعها.

3- لابد من العمل على تحسين وتطوير جودة الأداء المهني، ويتطلب ذلك فهم متطلبات العميل، وتفهم طبيعة العمل، ودراسة وتطوير المراجعات السابقة والمقابلات مع العملاء وتطوير أهداف وتعريف وقياس مخاطر المراجعة ووضع برنامج المراجعة.

4- تساعد هذه الجودة على تحقيق مجموعة من الأهداف للمجتمع متمثل في مجموع المستفيدين من خدمة المراجعة وللمهنة علي حد سواء، وهذه الأهداف هي:-

أ- زيادة ثقة المجتمع في عمل المراجع، ومن تم نتائج عمله، وتقريره عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، مما يساعد علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب- تحسين مستوى الأداء المهني للمراجع، من خلال الالتزام بمعايير الأداء المناسبة ومن تم إمكانية الاستمرار في تحقيق الأداء الجيد.

ت- ترتبط جودة الأداء المهني للمراجعة بالممارسة الجيدة لأنشطة وعمليات مكتب المراجعة.

ونظراً للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية ومع زيادة حدة المنافسة في سوق المهنة وعدم وجود جوانب موضوعية يتم على أساسها اختيار المراجع نظراً لعدم وجود إطار واضح ومحدد للتعرف على جودة خدمات المراجعة بين كل من أطراف المراجعة، لذلك أعلن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومكتب المحاسبة العام بالولايات المتحدة الأمريكية (1977) الحاجة إلى تحديد الجوانب التي تؤثر على اختلاف جودة الأداء المهني للمراجع بين مختلف مكاتب المراجعة، واعتبرت جودة الأداء المهني قضية مستمرة في المهنة ويرجع ذلك إلى عدم تحديد تعريف علمي لجودة خدمات المراجعة وعدم تحديد خصائصها بصورة دقيقة من قبل أطراف المراجعة.

وعلي الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي والمهني بجودة المراجعة، إلا أنه لم يتم تحديد الجوانب التي تؤثر في جودة الأداء المهني للمراجع بصورة دقيقة وذلك نظراً لاختلاف الجوانب المؤثرة في تحديد الجودة بالنسبة لكل من مستخدمي القوائم المالية والمراجع نفسه عل حد سواء، بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج المراجعة ليست محددة بل تعتمد على الاحتمالات المختلفة والاختبارات التي يجريها المراجع أثناء عملية المراجعة، وفى هذا الخصوص تناولت كثير من الدراسات الرائدة الجوانب المؤثرة في جودة المراجعة، وذلك من زوايا مختلفة، فتعرض لها فريق من الباحثين باعتبارها تمثل خصائص جودة المراجعة، وفريق آخر باعتبارها عناصر جودة المراجعة، تم اكتفي فريق ثالث بدراسة مواقف الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة (حسنين طارق وآخرون،2003)، وذلك لبيان أثرها في جودة عملية المراجعة أو معرفة أهمية هذه الجوانب، وتتحدد الجوانب المؤثرة في جودة عملية المراجعة من خلال منظور معيار الرقابة على الجودة والمتمثلة الجوانب المتعلقة بالتكوين الذاتي والعام لممارسي المهنة.

الدراسة العملية:-

منهجية الدراسة:-

اعتمد الباحث عدة مناهج للوصول إلى حل مشكلة البحث، وتحقيق الأهداف التي وضعها، فبعض الباحثين يختارون المنهج التاريخي نظرا لاعتمادهم على الماضي، وما يتضمنه من معلومات تاريخية، ومنهم من يختار المنهج التجريبي نظرا للقيام بإجراء تجارب تساهم في حل المشكلة، ومنهم من يستخدم المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج لتحقيق الهدف والذي يهتم بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بمشكلة الدراسة، حيث يعمل على بيان خصائصها وحجمها وجمع المعلومات حولها وتحليلها إحصائيا للنتائج، هذا وقد اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته.

الطرق والأساليب الإحصائية المتبعة:-

باستخدام مقياس قانون لكارت الخماسي لوصف طبيعة الإجابة عن سؤال معين، تم تجميع إجابات أفراد عينة الدراسة وترميز تلك الإجابات، وقد يأخذ شكل توزيع الإجابة إحدى الأشكال التالية: (رزق الله ، 2002)

- التوزيع الأسى : إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق بشدة) وتنخفض تدريجيا مع ارتفاع درجة التأثر، ويسمى التوزيع النسبي بالتوزيع الأسى، ويشير إلى أن درجة التأثر منخفضة جدا.
- التوزيع الملتوي جهة اليسار : إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق)، وتتناقص تدريجيا مع ارتفاع درجة التأثير وانخفاض درجة التأثير ويسمى التوزيع النسبي بالتوزيع الملتوي جهة اليسار، ويشير إلى أن التأثير منخفض.
- التوزيع الطبيعي : إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (محايد) وتنخفض تدريجيا مع ارتفاع وانخفاض درجة التأثير، ويسمى التوزيع الطبيعي ويشير إلى أن درجة التأثير محايدة.
- التوزيع الملتوي جهة اليمين : إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) وتنخفض تدريجيا مع انخفاض وارتفاع درجة التأثير، ويسمى التوزيع النسبي بالتوزيع الملتوي جهة اليمين، ويشير إلى أن درجة التأثير عالية.
- التوزيع الأسى المعكوس : إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق بشدة)، وتتناقص تدريجيا مع انخفاض درجة التأثير، ويسمى التوزيع النسبي بالتوزيع الأسى المعكوس، ويشير إلى أن درجة التأثير عالية جدا، وتم إدخال البيانات للحاسب الآلي عن طريق استخدام أوراق العمل الملحقة في البرنامج الإحصائي (spss) وتم اختيار الأساليب الإحصائية باستخدام الآتي :معامل الارتباط, (ت) الفروق، كا^2

جدول رقم (1) قياس الجوانب المؤثرة على جودة الأداء المهني المتعلقة بالمعرفة والخبرة المهنية:-

ر. م	المعايير المهنية	الصدق الذاتي	الثبات
1	زيادة فترة الممارسة الفعلية للمهنة.	0.84	0.92
2	الإلمام بالبيئة التي تعمل بها الشركة محل المراجع يمكنه من القيام بعملية المراجعة بكفاءة عالية	0.86	0.93
3	قدرة المراجع على مواجهة الظروف غير الاعتيادية أو غير الروتينية ومعالجة المشاكل التي تحدث نتيجة لذلك.	0.80	0.89
4	القدرة على تنظيم العمل داخل مكتب المراجعة	0.81	0.90
5	المراجع الأكثر خبرة يكون أكثر فهما وإدراكا لحدوث أخطاء بالقوائم المالية	0.87	0.93
6	قدرة المراجع على تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية	0.89	0.94
7	معرفة المراجع باللوائح والقوانين التي تساهم في انجاز مهمة المراجعة.	0.87	0.93

8	خبرة المراجع المتنوعة في مجالات علوم الإدارة والإحصاء والاقتصاد والقانون ترفع من مستوى مهنته وخبرته .	0.85	0.92
9	التخصص في مراجعة صناعات معينة أو أنشطة محددة تؤثر على ممارسة المراجع للإحكام المهنية وتجنب الأخطار المتوقعة للعمل	0.79	089
10	قضاء المراجع مدة تدريب محددة في أحد مكاتب أو شركات المراجعة القائمة قبل السماح له بمزاولة المهنة	0.83	0.91
11	المراجع الأكثر خبرة يقدم تفسيرات أكثر ملائمة وإقناعا وأقل غموضا.	0.88	0.94
12	المراجع الأكثر خبرة أكثر قدرة على حل المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية المراجعة	0.89	0.94
13	الاحتكاك مع مكاتب عالمية يزيد من اكتساب المراجع الخبرة والمهارة .	0.86	0.96
14	المراجع الأكثر خبرة يتمكن من الوصول إلى فهم كامل للمعلومات وتقديم أداء أفضل	0.84	0.92
15	المراجع بالتغيرات والتطورات التي تطرأ في مجال المهنة	0.85	0.92
16	القدرة على التمييز بين المعلومات الملائمة وغير الملائمة	0.87	0.93
17	قدرة المراجع على قياس مخاطر المراجعة وتحديد الأهمية النسبية	0.82	0.91

يتضح من الجدول رقم (1) أن معاملات الارتباط والتي تراوحت ما بين(0.79الى 0.89) كانت عالي وعالي جدا، وهذا ما يؤكده أيضا درجة الصدق الذاتي والتي تراوحت ما بين 0.90 إلى 0.96) وهى جميعها دالة إحصائية.

جدول رقم (2)قياس الجوانب المؤثرة على جودة الأداء المهني والمتعلقة بالاستقلالية:-

ر.م	المعايير المهنية	الصدق الذاتي	الثبات
1	عدم وجود أية مصالح مادية أو معنوية للمراجع في المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها من شأنها التأثير المباشر في استقلاليته .	0.73	0.85
2	التزام المراجع بأداء حلف اليمين قبل الشروع في مزاولة عمله .	0.85	0.92
3	عدم وجود علاقة قرابة بين المراجع وأحد أعضاء مجلس الإدارة حتى إلى الدرجة الرابعة في المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها .	0.89	0.94
4	الالتزام بنص حكم المحكمة عند إصدار قرار بفصل المراجع من عمله	0.80	0.89
5	الالتزام بمتطلبات الاستقلال والحصول على إقرار تحريريا بالاستجابة لذلك عند الاستفادة من عمل مراجع أخر .	0.83	0.91
6	عدم الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة و بين أي أعمال أخرى تتنافي مع ذلك	0.82	0.91
7	عدم خضوع المراجع لتأثير وسلطة العميل محل المراجعة سواء عند تنفيذ الأعمال أو عند إعداد التقرير.	0.87	0.93
8	التزام المراجع بالتخطيط السليم والموضوعي لعملية المراجعة وإعداد التقرير.	0.89	0.94
9	التزام المراجع بمبادئ الاستقلال والموضوعية عند انجاز مهام المراجعة	0.80	0.89
10	امتثال المراجع للمتطلبات الأخلاقية المهنية المناسبة المتعلقة بعمليات المراجعة	0.84	0.92
11	التزام المراجع بالنزاهة والأمانة عند إبداء الرأي على القوائم المالية للعميل	0.88	0.94
12	مراعاة المراجع لنظام الرقابة الداخلية للمنشاة عند إبداء رأيه المهني في عملية المراجع	0.82	0.91
13	عدم اعتماد المراجع على منشأة معينة في تحقيق إيراداته .	0.85	0.92
14	عدم ممارسة المنشأة أي ضغوطات على المراجع أثناء تأديته لمهام عملية المراجعة .	0.86	0.93
15	عدم تولي إدارة المنشأة محل المراجعة تعيين وعزل المراجع وتحديد أتعابه	0.88	0.94
16	عدم التزام المراجع بتحديد قيمة الإتعاب لعملية المراجعة مع العميل سيؤثر في الاستقلالية	0.80	0.89

يتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات الارتباط والتي تراوحت ما بين (0.73 إلى 0.85) كانت عالي وعالي جدا، وهذا ما يؤكده أيضا درجة الصدق الذاتي والتي تراوحت ما بين 0.91 إلى 0.94) وهى جميعها دالة إحصائية.

جدول رقم (3) قياس الجوانب المؤثرة على جودة الأداء المهني المتعلقة بقواعد السلوك المهني:-

ر.م	المعايير المهنية	الصدق الذاتي	الثبات
1	وجود دستور أو ميثاق مكتوب لقواعد آداب وسلوك المهنة .	0.86	0.93
2	تقاضى المراجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عمولة أو سمسرة نظير حصوله على عملية مهنية الأمر الذي يتنافى وأخلاق المهنة .	0.89	0.94
3	قيام المراجع بالتوصل لمزاولة المهنية بوسائل الدعاية أو الترغيب أو باستخدام الوسطاء	0.84	0.92
4	فشل المراجع في تطبيق المبادئ والفروض المحاسبية المتعلقة بعملية المراجعة له أثار سلبية على أخلاق المهنة وعلى رأيه المهني	0.85	0.92
5	أفشى المراجع لأسرار مهنية أو شخصية أو معلومات أو بيانات خاصة بعملائه.	0.88	0.94
6	قيام المراجع بقبول عملية لا يستطيع إتمامها بدرجة معقولة من الكفاءة المهنية .	0.81	0.90
7	مراعاة المراجع لقواعد آداب وسلوك المهنة وتطبيق المعايير والأساليب الفنية عند القبول بمهمة المراجعة.	0.85	0.92
8	فشل المراجع في التقرير عن أي شيء مادي ذكر على غير حقيقته أو علم به ولم يظهر في القوائم المالية	0.82	0.91
9	الإفصاح من قبل المراجع عن حقيقة مادية علمها أثناء فحصه وكان الإفصاح عنها ضرورياً حتى لا تكون هذه القوائم مضللة.	0.89	0.94
10	التزام المراجع في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة عند القيام بعملية المراجعة .	0.72	0.85
11	التزام المراجع في معاملة زملائه بما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المهنة	0.80	0.89
12	عدم الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وبين جميع الأعمال التي تتنافي مع طبيعة المهنة أو لا تتفق مع كرامتها	0.86	0.93
13	امتناع المراجع عن أداء الشهادة عن الوقائع والمعلومات التي تخص المهنة إلا إذا كان ذكرها له بقصد منع ارتكاب مخالفة.	0.89	0.94
14	عدم قيام المراجع باستخدام أساليب الترغيب في الحصول على العمل أو استخدام الوسطاء	0.83	0.91
15	التزام المراجع بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون وآداب المهنة وتقاليدها وكذلك اللائحة التنفيذية للقواعد الأساسية للسلوك المهني لأعضاء النقابة	0.86	0.93
16	احتفاظ المراجع على سرية المعلومات التي يتحصل عليها أثناء مزاولة عمله	0.89	0.94

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط والتي تراوحت ما بين (0.72 إلى 0.85) كانت عالي وعالي جدا، وهذا ما يؤكده أيضا درجة الصدق الذاتي والتي تراوحت ما بين (0.90 إلى 0.94) وهى جميعها دالة إحصائية.

ويتضح من الجداول أرقام (1 , 2 , 3) أن معاملات ومحاور استمارة الاستبيان والتي تتمثل قيم إثباتها قد حققت قيم عالية ودالة إحصائية عند مستوى معنوية(0.05)، ووفقا لهذه النتيجة الإحصائية أن استمارات

الاستبيان قد حققت درجة عالية من الثبات في تحديد ومعرفة الجوانب المؤثرة على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي.

عرض نتائج الدراسة:-

من خلال هذا العرض والذي يوضح علاقة ارتباط الجوانب المؤثرة على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي وقياس الجوانب وتحليلها في الجداول التالية:-

جدول (4) مصفوفة معامل الارتباط لمتغيرات البحث:-

		التأهيل العلمي والمهني	المعرفة والخبرة المهنية	استقلال المراجع الخارجي	قواعد آداب وسلوك المهنة
التأهيل العلمي والمهني	معامل ارتباط بيرسون	1			
	مستوى الدلالة				
المعرفة والخبرة المهنية	معامل ارتباط بيرسون	0. 932	1		
	مستوى الدلالة	0.050			
استقلال المراجع الخارجي	معامل ارتباط بيرسون	0. 534	0.900	1	
	مستوى الدلالة	0.042	0.031		
قواعد آداب وسلوك المهنة	معامل ارتباط بيرسون	0. 806	0. 819	0. 704	1
	مستوى الدلالة	0.032	0.046	0.050	

يتضح من الجدول رقم(**4**) والخاص بمصفوفة الارتباط أن هناك عدد (6) علاقات ارتباط طردية موجبة، وجاءت العلاقة عالية جدا ما بين كل من (المعرفة والخبرة المهنية، التأهيل العلمي والمهني) بنسبة 93.2 **%**ومابين (استقلال المراجع الخارجي، المعرفة والخبرة المهنية) بنسبة 90**%** وما بين (قواعد آداب وسلوك المهنة، التأهيل العلمي والمهني، المعرفة والخبرة المهنية) بنسبة 80.6**%.**

وبنسبة 81.9 **%**وعلاقة عالية مابين كل من (قواعد آداب وسلوك المهنة، استقلال المراجع الخارجي) بنسبة 70.4 **%** وعلاقة متوسطة ما بين كل من (استقلال المراجع الخارجي، التأهيل العلمي والمهني) بنسبة 53.4 **%**وهذا ما تؤكده نتيجة الجدول عند مستوى دلالة الاختبار والتي كانت (0.00) وهى أصغر من قيمة دلالة الاختبار عند مستوى درجة معنوية (0.05) وهي دالة إحصائيا.

جدول (5) كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار لاستجابات أفراد العينة بمكاتب المراجعة الخارجية على محور الجوانب المتعلقة بالتأهيل العلمي:-

المعايير المهنية	النسبة المئوية %					كا^2	مستوى دلالة الاختبار
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوفق	أوافق بشدة		
ارتفاع مستوى التأهيل العلمي للمراجع في مجال المحاسبة والمراجعة .	0	0	0	30.8	69.2	12.462[a]	.000
المعرفة الكافية لدى المراجع بأسس وقواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها	0	0	0	23.1	76.9	3.846[a]	.050
المعرفة والخبرة بالأنظمة واللوائح التي تحكم نشاط الشركات وعملياتها التي يقوم المراجع بتقديم خدماته لها	0	0	0	19.2	80.8	7.538[a]	.006
إدراك المراجع للأساليب الفنية وأن يتابع باستمرار أحدث التطورات في مجال المهنة	0	0	0	84.6	15.4	9.846[a]	.002
إلمام المراجع بالنواحي القانونية التي يمكن أن تؤثر علي عمله المهني	0	0	3.8	30.8	65.4	12.462[a]	.000
معرفة المراجع بالحقائق الواردة في الحسابات والقدرة عل تفسيرها والتعبير عن انطباعاته في شكل مصطلحات فنية بسيطة وواضحة	0	38.5	7.7	26.9	26.9	14.846[b]	. 100
إلزام المراجع باجتياز متطلبات الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة	0	0	7.7	69.2	23.1	5.077[c]	.016
اشتراط مدة عملية بالإضافة إلى الشهادة العلمية عند حصول المراجع على الترخيص	0	0	0	73.1	26.9	16.000[b]	.000
الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة المهنية للمساعدين القائمين بانجاز الأعمال الموكلة إليهم	0	0	0	80.8	19.2	5.538[a]	.019
مراعاة الكفاءة المهنية اللازمة للمراجع عند القيام بالتخطيط لعمليات المراجعة	0	0	0	11.5	88.5	9.846[a]	.002

توافر مناهج دراسية في مجال المحاسبة والمراجعة تواكب التطورات الحديثة	0	0	0	30.8	69.2	15.385[a]	.000
معرفة المراجع بالعلوم الأخرى التي تساعد المراجع في إبداء الرأي القانوني	0	0	0	23.1	76.9	3.846[a]	.050
عدم استقلال المراجع يولد الشك في رأيه العلمي والمهني	0	0	0	65.4	34.6	2.462[a]	.011
إلمام المراجع بأحدث التطورات المهنية من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية	0	0	0	15.4	84.6	12.462[a]	.000
وجود تعليم مهني مستمر بمعرفة المنظمات والهيئات المسئولة عن المهنة	0	0	0	3.8	96.2	22.154[a]	.000
اطلاع المراجع على المشاكل التي تتعرض لها المهنة بشكل دوري من خلال الدوريات والنشرات التي تصدرها المنظمات المهنية	0	0	3.8	15.4	80.8	26.846[b]	.000
إلمام المراجع بنظرية المحاسبة وكذلك بنظرية المراجعة	0	0	0	69.2	30.8	3.846[a]	.050
إلمام المراجع بالنواحي الفنية والتنظيمية داخل أنواع متعددة من المنشآت	0	0	0	65.4	34.6	2.462[a]	.011
اهتمام المراجع بشؤون المهنة من خلال الاطلاع والاشتراك بالدوريات والنشرات والإصدارات	0	0	0	23.1	76.9	7.538[a]	.006

يتضح من الجدول (**5**) والخاص بالنسب المئوية ومعامل كا^2 (كا^2) إن درجة استجابات أفراد العينة كانت دالة إحصائيا ولصالح الدرجة القصوى للموافقة (أوفق، أوفق بشدة) في النتائج استجابات العينة عن المعايير المهنية في (أوفق بشدة) للأرقام (1 ، 2 ، 5 ، 10 ، 11 ، 12 ، 14 ، 15 ، 16 ، 19) والمعايير المهنية في (أوفق) للأرقام (4 ، 7 ، 8 ، 9 ، 13 ، 17 ، 18) والمعيار التي (لا توجد بها فروق) (6) وهذا ما أكدته قيمة دلالة الاختبار والممتدة ما بين(0.00 ،0.18) والنتائج التي بها فروق كانت اصغر من قيمة دلالة الاختبار عند درجة معنوية (0.05) وهي دالة إحصائيا.

جدول (6)كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار لاستجابات أفراد العينة على محور الجوانب المتعلقة بالمعرفة والخبرة المهنية:-

المعايير المهنية	النسبة المئوية %					كا^2	مستوى دلالة الاختبار
	لأوافق بشدة	لأوافق	محايد	أوفق	أوافق بشدة		
زيادة فترة الممارسة الفعلية للمهنة .	0	0	0	11.5	88.5	15.385[a]	.000
الإلمام بالبيئة التي تعمل بها الشركة محل المراجع يمكنه من القيام بعملية المراجعة بكفاءة عالية	0	0	0	80.8	19.2	9.846[a]	.002
قدرة المراجع على مواجهة الظروف غير الاعتيادية أو غير الروتينية ومعالجة المشاكل التي تحدث نتيجة لذلك .	0	0	0	30.8	69.2	3.846[a]	.050
القدرة على تنظيم العمل داخل مكتب المراجعة	0	0	0	34.6	65.4	2.462[a]	.117
المراجع الأكثر خبرة يكون أكثر فهما وإدراكا لحدوث أخطاء بالقوائم المالية .	0	0	0	19.2	80.8	9.846[a]	.002
قدرة المراجع على تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية	0	0	0	23.1	76.9	7.538[a]	.006
معرفة المراجع باللوائح والقوانين التي تساهم في انجاز مهمة المراجعة .	0	0	0	42.3	57.7	.615[a]	.433
خبرة المراجع المتنوعة في مجالات علوم الإدارة والإحصاء والاقتصاد والقانون ترفع من مستوى مهنته وخبرته .	0	0	0	65.4	34.6	2.462[a]	.117
التخصص في مراجعة صناعات معينة أو أنشطة محددة تؤثر على ممارسة المراجع للإحكام المهنية وتجنب الأخطار المتوقعة للعمل	0	0	0	76.9	23.1	7.538[a]	.006
قضاء المراجع مدة تدريب محددة في أحد مكاتب أو شركات المراجعة القائمة قبل السماح له بمزاولة المهنة	0	0	0	61.5	38.5	1.385[a]	.239
المراجع الأكثر خبرة يقدم تفسيرات أكثر ملائمة وإقناعا وأقل غموضا .	0	0	0	15.4	84.6	12.462[a]	.000
المراجع الأكثر خبرة أكثر قدرة على حل المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية المراجعة	0	0	0	7.7	92.3	18.615[a]	.000
الاحتكاك مع مكاتب عالمية يزيد من اكتساب المراجع الخبرة والمهارة .	0	0	0	26.9	73.1	5.538[a]	.019
المراجع الأكثر خبرة يتمكن من الوصول إلى فهم كامل للمعلومات وتقديم أداء أفضل	0	0	0	23.1	76.9	7.538[a]	.006
المراجع بالتغيرات والتطورات التي تطرأ في مجال المهنة	0	0	0	53.8	46.2	.154[a]	.695
القدرة على التمييز بين المعلومات الملائمة وغير الملائمة	0	0	0	61.5	38.5	1.385[a]	.239
قدرة المراجع على قياس مخاطر المراجعة وتحديد الأهمية النسبية	0	0	0	23.1	76.9	7.538[a]	.006

يتضح من الجدول(**6**) والخاص بالنسب المئوية ومعامل كا^2 (كا^2) أن درجة استجابات أفراد العينة كانت دالة إحصائيا ولصالح الدرجة القصوى للموافقة (أوفق، أوفق بشدة) في النتائج استجابات العينة عن المعايير المهنية في (أوفق بشدة) للأرقام (1، 3، 4، 5، 6، 11، 12، 13، 14، 17) والمعايير المهنية في (أوفق) للأرقام (2، 8، 9، 10، 16) والمعيار التي (لا توجد بها فروق) (7، 15) وهذا ما أكدته قيمة دلالة الاختبار والممتدة ما بين(0.00 ،0.18) والنتائج التي بها فروق كانت اصغر من قيمة دلالة الاختبار عند درجة معنوية (0.05) وهي دالة إحصائيا.

جدول (7)كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار لاستجابات أفراد العينة على محور الجوانب المتعلقة باستقلالية المراجع الخارجي:-

المعايير المهنية	النسبة المئوية %					كا^2	مستوى دلالة الاختبار
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوفق	أوافق بشدة		
عدم وجود أية مصالح مادية أو معنوية للمراجع في المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها من شأنها التأثير المباشر في استقلاليته .	0	0	0	30.8	69.2	3.846[a]	.050
التزام المراجع بأداء حلف اليمين قبل الشروع في مزاولة عمله .	0	7.7	7.7	38.5	46.2	12.769[b]	.005
عدم وجود علاقة قرابة بين المراجع وأحد أعضاء مجلس الإدارة حتى إلى الدرجة الرابعة في المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها .	0	0	0	42.3	57.7	.615[a]	.433
الالتزام بنص حكم المحكمة عند إصدار قرار بفصل المراجع من عمله	0	7.7	0	38.5	53.8	8.615[c]	.013
الالتزام بمتطلبات الاستقلال والحصول على إقرار تحريريا بالاستجابة لدلك عند الاستفادة من عمل مراجع أخر.	0	15.4	3.8	19.2	61.5	19.846[b]	.000
عدم الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة و بين أي أعمال أخرى تتنافى مع ذلك	0	11.5	0	19.2	69.2	15.308[c]	.000
عدم خضوع المراجع لتأثير وسلطة العميل محل المراجعة سواء عند تنفيذ الأعمال أو عند إعداد التقرير.	0	0	0	23.1	76.9	7.538[a]	.006
التزام المراجع بالتخطيط السليم والموضوعي لعملية المراجعة وإعداد التقرير.	0	0	0	73.1	26.9	5.538[a]	.019
التزام المراجع بمبادئ الاستقلال والموضوعية عند انجاز مهام المراجعة	0	0	0	19.2	80.8	9.846[a]	.002
امتثال المراجع للمتطلبات الأخلاقية المهنية المناسبة المتعلقة بعمليات المراجعة	0	0	0	23.1	76.9	7.538[a]	.006
التزام المراجع بالنزاهة والأمانة عند إبداء الرأي على القوائم المالية للعميل	0	0	0	34.6	65.4	2.462[a]	.117
مراعاة المراجع لنظام الرقابة الداخلية للمنشاة عند إبداء رأيه الفني في عملية المراجع	0	0	0	26.9	73.1	5.538[a]	.019
عدم اعتماد المراجع على منشأة معينة في تحقيق إيراداته.	0	0	0	3.8	96.2	22.154[a]	.000

عدم ممارسة المنشأة أي ضغوطات على المراجع أثناء تأديته لمهام عملية المراجعة .	0	0	0	19.2	80.8	9.846[a]	.002
عدم تولي إدارة المنشأة محل المراجعة تعيين وعزل المراجع وتحديد أتعابه	0	0	0	15.4	84.6	12.462[a]	.000
عدم التزام المراجع بتحديد قيمة الإتعاب لعملية المراجعة مع العميل سيؤثر في الاستقلالية	0	0	0	7.7	92.3	18.615[a]	.000

يتضح من الجدول (7) والخاص بالنسب المئوية ومعامل كا^2 (كا^2) أن درجة استجابات أفراد العينة كانت دالة إحصائيا ولصالح الدرجة القصوى للموافقة (أوفق، أوفق بشدة) في النتائج استجابات العينة عن المعايير المهنية في (أوفق بشدة) للأرقام (1 ، 2، 4، 5 ، 6 ، 7 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16) والمعايير المهنية في (أوفق) للأرقام (8)، وهذا ما أكدته قيمة دلالة الاختبار والممتدة ما بين(0.00 ،0.18) والنتائج التي بها فروق كانت اصغر من قيمة دلالة الاختبار عند درجة معنوية (0.05) وهي دالة إحصائيا.

جدول (8) كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار لاستجابات أفراد العينة على محور الجوانب المتعلقة بقواعد آداب وسلوك المهنة:-

المعايير المهنية	النسبة المئوية %					كا^2	مستوى دلالة الاختبار
	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوفق	أوافق بشدة		
وجود دستور أو ميثاق مكتوب لقواعد آداب وسلوك المهنة .	0	0	0	19.2	80.8	9.846[a]	.002
تقاضى المراجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عمولة أو سمسرة نظير حصوله على عملية مهنية الأمر الذي يتنافى وأخلاق المهنة .	3.8	26.9		19.2	50.0	11.538[b]	.009
قيام المراجع بالتوصل لمزاولة المهنية بوسائل الدعاية أو الترغيب أو باستخدام الوسطاء		38.5		34.6	26.9	.538[c]	.764
فشل المراجع في تطبيق المبادئ والفروض المحاسبية المتعلقة بعملية المراجعة له أثار سلبية على أخلاق المهنة وعلى رأيه الفني	3.8	46.2		26.9	23.1	9.385[b]	.025
أفشى المراجع لأسرار مهنية أو شخصية أو معلومات أو بيانات خاصة بعملائه .	19.2	57.7		15.4	7.7	15.538[b]	.001
قيام المراجع بقبول عملية لا يستطيع إتمامها بدرجة معقولة من الكفاءة المهنية .	3.8	46.2	3.8	38.5	7.7	22.077[d]	.000
مراعاة المراجع لقواعد آداب وسلوك المهنة وتطبيق المعايير والأساليب الفنية عند القبول بمهمة المراجعة .	0	0	0	30.8	69.2	3.846[a]	.050
فشل المراجع في التقرير عن أي شيء مادي ذكر على غير حقيقته أو علم به ولم يظهر في القوائم المالية	0	11.5	0	73.1	15.4	18.538[c]	.000

الإفصاح من قبل المراجع عن حقيقة مادية علمها أثناء فحصه وكان الإفصاح عنها ضرورياً حتى لا تكون هذه القوائم مضللة .	0	0	0	3.8	96.2	22.154[a]	.000
التزام المراجع في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة عند القيام بعملية المراجعة .	0	0	0	15.4	84.6	12.462[a]	.000
التزام المراجع في معاملة زملائه بما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المهنة	0	0	0	23.1	76.9	7.538[a]	.006
عدم الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وبين جميع الأعمال التي تتنافي مع طبيعة المهنة أو لا تتفق مع كرامتها	0	15.4	0	57.7	26.9	7.462[c]	.024
امتناع المراجع عن أداء الشهادة عن الوقائع والمعلومات التي تخص المهنة إلا إذا كان ذكرها له بقصد منع ارتكاب مخالفة .	3.8	11.5		46.2	38.5	13.077[b]	.004
عدم قيام المراجع باستخدام أساليب الترغيب في الحصول على العمل أو استخدام الوسطاء	0	26.9	0	57.7	15.4	7.462[c]	.024
التزام المراجع بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون وآداب المهنة وتقاليدها وكذلك اللائحة التنفيذية للقواعد الأساسية للسلوك المهني لأعضاء النقابة	0	0	0	34.6	65.4	2.462[a]	.117
احتفاظ المراجع على سرية المعلومات التي يتحصل عليها أثناء مزاولة عمله	0	0	0	19.2	80.8	9.846[a]	.002

يتضح من الجدول (**8**) والخاص بالنسب المئوية ومعامل كا^2 (كا^2) أن درجة استجابات أفراد العينة كانت دالة إحصائيا ولصالح الدرجة القصوى للموافقة (أوفق، أوفق بشدة) في النتائج استجابات العينة عن المعايير المهنية في (أوفق بشدة) للأرقام (1، 2، 7، 9، 10، 11، 15، 16) والمعايير المهنية في (أوافق) للأرقام (8 ، 12 ،13 ، 14) والمعيار في (لا أوافق) للأرقام(4، 5 ،6) والمعيار التي (لا توجد بها فروق) للأرقام(3) وهذا ما أكدته قيمة دلالة الاختبار والممتدة ما بين(0.00 ،0.18) والنتائج التي بها فروق كانت اصغر من قيمة دلالة الاختبار عند درجة معنوية (0.05) وهي دالة إحصائيا.

اختبار فرضيات الدراسة:-

الفرضية الأولى : أثر قياس جانب التأهيل العلمي والمهني على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي:-

يتناول هذا الجزء تحليل القسم الثاني من أسئلة استمارة الاستبيان المتعلقة بقياس الجانب الأول التأهيل العلمي والمهني، حيث يحتوى هذا الجانب على عدد تسعة عشر معيار مهني تم الإجابة عليها من قبل المشاركين في الدراسة بهدف اختيارها كأداة قياس لجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وقد تم ترتيب الإجابات بشكل تنازلي

وفقا لقانون كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار لاستجابات أفراد عينة الدراسة والموضح بالجدول رقم (5) نحو اتجاه الإجابات على هذه الأسئلة إلى الموافق بشدة.

الفرضية الفرعية الثانية : أثر قياس جانب المعرفة والخبرة المهنية على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي:-

يتناول هذا الجزء تحليل القسم الثاني من أسئلة استمارة الاستبيان المتعلقة بقياس العامل الثاني المعرفة والخبرة المهنية، حيث يحتوى هذا الجانب على عدد سبعة عشر معيار مهني تم الإجابة عليها من قبل المشاركين في الدراسة، بهدف اختيارها كأداة قياس لجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وقد تم ترتيب الإجابات بشكل تنازلي وفقا لقانون كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار لاستجابات أفراد عينة الدراسة والموضح بالجدول رقم (6) نحو اتجاه الإجابات على هذه الأسئلة إلى الموافق بشدة.

الفرضية الفرعية الثالثة: أثر قياس جانب استقلالية المراجع الخارجي على جودة الأداء المهني:-

يتناول هذا الجزء تحليل القسم الثاني من أسئلة استمارة الاستبيان المتعلقة بقياس العامل الثالث استقلالية المراجع الخارجي، حيث يحتوى هذا الجانب على عدد ستة عشر معيار مهني تم الإجابة عليها من قبل المشاركين في الدراسة، بهدف اختيارها كأداة قياس لجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وقد تم ترتيب الإجابات بشكل تنازلي وفقا لقانون كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار لاستجابات أفراد عينة الدراسة والموضح بالجدال رقم (7) نحو اتجاه الإجابات على هذه الأسئلة إلى الموافق بشدة.

الفرضية الفرعية الرابعة: أثر قياس جانب قواعد وآداب السلوك المهني على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي:-

يتناول هذا الجزء تحليل القسم الثاني من أسئلة استمارة الاستبيان المتعلقة بقياس الجانب الرابع قواعد وآداب السلوك المهني، حيث يحتوى هذا الجانب على عدد ستة عشر معيار مهني تم الإجابة عليها من قبل المشاركين في الدراسة، بهدف اختيارها كأداة قياس لجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي ، وقد تم ترتيب الإجابات بشكل تنازلي وفقا (لقانون كا^2 للفروق والنسبة المئوية ومستوى دلالة الاختبار) لاستجابات أفراد عينة الدراسة والموضح بالجدول رقم (8) نحو اتجاه الإجابات على هذه الأسئلة إلى الموافق بشدة.

بناء على ما تقدم فان الباحث ومن خلال النتائج الظاهرة بالجداول الإحصائية أرقام من 5 إلى 8 يلاحظ أن هذه النتائج تحقق صحة فرضيات الدراسة بأن هناك معايير مهنية يتم من خلالها قياس الجوانب الأساسية المتعلقة بالتأهيل العلمي والمهني، والمعرفة والخبرة المهنية، واستقلالية المراجع الخارجي، وقواعد وآداب السلوك المهني وأثرها على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي.

نتائــج الدراسة:-

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات والمعلومات المتعلقة بمفردات عينة الدراسة وهم المراجعين بمكاتب المراجعة توصل الباحث إلي صياغة النتائج التالية:-

أولا : قياس جانب التأهيل العلمي والمهني وأثاره على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي والنتائج هي:-

1- اطلاع المراجع على المشاكل التي تتعرض لها المهنة بشكل دوري من خلال الدوريات والنشرات التي تصدرها المنظمات المهنية.

2- وجود تعليم مهني مستمر بمعرفة المنظمات والهيئات المسئولة عن المهنة.

3- توافر مناهج دراسية في مجال المحاسبة والمراجعة تواكب التطورات الحديثة.

4- إلمام المراجع بأحدث التطورات المهنية من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية.

5- إلمام المراجع بالنواحي القانونية التي يمكن أن تؤثر علي عمله المهني.

6- مراعاة الكفاءة المهنية اللازمة للمراجع عند القيام بالتخطيط لعمليات المراجعة.

7- المعرفة والخبرة بالأنظمة واللوائح التي تحكم نشاط الشركات وعملياتها التي يقوم المراجع بتقديم خدماته لها.

8- اهتمام المراجع بشؤون المهنة من خلال الاطلاع والاشتراك بالدوريات والنشرات والإصدارات.

9- المعرفة الكافية لدى المراجع بأسس وقواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

10- معرفة المراجع بالعلوم الأخرى التي تساعد المراجع في إبداء الرأي القانوني.

ثانيا : قياس جانب المعرفة والخبرة المهنية وأثارها على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي والنتائج هي:-

1- زيادة فترة الممارسة الفعلية للمهنة.

2- المراجع الأكثر خبرة يقدم تفسيرات أكثر ملائمة وإقناعا وأقل غموضا.

3- المراجع الأكثر خبرة يكون أكثر فهما وإدراكا لحدوث أخطاء بالقوائم المالية.

4- قدرة المراجع على تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

5- المراجع الأكثر خبرة يتمكن من الوصول إلى فهم كامل للمعلومات وتقديم أداء أفضل.

6- قدرة المراجع على قياس مخاطر المراجعة وتحديد الأهمية النسبية.

7- الاحتكاك مع مكاتب عالمية يزيد من اكتساب المراجع الخبرة والمهارة.

8- قدرة المراجع على مواجهة الظروف غير الاعتيادية أو غير الروتينية

ثالثا : قياس جانب استقلالية المراجع الخارجي وأثارها على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي والنتائج هي:-

1- عدم اعتماد المراجع على منشأة معينة في تحقيق إيراداته.

2- الالتزام بمتطلبات الاستقلال والحصول على إقرار تحريريا بالاستجابة لدلك عند الاستفادة من عمل مراجع أخر.

3- عدم التزام المراجع بتحديد قيمة الإتعاب لعملية المراجعة مع العميل سيؤثر في الاستقلالية.

4- عدم الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة و بين أي أعمال أخرى تتنافى مع ذلك.

5- التزام المراجع بأداء حلف اليمين قبل الشروع في مزاولة عمله.

6- عدم تولي إدارة المنشأة محل المراجعة تعيين وعزل المراجع وتحديد أتعاب.

7- عدم ممارسة المنشأة أي ضغوطات على المراجع أثناء تأديته لمهام عملية المراجعة.

8- عدم التزام المراجع بمبادئ الاستقلال والموضوعية عند انجاز مهام المراجعة.

9- عدم خضوع المراجع لتأثير وسلطة العميل محل المراجعة سواء عند تنفيذ الأعمال أو عند إعداد التقرير.

10- امتثال المراجع للمتطلبات الأخلاقية المهنية المناسبة المتعلقة بعمليات المراجعة.

11- الالتزام بنص حكم المحكمة عند إصدار قرار بفصل المراجع من عمله.

12- مراعاة المراجع لنظام الرقابة الداخلية للمنشاة عند إبداء رأيه الفني في عملية المراجع.

13- عدم وجود أية مصالح مادية أو معنوية للمراجع في المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها.

14- التزام المراجع بالنزاهة والأمانة عند إبداء الرأي على القوائم المالية للعميل.

رابعا : قياس جانب قواعد وآداب السلوك المهني وأثاره على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي والنتائج هي:-

1- الإفصاح من قبل المراجع عن حقيقة مادية علمها أثناء فحصه وكان الإفصاح عنها ضرورياً حتى لا تكون هذه القوائم مضللة.

2- التزام المراجع في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة عند القيام بعملية المراجعة.

3- احتفاظ المراجع على سرية المعلومات التي يتحصل عليها أثناء مزاولة عمله.

4- تقاضى المراجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عمولة أو سمسرة نظير حصوله على عملية مهنية.

5- وجود دستور أو ميثاق مكتوب لقواعد آداب وسلوك المهنة.

6- التزام المراجع في معاملة زملائه بما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المهنة.

7- مراعاة المراجع لقواعد آداب وسلوك المهنة وتطبيق المعايير والأساليب الفنية عند القبول بمهمة المراجعة.

التوصيات:-

بعد أن تم استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يرى الباحث تقديم بعض التوصيات والاقتراحات لما لها من أثر ايجابي على جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي وعلى مهنة المراجعة الخارجية وتتلخص في الآتي:-

1- يوصى الباحث مكاتب المراجعة بالتوسع في اكتساب المعرفة والخبرة المهنية من خلال الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني المستمر للمراجعين.

2- ينبغي الاهتمام بالاستقلال التام للمراجع وبمبادئ الاستقلال والموضوعية عند انجاز مهام المراجعة.

3- ينبغي على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة والكافية لعمليات المراجعة والالتزام بالمعايير المهنية ضمانا للحصول على مستوى عالي من الجودة.

4- ينبغي على المراجع المعرفة التامة باللوائح والقوانين التي تساهم في انجاز مهمة المراجعة والامتثال للمتطلبات الأخلاقية المهنية المناسبة المتعلقة بعمليات المراجعة.

5- يجب على المراجع الالتزام في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة عند القيام بعملية المراجعةوعند إبداء الرأي على القوائم المالية.

6- يوصى الباحث نقابة المحاسبين والمراجعين بالاشتراك مع المكاتب المهنية المتخصصة على وضع دستور لقواعد السلوك المهني يلتزم به الجميع ووضع الضوابط الكفيلة بتنفيذه واحترامه.

7- يوصى الباحث نقابة المحاسبين والمراجعين بإعادة دراسة وتطوير القانون المهني رقم 116 لسنة 1973 حتى يستطيع مواكبة التطورات التي حدثت للمهنة.

8- يوصى الباحث نقابة المحاسبين والمراجعين بالتوسع في إنشاء فروع للنقابة في كافة المدن الليبية لتسهيل عملية الانتساب للأعضاء الجدد لممارسة وظيفة المراجعة الخارجية.

المراجع:-

1- إبراهيم، محمد بهاء الدين.(2008) "مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية"، *مجلة البحوث التجارية*، العدد الثاني ، كلية التجارة ، *جامعة الزقازيق* ، مصر.

2- إبراهيم عبد الرحمن الحميد. (1995) "خصائص جودة المراجعة المالية دراسة ميدانية للمحيط المهني في المملكة السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثالث، معهد الإدارة العامة الرياض، السعودية.

3- أبو العزم فهيم أبو العزم محمد. (1998) "إطار مقترح لمعايير جودة المراجعة لترشيد قرارات التعاقد بين المراجعين وعملائهم", رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس.

4- أحمد عبد المولي الصباغ. (1993) " رقابة الجودة علي عمليات المراجعة وأسلوب الفحص بواسطة النظراء"، المجلة العلمية دراسات في المال والأعمال، القاهرة، كلية المحاسبة، العدد الثالث.

5- التو يجري، عبد الرحمن علي، النافعابي وحسن محمد. (2008) "جودة خدمة المراجعة دراسة ميدانية تحليلية للجوانب المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول.

6- الصباغ احمد عبد المولي. (1993) "استخدام الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمليات المراجعة"، *مجلة البحوث التجارية*، العدد الأول، كلية التجارة، *جامعة الزقازيق*، مصر.

7- الصبان محمد سمير ، وهلال عبد الله. (1998) "المراجعة مدخل علمي تطبيقي"، *الدار الجامعية الإسكندرية*، مصر.

8- المغولي محمد بن حمد. (2006) " جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية "، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، العدد الأول ، كلية التجارة ، *جامعة طنطا* ، مصر.

9- حسنين طارق محمد ،وقطب أحمد سباعي. (2003) "دراسة تحليلية لجوانب ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات"، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، العدد الستون، كلية التجارة، *جامعة القاهرة*، مصر.

10- رزق عبد العزيز عبيد. (2002) "إطار علمي مقترح لخصائص جودة المراجعة المالية الخارجية" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، *جامعة المنوفية*، مصر.

11- عبد الرحمان إبراهيم الحميد.(1995) "خصائص جودة المراجعة المالية"، دراسة ميدانية للمحيط المهني في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، الرياض معهد الإدارة العامة، مجلد 35، العدد الثالث، ديسمبر.

12- مجاهد إيمان احمد. (2001) " مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث والرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

13- Carcelo, J. V, Roger H. H., and Neal T, M. (1992) “Audit quality attributes: The perception of audit partners and financial statement users”, *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 11, No.1, pp. 1-15.

14- Dennis, B.K. Hwang, K. and Staley, A. (2005) “An analysis of recent accounting and auditing failures in the united states on US accounting and auditing in China “, *Managerial Auditing Journal* , Vol. 20, N° 3, pp. 227-234.

15- Jaffar, N. Selamat, A. and Alias, N. (2005) “The perception of the American Institute of Certified Public Accountants” *Statement of auditing standards*, N° 23.

16- Schroeder, M.I and Vickers, D. (1986) “Audit quality: The perceptions of audit

الاقتصاد الموازي في ليبيا (المفهوم ، الأسباب، التقدير ، طرق المعالجة)

أ. عامر فتح الله المبروك الفر جاني
كلية الاقتصاد بني وليد

مستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بشكل أعمق على ظاهرة الاقتصاد الموازي بصفة عامة، وحجمه في الاقتصاد الليبي بصفة خاصة، لما تمثله هذه الظاهرة من تهديدا لاقتصاديات أغلب بلدان العالم لأنها تشكل معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد الاقتصاد الموازي صورة من صور التخلف في المجتمعات وخصوصاً النامية منها. لما يحمله من جوانب سلبية على هذه المجتمعات، تعمل على هدر الموارد المادية والبشرية .

وعليه فقد تم التعرض في هذه الدراسة إلى ماهية الاقتصاد الموازي وأسبابه وطرق تقديره وعلاجه. وصولاً بعد ذلك إلى محاولة تقدير حجمه، ومساهمته في الاقتصاد الليبي، حيث أظهرت النتائج إلى تذبذب نسب المساهمة تارة بالانخفاض، وتارة بالارتفاع خلال مدة الدراسة. بسبب بعض الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة في الاقتصاد الليبي، والتي من شأنه التأثير على عمل هذا الاقتصاد.

المقدمة .

تعد ظاهرة الاقتصاد الموازي من الظواهر الاقتصادية القديمة، حيث عرفت في جميع الاقتصاديات المختلفة على حد سواء المتقدمة والنامية، ومع تطور هذه الظاهرة وانتشارها في كل البلدان تعددت التسميات والتعابير لهذه الظاهرة، فقد وصلت إلى حوالي 30 تسمية انطلاقا من مقاربات اقتصادية مختلفة تقترب فيما بينها بتأكيدها على وجود أنشطة اقتصادية وغير اقتصادية تحقق دخولا ولا تخضع للضريبة، كما لا تسجل ضمن الحسابات القومية، ولكنها تسير بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي .

ويستخدم الباحثون المهتمون بدراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي مصطلحات عديدة، وتسميات مختلفة في التعبير عن الأنشطة التي تتم في هذا القطاع، والتي من بينها الاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الموازي، والاقتصاد الأسود، والاقتصاد السفلي، والاقتصاد التحتي، والاقتصاد غير المنظم أو غير المرئي، أو غير الملاحظ، واقتصاد الظل، الاقتصاد المقابل، الاقتصاد السري ، الاقتصاد الخفي، والاقتصاد غير المهيكل .

مشكلة الدراسة :

تواجه أغلب البلدان على اختلاف وتفاوت درجات تقدمها الاقتصادي، ظاهرة انحراف بعض أنشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة عبر قنوات غير مرئية فيما يعرف بالاقتصاد الموازي، والذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي في اغلب تلك الدول، حيث تعد ليبيا من ضمن هذه الدول، لذا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما هو الاقتصادي الموازي؟ وما هي أسبابه وطرق تقديره ومعالجته؟ ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الغير النفطى في الاقتصاد الليبي؟

فرضية الدراسة.

تنطلق فرضية الدراسة من:

أن ظاهرة الاقتصاد الموازي لها اثار سلبية على الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1-التعرف على ظاهرة الاقتصاد الموازي ومالها من أثار سلبية وإيجابية على الاقتصاد الرسمي.

2- تسليط الضؤ على حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة ..(1991-2010).

منهجية الدراسة .

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال التعرف على الاقتصاد الموازي وتقدير حجمه في الاقتصاد الليبي .

حدود الدراسة .

الحدود المكانية : (الاقتصاد الليبي)

الحدود الزمانية : (1991-2010)

أولا: الاقتصاد الموازي (المفهوم والأسباب).

1 – مفهوم الاقتصاد الموازي .

(ويقصد به أي نشاط لا يتم الإبلاغ عنه، ويشمل الاقتصاد الموازي أنشطة غير قانونية غير مبلغ عنها السلطات الضريبة، مثل بيع صاحب منزل أثاثاً عتيقاً أو خدمات يتبادلها الأصدقاء وأنشطة غير قانونية مثل تجارة المخدرات) (ساموس ويليام ،2006 . 790)

أما "تانزي" فإنه يعرف الاقتصاد الموازي بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يشمل كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبة، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (أبو لسين ،2006 ، 40) .

ويعد "جوتمان" أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي، والذي نبه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي، ولقد أثبتت الدراسات الاقتصادية فيما بعد أن الاقتصاديات الخفية قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن إجمالها، حيث أظهرت نتائج دراسة خلال (1988-2000) أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم الاقتصاد الخفي بنسب تتراوح بين 35% ، 44% من إجمالي الناتج الداخلي في البلدان النامية، وبنسب تتراوح بين 14% إلى 16% من إجمالي الناتج الداخلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية . (د. بودلال – 2010- 2).

ولقد أظهرت اغلب نتائج الدراسات التي أجريت في المدة 1998 – 2000 على دول متنوعة من العالم أن حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي كان مرتفعا في بعض الدول مثل نيجيريا، تايلاند، وبوليفيا، واليونان، ايطاليا والدول الاسكندينافية، وتشيلي، وكان منخفضا في دول أخرى مثل سويسرا، وأوزبكستان، والولايات المتحدة الأمريكية، وسلوفاكيا كما أثبتت هذه الدراسات أن معدلات نمو الاقتصاد الموازي تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدولة المتقدمة .(ماجدة – 2005).

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الأنظمة الضريبية غير العادلة، والأنظمة السياسية غير العادلة، والأنظمة الاجتماعية، كذلك الأجور المتدنية).

وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد ودقيق للاقتصاد الموازى، وبالرغم من تنوعه من حيث الهدف والآلية والإجراءات، إلا أن هناك عوامل مشتركة بين مكوناته سنعتمدها لتمييزه عن غيره من القطاعات العامة أو الخاصة، ومن أهم هذه العوامل. (الجوراني ، 2011).

أ – أنه اقتصاد لا تدخل مخرجاته ومدخلا ته في الحسابات القومية، أي عدم خضوعه للرقابة الحكومية، وعدم سريان التشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها داخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي .

ب – تهربه من الاستحقاقات الضريبية المترتبة عليه، ونظرا لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، فإذا كان التعامل بسلعة محرمة الاستخدام (مخدرات – سرقة أثار – المتاجرة بالبشر) .فإن هذا يطلق عليه (الاقتصاد الأسود، أو اقتصاد الجريمة، أما إذا كان التعامل ممنوعا ولكن استخدام السلعة مسموح به مثل (السوق السوداء لبعض السلع ، إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة، الباعة المتجولين ، الأسواق الشعبية غير المرخصة)، فيطلق عليه الاقتصاد غير الرسمي. (سلمان –بدون سنة نشر.2).

وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بينهما من حيث الهدف والآلية والآثار، إلا أن كلا منهما لا يعد من الموارد التي تدخل في خزينة الدولة .

2 – أسباب ظهور الاقتصاد الموازي :-

يوجد العدد من العوامل المرتبطة مع بعضها والتي تؤدي إلى ظهور ظاهرة الاقتصاد الموازي، في كل البلدان سواء النامية منها أو المتقدمة، ومن هذه الأسباب التي تعمل على ظهور الاقتصاد الموازي.

أ – الأنظمة الضريبية غير العادلة

والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب الضريبي، وتزوير الحسابات، أي أنها تقود إلى الاقتصاد الموازي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتعد الضرائب المرتفعة مسئولة عن نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد الموازي في جميع الدول النامية منها والمتقدمة، لأن ارتفاع مستوى العبء الضريبي سواءً كان ذلك في صورة ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يدفع بالأفراد والشركات إلى محاولة تجنب الضرائب، وبذلك تتحول بعض الأنشطة الاقتصادية للعمل تحت مظلة الاقتصاد الموازي. (الجيلاني – غير منشور 6).

حيث يشير الاقتصادي "هانسون" إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد الموازي في السويد، ونفس الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعزي هذا إلى ارتفاع الضرائب على الدخل، أما في الدول النامية فانه غالباً ما يعود إلى ارتفاع الضرائب على التجارة الخارجية .

ب – انخفاض مستوى الدخل.

إن اتسام دخول الأفراد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدى إلى ظهور الاقتصاد الموازي لأن هذا الانخفاض في الدخل، والارتفاع في المستوى العام للأسعار، سوف يؤدي إلي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، مما يجعل الأفراد مضطرون للعمل في الاقتصاد الموازي لكي يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى معيشتهم.

ج – الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية .

يرى الكثير من الاقتصاديين أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فان الاقتصاد الموازي سوف يستمر بالظهور بسبب القيود الحكومية المفروضة على بعض الأنشطة الاقتصادية. حيث يتم فرض هذه القيود إما لتنظيم الحركة

الاقتصادية، أو لرفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية، أو قد تفرض للحد دون انتشار واتساع بعض الأنشطة غير القانونية. (شيحان – 2013– 6).

د – دور المشروعات الصغيرة :

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً كبيرا في ظهور الاقتصاد الموازي؛ لان هذه المشروعات تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام. النقود السائلة، لهذا يلاحظ أن جل أو أغلب هذه المشروعات تحاول التهرب من النظم الضريبية؛ لان أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي بالقوة يترتب عليه إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة؛ لان هذه المشروعات تعمل في ظل افتراض عدم وجود ضرائب .

هـ – ندرة السلع :

إن نذرة السلع الاستهلاكية، والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة، وطرق توزيع هذه السلع على المستهلكين، وإتباع طرق توزيع وقنوات غير قانونية، كل هذا يعمل على زيادة حجم الاقتصاد الموازي.

و – دو المعلومات :

تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الاقتصاد الموازي، فكل من المشترين والبائعين في سوق العمل يحتاجون إلى معلومات عن الأطراف والمعاملات التي تتم على أرض الواقع، كذلك قد تكون هناك حاجة إلى المعلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة، وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل، وعلى ذلك لكي لا ينمو الاقتصاد الموازي لابد من توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة.(شيحان .2013.– 7)

ز – عجز الموازنة العامة :

كما هو معرف أن العجز في الموازنة العامة يمثل زيادة النفقات على الإيرادات العامة، وإن ظهور مثل هذا العجز يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الاقتصاد الموازي، وإن تغطية هذه النفقات تتم من مصادر داخلية أو خارجية، مما يعنى زيادة الأعباء المترتبة على كاهل الدولة، وكرد طبيعي على هذه الحالة قد تلجأ الدولة إلى زيادة العبء الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة، أو رفع معدلات الضرائب القائمة، وهذه الضرائب الجديدة والرفع منها يولد حافزاً كبيراً لدى الممولين للجوء إلى التهرب الضريبي. (الجيلاني ، غير منشور ، 8).

ثانياً: طرق قياس وتقدير الاقتصاد والموازي.

إن من أكبر الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الموازي هي كيف يمكن أن نجعل من شيء يتم في الخفاء شيئاً قابلاً للقياس؟ فلا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد الموازي أن يتطوع لتقديم معلومات عن حجم نشاطه غير المشروع وبالتالي تحاول هذه الفئة التي تعمل ضمن هذا الاقتصاد بإخفاء أنشطتها بأي شكل من الأشكال، ولكن هذه الأنشطة تترك أثار في بعض النواحي في الاقتصاد الرسمي، حيث أمكن من خلال بعض هذه الآثار تطوير نماذج وطرق قياس لتقدير حجم الاقتصاد الموازي، وتتباين تقديرات الاقتصاد الموازي حسب الطريقة المتبعة في التقدير.(حمودة – 2012 –45).

– **الطريقة الأولى :** قياس الاقتصاد الموازي عن طريق الفرق بين الدخل والإنفاق:

إذا ما تبين أن الإنفاق القومي أكبر من الدخل القومي، فإنه يمكن تقدير الاقتصاد الموازي باعتباره يمثل هذا الفرق، فإذا ما تبين أن الإنفاق القومي لا يتساوى مع الدخل القومي فإن الفرق الذي يظهر بينهما لابد أن يمثل تقديراً للدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية(زعلاني– 2011 – 200).

– **الطريقة الثانية :** أسلوب المراجعات الضريبية .

تعتمد هذه الطريقة على مجهودات الإدارة الضريبية في التدقيق والمراجعة والكشف عن الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، و بالتالي اكتشاف نسبة التهرب الضريبي .

– **الطريقة الثالثة :** مؤشر إحصاءات سوق العمل :

تعتمد هذه الطريقة على حساب الفرق بين عدد السكان الذين يفترض أنهم جزء من قوة العمل الاقتصادية، وعدد العمال المسجلين رسمياً باعتبارهم قوة العمل الفعلية في الدولة وأن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العمل في كل قطاع، لكنها تعطي صورة تقريبية عن حجم هذا الاقتصاد الموازي، ومن أهم الدول التي تستخدم هذه الطريقة (ايطاليا، وبعض دول الاتحاد الأوروبي). (بودلال –2010–144).

– **الطريقة الرابعة** (المؤشر النقدي) .

تعد هذه الطريقة أكثر المؤشرات أو الطرق شيوعا في تقدير حجم الاقتصاد الموازي، بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت لهذه الطريقة، حيث تركز على فرضية أساسية فحواها أن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي، تستخدم النقود السائلة العملة خارج الجهاز المصرفي، والجانب الأخر باستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود هي نسبة ثابتة ، وعلى ذلك فإن التغيرات في معدل نشاط الاقتصاد الموازي إلى التغيرات في نشاط الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، وتقوم هذه الطريقة على مجموعة من الفروض(الجيلاني– غير منشور ، 14).

أ– اختيار سنة تكون هي سنة أساس ولا يوجد فيها أثر للاقتصاد الموازي .

ب– ثبات معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب .

ت– سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي واحدة.

– **الطريقة الخامسة** (طريقة الاستبيانات).

تقوم هذه الطريقة على توزيع استمارات تسمى (استمارات استقصاء)، وتحتوى على عدداً من الأسئلة موضوعة بمعرفة خبراء متخصصين وتهدف الأسئلة إلى جمع معلومات مفيدة عن حقيقة الاقتصاد الموازي وهى موجهة إلى البائعين والمشترين .

ثالثاً : الآثار الاقتصادية للاقتصاد الموازي.

إن معظم الدراسات التي تهتم بدراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي تولى اهتماماً واسعاً على الاقتصاد الموازى على الجوانب السلبية، التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الجزئي أو الكلي إلا أن ذلك لا يعنى انه لا توجد أثار ايجابية لمثل هذا الاقتصاد (شيحان – 2013–19).

أ– الآثار السلبية للاقتصاد الموازي على النشاط الاقتصادي :

– يؤدى الاقتصاد الموازي إلى تزايد معدل التهرب الضريبي مما يؤدي إلى فقدان الحكومة لإيرادات كبيرة تؤثر سلبا على ميزانيتها العامة ، وعلى مستوى الإنفاق العام .

– زيادة معدل الاقتصاد الموازي على حساب الاقتصاد الرسمي يعطى معلومات وإحصائيات غير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلى .مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي .

– معظم المعاملات في الاقتصاد الموازي تتم بالشكل النقدي المباشر،وبالتالي فان زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات الاقتصاد الموازي ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها وهوما سيؤثر على فعالية السياسة النقدية.(الجورانى – 2011– 1).

ب– الآثار الايجابية للاقتصاد الموازى على النشاط الاقتصادي :

– يساعد الاقتصاد الموازي في حل مشكلة البطالة ويزيد من معدلات التشغيل .

– يؤثر على ميزان المدفوعات بحيث يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن تم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات .

– يساعد على زيادة حجم دخول أفراد المجتمع الخفية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي .(نفس المرجع السابق)

– يؤدي الاقتصاد الموازي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل.

رابعاً : تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الليبي .

كما أسلفنا سابقاً في طرق قياس الاقتصاد الموازي أنه يصعب تقدير حجم الاقتصاد الموازي لأنه بطبيعة الحال اقتصاد خفي ،حيث يتميز هذا الاقتصاد بأنه اقتصاد يصعب التنبؤ بتقدير حجمه. وهذا ما اتفق عليه أغلب الاقتصاديين لكن ذلك لا يمنع من إجراء محاولات لغرض تقدير حجمه. وسيتم استخدام أسلوب معدل النقود السائلة أي النقود في التداول إلى عرض النقود في هذه الدراسة على أساس أن المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي يحصل جانب منها باستخدام النقود المتداولة والجانب الأخر يتم باستخدام الحسابات الجارية (شيحان – 2013–14).

وسيتم اختيار سنة 2008 كسنة أساس على اعتبار أن نسبة النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب هي اقل نسبة من باقي السنوات وقد تم اعتماد سلسلة زمنية تمتد من (1991–2010).

وقد تم استخدام المعادلات الآتية لغرض تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الليبي ونسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي .(الجيلاني – غير منشور – 16).

$$\longrightarrow \quad K=C/D \qquad (1)$$

$$\longrightarrow \quad {}_rK=K_{+}-K_{2008} \qquad (2)$$

$$HE={}_rK.C.N \longrightarrow (3)$$

$$RHE=HE/NONOILGDP \longrightarrow (4)$$

$$M_1=GDP/M_1 \longrightarrow (5)$$

$$N=GDP/M_1 \longrightarrow (6)$$

حيث أن:

K= العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب

C= العملة في التداول

D= الودائع تحت الطلب

N= سرعة دوران النقود

rK= معدل نمو الاقتصاد الخفي

M1= عرض النقود

HE= حجم الاقتصاد الموازي

RHE= نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي

NON OIL GDP= الناتج المحلى الإجمالي للأنشطة غير النفطي

الجدول رقم (1):علاقة العملة في التداول بالودائع تحت الطلب خلال المدة (1991 – 2010) في الاقتصاد الليبي بالمليون دينار

السنة	الودائع تحت الطلب D	العملة في التداول C	C+D = M1 عرض النقود	نسبة العملة في التداول تحت الطلب K
1991	2821.8	1620.8	4442.7	75.43
1992	3186.0	1982.2	5168.2	62.21
1993	3168.0	2216.9	5384.9	70.00
1994	4067.6	1989.8	6057.4	49.00
1995	4337.0	2035.4	6372.4	47.00
1996	4298.0	2419.8	6718.0	56.30
1997	4487.4	2534.2	7021.6	56.47
1998	4489.1	2698.6	7187.7	60.11
1999	5256.3	2634.9	7891.1	50.12
2000	4733.8	2699.2	7433.0	57.01
2001	5144.2	2559.6	7703.8	50.0
2002	6160.5	2613.3	8773.8	42.42
2003	6265.7	2763.5	9029.2	44.10
2004	7923.9	2613.7	10536.6	33.0
2005	10719.4	3308.7	14028.1	30.86
2006	12410.1	3932.9	16343.0	31.69
2007	18256.3	4581.2	22837.5	25.09
2008	28806.3	5608.3	34414.6	19.46
2009	31206.5	6962.9	38169.4	22.31
2010	33712.2	7609.0	41321.2	22.57

المصدر .مصرف ليبيا المركزي الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال المدة(2010/2000)

وبناءا على البيانات السابقة المتوفرة من الجدول رقم (1) وبالاعتماد على المعادلات السابقة رقم (1−2− 3− 4) يمكن احتساب حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ونسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي خلال مدة الدراسة .

جدول رقم (2)

مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي غي النفطي بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي" بالمليون دينار" خلال المدة (2010/1991)

السنة	سرعة دوران النقود N	معدل نمو rK	حجم الاقتصاد HE	الناتج المحلى الإجمالي .غير النفطي| NON OIL GDP	نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج RHE
1991	1.8	65.27	190.2	7932.8	2.4
1992	1.7	42.75	1440.6	8736.2	16.5
1993	1.7	50.54	1904.8	9140.9	20.8
1994	1.5	29.54	881.7	9358.4	9.4
1995	1.6	27.54	896.9	10129.6	8.9
1996	1.7	36.84	1515.5	11345.9	13.6
1997	1.8	37.01	1688.2	12358.2	13.7
1998	1.8	40.65	1974.6	12970.5	15.2
1999	1.7	30.66	1373.4	13334.3	10.3
2000	1.9	37.64	1930.4	14145.7	13.6
2001	1.9	30.54	1485.3	14894	10.0
2002	1.8	22.96	1080.0	16178.3	6.7
2003	1.6	24.64	1089.5	17426.2	6.3
2004	1.8	13.54	636.8	19221.9	3.3
2005	1.6	11.4	603.6	22885.4	2.6
2006	1.5	12.24	722.0	25523	0.3
2007	1.3	5.63	335.3	30800.5	1.1
2008	1.04	0	0.00	35934.7	0.00
2009	1.02	2.85	2043.9	39201.9	5.2
2010	1.01	3.11	2390.1	41723.8	5.7

المصدر / الجدول يبين إعداد الباحث .إستناداًعلى بيانات جدول رقم (1)

مصرف ليبيا المركزي – التقريرالسنوي – أعداد مختلفة .

حيث يتضح من الجدول رقم (2) أن هناك نموا ملحوظا للاقتصاد الموازي خلال السنوات الأولى لمدة الدراسة. حيث بلغت نسبة عام 1992 إلى حوالي (16.5%) من الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية.

ثم ارتفع إلى حوالي (20.8%) عام 1993 ف والمقدر بنحو (1904.8) مليون دينار ثم أخذت هذه المساهمة في الانخفاض لتصل عام (1995ف) حوالي 8.9% والمقدرة بحوالي 896.9 مليون دينار .. ووصل عام (1998) إلى ما نسبته (15.2%) والمقدر بحوالي (1974.6) مليون دينار .

ويلاحظ أن أعلى نسب تحققت من مساهمة الاقتصاد الموازي أو الخفي في الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية خلال العشر سنوات الأولى من الدراسة ويعزى هذا إلى عدة أسباب كان أهمها (الجيلاني – غير منشور –18).

1– دخول إعداد كبيرة من العمال الوافدة بحثاً عن فرص العمل مما زاد في عدد المستهلكين داخل السوق الليبي.

2– انخفاض عرض السلع المقدمة من قبل مؤسسات القطاع العام مما ترتب عليه زيادة في دخول العمالة الوافدة غير الخاضعة للضرائب .

3- انخفاض مستوى الإنتاج المحلي من السلع نتيجة لتوقف بعض خطوط الإنتاج أو نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج .مما نجم عنه زيادة الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازية لاستيراد السلع .

4- السماح باستيراد السلع بدون تحويل عمله أي التحويل بالصرف الأجنبي من خارج النظام المصرف (السوق الموازية) .

5- القيود الكمية المفروضة على الواردات خلال تلك المدة.

أما خلال باقي المدة فقد أخذت نسبة مساهمة الاقتصاد الموازي في الناتج المحلى الإجمالي للأنشطة غير النقطية بالأسعار الجارية تتراجع تدريجياً .

فقد وصلت نسبة المساهمة في عام 2000 حوالي (10.0%) والمقدر بحوالي 1930.4 مليون دينار . نتيجة الجهود المبذولة من قبل مصرف ليبيا المركزي للقضاء على السوق الموازي للنقد الأجنبي .

ثم أخذت هذه المساهمة بالانخفاض لتصل عام 2007 (1.1%) والمقدر 335.3 مليون دينار ليبي . ويعزى ذلك إلى التحولات الملحوظة التي شهدها الاقتصاد الوطني التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتقوية دور القطاع الأهلي واتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي كذلك زيادة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي وتوحيد سعر الصرف . إلا أن نسبة مساهمة الاقتصاد الموازي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية قد حقق ارتفاعاً بسيطاً خلال السنتين الأخيرتين ليصل إلى ما نسبته (5.7%،5.2%) عل التوالي علم 2009-2010.

وخلاصة القول تؤكد هذه النسب إلى ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي في ظل اقتصاد تدار معظم قطاعاته من قبل لقطاع العام . وأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا زالت ضعيفة ويمكن حصر ظاهرة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الليبي فيما يلي :

- انتشار الأسواق الشعبية والباعة المتجولين .
- وجود عدد كبيرة من الإنتاج الزراعي التي تم إنتاجه في مزارع خاصة ولا يتم تسجيله في الناتج المحلى الإجمالي .
- التجارة في السلع المحظورة التعامل فيها محلياً ودولياً .
- التجارة في النقد الأجنبي .
- وجود عدد كبير من المحلات التجارية وسيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب كذلك الاستيراد للسلع عبر بعض الأشخاص على أنها أمتعة شخصية دون خضوعها لرسوم جمركية .إضافة إلى تهريب السلع عبر الحدود مع الدول المجاورة .

خامساً: طرق علاج ظاهرة الاقتصاد الموازي .

يتفق معظم دارسي اقتصاد الموازي (الظل) على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فاعلية إذا ما كان حجم الاقتصاد الخفي صغيراً، ولقد أثبتت الدراسات إلى أن التهرب الضريبي يلعب دوراً أساسيا في نمو الاقتصاد الموازي(شيحان – 2013-20).

فإذا مال هذا المعدل إلى الارتفاع فان معدل التهرب يرتفع وبالتالي ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي .وإن معالجة الاقتصاد الموازي الناجم عن التهرب الضريبي لابد أن يرتبط بالأتي (نفس المرجع السابق).

1- إعادة إصلاح النظام الضريبي .

2- مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة .

3- مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل .

4- مراجعة مدى حدة العقوبات على التهرب الضريبي .

5- مراجعة مدى ملائمة النظام الضريبي للكل .

وبالرغم من أن الكثير من الدول قد مارست بعض أو كل هذه الإجراءات للقضاء على هذه الظاهرة إلا أنه يبدو أن هذه الإجراءات لم تكن ناجحة في السيطرة على هذه الظاهرة .وأن علاج ظاهرة الاقتصاد الموازي لا يمكن أن يتم بدون الوقوف على الأسباب الحقيقية لوجود هذا الاقتصاد .

ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانع السياسة الاقتصادية هو محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة والتي تنصب أساسا على تخفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية للاقتصاد الخفي إلى ادني مستوى ممكن .

سادساً: الاستنتاجات.

تتلخص نتائج هذه الدراسة في الأتي :

1- أن الاقتصاد الموازي ظاهرة لا يمكن القضاء عليها بل يجب البحث على الإجراءات التي تقلل من انتشاره .

2- أن هذه الظاهرة لها أثار سلبية على المجتمع أهمها ارتفاع معدلات التهريب والانتشار العشوائي للسلع .

3- أصبح هذا القطاع (الاقتصاد الموازي) منافساً للقطاع الرسمي من خلال تنامي واتساع الأنشطة والممارسات التي تتم ضمن هذه القطاع (الاقتصاد الموازي).

4-أظهرت البيانات والنسب المستخرجة إلى إرتفاع نسبة مساهمة الاقتصاد الموازي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال بداية المدة بسبب ظهور السوق الموازية ،والقيود الكمية المفروضة على الواردات .

5-انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الليبي خصوصاً في السنوات الأخيرة للدراسة.يسبب سيطرة القطاع العام على جل الأنشطة الاقتصادية ،كذلك بعض الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي في مراقبة الصرف الأجنبي.

سابعاً : التوصيات .

1. سن القوانين والضوابط التي يمكن من خلالها التقليل والتخفيض من هذه الظاهرة.
2. العمل على إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل لتقليل لجويهم لممارسة أنشطة اقتصادية غير قانونية.
3. زيادة توعية الجمهور حول هذه الظاهرة ، من خلال توضيح أثارها الايجابية والسلبية على الاقتصاد الرسمي .
4. قيام الجهات المختصة في ليبيا بوضع أرقام ومؤشرات ولو بشكل تقريبي عن الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الليبي .

ثامناً : المراجع .

1- سام ويلسون – توردهاوس – ترجمة – هشام عبدا لله – مراجعة د. أسامة الدباغ- الدار الأهلية للنشر والتوزيع – الطبعة الثانية -2006.

2- أبو لسين – د. أحمد المبروك – الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وأثاره – مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الفاتح سابقاً – العدد 5-.2006

3- بودلال – د. على / انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية تحليلية) كلية العلوم الاقتصادية – جامعة تلمسان الجزائر ..2010

4- تامر- ماجدة – اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية ، مقال منشور على موقع مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد 1195 ، .2005

5- الجو راني –عدنان فرحات – اقتصاد الظل الأسباب والآثار ، مقال منشور على موقع مؤسسة الحوار المتمدن العدد 3391-.2011

6- سلمان . د. حيان ، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق – بدون سنة نشر .

7- الجيلاني . أسامة ، الاقتصاد الخفي في ليبيا ، أسبابه حجمه أثارة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي بدون سنة نشر .

8- شيحان ، د. شهاب حمد – اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 5 العدد 10، .2013

9- حمودة –إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي ظل تخطيط للتنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر –رسالة ماجستير–جامعة فرحات عباس سطيف – كلية الاقتصاد وعلوم التسيير–2011-2012.

10- زعلاني / محمد – شمولية ظاهرة الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى يحث في الأسباب والآثار) . جامعة باتنة الجزائر – أبحاث اقتصادية وإدارية –العدد العاشر – 2011.

التقارير :

1- مصرف ليبيا المركزي . التقرير السنوي (طرابلس ، إدارة الإحصاء والأبحاث الإصدارات من (1990-2010) .

2- مصرف ليبيا المركزي – الإحصائيات النقدية والمالية (2000-2010(طرابلس – إدارة البحوث والإحصاء).

الأمن المائي العربي والسياسة الدولية

د. محمد فرج مفتاح أشليبطة
كلية الآداب بني وليد

المقدمة:

تعاني جل البلدان العربية من ندرة المياه، ويُعزى ذلك لوقوعها في الأقاليم الجافة وشبه الجافة، وهذه المشكلة تتفاقم مع تزايد النمو السكاني للعالم العربي الذي يصحبه تزايد في الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المختلفة، أضف إلى تدني نوعية المياه، ولأهمية المياه في الاقتصاد العربي كان لابد من الخوض في خصائص الأنهار وقدرتها على عبور الحدود السياسية للدول، ومن المعلوم أن المصادر المائية العربية منابعها خارج المنطقة وهي تعبر الدول العربية سواء كان مروراً بأراضيها أو دولة مصب وتتحكم دول المنبع بهذه المياه، وهناك ما يقارب من 40%(1) من سكان العالم يعيشون على المصادر المائية التي تشترك في ملكيتها أكثر من دولة، ومع زيادة النمو السكاني يزداد الطلب على المياه؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التوتر الدولي بشأن الموارد المائية(2)، حيث نجد أن ثلثي سكان الوطن العربي يعتمدون على مياه الأنهار القادمة من دول أخرى وحوالي 24% يعيشون في مناطق لا يمر بها مجارٍ سطحية دائمة، ويعتمدون على مياه الآبار المعرضة للاستنزاف أو على تحلية المياه المالحة المكلفة، ولقد كانت المياه دائماً مصدراً للصراع، فبدأ الصراع المسلح بين إسرائيل وسوريا حول مصادر مياه نهر الأردن قبل حرب 1967م(3)، بالإضافة إلى التوتر في حوض نهر النيل، حيث نجد دول المنبع تعمل على التخطيط لمشاريع تطوير مواردها المائية دون الأخذ بحاجات الدول الأخرى في الاعتبار، وتبدي إسرائيل اهتماماً كبيراً بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول الإفريقية، وذلك من خلال المساعدات التي تقدمها لتنمية هذه الدول، لاسيما الواقعة في جنوب الصحراء وترتبط إسرائيل بعلاقات وطيدة مع كينيا وأوغندا، حيث منابع النيل في أراضيهما بالإضافة إلى علاقتها بأثيوبيا، التي تشجعها على بناء سد النهضة على النيل الأزرق الذي يعتبر الرافد الرئيسي والمهم لمياه نهر النيل، كذلك ترتبط إسرائيل بعلاقات ممتازة مع تركيا التي تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات وتشجعها على إقامة بعض المشروعات المائية عليها.

المشكلة البحثية:

تمثل المياه العذبة أهم المشاكل في منطقة موقعها كالمنطقة العربية، حيث تبرز المياه عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، وذلك لامتداد الصحراء في أغلب أراضيها ولأن مياهها السطحية الرئيسية مصادرها من خارج المنطقة مع زيادة سكانية مطردة زاد من تفاقم المشكلة، وإن المياه هي السبب الرئيس لعدم الاستقرار في المنطقة العربية وجرها إلى الحروب كما حدث في حرب 1967م والتي كان أساسها هو السيطرة على المياه العربية، وتكمن المشكلة في التساؤل التالي: ما مفهوم الأمن المائي العربي؟ وما سبب الخلافات السياسية بين الدول الحوضية؟

الفروض العلمية:

من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي كان من الضروري رصد عدة فرضيات:

1- النمو السكاني المتزايد في المنطقة العربية أدى إلى تدهور الموارد المائية.
2- استخدام المياه كورقة ضاغطة في العلاقات السياسية من قبل دول المنبع أثر على الأمن المائي العربي.
3- عدم الاستقرار السياسي لدول المنطقة أثر على حقوقها المائية ولاسيما في الموارد المائية ذات المنبع الخارجي.

الأهداف:

يهدف هذا البحث إلى مجموعة من الأهداف منها ما يلي:

- الاهتمام بالتنمية المستدامة للموارد المائية العربية والعمل على تطوير إدارتها.
- ترشيد الاستخدام المائي وتطوير نظام الري الزراعي.
- التوسع في تنمية المصادر المائية غير التقليدية وذلك لأن أغلب الدول العربية دول ساحلية.

مفهوم الأمن المائي العربي:

يقصد بمصطلح الأمن الطمأنينة، وبهذا المعنى يشمل المصطلح كل ما له صلة بالتعبير عن الوجود السياسي، والطمأنينة تعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة وحين ننتقل إلى إطار العلاقات الدولية والسياسية الخارجية سنجابه بمفهوم الأمن ولكن هذه المرة بأكثر من صيغة.

ومفهوم الأمن المائي هو توفير المياه العذبة الصالحة للاستخدامات الإنسانية المختلفة بصفة دائمة ومستمرة في الحاضر والمستقبل، وبالقدرة التي تكون غير مشروطة أو مهددة لطرف خارجي وتوفير خزانات تخزينية لفترة مناسبة للاستهلاك وتكون محمية سياسياً وأمنياً.(4)

ويعتبر مصطلح الأمن المائي حديثاً حيث تعود جذوره إلى اتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916م عندما طلبت الحركة الصهيونية أن يكون لوطنها اليهودي حدوداً مائية، ومع التطورات السياسية برزت أهمية مسألة الأمن المائي العربي باعتباره يؤثر في أهم مكونات الأمن القومي العربي ألا وهو الأمن الغذائي العربي، وأن شُح الموارد المائية العربية وتناقص الكميات المتاحة من أهم الأسباب التي تعوق قيام المشروعات الزراعية التنموية.

ويعد نصيب المواطن العربي من المياه من أقل المعدلات على مستوى العالم حيث لا يتجاوز 1200 متراً مكعباً سنوياً، وهذا يعني أن الوطن العربي يعاني من ندرة مائية؛ إذ أن أكثر من نصف الدول العربية يقل فيها نصيب الفرد عن 1000 متراً مكعباً سنوياً، ولهذا تعتبر من الدول الفقيرة مائياً، وينتظر أن تتناقص هذه الكمية حتى تصل إلى 660 متراً مكعباً سنوياً بحلول عام 2025م مما يزيد من معاناة الدول العربية في أمنها المائي والغذائي، بعدما كان نصيب الفرد في البلاد العربية حوالي 3430 متراً مكعباً سنوياً في عام 1960م، أي بانخفاض بنسبة 80%(5)، وتمثل المياه السطحية الركن الأساسي في الموارد المائية العربية، حيث يستقبل الوطن العربي أمطاراً تقدر بحوالي 2280 مليار متر مكعب سنوياً لا يستغل منها إلاّ 15% والباقي يذهب هدراً سواء أكان عن طريق التبخر أو عن طريق البحر.

وأن أكثر من 60% من المياه السطحية العربية تأتي من خارج المنطقة العربية، وأكد تقرير صادر عن البنك الدولي سنة 1993م أن هناك 13 دولة عربية تقع ضمن الدول ذات الندرة المائية أي يقل معدل نصيب الفرد فيها عن 1000 متراً مكعباً من المياه سنوياً، وهذه الندرة تتفاقم بسبب الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية وزيادة معدلات النمو السكاني، وفي دراسة صادرة من المركز العربي للمناطق الجافة (اكساد) تبين أن الوطن العربي يملك مخزون ضخم من الموارد المائية غير المتجددة ولا يستغل منها حالياً سوء 5% فقط، ولكن الاحتياجات المائية المستقبلية مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية في العالم العربي والتي أصبحت من أعلى

المعدلات عالمياً، حيث يتوقع أن يرتفع عدد السكان إلى 735 مليون عربي مع حلول عام 2030م(6)، وهذه الزيادة تلازمها زيادة في الطلب على المياه، ومما يزيد الأمور سوءاً أن يتسبب تغير المناخ في نقص المياه في أجزاء كثيرة من العالم، مما يزيد من أهمية المياه الجوفية والتي تعتبر صمام أمان للدول التي تفتقر إلى المياه الجارية، ومع ندرة المياه وتلوثها والتغيرات المناخية والبيئية زادت نسبة التصحر فضلاً عن استقواء دول المنبع بها على حساب الآخرين، وفي القرآن الكريم المصدر التشريعي المائي الإسلامي أولى اهتماماً بالماء ورد في العديد من الآيات منها: بسم الله الرحمن الرحيم {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} و{هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ} صدق الله العظيم، وغيرها من الآيات الكثيرة، كما تناول الحديث الشريف أهمية المياه بالنسبة للحياة حيث قال صلى الله عليه وسلم: ((الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار)) وهي تمثل وسائل الحياة البشرية، الماء والغذاء والطاقة ولا يجوز احتكارها وحرمان الآخر منها، ومن خلال ما ذكر من أُسس الشرع المائي الإسلامي نجد أن الماء نعمة من السماء وقد وهبها الله تعالى للجميع حتى تكون مصدر رزق وحياة وسعادة لهم وذلك من خلال حسن اقتسامها ويأتي استعمال المياه في أولوياته حق العطش أي حق الإنسان بالتزود بمياه الشرب له ولمواشيه من أي مصدر مائي أو أي منشآت مائية، ويأتي بعد ذلك حق الري أي حق الانتفاع لأغراض الري الزراعي.(7)

ولأهمية المياه للكائنات الحية اهتمت الأمم المتحدة بها اهتماماً كبيراً حيث اعتبرت أن يوم 22 مارس من كل سنة يوماً عالمياً للمياه منذ عام 1993م.

ويهتم مفهوم الأمن المائي باحتمال تفاقم المشكلات وذلك لمحدودية التحكم في الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية ونضوب الموارد المائية في بعض الأحواض المائية وتدهور نوعيتها وتزايد التلوث بالمياه السطحية وزيادة ملوحة التربة والمياه أو اختلال التوازن بين الموارد والمطالب المائية نتيجة الزيادة المطردة للسكان في المنطقة العربية.

واقع الموارد المائية العربية:

يمتد الوطن العربي في الأقاليم الجافة وشبه الجافة؛ مما جعل الصحراء تشكل أكبر نسبة من مجموع مساحته، حيث يكاد ينعدم سقوط المطر فيها باستثناء المناطق الساحلية والجبلية القريب من الساحل التي تتعرض إلى مرور المنخفضات الجوية تتسبب في سقوط الأمطار في مواسم محددة، ففي دول الشرق العربي والمغرب العربي تسقط الأمطار في فصل الشتاء بسبب مرور الرياح الشمالية الغربية، أمّا بلدان الجزيرة العربية وجنوب السودان فتسقط عليها أمطار صيفية نظراً لتأثرها بالرياح الموسمية وتقدر معدلات الأمطار التي تهطل على الوطن العربي ما بين أقل من 100ملم–400ملم بصفة عامة ولكنها تتجاوز 1000ملم في بعض المناطق مثل جبال لبنان وسوريا والساحل السوري ومرتفعات اليمن والسودان ويصل إجمالي كمية الأمطار الساقطة على الوطن العربي بحوالي من 2100–2300(8) مليار متر مكعب سنوياً، وتقدر الموارد المائية العربية المتجددة بحوالي 360 مليار متر مكعب سنوياً وأن معظم هذه الكمية متمثلة في المياه السطحية التي تجلبها الأنهار الكبرى في الوطن العربي والتي تعتبر من أهم أنهاره وهي نهر النيل ونهري دجلة والفرات وهذه الأنهار تستمد مياهها من خارج المنطقة العربية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنهار الداخلية ولكنها أنهار صغير لا تساهم في سد العجز المائي العربي بنسبة كبيرة مثل الأنهار الرئيسية الأولى خارجية المصدر (الشكل رقم 1).

الشكل (1) أنهار الوطن العربي

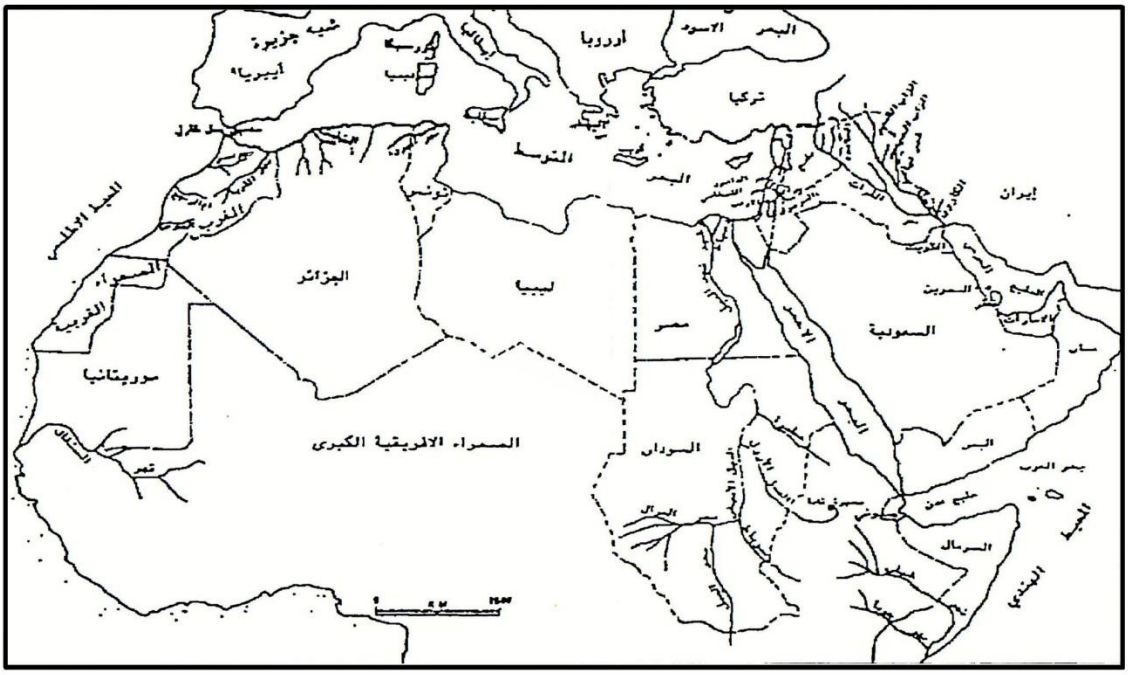

المصدر: صبري فارس الهيثمي، حسن أبوسمور، جغرافية الوطن العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999م، ص79.

بالإضافة إلى الأودية الموسمية التي تفيض بمياهها عقب سقوط الأمطار، أمّا بالنسبة للمياه الجوفية فإن الوطن العربي يستحوذ على كميات مهمة من المياه الجوفية تقدير كميتها بأكثر من 8500 مليار متر مكعب تتوزع على عدة أحواض كبيرة في الأرض العربية ومن أهمها حوض النوبة ما بين مصر والسودان وليبيا والذي تقدر كميات المياه المخزونة فيه بحوالي 7000 مليار متر مكعب وباقي الكمية موزعة على أحواض أخرى منتشرة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى مصادر المياه غير التقليدية والتي تعتمد أساساً على مياه التحلية والمياه المعالجة.

وتجري تحلية مياه البحار على نطاق واسع في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي وتدويرها من أجل استخدامها في ري بعض المزروعات وإعادة استخدامها في العملية الصناعية، وهي تعتبر مصدراً مهماً للمياه وتقدر كمية المياه المحلاة والمعالجة في الوطن العربي بأكثر من 10.9 مليار متر مكعب منها 4.5 مليار متر مكعب مياه تحلية و6.4 مليار متر مكعب مياه معالجة من الصرف الصحي والزراعي والصناعي.

إن أغلب الدول العربية هي دول مطلة على البحار ولها سواحل كبيرة مما يعطيها ميزة لاستغلال هذا المصدر للمياه بكميات هائلة يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد أساسي ولاسيما الدول التي تمتلك ثروات مثل دول الخليج العربي وليبيا والجزائر.

وكذلك التوسع في إنشاء السدود على المجاري المائية الموسمية الكبرى من أجل الاستفادة من الثروات المائية المهمة التي تضيع هدراً دون أن يستفاد منها، والاتجاه إلى بناء الخزانات الأرضية على مجاري المياه وتطوير التعاون العربي مع دول الجوار من أجل الانتفاع بالموارد المائية المتاحة وزيادة تنميتها.

إلاّ أن هناك عدة مشكل تكهل واقع المياه في الوطن العربي من أهمها مشكلة ندرة وشح المتزايد في مصادر المياه العربية والمترافقة مع التزايد السكاني والتي من الضروري مواجهتها وبدل كل الجهود العربية، بالإضافة إلى تنمية الوعي العربي بمخاطر التلوث وتطوير الموارد المائية وترشيد استثمارها.

والمشكلة الأهم هي الأنهار التي تنبع من خارج حدود الوطن العربي مثل المشاكل القائمة بين تركيا وسوريا والعراق من أجل تقاسم موارد هذه الأنهار وتحكم تركيا فيها لأنها تنبع من أراضيها وترى نفسها أحق في استثمار أكبر قدر ممكن من مياه هذه الأنهار وكذلك مشكلة دول حوض النيل ومحاولة دول المنبع استثمار هذه المياه في أراضيها وإنشاء مجموعة من السدود للتحكم فيها دون مراعاة دول المصب العربية ومحاولة الالتفاف على الاتفاقيات المبرمة ما بينها، وذلك من خلال تشجيع إسرائيل لهذه الدول من أجل محاربة والضغط على مصر من خلال حصتها في مياه نهر النيل ومطامع إسرائيل في المياه العربية والتي تعتبر من أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية وذلك من أجل التوسع والاستيطان في الأراضي العربية وتشمل هذه الأطماع نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وبحيرة طبرية في الجولان وأنهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان، بالإضافة إلى مياه الينابيع في الجولان المحتل والمياه الجوفية في فلسطين المحتلة.(9)

الاحتياجات المائية العربية الحالية والمستقبلية:

بالنظر إلى معدلات النمو السكاني للوطن العربي والتي تعتبر من أعلى المعدلات عالمياً حيث وصلت إلى حوالي 3% سنوياً، فإن إجمالي التعداد السكاني وصل في عام 1996م إلى أكثر من 266(10) مليون نسمة ومتوقع أن يرتفع عدد السكان إلى 735 مليون نسمة عامة 2030م، بينما يبلغ حجم الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حوالي 360 مليار متر مكعب والمستخدم منها حوالي 209 مليار متر مكعب موزعة على النحو التالي: 92.7% للاستخدامات الزراعية و3.6% للاستخدام المنزلي مقابل 3.7% للاستخدامات الصناعية، وبالتالي فإن كمية المياه التي يجب توافرها في عام 2030م سوف تكون 710 مليار متر مكب أي أكثر من ضعف المتوفر والمتاح حالياً، ويتفاوت نصيب البلدان العربية من الموارد المائية العربية تليه دول حوض النيل العربية حوالي 31% مقابل 23% الدول المغرب العربي، وأقل نسبة تحصل عليها دول الجزيرة العربية بما لا يزيد عن 4.6%(11) من الموارد المائية العربية، وتغطي الأنهار القادمة من خارج المنطقة العربية ما نسبته 35% من الموارد المائية العربية المتجددة سنوياً، حيث يأتي من نهر الفرات حوالي 25 مليار متر مكعب سنوياً وعن طريق نهر دجلة وروافده 38 مليار متر مكعب سنوياً، أمّا نهر النيل فيساهم بما مقداره 56 مليار متر مكعب سنوياً وسنتناول الموارد والاحتياجات المائية للمنطقة العربية على حسب انتمائها الجغرافي.

1- دول المغرب العربي:

يتبين من الجدول رقم (1) أن دول المغرب العربي يقل فيها نصيب الفرد من المياه العذبة عن المعدل العام وهو (1000/م3 سنة) الذي يعتبر خط الفقر لمائي في عام 1996م ما عدا المملكة المغربية حيث بلغ نصيب الفرد في هذه السنة أكثر من المعدل العام بقليل ويمكن استعراض الوضع المائي في لدول المغرب العربي كالتالي:

أ- ليبيا: تتكون الموارد المائية الليبية من موارد تقليدية وأخرى غير تقليدية وتسهم المياه الجوفية بأكثر من 96% من هذه الموارد، وبلغ إجمالي الموارد المائية في سنة 1996م حوالي 3.78 مليار متر مكعب سنوياً، بينما كانت الاحتياجات المائية حوالي 4.76 مليار متر مكعب سنوياً أي بعجز مائي قدره 0.98 مليار متر مكعب وكان نصيب الفرد من المياه حوالي 756 متراً مكعباً في السنة وهو أقل من المعدل العام لخط الفقر المائي وبهذا تعتبر ليبيا من الدول الفقيرة مائياً.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان ليبيا عام 2025م إلى 14 مليون نسمة، بينما الموارد المائية تزيد بنسبة قليلة جداً حيث من المتوقع أن تبلغ 4.35 مليار متر مكعب سنوياً وأن يكون إجمالي الاحتياجات المائية حوالي

7.6 مليار متر مكعب سنوياً وبعجز مائي حوالي 3.25 مليار متر مكعب سنوياً وينخفض متوسط نصيب الفرد إلى 3.1 متر مكعب في السنة.

أمّا في عام 2050م حيث يكون عدد سكان ليبيا حوالي 33 مليون نسمة ويكون إجمالي الموارد المائية كما هو 4.75 مليار متر مكعب سنوياً وتزيد كمية الاحتياجات المائية حتى تصل إلى 10 مليار متر مكعب سنوياً ويكبر بها العجز المائي حيث يصل إلى أكثر من 5.25 مليار متر مكعب سنوياً ويقل بالتالي نصيب الفرد حتى يصل إلى 144 متر مكعب سنوياً وبهذا لابد من مواجهة هذا العجز المائي بترشيد الاستخدام والبحث عن مياه بديلة تخفف من حدة الاستنزاف للمياه الجوفية وزيادة محطات التنقية حتى تتمكن الدولة من تدوير المياه المستعملة بأقصى حدود ممكنة والاهتمام بمياه الجريان السطحي واستغلالها بدلاً من ضياعها في بطون الأودية أو في البحر.

ب- تونس: تتمثل الموارد المائية في تونس بالموارد التقليدية، حيث تتميز بوفرة مواردها السطحية ولاسيما في الشمال التونسي الذي يحظى بمجاري مائية تتدفق طوال العام وفي الجنوب تعتبر المجاري المائية ذات الطابع الموسمي، حيث تجري عقب موسم الأمطار في الأودية المنحدرة.

وبلغ إجمالي الموارد المائية في عام 1996م حوالي 4.5 مليار متر مكعب/سنة مقابل عدد سكان حوالي 8.958 مليون نسمة، بينما كانت الاحتياجات المائية حوالي 2.9 مليار متر مكعب وذلك بفائض مائي كبير حوالي 1.6 مليار متر مكعب وكان نصيب الفرد منها 502 متراً مكعباً سنوياً وهو أقل من المعدل العام.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان تونس عام 2025م إلى 14 مليون نسمة بينما الموارد المائية ثابتة 4.5 مليار متر مكعب سنوياً وتزيد معها كمية الاحتياجات المائية حتى تصل إلى 3.95 مليار متر مكعب/ سنة وتقل بالمقابل حصة الفرد من المياه العذبة إلى 321 متراً مكعباً سنوياً.

وعندما يصل عدد سكان تونس إلى 20 مليون نسمة في عام 2050م ونجد أن كمية الموارد المائية باقية كما هي 4.5 مليار متر مكعب سنوياً وتزيد كمية الاحتياجات المائية نتيجة الزيادة السكانية حتى تصل إلى 5 مليار متر مكعب سنوياً وتبدأ تونس تعاني من عجز مائي يصل إلى 0.5 مليار متر مكعب سنوياً ونصيب الفرد من المياه العذبة يصل إلى 225 متراً مكعباً سنوياً إلى أقل من ربع معدل خط الفقر المائي الذي هو 1000 متراً مكعباً سنوياً، ولمواجهة هذا العجز لابد من إقامة السدود ومن أجل المحافظة على المياه السطحية التي تجري بالأودية.

جدول (1) مقارنة الموارد المائية والاحتياجات المائية في دول المغرب العربي (مليار متر مكعب/سنة)

الدولة	العام	عدد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية			الاحتياجات المائية	العجز المائي	نصيب الفرد من الموارد (م3/سنة)
			تقليدية	غير تقليدية	الإجمالي			
ليبيا	1996	4.531	3.49	0.29	3.78	4.76	0.98	756
	2025	14	3.55	0.8	4.35	7.60	3.25	311
	2050	33	3.55	1.2	4.75	10	5.25	144
تونس	1996	8.958	4.5	–	4.5	2.9	–	502
	2025	14	4.5	–	4.5	3.95	–	321
	2050	20	4.5	–	4.5	5	0.5	225
الجزائر	1996	29.201	17.2	0.1	17.3	9	–	592
	2025	52	17.2	0.15	17.35	12.5	–	334
	2050	80	17.2	0.2	17.4	14	–	217
المغرب	1996	26.848	28	–	28	7	–	1043
	2025	47	28	–	28	10	–	596
	2050	69	28	–	28	13	–	406

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

- الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد السادس، 1996م، ص12.
- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 209 مايو 1996م، ص78-86.
- مغاوري شحاته دياب، مستقبل المياه بالعالم العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998م، القاهرة، ص410-412.

ج- الجزائر: تحوي الجزائر على أحواض مائية سطحية تمثل أكثر من ثلاثة أرباع الموارد المائية بالجزائر، بالإضافة إلى الموارد الجوفية التي في أغلبها موارد متجددة وفي عام 1998م وصل عدد سكان الجزائر إلى 29.201 مليون نسمة مقابل موارد مائية فبلغ حوالي 17.3 مليار متر مكعب سنوياً وإجمالي الاحتياجات المائية وصل إلى 9 مليار متر مكعب سنوياً وكان نصيب الفرد في الجزائر في هذه السنة 592 متراً مكعباً سنوياً.

ولكن عندما يصل عدد السكان في عام 2025م إلى 52 مليون نسمة وأن إجمالي الموارد المائية ثابت حوالي 17.3 مليار متر مكعب سنوياً وبينما تزيد كمية الاحتياجات المائية إلى 12.5 مليار متر مكعب سنوياً ويقل معها معدل نصيب الفرد إلى 334 متراً مكعباً سنوياً ومع هذه الزيادة لكنها تتمتع بفائض مائي يقرب من 5 مليار متر مكعب سنوياً.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الجزائر عام 2050م حوالي 80 مليون نسمة وأن إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة تكون 17.4 مليار متر مكعب وبينما تبلغ كمية لاحتياجات المائية 14 مليار متر مكعب حيث تقل نسبة نصيب الفرد إلى حوالي 117 متراً مكعباً سنوياً، وبالرغم من وجود فائض مائي للجزائر أكثر من 3 مليار متر مكعب إلا أنه هناك عجز مائي بمفهوم نصيب الفرد حيث انخفضت حصة الفرد من الموارد المائية

من 592 متراً مكعباً عام 1996م إلى 217 متراً مكعباً عام 2050م ولمواجهة هذا التدني في حصة الفرد لابد من الاهتمام بتطوير الموارد المائية ولاسيما السطحية منها لمواجهة زيادة الاحتياجات المائية المستقبلية للدولة.

د- المغرب: تتمثل الموارد المائية بالمغرب في الموارد التقليدية، حيث تمثل الموارد السطحية نحو 75% من مجموع الموارد المائية والباقي تمثله الموارد الجوفية، وبلغ عدد سكان المغرب في عام 1996م حوالي 26.848 مليون نسمة وبلغت كمية الموارد المائية 28 مليار متر مكعب وأن إجمالي الاحتياجات المائية بلغ 7 مليار متر مكعب ووصل نصيب الفرد من الموارد إلى 1043 متراً مكعباً سنوياً وهو من أعلى المعدلات في دول المغرب العربي.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المغرب عام 2025م إلى 47 مليون نسمة، ويبقى إجمالي الموارد المائية ثابت عند 28 مليار متر مكعب، أمّا كمية الاحتياجات المائية تزيد لتصل إلى 10 مليار متر مكعب وتنخفض حصة الفرد من الموارد المائية إلى 596 متراً مكعباً سنوياً بالرغم من الفائض الكبير في الموارد المائية.

وعندما يصل عدد سكان المغرب إلى 69 مليون نسمة في عام 2050م وتبقى كمية لموارد المائية ثابتة 28 مليار متر مكعب من المياه العذبة المتجددة تزيد بالمقابل نسبة الاحتياجات المائية لتصل إلى 13 متر مكعب وتقل معها حصة الفرد من المياه العذبة إلى 406 متراً مكعباً سنوياً، وتعتبر المغرب من أفضل دول المنطقة مائياً حيث نجدها قادرة على مجابهة الاحتياجات المائية في المستقبل.

2- دول حوض النيل:

من الجدول رقم (2) يتضح أن دول حوض النيل العربية تعاني من العجز المائي في السنوات المقبلة ويقل بها نصيب الفرد عن المعدل العام لخط الفقر المائي وفي المستقبل ينخفض إلى أقل من الربع بالرغم من أنها يمر بها أكبر أنهار العالم ألا وهو نهر النيل؛ لأنّها دول ممر ومصب لا تستطيع التحكم في كمية المياه وذلك لتحكم دول المنبع في ذلك .. ويمكن توضيح الوضع الماسي لهذه الدول فيما يلي:

أ- مصر: تتمثل الموارد المائية في مصر في مواردها التقليدية وغير التقليدية والتي بلغ إجماليها في عام 1996م حوالي 74.05 مليار متر مكعب منها 57.5 مليار متر مكعب مياه سطحية تمثل نصيبها من مياه النيل والباقي ما بين مياه جوفية ومياه غير تقليدية في حين يبلغ إجمالي الاحتياجات المائية نحو 71 مليار متر مكعب وبلغ نصيب الفرد من الموارد المائية حوالي 1172 متراً مكعباً سنوياً وهذا المتوسط على المعدل العام لخط الفقر المائي ولديها فائض مائياً قدره 3 مليار متر مكعب.

أما في عام 2025م والمتوقع أن يبلغ عدد سكان مصر حوالي 86 مليون نسمة ويكون إجمالي الموارد المائية المتاحة 74.07 مليار متر مكعب من غير زيادة فيها مقابل احتياجات مائية ستكون حوالي 103 مليار متر مكعب وهذا يعني أن هناك عجز مائي وقدره 28.9 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية في مصر إلى 861 متراً مكعباً سنوياً.

وعندما يصل عدد سكان مصر إلى 120 مليون نسمة عام 2050م فإن الموارد المائية التي تظل ثابتة عند 74.09 مليار متر مكعب سنوياً فإنها تعجز عن مقابلة الاحتياجات المائية والتي تزيد عن 136 مليار متر مكعب، وهذا يعني أن هناك عجزاً مائياً متوقعاً يصل إلى 61.9 مليار متر مكعب سنوياً، كما ينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى 617 متراً مكعباً سنوياً، وهذا يتطلب ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة، وإضافة موارد

مائية جديدة وذلك من خلال التوجه إلى تحلية المياه وكذلك زيادة عمليات تدوير المياه المستخدمة للأغراض الصناعية والزراعية ومياه الصرف الصحي وتنفيذ مشروعات مشتركة مع دول حوض النيل ولاسيما دول المنبع.

جدول (2) مقارنة الموارد المائية والاحتياجات المائية في دول حوض النيل (مليار متر مكعب/سنة)

الدولة	العام	عدد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية			الاحتياجات المائية	العجز المائي	نصيب الفرد من الموارد (م3/سنة)
			تقليدية	غير تقليدية	الإجمالي			
مصر	1996	63.181	64.9	9.15	74.05	71	_	1172
	2025	86	64.9	9.17	74.07	103	28.9	861
	2050	120	64.9	9.19	74.09	136	61.9	617
السودان وجنوبه	1996	27.3831	24.2	_	24.2	21.5	_	869
	2025	55	24.2	_	24.2	34	10.2	440
	2050	101	24.2	_	24.2	50	25.8	240

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

- الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد السادس، 1996م، ص12.
- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 209 مايو 1996م، ص52/46.
- مغاوري شحاته دياب، مستقبل المياه بالعالم العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998م، القاهرة، ص408-409..

ب- السودان وجنوبه: يعتمد السودان على موارده التقليدية والمتمثلة في الموارد المائية السطحية التي تسيطر على أكثر من 98.3% م موارد السودان المائية والمتمثلة في مياه نهر النيل وبالرغم من أنه يمر به كبرى الأنهار إلا أن نصيب الفرد فيه من الموارد المائية دون خط الفقر المائي.

ففي عام 1996م بلغ عدد سكان السودان وجنوبه حوالي 27.831 مليون نسمة وبلغ إجمالي موارده المائية 24.2 مليار متر مكعب أغلبها من المياه السطحية كما ذكر سلفاً، وأن الاحتياجات المائية كانت حوالي 21.5 مليار متر مكعب، وهذا يعني أن هناك فائض مائي قدره 2.7 مليار متر مكعب، ولكن نصيب الفرد من الموارد المائية لم يتجاوز 869 متراً مكعباً سنوياً، أي أقل من المعدل العام.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان السودان وجنوبه إلى 55 مليون نسمة في عام 2025 ولكن تبقى موارده المائية كما هي دون زيادة، حيث تبلغ 24.2 مليار متر مكعب، ستكون جملة الاحتياجات المائية للسودان حوالي 34 مليار متر مكعب، أي يعني لديه عمر مائي يصل إلى 10.2 مليار متر مكعب مع انخفاض في حصة الفرد من الموارد إلى 440 متراً مكعباً سنوياً. وعندما يصل عدد السكان إلى حوالي 101 مليون نسمة في عام 2050 تظل الموارد المائية للسودان ثابتة أي 24.2 مليار متر مكعب وسوف يكون إجمالي الاحتياجات المائية حوالي 50 مليار متر مكعب وذلك بعجز مائي يصل إلى 25.8 متر مكعب ويصل نصيب الفرد من المواد إلى 240 متراً مكعباً سنوياً.

ولا يمكن أن يستطيع السودان من تخفيف هذا العجز إلا بإقامة مشاريع مشتركة مع دول الحوض، بالإضافة إلى زيادة استخدام الموارد الجوفية والتي لا يستغل منها السودان سواء 0.5 مليار متر مكعب فقط.

3- دول المشرق العربي:

تضم هذه المجموعة كلاً من العراق وسوريا ولبنان والأردن، ومن بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ أن هذه المجموعة ليست أفضل من غيرها من البلدان العربية، وبالرغم من عبور نهري دجلة والفرات من أراضيها إلاّ أنها تعاني من عجز مائي في المستقبل القريب باستثناء سوريا التي تعتبر أفضل حالاً من باقي المجموعة وأقل دول المجموعة هي الأردن التي تعتبر من أفقرها للموارد المائية، حيث تعاني من ندرة في الموارد المائية العذبة .. وفيما يلي توضيح الوضع المائي لكل دولة:

أ- العراق: الموارد المائية العراقية تتمثل في الموارد التقليدية وجزء يسير جداً من الموارد غير التقليدية، وبلغ إجمالي الموارد المائية في عام 1996م حوالي 42.21 مليار متر مكعب وكان عدد سكانه في نفس العام 21.111 مليون نسمة، في حين كانت احتياجاته المائية تزيد على 47 مليار متر مكعب أي بعجز ما يقارب من 4.79 مليار متر مكعب وكان نصيب الفرد فيه حوالي 2000 متراً مكعباً سنوياً وهذا الرقم يعتبر ضعف المعدل العام.

أمّا في عام 2025م والمتوقع أن يصل عدد سكان العراق إلى 48 مليون نسمة وموارده المائية العذبة ستكون حوالي 42.22 مليار متر مكعب، بينما يرتفع إجمالي الاحتياجات المائية للعراق إلى 57.5 مليار متر مكعب، وذلك بعجز مائي يقدر 15.28 مليار متر مكعب وينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى أقل من المعدل العام أي يبلغ حوالي 879 متراً مكعباً سنوياً.

وعندما يصل عدد سكان العراق إلى 90 مليون نسمة في عام 2050م وتكون كمية موارده المائية ثابتة تقريباً أي 42.23 مليار متر مكعب حيث تقابلها احتياجات تصل إلى 68 مليار متر مكعب؛ مما يزيد من العجز المائي للعراق ليصل إلى 25.77 مليار متر مكعب وتقل حصة الفرد من الموارد إلى أقل من نصف معدل الفقر المائي إلى حوالي 469 متراً مكعباً سنوياً، وللحد من التدهور في موارد العراق المائية ولاسيما السطحية منها لابد من التعاون المشترك مع دولة المنبع تركيا وزيادة الاهتمام بالموارد المائية الجوفية وتطويرها والعمل على تنمية الموارد المائية من خلال ترشيد الاستخدام لمواجهة هذا العجز.

ب- سوريا: تعتمد سوريا في مواردها على مصادرها المائية السطحية والتي تتمثل في الأنهار دائمة الجريان سواء كانت المشتركة أو الداخلية وكذلك أنهارها موسمية الجريان بالإضافة إلى مواردها الجوفية.

وبلغ إجمالي الموارد في عام 1996م حوالي 60 مليار متر مكعب وهذا كافي لعدد سكان قدره 14.620 مليون نسمة وكانت الاحتياجات المائية تقدر 14.1 مليار متر مكعب ؛ مما أعطى للفرد نصيباً من الموارد وصل إلى 4100 متر مكعب سنوياً.

ومن المتوقع أن يكون عدد سكان سوريا عام 2025م حوالي 35 مليون نسمة وأن يكون إجمالي الموارد المائية العذبة 60 مليار متر مكعب وتبلغ كمية الاحتياجات المائية حوالي 33 مليار متر مكعب وتنخفض حصة الفرد من الموارد إلى 1714 متراً مكعباً سنوياً، وعندما يصل عدد سكان سوريا إلى 68 مليون نسمة عام 2050م ويبلغ إجمالي الموارد المائية 60 مليار متر مكعب أي أن الموارد ثابتة وأن إجمالي الاحتياجات المائية سيكون حوالي 40 مليار متر مكعب وأن هناك فائضاً مائياً 20 مليار متر مكعب ويكون نصيب الفرد من الموارد حوالي 880 متراً مكعباً سنوياً.

جدول (3) مقارنة الموارد المائية والاحتياجات المائية في دول المشرق العربي (مليار متر مكعب/سنة)

الدولة	العام	عدد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية			الاحتياجات المائية	العجز المائي	نصيب الفرد من الموارد (م3/سنة)
			تقليدية	غير تقليدية	الإجمالي			
العراق	1996	21.111	42.2	0.01	42.21	47	4.79	2000
	2025	48	42.2	0.02	42.22	57.5	15.28	879
	2050	90	42.2	0.03	42.23	68	25.77	469
سوريا	1996	14.620	60	–	60	14.1	–	4100
	2025	35	60	–	60	33	–	1714
	2050	68	60	–	60	40	–	882
لبنان	1996	3.078	4.6	–	4.6	1.5	–	1500
	2025	6	4.6	–	4.6	2.5	–	767
	2050	9	4.6	–	4.6	3.5	–	511
الأردن	1996	4.441	0.84	0.05	0.89	1.28	0.39	200
	2025	10	0.84	0.06	0.9	2.03	1.13	90
	2050	20	0.84	0.08	0.92	3	2.08	46

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

- الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد السادس، 1996م، ص12.
- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 209 مايو 1996م، ص70-77.
- مغاوري شحاته دياب، مستقبل المياه بالعالم العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998م، القاهرة، ص402-404.

ج- لبنان: يستمد لبنان مياهه من مجموعة من الأنهار الداخلية، بالإضافة إلى المياه الجوفية المتجددة وتغطي موارده إجمالي الاحتياجات المائية لكل الفترات الزمنية المدروسة.

ففي عام 1996م بلغ عدد سكان لبنان حوالي 3.078 مليون نسمة وبلغت موارده المائية المتجددة 4.6 مليار متر مكعب وأن إجمالي الاحتياجات المائية كانت 1.5 مليار متر مكعب، وكان فائضه المائي يزيد على 3 مليار متر مكعب وبلغ نصيب الفرد من الموارد حولي 1500 متر مكعب سنوياً.

ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان لبنان عام 2025م إلى 6 مليون نسمة وتكون موارده المائية حوالي 4.6 مليار متر مكعب وتزيد معها كمية الاحتياجات المائية حتى تصل إلى 2.5 مليار متر مكعب وينخفض بذلك نصيب الفرد من الموارد المائية إلى 767 متراً مكعباً سنوياً.

ولكن في عام 2025م سيكون عدد سكان لبنان حوالي 9 مليون نسمة وتبقى الموارد المائية ثابتة بدون زيادة والتي تقدر 4.6 مليار متر مكعب وترتفع بذلك كمية الاحتياجات المائية لتصل إلى 3.5 مليار متر مكعب،

ومع هذه الزيادة السكانية إلاّ أنّه لديه فائض مائي يقدر بأكثر من مليار متر مكعب، ولكن حصة الفرد من الموارد تنخفض إلى نصف المعدل العام لخط الفقر المائي حيث تصل إلى 511 متراً مكعباً سنوياً.

د- الأردن: يعتبر الأردن من أفقر دول المجموعة مائياً إذ لا تتجاوز موارده المائية المستغلة المليار متر مكعب، وهي كمية لا يمكنها مواجهة الاحتياجات المائية المستقبلية، حيث بلغت كمية الاحتياجات المائية في عام 1996م حوالي 1.28 مليا ر متر مكعب وإجمالي موارده المائية لا يزيد عن 0.89 مليار متر مكب وكان عدد سكان الأردن 4.441 مليون نسمة وأن العجز المائي بلغ 0.39 مليار متر مكعب، وكانت حصة الفرد من الموارد 200 متراً مكعباً سنوياً هي كمية أقل من ربع المعدل العام لخط الفقر المائي والمقدر بـ(1000م3/سنة).

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الأردن عام 2025م إلى 10 مليون نسمة وإجمالي الموارد المائية المتجددة سيكون 0.9 مليار متر مكعب ولكن كمية الاحتياجات المائية ستصل إلى 2.03 مليار متر مكعب، وحصة الفرد من الموارد لا تتجاوز 90 متراً مكعباً سنوياً.

وعندما يصل عدد سكان الأردن في عام 2050م إلى حوالي20 مليون نسمة وأن إجمالي الموارد تبقى ثابتة عند 0.92 مليار متر مكعب وسترتفع كمية الاحتياجات المائية إلى 3 مليار وسوف يعاني الأردن من عجز مائي يقدر بـ2.08 مليار متر مكعب وينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى 46 متراً مكعباً سنوياً، وهذا يعتبر من أقل المعدلات في الوطن العربي ولمواجهة هذا التدهور في الموارد المائية لابد من استدامة الموارد المائية في الأردن من خلال تدوير المياه المستعملة في الاستخدامات المختلفة والعمل على تحلية المياه المالحة زيادة استثمار مواردها الجوفية.

4- دول شبه الجزيرة العربية:

تضم هذه المجموعة دول الخليج العربي بالإضافة إلى اليمن، ومن خلال بيانات الجدول رقم (4) يستنتج أن معظم دول المجموعة تعاني من نقص في مواردها المائية المتجددة، وتختلف من دولة لأخرى على حسب تعداد سكانها، ولكنها تتفق من حيث نصيب الفرد فيها من الموارد؛ إذ نجد أن كل دول المجموعة تقل فيها حصة الفرد من الموارد المائية إلى أقل من نصف المعدل العام لخط الفقر المائي، هذا في الوقت الحالي، أمّا بالنسبة للسنوات المقبلة فيقل فيها هذا المعدل إلى أقل من ربع المعدل العام ما عدا دول الإمارات والبحرين اللتان تعتبران من أفضل دول المجموعة في المستقبل، وفيما يلي عرض للموارد المائية والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لكل دولة كما يلي:

أ- الإمارات: تعتبر من الدول التي تعتمد في مصادرها المائية على الموارد التقليدية وغير التقليدية الممكن استثمارها بالدولة، حيث نجدها في عام 1996م بلغ إجمالي الموارد المائية حوالي 1.02 مليار متر مكعب، وكان عدد سكان الإمارات عن نفس العام ما يقرب من 2.309 مليون نسمة، تتطلب احتياجات مائية بلغت 1.7 مليار متر مكعب وذلك بنسبة عجز مائي تقدر بـ0.68 مليار متر مكعب وقدر نصيب الفرد من الموارد المائية بحوالي 442 متر مكعب سنوياً.

أمّا عندما يصل عدد سكان الإمارات إلى 3 مليون نسمة في عام 2025م وتكون موارده المائية حوالي 1.36 مليار متر مكعب سيحتاج إلى كمية مياه تصل إلى 3 مليار متر مكعب، وهذه الكمية سترفع نسبة العجز المائي إلى حوالي 1.64 مليار متر مكعب وسوف تكون حصة الفرد من الموارد حوالي 453 متراً مكعباً سنوياً.

ومن المتوقع أن يكون عدد سكان الإمارات عام 2050 حوالي 3.700 مليون نسمة ، وأن إجمالي الموارد المائية سيكون 1.5 مليار متر مكعب وتقابله احتياجات مائية ستصل إلى 4.32 مليار متر مكعب وسيرتفع العجز المائي إلى حوالي 2.82مليار متر مكعب وستكون حصة الفرد من الموارد حوالي 405 متراً مكعباً سنوياً،

ولمواجهة هذا العجز يجب تطوير الموارد الجوفية وإنشاء العديد من محطات تحلية المياه المالحة لسد الاحتياجات المائية التي تواجهها الإمارات بسبب الزيادة السكانية المستقبلية.

ب- البحرين: تستغل البحرين مواردها الجوفية بالإضافة إلى مياه التحلية والمياه المعالجة بلغت كمية الموارد المائية عام 1996م حوالي 0.27 مليار متر مكعب، بينما كان إجمالي الاحتياجات المائية 0.26 مليار متر مكعب، حيث كان عدد سكان البحري حوالي 0.603 مليون نسمة وكان نصيب الفرد من الموارد المائية حوالي 448 متراً مكعباً سنوياً ومن المتوقع أن يصل سكان البحري إلى 1.134 مليون نسمة في عام 2050م وتبلغ كمية الموارد المائية 0.32 مليار متر مكعب وترتفع كمية الاحتياجات المائية إلى ما يقرب من 0.35 مليار متر مكعب، وذلك بعجز مائي يقدر بـ0.03 مليار متر مكعب وتنخفض حصة الفرد من لموارد إلى ما يقرب من ربع المعدل العام لخط الفقر المائي، حيث بلغت حوالي 282 متراً مكعباً سنوياً.

أمّا عندما يصل سكان البحرين إلى 1.665 مليون نسمة عام 2050م ويكون إجمالي الموارد المائية 0.39 مليار متر مكعب ويصل إجمالي الاحتياجات المائية إلى 0.44 مليار متر مكعب، تزيد نسبة العجز المائي لتصل إلى 0.05 مليار متر مكعب وينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى 234 متراً مكعباً سنوياً.

ج- السعودية: تعتمد على الموارد التقليدية وغير التقليدية في توفير المياه العذبة لسد الاحتياجات المائية للسكان والذين يبلغ عددهم عام 1996م حوالي 18.753 مليون نسمة، وكان إجمالي الموارد المائية حوالي 5.54 مليار متر مكعب وبلغت الاحتياجات المائية 4.8 مليار متر مكعب وكان نصيب الفرد في السعودية من الموارد حوالي 295 متراً مكعباً سنوياً.

بينما سيكون عدد سكان السعودية في عام 2025 حوالي 43 مليون نسمة وتكون الموارد المائية 8.25 مليار متر مكعب وستزيد كمية الاحتياجات المائية إلى ما يقرب من 10 مليار متر مكعب، مما يجعل لذا السعودية عجز مائي يقدر بـ1.75 مليار متر مكعب وسيكون نصيب الفرد من الموارد حوالي 192 متراً مكعباً سنوياً أي أقل من ربع المعدل العام.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان السعودية إلى 89 مليون نسمة عام 2050م بينما لا تزيد نسبة الموارد المائية كثيراً، حيث ستكون حوالي 8.75 مليار متر مكعب وستصل كمية الاحتياجات المائية إلى 15.20 مليار متر مكعب؛ مما يجعلها تواجه عجزاً مائياً يزيد على 6.45 مليار متر مكعب ويقل معه نصيب الفرد من الموارد المائية إلى أدنى مستوياته حتى يصل إلى 98 متراً مكعباً سنوياً وللحد من هذا التدني يجب تطوير البحث عن المياه الجوفية وزيادة مشروعات تحلية المياه وترشيد الاستغلال المائي.

د- سلطنة عمان: تتمثل الموارد المائية في سلطنة عمان في الموارد التقليدية وغير التقليدية، ولكنها بكميات قليلة لا تفي باحتياجات السكان المائية، ففي عام 1996م كان عدد سكان عمان 2.243 مليون نسمة وأن إجمالي الموارد المائية بلغ 0.69 مليار متر مكعب، بينما كان إجمالي الاحتياجات المائية 1.38 مليار متر مكعب، وذلك بعجز مائي يبلغ 0.69 مليار متر مكعب ونصيب الفرد من الموارد لا يتجاوز 308 متراً مكعباً سنوياً وهو أقل من المعدل العام لخط الفقر المائي بكثير.

أمّا حين يصل عدد سكان سلطنة عمان إلى 5 مليون نسمة عام 2025م وسوف يكون إجمالي الموارد المائية 1.21 مليار متر مكعب وستصل كمية الاحتياجات المائية إلى 2.35 مليار متر مكعب، سيبلغ العجز المائي حوالي 1.14 مليار متر مكعب وينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى 242 متراً مكعباً سنوياً أي أقل من ربع المعدل.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان عمان إلى 10 مليون نسمة عام 2050م وتكون الموارد المائية حوالي 2.28 مليار متر مكعب وسيزيد إجمالي الاحتياجات المائية حتى يصل إلى 3 مليار متر مكعب وسيكون نصيب الفرد من الموارد حوالي 228 متراً مكعباً سنوياً، ولمواجهة هذا العجز المائي بسلطنة عمان يمكن استثمار المياه الجوفية والاهتمام بالمياه السطحية عن طريق زيادة السدود الرئيسية والتعويقية وزيادة محطات التحلية.

هـ- قطر: تتمثل الموارد المائية في قطر في المياه الجوفية والمياه المحلاة والمعالجة، وكان عدد سكان قطر في عام 1996م حوالي 0.684 مليون نسمة بينما بلغ إجمالي الموارد المائية 0.29 مليار متر مكعب، وكانت الاحتياجات المائية حوالي 0.23 مليار متر مكب ووصل نصيب الفرد من الموارد إلى 424 متراً مكعباً سنوياً إلى أقل من نصف المعدل العام المائي.

ومن المتوقع أن يصل سكان قطر إلى 1.349 مليون نسمة عام 2025م وتكون الموارد المائية حوالي 0.33 مليار متر مكعب، وسيصل إجمالي الاحتياجات المائية إلى 0.28 مليار متر مكعب وستكون حصة الفرد من الموارد حوالي 245 متراً مكعباً سنوياً.

أمّا عندما يصل عدد سكان قطر في عام 2050م إلى 2.014 مليون نسمة ويكون إجمالي الموارد المائية حوالي 0.37 متر مكعب، سوف تصل كمية الاحتياجات المائية إلى 0.33 مليار متر مكعب وسيكون نصيب الفرد من الموارد حوالي 184 متراً مكعباً سنوياً أي أقل من ربع المعدل العام لخط الفقر المائي.

جدول (4) مقارنة الموارد المائية والاحتياجات المائية دول شبه الجزيرة العربية (مليار متر مكعب/سنة)

الدولة	العام	عدد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية			الاحتياجات المائية	العجز المائي	نصيب الفرد من الموارد (م3/سنة)
			تقليدية	غير تقليدية	الإجمالي			
الإمارات	1996	2.309	0.49	0.53	1.02	1.7	0.68	442
	2025	3	0.76	0.6	1.36	3	1.64	453
	2050	3.700	0.8	0.7	1.5	4.32	2.82	405
البحرين	1996	0.603	0.09	0.18	0.27	0.26	–	448
	2025	1.134	0.09	0.23	0.32	0.35	0.03	282
	2050	1.665	0.09	0.3	0.39	0.44	0.05	234
السعودية	1996	18.753	3.34	2.2	5.54	4.8	–	295
	2025	43	5.55	2.7	8.25	10	1.75	192
	2050	89	5.55	2.	8.75	15.20	6.45	98
عمان	1996	2.243	0.52	0.17	0.69	1.38	0.69	308
	2025	5	1	0.21	1.21	2.35	1.14	242
	2050	10	2.03	0.25	2.28	3	0.72	228
قطر	1996	0.684	0.06	0.23	0.29	0.23	–	424
	2025	1.349	0.06	0.27	0.33	0.28	–	245
	2050	2.014	0.06	0.31	0.37	0.33	–	184
الكويت	1996	1.769	0.16	0.54	0.7	0.32	–	396
	2025	4	0.16	0.65	0.81	0.59	–	202
	2050	5	0.16	0.74	0.9	0.83	–	180
اليمن	1996	16.799	5.2	–	5.2	3.36	–	309
	2025	37	5.2	–	5.2	5.37	0.17	140
	2050	80	5.2	–	5.2	8.43	3.23	65

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

- الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد السادس، 1996م، ص12.
- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 209 مايو 1996م، ص55-69.
- مغاوري شحاته دياب، مستقبل المياه بالعالم العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998م، القاهرة، ص405-408.

و- الكويت: لا توجد في الكويت مصادر مياه سطحية تذكر والمياه الجوفية المصدر الطبيعي الوحيد الذي تعتمد عليه الكويت، بالإضافة إلى مياه التحلية التي تعتبر كمصدر أساسي للمياه العذبة.

ووصلت كمية الاحتياجات المائية في الكويت عام 1996م إلى 0.32 مليار متر مكعب عندما كان عدد سكان الكويت يبلغ حوالي 1.769 مليون نسمة وكان إجمالي الموارد المائية يقدر بـ0.7 مليار متر مكعب ونصيب الفرد من الموارد بلغ 396 متراً مكعباً سنوياً، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الكويت إلى 4 مليون نسمة عام 2025م وسيكون إجمالي الموارد المائية 0.81 مليار متر مكعب، بينما ستصل الاحتياجات المائية إلى 0.59 مليار متر مكعب سيكون نصيب الفرد من الموارد حوالي 202 متراً مكعباً سنوياً، أي أقل من ربع المعدل.

وحينما يصل عدد سكان الكويت في عام 2050م إلى 5 مليون نسمة وتكون الموارد المائية حوالي 0.9 مليار متر مكعب سيصل إجمالي الاحتياجات المائية إلى 0.83 مليار متر مكعب، وتكون حصة الفرد من الموارد حوالي 180 متراً مكعباً سنوياً، وبالرغم من انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية في الكويت غير أنه لا يوجد عجز مائي في الكويت خلال الفترات المدروسة وهناك فائض بسيط من الموارد المائية.

ز- اليمن: تعتمد اليمن في مصادرها على الموارد التقليدية فقط إذ لا يوجد لديها أي مصدر غير تقليدي وتعتبر الموارد المائية في اليمن ثابتة دون تطور، حيث بلغت في عام 1996م حوالي 5.2 مليار متر مكعب عندما كان عدد سكان اليمن يبلغ 16.799 مليون نسمة، وكانت كمية الاحتياجات المائية بلغت 3.36 مليار متر مكعب، ووصل نصيب الفرد من الموارد إلى حوالي 309 متراً مكعباً سنوياً.

أمّا عندما يصل عدد سكان اليمن إلى 37 مليون نسمة عام 2025م تكون كمية الموارد المائية كما هي دون زيادة أي 5.2 مليار متر مكعب وسيتكون كمية الاحتياجات المائية حوالي 5.37 مليار متر مكعب وسينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى 140 متراً مكعباً سنوياً.

ومن المتوقع أن يكون عدد سكان اليمن عام 2050م حوالي 110 مليون نسمة، وتكون الموارد المائية 5.2 مليار متر مكعب وسترتفع كمية الاحتياجات المائية إلى 8.43 مليار متر مكعب مسجلة بذلك عجزاً مائياً سيصل إلى 3.23 مليار متر مكعب، وستنخفض حصة الفرد من الموارد إلى أدنى مستوياتها وتكون حوالي 47 متراً مكعباً سنوياً فقط.

وهذا يعني أن اليمن يعتبر فقيراً مائياً ولن يتم تعويض ذلك العجز إلاّ من خلال إقامة السدود التعويقية على المجاري المائية الموسمية وتطوير أساليب البحث عن المياه الجوفية وترشيد استخدام المياه ولاسيما في الاستخدام الزراعي.

المياه العربية والسياسة الدولية:

إن أكثر من 60% من الموارد المائية العربية تنبع من خارج أراضيها؛ مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول المنبع الأجنبية، أي أن الأمن المائي العربي أصبح رهن موقعه الطبيعي، وهذه الدول تتحكم في منابع الموارد المائية في الوطن العربي والذي لا يزيد فيه نصيب الفرد عن 1000 متراً مكعباً سنوياً، وأن أكثر من نصف

الدول العربية تقع ضمن الدول ذات الندرة المائية، وأن أغلب سكان المنطقة يعتمدون إما على مياه الأنهار العابرة للحدود الدولية أو على المياه الجوفية ومياه التحلية.

لقد كانت المياه مصدراً للصراع في الشرق الأوسط، فخلال الفترة التي سبقت حرب 1967م بدأ صراع مسلح بين سوريا وإسرائيل حول مصادر مياه نهر الأردن، وكذلك التوتر الذي يحدث في حوض نهر النيل، حيث تعمل دول حوض النيل على التخطيط من أجل تطوير مشاريعها المائية، ولا تأخذ بالاعتبار حاجات دول المصب.(12)

يتعرض الأمن المائي العربي لخطر القوى الإقليمية التي تتخذ من المياه ورقة ضغط سياسية، فالعدو الصهيوني لم يتوقف عن مطامعه في السيطرة على مياه النيل من أجل إيذاء مصر وذلك من خلال دعمه وإقامة مشاريع مشتركة مع دول المنبع مثل إثيوبيا وأوغندة وتشجيع إثيوبيا على تنفيذ سد النهضة، بالإضافة لسرقته لمياه فلسطين المحتلة ومياه الجولان وبحيرة طبرية السورية ومياه نهر الأردن، وكذلك محاولة سرقة مياه نهر الزهراني اللبناني، وكذلك تركيا بدأ في تنفيذ مشاريع سدودها التي يبلغ عددها تقريباً 22 سداً من أهما سد أتاتورك وسد كيبان على نهري دجلة والفرات بدون ما تراعي الاتفاقيات الموقعة ما بين دول الحوض الأعلى ودول الحوض السفلي وإيران تسيطر على مياه شط العرب بعدما أصبح العراق منهمكاً في مشاكله الداخلية *وفيما يلي بعض تحديات الضغط الإقليمي على الوطن العربي حول المياه:*

1- الجوانب السياسة في إطار حوض النيل:

لنهر النيل أهمة خاصة عند المصريين، حيث اقترن وجود مصر باسمه ويعتبر عصباً لحياة المصريين، وأقامت على ضفافه حضارة الفراعنة وهي من أقدم الحضارات وأعرقها، ويمثل نهر النيل المورد الرئيسي للمياه لمصر وتعتبر مصر موضوعاً رئيسياً في علاقاتها الخارجية مع دول حوضه، ويزيد من حساسية الأمر قلة مياه النيل بالمقارنة بمياه الأنهار التي تماثله طولاً وحوضاً(13)، ويتضح استغلال مياه نهر النيل مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بين دول الحوض وهي في أغلبها قديمة ترجع إلى عهود الاستعمار، وقد عملت لدول التي تشترك في حوض نهر النيل على الاستفادة من مياهه من خلال مشاريع الري وإنشاء محطات لتوليد الطاقة الهيدروكهربائية وغيرها من المشاريع، وهذه الدول هي: (مصر، السودان، أثيوبيا، تنزانيا، أوغندة، زائير، رواند، بورندي، كينيا) وتتمثل هذه المعاهدات والاتفاقيات فيما يلي:

- في 15-1891/4م وقع بين بريطانيا وإيطاليا بروتوكول ينص في مادته الثالثة التزام إيطاليا بعدم القيام بإنشاءات متعلقة بالري على نهر عطبرة، حيث يتوقع أن يؤثر ذلك على تدفق مياه نهر النيل.
- في 1902/5/15م وقعت معاهدة بين بريطانيا وأثيوبيا تعهدت الأخيرة بأنها لا تقوم بأي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط تؤثر على مجرى نهر النيل إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.
- في 1906/5/19م وقع اتفاق بين ملك الكونغو وملك بريطانيا التزمت فيه الكونغو بألا تنشئ أي منشآت على نهري السليمكي والأسانجو من شأنها أن تؤثر على تدفق المياه في مجرى نهر النيل.
- في 1906/12/13م وقعت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على اتفاق التزمت بمقتضاه إيطاليا وفرنسا الحفاظ على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل من حيث عدم المساس بنهر النيل وروافده.(14)
- في 1929/5/7م أبرم بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان ، أوغندة، كينيا، تنزانيا، اتفاق لا يمكن القيام بأي أعمال على نهر النيل وروافده أو على البحيرات من شأنها أن تؤثر على نصيب مصر من مياه نهر النيل.
- في 1959/11/8م عقدت اتفاقية بين مصر والسودان اتفقت خلالها الدولتين على ضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها واستغلال المياه الضائعة في حوض نهر النيل، بالإضافة إلى التعاون الفني بين مصر والسودان وتأسيساً على ذلك كان نصيب مصر الإجمالي حوالي 55.5 مليار متر مكعب سنوياً ونصيب السودان الإجمالي 18.5 مليار متر مكعب سنوياً.

غير أن دول الحوض لديها تحفظات على تلك الاتفاقيات ولاسيما أنها وقعت في عهد الدول المستعمرة، وهذه الدول لم تعد تعير هذه الاتفاقيات أي اهتمام وخاصة إثيوبيا بعد أن استقرت سياسيةً واقتصادياً وارتباطها بعلاقات ممتازة مع الدولة الصهيونية؛ مما زاد من التوغل الإسرائيلي في إثيوبيا من خلال برامج تنموية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية التي من أهمها الضغط على جمهورية مصر العربية بورقة المياه.

وكذلك أوغندة تجري دراسات من أجل تنفيذ مشاريع زراعية كبرى على النيل الأبيض وروافده، وذلك عن طريق الدعم الإسرائيلي وتخطيط أمريكي؛ مما يؤثر على نصيب مصر والسودان من مياه النيل وتلك المشاريع التي تقوم بها دول حوض النيل الأعلى سوف تغذي الخلافات المستمرة حول مياه نهر النيل ولاسيما مع الزيادة المطردة للسكان وخاصة في دول حوض النيل السفلي، ولتفادي هذه الصراعات بين دول حوض النيل التي ستصبح يوماً ما صراعات مسلحة وخاصة إذا مس الضرر الأمن القومي المصري والسوداني ولتفادي هذه الحروب لابد من تبني مشاريع مشتركة تجمع جميع دول حوض النيل والوصول إلى صيغة قانونية مشتركة يتفق من خلالها على كل مشاريع الري والطاقة وإنشاءات السدود وغيرها حتى تعم الفائدة على دول الحوض جميعها ودون المساس بحق أي دولة من نصيبها من مياه نهر النيل.

2- الجوانب السياسية في إطار حوض دجلة والفرات:

إن الأزمة المائية بين دول حوض نهري دجلة والفرات تعود إلى تدخل النزاعات والصراعات السياسية الإقليمية بالمنطقة مع المصالح المائية وذلك اعتبار تركيا دولة المنبع وسوريا والعراق دولتي المجرى والمصب وللمشكلة جوانب سياسية لاسيما فيما يتعلق بسوريا من ناحية لواء الإسكندرية الذي ضمته تركيا إليها عام 1939م وما زالت سوريا تعتبره جزءاً من أراضيها، ومن ناحية أخرى حزب العمال الكردي الذي تعتبره تركيا قوى إرهابية وتتهم سوريا بمساعدته ودعمه وبدأت الخلافات بين دول الحوض تركيا، العراق، سوريا عندما شرعت تركيا في بناء سد كيبان 1924م ولكن الجانب التركي أكد للجانب العراقي هذا السد ذو فائدة عظيمة في تنظيم جريان نهر الفرات من جهة ودرء الفيضان وعدم استخدامه في الأغراض الزراعية، ويعود الخلاف بين العراق وسوريا بعدما شرعت سوريا في إنشاء سد (الطبقة ، الثورة) على الفرات في عام 1974م وازداد الخلاف حدة عام 1975م بعدما انخفض تدفق نهر الفرات للعراق بنحو 25%(15)، ولعدم وجود اتفاقيات قانونية تلزم دول الحوض زاد من هذا التوتر، ولاسيما بعدما قررت تركيا عدم التزامها أو اعترافها بالاتفاقيات السابقة حول نهري دجلة والفرات والتي أبرمت في سنوات سابقة ومنها ما يلي:

- في عام 1923م أبرمت معاهدة لوزن ما بين بريطانيا وفرنسا بشأن ضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة من مياه نهري دجلة والفرات.
- وفي ديسمبر 1923م ألزمت دول الحوض بعدم البدء بأي مشروع يؤثر في كمية المياه التي تغذي الدول الأخرى.
- في 1930/5/3م وقعت معاهدة حلب بين تركيا وسوريا نظمت حقوق سوريا في نهر دجلة.
- في 1946/3/26م عقدت معاهدة صداقة بين تركيا والعراق تلزم تركيا باطلاع العراق على أي مشروعات تقوم بها علي أي من نهري دجلة والفرات.
- في 1987/7/6م وقع بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين تركيا وسوريا، تضمن خلاله تركيا معدل تدفق ثابت لنهر الفرات لسوريا مقابل تعاونها في تأمين الحدود.
- في 1990/4/16م وقعت سوريا والعراق اتفاقاً يقضي بتقسيم الوارد المائي السنوي بينهما.

غير أنه في السنوات الأخيرة ونتيجة للتطورات في المنطقة، أصبحت تركيا غير ملتزمة بأي اتفاقية أو بروتوكول بينها وبين دول الحوض وتنظر سوريا والعراق إلى نهري دجلة والفرات بأنهما أنهار دولية ولها حقوق تاريخية في مياهها وعدم المساس بهما وأنه لا يجدر بتركيا ربط المياه بقضايا سياسية أو اقتصادية أو أمنية،

وتعتقد تركيا بملكيتها القانونية لنهري دجلة والفرات باعتبارها دولة المنبع وتحتفظ تركيا بحقها في الملكية والإدارة وأن مياه النهرين مياه تركية ولا يدخلان من ضمن المياه الدولية بل المياه العابرة.(16)

ولهذا تبقى المياه من أهم المشاكل بين دول حوض نهري دجلة والفرات والتي لابد من إيجاد مساعي وجهود دولية يتوصل من خلالها إلى اتفاق دائم وعادل بين تركيا وسوريا والعراق وإبعاد القضايا السياسية والأمنية عن القضايا المائية وعدم استغلالها كورقة ضغط على دول العبور والمصب من قبل تركيا دولة المنبع.

3- الجوانب السياسية في إطار حوض نهر الأردن والمياه العربية المحتلة:

تجسدت الدبلوماسية الصهيونية على تركيز جهودها للاستحواذ على المياه العربية من قبل أن تتأسس دولة إسرائيل وذلك من خلال المراسلة التي بعث بها حاييم وايزمان إلى رئيس وزراء بريطانيا في 1919/11/29م والتي كانت تتضمن على الآتي:

- ✓ لابد أن تشمل فلسطين منحدرات جبل الشيخ ومنابع نهري الأردن والليطاني؛ وذلك لأن خط سايكس بيكو يقطع منابع المياه ويحرم الوطن القومي اليهودي من الحقول الخصبة بالجولان وحوران.
- ✓ التأكيد على أن أنهار أرض إسرائيل هي نهر الأردن، الليطاني، اليرموك، ولكن فرنسا تمسكت بخط سايكس بيكو حيث وقع حوض الليطاني ومنحدرات جبل الشيخ داخل مناطق انتدابها في سوريا ولبنان.

وقد اعتمد لودرميلك في كتابه (فلسطين أرض الميعاد) في عام 1944م على الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرها في تل القاضي ونهري الحاصباني وبانياس، بالإضافة على نهر الليطاني وذلك لسحب مياهه لري أراضي النقب والعمل على تجفيف بحيرة الحولة.

ثم تقدمت الحكومة الأمريكية بخطة جونستون وبمثابة أو أرضية للتعامل المباشر بين العرب وإسرائيل وكانت تتمثل خطة جونستون كما في البنود الآتية:

- تخزين المياه وتوزيع لمياه ثم تقسيم المياه ما بين دول المنطقة وإسرائيل وقد اعترضت لجنة الخبراء التي كلفتها الدول العربية على مشروع جونستون لعدة أسباب نذكر منها على سبيل التوضيح:

أ- رفض مبدأ استخدام مياه نهر الأردن خارج حوضها.

ب- رفض فكرة تخزين المياه داخل بحيرة طبرية وذلك لوجود ينابيع مالحة في قاعها.

ج- تأثر المقدسات المسيحية في حالة حدوث ارتفاع في منسوب المياه بالبحيرة.(17)

وكذلك اعترضت إسرائيل على المشروع ولأنّه لم يلب لها رغبتها في إدماج نهر الليطاني في نظام نهر الأردن.

وفي عام 1959م بدأت إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن؛ مما جعل بعض العرب يطالبون بمنع إسرائيل بالقوة المسلحة من تنفيذ خططها ولكن في نهاية الأمر أصبحت مياه نهر الأردن وروافده في يدي إسرائيل وتركت المشروعات العربية جانباً ولم تنفذ.

أمّا المياه في فلسطين المحتلة فقد بدأت إسرائيل منذ 1967/6/7م بإصدار الأوامر العسكرية ونقل جميع الصلاحيات بشأن المياه إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي والهيئات المائية الإسرائيلية، وقد طبقت إسرائيل القوانين ومنعت المواطنين الفلسطينيين من الحصول على تراخيص من مكتب مفوض المياه في مقر القيادة العسكرية إذا أرادوا حفر آبار وهذه التراخيص تسري على الفلسطينيين دون الإسرائيليين.

أمّا بالنسبة لأنهار لبنان فقد غزت إسرائيل لبنان عام 1982م واستولت على جنوب لبنان من أجل حفر نفق طوله 18كم يربط نهر الليطاني بإسرائيل وكذلك استخدمت مياه نهر الوزاني حيث شقت إسرائيل طريقاً بطول 12كم إلى الجنوب من نهر الوزاني وقطعت المنطقة المحيطة بالمنبع من أجل تحويله اتجاه فلسطين المحتلة حتى يتسنى لها استغلال نسبة كبيرة من مياه الحاصباني والوزاني، ومن أسباب أطماع إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية العربية لأنّ المياه تشكل أهم مكونات الإستراتيجية الإسرائيلية، ومنذ وقت مبكر أدركت إسرائيل أهمية الموارد المائية في صراعها مع العرب وأن مستقبل الشرق الأوسط يعتمد على السيطرة على المياه حيث خاضت حرب الستينيات من أجل المياه وذلك لأن سوريا حاولت تحويل مجرى نهر بانياس.

إن هذا المد الإسرائيلي من أجل السيطرة على الموارد المائية العربية لا يمكن إيقافه إلا عن طريق قوانين وقرارات عربية أو اتفاق دول الطوق فيما بينها من أجل استثمار هذه الموارد وتنميتها من خلال جهاز مشترك لتطوير وتنمية هذه الموارد التي تحاول إسرائيل سرقتها وتحويل مجاريها إلى داخل أراضيها.

النتائج والتوصيات

تناولت الدراسة الأمن المائي العربي وسياسة لقوى الإقليمية بالمنطقة، وخلصت إلى عدة نتائج وتوصيات متعلقة بهذا الموضوع وهي كما يلي:

أولاً : النتائج.

1- يبلغ حجم الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حوالي 360 مليار متر مكعب سنوياً.
2- إن أكثر من 60% من الموارد المائية العربية تأتي من خارج المنطقة وهي مياه مشتركة مع دول أخرى.
3- لموقع الوطن العربي أثره في تحديد الموارد المائية بالمنطقة.
4- الأمن المائي العربي تهدده أخطار خارجية تتخذ من المياه ورقة سياسية للضغط عليه.
5- أغلب الدول العربي تعاني من عجز مائي في مواردها الحالية والمستقبلية.
6- معظم الدول العربية لديها عجز في حصة الفرد من الموارد المائية في المستقبل القريب عدا سوريا التي تعتبر من أفضل البلدان في نصيب الفرد من المياه.
7- عملت إسرائيل خلال فترة احتلالها للمناطق العربية على تحويل مجاري الأنهار العربية إلى داخل الكيان الصهيوني.
8- الدولة الصهيونية كانت تفكر في السيطرة على المياه العربية قبل احتلالها لفلسطين.
9- إن الحروب التي خاضها العرب ضد إسرائيل كان من أهم أسباب قيامها المياه أي حروب من أجل السيطرة على المياه العربية.
10- تتمتع أغلب الدول العربية بسواحل بحرية يمكن الاستفادة منها في توفير مصدر مائي ثاني.
11- تعمل دول المنبع على خفض حصة البلدان العربية من مياه الأنهار التي تمر بها وذلك من خلال دعم العدو الإسرائيلي لهذه الدول وإقامة الإنشاءات والسدود على مجاري الأنهار.
12- الاستغلال الجائر للمياه في الاستخدامات المختلف أدى إلى تدهور نوعية المياه الجوفية.

ثانياً :التوصيات.

1- العمل على وضع صيغة قانونية تؤكد الحق العربي في المياه التي تأتي من الأنهار الدولية ذات الحوض المشترك.
2- وضع رؤية وإستراتيجية عربية مشتركة بشأن القضايا المتعلقة بالموارد المائية.
3- توحيد المواقف في مواجهة الأطماع والسياسات التي تهدف إلى سلب العرب حقوقهم في المياه أو سرقتها.
4- تشجيع المستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم في مجالات الموارد المائية.
5- تطوير الإدارة العربية للموارد المائية من خلال مراعاة البعد البيئي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
6- الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال الموارد المائية.
7- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي ومعالجتها وتدويرها.
8- التوسع في تحلية المياه وذلك لتمتع معظم الدول العربية بسواحل بحرية.
9- التقليل من زراعة المنتجات المستنفدة للمياه.

10- استخدام التقنيات الحديثة في مجالات أخرى.
11- نشر الوعي البيئي والتعامل العقلاني للموارد المائية.

الهوامش

1- ساندرا بوستل، الواحة الأخيرة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الطبعة الأولى، 1994م، ص105.
2- نفس المرجع ، ص105.
3- مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الطبعة الأولى، 1995م، ص19-20.
4- المياه والسلام Libya-al-mostakbol.org تاريخ الدخول 2014/12/8م.
5- الأمن المائي والوطن العربي ar.loikipedia.org تاريخ الدخول 2014/12/8م.
6- في الأمن المائي العربي www.alyaum.com تاريخ الدخول 2014/12/8م.
7- محمد شفيق الصفدي، دليل التشريعات المائية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1985م، ص11-13.
8- الأمن المائي العربي Ausde www.ausde.org تاريخ الدخول 2014/12/8م.
9- الأمن المائي والوطن العربي، مرجع سابق.
10- الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد السادس، 1996م، ص12.
11- الأمن المائي العربي Ausde ، مرجع سابق.
12- مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه، مرجع سابق، ص20.
13- محمود عبدالرحيم أبوسديرة، استخدامات إثيوبيا لمياه النيل، ندرة المياه في الوطن العربي، الجمعية الجغرافية المصرية، 26-28 نوفمبر 1994م، المجلد الثاني، القاهرة، ص280.
14- علي غيث الجديد، الواقع المائي، مجلة دراسات، العدد 11، شتاء 2002م، طرابلس، ص91.
15- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 209، مايو 1996م، ص111.
16- علي غيث الجديد، مرجع سابق، ص90.
17- سامر مخيمر، خالد حجازي، مرجع سابق، ص127.

مساهمة المصرف الزراعي في تمويل التنمية الزراعية في ليبيا

د.عبد الناصر سالم زيدان أ.بسمة نوري المغربي
كلية الاقتصاد بني وليد المعهد العالي للمهن الشاملة الزهراء

المقدمة

لقد ازداد تأثير المصارف الزراعية المتخصصة في الدول المتقدمة والنامية بما تقدمه من تمويل حيث ترتبط هذه القروض ارتباطاً وثيقاً بالدور الذي تؤديه في مجال الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية إذ هناك اتفاق بين أهداف نشاط الإقراض الزراعي والتنمية.

وتتناول هذه الورقة دور المصرف الزراعي ومساهمته في تمويل التنمية الزراعية في ليبيا والجهود المكثفة التي بذلها للوصول إلى كل جديد في مجال الخدمات المصرفية والتكنولوجية بغية إتاحة فرص استثمارية جيدة لتحقيق عوائد أكبر على مستوى الناتج المحلي والاقتصاد الوطني بإبراز النشاطات والأعمال التي أنجزها المصرف خلال مسيرته التنموية.

وحيث إن هناك قصوراً في أداء المؤسسات المصرفية المتخصصة للدور المناط بها يعود لنقص التمويل اللازم ، أو لعدم استغلال القروض الممنوحة في الأغراض الزراعية ، فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة المدى الذي وصلت إليه المؤسسات التمويلية المتخصصة من خلال سياساتها المتبعة لدعم قطاع الزراعة في ليبيا.

فبالرغم من التمويل الذي رافقه تأسيس جهاز مصرفي متكامل لدعم التنمية والنهوض بها إلى أفضل المستويات، إلا أن الاقتصاد الليبي مازال حتى الآن يعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل المشروعات التنموية و مواجهة كل المتطلبات والاحتياطيات من السلع الاستهلاكية والإنتاجية مما جعله عرضة لتقلبات السوق الخارجية ، فضلا عن أن ليبيا دولة مستوردة للمنتجات الزراعية ومستمرة في الاستيراد ، الأمر الذي يترتب عليه استنزاف الاحتياطي الأجنبي للدولة .

محاور البحث :

المحور الاول :- مصادر واستخدامات الأموال في المصرف الزراعي.

المحور الثاني:- القروض الممنوحة من المصرف الزراعي وأهميتها في دعم قطاع الزراعة.

المحور الأول :- مصادر واستخدامات الأموال في المصرف الزراعي.

يعتمد المصرف الزراعي الليبي شأنه في ذلك شأن بقية المصارف الزراعية في تدبير الموارد المالية المطلوبة لتمويل نشاطاتها بصورة أساسية على رأس ماله المدفوع وعلى أقساط القروض المحصلة والودائع الجارية ثم الإقراض الخارجي من أجل تمويل عملياته والتوسع بها .

أولا : مصادر الأموال بالمصرف الزراعي

1- مصادر التمويل الذاتية (الداخلية) وتتألف من:

أ. رأس المال المدفوع .

تشير البيانات المالية الى ثبات نسبي في رأس مال المصرف الزراعي منذ سنة 1990م، وحتى منتصف التسعينيات تم أخذ في الارتفاع التدريجي حتى أصبح حوالي 52 مليون دينار ليبي سنة 1997م، وتزايد بعد ذلك بنسب قليلة ليصل الى57 مليون سنة 2002([1]1)

ولكن في سنة 2003ف، تزايد بشكل ملحوظ ليسجل 452.4 مليون دينار ليبي وذلك بسبب دعم رأس مال المصرف بمبلغ 394.7 مليون دينار ليبي ثم تسييله بالكامل بموجب القرار (105) لسنة 2002ف، وأخذ رأس المال يتذبذب بين الزيادة والنقصان حتى وصل إلى 459 مليون دينار ليبي سنة 2006ف، ثم انخفض ليصل 457 مليون دينار ليبي سنة 2008ف، حيث يتضح ذلك من الجدول رقم (1) ([2]).

ب- المخصص .

ويعبر هذا الجزء عن الاحتياطي الخاص بالمصرف لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها والظروف الطارئة.

ج. تسديدات القروض .

وهي مجموع المبالغ التي يتم تحصيلها خلال العام من أقساط القروض الممنوحة في السنوات السابقة لإعادة استثمارها في المجال الزراعي والحيواني حيث بلغ إجمالي القروض المحصلة خلال الفترة 1990-2007 حوالي (355.325.000) مليون دينار ليبي، أما في سنة 2008 فسجل 31.00 مليون دينار وأصبح ما يقارب من حوالي 39.7 مليون دينار ليبي في سنة 2009ف، و44.7 مليون دينار ليبي في 2010 ف ([3])

---

[1] النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 49 سنة 2009، إدارة البحوث والإحصاء.

[2] التقرير السنوي الخمسون للمصرف الزراعي الليبي .

[3] إدارة التخطيط والمتابعة بالمصرف الزراعي، تقرير النشاط لسنة، 2010ف.

جدول رقم (1) يبين رأس مال المصرف الزراعي من سنة 1990–2010ف

السنة	رأس المال (القيمة بالمليون دينار)
1990	48
1991	48
1992	48
1993	48
1994	48
1995	49.6
1996	51
1997	51
1998	52.8
1999	53.6
2000	55.3
2001	55.2
2002	56.3
2003	451.7
2004	452.2
2005	452.7
2006	459.0
2007	455.5
2008	457.0
2009	459.0
2010	455.1

المصدر: إدارة المعلومات والتوثيق بالمصرف.

2- مصادر التمويل غير الذاتية (الخارجية) وتتألف من :

أ. القروض المحلية.

تشمل هذه المصادر القروض التي يتحصل عليها المصرف من مصادر القروض المحلية رغبة منه في تدعيم وضعه المالي ليقوم بدوره على أكمل وجه في مجال تقديم القروض الزراعية والإسكانية حيث بلغ رصيد القروض المحلية كما في 2005ف،نحو (585) مليون دينار بينما كانت في عام 2004ف نحو (33.030) مليون دينار حيث يلاحظ من الجدول رقم (2) الزيادة الكبيرة لمخصصات المصرف من اللجنة الشعبية العامة ودرجة الاهتمام بالقطاع الزراعي، حيث تطورت هذه الأرصدة لتصبح 685 مليون سنة 2006ف، وتزايدت لتصبح 820 مليون سنة 2007ف(1) .

(1) التقرير السنوي الخمسون للمصارف الزراعي، منشورات المصرف، 2007ف، ص12.

جدول رقم (2) يوضح تطور القروض المحلية خلال (2001 – 2007)

القيمة بالمليون

السنة	المبلغ	الغرض
2001–2003	193.289.000	أموال مخصصة لغرض منح القروض السكنية للشعبيات
2004	33.030.000	أموال مخصصة لغرض إقراض مشروعات التنمية الزراعية
2005	585.000.000	أموال مخصصة لغرض الإقراض السكني والخدمي والحرفي بموجب قرار (20)
2005	11.009.558	أموال مخصصة للإعانات الزراعية والمتمثلة في شراء الآلات الزراعية وحفر الآبار والأسمدة والمبيدات والأعلاف
2006	685	مخصصة للقروض الإنتاجية والإسكانية
2007	820	مخصصة للقروض الإنتاجية والإسكانية

المصدر: الإدارة المالية للمصرف الزراعي الرئيسي

ب. مخصصات لتنمية قطاعي الإسكان والزراعية

وتتمثل في المبالغ المخصصة للمصرف الزراعي من ميزانية التحول خلال الفترة من 2001–2004 بهدف دعم وتمويل مشاريع التنمية المشتغلة بالنشاط الزراعي بالقطاعين العام والأهلي وكذلك لتمويل إنشاء الوحدات الإسكانية الزراعية والرعوية خارج المخططات العمرانية حيث كانت بقيمة (33) و(193) مليون دينار على التوالي وبقيمة (226) مليون دينار(2) .

ج. الودائع الجارية :

تزايدت الودائع الجارية للمصرف وبشكل ملحوظ خلال الفترة1990، وحتى سنة 1998، وفي الفترة الحالية بلغت أرصدة الودائع الجارية والمتمثلة في الحسابات الجارية الدائنة للأفراد والجمعيات التعاونية والشركات والتشاركيات والمشاريع الزراعية في عام 2008، مبلغاً وقدره (77.9) مليون دينار بينما كانت في سنة 2006 ف نحو (30.4) مليون دينار .

(2) التقرير السنوي الخمسون للمصرف الزراعي، مرجع سبق ذكره .

جدول رقم(3) يوضح تطور الودائع الجارية للمصرف الزراعي

بالمليون دينار

السنة	رصيد الودائع الجارية	معدل النمو %
1991	18,207,348	% –
1992	23,238,888	% 27
1993	22,683,070	%2–
1994	21,930,823	%3–
1995	25,939,215	%18
1996	32,800,350	%2
1997	37.8	%15
1998	42.2	%57–
1999	33.2	%104
2000	32.5	%10–
2001	25.6	%18–
2002	35.7	%48
2003	30.1	%16–
2004	26.8	%11–
2005	32.8	%18
2006	30.4	
2007	70.4	%131
2008	77.9	
2009	28.3	

المصدر: 1–الإدارة المالية للمصرف الزراعي من واقع تقارير قسم الحسابات والميزانية .

ثانياً: استخدامات الأموال للمصرف الزراعي : (1)

تشير بيانات ومعلومات استخدامات الأموال المتاحة للمصرف الزراعي إلى الكيفية التي يستخدم بها موارده المالية ليقوم بدوره كاملاً تجاه واجباته الملقاة على عاتقه، والمتمثلة بالمساهمة في زيادة وتنويع وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني باعتباره الممول الوحيد لكافة الأنشطة الائتمانية الزراعية والحيوانية وكذلك باقي الأنشطة المكملة لهما حيث استحوذ نشاطه الائتماني المتمثل في منح القروض الزراعية على النصيب الأكبر من استثماراته، فقد تطورت نسبة الأموال المستثمرة في جانب منح القروض الزراعية تطوراً ملحوظاً ففي منتصف التسعينيات وبالتحديد سنة 1997م، بلغت قيمة القروض حوالي 80.5 مليون دينار ثم ارتفعت هذه القيمة لتصبح

(1) التقارير السنوية للمصرف الزراعي لسنوات مختلفة .

في سنة 2000ف ما يقارب من 114 مليون دينار وازدادت لتصبح في سنة 2003ف 298 مليون دينار ليبي وبنسبة 58.5% من إجمالي الأموال المتاحة للمصرف وأخذت في هذه القيمة في التزايد المستمر لتشكل ما نسبة 79% من إجمالي الأموال المتاحة سنة 2006ف وبقيمة 1174 مليون دينار ثم تزايدت في سنة 2007م بسبب تخصيص أموال من ميزانية التنمية والتحول للإقراض الإنتاجي لتصبح 13.70 مليون دينار وبنسبة 82% من إجمالي أموال المصرف واستمرت الأموال المخصصة لصالح القروض الزراعية والمستثمرة في هذا الجانب بالارتفاع في قيمتها لتسجل حوالي 1458.2 مليون دينار سنة 2009 (1).

أ . إنشاء الشركات المساهمة: (2)

ينص قانون المصرف الزراعي على أن له الحق في إنشاء الشركات والمنشآت ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي والحيواني ومن أهم هذه الشركات الشركة الليبية للأبقار والدواجن والعيادات البيطرية المركزية والتي تهتم بالدرجة الأولى بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني وتسويقه.

وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن المصرف يقوم بالمشاركة في عدة مشروعات وشركات زراعية بلغ عددها أكثر من خمس شركات و لم تشكل هذه المساهمات ألا نسبة بسيطة من موارد المصرف في السنوات الأولى حيث بلغت مساهمات واستثمارات المصرف في الشركات التي تخدم القطاع الزراعي والحيواني حوالي 10.8 مليون سنة 1997 م ثم تراجعت هذه القيمة لتصبح 5.9 مليون دينار سنة 2002 ف كما أخذت قيمة ثابتة حوالي 1.9 مليون د.ل حتى سنة 2006 وبعد ذلك أخذت في الزيادة منذ سنة 2007 لتبلغ 35.2 مليون د.ل وازدادت بنسبة 2% دينار سنة 2009 لتسجيل 53.4 مليون د.ل كما هو موضح بالجدول(4) .

جدول رقم(4) يوضح مساهمات المصرف الزراعي في إنشاء الشركات

السنوات	المساهمات
1997	10.8
1998	10.8
1999	6.8
2000	11.8
2001	6.9
2002	5.9
2003	5.9
2004	1.9
2005	1.9
2006	1.9
2007	35.2
2008	35.4
2009	35.4

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ، المجلد 50،سنة 2010

(2) إدارة التخطيط والمتابعة بالمصرف، تقرير النشاط لعام، 2010 مرجع سبق ذكره .

(3) التقارير السنوية للمصرف الزراعي لسنوات مختلفة

ب – القروض الزراعية

يعد النشاط الائتماني الزراعي النشاط الرئيسي للمصرف الزراعي وذلك من خلال القروض الزراعية الممنوحة واللازمة لتمويل الإنتاج الزراعي (النباتي و الحيواني) التي تختلف في طبيعتها وآجالها وأغراضها باختلاف الهدف الذي منحت من اجله،وما يمكن استنتاجه أن أرصدة القروض القائمة اتخذت اتجاهاً متصاعداً باستمرار خلال الفترة 1990 – 2009 حيث بلغت نسب زيادات متفاوتة ولعل السبب يرجع خاصة في السنوات الأخيرة إلى تخصيص أموال من ميزانية التنمية والتحول للإقراض الإنتاجي .

جدول رقم (5)

يوضح أرصدة قروض المصرف الزراعي حسب آجالها فى الفترة 1990–2009

السنة	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل	المجموع
1990	21.4	18.7	33.4	73.5
1991	22.5	17.4	34.6	74.5
1992	20.9	15.4	34.4	70.7
1993	24.9	11.8	31.8	68.5
1994	25.9	10.9	30.1	66.9
1995	28.0	10.5	28.8	67.3
1996	29.6	16.3	29.1	75.0
1997	32.4	20.0	28.1	80.5
1998	35.4	22.8	27.5	85.7
1999	39.5	28.5	27.5	95.5
2000	50.0	36.0	27.0	113.0
2001	55.2	44.5	31.5	131.2
2002	57.4	92.4	82.9	232.7
2003	51.9	115.6	130.5	298.0
2004	67.2	148.0	155.2	370.4
2005	60.1	296.5	360.4	717.0
2006	64.0	414.0	685.0	1163.0
2007	73.0	382.0	915.0	1370.0
2008	91.0	423.0	943.0	1457.0
2009	85.0	549.0	813.5	1447.5

المصدر: إدارة التخطيط والمتابعة للمصرف الزراعي، تقرير سنة 2007–2010

المحور الثاني :- القروض الممنوحة من المصرف الزراعي وأهميتها في دعم التنمية الزراعية

أولا :- أنواع القروض الزراعية الممنوحة من المصرف:

يقدم المصرف الزراعي جميع أنواع القروض الزراعية لتوفير الأموال اللازمة للقيام بالاستثمار في المجال الزراعي، ويعد المصرف الزراعي من المؤسسات التمويلية الهامة في ليبيا التي أسندت إليها مهمة توفير ومنح القروض والأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الزراعي، وتقدم هذه الأموال على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية للمزارعين كأفراد وللجمعيات التعاونية الزراعية، المشاريع، الشركات والمنشآت الزراعية على مختلف أشكالها. وقد بلغ إجمالي عدد القروض الممنوحة حتى سنة 2007 حوالي 289882 قرض زراعي بجميع أنواعها (قصيرة ومتوسطة وطويلة) الأجل وذلك بإجمالي قيمة تصل إلى 713.64 دينار ليبي حيث عمل على توجيه وتخطيط هذه القروض ومتابعة تنفيذها (1) و حرص المصرف على منح القروض الزراعية لأهداف مختلفة إنتاجية وتنموية متماشياً مع أهداف خطط التنمية الاقتصادية والزراعية في الدولة وتقسم القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي إلى تقسيمات مختلفة، حيث يمكن تقسيمها كما يلي :

جدول (6) يوضح تقسيمات القروض الزراعية

البيان	المدة	رسوم الخدمة
تسهيلات ائتمانية	-	6.5% سنوياً
قروض قصيرة الأجل	لمدة سنة	5% سنوياً
قروض متوسطة الأجل	2-7 سنوات	3.5% سنوياً
قروض طويلة الأجل	10-15 سنة	3% سنوياً

المصدر: المصرف الزراعي – قسم الائتمان .

أولا: الإقراض تبعاً للفترة الزمنية:

تقسم القروض الزراعية التي يقدمها المصرف حسب الفترة الزمنية إلى ثلاثة أنواع هي القروض القصيرة، المتوسطة، والطويلة الأجل.

1. القروض قصيرة الأجل:

هذه القروض لا تزيد أجالها عن أثنى عشر شهراً، ويقدمها المصرف الزراعي منذ إنشائه، حيث بدأ نشاطه الائتماني عام 1957، ويلاحظ مدى الاهتمام الكبير بالقروض قصيرة الأجل ففي الفترة الأولى لإنشاء المصرف خلال الفترة من 1974-1978ف، على سبيل المثال تم منح حوالي 68.711 قرض بقيمة إجمالية تقدر 24.105.000 دينار ليبي لتشكل حوالي 49% من قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف وذلك لجدوى هذه النوع من القروض القصيرة الأجل والتي يزداد فيها معدل دوران النقدية واسترجاع الأموال الممنوحة كقروض، وانخفاض درجة المخاطرة على القروض الممنوحة، ويقدم المصرف هذا النوع من القروض للمساعدة في العمليات التشغيلية ولتغطية المصارف الدورية أثناء المواسم الزراعية مثل توفير البذور، الأعلاف، المبيدات الأسمدة وغيرها من العمليات الزراعية المختلفة بجانب ذلك فهناك القروض قصيرة الأجل التي تقدم لمجال الإنتاج الحيواني، وهي التي تمنح لتربية الأغنام والدجاج وغير ذلك من الأنشطة التي يكون دورتها أقل من سنة

(1) محمد عبد الله الجريبي، م، بشير أحمد البصير: "دليل الإقراض الزراعي في الجماهيرية العظمى" أي النار 1977م، ص14 .

والهدف من تقديم هذه القروض هو زيادة الإنتاج من ناحية وزيادة كفاءة استغلال الموارد المتاحة لدى المزارع من ناحية أخرى، مما يؤدي على الأقل إلى توفير متطلبات المزارعين وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء خاصة بالنسبة للمزارع ذات السعات الصغيرة . وتلعب هذه القروض دورا هاما في توفير رأس المال التشغيلي بشقيه النباتي والحيواني وتساعد المزارعون في زيادة الإنتاج الزراعي من المحاصيل لتقليل الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج وقد بلغ عدد هذه القروض حتى نهاية عام 2007 حوالي 178135 قرضا بقيمة حوالي 382550 مليون دينار ليبي وبنسبة تقدر بنحو 17.4% من أجمالي القروض(1) .

2- القروض متوسطة الأجل:

بدأ المصرف الزراعي في إعطاء هذه القروض اعتباراً من السنة المالية 1962/61 ويمنح المصرف هذه القروض للمزارعين بسبب ضعف الإمكانيات المادية لديهم وهي تستخدم بشكل رئيسي في توفير وإقامة الأصول الإنتاجية الثابتة وشبه الثابتة والمتحركة التي يتراوح عمرها الإنتاجي من2-7 سنوات ويهدف المصرف من خلال ذلك إلى المساهمة في ميكنة الزراعة وتحولها إلى زراعة عصرية بدلاً من التقليدية والمساهمة في التوسع في استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة على المستويين الأفقي والرأسي وسد النقص في الأيدي العاملة بالنشاط الزراعي وقد بلغ إجمالي عدد القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2007 نحو 82062 قرضاً بقيمة بلغت نحو 223 و 231 مليون دينار.

وتمنح هذه القروض بشكل رئيسي لغرض توفير تمويل عمليات الأنفاق الاستثماري (القروض التنموية) مثل التوسع, التجديد أو لتمويل اقتناء الأصول الثابتة و شبه الثابتة, حيث تصل أحالها إلى ثماني سنوات لاقتناء آلات حفر الآبار ومعدات الجز الآلي , معدات حظائر الدواجن وإنشاء المذابح الآلية ومعامل التفريخ ولتوريد الجرارات الزراعية ولإقامة الجوابي لتجميع المياه ولمسح وتعميق آبار المياه , مد شبكات الري الآلي , الحصول على الآلات والمضخات والمعدات الزراعية الأخرى , شراء قطعان الأغنام والماشية , تربية الأرانب والنعام وتربية النحل , إنتاج وتعبئة العسل , للحصول على لوازم وقطع الصيد البحري وتحديثها ولإنشاء مراكز صيانتها وإقامة المزارع السمكية , إنشاء مبردات لحفظ وتخزين الأسمال , مجمعات تبريدية ذات سعات تخزينية ثابتة ومتنقلة لحفظ وتخزين الفواكه والخضروات وإقامة مشاتل الأشجار المثمرة ونباتات الزينة , إقامة وتركيب الصوبات الزراعية , إضافة إلى تغطية كافة الأنشطة التصنيعية المكملة التي تعتمد في مواردها الأولية على مخرجات القطاع مثل مصانع الدقيق والطماطم والألبان عصائر الفاكهة , مطاحن الحبوب , معاصر الزيتون , الأعلاف , تعبئة وتكرير الزيوت تعبئة وتغليف وفرز الفواكه والتمور , الأسمدة العضوية وصناعة الأدوية البيطرية وتقديم عموم الخدمات الزراعية والبيطرية وغيرها , فتأتي هذه القروض بالمرتبة الثانية من حيث الاهتمام وأولويات الإقراض(2) لتشكل ما نسبته حوالي 36% من حجم القروض الممنوحة والذي يرجع كما ذكر آنفاً إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا النوع من القروض .

3- القروض طويلة الأجل:

بدأ المصرف الزراعي نشاطه في منح القروض الزراعية طويلة الأجل للمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية اعتباراً من السنة المالية 1967/66 م وتعتبر هذه القروض هي الأخرى أحد أنواع القروض الإنمائية

(1) د. محمد سالم موسى، دور القروض الزراعية، مجلد قطوف المعرفة، منشورات مركز الدراسات والبحوث بمؤتمر الشعبي العام، العدد الرابع، طرابلس، 2010، ص92 .

(2) د. محمد سالم موسى، مرجع سبق ذكره، ص93 .

التي تعمل على توفير رؤوس الأموال الثابتة آجالها إلى خمس عشر عاماً , وهي تتطلب نفقات كبيرة ذات مردود مستقبلي , وهي تخصص للاستثمارات في مجال تنمية وتطوير المزارع الجديدة والقائمة, وتمنح بهدف توفير الأصول الإنتاجية التي يغلب عليها طابع الاستمرار والثبات للمزرعة أو لبقية الوحدات التي تخدم القطاع الزراعي, وتمنح هذه القروض بهدف إنشاء المزارع الجديدة أو تطوير القائمة منها . كما تمنح لإنشاء المشاريع المائية ولإنشاء حظائر دواجن اللحم والبيض ولإقامة ورش الصيانة للجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من العمليات الزراعية التي تسهم في إنشاء أو التوسع في رأس المال الثابت بالنشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني , فخلال الفترة موضوع الدراسة يلاحظ الاهتمام الكبير بمثل هذه القروض حيث بلغ عدد القروض حتى نهاية سنة 2007 حوالي 34063 قرضا بقيمة 206.44 مليون دينار ليبي والتي تشكل ما نسبته 43.8% من حجم القروض الممنوحة والذي يرجع إلى زيادة المخصصات المالية للمصرف والسياسات الاقتصادية الداعمة للمشاريع الإستراتيجية كالمطاحن والدوائر الزراعية وغيرها من المشاريع طويلة الأجل .

هذا ولقد ساهمت هذه القروض في برامج خطط التنمية الزراعية في الفترات السابقة , حيث كان لها الأثر البارز المهم في توفير رأس المال الثابت لإنشاء الأصول المزرعية الثابتة, بينما كان للقروض القصيرة والمتوسطة دورها في توفير رأس المال العامل (التشغيلي) وشبه الثابت(1) .

ثانيا: القروض الممنوحة حسب مجالات الاستثمار :

1- قروض موجهة لتربية الماشية من الأغنام والماعز والإبل والأبقار لغرض المساهمة في الاكتفاء الذاتي من اللحوم والألبان ومشتقاتها حيث شكلت هذه القروض نسبة لا بأس بها من قروض المصرف ففي عام 2002 ف قدرت بحوالي 41.5 مليون دينار ونسبية 58% من الأموال المقرضة ثم تدنت في السنوات 2004,2003 لترجع وترتفع سنة 2005 بحوالي 75 مليون دينار ونسبة 46% من تلك الأموال المقرضة من قبل المصرف أما في السنوات 2007,2006 ف فقد سجلت 33 – 32.7 مليون على التوالي.

2- قروض موجهة لإقامة مصانع الصناعات التحويلية القائمة على منتجات القطاع الزراعي مثل مصانع الدقيق والأعلاف والصناعات الغذائية الأخرى حيث أظهرت البيانات المتوفرة أن بداية الشروع في منح هذا النوع من القروض التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كان في سنة 2005ف حيث بلغت 38 مليون دينار وبنسبة 25% من القروض الممنوحة للمستثمرين ثم سجلت انخفاضات السنوات التالية لتصبح 19مليون سنة 2006ف , 24 مليون سنة 2007ف وبنسبة تقريبية حوالي 17% (2).

3- قروض موجهة لتنمية وتطوير مصادر المياه الجوفية كحفر الآبار الجديدة واستغلالها فتوضح التقارير السنوية للمصرف أن هذه القروض منحت بمبالغ فكانت بسيطة في السنوات من 2000ف وحتى 2003ف بمتوسط قدر 30 مليون سنوياً وبنسبة متوسطة 8% من الأموال المقرضة أما هذه القروض فقد تزايدت في السنوات المتتالية الأخرى لتصبح بنهاية العام 2007 ف حوالي 32,7 مليون دينار وبنسبة 23% من إجمالي القروض الممنوحة التي منحت لأغراض تنمية واستغلال المياه وحفر الآبار الجديدة ومسح وتعميق الآبار وإنشاء الجوابي والفساكي لتجميع المياه .

(1) د. محمد سالم موسى، نفس المرجع، ص93 –95.

(2) التقارير السنوية للمصرف الزراعي، سنوات مختلفة من 2001–2007 ، منشورات المصرف .

4- قروض ممنوحة لتنمية المزارع القائمة وإنشاء المزارع الجديدة للكروم والنخيل حيث تشير المعلومات إلى تذبذب المبالغ الممنوحة لهذا النوع من القروض فكانت تشكل ما نسبته 7% تقريباً في السنوات 2002,2001ف وبقيمة 5.2 – 2.5 مليون دينار على التوالي ثم تدنت هذه النسبة لتصبح 2% من الأموال الممنوحة في سنة 2005ف لتعود وترتفع عام 2007ف بقيمة (11.4) مليون دينار وبنسبة 8% من إجمالي القروض الممنوحة .

5- قروض موجهة لأغراض الميكنة الزراعية حيث بلغت القروض الممنوحة لهذا الغرض سنة 2001ف , 9 مليون دينار بنسبة 26% من الأموال الممنوحة ثم انخفضت قيم هذه القروض في السنوات من 2002ف وحتى 2006ف بقيمة متوسطة 5 مليون دينار ثم ارتفعت هذه القروض سنة 2007ف إلى 27.7 مليون دينار بنسبة 20% من إجمالي القروض التي منحت لأغراض الحصول على الجرارات والآلات والمعدات والمضخات الخاصة بالإنتاج الزراعي ومعدات وأدوات الصوبات الزراعية .

6- قروض منحت لتربية الدواجن بأنواعها نلاحظ تذبذب المبالغ الممنوحة لتمويل هذا النوع من الاستثمار فلم تشكل عام 2001ف أي نسبة من الأموال المقرضة ثم بلغت 3.7 عام 2002ف وبنسبة 5% ثم انخفضت خلال العامين 2004,2003 لترجع وترتفع قيمتها خلال العامين 2007,2006 بقيمة حوالي 5 مليون دينار وتتبع أهمية هذه القروض من مساهمتها في توفير اللحوم البيضاء وبيض الطعام للسوق المحلي وبأسعار مناسبة للمواطن .

7- قروض موجهة لغرض شراء معدات وأدوات الصيد البحري وتربية الأسماك وقوارب الصيد ومصانع الثلج ومعدات حفظ وتبريد الأسماك وغيرها من لوازم الصيد البحري حيث بدأ المصرف نشاطه ألإقراضي لتمويل هذا النشاط حديثاً وبالتحديد عام 2002ف بقيمة إجمالية 1.7 مليون دينار وظلت هذه القيمة منخفضة وبنسبة قليلة حتى عام 2004 ف ثم ارتفعت قيمة الإقراض منذ 2005 لتصبح 12 مليون بنسبة 7% من الأموال المقرضة وازدادت لتصبح 17 مليون دينار عام 2007ف وبنسبة 12% من إجمالي القروض الممنوحة .

8- قروض موجهة لشراء مدخلات الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) فقد بلغت الأموال الممنوحة لذا الغرض حوالي 19.2 مليون سنة 2001ف بنسبة 55% تراجعت هذه القيمة عام 2003ف لتصل إلى حوالي 3.7 مليون دينار وارتفعت عام 2007 من جديد لتبلغ 14.8 مليون دينار وبنسبة 11% من إجمالي القروض الممنوحة وهي قروض تشغيلية منحت لغرض الحصول على الأعلاف والبذور والشتول والأسمدة والأدوية(1).

(1) التقارير السنوية للمصرف الزراعي، نفس المرجع .

جدول (7) يوضح القروض الممنوحة حسب مجالات الاستثمار التي منحت لتمويلها خلال الفترة 2001 – 2007 م

القيمة بالمليون دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض موجهة لتربية الأغنام والأبقار والماعز والإبل	–	41.5	13.9	16.4	75	33	10.5
قروض موجهة لإقامة المصانع مثل الدقيق والأعلاف	–	–	–	–	38	19	42
قروض موجهة لحفر الآبار الجديدة	3	3.4	3.6	12.3	16	20	32.7
قروض موجهة لإقامة وإنشاء المزارع للكروم والنخيل	2.5	5.2	4	4	4	4.3	11.4
قروض موجهة لمجال الميكنة الزراعية	9	4.5	3	8.5	2	2	27.7
قروض موجهة لتربية الدواجن بنوعيها اللحم والبيض	–	3.7	2.2	3.5	5	5	2.7
قروض موجهة لغرض معدات وأدوات قوارب وجرافات صيد الأسماك	–	1.7	4	3	12	17.10	17
قروض موجهة لشراء مدخلات الإنتاج الزراعي (النباتي، والحيواني)	19.2	9	3.7	17.3	10	10	14.8

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الزراعي

ثانيا : أهمية نشاط الإقراض الإنتاجي في التنمية الزراعية.

1- الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي :

احتلت القروض قصير الأجل خلال بداية فترة الدراسة المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية فقد هيمنت على أنواع القروض الأخرى، فربما كان الهدف من ذلك استغلال المزارع القائمة ذات الإمكانيات الثابتة المتوفرة حالياً حتى لا يتم تركها عاطلة وذلك باستغلالها عن طريق تحفيز المزارعين وإمدادهم بالقروض، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح أن الأهمية النسبية للقروض قصيرة الأجل مرت بنسب متصاعدة من عام 1990 إلى عام 2000 بنسب 39%، 69% على التوالي، وهذا يدل على أن المصرف قام بالتوسع في استلام طلبات القروض منذ عام 1990، أما خلال الفترة من 2001 وحتى 2007 انخفضت قيمة ونسبة القروض القصيرة الأجل وتم تركيز على الأنواع الأخرى من القروض فالقروض المتوسطة الأجل احتلت المرتبة الثانية من أجمالي القروض التي منحت وكانت بنسب متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض من عام 1990 إلى عام 2001 بنسب 25%، 31% على التوالي، نظراً لتوقف الإعانات من قبل الدولة والخاصة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي التي كان يتلقاها المزارعين عند شراء الآلات الزراعية التي كانت تقوم بدفعها عنه أمانة اللجنة الشعبية العامة للزراعة بواقع 25%، 50%، وفي الأعوام الأخيرة ارتفعت قيمة القروض المتوسطة الأجل حيث قفزت إلى نسبة 46% عام 2002، في حين احتلت القروض طويلة الأجل المرتبة الأخيرة، حيث بلغت في عام 1990 ما نسبته 36%، ثم انخفضت هذه النسبة تدريجياً إلى أن وصلت 4% عام 2000، وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي حصل خلال الأعوام الأخيرة فقد ارتفعت الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل نحو 80 % عام 2006 بسبب رفع حضر الإنشاءات الذي تم في المزارع الواقعة في الشريط الساحلي، كما تركز منح القروض الطويلة الأجل في حفر الآبار الجديدة والبديلة وتعميق القائم منها بسبب الانخفاض في منسوب المياه السطحية في ذلك الشريط وخاصة في المناطق الغربية من البلاد واعتماد الزراعة في هذه المنطقة على المياه الجوفية، مما جعلها تتصدر المرتبة الأولى بنسبة 58% والقروض المتوسطة الأجل المرتبة الثانية بنسبة 27% والقروض القصيرة الأجل المرتبة الثالثة بنسبة 15% ويمكن توضيح الأهمية النسبية للقروض الزراعية المدفوعة خلال فترة الدراسة من الجدول رقم (26).

جدول رقم (8) يوضح الأهمية النسبية للقروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي

القيمة بالمليون دينار

السنة	القروض القصيرة الأجل		القروض المتوسطة الأجل		القروض الطويلة الأجل		إجمالي القروض
	قيمة القروض	الأهمية النسبية %	قيمة القروض	الأهمية النسبية %	قيمة القروض	الأهمية النسبية %	
1990	7471	%39	4670	%25	6804	%36	18945
1991	11444	%62	3615	%19	3508	%19	18567
1992	6063	%50	3378	%27	2805	%23	12246
1993	12997	%81	2094	%13	967	%6	16058
1994	9391	%79	1795	%15	735	%6	11921
1995	13400	%74	2660	%15	2092	%11	18152
1996	11500	%48	8710	%36	2862	%16	24072
1997	10440	%55	6208	%33	2134	%12	18782
1998	12710	%61	5130	%24	3100	%15	20940
1999	14700	%54	10500	%39	2000	%7	27200
2000	25800	%69	10200	%27	1400	%4	37400
2001	19200	%53	11100	%31	6200	%16	36500
2002	9000	%8	54500	%46	55000	%46	118500
2003	3710	%5	24067	%30	52221	%65	79998
2004	17296	%22	33577	%43	27735	%35	78608
2005	9916	%3	116925	%31	248523	665	375364
2006	10000	%2	84700	%18	386000	%80	480700
2007	1480000		33.300		194.700		242.300

المصدر: المصرف الزراعي، التقارير السنوية، إعداد مختلفة .

ثانيا: دور المصرف الزراعي في دعم الجمعيات التعاونية :

يعطي المصرف أهمية خاصة لتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات المربين بما تحتاجه من أموال حيث تحظي بالأولوية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بهدف تمكين الجمعيات من تقديم أفضل الخدمات لأعضائها من المزارعين والمربين، حيث أن المصرف الزراعي كونه الجهة الأقرب من المزارعين والمربين والقادر على حل مشاكلهم وتوفير احتياجاتهم وإيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها، ومن خلال البيانات المتوفرة لدينا يتضح أن المصرف قام بتمويل عدد (319) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها نحو (70.99) مليون

دينار، لتوفير مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية والأسمدة وغيرها خلال السنوات من 1990 حتى 2006 ، كما قام المصرف بتمويل عدد (250) قرضاً لتوفير الأعلاف بقيمة إجمالية وقدرها حوالي (61.686) مليون دينار في نفس الفترة ، حيث أن المزارع يعاني من عدم توافر هذه المستلزمات في الوقت المطلوب وإدراكاً من المصرف لأهمية توفير مدخلات الإنتاج الزراعية والحيوانية في الأوقات المناسبة للمواسم الزراعية وبالأسعار التي تكون في متناول جميع المزارعين وبالمواصفات الفنية الجيدة التي تساهم في زيادة تحسين نوعية الإنتاج، فقد عمد المصرف على استحداث نشاط جديد إلى جانب نشاطه الائتماني تمثل في توفير مستلزمات الإنتاج بشقية الزراعي والحيواني، حيث قام المصرف بتنفيذ خطة استيرادية لتوفير المستلزمات كالمضخات ومعدات وتربية النحل المتمثلة في إفرازات الشمع الأساسي والناضج وغيرها ، أما بالنسبة لتوفير الأعلاف فقد ساهم المصرف مساهمة فعالة في منح القروض اللازمة لتمكين المربين من الحصول على الأعلاف نظراً لحالة الجفاف التي مرت بها الجماهيرية في الآونة الأخيرة ورغبة من المصرف في تخفيف الآثار الناجمة عن الجفاف على مربي الحيوانات من الحصول على الأعلاف، فقد قام المصرف خلال العام 2006 وبالتنسيق مع الجهات المختصة لتوفير كميات من أعلاف الحيوانات تقدر بحوالي (200) ألف طن تم توزيعها على المربين بالمناطق المتضررة من الجفاف .

أما في الفترة الحالية وتحديداً عام 2010 وبناءً على تكليف من اللجنة الشعبية العامة للمصرف الزراعي بضرورة توفير كميات من مادة الشعير لتوزيعها على الإخوة المربين حيث قام المصرف بالتعاقد على توريد كمية قدرها (270) ألف طن بقيمة (68.6) مليون من شعير العلق، كما تم تكليف المصرف باستلام وتوزيع 30 ألف طن من الأسمدة الزراعية وبأسعار مدعومة بنسبة 50% عن طريق المصرف الزراعي (1) .
كذلك قام المصرف الزراعي بالمساهمة في توفير مستلزمات إنتاج للفلاحين والمربين وبأسعار مدعومة اعتبارا من السنة المالية 2001وحتى النصف الأول من سنة 2010م وبقيمة أجمالية (271412000) مائتان وواحد وسبعون مليون وأربعمائة واثنا عشر ألف دينار (2).

(1) تقرير النشاط، المصرف الزراعي، خلال الربع الثالث من عام 2010، إدارة التخطيط والمعلومات .

(2) إدارة التخطيط والمعلومات بالمصرف الزراعي ، مسيرة تجاوزت نصف قرن ، مرجع سبق ذكره .

جدول (9) تطور حجم التمويل الممنوح من المصرف الزراعي كدعم للجمعيات التعاونية الزراعية

القيمة بالمليون دينار

السنوات	في مجال المستلزمات			في مجال الأعلاف			المجموع	
	عدد القروض	قيمة القروض	معدل النمو %	عدد القروض	قيمة القروض	معدل النمو %	عدد القروض	قيمة القروض
1990	22	3677	-	13	2880	-	35	6557
1991	42	6712	82.5	15	3030	5.2	57	9742
1992	23	3220	52.0-	13	2135	29.5-	36	5355
1993	23	3355	4.19	34	9030	322.5	57	12385
1994	13	1820	45.7-	22	7110	21.2-	35	8930
1995	24	4502	147.3	63	7718	8.5	87	12220
1996	25	4530	0.6	20	5638	26.9-	45	10168
1997	24	8925	97.0	3	625	88.9-	27	9550
1998	15	1600	82.0-	7	1000	60.0	22	2600
1999	30	3780	136.2	9	1420	42.0	39	5200
2000	31	4078	7.8	14	2500	76.0	45	6578
2001	14	3400	16.6-	7	5100	104	21	8500
2002	4	3100	8.8-	1	300	94.1-	5	3400
2003	4	3500	12.9	3	1600	433.3	7	5100
2004	10	5400	54.2	6	3000	87.5	16	8400
2005	7	4200	22.2-	9	4100	36.6	16	8300
2006	8	4300	2.42.4	11	4500	9.7	19	8800
المجموع	319	70099		250	61686		569	131785

المصدر: المصرف الزراعي، التقارير السنوية، إعداد مختلفة

الجدول رقم (10)

بيان بمستلزمات الإنتاج التي قام المصرف بتوفيرها للفلاحين والمربيين

ت	البيان	العدد	القيمة د.ل
1	مضخات غاطسة	9935	9226163
2	معدات تربية النحل	مختل الأعداد والأصناف	2681303
3	معدات حظائر الدواجن	مختل الأعداد والأصناف	1849202
4	مولدات كهربائية	160 مولد	780318
5	شعير علف	100111 طن	14803779
6	جرارات زراعية	300 جرار	3386072
7	مضخات شافطة	3500	512555
8	أعلاف أغنام مركزة	في حدود 690750 إلف طن	139893371
9	سماد 18-46	10 ألاف طن	14831247
10	سماد اليوريا	30 ألاف طن	14831246
تم تكليف المصرف خلال النصف الأول من عام 2010 بتوريد 270000 طناً من شعير العلف بقيمة إجمالية قدرها 68617250 د.ل لمواجهة حالة الجفاف وتوزيعها على المربيين بالشعبيات المتضررة			
الإجمالي		271412506	

ثالثاً : دور المصرف الزراعي في تكوين الشركات والتشاركيات .

أجاز القانون للمصرف الزراعي المساهمة في تأسيس الشركات ذات العلاقة بالأعمال الزراعية والمشاركة فيها، ومن الشركات التي ساهم المصرف في تكوينها الشركة العامة لحفر الآبار والمنشأة الوطنية للمعدات الحقلية الخفيفة، ولقد ساهم المصرف في تكوين هذه الشركات وكان إجمالي حجم هذا التمويل نحو (10.7) مليون دينار، كما ساهم المصرف الزراعي في دعم القطاع الخاص بالقروض الزراعية والحيوانية وتوزيعها على المزارعين الأفراد والشركات والمشاريع والأجهزة والتشاركيات الزراعية ففي عام 2000 بلغ حجم القروض الموزعة على القطاع الخاص من الأفراد حوالي (19.8) مليون دينار، أما التشاركيات الزراعية فقد بلغت حوالي (11) مليون دينار، وفي عام 2001 فقد كانت قيمة القروض الممنوحة للتشاركيات الزراعية حوالي (11.4) مليون دينار، وفي عام 2002 زادت القروض زيادة كبيرة جداً حيث بلغت حوالي (65.5) مليون دينار، للمزارعين الأفراد مقابل انخفاض في قروض التشاركيات عن السنة السابقة وقد شكلت حوالي (2.6) مليون دينار، وفي عام 2003 انخفضت القروض الممنوحة بالنسبة للمزارعين الأفراد مقابل زيادة بسيطة بالنسبة للتشاركيات الزراعية، فقد بلغت القروض الممنوحة للمزارعين حوالي (25.8) مليون دينار , أما التشاركيات الزراعية فقد بلغت نحو (3.5) مليون دينار , وفي عام 2006 حيث بلغت القروض الممنوحة للمزارعين الأفراد نحو (53.2) مليون دينار، أما حجم القروض الممنوحة للتشاركيات الزراعية نحو (12.6) مليون دينار وفي عام

2007 ارتفع حجم التمويل المقدم من المصرف للشركات والتشاركيات ليصل إلى 40.8 مليون دينار ، وفي عام 2007 ارتفع حجم التمويل المقدم من المصرف للشركات والتشركيات ليصل إلى 40.8 مليون د.ل .

ومن ذلك يتضح أن قيمة القروض متباينة جداً بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى وبالتالي فإن معدلات النمو لا توضح العلاقة السببية كذلك لا يمكن تقييمها من الناحية النسبية ، ومن هنا فإن توسع دور القطاع الأهلي، ومن ثم قابليته في زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني سيعتمد إلى حد كبير على الاستكمال الذي ستدخل من خلالها الدولة في هذا المجال، أما الدولة تستمر عاملاً فعالاً من خلال المصرف الزراعي في توفير المياه وإنشاء البنية الأساسية من ناحية وفي رسم وتنفيذ ومتابعة نتائج السياسات الزراعية من ناحية أخرى(1).

رابعا: دور المصرف الزراعي في مجال تمويل المشروعات الصغرى :

تزايد اهتمام القطاع المصرفي المتخصص في ليبيا والذي يمثل المصرف الزراعي أحد أدواته إلى جانب المصارف المتخصصة الأخرى كمصرف التنمية والريفي بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في المجال الزراعي والحيواني والبحري والأنشطة المكملة لها وذلك تنفيذاً لجملة من التوجهات السياسية والاقتصادية التي تم إرساؤها منذ مطلع القرن الحالي وتم تجسيدها من خلال عدة قرارات نظمت الإقراض والتمويل في مجال التحول بشرائح هامة من أفراد المجتمع نحو العمليات الإنتاجية بدلاً من بقائهم عبئاً على القطاع العام من خلال الوظيفة الإدارية وسيراً في هذا الاتجاه بلغت جملة القروض التي قام بمنحها المصرف الزراعي لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة انطلاقاً من العام 2001 مبلغ وقدره (525) مليون دينار (لتمويل عدد 15300 مشروعاً) غطت أغراض تربية الماشية وتربية الدواجن وقروض موجهة لتربية الماشية (أغنام و أبقار و أبل) و قروض موجهة لتربية الدواجن والنعام و الأرانب وقروض موجهة لتربية النحل و قروض موجهة للصيد البحري والثروة السمكية وقروض موجهة لإقامة مشروعات مائية و قروض موجهة لزراعة المحاصيل والأعلاف والخضروات وعمل المصرف على تنفيذ خطة طموحه تبنتها اللجنة الشعبية العامة من خلال قرارها رقم (20) لسنة 2005 م يستهدف تمويل مشروعات القطاع الأهلي في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والحرفية من خلال شرائح من المجتمع أهمها الخريجون الجدد والباحثون عن فرص عمل جديدة والمتحولون للإنتاج من القطاع الإداري والخدمي العام و بلغ حجم الاستثمارات التي تم توظيفها في المناشط الزراعية والثروة الحيوية والسمكية والصناعات التحويلية نحو (266) مائتان وستة وستون مليون دينار استفاد منها عدد 4152 باحث عن عمل حيث(2) استغلت هذه الأموال في تنفيذ (2380) مشروعاً في مجالات تربية المواشي والدواجن وللحصول على الآلات والمعدات الزراعية وإنشاء المبردات لحفظ الخضروات والفواكه وللحصول على قوارب ومعدات صيد الأسماك ولإنشاء مطاحن الحبوب والأعلاف ومصانع الأسمدة والطماطم ومعاصر الزيتون ومصانع الألبان ومنتجاتها.

وحرص المصرف على أن تكون المناشط التي سيقوم بتمويلها في هذا الإطار على هيئة مشروعات صغيرة ومتوسطة إنطلاقاً من أهميتها في توفير العديد من فرص العمل التي تحتاج لتكاليف رأسمالية منخفضة باعتبارها تعد عاملاً مهماً في تنمية المناطق الريفية وتقلل الهجرة من الأرياف إلى المدن وتدعم سياسة الاكتفاء

(1) أدارة التخطيط والمعلومات ، مسيرة تجاوزت نصف قرن , مرجع سبق ذكره .

(2) إدارة التخطيط والمعلومات بالمصرف الزراعي، دراسة حول تجربة المصرف في تمويل المشروعات الصغيرة، منشورات المصرف في عام 2009-2010 .

الذاتي من بعض السلع وتساهم في دعم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فهذه المشروعات تمتاز بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة .

كما أن هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو وهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدراتها على التحكم في الأسعار ونظراً لأهمية إنجاح هذه المشروعات فقد حرص المصرف على تقديم القروض في هذا المجال بشكل ميسر وبفائدة بسيطة تقدر بحوالي 2% كما حدد فترات سماح كافية حتى يدخل المشروع طور الإنتاج وفترات سداد كافية أيضاً .

وأولى المصرف لدراسات الجدوى عناية خاصة للتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية والاجتماعية تفادياً للمخاطر المحتملة وتقليلها إلى الحد الأدنى من خلال تشكيل لجان متخصصة لدراسة المشاريع ومتابعتها بكل جدية من بداية الإجراءات الأولى للتنفيذ وحتى الوصول لمرحلة التشغيل والإنتاج وتجدر الإشارة إلى أن المصرف بدأ باستحداث نشاط جديد خلال العام 2005 مسيحي تمثل في تمويل الصناعات التحويلية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني والثروة السمكية مثل إقامة مصانع الألبان ومنتجاتها والمعلبات الغذائية والمطاحن ومصانع الأسمدة،، وغيرها حيث بلغ حجم الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع نحو (98.6) مليون دينار ليبي وظفت لإقامة عدد (27) سبعة وعشرون وحدة إنتاجية وينبع اهتمام المصرف الزراعي بتمويل الصناعات التحويلية من أنها توفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل الجديدة، كما أنها تشكل نواة المشروعات الكبيرة وتستخدم المصانع الكبيرة كمدخلات إنتاج مع قابليتها على إمداد المشروعات الكبيرة بالعديد من مستلزمات الإنتاج وتساهم في الاكتفاء الذاتي من الغذاء وعلى سبيل المثال لا الحصر في هذا المجال فقد مول المصرف عدد 4 مصانع لطحن الدقيق وعدد3 مصانع أعلاف وعدد 3 مصانع معجون طماطم وعدد 3 مصانع ألبان ومشتقاتها والمصرف مازال يسعى لتطوير أدائه بحيث يكون متماشياً مع كافة التطورات التي تستدعيها سياسات وخطط التنمية الطموحة من خلال التوسع في تمويل جميع مراحل الإنتاج للمشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة وبما يفتح المجال للتعدد والتنوع في مصادر الدخل ويخلق المزيد من فرص العمل ويساهم في وضع البدائل والحلول للمنشآت الاقتصادية (1).

(1) إدارة التخطيط والمعلومات بالمصرف الزراعي، نفس المرجع السابق،

خامساً : مساهمة المصرف في توفير الإسكان الزراعي :

شعوراً من المصرف بأهمية الدخول في نشاطات جديدة لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية المتنوعة للمزارعين وفي إطار دعم المصرف للحركة الإسكانية في البلاد وفقاً للاحتياجات العامة للمواطنين والخطط الإنمائية العامة للدولة من خلال تنشيط حركة بناء المساكن الجديدة واستكمال المتوقف منها وتوسيعها وصيانتها ولشراء المساكن الجاهزة فقد دخل المصرف في مجال نشاط الإقراض الإسكاني للمزارعين الأفراد ومربي المواشي قصد توفير السكن الملائم واللائق صحياً لهذه الشريحة من المواطنين أسوة بباقي شرائح المجتمع بشروط ميسرة وفي متناول جميع المحتاجين لهذا النوع من القروض باعتبار أن المصرف الزراعي هو بيت المزارع وهو الأقرب والأقدر على معرفة احتياجات ومشاكل المزارعين والمربين .

وقد استمر المصرف في صرف قروض الإسكان الزراعي والرعوي على هيئة قروض ودفعات القروض لمن تمت الموافقة لهم على القروض السكنية من المواطنين.

ودعماً من هذه المؤسسة لموظفيها ولإثراء الروح المعنوية بهم ومؤازرتهم لينعموا بالاستقرار ولتحفيزهم على بذل المزيد من الجهد والعطاء كذلك تقوم بمنح قروض إسكانية للموظفين العاملين بالمصرف و يتضح من خلال البيانات المتاحة بالجدول رقم (11) بأن المصرف بدأ في تلقي طلبات قروض الإسكان الزراعي بداية من عام 2001 حيث بلغ حجمها (1459) طلباً بقيمة إجمالية قدرها (41) مليون دينار، بينما بلغ عدد القروض التي تمت الموافقة عليها خلال العام عددها (1281) قرضاً بقيمة إجمالية بلغت (3200) مليون دينار بينما بلغ حجم القروض المدفوعة حوالي (1700) مليون دينار، وكانت نسبة التغطية (53%) مما يدل على قيمة القروض المدفوعة أقل من قيمة القروض الموافق عليها، وقد استمر المصرف في دعم حركة الإسكان الزراعي إلى أن وصل عدد الطلبات في عام 2003 إلى (824) طلباً بقيمة (42325) مليون دينار، بينما بلغ عدد القروض التي تم الموافقة عليها خلال نفس العام نحو (1115) قرضاً بقيمة إجمالية (32540) مليون دينار في حين بلغ حجم القروض المدفوعة قيمتها (45600) مليون دينار، حيث أن طلبات القروض المدفوعة أكبر من الموافق عليها خلال عام 2003 ويرجع السبب في ذلك إلى أن هناك طلبات قروض في سنوات سابقة لم يتم تنفيذها خلال ذلك العام بما يفسر ارتفاع حساب القروض(1) المدفوعة خلال العام مقارنة بحساب طلبات القروض الموافق عليها في نفس العام وكانت نسبة التغطية (140%) ويرجع ذلك ربما إلى الفروق الناتجة عن موافقات القرار رقم (20) بما فيهم القيمة المضافة لرفع قيمة القروض السكنية من (30–40) ألف دينار للقرارين رقم (4) و(115) واستمر المصرف في دعم حركة القروض إلى أن وصلت القروض المدفوعة عام (2005) نحو (219200) مليون دينار أما في عام 2006 فقد سجل انخفاضا في عدد الطلبات المقدمة والموافقات وقيمة القروض الممنوحة حيث وصلت عدد 2547طلبا بقيمة أجمالية (371) مليون دينار واستمر هذا الانخفاض ليصل في سنة 2007 إلى 86طلبا وبقيمة تقدر بحوالي (102) مليون دينار ليبي , ويرجع سبب توقف هذا النشاط في مجال منح القروض السكنية إلى قيام مصرف الادخار الاستثمار العقاري بذلك بحكم وظيفته الرئيسة المنوطة به بين المصارف المتخصصة العاملة في الاقتصاد الليبي .

(1) التقارير السنوية للمصرف الزراعي، من سنة 2001 حتى 2007 .

جدول رقم (11) يوضح القروض السكنية الزراعية الممنوحة للمواطنين من 2001-2007

القيمة بالمليون دينار

البيان	طلبات		موافقات		مدفوعة	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2001	1459	41000	1281	3200	-	1700
2002	2308	64300	2451	66200	-	47000
2003	824	24325	1115	32540	-	45600
2004	951	28600	743	22290	-	13571
2005	22448	894800	16270	610260	-	219200
2006	2547	1053025	1911	68400	-	371.000
2007	86	3440	86	3.440	-	102000

المصدر: المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

سادساً : النتائج.

1- حقق المصرف قفزة نوعية على صعيد الإقراض الإسكاني للتوسع والانتشار بالأرياف والمناطق الزراعية والرعوية وتوفر السكن اللائق للشرائح المتعاملة مع المصرف من المزارعين وغيرهم.

2- حرصاً من المصرف على استيراد وتدوير أمواله فقد أنصبت جهود الإدارة على النشاط التحصيلي كغيره من سائر الأنشطة حيث وصل حجم المبالغ المحصلة نسبة لا بأس بها من إجمالي أرصدة القروض مستحقة السداد .

3- أن هناك تطور ملحوظ أو ارتفاع تدريجي في رأس مال المصرف الزراعي وذلك يتتبع رأس المال خلال سنوات الدراسة.

4- تركزت مصادر التمويل بالمصرف الزراعي على المصادر الذاتية (الداخلية) والتي تتألف من رأس المال المدفوع والمخصص الاحتياط وتسديدات القروض بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية والمتمثلة في القروض المحلية ومخططات الدولة لتنمية وظائف الزراعة والإسكان والودائع الجارية بالمصرف .

5- يتم استثمار الأموال المتاحة للمصرف في منح القروض الزراعية المختلفة وتأسيس الشركات التي تخدم القطاع الزراعي والحيواني والاستثمار في الأصول الثابتة وشبه الثابتة.

6- بلغت قيمة القروض المصروفة بند بداية عمل المصرف سنة 1957م وحتى نهاية الربع الأول من العام 2010ف نحو (1988733000) مليار وتسعمائة وثمانية وثمانون مليون وسبعمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار استفاد منها عدد 422777 مقترضاً .

7- بلغت القروض المصروفة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني والبحري (988076058) تسعمائة وثمانية وثمانين مليوناً وستة وسبعون ألفاً وثمانية وخمسون دينار استفاد بها 398403 مقترضاً .

8- بلغت قيمة القروض التي صرفت في مجال الصناعات الزراعية التحويلية (209146942) مائتان وتسعة ملايين ومائة وستة وأربعون ألفاً وتسعمائة واثنان وأربعون دينار استفاد بها عدد 517 مقترضاً .

المراجع :

1- صالح الأمين الأرباح ، الجهاز المصرفي في الجماهيرية،(بيروت : المعهد العالي للإدارة والأعمال المصرفية ، منشورات الدار العربية ، 1985) .

2- علي محمود فارس ، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني ،(البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار ، 2006) .

3- فؤاد مرسي ، التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية،(الإسكندرية: دار المعارف ، 2000). جامعة قاريونس

4- محمد رشراش مصطفى وآخرون ، التمويل الزراعي،(جنيف: المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،الفاو،1995).

5- 9- محمد سالم موسى , دور القروض الزراعية , مجلة قطوف المعرفة , (طرابلس : منشورات مركز الدراسات والبحوث بمؤتمر الشعب العام , العدد 4 , 2010).

6- سالم ابوعجيلة عمر ، الائتمان الزراعي ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الجماهيرية ،رسالة ماجستير، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ،قسم الاقتصاد، 2002).

7- ربيعة خالد خليفة، السياسة الاقتراضية الزراعية ودورها في تنمية الثروة الحيوانية بالجماهيرية،رسالة ماجستير ،(البيضاء:جامعة عمر المختار ، قسم الاقتصاد الزراعي ،2006).

8- عقيل اللافي عقيل ، الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي وأثرها على حجم القروض الممنوحة ،رسالة ماجستير، (طرابلس:معهد التخطيط ، 2008).

9- المصرف الزراعي ، التقرير السنوي ،(طرابلس :المصرف الزراعي ، أعداد مختلفة).

10- مسيرة تجاوزت نصف قرن , إدارة التخطيط والمعلومات , منشورات المصرف الزراعي (طرابلس : 2010).

11- النشرة الاقتصادية , المجلد 50 , إدارة البحوث والإحصاء , منشورات المصرف المركزي , (طرابلس : 2010).

12- النشرة الاقتصادية , تحليل لأهم المتغيرات الاقتصادية , المجلد 49 , الربع الثالث ,منشورات المصرف المركزي (طرابلس : 2009).

تأثير الفساد الإداري و الاستبداد على تحقيق التنمية الاقتصادية

د.عمر مولود دنس أ.الطاهر عبد الحميد أبوسريويل
كلية الاقتصاد صرمان كلية الاقتصاد العجيلات

المقدمة :

للفساد الإداري أبعاد إدارية ومالية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، وقد أخذ الفساد الإداري تعريفات متعددة ومختلفة في نظرتها وفلسفتها وطبيعتها حسب وجهة نظر الكاتب ، وأن كلمة الفساد في اللغة جاءت من الفعل (فسد وهي ضد صلح وتعني أخذ المال ظلماً) ، وفي الشرع ذكرت كلمة الفساد والإفساد في القرآن الكريم في خمسة عشر سورة في ثلاثين موضعاً ، كلها تتعلق بالعلاقات الأخلاقية ، منها ستة مواضع في سورة البقرة وأن الفساد اقترن بالإنسان قبل الخليقة ، حيث علمت الملائكة أن الإنسان سيكون مفسداً في الأرض قال تعالي : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾.1

وأن الفساد منتشر بين بعض من تولى أمر المسلمين فقال تعالي : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾.2

ووفقاً لهذا المدخل الفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة إلا أنه يأخذ أشكال متغيرة بتغير الفترات التاريخية ، ومتنوعة بتنوع الأمم ، والفساد بذلك نوع من السلوك الذي ينحرف عن مستوى السلوك السائد والذي يعتقد أنه مقبول في مجال معين مثل المجال الإداري أو الاقتصادي ، فهو سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة ، وبذلك يكون الفعل الفاسد بمثابة سلوك معادي سواء كان رسمي أو غير رسمي بحيث يضمن للشخص الذي يقوم به بميزات واضحة كالمكاسب المادية والترقية السريعة وبذلك يترتب على جميع السلوك الفاسد خسارة مادية أو أدبية أو مالية للجمهور من ناحية والتنظيمات من ناحية أخرى .

أولاً :مفهوم الفساد الإداري :

ويمكن تعريف الفساد الإداري "بأنه انحراف عن قواعد العمل الملتزمة والمعتمدة في الجهاز الإداري وهو انحراف الأفراد عن النظام القائم المعتمد في المؤسسات الحكومية"3 .

كما عرف البنك الدولي الفساد الإداري "على أنه الاستخدام السيئ للقوة والسلطة لتحقيق منافع خاصة .

كما عرفه البعض أنه استغلال الموظفين الحكوميين مديرين وتنفيذيين بشكل فردي أو جماعي للسلطات الممنوحة لهم لتحقيق مصالح شخصية مادية ومعنوية غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الحكومي" .4

ثانياً : أنواع الفساد الإداري :

يقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات وهي:5

1- **الانحرافات التنظيمية** : ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ومن أهمها :

أ. عدم احترام العمل ومن صور ذلك : (التأخر في الحضور صباحاً – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار – التنقل من مكتب إلى آخر ...) .

ب. امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ومن صور ذلك : (رفض الموظف أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل ...) .

ج. التراخي ومن صور ذلك : (الكسل – الرغبة في الحصول على أكبر أجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل ...) .

د. عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء ومن صور ذلك (العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس – البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس ...) .

هـ. السلبية ومن صور ذلك : (اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار – العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد ...) .

و. عدم تحمل المسؤولية ومن صور ذلك : (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية ...) .

2- **الانحرافات السلوكية** : ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه ومن أهمها :

أ. عدم المحافظة على كرامة الوظيفة ومن صور ذلك : (ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية) .

ب. سوء استعمال السلطة ومن صور ذلك : (كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم) .

ج. المحسوبية ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج .

د. الوساطة فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلاً من أشكال تبادل المصالح .

3- **الانحرافات المالية** : ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف ، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي :

أ. مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة .

ب. فرض المغارم وتعمي قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الأتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم .

ج. الإسراف في استخدام المال العام ومن صوره : (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام التقنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع ...) .

4- **الانحرافات الجنائية** : ومن أكثرها ما يلي :

أ. الرشوة .

ب. اختلاس المال العام .

ج. التزوير .

ثالثاً : أسباب الفساد الإداري :

إن المجتمعات تعاني من ظاهرة الفساد بسبب غيبة الرؤية وتداخل لقضايا بل وازدواج النظرة أحيانا ، إن الفساد يعود في الغالب إلى سببين رئيسيين هما : الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة – ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة .

وتتعدد الأسباب المؤدية للفساد الإداري ويقسمها إلى مجموعتين:6

1- أسباب بيئية اجتماعية خارجية وتنقسم إلى :

أ. أسباب تربوية وسلوكية : بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الموظفين مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون .

ب. أسباب اقتصادية : فيعاني أكثر الموظفين – خصوصاً في الدول النامية – من نقص كبير في الرواتب والامتيازات ، ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطراً لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب .

ج. أسباب سياسية : تواجه بعض الدول وخصوصاً في الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتتقلب من ديمقراطية إلى ديكتاتورية والعكس ، الأمر الذي يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري .

2- أسباب بيئية داخلية (قانونية) :

وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين .

رابعاً : آثار الفساد الإداري :

إن الفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة في عدد من مناحيها ، يمكن إدراجها على النحو التالي:7

1- أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية :

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيراً من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة .

2- أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي :

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي ، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي .

3- أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل :

يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها :

أ. تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية .

ب. قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلاً ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ج, يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات .

خامساً : مؤشرات قياس الفساد الإداري8 :

يسعى تقويم الإدارة الرشيدة في تنفيذ السياسات العامة المختلفة في داخل المجتمع إلى الكشف عن الانحرافات في الأداء التنفيذي للسياسات العامة ، ودراسة أسباب هذه الانحرافات ، وقد ركز الباحثون في مجال تحليل سياسات التنمية الإدارية على معايير الكفاءة والكفاية في تلك السياسات العامة ، حيث عرفت كفاية السياسة العامة بأنها المدى الذي تحققه السياسة من المنافع والفوائد الذي تتوخى تحقيقه ، وأخذها النتائج غي المرتقبة في الاعتبار.

وفي هذا الصدد توجد جملة من المؤشرات الأساسية التي تعارف عليها الباحثون في مجال أداء تحليل الإدارة الرشيدة والتي منها :

1- **مؤشرات القدرة المؤسسية للدولة الليبية** مثل : مؤشر فاعلية الإدارة الحكومية ومؤشر التنظيم والضبط الدوليين :

فمؤشرا الأداء المؤسسي سابقا الذكر منبثقان من مؤشر الإدارة العامة الرشيدة الدولي ، وقد قام كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتطوير مؤشر فاعلية إدارة الحكومة ضمن برنامج تطوير إدارة الحكم للدول العربية POGAR ، وتم تعريفه علمياً بأنه :

((ذلك المؤشر الذاتي الدال على أسلوب إدارة الحكم في الدولة والذي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ، ويقيس الادراكات الحسية لنوعية الجهاز الإداري البيروقراطي في الدولة ، تكاليف المعاملات الإدارية ، نوعية الرعاية الصحية والخدمات العامة ، ودرجة استقرار الحكومة ، وتتراوح تقديرا المؤشر ما بين −2.5 و +2.5 والقيم العليا تعتبر الأفضل حسب التصنيف الدولي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (برنامج الأمم المتحدة ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية) .

أما المؤشر المتصل بنوعية التنظيم الإداري والضبط للسياسات العامة داخل الدولة ، فقد عرفه البنك الدولي بأنه يعني : ((ذلك المؤشر الذاتي الذي يوفر قياساً لإدارة الحكم والتنمية الإدارية في داخل الدولة من خلال تجميع عناصر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية لمدى حدوث سياسات عامة غير ودية حيال السوق والاقتصاد والتجارة (كتدابير التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك ، وقيود الإجراءات التجارية) ، والادراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية .

2- مؤشرات مدركات الفساد الدولي :

لقد أصبح العالم في الوقت الراهن يولي أهمية بالغة لموضوع تحليل الفساد الإداري وآثاره السلبية على حياة المجتمعات ، وعلى أداء الإدارة الرشيدة في الدولة ، فقد تم تطوير مجموعة من المقاييس التي يمكن من خلالها التعرف على درجة انتشار الفساد في مجتمع ما ، ورصد مؤشر الفساد الإداري ومن أهم هذه المقاييس ما يلي :

أ. مقياس مجموعة الأعمال الدولية (BI index) :

والذي يتم وفقاً له قياس مستوى الفساد في بلدٍ ما بناء على رأي مجموعة من الخبراء (عادة خبير من كل دولة يراد قياس مستوى الفساد بها) ويتم وفق هذا المقياس ترتيب الدول من (1) إلى (10) وفقاً لدرجة احتواء صفقات الأعمال على دفعات ذات طبيعة مشبوهة .

ب- دليل المخاطر الدولية (ICRG index) :

وهو مقياس يصدر دولياً منذ عام 1982 بواسطة (Political Risk Services) وهي مجموعة أهلية تعنى بشؤون الاستثمارات الدولية

ج- مقياس تقرير التنافسية الدولية (GCR index) :

وهذا المقياس قد بدئ به منذ عام 1996 ، وهو مبني على آراء مجموعة من مديري الشركات (عوضاً عن الخبراء والمستشارين) كما هو الحال في المقياس رقم 1 سالف الذكر ، ويشرف على هذا المقياس المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) ، وقد جرى تصميم هذا المقياس بواسطة معهد هارفارد للتنمية الدولية (HIID) ، ويتم وفقاً لهذا المقياس سؤال الشركات المشاركة فيه عن مختلف مناحي التنافسية في اقتصاديات البلدان التي تمارس هذه الشركات نشاطاه فيها .

د- مقياس منظمة الشفافية الدولية (TI index) :

والذي يجري إصداره من قبل منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ، وهي منظمة غير حكومية تسعى إلى محاربة الفساد على المستوى العالمي ، ويبنى هذا المقياس على مجموعة من

المتوسطات من خلال عشرة استبيانات مختلفة ، ووفقاً لهذا المقياس يتم ترتيب الدول وفقاً لدرجة انتشار الفساد بها ، من (1) للدول الأكثر فساداً ، إلى (10) الخالية من الفساد .

3- المؤشرات المتصلة بالاستقرار الإداري في داخل الدولة :

تلتفت هذه المؤشرات إلى مدى الاستقرار في التقسيمات الإدارية لأجهزة الإدارة العامة وأجهزة الحكم المحلي في الدولة .

4- المؤشرات التفاعلية الدولية لإدارة الحكم :

وهي تلك المؤشرات المبينة على مقاييس علمية منضبطة منهجياً قام بتطويرها معهد البنك الدولي WBI ابتداءاً من عام 1996 بشكل سنوي ، تستهدف تقويم أداء الإدارة العامة الرشيدة لدول العالم بشكل دوري وفق المؤشرات التفاعلية الآتية :

أ- مؤشر المساءلة العامة :

يعتمد هذا المؤشر على أن فكرة المساءلة والمحاسبة الصحيحة تعتبر منطلقاً أساسياً للإدارة العامة الرشيدة ، وينبغي ألا يسري هذا الأمر على مؤسسات الدولة فقط ، بل أن جميع المؤسسات الخاصة والأهلية أيضاً يجب أن تكون مساءلة أمام الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالمؤسسة المعنية (Stakeholders) وأمام المجتمع ككل باعتبار أنه أساس وجودها .

ب- مؤشر درجة كفاءة الإدارة العامة :

ويجري هنا قياس درجة كفاءة الجهاز البيروقراطي للدولة ، ومدى جودة الخدمات العامة الإدارية التي يقدمها هذا الجهاز ، وجودة القيادات الإدارية به .

ج- مؤشر سيادة القانون :

يهتم هذا المؤشر بقياس درجة كفاءة إدارة وتنفيذ العقود الرئيسية في الإدارة ، وقياس إدارة جهاز الشرطة (الأمن) والمحاكم والنيابات ، واتجاهات سير الجريمة والعنف في المجتمع .

د- مؤشر السيطرة على معدلات الفساد :

وهنا نقيس درجة استخدام الموظفين العموميين لسلطاتهم في سبيل تحقيق منافع شخصية ويشمل ذلك المخالفات الكبيرة والصغيرة على حد سواء ، والسيطرة على جهاز الإدارة لهذا الغرض .

هـ- مؤشر الاستقرار السياسي وأثره على الإدارة العامة :

وهو مؤشر يقيس ظواهر مثل الاضطرابات السياسية والعنف وعدم الاستقرار ومدى تأثير ذلك على مستوى الأداء الحكومي ، ويشمل هذا ما يطلق عليه حالياً مصطلح " الإرهاب " على المستويات المحلية والإقليمية والدولية .

و- مؤشر التنظيم والضبط في الإدارة العامة :

وهو مؤشر يقيس قدرة الدولة المؤسسية على فرض القوانين والقرارات في السياسات المطبقة في مختلف القطاعات وأوجه النشاط العام .

وهنا نقول إن الإبداع والتقدم والانطلاق نحو المستقبل و تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق في ظل فساد إداري و نظام دكتاتوري أو استبدادي يقوم على فكرة السلطة الشمولية، حيث تبنى المؤسسات لأجل خدمة الفكر السلطوي الذي يتبناه، والذي يستهدف حماية الأوضاع الراهنة، والمدعوم بقوى منتفعة ترى في التطور انهيارا لمصالحها، ويجهد أنصار هذا النظام ووعاظه في تنمية ثقافة شعبية عامة ترى في أمر اضطهاد الفكر الحر أمرا مقبولا ومبررا، مما يترتب عليه قتل روح الإبداع وخنق الأفكار المتنورة وإشاعة النفاق السياسي، ويبنى ذلك وفق نظام قانوني يبدو صارما ومشددا ومدعوما بخطاب سياسي يخاطب الغرائز لا العقول.

وفي الدولة الاستبدادية حيث لا يبغي الحاكم المستبد إلا مصلحته الشخصية أو مصلحة الفئة الضيقة الحاكمة ومن ثم يكون الحاكم في الدولة الاستبدادية مطلق التصرف وغير مقيد بأي قيد، لا من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية، أي انه يعمل وفقا لما تتفتق عنه قريحته أو مزاجه أو جنونه أحيانا، وتندمج في ظل هذه الدولة كافة السلطات لتكون كلها بيد الحاكم المستبد بحيث يكون هو الحاكم والمشرع في آن واحد كما انه يتولى تعيين أعضاء السلطة القضائية التي لا تتمتع بأية استقلالية, وتنشا أجهزة أمنية لا حصر لها مهمتها الأولى والأخيرة التجسس على المواطنين وقمعهم وكبت حرياتهم ، وسنناقش في هذا المحور شروط تحقيق التنمية ودور الحرية في توفير أجواء الإبداع, وكيف يقود الاستبداد إلى التخلف, وأن ركود التنمية هي نتيجة للاستبداد والفساد, وسنرى أيضا كيف تتم عملية خنق التنمية في الدول الاستبدادية وكيف يؤثر الاستبداد والفساد على التنمية.

شروط تحقيق عملية التنمية:

والشروط اللازمة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنجاح هي: الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، بالإضافة إلى شروط أخرى مثل: فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة الإدارية اللازمة، وأهمية هذه الشروط هي تحصين المجتمع من آفة الفساد، وما يقترن به من مظاهر الفوضى والتسيب واللامبالاة، وانعدام الحس بالمسؤولية. فإذا كانت القواعد الناظمة للحياة العامة قواعد موضوعية وعلنية، وإذا كانت القرارات الحكومية رشيدة من حيث خياراتها ومركزاتها ومبرراتها ودوافعها، وإذا كان المسئولون كل في مجال عمله على مستوى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يخضعون للرقابة الوقائية واللاحقة ,فإن عجلة التنمية ستندفع للأمام وستنكمش حالات الفساد وهدر الموارد.

" وهذا الأمر يقتضي إقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية المستند إلى الانتخابات العامة العلنية والنزيهة، وأن يرتكز هذا النظام على الفصل بين السلطات الثلاث، وان يتضمن احترام ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية، وعلى رأسها حرية التعبير، وبذلك يتم تصويب السياسات التي تتسبب في هدر الموارد, و حصر ثروات المسئولين ومعرفة مصدرها من قبل الأجهزة الرقابية التي يُفترض أن تتحقق من صحتها أثناء وبعد تولي المسؤولية العامة. و إعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد، يتمتع بالاستقلال في مراقبة السلطات الثلاث، وأن يُعِد هذا الجهاز تقارير دورية تكون في متناول المواطنين وأعضاء المجالس التشريعية والقيادات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني كافة. والتوعية السياسية بإشاعة مناخ ثقافي ناقد يحترم الرأي والرأي الآخر، يمكن له أن يحد من الانخراط في الممارسات الفاسدة، ولا بد من توفير الحرية لوسائل الإعلام، وإعلاء القيم المجتمعية من نزاهة وإيثار وتضحية ونكران للذات، والتمسك بالخصال الحميدة المتأصلة في المجتمع من أمانة وحس بالمسؤولية الفردية والجماعية. وضرب المثل الأعلى والقدوة الحسنة من قبل القادة من مسئولي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني".9

وهذه الأجواء أو الشروط الضرورية لعملية التنمية هي النقيض تماما لأجواء الدولة الاستبدادية ومن هنا يمكننا القول إن أجواء الاستبداد لا يمكنها إيجاد تنمية,لان الأنظمة السياسية المستبدة تعمل على استغلال الثروات وبناء اقتصاد يخدم مصالحها الذاتية وبما يقوي من ديمومة سلطتها, ويكون التخطيط التنموي موجها بشكل يخدم نواحي معينة بعيدة عن انتشال شعوبها من الفقر والتخلف والبطالة, ولا تعود بالفائدة الإنمائية على شعوبها، فتطوير مجال الاقتصاد الوطني في استثمار الثروات لا يخدم الشعوب إلا بما يحقق الفائدة الأعظم لمصالح هذه الأنظمة. فنظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة والشفافية والمحاسبة هو أكثر المجالات خصوبة لانتشار الفساد وفساد الحكم هو الذي يقود إلى فساد الأفراد. " ففي هذا النوع من نظم الحكم تغيب المبادئ والشروط التي يجب أن تتوفر في إدارة الدولة والبيئة السياسية والمجتمع والحياة العامة والفاعلين فيها وهذه الشروط هي:

الاستقامة ,الموضوعية ,المحاسبة ,الوضوح والأمانة, الشفافية " 10 ، وإذا كان مقياس التنمية الاقتصادية وكفاءتها هو النمو الكمي و معيار التنمية الاجتماعية وكفاءتها هو التوزيع العادل للثروة فان بين أهم مقاييس التنمية السياسية وكفاءتها هو المشاركة وشفافية ومؤسسية نظام الحكم والسلطة اللتان تسمحان بالمحاسبة لأجهزة الدولة وأصحاب المناصب التشريعية والتنفيذية. والتنمية الشاملة كما يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هي: "عملية زيادة خيارات البشر وزيادة قدراتهم وإمكانياتهم، بتوفير فرص أوسع أمامهم للتمتع بحياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة والتعليم، والوصول إلى الموارد الضرورية للعيش بمستوى حياة كريمة، وضمان التمتع بالحريات السياسية و الاقتصادية ، وهذه التنمية لا تصبح عملية متواصلة ومستديمة بدون إيجاد الحكم الرشيد أو الحكم الجيد. وترى الأمم المتحدة أن إدارة الحكم كممارسة للسلطة السياسية و الاقتصادية والإدارية في تسيير المجتمع على كافة المستويات، يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يقوم الأفراد والجماعات بالدفاع عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم. والحكم هنا يشمل الدولة التي تهيئ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، والقطاع الخاص الذي يوفر التشغيل والدخل، والمجتمع المدني الذي يشكل إطارا للتفاعل السياسي والاجتماعي بين الناس والدولة، ووسيط للمشاركة وإيصال المطالب والتعبير عن المصالح. وترى أن الحكم الجيد يتصف بسمات معينة، حيث يقوم على المشاركة في صنع القرار من خلال مؤسسات تمثل مصالح الناس، وسيادة القانون وتنفيذه بعدالة، والشفافية في عمل مؤسسات الحكم المختلفة بحيث تتوفر المعلومات الكافية لفهم عملها. كما أن من سماته الاستجابة، بحيث تسعى المؤسسات لخدمة جميع الأطراف ومصالحهم، إضافة إلى الإنصاف وإتاحة فرص متساوية للناس جميعا بتحسين حياتهم. وضرورة أن تتصف مؤسسات الحكم بالفاعلية والكفاءة بحيث تكون نتائج أعمالها قادرة على تلبية المطالب والاحتياجات، باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية. كما أن الحكم الجيد يقوم على التوازن بين المصالح المتعددة، ويسعى لبناء توافق لتحقيق مصالح مختلف الأطراف، إضافة إلى ضرورة أن تخضع أطراف الحكم وصناع القرار فيها إلى المساءلة الداخلية والخارجية. ومن المهم أيضا أن يكون لدى أطراف الحكم رؤية طويلة الأمد للحكم الرشيد والتنمية المستدامة وشروطها واحتياجاتها والبيئة المحيطة بها"11

الحرية توفر الأجواء للخلق والإبداع:

ولقد عانت البشرية في مسيرتها الطويلة من الاستبداد الذي يكبت النفوس ويحولها إلى مجرد مخلوقات يائسة مستعبدة وتوصلت إلى إن أنظمة الحرية والديمقراطية والشورى هي الأجواء التي تخلق الإبداع والانجاز. إن الديمقراطية والشورى وسيلة إنسانية متطورة لاحتواء الثقافات المتنوعة لغرض تحويل الصراعات المحتمل نشوؤها، على اثر هذا التنوع والاختلاف إلى صراعات سلمية وفقا لقواعد محددة وبما تتيحه من تنظيم قانوني يقوم على

الإرادة الحرة للشعب وترسيخ قيم وأخلاقيات وتقاليد علمية، تقوم على احترام الرأي الأخر وإتاحة الفرصة للإبداع الفكري ليأخذ دوره في الحياة العامة، وخلق نظم مؤسساتية فعالة تدعم الابتكار وإنتاج المعرفة، تتجسد ابتداء في المؤسسات التعليمية التي تشجع على التفكير النقدي الحر والتي تحفز الطلاب على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية وتنمي فيهم الروح الاستقلالية وانتهاء بالمؤسسات البحثية والتطويرية التي تدعم الأنشطة الإبداعية والخلاقة.

إن الاستبداد والطغيان يتناقض مع سيادة القانون وسيؤدي إلى الفوضى وعدم الشعور بالمسؤولية في المجتمع، والى تردي الأخلاق العامة وازدواجيتها، وهو مدعاة لنمو ثقافة القسوة والنفاق والدكتاتورية وادعاء احتكار المعرفة، وتأليه الذات البشرية، وتكون نتيجته الشاذة هي إن يستحوذ القائد الأوحد أو القادة الكبار في الدولة، وهم عادة غير شرعيين لأنهم غير منتخبين أو مزورين للانتخابات، على قابلية الانفراد باتخاذ القرار، ومن ثم تكرس كل القوانين و القرارات في الدولة من اجل خدمة مصالحهم وإدامة وجودهم، من دون السماح للمواطنين بالمشاركة، أو حتى الاطلاع على الكيفية التي يتم بها صناعة القرار، وبمعنى أخر انعدام الشفافية والمساءلة، وهذا ما يفتح الباب أمام تفشى الفساد الإداري والمالي، كالمحسوبية والرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والاعتداء على حقوق المواطنين العامة لمصلحة فئة قليلة من الناس .

وإجمالا: "لا إبداع بدون حرية، و الحر وحده هو الذي يستطيع التعامل مع مختلف الظروف والأحوال من أجل أن يبقى سيد نفسه. لقد انهمك فلاسفة الإنسان والسياسة عبر التاريخ وحتى الآن في البحث عن حرية الإنسان لأنها هي أرضية تقدمه وعطائه وقدرته على المشاركة الحرة في أعمال المجتمع وصناعة الحضارة." 12

الاستبداد يقود إلى التخلف 13 :

يعتبر عبد الرحمن الكواكبي من الأوائل الذين شخّصوا أسباب التخلف وغياب العدالة وانهيار عوامل الرقي والتقدم, كان ذلك عبر كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» ولقد وضح الكواكبي تأثير الاستبداد على كل مناحي الحياة عبر عدة أبواب في كتابه أهمها الاستبداد والعلم, والاستبداد والمجد, و الاستبداد المال, والاستبداد والأخلاق,والاستبداد والتربية, والاستبداد والترقي. ثم بحث الكواكبي في الروابط بين الاستبداد والفساد وترابطهما موضحا أن محاربة الفساد والاستبداد تقتضي صياغة وعي مختلف فما بين الفساد والاستبداد ثمة تلاقٍ في المعنى والتقاء في الممارسة، ومن هنا كان المستبد دائماً عدو «الحق» وخصم «الحقيقة» كما يرى الكواكبي وكان الفاسد إدارياً واجتماعياً وهو النقيض لكل شيء ما يذهب بعيداً في الانتماء والارتقاء .

"وفي مجتمعاتنا اليوم هناك أعداء حقيقيون للمستقبل وللتنمية وكذلك العقل المتحرر من ثقافة الخرافة وضد كل ما من شأنه الأخذ بأسباب التقدم. وطالما ظلت ثنائية الفساد والاستبداد ضاربة أطنابها في أي منطقة فلا يمكن أن تكون هناك حالة نهوض، في ظل عقل مكبّل ومعاق، أو مطارد وجسد مشلول وتنمية تفتقر إلى نظافة اليد وإلى نظافة السلوك".14

ركود التنمية كنتيجة للاستبداد 15 :

إن ركود التنمية وانهيارها، ما هو إلا نتيجة طبيعية ومنطقية لممارسات تلك الأنظمة المستبدة وللقمع الشديد ضد المواطنين وطلائعهم المثقفة. إن الشعوب في ظل مثل هذه الأنظمة لن تكون قادرة على مواجهة مشاكلها التنموية. فالنظم الاستبدادية تقتل في شعوبها إرادة التفكير والتطوير والإبداع وتخلق مجتمعا متأزما. وأسير الاستبداد "يعيش خاملا فاسدا ضائع القصد، حائرا لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته. فهيمنة الاستبداد يحرم

الشعوب من الطاقة الحركية التي تدفعها لبناء ذاتها وهي طاقة الحرية المسئولة والقدرة الإبداعية على الابتكار الصحيح والتفكير العلمي الممنهج والتعبير السليم. فالاستبداد والتسلط هو شيء أعمى يسير عكس حركة التاريخ والحضارة والحياة الإنسانية الطبيعية, لأنه يقف على طرف نقيض من حرية الإنسان ومن قدرته على تحقيق الاختيار السليم، بل إنه يشل طاقة التفكير واستخدام العقل والفطرة الصافية عند الإنسان، ويجعله أسيرا بيد الجهل والتخلف, وهنا تقع الكارثة الكبرى عندما يفقد هذا الإنسان حريته لأنه يفقد معها كل شيء جميل في الحياة، إنه يفقد العزة والكرامة والأخلاق والعلم، وبالتالي يكون مصيره الموت المحتم أو العيش على هامش الحياة والوجود.

ويقول أرسطو: "إن الغاية النهائية للطاغية كي يحتفظ بعرشه هي تدمير روح المواطنين وجعلهم عاجزين عن فعل أي شيء إيجابي" 16 و"عملية التنمية بحاجة إلى مشاركة واسعة من الجماهير وقناعة راسخة من خلال عملية إدماج طوعي للانخراط الفاعل والواعي في وتيرة التطور الحضاري والتنموي, بحيث تتم استثارة كوامن الجماهير وطاقاتها الذاتية للإبداع والإنتاج والمنافسة, ومن المؤكد إن الدولة لن تستطيع إن تكون منجزة ما لم تحظ بالشرعية المستقرة من خلال إشراك مواطنيها وتفعيل مسؤولياتهم من خلال نظام سياسي مدني شرعي يحظى برضا الناس ويحمل طموحات المجتمع ويعمل على تلبيتها, فتتحول الدولة من مجرد ارث شخصي ثابت لفئة معينة إلى مركز حيوي لخدمة المجتمع ككل, وبذلك تستطيع أي امة إن تبحر في الإطار الشامل للتنمية".17

وتعتبر قضية انتشار وتفشي الفساد في المجتمعات التي تعاني من قمع الحرية وتسلط المستبدين عليها إحدى ابرز المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات وتحول بينها وبين التنمية الشاملة, والمدخل السياسي هو الطريق الذي يوصل إلى تفشي الفساد في المظاهر الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في المجتمع, فالفساد عندما يبدأ سياسيا ينتشر بسرعة في كل المستويات ويتحول إلى مؤسسة بكل ما للكلمة من معنى, وأرقام ومؤشرات الفساد في دول العالم تشير بشكل واضح إن الدول التي تحكمها أنظمة دكتاتورية تحصل على أعلى المستويات في مؤشرات الفساد, وكلما كان النظام السياسي يتمتع بالشفافية والرقابة الشعبية والحرية كلما أصبحت مشكلة الفساد محدودة جدا وبالتالي تحدث التنمية المستدامة المتعددة الأبعاد فهي تنمية تشمل الاقتصاد كما تشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية وتساهم بخلق قيم المشاركة والعدالة الاجتماعية.

آثار الاستبداد والفساد على التنمية:

وكما أسلفنا تمثل ثنائية الاستبداد والفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية. فتقوض الحرية والمشاركة وتخلق أزمة التوزيع وتدمر المؤسسات وبالتالي تدمر قيم المجتمع الايجابية كالثقة والتسامح والصدق والقبول بالآخر والتعددية لصالح قيم سلبية بديلة كالنفاق والتعصب والكذب, وتنعكس الآثار على التنمية الاقتصادية لتحبطها, وإجمالا يمكن القول إن هذه الثنائية من الفساد والاستبداد تؤدي إلى سلسلة من الآثار المدمرة على كل الصعد نلخصها بالاتي:

- ترسيخ التنمية غير المتوازنة 18 :

في حالة دخول الأموال الفاسدة في الدورة الاقتصادية فإنها تتركز في العاصمة و المدن الكبيرة الأخرى لتواجد الفاسدين في هذه المدن فيحرم الريف من عائداتها بالرغم من فسادها فتترسخ التنمية غير المتوازنة.

- توظيف الأموال الفاسدة في الاستهلاك البذخي:

إن جزءاً من الأموال التي يستحوذ عليها الفاسدون تحول إلى الاستهلاك البذخي نتيجة للقيم التي تسيطر عليهم

مثل المغالاة في المتع الحسية والتباري في المظاهر المادية من عربات وحلى ومساكن فاخرة وأثاث فالمال الذي يأتي سهلاً دون عناء وعمل يذهب في الصرف السهل وهذا يؤثر على أنماط الاستهلاك العامة ولهذا أثره الاجتماعي القيمي على رأس المال الاجتماعي وروح التضامن والتكافل والثقة في المجتمع ويصنع قدوة سيئة للآخرين.

- هجرة الكفاءات:

وينطلق هؤلاء إلى أصقاع الأرض لان بلدانهم لا تضع الرجل المناسب في المكان المناسب والفساد المستشري يمنع آفاق الاستثمار فتنخفض فرص الاستخدام فيهاجر المهنيون إلى الخارج خاصة وان طبيعة عملهم العلمي المهني لا تسمح لهم بمجاراة ممارسات الفساد.

- تدهور التنمية الاقتصادية :

إن الفساد يزيد من تكلفة الاستثمارات وبالتالي يقلل من كفاءة رأس المال ويغيب الشفافية، حيث يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء مما يدفع المستثمرين للهروب والى هروب رؤوس الأموال المحلية، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر, كما يحدث هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

- إحلال المصالح الخاصة محل العامة19 :

إن الفساد والاستبداد يحلان المصالح الخاصة محل المصالح العامة كما يقضى على الثقة والمصداقية في مؤسسات الدولة بسبب عدم المساواة في معاملات المواطنين مع أجهزة الدولة ومراكز اتخاذ القرار فيها. وهو بذلك يقضى على الحكم الراشد والمحاسبة والشفافية وحكم القانون وحقوق الإنسان كما يهدد المجتمع المدني الذي تقوم مبادئه على الشفافية والمحاسبة والاستقلالية وعلى المساواة و تنخفض المقدرة التنافسية التي تسلب القطاع الخاص مقدرته وكفاءته في تخصيص الموارد على أساس آليات السوق فيتم تخصيص الموارد على أساس علاقات الفساد وعلاقات القرابة والصداقة .

الولاء السياسي والمصالح الفردية.

القضاء على الشرعية العلمية والمهنية في السياسة واتخاذ القرار:

في أنظمة الاستبداد يقضى على الأسلوب العلمي والمهنية في اتخاذ القرار ويغيب دور العلماء والمهنيين في التحضير لاتخاذ القرار على أساس البحث العلمي والطرق العلمية في اتخاذ القرار إذ تخضع القرارات للمصالح الخاصة والنزوات الشخصية للأفراد أو الشرائح الاجتماعية المهيمنة على مواقع اتخاذ القرار فيتدهور النظام الإداري نتيجة للفساد وأثره على النظام السياسي ونظام الحكم.

تدهور التنمية الاجتماعية 20 :

إن الفساد ينخر في رأس المال الاجتماعي, حيث يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وينشر ويرسخ لقيم الأنانية واحتقار العمل وإتقانه وكفاءته كمصدر أساسي للثروة وكقيمة ومعيار للسلوك فينتشر التوجه إلى الفساد والغش والتدليس والمراوغة وتنتشر الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

كما يؤدي الفساد إلى انعدام المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب

الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب كما يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية , كما تغيب الثقة بالمؤسسات العامة .

النتائج والتوصيات

اولاً :- النتائج

1- تؤدي ظاهرة الفساد إلى ارتفاع تكاليف التنمية في البلدان النامية .

2- رغبة البيروقراطيين في خلق وإنشاء حواجز أمام تدفقات الرأسمالية من أجل الحصول على رشاوى.

3- يجب إتباع أساليب إدارية عالية الكفاءة تحد من الفساد .

4- إتباع قوانين صارمة ضد الأفراد المرتشيين .

5- لابد من الشفافية في الأسواق المحلية والعالمية لكي تساعد في الكشف عن الفساد بسرعة أكبر من عيون الجمهور بما أن الفساد سواء كان بسيطاً جسيماً جريمة ترتكب بالدرجة الأولى في حق الفقراء لذلك يتطلب مكافحته مشاركة والتزام كل الأطراف ذات المصلحة لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في تخفيف حدة الفقر .

6- البلدان الأكثر ديمقراطية من غيرها تميل إلى أن تكون أقل فساداً .

7- يتطلب وجود مؤسسات ديمقراطية لعلاج الفساد

ثانياً :- التوصيات

من خلال الاستعراض السابق لمظاهر الفساد الإداري ومسبباته يمكن استنتاج بعض التوصيات لمكافحته وعلاج ظاهرة الفساد الإداري على النحو الآتي:

1. تقوية القيم الدينية والأخلاقية، حيث يشكل الدين وازعاً أخلاقياً بما يحتويه من أوامر ونواهي، فهو الرادع الحقيقي من أخطار وأثار الفساد.

2. المساءلة ويجب أن تشمل كافة المواقع الوظيفية دون استثناء، وخاصة القيادات السياسية والقيادات الموجودة في قمة الهرم الوظيفي، وعدم اقتصارها على الوظائف الدنيا، ووجوب احترام الوظيفة العامة من كل القائمين عليها مهما كانت مناصبهم .

3. العمل على تنمية الولاء الوطني، من خلال التنشئة السياسية القائمة على حب الوطن.

4. التوظيف الصحيح على أساس الكفاءة والمؤهل العلمي وتحسين ظروف ومزايا العمل.

5. العمل على تحسين الأداء الإداري، من خلال الأخذ بالاتجاهات الحديثة لإدارة المؤسسات.

6. عمل التوصيف والتصنيف الوظيفي والاهتمام بعمل اللوائح والهياكل العامة لجميع أجهزة الدولة بما يمنع التداخل في المهام والاختصاصات.

7. العمل على جعل عملية تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة، لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزءا من الثقافة السائدة في العمل.

8. تدريب وتأهيل الكوادر البشرية بأساليب وعمل الإدارة الحديثة.

9. تحسين رواتب الموظفين.

12. العمل على تقوية الرقابة والمحاسبة الإدارية.

13. تطبيق معايير الشفافية يعد من أهم الأساليب في مكافحة الفساد الإداري.

14. العمل على نشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري في أوساط الموظفين والمواطنين من خلال وسائل الإعلام وكذلك الإعلانات.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة، والعمل على إصلاح نظام الخدمة المدنية بما يحقق الثقة بين المواطن والموظف، كما يتطلب تكاتف جهود الجميع سواء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بدأً من الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني وصولاً لأجهزة الدولة الرسمية.

هوامش البحث :

1.الآية (30) من سورة البقرة

2.الآية (205) من سورة البقرة

3.عبود نجم ، أخلاقيات الإدارة ، مكتبة المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، 2000 ، ص 217

4.عبد الله الفيتوري المرابط ، الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين ، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية طرابلس، 2005 ، ص 16

5.احمد بن عبد الرحمن الشميمري ، مظاهرة الانحراف الوظيفي ، مجلة التدريب والتنمية ،الرياض ، 2010، ص57

6.المرجع نفسه ، ص 11

7.عبد الله الفيتوري المرابط ، مرجع سابق ،ص 24

8.ابو بكر مصطفي بعيرة ، السياسات العامة للتنمية الادارية ، بحث مقدم الى المؤتمر الوطني الاول للسياسات العامة فى ليبيا ، مركز البحوث والاستشارات ، بنغازي ، 2007 ، ص 8

9.ناصر عبيد الناصر ,من أين يبدأ الفساد وأين ينتهي , شبكة النبأ , على الرابط : /http://www.annabaa.org

10.طارق علي جماز , التنمية الاقتصادية والبشرية , الأكاديمية العربية بالدنمارك , كلية الإدارة والاقتصاد ص . 78

11.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، نيويورك، كانون ثاني، يناير 1997، ، ص 5– 10.

12.عبد الستار قاسم , الأحرار يصنعون الخبز يا عباس , 2006\10\20 , موقع الكاتب على الرابط : _http://www.grenc.com/a/Akassem/show

13.عبد الرحمن الكواكبي , طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد , نسخة الكترونية ,

14.احمد عائل الفقيهي , الفساد والاستبداد , موقع الحوار المتمدن على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=197199

15.اسعد عبد الرحمن , الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة, على الرابط : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/

16.المصدر السابق نفسه .

17.نبيل علي الصالح , الحرية والديمقراطية : ثنائية التطوير في بناء الدولة , فصلية المنهاج , السنة 15 , العدد 59 , ص : 105-107 .

18.طارق علي جماز , مرجع سابق ،ص 81 .

19.المصدر السابق نفسه ص 80 .

20.محمد السوقي عبد العليم ,الفساد الإداري أسبابه وآثاره ,على الرابط : http://eldesuky.maktoobblog.com/363/

أثر جودة الحياة الوظيفية على تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية
دراسة حالة مستشفى مرزق العام

د.حسن عبد السلام علي د.عبد السلام المصري الساعدي
كلية الاقتصاد مرزق جامعة الزيتونة

المقدمة

تتعاظم المشكلات والمعوقات والقيود التي تحد من كفاءة وفاعلية منظمات الاعمال بصفة عامة، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة والتغيرات السريعة التي يمر بها العالم اليوم، الامر الذي يفرض على منظمات الاعمال العديد من التحديات وخاصة في مجال الموارد البشرية التي تعمل في هذه المنظمات، وذلك كون الموارد البشرية هي التي تعمل وتنتج وتفكر وتبتكر.

ولهذا أهتمت العديد من الدراسات بقياس جودة الحياة الوظيفية في المنظمات سواء الحكومية أو غير الحكومية، تحت أبعاد متعددة متعلقة بالتزام الموظفين، ومشاركتهم في تحقيق الاهداف التنظيمية.

فتمثل جودة الحياة الوظيفية في المستشفيات أهمية بالغة كونها تنعكس على مستوى الاداء لدى كافة العاملين بهذة المستشفيات بالاضافة الى الاثر الذي يمكن أن ينعكس على متلقي الخدمة، ومما لاشك فية أن الحفاظ على مستوى الاداء بهذة المستشفيات هو بمثابة هدف حقيقي تسعى الدول للمحافظة علية.

يعد مفهوم الموطنة التنظيمية ركيزة أساسية في بناء العلاقات الانسانية والسلوكية والتنظيمية داخل المنظمة وخارجها حيث يعكس هذا المفهوم إمكانية المنظمة في تفاعلها بيئيا واجتماعيا وفي دعهما لقيم التوافق ضمن المصالح والاهداف لرفع مستويات الكفاءة والفاعلية في الاداء التنظيمي.

وفي ضوء ماسبق تسعى هذه الدراسة إلى كشف طبيعة وحجم وتأثير أبعاد عوامل جودة الحياة الوظيفية على تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى العاملين بمستشفى مرزق العام والذي يسعى الى تقديم الخدمات الصحية لكافة سكان المنطقة.

المحور الأول : الاجراءات البحثية .

تتضمن مشكلة البحث وأهدافة وأهميتة وفرضياتة والوسائل الاحصائية التى ثم استخدامها في التحليل الاحصائي للجانب العملي، فضلا عن وصف مجتمع البحث وعينتة، على النحو المبين أدناه :

أولا : المشكلة البحثية تمهيداً للمعالجة البحثية لما ورد في مقدمة البحث، تم إعادة صياغة ما ورد في هذه المقدمة كمشكلة له من خلال الاسئلة الآتية:

أ. هل يوجد ثمة أية أثر بين جودة الحياة الوظيفية بوصفها متغيراً مستقلاً، وتحقيق المواطنة التنظيمية بوصفه متغيراً تابع ؟

ب. هل يوجد قصور في تطبيق أبعاد جودة الحياة الوظيفية في مستشفى مرزق العام وماهو مستوى هذا القصور ؟

ثانياً :أهداف البحث : يهدف البحث الى الاتي :

أ. توضيح متغيرات البحث من الناحية النظرية ومعرفة أبعاد كل متغير من هذه المتغيرات.

ب. التعرف الى سلوكيات المدراء في تحقيق وتعزيز سلوكيات المواطنة التنظيمية والمحافظة علية .

ت. معرفة أهم العوامل التى من شأنها أن تساهم في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

ث. معرفة جوانب القصور في ابعاد جودة الحياة الوظيفية لدى العاملين بالمستشفى.

ثالثا : أهمية البحث

أ - الأهمية النظرية:

تتجلى بما ستفصح عنه إجابات تساؤلات مشكلته النظرية ، بوصفها ستوفر إطارا نظرياً يؤسس لمفاهيم ابعاد جودة الحياة الوظيفية، وسلوكيات المواطنة التنظيمية، على نحو قد يسد بعض أو كل حاجة المهتمين بخصوصهم.

ب - الأهمية الميدانية:

تتجسد بأختبار أثر جودة الحياة الوظيفية في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية، للوقوف على مدى معنوياتهما وقوتهما، وذلك بما قد يلفت الأنتباه لأهمية هذه الأبعاد في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

رابعا : فرضيات البحث : توفير للإجابات على اسئلة مشكلة البحث، يمكن التعبير عن فرضياته على النحو الأتي:

- **الفرضية الرئيسية** : لايوجد أثر معنوي بين خصائص أبعاد جودة الحياة الوظيفية بوصفها متغيرا مستقلا، وبين تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيرا تابع.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

أ - لايوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المشاركة في اتخاذ القرارات، وبين تحقيق سلوكيات الموطنة التنظمية.

ب - لايوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين برامج التدريب والتعلم ، وبين تحقيق سلوكيات الموطنة التنظيمية.

ج - لايوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الأمن والصحة المهنية في بيئة العمل، وبين تحقيق سلوكيات الموطنة التنظيمية.

د - لايوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الأجور والمكافأت المالية، وبين تحقيق سلوكيات الموطنة التنظيمية.

خامساً : حدود البحث:

أ - الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية خلال. 2013 - 2014

ب - الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية للبحث بمستشفى مرزق العام.

سادساً : منهج البحث.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في إنجاز بحثه، كما اعتمد على تقنيات هذا المنهج في تحصيل مستلزماته من البيانات، والتي تم تحصيلها بالإفادة من استمارة استبانة مناسبة، أعدت من قبله على وفق السياقات العلمية في إعداد استمارات الاستبانات، ووقعت في ثلاثة محاور على النحو الأتي:

الأول :اختص بتحصيل البيانات، التي تفيد في وصف عينة البحث)الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المنصب، سنوات الخدمة .

الثاني :اشتمل على المؤشرات ، التي تقيس متغير جودة الحياة الوظيفية ، وعددها (20) مؤشراً.

الثالث :ضم المؤشرات التي تقيس متغير سلوكيات المواطنة التنظيمية ، وعددها (10)مؤشراً.

أما فيما يخص تقنيات التحليل الإحصائي، ثم الاعتماد على التقنيات الميسرة في البرنامج الجاهز (SPSS) لحساب)التكرارات، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحراف المعياري، ومعاملات الانحدار البسيطة.(

سابعا : مجتمع وعينة البحث:

أولا : مجتمع البحث : ويثمثل بكافة العاملين بمستشفى مرزق العام والواقع بمدينة مرزق.

ثانيا : عينة البحث : أما عينه البحث، فبلغت (71) فرداً، وقد تم اختيارهم عشوائيا من المنظمة المبحوثة.

ثامنا : "الدراسات السابقة:

أ : دراسات تتعلق بجودة الحياة الوظيفية:

1- **دراسة (عارف)** ، 2011 بعنوان جودة الحياة الوظيفية ودورها في تطبيق معايير الجودة الشاملة"1".

أ – الهدف من الدراسة :

هدفت الدراسة الى التعرف على جودة الحياة الوظيفية ودورها في تطبيق معايير الجودة الشاملة بالتطبيق على المستشفيات الحكومية ببور سعيد، ومن ثم تأثير ذلك على جودة الخدمة الطبية المقدمة للمرضى من قبل العاملين في هذه المستشفيات.

ب – أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة :

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بين جودة الحياة الوظيفية وتطبيق ادارة الجودة الشاملة في المستشفيات المستهدفة
2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بين جودة الحياة الوظيفية وتطبيق ادارة الجودة الشاملة وانتاجية العاملين.
3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بين جودة الحياة الوظيفية وتطبيق ادارة الجودة الشاملة ورضا العملاء عن جودة الخدمة الطبية المقدمة.
4. يوجد تباين واختلاف في درجة الاهمية النسبية لابعاد جودة الحياة الوظيفية المؤثرة على الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين.

2- **دراسة (Sinha , 2012)** بعنوان Factors affecting quality of work life : Empirical from Indian organizations"2"

أ – الهدف من الدراسة :

هدفت الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة في جودة الحياة الوظيفية من واقع المؤسسات الهندية ، ومكونات كل عامل من هذه العوامل لجودة الحياة الوظيفية.

ب – أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة:

توصلت الدراسة الى وجود ثلاثة عوامل مؤثر في خبرات جودة الحياة الوظيفية للمدراء العاملين في المستوى الاوسط والعوامل هي :

- التوجة نحو دعم العلاقات في المنظمة.
- التوجة نحو التكيف المهني في المستقبل.

التوجة نحو تحديد المصير الذاتي، والنظام الشامل للمنظمة.

3- **دراسة (Surya , 2013)** بعنوان Study on quality of work life Among the Employees at Metro Engineering private limited"3"

الهدف من الدراسة :

هدفت الدراسة للتعرف الى قياس جودة الحياة الوظيفية بين العاملين في شركة مترو الهندسية الخاصة المحدودة.

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة:

أ – إنه لايوجد اختلاف جوهري بين الرواتب والأجور وجودة حياة العمل التنظيمية.

ب – أكدت الدراسة على وجود علاقة بين الموظف والبيئة التى يعمل بها.

جـ - كما توصلت الدراسة الى أن جودة الحياة الوظيفية تمثل بدرجة كبيرة مستوى الرضا الوظيفي والالتزام والمشاركة ومستوى الخبرة لدى الافراد في مجال عملهم.

4- **دراسة (Hamid Zare et .al , 2014)** بعنوان Identification the components of quality of work life and measuring them in faculty members of Tehran University Iranian"4".

الهدف من الدراسة:

أ – التعرف الى ابعاد ومقاييس جودة الحياة الوظيفية بين أعضاء هيئة التدريس.

ب – دراسة وقياس العوامل المتعلقة بالمحتوى الوظيفي بين أعضاء هيئة التدريس.

جـ - دراسة وقياس العوامل المتعلقة بالابعاد الاقتصادية لجودة الحياة الوظيفية.

د – دراسة وقياس العوامل المتعلقة بالابعاد الاجتماعية لجودة الحياة الوظيفية بين أعضاء هيئة التدريس.

أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة:

أظهرت النتائج عدم رضا أعضاء هيئة التدريس عن العوامل الاقتصادية لجودة الحياة الوظيفية المتبعة في الجامعة ، كما أظهرت الدراسة أن العوامل الاجتماعية حصلت على اعلى درجة موافقة.

ب : الدراسات المتعلقة بالمواطنة التنظيمية

1- **دراسة (حميد سالم)** ، 2014 بعنوان دور الثقة التنظيمية في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية."5"

- الهدف من الدراسة

أ – بيان طبيعة التأثير الذي تحدثة أبعاد الثقة التنظيمية في سلوك المواطنة التنظيمية.

ب – معرفة أبعاد الثقة التنظيمية الاكثر تأثير في سلوك المواطنة التنظيمية.

جـ - تحديد الاهمية النسبية لكل بعد من أبعاد الثقة التنظيمية على متغيرات سلوك المواطنة التنظيمية.

- أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة

أ – تساهم الثقة التنظيمية من خلال ابعادها الثلاثة في تعزيز وبناء سلوك المواطنة التنظيمية والذي ينعكس على اداء المنظمة وتميزها.

ب – تباين وجهات النظر من قبل الافراد عينة الدراسة إزاء مصادر الثقة التنظيمية إذ يوجد توجة إيجابي من قبل افراد العينة اتجاة ثقتهم بزملاء العمل وبرئيسهم المباشر، ووجود توجه سلبي نحو الثقة بإدارتهم العليا.

2- **دراسة (عادل ياسين)** ، (2014 بعنوان دور الثقافة المنظمية في سلوكيات المواطنة التنظيمية."6"

- الهدف من الدراسة

أ – التعرف على مستوى الثقافة المنظمية السائدة في هيئة النزاهة.

ب – التعرف على مستوى سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى موظفي هيئة النزاهة.

جـ - التعرف على أثر ابعاد الثقافة المنظمية على أبعاد سلوكيات المواطنة التنظيمية.

- أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة

أ – وجود علاقة ارتباط قوية بين ابعاد الثقافة المنظمية مع كل بعد من ابعاد سلوكيات المواطنة التنظيمية.

ب – لم يظهر تأثير معنوي لابعاد الثقافة المنظمية في كل بعد من ابعاد سلوكيات المواطنة التنظيمية.

جـ - ظهر هناك تأثير معنوي لبعد نظام الرقابة فقط من بين ابعاد الثقافة المنظمية في سلوكيات المواطنة التنظيمية الامر الذي يجب على الهيئة الاهتمام بالأبعاد الاخرى.

3- **دراسة (حلا عبد الستار)** ، (2014 بعنوان دور تبادلية القائد – العضو في سلوك المواطنة التنظيمية على وفق الثقة التنظيمية."7"

- الهدف من الدراسة

أ – تشخيص علاقة الارتباط والاثر بين متغيرات البحث الثلاثة (تبادلية القائد – سلوك المواطنة – الثقة التنظيمية).

ب – الكشف عن أثر المتغير الوسيط المتمثل بالثقة التنظيمية على تبادلية القائد ، المواطنة التنظيمية.

- اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة

أ – ضعف علاقة تبادلية القائد بسلوكيات المواطنة التنظيمية، على الرغم من تحقق مستوى عالي من تبادلية القائد العضو الا انها لم تشجع المرؤوسين على الانخراط في سلوكيات تطوعية خارج نطاق العمل الرسمي.

ب– ارتبطت الثقة التنظيمية بأستعداد العاملين على تبني سلوكيات المواطنة التنظيمية وهذا يعني انة كلما ارتفع مستوى الثقة التنظيمية كلما زادت من سلوكيات المواطنة التنظيمية.

جـ - تبين ان للثقة التنظيمية دور مهم في زيادة تأثير تبادلية القائد العضو في سلوك المواطنة التنظيمية.

4-**دراسة(ليث مطر)** ، (2014بعنوان سلوكيات المواطنة التنظيمية في ظل نظرية القيادة الخادمة."8"

- الهدف من الدراسة

أ – التعرف على طبيعة العلاقة والاثر بين القيادة الخادمة وسلوكيات المواطنة التنظيمية.

ب – معرفة اراء القيادات الادارية حول ممارسة اعضاء الهيئة التدريسية لسلوكيات المواطنة التنظيمية.

- أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة

أ – كانت ممارسة اعضاء هيئة التدريس لسلوكيات المواطنة التنظيمية بدرجة متوسطة في الكليات المبحوثة، غير أنة تبين وجود درجة عالية من الايثار لدى افراد العينة وقد يرجع هذا الى الوازع الديني والاخلاقي لدى اعضاء الهيئة.

ب – لم تكن انطباعات عينة الدراسة متشابهة تجاه توفر ذات الممارسات التى تعكس سلوك المواطنة التنظيمية.

جـ - أظهرت النتائج بأنة يمكن التنبؤ من الجهات ذات الاهتمام بوجود بعض اوجة ممارسات سلوك المواطنة التنظيمية لدى اعضاء هيئة التدريس من خلال ملاحظة الخصائص الشخصية او العملياتية او الوظيفية أو الاجتماعية.

ثانيا : الجانب النظري

اولا : تعريف جودة الحياة الوظيفية:

تعد جودة الحياة الوظيفية السائدة في المنظمات احد مصادر رضا الافراد العاملين، ومؤشرا للمناخ الخاص الذي تتميز به المنظمة عن غيرها من المنظمات، لذا فإن تحسين جودة الحياة الوظيفية بابعادها المختلفة النفسية منها والاجتماعية والطبيعية تشكل مسئولية اجتماعية وأخلاقية تتحملها المنظمات.

إن مفهوم جودة الحياة الوظيفية يجب أن يكون مفهوما شاملا يتضمن تحقيق أهداف ومصالح العاملين وأهداف المنظمة، والتى تعكس اهداف ومصالح العاملين واهداف إدارة المنظمة، والتى تعكس بدورها أهداف أصحاب رأس المال وبذلك عرفت جودة الحياة الوظيفية بأنها :

أ – هي مجموعة من العمليات المتكاملة المخططة والمستمرة والتى تستهدف تحسين مختلف الجوانب التى تؤثر على الحياة الوظيفية للعاملين وحياتهم الشخصية ايضا والذي يساهم بدورة في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمنظمة والعاملين فيها والمتعاملين معها"9".

ب – هي المدى الذي يكون فية اعضاء المنظمة قادرين على اشباع حاجاتهم الشخصية من خلال خبراتهم في المنظمة، وهي تغطي مشاعرالشخص حول كل جانب من جوانب العمل بما في ذلك المكافأت الاقتصادية، والفوائد والامان، والعدالة الداخلية والخارجية، وشروط العمل والعلاقات التنظيمية، والشخصية الداخلية والتى جميعها لها معان كبيرة في حياة الاشخاص"10"

جـ - هي درجة التميز التى أوجدت في العمل وشروط العمل التى تحدد العلاقة بين العامل وبيئتة، مضافا اليها البعد الانساني والتى تساهم بمجملها في الرضا العام وتحسين القدرات في اداء العمل على مستوى الفرد، ومن ثم على مستوى اداء المنظمة ككل"11".

ثانيا : طرق قياس جودة الحياة الوظيفية:

تباينت اغلب الدراسات في طرق قياس جودة الحياة الوظيفية حيث اشار) جاد الرب (الى أن وجود مستويات عالية لجودة الحياة الوظيفية سوف يقلل من المعايير غير المرغوب فيها ويعظم المعايير المرغوب فيها واشتملت هذه المعايير لقياس جودة الحياة الوظيفية على مايلي:

- معدلات حوداث العمل .
- معدلات الشكاوي.
- معدلات الإضراب والتجمهر والامتناع عن العمل .
- معدلات الغياب والتغيب .
- معدلات دوران العمل .
- معدلات الجزاءات.
- معدلات نمو الاداء الاقتصادي والمالي من خلال:

أ -معدل العائد على الاستثمار . ب -معدل العائد على الاصول.

ج - معدل العائد على حقوق الملكية . د - معدل نمو المبيعات.

هـ - السعر السوقي للسهم . و - معدلات الدوران.

ثالثا : تعريف المواطنة التنظيمية :

خلال العقد الماضى زاد الاهتمام بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمى .وهو سلوك غير محدد ولا يرتبط رسمياً بنظم الحوافز وتقييم الأداء بالمنظمات، وهو سلوك هام لكل المنظمات حيث قال ((Katz إن المنظمات التى تعتمد فقد على السلوك الرسمى تعتبر نظم هشة سهلة الكسر، كما أن المنظمات يجب أن تترك جزءاً من السلوك غير

محدد للأفراد حتى يكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتى تتطلب التصرف الابتكارى من قبل الأفراد .وقد حدد (Katz) فى دراسته لأهم العوامل المؤثرة فى تحقيق الفعالية التنظيمية ثلاثة أنماط سلوكية اعتبرها أساسية للوصول إلى الفعالية التنظيمية المطلوبة وهى :

- استمالة الأفراد وتحفيزهم للالتحاق بالمنظمة والبقاء بها .
- يجب على الأفراد أداء متطلبات أدوارهم المحددة والمطلوبة منهم بطريقة صحيحة .
- يجب على الأفراد ممارسة نشاط ابتكارى يتعدى نشاطهم الرئيسى بالمنظمة .

والنمط الأخير من السلوك سُمى بالمواطنة التنظيمى وبذلك عرفت المواطنة التنظيمية :

أ – ذلك العمل التطوعي الذي ينتج عن كل سلوك ظاهر خارج نطاق الواجبات الرسمية في العمل، والتي لا تنسب فقط للمنظمة الناجحة، بل ضرورة من ضرورات النجاح.

ب – هي الحالة التى يتسم فيها الموظفين بالسلوك المتفاني في العمل المساعد على تقدم المنظمة، عبر محاولات جديدة وجدية من دون ان يطلب منهم ذلك"12"

ج . النظرة الواسعة للمساهمات التى يقدمها الموظفين والتى تزيد من فاعلية المنظمة، علاوة على تلك الايماءات الايجابية التى يبديها الموظفين الغير مفروضة بقوة القانون ولايوجد هناك اي مردودات محددة للتعويض عنها . "13"

رابعا : "محددات سلوك المواطنة التنظيمية:

ذكرت احدى الدراسات وجود ثلاثة عوامل تؤثر في أستعداد الافراد في بذل جهد أكثر من المطلوب منهم وفق الموصفات الوظيفية التى يؤدونها والتى اعتبرت من محددات المواطنة المنظمية وهي :"14"

1- الميول الفردية :

ويتعلق هذا المحدد بخصائص شخصية الفرد المرتبطة بالقبول من قبل الاخرين ومدى سهولة أو صعوبة انسجامة معهم أو مدى طلاقة أو انفتاح الفرد فيما يتعلق بالعلاقات بين الافراد إن هذة الميول تبين مدى استعداد الافراد للانخراط في سلوك المواطنة التنظيمية.

2- المقدمات الموقفية :

هذة المقدمات تترافق مع مفهوم العدالة المنظمية وبخاصة فيما يخص العدالة الاجرائية فسلوك المواطنة يرتبط بالادراكات المتعلقة بالعدالة الاجرائية فالمنظمة التى تقدم المعاملة العادلة والمنصفة سيكون لديها عاملون من المحتمل ان يبادلونها من خلال الانخراط في سلوك المواطنة التنظيمية، كما أن الاتجاهات الوظيفية مثل الرضا الوظيفي والالتزام المنظمي وخصائص المهمة والثقة مابين الافراد جميعها تعتبر أسباب تقع وراء اتخاذ العاملين قرار تأدية سلوك المواطنة كذلك هناك عوامل تتعلق بالسياق المنظمي مثل حجم العمل ومدى استقرارية العضوية في المنظمة جميعها تؤثر على قرارات الافراد المتعلقة بالتوجة نحو سلوكيات المواطنة التنظيمية

3- الثقافة المنظمية :

إن الثقافة المنظمية التى تبنى على الاهتمام بالفرد تميل الى اعتبار العاملين لديها كيانات إنسانية مستقلة تسعى الى تحقيق أهدافها والتى يكون لها اسبقية على اهداف الجماعة كما ان حقوقهم الشخصية فوق حقوق الجماعة، إما الثقافات المنظمية التي تهتم بالجماعة فإنها تعتبر الفرد جزءا من الجماعة وان حقوق الجماعة ومصالحها تسبق الحقوق والمصالح الفردية وان هذة الاختلافات الثقافية هي التى تقود الافراد الى ممارسة انواع مختلفة من سلوك

المواطنة في جوانبة السلبية بينما يعد السلوك الذي ليتوافق مع مصالح الجماعة من الجوانب السلبية لسلوك المواطنة المنظمية الجماعية.

ثالثا : أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية:

ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول ابعاد سلوك المواطنة التنظيمية وطبقا لذلك هناك مجموعة من الابعاد اجمعت عليها معظم البحوث وهي :"15"

1- الايثار : وهي النشاطات الطوعية مثل مساعدة الاشخاص الاخرين فيما يخصهم من مشاكل تصب في النهاية بمصلحة المنظمة ككل (مساعدة الزملاء المتاخرين في العمل).

2- صحوة الضمير : هو ذلك النمط الذي يدفع معة الشخص الى ابعد من مستويات متطلبات العمل كالعمل بعد اوقات الدوام والمحافظة على الموارد والربط بين المواضيع الداخلية للمنظمة

3- روح التسامح : الانماط السلوكية للتوافق مع اقل مما هو مثالي او حتى مقبول في بيئة الاداء من دون اى تذمر.

4- الكياسة : تشمل عملية التعامل مع الزملاء باحترام، ومنع حدوث المشاكل من خلال حفظ المعلومات التى تدخل في قراراتهم ونشاطاتهم والتى يمكن ان تؤثر فيهم سلبا اذا ماتسربت لأخرين قد يجدوها مفيدة في أوقات معينة.

ثالثا : الجانب العملي :

أولا : ابعاد جودة الحياة الوظيفية:

جدول رقم(1)

الأهمية النسبية والانحراف المعياري للمشاركة في اتخاذ القرارات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	الأهمية النسبية%
1	توجد رغبة قوية لدى العاملين في المشاركة في اتخاذ القرارات	3.79	1.16	4	75.80
2	يشارك العاملين في حل مشاكل العمل .	2.46	1.01	4	52.85
3	يوجد شفافية في كيفية صنع القرار على كافة المستويات.	2.67	1.09	4	53.52
4	يشارك العاملين في بناء الخطط التطويرية للعمل.	2.53	1.09	4	50.66
5	توجد قدرة للعاملين على المشاركة في صنع القرارات.	2.63	1.21	4	52.66

من الجدول السابق نستخلص مايلي :

- جاءت أعلى درجات الموافقة على الفقرة الاولى من الجدول رقم (1) والتى ترى بوجود رغبة قوية لدى العاملين في المشاركة في اتخاذ القرارات حيث بلغت الاهمية النسبية (75.80) وبوسط حسابي بلغ (3.79) وانحراف معياري. (1.16)

- جاءت اقل درجات الموافقة على الفقرة الرابعة والتى ترى بمشاركة العاملين في بناء الخطط التطويرية للعمل حيث بلغت الاهمية النسبية (50.66) وبوسط حسابي بلغ (2.53) وانحراف معياري. (1.09) .
- إن اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو المشاركة في اتخاذ القرارات، فقد كان أكثر العبارات أهمية في الترتيب هي بوجود رغبة قوية لدى العاملين في المشاركة في اتخاذ القرارات ، ثم يوجد شفافية في كيفية صنع القرار على كافة المستويات، ثم يشارك العاملين في حل مشاكل العمل، ثم توجد قدرة للعاملين على المشاركة في صنع القرارات ، واخيرا يشارك العاملين في بناء الخطط التطويرية للعمل.
- مما سبق يتضح أن هناك انخفاض في درجة مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على عملية اتخاذ القرار بالمستشفي.

جدول رقم(2)

الأهمية النسبية والانحراف المعياري لبرامج التدريب والتعلم

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	الأهمية النسبية%
1	يساهم التدريب في تحقيق الرضا الوظيفي.	3.64	0.93	4	72.75
2	ساهم التدريب فى تنمية دوافع الإنجاز فى العمل.	3.66	0.98	4	73.19
3	يؤدي التدريب إلى الشعور بالأمان والاستقرار فى العمل.	3.53	0.92	4	70.57
4	تعطي الادارة اهتماما كبير ببرامج التدريب.	3.45	1.00	4	69.13
5	يقوم المستشفى بتوفير كافة التسهيلات لدعم البرامج التدريبية	3.37	0.98	4	67.42

من الجدول السابق نستخلص مايلي :

أ - جاءت أعلى درجات الموافقة على الفقرة الاولى من الجدول رقم (2) والتى ترى ساهم التدريب فى تنمية دوافع الإنجاز فى عملى، حيث بلغت الاهمية النسبية (73.19) وبوسط حسابي بلغ (3.66) وانحراف معياري. (0.98)

ب– حيث جاءت اقل درجات الموافقة على الفقرة الخامسة والتى ترى بأنة يقوم المستشفى بتوفير كافة التسهيلات لدعم البرامج التدريبية حيث بلغت الاهمية النسبية (67.42) وبوسط حسابي بلغ (3.37) وانحراف معياري (0.98)

جـ - إن اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عاماً وايجابي نحو برامج التدريب والتعلم، فقد كان أكثر العبارات أهمية في الترتيب هي ساهم التدريب فى تنمية دوافع الإنجاز فى عملى ، ثم يساهم التدريب في تحقيق الرضا الوظيفي، ثم جاء في الترتيب الثالث يؤدي التدريب إلى الشعور بالأمان والاستقرار فى العمل، ثم جاء في الترتيب الرابع تعطي الادارة اهتماما كبير ببرامج التدريب، وأخيرا يقوم المستشفى بتوفير كافة التسهيلات لدعم البرامج التدريبية.

د - مما سبق يتضح أن هناك ارتفاع في درجة الرضا عن برامج النمو والتعلم بالمستشفى وهذا من وجهة نظر العاملين، الأمر الذي يؤثر بشكل ايجابي على عملية تقديم الخدمات بالمستشفي.

جدول رقم(3)

الأهمية النسبية والانحراف في المعياري للامن والصحة المهنية وبيئة العمل

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	الأهمية النسبية%
1	يوجد لدى المستشفى تشريعات وقوانين محددة للصحة والسلامة المهنية للعاملين.	4.03	0.94	4	80.66
2	يلتزم المستشفى بكافة المتطلبات القانونية ذات الصلة بالسلامة والصحة المهنية.	3.00	1.17	4	60.90
3	تهتم إدارة المستشفى بسلامة وأمن العاملين.	3.00	1.16	4	60.19
4	يقوم المستشفى بإعداد برامج تدريب على السلامة والصحة المهنية للعاملين.	3.30	1.21	4	66.09
5	يوفر المستشفى بيئة عمل امنة وصحية.	2.88	1.15	4	57.61

من الجدول السابق نستخلص مايلي :

أ - جاءت أعلى درجات الموافقة على الفقرة الاولى في الجدول رقم (3) والتى ترى يوجد لدى المستشفى تشريعات وقوانين محددة للصحة والسلامة المهنية للعاملين ، حيث بلغت الاهمية النسبية (80.66) وبوسط حسابي بلغ (4.03) وانحراف معياري. (0.94)

ب – حيث جاءت اقل درجات الموافقة على الفقرة الخامسة والتى ترى بأنة يوفر المستشفى بيئة عمل امنة وصحية ، حيث بلغت الاهمية النسبية (57.61) وبوسط حسابي بلغ (2.88) وانحراف معياري. (1.15)

جـ - إن اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عاماً وايجابي نحو أغلب الفقرات ماعدا الفقرة الخامسة والاخيرة، حيث ترى بأن البيئة التى يعملون بها لاتعد امنة وصحية، وجاءت اغلب الفقرات المتبقية بشكل يوضح مدى رضا عينة الدراسة عن مقومات وجود هذا البعد والخاص بالسلامة المهنية داخل بيئة العمل.

د - مما سبق يتضح أن هناك ارتفاع متوسط في درجة الرضا عن الامن والصحة المهنية بيئة العمل بالمستشفى وهذا من وجهة نظر العاملين، الأمر الذي يؤثر بشكل ايجابي على عملية تقديم الخدمات بالمستشفي.

جدول رقم(4)

الأهمية النسبية والانحراف المعياري لنظام الاجور والمكافأت

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	الأهمية النسبية%
1	تعتبر نظم الاجور والمكافأت بالمستشفى مناسبة وعادلة.	3.83	0.72	4	70.30
2	يوجد ربط بين الاجور والمكافأت وكفاءة اداء العاملين	3.43	0.77	4	60.20
3	يشعر العاملون بالرضا عن العلاوات والزيادات التى تضاف سنويا للمرتبات	3.40	0.89	4	56.81
4	تطبق الادارة بالمستشفى سياسة وضع الشخص المناسب بالمكان المناسب	3.53	0.85	4	57.32
5	يشعر العاملون بأن المكافأت تعطى لمن يستحقها	2.91	0.92	4	21.63

من الجدول السابق نستخلص مايلي :

أ– من الجدول رقم (4) جاءت أعلى درجات الموافقة على الفقرة الاولى والتى تعتبر نظم الاجور والمكافأت بالمستشفى مناسبة وعادلة ، حيث بلغت الاهمية النسبية (70.30) وبوسط حسابي بلغ مقدارة (3.83) وانحراف معياري. (0.72)

ب – جاءت اقل درجات الموافقة على الفقرة الخامسة والتى ترى بأنة يشعر العاملون بأن المكافأت تعطى لمن يستحقها، حيث بلغت الاهمية النسبية (21.63) وبوسط حسابي بلغ قدرة (2.91) وانحراف معياري. (0.92)

جـ - إن اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عاماً اقل من المتوسط حيث أن أغلب الفقرات جاءت منخفضة ماعدا الفقرة الاولى، بحيث يشير ذلك الى أن نظم المكافأت والحوافز ونظام المكافات وبالتالي نلاحظ ان الاجور والمرتبات والمكافات حصلت على اقل درجة موافقة بين العاملين من بين ابعاد جودة الحياة الوظيفية .

د - مما سبق يتضح أن هناك انخفاض في درجة موافقة عينة الدراسة فيما يتعلق بهذا البعد، الأمر الذي ربما يؤثر بشكل سلبي على عملية تقديم الخدمات بالمستشفي.

ثانيا - : ابعاد سلوكيات المواطنة التنظيمية:

جدول رقم(5)

الأهمية النسبية والانحراف المعياري للبعد الفردي

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	الأهمية النسبية %
أتطوع لمساعدة الاخرين لأداء مهماتهم ، وبخاصة في الظروف غير الاعتيادية.	3.08	1.15	4	61.61
أكون بديلا لأي زميل في العمل إذا أقتضت الظروف ذلك.	3.06	1.14	4	61.33
تقديم العون والتوجية الى زملائي الجدد في العمل وبشكل تطوعي.	3.03	1.17	4	60.66
التزم بتعليمات العمل بشكل يعكس إحترامي لها.	3.16	1.13	4	63.33
أعمل بعد أوقات الدوام الرسمي إذا أقتضت مصلحة المنظمة ذلك.	3.95	1.23	4	79.16

المصدر :الجدول من إعداد الباحث

من الجدول السابق يستخلص الباحث مايلي :

1- من خلال الجدول رقم (5) يتضح ان اعلى درجات الموافقة جاءت على العبارة الاخيرة والتى تنص على أعمل بعد أوقات الدوام الرسمي إذا أقتضت مصلحة المنظمة ذلك حيث بلغت الاهمية النسبية لها (79.16) وانحراف معياري (1.23) وبلغ الوسط الحسابي. (3.95)

2- كانت اقل الفقرات موافقة هي الفقرة التى تنص على أكون بديلا لأي زميل في العمل إذا أقتضت الظروف ذلك ، حيث بلغت الاهمية النسبية (61.33) وبانحراف معياري (1.14) وبلغ الوسط الحسابي. (3.06)

-3نستطيع القول اجمالا بأن إجابات عينة الدراسة حول هذا البعد كانت فوق المتوسط ويعزي الباحث هذا الارتفاع البسيط الى انخفاض بعض ابعاد جودة الحياة الوظيفية بالمستشفى .

جدول رقم(6)

الأهمية النسبية والانحراف المعياري للبعد المنظمي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	الأهمية النسبية%
1	التزم بقواعد المنظمة وتعليماتها حتى عندما لايوجد من يراقب.	4.23	1.01	4	84.74
2	أساهم في حل المشاكل بالمنظمة.	3.69	1.27	4	73.84
3	احترم انظمة وتعليمات المنظمة التى اعمل بها	3.28	1.04	4	65.76
4	أقوم بمساعدة المراجعين ليحصلوا على خدمة متميزة.	3.27	0.98	4	65.61
5	دائما اتقدم بمقترحات لتطوير العمل وتحسينة.	3.09	1.33	4	61.85

1- من خلال الجدول رقم (6) يتضح ان اعلى درجات الموافقة جاءت على العبارة الاولى والتى التزم بقواعد المنظمة وتعليماتها حتى عندما لايوجد من يراقب حيث بلغت الاهمية النسبية لها (84.74) وانحراف معياري (1.01)وبلغ الوسط الحسابي. (4.23)

2- كانت اقل الفقرات موافقة هي الفقرة التى تنص على دائما اتقدم بمقترحات لتطوير العمل وتحسينة، حيث بلغت الاهمية النسبية (61.85) وبانحراف معياري (1.33) وبلغ الوسط الحسابي. (3.09)

3- نستطيع القول اجمالا بأن إجابات عينة الدراسة حول هذا البعد كانت فوق المتوسط ويعزي الباحث هذا الارتفاع البسيط الى انخفاض بعض ابعاد جودة الحياة الوظيفية بالمستشفى كما توضح هذة الاجابات مايمكن ان يتحقق من نتائج طيبة لو ثم الاهتمام بابعاد جودة الحياة الوظيفية.

جدول رقم(7)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر جودة الحياة الوظيفية على تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية

المتغير المستقل	constant	جودة الحياة الوظيفية	قيمة (t)الجدولية	قيمة f)) المحسوبة	قيمة f)) الجدولية	معامل التفسير R2
المتغير التابع	B0	B				
سلوكيات المواطنة التنظيمية	0.651	1.062	6.314	46.09**	34.1	0.943
قيمة (t) المحسوبة	0.132	8.002				

من خلال الجدول يتضح مايلي:

1- إن قيمة (t) المحسوبة لجودة الحياة الوظيفية والبالغة (8.002) هي أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (6.314)عند مستوى المعنوية(5 %) ، مما يدلل ذلك على ثبوت معنوية معامل الانحدار (B = 1.062) عند المستوى اعلاة، أى بدرجة ثقة يبلغ قدرها (95%) وهذا يعني أن جودة الحياة الوظيفية ذات تأثير في سلوكيات المواطنة التنظيمية.

2- ان قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط والبالغة (46.09) هي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (34.1) عند مستوى المعنوية (1%) ، مما يدلل على ثبوت معنوية نموذج الانحدار ، عند مستوى المعنوية(1%) ، اي بدرجة ثقة قدرها(99%) ، وبالتالي تكون جودة الحياة الوظيفية ذات تأثير في سلوكيات المواطنة التنظيمية ، ويعد هذا التأثير ذو دلالة إحصائية ، وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية وتقبل الفرضية البديلة.

3- يتضح من خلال قيمة معامل التفسير (R2) البالغة (0.943) بأن جودة الحياة الوظيفية تفسر مانسبتة (94.3%)من التغيرات التي تطرأ على سلوكيات المواطنة التنظيمية اما المتبقية والبالغة (5.7%) فإنها تعزي الى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج البحث.

رابعا : النتائج والتوصيات

أ – النتائج :

1- أظهرت نتائج البحث أن نسبة عالية من العاملين غير راضيين عن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة بالمستشفى.

2- توصل البحث الى وجود نوع مستوى فوق االمتوسط على برامج التدريب والتعلم التى يقدمها المستشفى للعاملين.

3- كما توصل البحث الى أن هناك ارتفاع متوسط في درجة الرضا عن الامن والصحة المهنية بيئة العمل بالمستشفى وهذا من وجهة نظر العاملين، الأمر الذي يؤثر بشكل ايجابي على عملية تقديم الخدمات بالمستشفي.

4- توصل البحث الى وجود اهمية كبيرة لنظام الاجور والمكافأت ويتبن من خلال النتائج أن نظام الاجور لم يكن مرضي للعاملين وهذا مانتج عنة تولد شعور بعدم الرضا لدى اغلب العاملين.

5- كما توصل البحث الى ان ابعاد جودة الحياة الوظيفية ذات تأثيرا في سلوكيات المواطنة التنظيمية.

ب – التوصيات :

1- العمل على مشاركة كافة العاملين في عملية اتخاذ القرارات وحل مشكلات العمل وذلك من خلال القيام بورش عمل واقامة الندوات والاجتماعات االدورية، مع التشجيع المستمر لاصحاب الافكار الجديدة وتقديم كامل الدعم لهم.

2- توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالبرامج التدريبية المتنوعة لما لها من أهمية بالغة الاثر على الوصول الى تقديم خدمات متميزة، مع العمل على ربط كافة عمليات وبرامج التدريب المختلفة مع إستراتيجية وأهداف المستشفى.

3- إنشاء لجنة قانونية تضع قانونا واضحا يضمن توفير بيئة عمل امنة صحية لكافة العاملين والمتعاملين مع المستشفى.

4- ربط الاجور والمكافأت بنظام فعال للحوافز مرتبطا بنظام العمل وكفاءة اداء العاملين مع ضرورة ايجاد نظام فعال يتم على اساسة التقييم الحقيقي لاداء العاملين وربط الاجور مع كافة المتطلبات الحياتية للعاملين.

5- التركيز على تعزيز سلوكيات المواطنة التنظيمية وذلك من خلال الاهتمام بكافة ابعاد جودة الحياة الوظيفية، بما يضمن للمنظمة قيد البحث تقديم خدمات متميزة.

خامسا : المراجع

أ - المراجع العربية

- عارف محمد عارف ، جودة الحياة الوظيفية ودورها في تطبيق معايير الجودة الشاملة ، دراسة تطبيقية في المستشفيات الحكومية ببورسعيد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة بالسويس ، جامعة قناة السويس ، 2011
- حميد سالم ، دور الثقة التنظيمية في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد 32 ،. 2014
- عادل ياسين ، دور الثقافة المنظمية في سلوكيات المواطنة التنظيمية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 79 ، 2014 ، ص ص. 104–75
- حلا عبدالستار ، دور تبادلية القائد – العضو في سلوك المواطنة التنظيمية على وفق الثقة التنظيمية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 78 ، 2014، ص ص. 112- 149
- ليث علي مطر ،سلوكيات المواطنةالتنظيمية في ظل نظرية القيادة الخادمة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 76 ، 2014 ، ص ص.83- 109
- سيد محمد جادالرب ، جودة الحياة الوظيفية في منظمات الاعمال العصرية ، القاهرة ،. 2008

ب – المراجع الأجنبية

1- ChandranshuSinha , factors affecting quality of work life : Empirical Empirical From Indian Organizations , Australian Journal of Businness and Management Research Vol. No .11 – 2012 , pp(31 -40) .

2 – Surya Kumar .Shani , A Study on Quality of Work Life Among the Employees at Metro Engineering private Limited . International Journal of Management , Vol . 4 , Issue 1 , January – February (2013) , pp . (1-5).

3-Hamid Zare . ZolfaHaghgooyan , Zahra KarimiIdentifiction the components of quality of work life and measuring them in faculty members of Tehran University Iranian Journal of management Studies (IJMS) Vol .7, No . 1, January 2014.

4- C.p.Garg , NeetuMungal , preetiBansal and AKshayKirtiSinghal Quality of working life :an Overview International Journal of physical and Social Sciences . Volume 2 , Issue 3 , 2012, p 233 .

5 - Surya Kumar Shani , A Study on Quality of work life Among the Emplovees at Metro Engineering private limited . International Journal of management ,Volume4, Issue 1 , 2013, p 2

6- Nezakati. Hossien, Asgari. Omid, Karimi. Faraz&Kohzadi.Vajihe, Fostering organizational citizenship behaviors (OCB) through human resources empowerment (HRE), 2010, World journal of management, vol.2,number. 3.

7 - Cheng. Chang, Chen. Tsai & Shan. Tsai, the organizational citizenship behaviors and organizational commitments of organizational members influences the effects of organizational learning, 2011, international journal of trade, economics and finance, vol.2, no.1.

8 -Lindstedt. Catharina &Naurin. Daniel, Transparency and corruption, 2005, the Quality of government conference, Goteborg University .

9-Modassir. Atika& Singh. Tripiti, relationship of emotional intelligence with transformational leadershipand organizational citizenship behavior,2008, international journal of leadership studies, vol.4, iss.1, pp:3-21.

إدارة الجودة الشاملة وأثرها في المنظمات المعاصرة

د.فتحي مسعود عبد الهادي
كلية الاقتصاد بني وليد

تمهيد:

تعد جودة الخدمات والمنتجات من أهم المتغيرات التي تسعى المنظمات لتحقيقها وذلك لضمان تحقيق رضا عملائها وولائهم وزيادة الربحية وتعزيز المركز التنافسي، وضمان البقاء والاستمرار في الأسواق المحلية، كما تساهم الجودة في منح الفرصة للمنظمة لدخول الأسواق العالمية واحتلال مراكز قوية فيها مقارنة بمنافسيها كما يعد الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة على مستوى المنظمة سبيلا رئيسيا للتأهل التنافسي، وإذا نجحت المنظمة في تصميم وإدارة برنامج للجودة الشاملة فإن هذا سيشكل قاعدة قوية تقيم عليها نظام الجودة، وهذا بدوره يؤهلها للتوافق مع مواصفة الايزو المستهدفة.

وفي ظل حدة التنافس التي تسود الأسواق، تواجه المنظمات تحديات كبيرة أهمه، كيف تصل المنظمة إلى بناء وتعزيز ميزة تنافسية تسمح لها باحتلال مركز تنافسي قوي، والمحافظة عليه وتعظيمه. ومن هنا نطرح إشكالية هذا البحث والمتمثلة في التساؤل التالي: كيف يمكن لإدارة الجودة الشاملة أن تساهم في بناء وتحقيق ميزة تنافسية للمنظمات الحديثة في ظل التحديات المعاصرة؟ وبالتالي يستمد هذا البحث أهميته من خلال متطلبات المنافسة التي تفرضها الساحة الاقتصادية في الوضع الراهن والتي تدفع المنظمات إلى تطبيق التوجهات الحديثة لمواجهة المنافسة والتفوق على المنافسين، وتحقيق الريادة.

أهمية البحث :

- زيادة الاهتمام بمتطلبات الجودة ومتغيراتها.
- زيادة احتدام المنافسة بين المنظمات
- سعي المنظمات نحو تحقيق التفوق في مجال أعمالها.

محاور البحث :

أولاً: الجذور والمؤشرات المعاصرة للاهتمام العالمي بالجودة.

ثانياً: أهمية إدارة الجودة الشاملة.

ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة في ظل التحديات الإدارية المعاصرة.

رابعاً: علاقة إدارة الجودة الشاملة بمعايير الايزو.

خامساً: عوامل نجاح وأسباب فشل تطبيقات الجودة الشاملة في دعم تنافسية المنظمات.

أولاً: الجذور والمؤشرات المعاصرة للاهتمام العالمي بالجودة

إن تطور وتنامي الاهتمام بالجودة يعود إلى سبعة آلاف عام منذ أن اهتم المصريون القدامى بها، ويتضح ذلك من خلال النقوش الفرعونية وبناءات الأهرامات، ثم أسفر الاهتمام المعاصر بقضية الجودة عن نشأة اهتمام دولي عالمي متنام بنظمها وإيجاد معايير دولية لها هي(1):

المعيار الصناعي الياباني: طور اليابانيون في عام 1981 مواصفة لإدارة الجودة الشاملة عرفت باسم المعيار الصناعي (Z8101-1981) وقد أوضح المعيار أن السيطرة الفاعلة على الجودة تتطلب تعاون كافة مجالات

(1) أحمد سيد مصطفى، إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000 دليل عملي، القاهرة 2001، ص41

وأنشطة المنظمة، وهم: الإدارة العليا، والمديرون والمشرفون، والعمال في كافة مجالات وأنشطة المنظمة مثل: بحوث السوق والتطوير، التخطيط لتصميم المنتج، التجهيز للإنتاج، الشراء، الصنع، الفحص، المبيعات، وخدمة ما بعد البيع، وكذلك السيطرة المالية وإدارة الموارد البشرية، والتدريب والتعليم، وقد أدى هذا الاهتمام بجودة السلع والخدمات لليابانيين على تجسيد ظاهرة الاهتمام العالمي بالجودة وذلك بمنح جائزتين وهما على التوالي(2):

جائزة ديمنج: منحت هذه الجائزة باسم خبيرا الجودة "ديمنج" لأول مرة في عام 1951، حيث قدمه اتحاد علماء ومهندسي اليابان إلى الشركات التي نجحت في برامجها لتحسين الجودة، وبرغم أن التقدم لنيل الجائزة كان متاحاً لكل الشركات، إلا أن أول شركة غير يابانية حصلت عليها كانت شركة فلوريدا للطاقة والضوء في عام 1991، كما حصلت عليها شركات أخرى شهيرة مثل "تويوتا" و"إن.إي.سي" وقد ركزت الجائزة على النجاح في الرقابة الإحصائية على الجودة كوسيلة لتحسين الجودة، وعلى التزام الإدارة العليا ومشاركتها في برامج تحسين الجودة كما أخذت الجائزة بالاعتبار أربعة أنشطة للإدارة العليا:

- طبيعة توجهات وأنشطة طاقم الإدارة العليا إزاء الجودة.
- نشاط إرضاء العملاء
- إشراك العاملين في قضايا وأنشطة الجودة
- نشاط التدريب

وكانت هذه الجائزة من أولى التحركات العالمية لاعتبار وتقدير، ومكافأة، وتشجيع التقدم في مجال تحسين جودة السلع والخدمات كما كانت هامة للغاية في التحرك تجاه رفع مستوى إدراك الإدارة العليا على المستوى العالمي لأهمية الجودة والامتياز فيها.

جائزة "مالكولم بالدريج" القومية: بعد التفوق الواضح لليابانيين في مجال الجودة، ظهر اهتمام واسع النطاق في الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين جودة السلع والخدمات وقد أنشأ المعهد القومي للمعايير والتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987 جائزة "مالوم بالدريج"لتمنح للشركات الأمريكية فقط المتميزة في مجال الجودة ويعد رضاء العميل أهم العوامل وأثقلها وزنا في مساعدة الشركة على نيل الجائزة وتتلقى الشركات المتقدمة لنيل الجائزة ملخصاً مكتوباً من هيئة المحكمين أو المقيمين عن ملاحظاتهم متضمنة نقاط القوة والضعف في برامج الجودة، واقتراحاتهم للتحسين، وهكذا لا يكون نيل الجائزة هو المكسب الوحيد للشركة التي تحاول نيلها، كما تهدف الجائزة بشكل عام إلى حث الشركات الأمريكية على(3):

- تحسين برامجها في إدارة الجودة
- تطوير معايير وأدلة إرشادية يؤدي الالتزام بها لتحسين الجودة وتعزيز استراتيجياتها.

وللجائزة ثلاث فئات:

الفئة الأول: للشركات الصناعية الكبيرة.

الفئة الثانية :للشركات الخدمية الكبيرة.

الفئة الثالثة: للمنظمات الصغيرة.

---

(2) خيضر كاظم حمودة، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان 2000، ص91

(3) أحمد سيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص52

وحتى تكون الشركة مؤهلة للترشيح يجب أن يكون موقعها بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن تقدم طلبا من 75 صفحة يضم بيانات عنها، حيث يقوم فريق من المقيمين بمراجعة وتقييم هذه الطلبات وتخضع الشركات التي تحصل على درجات عالية لسعة اختبارات وتتمثل معايير الاختبار من بين الشركات فيما يلي:-

القيادة: أي مدى نجاح قيادة الشركة في غرس ثقافة واضحة ومستمرة للجودة في المنظمة.

المعلومات والتحليل: من حيث قدرة الشركة على جمع وتحليل معلومات مرتبطة بالتخطيط للجودة وتحسينها.

التخطيط الاستراتيجي للجودة: من حيث تكامل متطلبات الجودة مع خطط وأنشطة المنظمة.

الإفادة من الموارد البشرية باستغلال كامل قدرات قوة العمل في تحسين الجودة.

تأكيد الجودة: بتصميم وإدارة نظم لتأكيد السيطرة على الجودة في كافة عمليات الشركة.

نتائج تأكيد الجودة: بعرض المنجزات والتحسينات في الجودة من خلال مقاييس كمية.

رضا العملاء: بتحديد توقعات ومتطلبات العملاء وعرض نتائج الاستجابة لها.

وقد حصل على هذه الجائزة عدد من الشركات الصناعية الأمريكية الكبيرة مثل "موتورولا" و"ويستينجهاوس" و"زيروكس" و"آي. بي. أم" وقطاع سيارات "كاديلاك" بشركة "جنرال موتورس" كما حصل عليها عدد من الشركات الخدمية الكبيرة مثل "فيديرال إكسبرس"، وشركات صغيرة أيضاً، ويحصل الفائزون على ميداليات من الكريستال، ومزايا النشر عن الفوز في وسائل الإعلام، وحق الشركة في أن تعلن عن أنها فازت بالجائزة.

معيار الايزو 9000 الأوروبي: ركز هذا المعيار الذي طوره الأوروبيون وهو إيزو 9000 على إلزام منظمات الأعمال العاملة في نطاق دول الجماعة الأوروبية باتباع إجراءات ضمن إدارة منهجية للجودة، وقد تضمن المعيار ثلاثة عناصر رئيسية هي(4):

- توفر دليل للسيطرة على الجودة يستوي القواعد الإرشادية للايزو.
- توثيق إجراءات الجودة.
- وجود تعليمات مكتوبة للعامل.

ويتعين أن يقوم مراجعون- كطرف ثالث- بمراجعة مدى توافق نظام الجودة مع مواصفة الايزو، وهناك عوامل عديدة تجعل من الايزو9000 موضوعاً للاهتمام المكثف على المستوى العالمي، وتتضمن هذه العامل ما يلي:-

القبول العالمي لمواصفات الايزو كنظام لمواصفات الجودة":

اتجاه الاتحاد الأوروبي منذ 1993 إلى تطبيق مواصفات ومعايير جودة على المنتجات المصنعة بالدول الأعضاء أو المصدرة إليها ومن تم يتزايد الاهتمام بنظام جودة الأيزو الذي يساعد على تهيئة أو إفراز منتجات جيدة تتوافق وهذه المواصفات.

احتياج الأسواق- الذي يتوقع تزايده- لأن تستوفي المنظمات المتعاملة متطلبات التوافق مع الأيزو 9000.

ومما سبق يمكن توضيح مراحل تطور الاهتمام بالجودة والسمات المميزة لكل مرحلة حتى الوصول إلى ما يسمى بإدارة الجودة الشاملة من خلال الجدول التالي:

(4) المرجع السابق ص42

جدول رقم (1) التطور النوعي لمراحل الاهتمام بالجودة وملامحها الأساسية

مراحل الاهتمام بالجودة	الملامح الرئيسية
المرحلة الأولى: مرحلة الاهتمام بفحص المنتجات باستخدام الوسائل الفنية	العشرينيات فحص فني بعد نهاية الإنتاج للتأكد من مطابقة المنتج أو الخدمة للمواصفات الموضوعة
المرحلة الثانية: مرحلة استخدام الأساليب الإحصائية في الرقابة على جودة الإنتاج	الثلاثينيات/ الأربعينات أهم الأساليب: العينات الإحصائية، عينا القبول، الرقابة على العملية وخرائط العملية وخرائط الرقابة على الجودة
المرحلة الثالثة: مرحلة التأكد من الجودة وضمانها	منذ منتصف الخمسينات بداية فكرة رقابة الجودة الشاملة، والتي تعتبر النواة الحقيقية لحركة إدارة الجودة الشاملة قضايا هامة ومحورية: تكلفة الجودة، قياس درجة الاعتمادية للسلع، والتركيز على نظم الإنتاج بلا عيوب
المرحلة الرابعة مرحلة الإدارة الإستراتيجية للجودة وتوظيفها لدعم تنافسية المنظمات	اهتمام الإدارة العليا في المنظمات بقضية الجودة الربط بين الجودة والربحية في المنظمات إدارة الجودة الشاملة كفلسفة إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة كسلاح تنافسي

المصدر: محمد ماجد خشبة، الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد15، 2005، ص10، وبتصرف من الباحث

ثانياً: أهمية إدارة الجودة الشاملة

ينظر إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها قاطرة عظيمة للتغيير إلى الأفضل، ومقياس أساسي للمفاضلة بين المنظمات حيث اعتمدتها الكثير من المنظمات لأهميتها الإستراتيجية الفائقة، مما زاد من فاعليتها ومن قدرتها على البقاء في سوق المنافسة.

ومن بين العوامل التي أدت إلى تصاعد أهمية إدارة الجودة الشاملة ما يلي(5):

- زيادة حدة المنافسة بين المنظمات، والتي ترتكز على تقديم أفضل المنتجات بأقل سعر ممكن.
- انتقال التنافس من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي، مما جعل الجودة الشاملة في سلم أولويات المنظمة.
- ضرورة اللجوء إلى ابتكار أساليب وتقنيات إدارية جديدة لمواجهة التغيرات الحالية السريعة والمستمرة.

(5) مأمون الدراركة وطارق الشلبي، الجودة في المنظمات الحديثة، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص46

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق عدة نجاحات تتجلى من خلالها أهمية هذه الأخيرة منها:

- ✓ تقليص شكاوي المستهلكين وتخفيض تكاليف الجودة، مما يساهم في تحقيق رضا العميل.
- ✓ زيادة الإنتاجية والأرباح المحققة مما يؤدي إلى رفع الحصة السوقية.
- ✓ تقليص حوادث ومشاكل العمل، مما يساهم في رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية.
- ✓ تحقيق منافع ووفورات متعددة في تكالي وآجال العمليات الإنتاجية، مما يرفع من مستوى جودة المنتجات.
- ✓ تحسين عملية الاتصال بين مختلف مستويات المنظمة وضمان المشاركة الفعالة لجميع أفرادها في تحسين الأداء.

وتؤكد إدارة الجودة الشاملة على إن الإصغاء لرغبات العميل وتلبيتها هي السبيل الوحيد والأكثر دواماً بالنسبة للمنظمة لتحقيق النجاح والريادة، إذ تستمد أسسها من تحقيق أعلى درجات الرضا لدى العملاء بشكل مستمر، وتعد المحافظة على العملاء الحاليين والحصول على آخرين جدد أكبر تواجهه المنظمة حالياً مما يتطلب تحقيق منتج ناجح في ظل السوق التنافسية الآنية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويمكن توضيح أهمية إدارة الجودة الشاملة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01) أهمية إدارة الجودة الشاملة

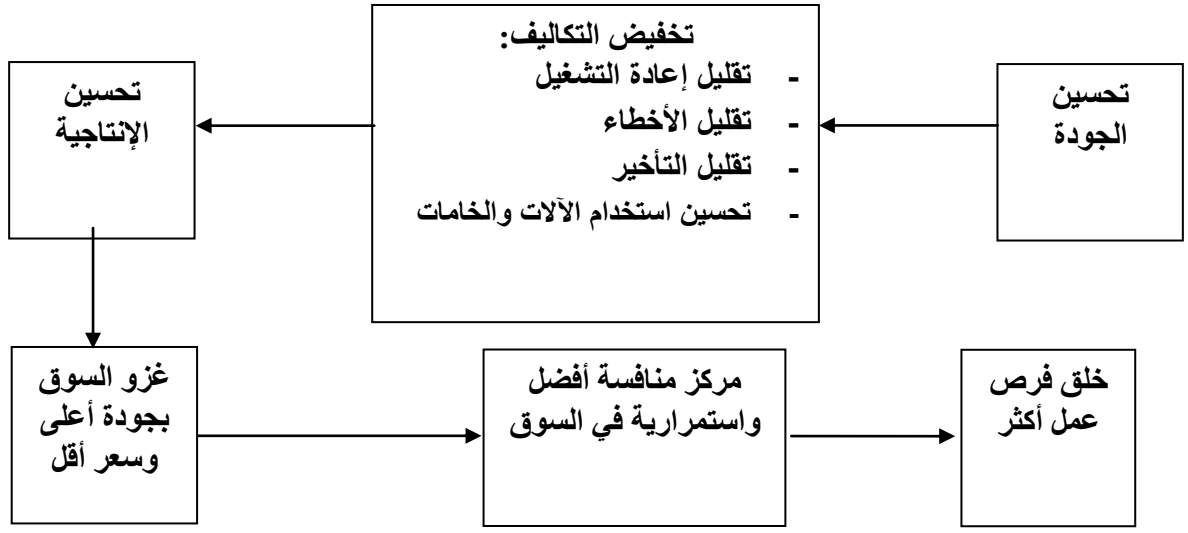

المصدر: علي السلمي، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ ، ص299،

ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة في ظل التحديات الإدارية المعاصرة .

التحديات التي تواجهها المنظمة: تواجه المنظمات حالياً تحديات متعددة ومختلفة، أهمها ما يلي:

1. تقليص دور الدولة وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في إدارة الفعاليات الاقتصادية مما ساهم في تحسين الكفاءة الإدارية في الجهاز الحكومي.
2. العولمة، وأثرها على زيادة اهتمام المنظمات بالعملاء وانتقال المنافسة من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، مما جعل الاهتمام بالمتغيرات العالمية من حتميات بلوغ أعلى درجات الجودة وضمان البقاء في الأسواق.
3. التحديات المرتبطة بأتمتة العمل الإداري وترسيخ متطلبات الإدارة الالكترونية وتطوير طرق العمل الإداري.

4. التحديات المرتبطة بترسيخ الشفافية في العمل الإداري، وهي الوضوح في القوانين والإجراءات والسماح للمعلومات بالتدفق الحر والابتعاد عن الغموض والتعتيم والتستر على المشكلات ومواقع القصور، وكذا الابتعاد عن الضبابية في العمل الإداري.
5. التحديات المرتبطة بالتخلص من جميع مظاهر الفساد الإداري بهدف الوصول إلى منظمات متطورة قادرة على تقديم خدمات ذات جودة متميزة ترضي العملاء.
6. التحديات المرتبطة باستقطاب الموارد البشرية المنخرطة في عالم المعلوماتية والاتصالات التكنولوجية والمسلحة بالأنماط الإدارية الحديثة وذات التفكير الإبداعي.

العولمة وإدارة الجودة الشاملة: تعد العولمة مفهوماً حديثاً ينطوي على عدة جوانب مختلفة، أهمها ما يلي(6):

الجانب الاقتصادي: من بين المظاهر الاقتصادية التي تتجلى من خلالها ظاهرة العولمة، حرية وسرعة حركة رؤوس الأموال، تطور الاتصالات وسهولة المعاملات التجارية، واحتكار النشاط الاقتصادي والمالي.

الجانب التكنولوجي: مع ظهور الإبداعات التكنولوجية الحديثة كالانترنيت ووسائل الاتصال المتطورة، أصبحت المعلومات تنتقل بسرعة فائقة بين مختلف دول العالم مما ساهم في تسهيل المبادلات والاتصالات.

الجانب الإداري: أدت العولمة إلى ظهور العديد من الظواهر منها، ما يلي:

- ✓ الانتقال من المنافسة المحلية إلى المنافسة العالمية التي تتميز بحدة المنافسة وبقاء الأفضل.
- ✓ تصغير دور الدولة ومنح القطاع الخاص أهمية أكبر في النشاط الاقتصادي
- ✓ تفعيل مشاركة القطاعين العام والخاص، وترسيخ مفهوم الشفافية في العمل الإداري وتجنب الضبابية.
- ✓ أتمتة العمليات الإدارية كاتخاذ القرار، تحسين الاتصالات، ترويج المنتجات من خلال شبكة الانترنيت.
- ✓ التأكد على تفعيل جودة الخدمة والإنتاج من خلال التركيز على جودة الأداء بغية إرضاء العملاء.
- ✓ السعي نحو استقطاب الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، وذاتالتفكير الإبداعي.
- ✓ إعادة هيكلية المنظمات وتقليص عدد المستويات الإدارية وإعادة هندسة العمليات.
- ✓ الاهتمام بالتجارة الالكترونية التي تساهم في توفير المعلومات وسرعة انتقالها لتسهيل التبادل الدولي.

ولقد ساهمت العولمة في ترسيخ مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في المنظمات من خلال ما يلي:

- ✓ الاتجاه نحو تقليص حجم الأجهزة الإدارية وإعادة هيكلتها سيساهم في ترسيخ مفاهيم الجودة في الإنتاج والخدمات المقدمة للعملاء.
- ✓ التحول من المنافسة المحلية إلى المنافسة العالمية سيدفع المنظمات إلى تقديم منتجات ذات جودة عالية لضمان استمرارها في ظل حدة المنافسة.
- ✓ الاتجاه نحو تقوية نظم المساءلة والمحاسبة سوف يساهم في زيادة الرقابة على مستوى جودة المنتجات والخدمات، والتزام المنظمة بالمعايير والمقاييس العالمية للبقاء في الأسواق.
- ✓ الاتجاه نحو ضرورة ترشيد النفقات وترسيخ الكفاءة في إدارة الأموال لتعزيز المركز المالي للمنظمة، سيساهم في التحسين المستمر لمستوى جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها.
- ✓ الاتجاه نحو أتمتة العمل الإداري وضرورة ترسيخ الإدارة الالكترونية في عمل المنظمة سوف يساعد هذه الأخيرة على تقديم منتجات خالية من العيوب وبشكل أسرع.

(6) المرجع السابق ص216

- ✓ ضرورة ترسيخ الشفافية في العمل الإداري ومكافحة كافة أشكال الفساد الإداري تعد المنطلق الأساسي لحركة إدارة الجودة الشاملة لأنها تؤمن بضرورة وضوح الإجراءات والتشريعات.
- ✓ استخدام الانترنيت في عمليات الإدارة المختلفة كالتسويق مثلاً يساهم في تحقيق جودة عالية في خدمة العملاء وتخفيض مصاريف تسويق المنتجات بالمقارنة بمثيلاتها في قنوات التوزيع التقليدية.
- ✓ التوجه نحو استقطاب الكفاءات المؤهلة والمنخرطة في عالم المعلوماتية، والمسلحة بأنماط وأساليب الإدارة الحديثة سيساهم بفعالية في تطوير وإبداع منتجات ذات جودة عالية.
- ✓ التوجه نحو حرية التجارة وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول سيشجع المنظمات على رفع مستوى جودة السلع والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة الأجنبية التي ستواجهها، مما يساعد على تحقيق ربحية أكبر.

تفعيل استخدام التجارة الالكترونية يساهم في ترسيخ الجودة في نشاط المنظمة من خلال ما يلي:

- ✓ زيادة المنافسة في سوق الكترونية مفتوحة سيؤدي إلى انخفاض الأسعار والتكاليف وتحسين مستوى الجودة.
- ✓ توزيع الخدمات للعملاء بأقل التكاليف الممكنة لسهولة وصول المعلومات إلى عدد كبير منهم .
- ✓ التعامل المباشر مع العملاء وبدون إجراءات معقدة مما يساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة.
- ✓ تساعد في الحصول على مطالب العملاء وطبيعة السلع والخدمات التي يفضلونها.
- ✓ حصول المنظمة على معلومات مرتدة من العملاء بشكل مباشر في تطوير وتحسين السلع والخدمات.

رابعاً: علاقة إدارة الجودة الشاملة بمعايير الايزو.

إن الحصول على شهادة المطابقة ليس هدفاً في حد ذات، وإنما وسيلة تلجأ إليها المنظمة للارتقاء بالمستوى العام لأدائها، وتحقيق رضا العملاء، والتطوير الشامل لتنظيمها تأكيداً لمفهوم الجودة الشاملة، تعتبر إدارة الجودة الشاملة مدخلاً للتطوير الشامل والمستمر للأداء، حيث تعد مسئولية جميع أفراد المنظمة، وتهدف إلى تحقيق رضا العملاء، تخفيض التكاليف، ورفع الحصة السوقية من خلال تعميم الجودة على جميع مراحل التشغيل بدءا من التعامل مع المورد ووصولا إلى التعامل مع العميل أما الايزو 9000 فهي مواصفة محددة متفق عليها عالمياً، مما يسهل تقييم مدى توافق أداء المنظمة معها، في حين يصعب ذلك مع إدارة الجودة الشاملة، حيث ترتكز على العلاقة (مورد/زبون) والتي تعد مكملة لتوجه الإدارة والعمال بإدارة الجودة الشاملة وترتبط معايير الايزو بإدارة الجودة الشاملة من خلال النقاط التالية(7):

1. إن المواصفات القياسية الايزو تعبر عن إدارة الجودة من وجهة نظر العميل، في حين تتبع إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر المورد، فإدارة الجودة الشاملة خلافاً للايزو تذهب لأبد من توقعات العملاء.
2. إن تركيز إدارة الجودة الشاملة على رفع فاعلية وكفاءة عمليات المنظمة بشكل شامل ومستمر بغية إرضاء لعملاء يشكل نقطة توافق مع مواصفات الايزو

(7) سمير محمد عبدالعزيز، جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو 10011، 9000، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص139

3. أن تركيز مواصفات الايزو على التوثيق والمراجعة المستمرة يساهم في تحسين إدارة الجودة ونظم تأكيدها، مما يزيد من الاهتمام بالتطوير المستمر والتشغيل الكامل للنظام.

إذن مواصفات الايزو 9000 تمثل نظاماً للجودة يقوم على مواصفات موثقة ويركز على أساس مطابقة هذه المواصفات في حين إدارة الجودة الشاملة تمثل إدارة الجودة من منظور شامل حيث تغطي وتهتم بتحقيق الجودة في جميع مجالات المؤسسة فهما نظامان متكاملان وليسا متعارضين ويمكن توضيح أهمك الاختلافات بين المواصفات القياسية للايزو وإدارة الجودة الشاملة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02) علاقة إدارة الجودة الشاملة بمعايير الايزو

إدارة الجودة الشاملة	المواصفات القياسية للايزو 9000
موجهة بالعملاء	ليس ضروريا أن تكون موجهة بالعملاء
تمثل المحور الأساسي لاستراتيجية المؤسسة	قد لا تمثل جزءاً متكاملاً من إستراتيجية المؤسسة
موجهة بفلسفة، أدوات وأساليب شاملة	موجهة بالإجراءات التشغيلية للنظام الفني
التحسين والتطوير المستمر أحد المحاور الأساسية في فلسفة المؤسسة	التحسين والتطوير المستمر غير وارد، فالمعايير محددة بإجراءات وطرق العمل
تشمل جميع الأقسام، الإدارات، الوحدات، والمستويات التنظيمية	يمكن تطبيقها على أقسام أو إدارات محددة وليس بالضرورة على مستوى المنشاة ككل
يتولى مسؤوليتها كل فرد في المنشأة وليس إدارة أو قسم محدد	يتولى مسؤوليتها قسم أو إدارة مراقبة الجودة
تحتاج إلى إحداث تغيير شامل في المفاهيم والنظم ومراحل التشغيل	قد لا تتطلب إجراء تعديلات جوهرية في الأوضاع الحالية
تتبنى التغيير المستمر لاسيما في الثقافة التنظيمية	تبدو وكأنها في حالة استاتيكية وضمن بيئة ثابتة لا تتغير

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة الايزو 10011، 9000، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، القاهرة 1999، ص140، وبتصرف الباحث

إن تطبيق الجودة، أو بمعنى أصح الجودة الشاملة أصبحت من متطلبات البقاء في الأسواق العالمية التي تتصف بحدة المنافسة فيها، وببقاء الأفضل، والذي يقدم أفضل وأجود المنتجات والخدمات، ولا تكفي الجودة الشاملة لتحقيق هذا الهدف، بل يجب على المنظمة أن تتفوق وتتميز على منافسيها، والذي لا يتحقق إلا من خلال امتلاكها لميزة تنافسية قوية، وكنتيجة عامة يمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة والأيزو أنهما متكاملان وليسا بديلان أو متعارضان، إذ يمكن الحصول على الايزو بدون إدارة الجودة الشاملة والعكس صحيح، كما يمكن تبني إدارة الجودة الشاملة كمدخل لحصول على الايزو.

خامساً: عوامل نجاح وأسباب فشل تطبيقات الجودة الشاملة في دعم المنظمات

لتحقيق الريادة والتفوق في إدارة الجودة الشاملة، تعتمد المنظمة على المبادئ التالية(8):

1. التركيز على أهمية البحث والتطوير واعتبارها من الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.
2. ترشيد المديرين للعمال وتلقيهم مبدأ التقويم الذاتي لتحسين أدائهم.
3. توفير جو ملائم للعمل، والتأكيد على أهمية قيمة العمل الجماعي بين أفراد المنظمة.

(8) خالد بن سعيد عبدالعزيز بن سعيد، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي، ردمك للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 1997، ص117

4. ربط القيم والمبادئ التنظيمية بعملية إدارة الجودة الشاملة، وترسيخها لدى جميع أفراد المنظمة.
5. تطوير خطة ورؤيا إستراتيجية تجسد مفاهيم الجودة وقيمها، وأهداف تحسين الجودة.
6. التركيز على منع حدوث الأخطاء من خلال تبني مفهوم (صفر خطأ) واستخدام معايير الأداء.
7. التركيز على أهمية الاختيار الأمثال للعمال، وتعليمهم وتدريبهم بهدف رفع كفاءتهم ومهاراتهم المهنية.
8. الاهتمام بإدارة التحسين المستمر للعمليات والتخطيط المحكم لها.
9. دمج الخطط الإستراتيجية والتسويقية وخطط الجودة في خطة واحدة شاملة.

إضافة إلى العوامل السابقة، نميز مجموعة أخرى من العوامل التي تساهم في تحقيق إدارة الجودة الشاملة، وهي(9):

المشاركة والتحفيز: إن إطلاق الفعاليات وتشجيع الابتكار والإبداع وخلق البرامج التطويرية والتحفيزية وزرع روح المشاركة الذاتية والفريق الواحد، يعد الركيزة الأساسية لتعزيز البناء التنظيمي وتحقيق الأهداف المثلى التي تسعى لها المنظمة.

نظام المعلومات والتغذية العكسية: يعتبر من أكثر العوامل الهادفة لتحقيق نجاح المنظمة، فاتخاذ القرارات الصائبة يرتبط بشكل كبير بتوافر المعلومات السليمة، كما أن استمرارية التحسين والتطوير يقترن بشكل كبير بتدفق المعلومات وعودتها.

العلاقة بالموردين: يعد دور الموردين ذوي الكفاءات الفاعلة في توريد المواد بالجودة المطلوبة من الركائز المهمة في نجاح إدارة الجودة الشاملة، ذلك أنه يساهم في تحقيق منتجات ذات جودة عالية.

تأكيد الجودة: لتأكيد الجودة أثر فعال في نجاح إدارة الجودة الشاملة، فاعتمادها يتم بدءا من عملية التصميم، فدقة المواصفات المعتمدة في التصميم لها أثر كبير في تحقيق نجاح دقة المطابقة أثناء الإنتاج وبالتالي تحقيق جودة المنتج النهائي.

المناخ التنظيمي الملائم: وذلك من خلال قيام الإداري العليا، ومنذ البدء بإعداد وتهيئة العمال في المؤسسة على مختلف مستوياتهم إعداد نفسياً لقبول وتبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، مما يساهم في تنشيط أدائهم والتقليص من مقاومتهم للتغيير، وبالتالي زرع وترسيخ ثقافة الجودة بين أفراد المنظمة.

يتطلب نجاح نظام إدارة الجودة الشاملة تطوير ثقافة الجودة، لأنها تقوم بغرس ثقافة خدمة العميل سواء كان داخلياً أو خارجياً، ويعتبر (6 سيجما) من أحدث معايير الجودة التي تسعى إلى نشر ثقافة الجودة، حيث يعتمد على التحليل المتزايد للبيانات والإحصاءات للتعرف على مواطن القصور في العمليات أو المنتجات، بهدف معالجتها بشكل دائم، مما يساهم في تحقيق أعلى مستوى لضبط الجودة وتهدف هذه التقنية إلى تحقيق دقة الالتزام بمواصفات الجودة وتجنب الأخطاء في العمليات، وذل بأن يكون في كل مليون عملية احتمالات خطأ لا تزيد عن أربعة عمليات كما تعتمد هذه التقنية على العنصر البشري المتميز للوصول إلى تحسين الجودة والمحافظة عليها؛ ومن بين العوامل التي تؤدي إلى فشل برنامج إدارة الجودة الشاملة ما يلي(10):

---

(9) خيضر كاظم حمودة، مرجع سبق ذكره، ص103

(10) محمد ماجد خشبة، الجدة الشاملة وتنافسية المشروعات، سلسلة اجتماعات الخبراء المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 15، 2005، ص20.

1. محدودية فهم المديرين لأهمية تحسين الجودة ومدى ارتباطها بفاعلية المنظمة وكفاءتها.
2. عدم وضع سياسة سليمة لبرنامج التدريب المرتكز على تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية للعمال.
3. عدم وجود قائد قوي في المؤسسة، والذي له القدرة على توجيه العمال ودعمهم في تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة.
4. وضع برامج محدودة وضيقة الأبعاد لتحسين الجودة، مما يعترض تطور الإبداع على المدى البعيد.
5. رفض وعدم قبول بعض الأفراد في المنظمة لمفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة.
6. عدم توظيف الخبرات في عملية التحسين المستمر، مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء وانخفاض مستوى الأداء.
7. عدم التركيز على العمليات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر وكبير على خلق القيمة المضافة للعملاء.
8. عدم وجود رؤيا إستراتيجية واضحة للجودة الشاملة وللتغيير على مستوى المنظمة.
9. عدم توفير الوقت اللازم لوضع تخطيط سليم ومحكم للعمل.
10. نقص توعية الأفراد ونشر ثقافة ومفهوم إدارة الجودة لشاملة لدى أفراد المنظمة.

الخاتمة: تأسيساً على ما سبق فإن البحث خلص إلى أن إدارة الجودة الشاملة فلسفة أوسع من أي فكر إداري سابق لها ما قورن بها منفرداً، وتعد سلاحاً تنافسياً فاعلاً ومكوناً رئيسياً في عملية التخطيط الاستراتيجي في المنظمات، وتمثل أحد العلامات البارزة في تطور الجودة وتطور الفكر الإداري الحديث على السواء، وتمثل شرطاً جوهرياً لقبول المنتوج بشكل عام سواء بالسوق المحلية أو بالأسواق الخارجية وهي شرط أساسي لزيادة القدرة التنافسية والتي تتحقق عندما ينجح المنتج في تصميم وتنفيذ وتقديم منتجات تشبع حاجات وتوقعات العملاء ويحقق درجة الإشباع الكاملة المتوقعة من هذا المنتج، كما ترتبط جودة المنتوج بإدراك العميل لمدى تلبية المنتج (سلعة أو خدمة) لهذه الحاجات والتوقعات، شريطة أن تشمل جودة المنتج مجموعة من السمات والخصائص لمنتج أو خدمة حملت على عاتقها إشباع حاجة معينة، وهذا يشمل الحاجة الاقتصادية وإمكانية الاستفادة من المنتج وسهولة الصيانة وإمكانية الاعتماد عليه والتصميم وكل الخصائص الأخرى الضرورية.

كما تم التوصل إلى أن الجودة من وجهة نظر المنظمات لابد أن ترتبط بالابتكار بما يحققه من قبول المستهلك للمنتجات الجديدة وما تؤمنه من توافق مع الاعتبارات البيئية كشروط تتزايد أهميتها في الحياة المعاصرة، وبما توفره من تكامل سلاسل الجودة أي الانتشار الأمامي والخلفي والأفقي للجودة في حياة المجتمع وصناعاته وخدماته، وفي الختام أوضح البحث العلاقة التكاملية بين إدارة الجودة الشاملة وبين المواصفة الدولية للجودة في المنظمات المعاصرة، ودور الجودة الشاملة في دعم تنافسية المنظمات وتحسين كفاءتها وتعظيم فرصها للتواجد عالمياً:

نظرية السلطة عند توماس هوبز

أ.عبد الحكيم علي الورفلي
كلية الآداب والعلوم صبراتة

المقدمة:

إن السلطة السياسية لازمة وضرورية للحفاظ على الجماعة الاجتماعية. ولتنظيم المجتمع وضمان توافقه وتجانسه، لذلك فإن السلطة سمة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القدم والى عصرنا الحاضر، حتى وإن كانت ممارستها تختلف من عصر إلى عصر ومن مجتمع لآخر.

والإنسان بخلاف جميع الكائنات الأخرى لم يترك لنفسه تحت رحمة الطبيعة وإنما حاول منذ القدم أن يتفهم ما يحيط به من ظواهر طبيعية وإن يفسرها، وسعى بفكره إلى إخضاعها لإرادته وتطوير الظروف المحيطة به، وأن يهيمن على الموارد الطبيعية ليوجهها لما فيه مصلحته.

إن عملية تسخير فكر الإنسان وتطوره التاريخي لفهم الطبيعة المحيطة به، أدت إلي استيعاب التصرفات البشرية والعلاقات الاجتماعية ومن ثم حملته على التأمل في الطبيعة وتفسيرها.

وبالطريقة نفسها التي أخذ الإنسان يستقصي حقيقة الطبيعة ومعرفة قوانينها وجعل قواها تحت سيطرته والانتفاع من مصادرها، بدأ أيضاً في التساؤل عن معتقداته الفكرية وتقاليده وتنظيماته الاجتماعية، وكشف طبيعتها ومدى سلطاتها، من أجل التخطيط الإداري لتقدمها أو تغييرها.

وهكذا ونتيجة لهذه الحالة تطورت جميع التنظيمات الاجتماعية بطريقة طبيعية. فقد أدرك الإنسان تدريجياً وجود هذه التنظيمات وعمل على تطويرها. وليس هناك من شك أن الدولة هي أكثر هذه التنظيمات قوة، وكان على الإنسان إن يستقصي عن هذه المؤسسة فيحاول اكتشاف أصلها، ويتساءل عنها أو يساند سلطتها، ويناقش النطاق المناسب لوظيفتها، وكنتيجة لهذه العملية ظهر الفكر السياسي.

فالفكر السياسي يهتم بتلك الأفكار والمفاهيم التي تبحث في الظواهر السياسية وتحاول التعرف عليها ودراستها وتحليلها في سبيل تكوين مفهوم محدد عن تلك الظواهر، ومن أهم تلك الظواهر هي ظاهرة السلطة.ومن هنا تبرز أهمية فكرة السلطة لدى توماس هوبز باعتبارها من المحاولات الفكرية التي عبرت عن الآم الإنسانية ومعاناتها [1].

ونظراً للأهمية أفكار هذا العالم سوف نلقي اهتمامنا في هذه الورقة البحثية على أهم الأفكار النظرية والإسهامات التي قدمها هذا العالم حول مسألة السلطة.

مشكلة البحث:

أن مسألة السلطة تعد أحدى أهم القضايا النظرية، ومن هنا ينبغي النظر إلى أفكار توماس هوبز حول مسألة السلطة كمحاولة سوسيولوجية بالغة الأهمية لتحليل وتفسير تلك الظاهرة في العديد من جوانبها المختلفة، وذلك لما يقدمه هذا العالم من جهد نظري واسع على مستوى تحديد ماهية السلطة عموماً، ولما تتمتع به رؤيته لتلك الظاهرة من ميزات منفردة على وجه الخصوص. إذ يعتبر من أبرز العلماء الذين أرسو معالم الفكر السياسي والاجتماعي الواقعي بشكل عام، وما يتعلق منه بفكرة المجتمع السياسي والسلطة بشكل خاص. وعلى الجانب الآخر تكتسي هذه النظرية أهميتها البالغة نظراً لما تثيره من تساؤلات وإشكاليات نظرية متعددة.

[1] - إحسان عبدالهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، ط1، منشورات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني،الكردستاني،2012م،ص 5،4.

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما مكانة السلطة عند توماس هوبز؟

2- ما صيغة الحالة الطبيعية لدى توماس هوبز؟

3- ما الشروط المكونة للسلطة لدى توماس هوبز؟

4- ما أهم إشكاليات مسألة السلطة لدى توماس هوبز؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي ما يلي:

1- تحديد مكانة السلطة عند توماس هوبز.

2- تحديد صيغة الحالة الطبيعية عند توماس هوبز.

3- حصر وتحديد أهم الشروط المكونة للسلطة لدى توماس هوبز.

4- كشف أهم الإشكاليات لمسألة السلطة لدى توماس هوبز.

فرضية البحث:

يدور البحث على فرضية أساسية وهي:

هل أسهمت الأفكار التي طرحها توماس هوبز في وضع حل لمسألة السلطة في المجتمع أم لا ؟

منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة الأفكار النظرية لتوماس هوبز حول مسألة السلطة.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1- تعريف السلطة.

2-السياق الفكري والسياسي لحياة توماس هوبز.

3- صيغة الحالة الطبيعية عند توماس هوبز.

4- شروط تكون السلطة عند توماس هوبز.

5- أهم إشكاليات مسألة السلطة عند توماس هوبز.

6- ابرز النتائج التي توصل إليها البحث.

وفيما يلي عرض لأهم هذه المحاور.

1- تعريف السلطة:

يقتضي قيام الدولة إلي جانب الشعب والإقليم، وجود سلطة سياسية، أي وجود هيئة حاكمة تتولى تنظيم شئون الأفراد في الدولة، والعمل على تحقيق الأهداف المشتركة، وذلك عن طريق رسم السياسات والتوجيه والإشراف على كل ما يحقق ذلك.

وفيما يلي نورد بعض التعريفات التي وضعها العلماء حول مفهوم السلطة:

السلطة: هي علاقة نفسية بين من يمارسون السلطة، ومن تمارس عليهم السلطة، وهي تعطي للحاكمين حق مراقبة أفعال المحكومين، من خلال التأثيرات التي تباشرها على عقول وأفكار المحكومين، كما أن أساس خضوع هؤلاء لتأثير السلطة ينبع من مصادر ثلاثة وهي:

1- توقعهم الحصول على منافع أو مزايا.
2- خوفهم من مضار أو مساوي عدم الخضوع.
3- حبهم للنظام أو احترامهم للحاكمين.

أما ممارسة هذه السلطة، فقد تكون من خلال الأوامر، أو التخويف والتهديد أو الإقناع، أو قد تكون من خلال هيبة الحكام، أو سطوة جهاز أو هيئة، وقد تكون خليطاً من هذه الوسائل مجتمعة.

السلطة السياسية بمعناها المعنوي، القوة والقدرة على السيطرة التي يمارسها الحاكم على المحكومين، والمتمثلة في إصدار القواعد القانونية الملزمة للإفراد، وفي إمكانية فرض هذه القواعد عليهم باستخدام القوة المادية، في حين يتمثل معناها المادي أو العضوي في أجهزة الدولة [1].

2- السياق الفكري والسياسي لحياة توماس هوبز:

يشكل السياق الفكري والسياسي لحياة توماس هوبز وعصره مدخلاً هاماً لفهم أفكاره ونظراته المتميزة حول ظاهرة السلطة السياسية. فنشأته العلمية قد أمدته بلا شك بجملة من الأفكار والمعارف الهامة، التي ساعدته على تكوين وبلورة نظريته حول تلك المسألة.

ولد توماس هوبز Thomas Hobbes عام 1588م في ويست بورت west Port في إحدى القرى الانجليزية، وترعرع في كنف عائلة ريفية مغمورة.وفي أثناء حياته الدراسية وفي وقت مبكر، تولع ولعاً شديداً بقضايا الفلسفة وعلم الفلك والرياضيات وغيرها من العلوم الأخرى.

من أشهر مؤلفاته(مبادئ القانون الطبيعي والسياسي) الذي نشره عام 1640م، وفي عام 1650م نشر كتابين الأول بعنوان(المبادئ الأساسية للسياسة)، والثاني بعنوان:(الهيئة السياسية)، تم نشر كتابه المعروف باسم (الليفياتان Leviathan) ليجسد فيه فلسفته الفكرية والسياسية، واسم الكتاب مستوحي من اسم وحش بحري أو تنين ضخم، وتعني كلمة (الليفياتان) إيضاً اكبر سمكة بحرية تأكل الأسماك الأصغر منها لتمنعها من أكل السمك الصغير، وهي تشبه الدولة التي تحمي الضعفاء المساكين من اعتداء الأقوياء عليها.

وتشير المصادر على إن هذا الكتاب يعد من أهم ما كتبه توماس هوبز، من حيث أنه يمثل أفكاره ومعتقداته من جانب، وانه يتصل بالمرحلة التاريخية التي ظهر إثناءها، وساهم بشكل فعال في حل المشكلات التي كانت قائمة آنذاك من جانب آخر [2].

والواقع أن أفكار هوبز الاجتماعية والسياسية تشكل حصيلة هامة للتاريخ الاجتماعي السياسي لانكلترا أبان تلك الفترة، في الوقت الذي تعكس فيه تلك الأفكار جملة التطورات التي سادت المجتمع الانجليزي على امتداد القرن السادس عشر وحتى اندلاع الثورة الجمهورية. فقد شهد المجتمع الانجليزي جملة من التغيرات الاجتماعية التي مهدت الطريق لعدد من التحولات السياسية والاجتماعية الهامة التي ترافقت مع بروز قوى وشرائح اجتماعية جديدة للبرجوازية الصناعية والمصرفية على وجه الخصوص.

وقد شهد القرن السابع عشر على وجه التحديد بروز تلك القوى السياسية الجديدة التي، لا تلبث أن تلعب مبكراً دوراً واضحاً في الحياة السياسية منذ عام 1646م، لتقود بالتالي عملية التحول في النظام السياسي برمته، الأمر الذي يعني القضاء على النظام الملكي السائد وإعلان الجمهورية.

على ضوء جملة هذه التحولات الاجتماعية والسياسية ينبغي النظر إلى أفكار هوبز ونظراته، كانعكاس أيديولوجي لمجتمع عصر. وإجمالاً يمكن ملاحظة ما يلي بهذا الصدد:

[1] - مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، ط 1،الزاوية، منشورات جامعة الزاوية،2007م،ص 107-109.
[2] -إحسان عبدالهادي النائب، مرجع سبق ذكره،ص 55،45.

– تعكس فكرة (الحالة الطبيعية) كما يصورها هوبز حالة الصراعات والتناقضات الاجتماعية والسياسية لعصره.
– تبدو كل من فكرة (الحقوق الطبيعية) و(القوانين الطبيعية) من جهة وفكرة (القوانين الوضعية) من جهة أخرى، كإشارة واضحة إلى التناقضات السياسية والقانونية في مجتمعه.
– يبدو مشروع(الدولة) لديه كخيار لتجاوز واقع الصراعات والتناقضات الاجتماعية والسياسية [1].

3– صيغة الحالة الطبيعية عند توماس هوبز:

فيما يلي سيتم التركيز على صيغة" الحالة الطبيعية" وهي الحالة التي لا تتوفر فيها " اجتماعية الإنسان" وينعدم فيها وفقاً لذلك قيام المجتمع المدني الأمر الذي يعني استحالة قيام السلة في ظلها.

في رأي هوبز إن العالم الطبيعي هو نظام آلي تحكمهُ الحركة، وان كل العمليات الطبيعية هي مظاهر معقدة للحركة التي تخضع لها الطبيعة، وبذلك فإن المجتمع نظاماً آلياً أساسه الحركة، فالحركة هي الحقيقة المتغلغلة تماماً في الطبيعة، ويعد السلوك البشري بما فيه الإحساس والشعور والفكر ما هو إلا أسلوب من الحركة، ويؤكد هوبز أن المحافظة على الذات هي المبدأ الفسيولوجي الكامن وراء كل السلوك، والمحافظة على الذات معناها استمرار الوجود البيولوجي الفردي، والخير هو ما يؤدي إلي هذه الغاية، والشر هو الأساس في تحقيق هذه الرغبة أي المحافظة على الذات [2].

ومن هذا المنطلق يحاول هوبز إن يرسم صورة لحالة الطبيعة التي وجدت قبل أن يوجد المجتمع. بكلمة أوضح إن كل إنسان في حالة الطبيعة لا تحركهُ سوى الاعتبارات الذاتية المتعلقة بأمنه وقوته، ولا أهمية بعد ذلك لسواه من البشر إلا بقدر ما يمس ذلك، وعليه فإن الإنسان منافس للإنسان الآخر. وهو يملك القدرة على ذلك لأنه مساو لهُ من حيث الوسائل المتاحة.أنها المساواة في الكفاءة التي من شأنها أن تدفع بكل واحد إلي أن يعمل من اجل تحطيم أو قهر الآخر بحكم ما يملكهُ من حق مطلق، مساو لحق الآخر، ويتمثل في عمل كل شيء من شأنه أن يضمن الحفاظ على ذاته.

إن النتيجة التي تترتب على ذلك هي الحرب الدائمة بين " الفرد والفرد" أي الواحد ضد الآخر، وحرب بين" الجميع ضد الجميع". أنها حرب ليس في معنى حدوث القتال وحده، وإنما هي الرغبة الملحة والإرادة الثابتة في القتال، وطالما توجد مثل هذه الرغبة والإرادة، سيكون هناك حرب وليس سلام ويكون الإنسان دئباً لأخيه الإنسان. وإن حرباً كهده تحول دون صناعة أو تجارة أو زراعة أو بناء، ودون العلم والأدب والفن، وبعبارة أوضح دون حياة في المجتمع.والذي يزيد من الأمر سوءاً هو ذلك الخوف الدائم من خطر الموت الداهم. وفي إطار هذه الحالة تتميز حياة الإنسان بأنها منعزلة وفقيرة وشريرة ومتوحشة وقصيرة.

وفي حرب كهذه ليس من شيء يعتبر ظالم أو عادل أو ما يمكن اعتبارهُ كذلك. من حيث لا توجد سلطة أو قوة عامة مشتركة ولا يوجد قانون، إنها الحرب بين الخديعة والقوة، وفي ظل حرب دائمة كهذه(حالة الطبيعة) لا وجود للملكية لا وجود لما هو لي ولما هو لك بشكل متميز الواحد عن الآخر، وإنما يختص كل فرد ما يستطيع أن يحوزه وطالما هو قادر على الاحتفاظ به. تلك هي حالة الطبيعة.

وحياة كتلك لا بد إن يهجرها الإنسان وإلا تعرض الجنس البشري للفناء. وليس من سبيل إلى خلاصه وسلامته إلا بالخروج منها.

[1] - محمد سعيد ناصر، دراسات في نظرية علم الاجتماع،ط1، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004م،ص35-37.
[2] - محمد علي محمد،أصول الاجتماع السياسي،الإسكندرية، دار النهضة العربية،1995م، ص 139.

والإنسان يملك مقومات الخروج من حالة الشقاء والبؤس والخوف، فبعقله السليم الذي يختار من بين النتائج انفعها وأفضلها له، وبغريزة حب البقاء التي أدت في حالة الطبيعة إلى تلك الحرب الوحشية استطاع الإنسان إن يدرك إنها لا بدا من الخلاص من تلك الحالة في سبيل سلامته وأمنه.

لقد أدرك الجميع إنها لا بدا من شيء عام يزود بسلطة قادرة على تحطيم كل مقاومة فردية، لا بد من وجود إنسان عام(اصطناعي) يعلو الأفراد، فكانت الدولة هي ذلك الجسم الاصطناعي. لذلك وصف حالة الطبيعة بأنها حالة حرب دائمة، حرب الفرد ضد الفرد وحرب الجميع ضد الجميع، وان الإنسان دئباً لأخيه الإنسان. وكل ذلك كان تعبيراً عن الاضطرابات والحروب التي مر بها مجتمعه [1].

4- شروط تكون السلطة عند توماس هوبز:

أن ظاهرة السلطة كضرورة تمليها مقتضيات الحياة، تشترط من حيث نشأتها توفر حالة اجتماعية الإنسان.كما خلصنا على ضوء تشخيص "الحالة الطبيعية" إلى أن تلك الحالة لا توفر فرصة نشوء السلطة نظراً لانعدام تلك الاجتماعية في ظلها.

والسؤال الذي يطرحه هوبز في هذا الصدد هو: كيف للبشر إن يتخلصوا من حالة الطبيعة هذه ليتحركوا نحو حالة اجتماعية آمنه؟ ويؤسسوا نظاماً اجتماعياً آمناً ومستقراً؟. وللإجابة عن هذا التساؤل يحدد هوبز ثلاثة شروط رئيسية تشكل مجتمعة مفتاح الحل لتلك الإشكالية، وفيما يلي سنعرض هذه الشروط الثلاثة لنشأه السلطة:

أ. الالتزام بالنواميس الطبيعية:

تعتبر فكرة " النواميس الطبيعية" إحدى أهم المقومات التي يرتكز عليها تصور هوبز حول إمكانية تجاوز الحالة الطبيعية والانتقال منها إلى حالة المجتمع المدني وبالتالي الوصول إلى الحالة التي يمكن قيام السلطة في ظلها.

وينظر هوبز إلى "النواميس الطبيعية" كجملة من القواعد والإحكام، أو الوصايا العامة والتي تتمتع بخاصيتين رئيسيتين: الأولى فهي عقلانية الطابع بمعنى إنها تنبع من العقل وتأخذ مضمونها وفقاً لأحكامه ومعاييره، والثانية إنها تتسم في الوقت نفسه بأنها " طبيعية " أي تتلاءم مع خصائص الطبيعة البشرية.

من هنا تأتي دعوته إلي ضرورة الالتزام بتلك الوصايا، باعتبار أنها تشكل بنظره أساساً للعيش في ظل الحياة الاجتماعية. ضمن هذا الإطار العام لفكرة" النواميس الطبيعية" يحدد هوبز جملة الوصايا التي تقوم عليها تلك الفكرة والتي يمكن الإشارة فيما يلي إلي أهمها، ومن ذلك:

- وصية الالتزام بالسلام، التي تأتي على قمة قائمة الوصايا نظراً لأن السلام يوفر برأيه المناخ الضروري واللازم للحفاظ على الذات البشرية.
- وصية التخلي عن قسط من " الحقوق الطبيعية" من جانب كل فرد، أي التخلي عن مبدأ الحق المطلق في كل شيء والتصرف وفق الأهواء الذاتية وفقاً لهذا المبدأ.
- وصية الالتزام بالعهود المقطوعة والاتفاقات التعاقدية كمصدر هام للعدالة.
- وصية الالتزام بمبدأ التفاهم والتكيف مع الآخرين.
- وصية احترام الغير وعدم تحقير الآخرين.
- وصية العزوف عن القصاص الجائر من قبل كل فرد.

[1] - إحسان عبدالهادي النائب، مرجع سبق ذكره،ص 124- 126.

وتقوم فكرة النواميس الطبيعية لدى هوبز أصلاً على مسلمة أساسية مفادها هو إمكانية غلبة الدوافع العقلية المحددة لسلوك الإنسان على غيرها من الدوافع، التي تتبع أصلاً من نوازع الإنسان الحسية والعاطفية، وهو الأمر الذي يحكم سلوك الفرد في الحالة الطبيعية كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

ويؤكد هوبز على ما يمكن أن تلعبه النواميس الطبيعية إجمالاً من دور أساسي في فسخ المجال لفرصة تجاوز الحالة الطبيعية، أي لتوفير إمكانية القضاء على الفوضى والدمار والحرب كشرط من شروط بناء السلطة السياسية .

ب. تجاوز سيادة القوى الذاتية:

تشكل عملية تجاوز " القوة الذاتية " لكل إنسان الشرط الثاني اللازم والكافي لنشوء السلطة في إطار عملية الخلاص من " الحالة الطبيعية". تلك الحالة التي وصفها هوبز كما أسلفنا بأنها تتسم إجمالا بالفوضى والاضطراب وسيطرة الخوف والرعب، وغير ذلك من الظواهر السلبية التي تطبع سلوك الإنسان بطابعها الخاص، وتجعل منهُ إنساناً غير ميال للاجتماع في علاقته مع الآخرين.

ولعل غياب الضوابط الاجتماعية من جهة وطغيان شريعة " القوانين الطبيعية" أي القوانين النابعة عن المشاعر والأحاسيس والعواطف انطلاقاً من الرغبات الذاتية لكل فرد، هو ما يشكل التعبير القانوني والحقوقي لشروط الحياة الإنسية في تلك الحالة.

وبالمقابل فإن الفرد في تلك الحالة هو سيد نفسه، في نفس الوقت الذي يسعى فيه لبسط سيادته على الآخرين من أقرانه متى سمحت الفرصة بذلك، كما أنه يمتلك مطلق الحرية في فعل ما يشاء وكيفما يشاء مستخدماً في ذلك ما يطلق عليه هوبز مصطلح " القوة الذاتية " أي مجموع الإمكانيات والقدرات الجسمانية والعقلية الخاصة به وذلك انطلاقاً من مبدأ الحقوق الطبيعية.

إن أهمية تلك الفكرة ترجع إلى ما تتضمنه من مدلولات اجتماعية قانونية وحقوقية. فوقاً للصورة الأنفة الذكر تبدو العلائق الحقوقية والقانونية في الحالة الطبيعية إذ كأنها علائق تستند بمجملها إلي " القوة الذاتية " لكل إنسان وحسب. كما أن ما يتحكم بنمط وطابع تلك العلائق، إنما هو حق وحرية كل فرد باستخدام قوته الذاتية، بالصورة التي يراها مناسبة، أي وفقاً لأحكامه ورغباته الذاتية وحسب، فرغبة كل فرد في " الحالة الطبيعية " في تحقيق مطامحه، التي تمليها عليه نوازعه الطبيعية وفقاً لمبدأ المصلحة (المنفعة الذاتية)، وانسجاماً مع كل من مبدأ الحق الطبيعي والطبيعة البشرية، لا تدفع به إلى توظيف قوته(قدراته) الذاتية في محاولة للوصول إلى ذلك وحسب وإنما أيضاً إلي تبرير استخدام كافة الوسائل والأدوات المتوفرة لديه.

ولذا يرى هوبز في تلك القوة ضماناً لسيادة الأمن والطمأنينة والسلام، وهي الأمور التي ينبغي توفرها كحد أدنى لضمان الحقوق الأساسية للجميع على حد سواء وعلى قدم المساواة، أي ضمان حق كل فرد بالحفاظ على الذات وتحقيق طموحاته .

على ضوء ذلك تبدو عملية نشوء السلطة أو القوة العامة كما يسميها هوبز أحياناً مقترنة بصورة مشروطة بعملية ضبط وتوجيه القوى الذاتية الانفرادية، وحصرها في قوة مركزية، مؤهلة للقيام بحفظ الأمن والسلام وتوفير الطمأنينة، وقادرة بالتالي على ضمان الحقوق الأولية للجميع على قدم المساواة [1].

1- محمد سعيد ناصر، مرجع سبق ذكره،ص50-58.

ج. العقد الاجتماعي كشرط من شروط نشأة السلطة:

لكي تتأسس حالة الاجتماع المنظم محل الحالة الطبيعية المتوحشة رأى هوبز أن تتم هذه الإنتقالة من خلال صيغة للتعاقد الاجتماعي، كشرط آخر من شروط نشأة السلطة.

فتوماس هوبز يذهب إلي إن العناصر التي قادت إلي حرب الطبيعة المتوحشة (الغرائز والعقل) يمكن أن تقود هي ذاتها إلي الاجتماع المنظم أيضاً، وهي العناصر المكونة للطبيعة البشرية. فإذا كانت الأولى تجعل الفرد مندفعاً لتحقيق رغباته وإشباع حاجاته دون أن يعبأ برغبات الآخرين أو احتياجاتهم، وهو ما قد يقود إلى تشابك مصالحهم واصطدامهم بعضهم بالبعض، فإن الثانية وهو العقل يهذب طبيعة الإنسان وجشعه ويرشده إلي طريقة حل مشاكله مع الآخرين دون حاجة إلي التشابك والتطاحن .ويزودهم ببعد نظر أو قوة تنظيمية تجعلهم يسعون وراء الأمن والاستقرار وحساب العواقب دون أن يتوقف أثر المحافظة على الذات. وعلى قوة العقل التنظيمية هذه يعتمد الانتقال من حالة الوحشية والعزلة إلى حالة الحضارة والاجتماع، وهذا الانتقال يتم وفقاً لظروف المجتمع، وهذه القوانين هي مبادئ الحكمة والأخلاق في آن واحد، وبذلك تجعل في الإمكان الانتقال من دوافع الفعل الفردي السيكولوجية إلى سنن وقيم القانون المتحضر والأخلاق المتحضرة.

ولقد لجأ هوبز لتبرير سيادة القوة إلى فكرة العقد الاجتماعي، ومضمون هذه الفكرة القول بوجود اتفاق تواضع عليه الناس بتركيز السلطة في يد شخص أو هيئة يكون لها حق الأمر دون معقب للخروج بذلك من عهد الفطرة إلي عهد المجتمع المنظم. ويصفه هوبز بأنه عهد بين الأفراد يتنازلون بمقتضاه عن المساعدة الذاتية ويخضعون لحاكم. وهو بذلك يرى إن السيادة مطلقة لا تحددها حدود أو قيود، إذ أن الأفراد نزلوا بمقتضى العقد الاجتماعي عن ما كان لهم من حريات وحقوق في عهد الفطرة، وهو نزول لا يتصور إلا كاملاً وغير مشروط، وإلا أتيح للفوضى الفطرية أن تعود من جديد، بذلك لا يستطيع الناس أن يستردوا من السلطان ما أعطوه، فهو لم يكن طرفاً في العقد حتى يلتزم بشيء قبل الأفراد، فبقيت لهُ وحدة الحرية الفطرية ليفعل ما يشاء، وأوضح هوبز أيضاً أن السيادة لا تقبل الانقسام والتحويل، ذلك أنه إما أن يكون سلطانه معترفاً به وتوجد دولة، أو لا يكون معترفاً به وتوجد فوضى [1].

5- أهم إشكاليات مسألة السلطة عند توماس هوبز:

أ- إشكالية الشرعية:

مما لاشك فيه هو أن مسألة الشرعية تشكل إحدى أهم المقومات الرئيسية لظاهرة السلطة إجمالاً. فالسلطة على اختلاف أنماطها، سياسية كانت أم اجتماعية إنما تستمد شرطاً أساسياً من شروط قيامها بل واستمرارها من سمة الشرعية، أي جملة الأسس التبريرية لوجودها.

لذا يمكن القول:" إن إمكانية تقبل أو رفض سلطة ما، مرهون بالأساس بمدى شرعيتها أي مدى ما تقدمه من مبررات لوجودها وبالتالي لضرورتها تجاه الجماعة".

من هنا يقتضي الأمر تناول تلك المسألة لدى هوبز في سياق أهميتها كمقوم أساسي من مقومات السلطة بشكل عام وكإحدى الإشكاليات الرئيسية لتلك المسألة على وجه الخصوص.

وينطلق هذا الفيلسوف الاجتماعي في نطاق تعليله لشرعية السلطة من ثلاثة عناصر رئيسية تشكل مصادر تلك الشرعية لديه، وتقدم بالتالي الغطاء التبريري لقيام السلطة، وهي كل من القوة والقانون والانصياع. **فالقوة :**

[1] - علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة" دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع"، ط2،القاهرة، دار المعارف، 1983م،ص 131-141.

هي كل شكل من أشكال التأثير القسري في الآخرين تشكل دعامة أساسية لمفهوم الشرعية السلطوية لدى هذا الفيلسوف، والقوة تبدو لدى هوبز كعنصر هام وأساسي من عناصر نشوء السلطة وتكونها أصلاً.

ويبدو عنصر القوة لدى هوبز في الجانب الأول وسيلة أساسية للحفاظ على المجتمع وصيانة استقراره تجاه ما يمكن تسميته " بغرائز البشر الوحشية ". كما تبدو مسألة استخدام تلك القوة من قبل الجهة السلطوية في الجانب الآخر، كأمر حتمي وضروري وكمسألة ينبغي التسليم بمقتضى أهميتها .

أما المصدر الثاني لشرعية السلطة فيتمثل بما يطلق عليه هوبز مصطلح " **القوانين الطبيعية** "، أي جملة الأحكام والقواعد والمعايير القانونية التي تسنها الجهة السلطوية وترعي عملية تطبيقها.

ويحدد هوبز تعريفاً لما تعنيه " القوانين المدنية " بجملة القواعد التي تلزم الدولة كل مواطن بها قولاً أو كتابه، أو بأي شكل من أشكال التعبير الإرادي، وذلك للتميز بين الحق والباطل، أي بين من يخالف تلك القواعد ومن ينسجم معها. فالقوانين كما يؤكد هوبز تصدر فقط عن الجهة التي تمتلك حق ممارسة السلطة، ومن جهة أخرى تستند تلك الفكرة إلى عامل الإلزام على اعتبار أن القوانين كما يذهب هوبز ليست مجرد نصيحة استشارية، وإنما هي أمر.

وضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى عامل" **الانصياع** " كمبرر من مبررات قيام السلطة وفرض إدارة الجهة السلطوية. ذلك إن هذا العامل ما هو إلا الوجه الآخر لحق الجهة السلطوية في تملك القوة واستخدامها بغرض فرض إرادتها الذاتية. فبمقدار ما يشكل وجود السلطة ضرورة حتمية لأداء دورها الوظيفي في الحفاظ على الذات الإنسانية، أي بمقدار ما يشترط هذا الأمر ضرورة ممارسة السلطة للقوة، بمقدار ما تكون السلطة الجهة السلطوية بحاجة ماسة إلي تسليم الجماعة بحقها في استعمال القوة.

وفي هذا السياق فإن هوبز ينطلق من صيغة العقد الاجتماعي كمحدد لنمط وجوهر تلك العلاقة، وهي صيغة تتضمن بالمحصلة ضرورة اتفاق مجموعة من الأفراد بممارسة صلاحية السلطة، وبالتالي حق استخدام كافة الوسائل والأدوات اللازمة لصيانة الإرادة السلطوية مقابل تسليم الجماعة بضرورة الانصياع للجهة السلطوية[1].

ب- إشكالية السيادة:

تعتبر مسألة السيادة إحدى أهم مقومات السلطة، ذلك إن قيام السلطة واستمرار وجودها لا يتطلب فقط خلق وتسويغ المبررات (مبدأ الشرعية) اللازمة لذلك، بل وعلاوة على ذلك تحديد مصدر الإرادة السلطوية أساساً، وحق التعبير عن تلك الإرادة، وهو ما يمثل فكرة السيادة.

ويتبنى هوبز فكرة السيادة في نطاق إشكالية العلاقة بين مصدرها وإرادة هذا المصدر من جهة، وإرادة رعايا الدولة من جهة أخرى. وفي هذا يذهب هذا الفيلسوف إلى إن تلك العلاقة لا تعدوا أن تكون أكثر من مجرد عملية تطابق بين كل من الإرادتين ألأنفتي الذكر. وهو تطابق تبدو فيه العلاقة السلطوية بين الحاكم كمصدر وحيد للسلطة والرعايا، وكأنها تعبير متميز لإرادة واحدة.

فالسيد (الحاكم) يمثل وفقاً لنظراته الجهة السلطوية التي تتكفل إرادتها برعاية الأفراد (الرعايا)، شريطه انصياع هؤلاء الرعايا لتلك الجهة السلطوية ولإرادتها. والواقع أن فكرة التجسيد الإرادي هذه والتي تستند بدورها الى مبدأ التطابق بين إرادة الرعايا وإرادة الحاكم، هي مجرد فكرة شكلية الطابع والمضمون، باعتبار أن هوبز لا يرى في تلك الفكرة أكثر من عملية ولاء مطلق من قبل الرعايا تجاه الحاكم وحسب. وتتضح شكلية هذه الفكرة

[1] - محمد سعيد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 63-72.

على نحو أكثر دقة فيما يذهب إليه هذا الفيلسوف من أن الحاكم يستمد مقومات سيادته كمصدر وحيد للتعبير عن الإرادة السلطوية، من خلال دوره في القيام بمهام حماية الجماعة وصيانة بقائهم، مقابل ما يراه من ضرورة تخليهم عن قسط من حقوقهم المطلقة لشخصه.

على ضوء ذلك تبدو مسألة السيادة لدى هوبز وكأنها مجرد عملية تكليف الحاكم بالقيام بدور الراعي تجاه رعيته، مقابل الانصياع الكامل لسلطاته ونفوذه، والتسليم له بممارسة التعبير عن الإرادة السلطوية بمفرده.

وبتعبير شامل يمكن القول إن مسألة السيادة لدى هوبز تتحدد فقط على ضوء جملة من الشروط التي تمكن الحاكم من ممارسة السلطة وفقاً لإرادته ومشيئته، وذلك من خلال إناطة مهمة رعاية المجتمع به وحده، في الوقت الذي يبدو فيه المواطن في شركة ضخمة تتمثل فيها مهمته فقط بالقيام بدور المنفذ الأمين لأوامر السلطة والملتزم بشكل صارم بقراراتها وأحكامها من جهة، والمستقبل لرعايتها وعطفها من جهة أخرى [1].

6- أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- تحتل نظرية توماس هوبز حول السلطة مكانة بارزة في إطار سوسيولوجيا السياسة، فقد تركت تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به خاصة في مجال التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة.

2- لم تكن نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز وليدة عصر معين أو فكر معين وإنما هي وليدة الفكر الإنساني.

3- إن الأفكار التي قدمها توماس هوبز خاصة تلك المتعلقة بنشأة المجتمع الإنساني وقيام السلطة السياسية لم تكن إلا تصورات وآراء شخصية تقوم علي افتراضات، ومهما يكن من شأن هذه الأفكار فقد أسهمت مساهمة كبيرة في تطور البحث الاجتماعي والسياسي والفكري. إذ خلصت الفكر الاجتماعي من فكر العصور الوسطى، أي من التفسيرات والأفكار والآراء الدينية التي كان يلجأ إليها المفكر في تلك العصور في تفسيره لشؤون المجتمع والسلطة، وقدمت مفاهيم جديدة في النظامين السياسي والاجتماعي.

4- يحدد هوبز ثلاثة شروط رئيسيه تشكل مجتمعه مفتاح الحل للخروج من حالة الفوضى إلى تأسيس نظام اجتماعي وسياسي مستقراً وهذه الشروط هي: الالتزام بالنواميس الطبيعية، وتجاوز القوة الذاتية، والعقد الاجتماعي.

5- توصل البحث إلى إن توماس هوبز يرى في السيادة أن تكون مطلقة ولا تقبل الانقسام ولا يمكن التنازل عنها. إذ أن رغبة الجماعة في العيش في سلام أدت بهم إلى التنازل عن كل ما لهم من حقوق وفقاً لعقد اجتماعي يتم بمقتضاه التنازل لشخص لم يكن طرفاً في العقد، بحيث يتمتع هذا الشخص بكل الحقوق وكل السلطة، ولا يجوز أن يحاسبه أحد أو ينازعه في حقوقه أو سلطانه .

[1] - نفس المراجع السابق، ص 73-76.

المراجع:

1- إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية،ط1،منشورات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني، الكردستاني،2012م.

2- إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة،بيروت، دار النهضة العربية، 1988م.

3-علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة" دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع"، ط2،القاهرة، دار المعارف، 1983م.

4- محمد سعيد ناصر، دراسات في نظرية علم الاجتماع،ط1، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004م.

5- محمد علي محمد،أصول الاجتماع السياسي،الإسكندرية، دار النهضة العربية، 1995م.

6- مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، ط 1،الزاوية، منشورات جامعة الزاوية،2007م.

مفهوم الدولة ودورها الوظيفي في الفكر الماركسي الكلاسيكي
(كارل ماركس) أنموذجاً

رمضان محمد الأطرش

أستاذ جامعي

المقدمة

تتردد العديد من الأسئلة حول الدولة باعتبارها من أكثر الأفكار إثارة للجدل في العلوم السياسية، وما يطرحه ماركس بالنسبة للدولة هو أن المجتمع سابق عليها، وعليه فإن إمكانية الحياة في ظل مجتمع لا دولة فيه ممكن التحقيق لأن ذلك وجد تاريخياً قبل ظهور الدولة الحديثة.

نتناول في هذا الدراسة الدولة الرأسمالية، كما رآها وحللها ماركس، وكيف صنف الدولة في شموليتها على أنها ليست أكثر من طبقة ترسم وتخطط وتنفذ الخطط والقوانين لمصلحتها الخاصة، فزيادة رأس المال واستثماره هو قاعدة الطبقة البرجوازية، التي في حقيقتها ما هي إلا الدولة.

تنقسم هذه الدراسة إلى نقطتين هامتين تتعلق الأولى بمفهوم الدولة في الفكر الماركسي الكلاسيكي، أما النقطة الثانية فتتعلق بتفسير ماركس للدولة على أنها أداة للطبقة الحاكمة، وبدورها الوظيفي المتمثل في حماية الطبقة البرجوازية.

أولا: مفهوم الدولة في الفكر الماركسي الكلاسيكي.

نتناول في هذه النقطة لمحة حول المفهوم العام للدولة في الفكر الماركسي الكلاسيكي، وعلاقة هذا المفهوم بغيره من المفاهيم كالملكية الخاصة والمجتمع المدني والدين، والتي لا يمكن فهم حقيقة الدولة، بدون فهم حقيقة ارتباطها بهذه المفاهيم. حيث ترتبط الظاهرة الرئيسية لتطور الدولة الرأسمالية بالتصنيع الذي بدأ مع قيام الثورة الصناعية في بريطانيا، وانتشر بعد ذلك في باقي المجتمعات الغربية.

لقد كان القرنان الرابع والخامس عشر مرحلة صعبة في تاريخ أوربا: ففيهما بدأت ولادة الأمم والدول القومية، وانهيار الإمبراطورية، والإصلاح الكنسي، والنهضة الروحية، والاضطرابات الاجتماعية، ونشوء اللغات القومية، ونهوض دور البرجوازية في الحياة العامة، وتعاونها مع الملوك ضد الإقطاعيين، وسيادة وانتشار الجامعات وظهور الحركات الإنسانية في العلوم والفنون والآداب، ونشوء محاكم التفتيش، والاضطهاد الفكري والديني، وتفجر الأزمة الاقتصادية، وتزايد عدد السكان، ونشوب حرب الفلاحين، والاكتشافات الجغرافية ونشوء الحدود البحرية– القومية، والاقتصاد القومي، والكنائس القومية. أما في القرن التاسع عشر فقد تميزت الدولة، بوحدة في إقليمها، وحدود جغرافية متواصلة من الممكن الدفاع عنها عسكرياً، أيضا عملة واحدة ونظام دولي موحد، وبصورة عامة ثمة لغة قومية موحدة.(1)

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الإقطاعية كانت سابقة في نشأتها على الدولة البرجوازية، والدولة الإقطاعية هي دولة التقاليد والأعراف والامتيازات والأنساب والوراثة، ووظيفتها محددة بجوهرها كدولة طبيعية.

مما تقدم من ظروف وعوامل في نشأة الدولة البرجوازية، طور ماركس وانجلز تصنيفاً للمجتمع، أكدا فيه بأن الدولة تظهر للوجود في مرحلة التطور الاقتصادي، الذي تظهر فيه الطبقات الاجتماعية المتصارعة، وعليه فإن

(1) جيان فرانكوبوحي، **تطور الدولة الحديثة**، ترجمة محي الدين الشعراني، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1987)، ص 136.

ما طرحه الفكر الماركسي الكلاسيكي، بالنسبة للدولة هو انتهاءها وتلاشيها بانتصار طبقة العمال على البرجوازية. والسؤال هنا كيف تكونت الدولة البرجوازية عند ماركس؟ وكيف تنتهي وتتلاشي؟ وما البديل لنظام الدولة؟.

الدولة في الماركسية لم توجد إلا عندما انقسم المجتمع إلى طبقات، فالدولة هي آلة تسود بها طبقة حاكمة على أخرى محكومة، فعندما كان المجتمع خالياً من الطبقات، وعندما كان الناس قبل عهد العبودية يعملون في ظروف بدائية، وعندما كانت تسود مساواة أكبر، وعندما كانت إنتاجية العمل منخفضة لم يكن هناك إمكانية لظهور طبقة تحكم وتسيطر على المجتمع.(1) وعلى الرغم مما قد يكون لجهاز الدولة من استقلال في العمل السياسي إلا أن ماركس يرى أنها جهاز شبه طفيلي قابل للانعزال التام عن المجتمع المدني والذي لفت نظر ماركس هو ما حدث في نموذج الدولة في عهد لويس نابليون التي حدت من قدرة البرجوازية مؤقتا ومن السيطرة على جهاز الحكم، ولذلك ففي كتابات ماركس المبكرة " نقد فلسفة الحق عند هيجل" كان هناك استعداد لرؤية إمكانية استقلال جهاز الدولة أوحياديته حيال الصراع الطبقي، ولكن في كتاباته التالية وبالأخص في البيان الشيوعي، يرى الدولة جزءاً من البنية الفوقية التي تمثل إنعكاساً مباشراً لعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي.(2)

ففي نقد فلسفة الحق لهيجل يضع ماركس أساساً منهجياً لرؤيته الديمقراطية، أولرؤيته لدولة ديمقراطية يكون فيها: " المجتمع المدني ليس إنعكاساً للدولة، بل الدولة هي تعبير المجتمع المدني ". فالدولة الديمقراطية ستغدو عند ماركس الدولة السياسية التي ينتجها المجتمع المدني على أنها شكل وجوده السياسي والتي تصير دولة مادية يتحد فيها الشكل السياسي والمضمون الاجتماعي. كما أن مسعى ماركس في الحوليات الألمانية، كان يذهب إلى توحيد السياسة الفرنسية والنظرية الألمانية.(3)

أما المؤسسات الديمقراطية فيرى ماركس أنها تخدم في الأساس الطبقات المالكة: ملاك العبيد في العالم القديم، والإقطاعيين في العصور الوسطى والبورجوازية في ظل الرأسمالية. إذ أن كل شيء في هذه المجتمعات كان يتوقف على ملكية وسائل الإنتاج والسلطة السياسية.(4)

يقول انجلز في نشأة الأسرة والملكية الخاصة والدولة:" الدولة إذا، لم توجد منذ الأزل، فهناك مجتمعات عاشت بلا دولة، ولم يكن لديها أي فكرة عن الدولة وسلطة الدولة. وعند مرحلة معينة من التطور الاقتصادي ارتبطت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات، أصبحت الدولة ضرورة نتيجة لهذا الانقسام. ونحن نقترب الآن بسرعة من مرحلة في تطور الإنتاج لن يكف عندها وجود هذه الطبقات عن أن يكون ضرورياً فحسب، ولكنه سيصبح عائقاً إيجابياً للإنتاج. وستسقط بنفس الحتمية التي نشأت بها في مرحلة أسبق. ومعها ستسقط الدولة لا محالة، وسوف يضع المجتمع الذي سيعيد تنظيم الإنتاج على أساس إتحاد حر ومتساو للمنتجين، كل ماكينة الدولة حيث مآلها عندئذ: في متحف الآثار، إلى جانب العجلة الدوارة والبلطة البرونزية.(5)

أما البروليتاريا فيرى انجلز أنها تستولي بعد ذلك على السلطة السياسية وتحول وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة. لكنها وهي تفعل ذلك، تلغي نفسها كبروليتاريا، وتلغي كل الفروق والعداوات الطبقية، وتلغي كذلك الدولة

---

(1) طارق حجي، **أفكار ماركسية في الميزان**، (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 30.

(2) سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص67.

(3) كارل ماركس، **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية**، ترجمة اليأس مرقص، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1970)، ص34.

(4) ماركس، انجلز، لينين، **الحرية والديمقراطية في ظل الاشتراكية**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(5) المرجع السابق، ص 47.

كدولة. إلا أن المجتمع وبما أنه قائم على العداوات الطبقية فهو في حاجة إلى الدولة. أي أنه في حاجة إلى تنظيم للطبقة المعنية التي كانت بشكل مؤقت الطبقة المستقلة، تنظيم بغرض منع أي تدخل من الخارج في ظروف الإنتاج القائمة، وبالتالي بغرض المحافظة على وجه الخصوص على الطبقات المستغلة في ظروف القهر التي تتفق مع الطريقة المعنية للإنتاج " العبودية، القنانة، العمل المأجور ". فلقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع بأسره، وتجميعه معاً في تجسيد واضح. ولكن هذا ما حدث فحسب إلى الدرجة التي كانت فيها دولة هذه الطبقة التي تمثل، في ذلك الوقت المجتمع بأسره في الأزمنة القديمة، دولة المواطنين ملاك العبيد، وفي العصور الوسطي لوردات الإقطاع، وفي زماننا البرجوازية. إن أول عمل تنصب الدولة من نفسها بفضله ممثلاً لكل المجتمع– امتلاك وسائل الإنتاج باسم المجتمع هو في نفس الوقت، آخر عمل مستقل لها كدولة. إن تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية، يصبح في مجال بعد آخر لا لزوم له، وعندئذ تندثر من تلقاء نفسها، وتستبدل حكومة الأشخاص بإدارة الأشياء، وبتوجيه عمليات الإنتاج. إن الدولة لا " تلغى " إنها تندثر.

ويلاحظ على ماركس وجود نوع من التناقض في تفكيره بخصوص الدولة، ففي كتاباته الأولى يرآها مستقلة عن المجتمع، أما في كتاباته المتأخرة يرآها انعكاساً للمجتمع وأوضاعه الطبقية.(1) إن الدولة عند ماركس لم تتبع من نوايا الوعي الإنساني بل انعكاساً للصراع الطبقي الحقيقي الذي يأخذ مكانه في الأسس التحتية، فالدولة أصبحت " اللجنة التنفيذية لإدارة شئون البرجوازية " فهي تقهر المجتمع المدني وتضطهد مصالح البروليتاريا لصالح رأس المال، فالطبقة الرأسمالية تسيطر كلياً على السلطة السياسية من خلال قوتها الاقتصادية فجوهر الدولة دائماً هو حماية المصالح الرأسمالية.(2)

ويرى مليباند في كتابه الاشتراكية لعصر شكاك، إن فكر ماركس بجوهره يعكس نفوراً عميقاً وربما مبالغاً فيه من سلطتها وإصراراً على ضرورة خضوع الدولة التام في المفهوم الاشتراكي لسلطة المجتمع.(3)

أما لاسكي فيرى في مؤلفه الدولة في النظرية والتطبيق أنه لا يمكن لأي فرد يفحص التاريخ بدقة أن ينكر أن تصرفات الدولة تخلو من التحيز، فالدولة في أثينا كانت تتحيز ضد العبيد والإمبراطورية الرومانية تتحيز ضد العبيد والفقراء والدولة في العصور الوسطى تتحيز لصالح ملاك الأراضي، ومنذ الثورة الصناعية أخذت الدولة تتحيز لمصلحة ملاك وسائل الإنتاج، فهم أي العمال لا يملكون شيئا يبيعونه إلا قدرتهم عن العمل.(4) ومن هنا يرى لاسكي أن أي دولة تكون فيها وسائل الملكية في يد الأفراد، إنما تصبح بذلك متحيزة في اتجاهاتها، وقد تصوغ الدولة ما تمنحه من حقوق بصيغة شاملة، إلا أنها تخص الملاك بالتمتع الفعلي لتلك الحقوق.(5)

وهكذا فالدولة نتاجاً للمجتمع عند مرحلة معينة في تطوره، كما أن الدولة دليل على أن واقع المجتمع، قد دخل في تناقض مع ذاته لا يمكن حله، وهذا أدي إلى ظهور صراعات طبقية بين الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المختلفة. ولذلك اقتضي الأمر ظهور قوة تلطف من الصراع وتبقيه ضمن حدود النظام، هذه القوة الخارجة عن المجتمع والتي تكون فوقه وتنفصل عنه هي نتاج للتناقض الطبقي، حيث يتأثر توزيع القوة السياسية في المجتمع بتوزيع القوة الاقتصادية.

---

(1) نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص 8 وما بعدها

(2) اندروفنسنت، **نظريات الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 204.

(3) رالف مليباند، **الاشتراكية لعصر شكاك**، ترجمة نوال لايقة، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998)، ص 68.

(4) هارولد لاسكي، **الدولة في النظرية والتطبيق**، ترجمة أحمد محمد غنيم، كامل زهيري، (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1958)، ص87.

(5) المرجع السابق، ص 145.

فالدولة عند ماركس ما هي إلا وسيلة سيطرة في يد البرجوازية لنشر الوعي الزائف، ولذلك فمن الضروري تحويل الدولة من عضو مفروض على المجتمع لعضو خاضع لها.(1) ففرضية الدولة في المدخل الطبقي، هي أنه كلما توسعت قوى الإنتاج يولد شكل جديد للمجتمع والدولة وكل شكل للدولة يماثل الطبقة.(2) وبما أن الدولة نظام غير طبيعي ولا توجد إلا في ظل المجتمع الطبقي كما يرى ماركس وبانتصار العمال على البرجوازية، سيزول المبرر لوجود الدولة وتنتهي الفوارق الطبقية وتضمحل الدولة وتتلاشي.

وهكذا يصور ماركس مصلحة الدولة الدستورية على أنها مصلحة صورية للشعب، وأن سلطان الدولة كذبة قانونية، فلا مصلحة الدولة هي مصلحة الشعب، ولا مصلحة الشعب هي مصلحة الدولة. وهنا تأكيد من ماركس على أن ثمة تعارض وتناقض تام بين مصلحة الشعب والدولة السياسية، ولما كان ماركس جدلياً فلابد للتناقض من حل.

ويتضح نقد ماركس للدولة الرأسمالية، في نقده لفلسفة الحق عند هيجل، وهو نقد للواقع الاجتماعي والسياسي القائم في الدولة الدستورية الحديثة، والتي عبرت عنها الدولة الهيجلية بشكل دقيق: ويتجاوز نقد ماركس إلى الدولة الدستورية بشكل عام في الواقع الأوربي في القرن التاسع عشر، ليؤكد أن السلطة التشريعية كذبة قانونية، وأن الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق في الدولة السياسية، باعتبارها دستور لأنها لم تعد معادلة لكل الشعب، صاحب السيادة والحقيقة التي يسلبها عنه هيجل ويجعلها سمة ملك الدولة، كما يتجه النقد أيضا إلى طبيعة العلاقة بين الدولة السياسية والمجتمع المدني والملكية الخاصة. وينتهي ماركس إلى أن هيجل لم يضع يده على التناقض الحقيقي والملح في المجتمع المعاصر، هذا التناقض الذي لا يقوم بين الدولة السياسية والمجتمع المدني، بل في داخل المجتمع المدني ذاته، إنه تناقض طبقة البروليتاريا والطبقة البرجوازية.(3)

والملاحظ أن تحليل ماركس ونقده للدولة السياسية عند هيجل، هو نقد للدولة الدستورية في العصر الحديث، وهذا النقد ينطلق أساساً من وجود فكرة المجتمع الشيوعي لدى ماركس، في تلك الفترة وإن كانت فكرة مبدئية.

وهكذا يرى ماركس أن الطبقة التي تحكم المجتمع تضفي عليه الطابع الخاص لمصالحها، وذلك بأن تغلفها في إطار " المهابة التي يتسم بها الكلي والشامل ". إن كل طبقة تضع نفسها محل طبقة تحكم قبلها مضطرة لا لشيء إلا لكي تحقق هدفها، وتصور مصلحتها على أنها المصلحة المشتركة لكل أفراد المجتمع. فهي تضفي على أفكارها طابع الشمول، وتصورها على أنها الأفكار الوحيدة المعقولة، التي تصدق على نحو شامل.(4)

إذن فإن نسبة الشمول إلى أفكار أية طبقة حاكمة هو جزء من آليات الحكم الطبقي، ولا بد أن يؤدى نقد المجتمع الطبقي إلى القضاء على ادعاءاته الفلسفية أيضا، والتصورات الكلية والشاملة التي تجسد أشكالاً مرغوباً فيها للوجود الإنساني، تصورات مثل العقل والحرية والعدالة والفضيلة، وكذلك الدولة والمجتمع والديمقراطية، كل هذه التصورات تفترض أن ماهية الإنسان متحققة، إما في الأوضاع الاجتماعية السائدة، وإما فيما وراءها، أي في عالم يعلو على التاريخ.

---

(1) علي ليلة، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 399.

(2) مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف، **الايديولوجيا السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(3) الواقع إن كلمة برجوازية bourgeoisie فرنسية الأصل وهي مشتقة من الكلمة الفرنسية التي تعني مدينة bourg وأغلب الظن أن هذه الكلمة الأخيرة مشتقة في الأصل من الكلمة العربية " برج ". للمزيد انظر: أمام عبدالفتاح أمام، **دراسات في الفلسفة السياسية عند هيجل**، مرجع سبق ذكره، ص 122 وما بعدها.

(4) كارل ماركس، فريدريك انجلز، **الايديولوجيا الألمانية**، مرجع سبق ذكره، صص40 – 41.

من هنا فالدولة الرأسمالية كما يرآها ماركس هي نظام للسلطة، وهي تستوجب الهيمنة الأبدية الذاتية للطبقة مالكة الرأسمال، على تلك الفئات الاجتماعية التي تتوقف حيويتها ومكانتها الاجتماعية على بيع مقدرتها على العمل، وهي تخلق مجموعات متضاربة من المصالح النموذجية في الطبقتين الأساسيتين.(1) وعندما تدخل إلى الميدان السياسي، هذه المصالح المتضاربة التي لم تكن" متوازنة " ومصالح الطبقة التي تمتلك رأس المال، ذلك أنهم سعوا إلى حق الانتخاب وكسبوه في النهاية، إذ استخدموه " بنجاحات متباينة "حتى يمكنوا سلطة الدولة من تولي وضعهم بغية الإقلال من تدنيهم الاقتصادي أو تحسين وضعهم. ولأسباب مختلفة، لم يعد من الممكن منع الطبقات التابعة أمداً طويلاً، من الحصول على حق الاقتراع ووضعه قيد الاستخدام.(2)

ويؤكد ماركس في نقد فلسفة الحق لهيجل عن مفهومه الطبقي للدولة فيقول: أدت بي أبحاثي إلى نتيجة، وهي أن العلاقات الحقوقية ومثلها في ذلك أشكال الدولة. لا يمكن أن تفهم بذاتها ولا بالتطور العام المزعوم للروح الإنسانية، وإنما تغوص جذورها، على العكس من ذلك في شروط الحياة المادية.(3) وهنا يجب البحث عن مفهوم الدولة، في تاريخ الدولة الواقعي، الذي يشكل الناس ونشاطهم الاقتصادي مادته وأدواته.

أما شكل الملكية الأول فيراها ماركس في العالم القديم وفي العصر الوسيط على حد سواء، بالملكية القبلية، ويظهر حق الفرد في هذه الملكية على اعتباره حيازة. فالملكية الخاصة الحديثة هي التي تقابلها الدولة الحديثة التي حقق المالكون الخاصون امتلاكها شيئاً فشيئاً بواسطة الضرائب، والتي سقطت بين أيديهم كلياً بفضل نظام الدين العام، والتي يتوقف وجودها كلياً، من جراء لعبة ارتفاع أرصدة الدولة وهبوطها في سوق الأوراق المالية، على الاعتماد التجاري الذي يمنحها إياه المالكون الخاصون، أي البرجوازيون: إن البورجوازية ملزمة، لمجرد كونها طبقة وليس مرتبة، بأن تنتظم على الصعيد القومي لا على الصعيد المحلي، وبأن تمنحها مصالحها المشتركة شكلاً عمومياً. ولما حررت الدولة الملكية الخاصة من الجماعة، فقد اكتسبت وجوداً خاصاً إلى جانب المجتمع المدني وخارجاً عنه؛ بيد أن هذه الدولة ليست شيئاً أخراً سوى الشكل التنظيمي الذي يتخذه البرجوازيون بالضرورة كي يضمنوا بصورة متبادلة ملكيتهم ومصالحهم في الخارج والداخل على سواء.. فلا وجود اليوم لاستقلال الدولة إلا في تلك البلدان حيث لم تتوصل المراتب بعد بصورة تامة إلى مرحلة الطبقات في تطورها، فهي لم تلعب دوراً بعد، وحيث لا يستطيع نتيجة ذلك أي قسم من السكان أن يتوصل إلى السيطرة على الأقسام الأخرى. وتلك هي الحال على ألمانيا بالأخص. إن أمريكا الشمالية تشكل مثال الدولة الحديثة الأكمل. وإن الكتاب الفرنسيين والانجليز والأمريكيين ينتهون جميعاً دونما استثناء إلى المناداة بأن الدولة لا توجد إلا بسبب من الملكية الخاصة، حتى أن هذه القناعة قد تغلغلت في الوجدان العام.

وهكذا لما كانت الدولة الشكل الذي يؤكد به أفراد طبقة سائدة مصالحهم المشتركة والذي يلخص فيه كل المجتمع المدني لعصر معين. فإنه يترتب على ذلك أن جميع المؤسسات المشتركة تمر بوساطة الدولة وتتلقى شكلاً سياسياً ومن هنا كان الوهم بأن القانون يرتكز على الإرادة، والأكثر من ذلك على إرادة حرة، منفصلة عن قاعدتها المشخصة. وبالطريقة ذاتها، فإن الحق يرد بدوره إلى القانون.

---

(1) جيان فرانكوبوحي، **تطور الدولة الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 174.

(2) المرجع السابق، ص 175.

(3) كارل ماركس، **مساهمات في نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة أنطوان حمص، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1970)، صص 54 -55.

لقد اكتسبت البرجوازية ما يكفي من البأس كي يأخذ الأمراء مصالحها على عاتقهم مستخدمين هذه البرجوازية أداة من أجل إسقاط الطبقة الإقطاعية.(1)

يقول ماركس: إن حياة الأفراد المادية التي لا تتوقف في حال من الأحوال على " إراداتهم " وحدها، ونمط إنتاجهم وشكل تعاملهم اللذين يشترطان بعضهما– هذا هو الأساس الفعلي للدولة، وهو باق في جميع المراحل التي لا يبرح تقسيم العمل والملكية الخاصة ضروريين فيها، بصورة مستقلة تماماً عن إرادة الإفراد. إن هذه الشروط الفعلية لا تخلقها قوة الدولة في حال من الأحوال، إن الأمر على النقيض من ذلك، فإنها هي التي تخلق تلك القوة. وإن الأفراد الذين يمارسون السلطة في هذه الشروط، فيما عدا اضطرارهم إلى إنشاء قوتهم في شكل الدولة، لا بد أن يعطوا إرادتهم، التي تتحدد بفعل هذه الشروط المعينة التعبير العام لإرادة الدولة، للقانون وهو تعبير يتجدد مضمونه على الدوام بعلاقات طبقتهم، كما يتضح بجلاء تام من دراسة القانون المدني وقانون العقوبات.(2)

وهكذا يرى ماركس أن الدولة لا توجد بفضل الإرادة السائدة، لكن الدولة التي تنشأ من النمط المادي لحياة الأفراد هي التي تتخذ أيضا شكل إرادة سائدة. وإذا فقدت هذه الأخيرة سلطتها، فليست الإرادة وحدها هي التي تتغير، بل الوجود المادي للإفراد وحياتهم يتغيران أيضا، ولم تتغير إرادتهم إلا بسبب هذا التغير.(3)

وهكذا يرى ماركس" أن الملكية بالمعني البرجوازي تعني الملكية المقدسة، بحيث يتعين عليّ أن احترم ملكيتك " احترام الملكية " وبالتالي فإن السياسيين سيسودون بأن يمتلك كل أمريء قطعة صغيرة من الملكية وقد تسببواً جزئياً، بفعل هذا الاتجاه، في تجزئة لا تصدق".(4)

إذن الملكية الخاصة شكل للتعامل ضروري لمرحلة معينة من تطور القوي الإنتاجية؛ شكل للتعامل لا يمكن إلغاؤه ولا يمكن الاستغناء عنه في إنتاج الحياة المادية المباشرة ما لم يتم خلق القوى الإنتاجية التي تصبح الملكية الخاصة بالنسبة إليها غلاً وعائقاً.(5)

يقول ماركس في الايديولوجيا الألمانية: إن الدولة تملك استقلالية ما عن الطبقات الاجتماعية في مراحل التوازن المستقر بين الطبقات الرئيسية، وأن هذا يجري في مرحلة تكون البرجوازية، فيها تجابه طبقة أخرى، ونتيجة لذلك تستطيع الدولة أن تحتفظ ببعض مظاهر الاستقرار بالنسبة إلى كلتا الطبقتين.(6)

إذن ما يطرحه ماركس ويؤكد عليه، هو إن أية مؤسسة اجتماعية كما يقول: هي قبل كل شيء شكل لتطور القوى المنتجة، وإذا جاز التعبير فهي المرحلة الأروع من حياتها. إنها تشتد، وتنمو، وتزدهر، ويتعلق الناس بها غريزياً وينادون بأنها إلهية أوطبيعية، وتقترب بداية الشيخوخة بصورة تدريجية، ويبدأ الوهن فإذا الناس يلاحظون أن جميع الأشياء هي مؤسسة معينة، وليست رائعة بالقدر الذي كانوا يحسون من قبل. فينخرطون في النضال

---

(1) ماركس، انجلز، **الايديولوجيا الالمانية**، مرجع سبق ذكره، ص86 ومابعدها.

(2) المرجع السابق، ص349.

(3) المرجع السابق، ص351.

(4) المرجع السابق، ص 377.

(5) المرجع السابق، ص381

(6) المرجع السابق، ص338.

ضدها، لأن القوى الإنتاجية لم تعد كما كانت عليه، ويستوجب ذلك حدوث تبدل في العلاقات الإنسانية وفي عملية الإنتاج الاجتماعي.(1)

أما الدين فالدولة مجردة منه– ولا يقف ماركس طويلاً عند الأطروحات القائلة بأن التحرر السياسي للناس يتم بفضل إلغاء كل الامتيازات السياسية لصالح دين ما في الدولة. ففي مؤلف " المسألة اليهودية " يقول ماركس: أولا الدولة اللادينية تفصل الدولة الدنيوية عن الدين" الخاص"، وبالتالي فإن علمانية الدولة لا تلغي الدين بل تمنحه استقلالاً كاملاً، كما تمنح هذا الاستقلال للدولة. ثانيا: إن المواطن التابع للدولة التي تدعي لنفسها مظهر الكونية، لأنها متخلصة من خصوصية الدين، لا يسلم كامل ذاته لهذه الدولة: إنه يعزل عنها أو يستخلص منها ذاته الدينية.

باختصار عندما تتحرر الدولة من الدين أي تنفصل عنه، فإن الوعي الديني عند الأفراد يصبح حراً في الاعتقاد أو في عدم الاعتقاد، والدولة حرة، ولكن الإنسان لا يتحرر أبدا. وهنا يعتقد الباحث أن الدين الذي نبذه ماركس هو الدين الطبقي، فالطبقة التي تحكم تفسر الدين من أجل مصالحها الخاصة، وهذا ما جعل ماركس ينادى بالفصل بين الدين والدولة.

أما علاقة الدولة والمجتمع المدني عند ماركس فتقوم على أن مبدأ الدولة بذاته يفترض وجود تناقضات تسعى الدولة لتجاوزها. فالدولة هي مؤسسة المجتمع المدني، وهي لا تنفصل عنه. إن مساوي الدولة العتيقة " يقصد ماركس الدولة التي تحكمها البرجوازية " ليست شيئاً آخر إلا مساوي النظام الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالرق؛ إن مساوي ونكسات الديمقراطية السياسية ليست شيئاً آخر إلا مساوي المجتمع البرجوازي. إن وجود الدولة ووجود الرق أمران محتومان لا ينفصلان.

وهكذا يرى ماركس أن شكل التعامل المعين بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة هو المجتمع المدني. وأن للمجتمع المدني، مقدماته وأسسه في الأسرة البسيطة والمركبة. وأنه لمن الواضح أن هذا المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية، المسرح الحقيقي للتاريخ كله.

إن المجتمع المدني يشتمل على مجمل علاقات الأفراد المادية ضمن مرحلة معينة لتطور القوى الإنتاجية. إنه يشتمل على مجمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة معينة. وبذلك يتعالى على الدولة والأمة. إن عبارة المجتمع المدني قد برزت في القرن الثامن عشر، حين كانت علاقات الملكية قد تخلصت من المجتمع الجماعي القديم والوسيط. وإن المجتمع المدني بصفته هذه لا يتطور إلا مع البرجوازية؛ ومهما يكن من أمر، فإن التنظيم الاجتماعي المترتب بصورة مباشرة على الإنتاج والتجارة، هذا التنظيم الذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وبقية البنية الفوقية المثالية قد سمي على الدوام بالاسم ذاته.(2)

وهكذا فالشروط التي يمكن فيها استخدام قوى إنتاجية معينة عند ماركس هي شروط سيطرة طبقية معينة على المجتمع: إن القوة الاجتماعية لهذه الطبقة، الناجمة عما تملكه، تجد بصورة منتظمة تعبيرها العملي في شكل مثالي في نمط الدولة الخاص؛ وهذا هو السبب في أن كل نضال ثوري يتوجه ضد طبقة سادت حتى ذلك الحين.(3)

---

(1) بليخانوف–**المؤلفات الكاملة**–مجلد2 ص185. نقلا عن: المرجع السابق، ص 243.

(2) كارل ماركس، فريدريك انجلز، **الايديولوجيا الالمانية**، مرجع سبق ذكره، ص45.

(3) المرجع السابق، ص48.

فأفكار الطبقة السائدة هي في كل عصر الأفكار السائدة أيضا، بمعني أن الطبقة التي هي القوة المادية السائدة في المجتمع هي في الوقت ذاته وسائط الإنتاج الذهني التي تخضع من جراء ذلك لهذه الطبقة السائدة. وليست الأفكار السائدة شيئاً آخر سوى التعبير المثالي عن العلاقات التي تجعل الطبقة الواحدة طبقة سائدة؛ وبكلام آخر، فهي أفكار سيطرتها.(1)

يقول ماركس: وهكذا فبينما كان كل ما يريده الأرقاء الآبقون هو أن يكونوا أحراراً في تطوير وتأكيد شروطهم الحياتية التي كانت قائمة سلفاً، ولكنهم لم يتوصلوا أخر الأمر سوى إلى العمل الحر، فإن البروليتاريين ملزمون، إذا أرادوا أن يؤكدوا أنفسهم على أنهم أفراد، بأن يلغوا شرط وجودهم بالذات حتى ذلك الحين" هذا هو الشرط الذي كان فضلا عن ذلك شرط كل المجتمع حتى الوقت الراهن" ألا وهو العمل*. وهكذا يجدون أنفسهم في موقف المعارضة المباشرة للشكل الذي اختاره حتى ذلك الحين الأفراد الذين يتشكل المجتمع منهم من أجل التعبير عن أنفسهم تعبيراً جماعياً، يعني موقف المعارضة ضد الدولة. ولذا فإنه لا بد لهم، كما يؤكدوا أنفسهم كأفراد من أن يطيحوا بهذه الدولة.(2)

وهكذا فالحل السياسي حل جزئي، والثورة " السياسية " هي ثورة تقوم بها طبقة تطرح في الدولة الجديدة وضعها الخاص، وتعطيها كمهمة تحرير المجتمع بأكمله، مع تحكمها بالنزاعات المتأتية عن سيطرتها. هذه الطبقة تحرر المجتمع بأكمله، إنما فقط ضمن الفرضية القائلة بأن المجتمع بأكمله هو نفس وضع هذه الطبقة، أي أنه يستطيع الحصول على المال والثقافة، على هواه. ومع هذا لا يدحض ماركس التقدم الثوري، الذي قدمته الديمقراطية السياسية البرجوازية "خلال ثورة 1848م في ألمانيا، نادى ماركس بدعم ثورة سياسية برجوازية". وللطبقة البرجوازية الفضل في أنها تضع في الحكم طبقة تنشط تقدم القوى المادية، وتوحد بين القانون والمجتمع، وتنظم تصادم القوى الاجتماعية، وتعطي للبروليتاريا، الوسائل السياسية والحقوقية لكي تنمو وتتكون كطبقة. ولكن هذه الفضائل ليست فضائل ذاتية: فهي ليست إلا العوامل التكتيكية في صراع الطبقات الذي هو الصراع الحقيقي والوحيد.(3)

ولم يتغير ماركس مطلقاً، بعد ذلك حول هذا التصور– للأشكال السياسية. ففي كتابه " انتقاد برنامج غوتا " 1875م اعترف ماركس: بأن " الدولة الحالية"هي واقع مختلف جداً في ألمانيا، وفي سويسرا أو في الولايات المتحدة، ولكن في كل مكان هناك صفة أساسية مشتركة: إنها ترتكز على أرضية المجتمع البرجوازي الحديث، المتطور نوعا ما، من وجهة نظر الرأسمالية. فالخطأ الذي اكتشفه ماركس سنة 1875م في برنامج الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني هو:" أنه بدلاً من معالجة المجتمع القائم " وهذا يصح بالنسبة لكل مجتمع مستقبلي "، كأساس للدولة الحاضرة " أوالمستقبلة بالنسبة للمجتمع المستقبلي"تعالج، بالعكس من ذلك، الدولة كواقع مستقل، له أساساته الفكرية الذاتية الأخلاقية والحرة. أما في " صراع الطبقات في فرنسا 1850م"، انتقد ماركس اشتراكية الدولة عند لويبلان، حيث يفضح السذاجة التي تقوم على الاعتقاد بإمكانية إلغاء فئة الأجراء، أو بصورة أبسط تغيير الواقع العمالي بمجرد إنشاء " وزارة عمل " في الحكومة المؤقتة. " تنظيم العمل: ولكن جماعة الأجراء هم حاضر التنظيم البرجوازي للعمل القائم حالياً ".

---

(1) المرجع السابق، ص56.

* في وقت لاحق سوف ينادي ماركس وهو يحدد مفهوم العمل بالغاء العمل المأجور وحده.

(2) المرجع السابق، صص 76-77.

(3) جان توشار وآخرون، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 481.

إن السلطان الاقتصادي هو الذي يضع الشكل الحقيقي للدولة، لقد انتهى عهد الارستقراطية الإقطاعية، غير أن عهد الارستقراطية الاقتصادية قد حل محله. كانت الأرض مصدر السلطان، والأن أصبحت حيازة وسائل الإنتاج مصدر هذا السلطان. وتميز العهدان بخضوع التشريع الاجتماعي لامتيازات الطبقة الحاكمة.(1)

لقد نظر ماركس إلى الدولة على أنها مجرد وهم زائف، وبالتالي يجب البحث في جوهرها، أي في الصراع الطبقي. وقد تأثر ماركس في تحليله بأفكاره في مختلف المجالات. فالديالكتيكية أدت بماركس إلى النظر للصراع على أنه المفتاح الرئيسي للوضع الاجتماعي. أما الحتمية الاقتصادية فأدت به إلى النظر في جذور هذا الصراع، في الأساس الاقتصادي. وكذلك مبدأ فائض القيمة أدى به إلى أن تعارض المصالح الاقتصادية في المجتمع هو القائم بين العمال والرأسماليين المستغلين لهم في سبيل الحصول على فائض القيمة التي جاء بها العمال أنفسهم.

لقد كتب انجلز عن أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، كتب يقول: إن الدولة هي إحدى نتاجات المجتمع في إحدى مراحل تطوره، وذلك هو الدليل على أن المجتمع أصبح منخرطاً في تناقض شديد مع ذاته، مما جعله ينقسم إلى عداءات ذات طابع طبقي.(2) أما ماركس فيقول: " إن الدولة هي نتيجة تناقضات الطبقات، في حين أن الثورة البروليتارية، تحذفها وتبدلها بالمجتمع الخالي من الطبقات ومن الدولة على السواء".(3)

أما على صعيد النظرية السياسية، وفي المقالات التي حررها ماركس سنة 1842م لصحيفة " رينيشه زيتون "، انصرف تماماً إلى انتقاد واقعي للسياسة والقانون والمجتمع الألماني، وكان يؤمن بأن حل مشكلة التفاوتات الاجتماعية يجب أن تقدمه الدولة، وأن إصلاح الدولة يجر وراءه إصلاحاً للمجتمع. وابتدأ من سنة 1843م وحتى بداية 1844م وفي مؤلفين متتالين، نقد فلسفة الحق لهيجل، ومقالة الحوليات الفرنسية– الألمانية حول " المسألة اليهودية ". وتخلي ماركس عن الفكرة التي بموجبها تعتبر الدولة الإطار المكون للمجتمع: الدولة تتحدد بالمجتمع وبرابط الإنتاج الذي يسود هذا المجتمع " ملكية خاصة "، فالنسق السياسي يوصل إلى زعزعة للعلاقات الاقتصادية بين الناس.(4)

وفي حقيقة الأمر أنه من الصعوبة بمكان عرض الفكر السياسي لكارل ماركس، وخاصة نظريته في الدولة، ويرجع ذلك لصعوبة عزل الفكر الماركسي عن مجموع العقيدة الماركسية. وبالرغم من أن ماركس، ومنذ كتاباته الأولى، قد فهم تماماً أهمية الحدث السياسي، إلا أنه لا يوجد في تأليفه الضخم إلا القليل من النصوص" السياسية "وأغلبها مختصر جداً، وهي تشكل بصورة خاصة، انتقادات مجزاة للعقائد السياسية التي عارضها ماركس.

ونتيجة لذلك فغالباً ما يحس القارئ بأن فهم السياسة والدولة عند ماركس وانجلز،" مجمد " و" مضلل " بشاشتين، من جهة الذكرى " الحاضرة دائماً في ذهنهما" لواقع الدولة البروسية البيروقراطية الظالمة طيلة سنوات 1820–1847، ومن جهة أخرى تصورهما للدولة المستنبط من " فلسفة هيجل " والذي يبدو لهم وكأنه حقيقة الدولة.(5)

---

(1) هارولد لاسكي، **محنة الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 245.

(2) عبدالرحمن خليفة، **أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**، مرجع سبق ذكره، ص 293.

(3) مارسيل بريلو، جورج ليسكييه، **تاريخ الأفكار السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 337.

(4) جان توشار وآخرون، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 470.

(5) المرجع السابق، ص 475.

لقد كانت الثورة الفرنسية، ذات أهمية في التاريخ الإنساني، وسجلت علامة كبرى في التقدم الإنساني. ولكن أهميتها لا تكمن في كونها اتجهت نحو مبادئ الحكم الدستوري على أساس تدريجي، ولكنها مرحلة تكشف عملية التطور الديالكتيكية التحتية. إن المنتصرين الحقيقيين في الثورة الفرنسية لم يكونوا الجمهوريين أوالملكيين أوالبونابرتين. إن المنتصر في نظر ماركس كانت البرجوازية كطبقة، لأن الطبقات وليس الأفراد أوالأحزاب، هي الفاعل الرئيسي في العملية التاريخية.(1)

وهكذا يعتقد ماركس بوجود دولة الحاجة– إدارة الإنتاج التي يعيش فيها الفرد غير متطلع إلى سواها، وهناك الدولة السياسية المنفصلة عنها: تريد الدولة السياسية إخضاع دولة الحاجة لقانونها رغم أنها غير محتاجة إليها؛ وهذا هو منطق السياسة وهو ما يعبر عنه هيجل بالعقل المطلق أو الأخلاق الجوهرية. أما دولة الحاجة فإنها تحاول أن تتحرر من الدولة السياسية لأنها لا تحتاج إليها، وهذا هو موقف فلاسفة الأنوار في نقدهما للملكية المطلقة، وموقف الديمقراطية" حكم– الشعب "الذي تبناه اليسار الهيجلي وورثه ماركس. فدولة الحاجة هي المضمون في حين أن الدولة السياسية هي الشكل.(2)

وما يميز ماركس عن باقي اليسار الهيجلي، هو إدراكه أن انسلاخ الدولة السياسية " الصورة " عن دولة المجتمع الإنتاجي" الاقتصاد " حادث مستجد في التطور البشري، وأن التناقض بين الفرد المنتج والدولة السياسية المطلقة عند هيجل– واقع تاريخي محدد وليس ضرورة منطقية دائمة، هذه هي نقطة التحول. لقد استوحى ماركس من التاريخ الوقائعي استنتاجات تجاوز فيها هيجل مع المحافظة على ما اعتبره مكسباً خالداً في المنطق الجدلي الهيجلي.(3)

ما يؤكده ماركس أن الدولة كانت ولأمد طويل، وستظل بالنسبة لكثير من الناس موضع " احترام خرافي "، فالدولة لم توجد في عصر المجتمع البدائي، حين كان الناس يعيشون أحياء وقبائل وعائلات يسيطر فيها الأب والأم، وهذا لا يعني عدم وجود جهاز خاص يمارس السلطة بصورة منظمة، ولكن هذا الجهاز حتماً ليس الدولة، فلا شك أنه كانت توجد عادات وتقاليد مثل سلطة الرئيس واحترامه واحترام سلطانه. غير أنه لم يكن يوجد رجال قط همهم الوحيد حكم الآخرين. والسؤال هل يجب أن نستنتج من ذلك أنه لم يكن يوجد نظام ولا تنظيم في العمل؟ كلا، لأن قوة العادات والتقاليد، والاحترام الطبيعي كان يكفي. ولكن في وقت من أوقات التاريخ، لم يعد الاحترام الطبيعي، كافياً للمحافظة على نظام العمل. فأصبح من الضروري الاستعاضة عن قوة العادة والتقاليد بقوة خاصة تمارس الجبر بالقوة. لقد انتهى التعاون في العمل، وحل محل علاقات الإنتاج القائمة على الملكية المشتركة علاقات جديدة قائمة على الملكية الخاصة واستغلال الإنسان للإنسان. فالنزعة المادية التاريخية هي الوحيدة، التي تستطيع الإجابة علمياً على مسألة أصل الدولة.(4)

إذن الدولة كما يرى ماركس لم توجد دائماً، فجهاز الدولة لا يظهر إلا في المكان والزمان اللذين يظهر فيهما، انقسام المجتمع إلى طبقات، هذه الطبقات تؤدي حتماً إلى الاستغلال الطبقي.

لقد كتب انجلز حول هذه النقطة يقول: ليست الدولة، إذن، سلطة فرضت من الخارج، وليست هي " حقيقة الفكرة الأخلاقية " أو "صورة حقيقة العقل " كما يدعي هيجل. بل هي ثمرة المجتمع في مرحلة معينة من نموه،

---

(1) جاك جولدستون وآخرون، **ثورات أواخر القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) عبدالله العروي، **مفهوم الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(3) المرجع السابق، ص 32.

(4) جورج بوليتزر وآخرون، **أصول الفلسفة الماركسية**، مرجع سبق ذكره، ص 122 وما بعدها.

وهي الدليل على أن هذا المجتمع يتخبط في تناقض مع نفسه يستعصى على الحل، بعد أن انقسم إلى أضداد لا يمكن التوفيق بينهما ويعجز عن السيطرة عليها، ولهذا مست الحاجة، كي لا تفني الأضداد، وهي الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتعارضة، والتي هي في نضال مع المجتمع، إلى سلطة تسمو في الظاهر على المجتمع، لتغطية النزاع وحصره ضمن حدود " النظام "، وهذه السلطة التي ولدت من المجتمع، ولكنها تسمو وتصبح غريبة عنه، هي الدولة ".(1)

ويؤكد ماركس أن المشاركة العامة في الحياة السياسية في الدولة الواقعية هي نوع من المثالية، لأن السعي لتحقيق المصالح الفئوية هي الحقيقة الواقعة، ومن ثم فما يبدو بالنسبة لهيجل على أنه منفصل عن المصالح الخاصة بأفراد المجتمع المدني أو خاضع لها، هو في الحقيقة مشتق عنها.(2)

والملاحظ هنا على البيان الشيوعي أنه وضع بكل بساطة فكرتين متجاورتين: الفكرة الأولى– " تحول البروليتاريا " إلى طبقة حاكمة، والفكرة الثانية– هي" توطيد الديمقراطية ". لقد أدرك ماركس على نحو رائع جوهر الديمقراطية الرأسمالية، عندما قام بتحليل تجربة " الكومون " في فرنسا، وقال إن المطحونين يسمح لهم مرة كل بضع سنوات بانتخاب من يمثل الطبقات المضطهدة، ويسمح لهم بدخول البرلمان وتمثيلهم نيابيا.. وبسحقهم.(3)

يتضح لنا أن نظرية نشوء الدولة وتطورها يرجعها ماركس كنتيجة لطبيعة الصراع الطبقي داخل المجتمع البشري، إذن سبب نشوء الدولة له أهميته عند التعرف عليه لأنه يدلنا، بطريقة أو بأخرى، عن نتائج ما يمكن أن تسفر عنه عن المدى الطويل، وبالأخص على العلاقة القائمة بين الحاكمين والمحكومين. وهل هي علاقة صراع؟ أم لا؟.

إلا أنه وفي أغلب الأحيان، لا تتحرر الدولة من التأثير والتأثر بمصالح من يحكمها. يقول جورج بوردو في كتابه " الدولة " إن الدولة التي قامت لتكون المركز المجرد للسلطة تتحول لتصبح غالباً القدر الذي يحكمون باسمها ويتذرعون بحضوتها ولكن في الواقع، إنها أمزجتهم وميولهم ومصالحهم التي تملي القرارات التي تنسب إليها.(4)

ولهذا كان ماركس يرى أن الدولة في عصره منحازة، فالدولة ما هي إلا ستاراً لمشروع تسلطي، يصب في مصلحة الطبقة البرجوازية الحاكمة.

وهنا يرى بوردو إنه إذا كانت الدولة تنتج مما نسميه مأسسة institutionalisation السلطة فإن العملية لا تحصل بمحض الصدفة، بل تحددها مجموعة من الظروف التي تجتمع في لحظة معينة لتجعلها ممكنة وضرورية في آن معا.(5)

فالدولة هي ناتج ظروف لمأسسة السلطة، ولعل من أهم هذه الظروف تغيير النظام السياسي القائم، فالثورة الفرنسية أسست لسلطة جديدة، استولت على الدولة فيها البرجوازية على سلطة الإقطاع. فالدولة شيء مصطنع، حيث ولدت الدولة بتحقق مجموعة كاملة من العوامل التي تمت في لحظة من تطور المجموعات الاجتماعية على التفكير في أساس التنظيم الاجتماعي.

---

(1) المرجع السابق، ص 232.

(2) علي ليلة، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 288.

(3) جون.ر.بورر، ميلتون جولدينجر، **الفلسفة وقضايا العصر**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(4) جورج بوردو، **الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(5) المرجع السابق، ص 29.

نخلص إلى أن كل تفكير حول الدولة يدور حول محاور ثلاثة: الهدف، التطور، الوظيفة، ويتفرع كل محور إلى محاور ثانوية تطرح فيها أسئلة جزئية. وتختلف المحاور الثلاثة فيما بينها بالمفردات والمفاهيم والمناهج، فمن يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المطلقات، ويصرف نظره عن الظروف الزمانية والمكانية، فينظر ويتفلسف، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي أشكالها المتتابعة، فينطق بمنطق المؤرخين، ومن يتساءل عن وظيفة الدولة يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي.(1)

وإذا نظرنا إلى فهم وتحليل ماركس إلى الدولة الرأسمالية، سنجده مهتم بالمحاور الثلاثة سالفة الذكر، فهو يحدد الهدف الكلي والنهائي بإلغاء الدولة في الطور الشيوعي، وقبل ذلك تابع التطور التاريخي للدولة منطلقاً من المجتمعات البدائية مرور بمرحلة العبيد والاقنان إلى مرحلة الإقطاع والمرحلة البرجوازية ومن بعدها الاشتراكية وصول إلي الشيوعية حيث ينتهي التاريخ والتطور للمجتمعات البشرية، أما من الناحية الثالثة وهي وظيفة الدولة، فقد حلل ماركس وظيفة وآلية الدولة الرأسمالية ووجد أنها لا تعدو أن تكون وظيفة أداة تمثل مصالح الطبقة الحاكمة " البرجوازية ".

وهنا يبدو جلياً أن ماركس، قد انطلق في فهمه لنشأة الدولة الرأسمالية، من منطلق أن نشأة الدولة، لا تنطلق من شرعية الدولة في ممارستها للسلطة، بل من شرعية القوة والمكانة التي سعت الطبقة البرجوازية للحصول عليها. كما يؤكد ماركس على أن تشكل المجتمع الطبقي تأسس حينما نشأت الملكية الخاصة، وأن تشكل الملكية الخاصة فرض نشوء الدولة. في النقطة التالية سنتعرض لدور الدولة، كما فهمه وفسره ماركس.

ثانيا: الدور الوظيفي للدولة." الدولة أداة الطبقة الحاكمة"

نتناول في هذا الجزء محوراً أساسياً وهاماً، وهو كيف فهم وفسر ماركس الدولة، على أنها أداة للطبقة الحاكمة، وكيف جسد سيطرة الطبقة الحاكمة " البرجوازية " على الدولة التي خلقتها.

ولعل السؤال هنا هل الدولة في الرأسمالية هي دولة كل الشعب؟ أم هي دولة لطبقة واحدة؟ أم هي ممثلة لتحالف طبقي متعدد التيارات؟ وهل هي مستقلة عن المجتمع المدني أم هي الامتداد الطبيعي له؟.

الدولة في الماركسية الكلاسيكية " عند ماركس وانجلز " أداة قسر وإكراه في يد الطبقة السائدة اقتصادياً، لتأمين مصالحها ضد أي خطر يتهددها من جانب الطبقات الأخرى، ولذلك نادى ماركس وانجلز بضرورة استيلاء البروليتاريا على السلطة وإقامة حكمهم ودولتهم، حيث ينتفي الصراع الطبقي وتزول الحاجة إلى الدولة، وهنا يفصل ماركس بين الدور الوظيفي للدولة في ظل المجتمع البرجوازي، ودورها الوظيفي في ظل دكتاتورية البروليتاريا، ومن ثم تنتفي هذه الوظيفة في ظل الشيوعية.

يقول ماركس– انجلز: لا وجود اليوم لاستقلال الدولة إلا في تلك البلدان حيث لم تتوصل المراتب بعد بصورة تامة إلى مرحلة الطبقات في تطورها. فهي لم تلعب دوراً في سياسة مجتمعها بعد، بينما حذفت في البلدان الأكثر تطوراً. وبالتالي في تلك البلدان حيث يقوم وضع مختلط. حيث لا يستطيع نتيجة ذلك أي قسم من السكان أن يتوصل إلى السيطرة على الأقسام الأخرى. وهذا يجري في مرحلة تكوين البرجوازية ونتيجة لذلك احتفظت الدولة ببعض مظاهر الاستغلال لكلتا الطبقتين. فالدولة هيئة اجتماعية في الجوهر، تتطور لتصبح أداة في يد الطبقة السائدة.(2)

---

(1) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(2) ماركس، انجلز، **الايديولوجيا الألمانية**، مرجع سبق ذكره، 388–389.

والملاحظ أن ماركس انطلق في فهمه للدولة الرأسمالية، من منطلق أن نشأة الدولة لا تنطلق من شرعية الدولة في ممارستها للسلطة، بل من شرعية القوة والمكانة التي سعت الطبقة البرجوازية للحصول عليها، لتصير الدولة أداة في يدها.

لقد أخذت البرجوازية الأوربية، من خلال العامل التاريخي لنظام الحكم الاستبدادي، إعادة وحدتها الاجتماعية في إطار الطبقة الاجتماعية، التي ما هي في حقيقتها إلا مظهر داخلي لتقدم نمط الإنتاج الرأسمالي. وبإيجاز فالطبقة وحدة اجتماعية أكثر تجريداً وموضوعية. أما حدودها الظاهرة فقد أقيمت عن طريق امتلاك الموارد أواستبعادها من السوق لأنها أتاحت لمالكيها حق المطالبة بالتفرد بقسط غير متكافئ من الإنتاج الاجتماعي، وكنتيجة لذلك أمكن تكديسه وعرضه ثانية في السوق بصورة مستمرة.(1)

ففي الطبقة البرجوازية، كما في أي طبقة أخرى، نجد أن الشروط الشخصية وحدها هي التي أصبحت الشروط المشتركة والعامة التي يعيش في ظلها أعداء الطبقة الفرادى ويملكون. فالتجارة العالمية أثبتت بصورة كافية أن الربح البرجوازي مستقل تماماً عن السياسة لكن السياسة من جهة أخرى رهن بالربح البرجوازي. ومنذ القرن الثامن عشر، كانت السياسة رهناً بالتجارة حتى درجة كبيرة بحيث أنه حين أرادت الحكومة الفرنسية مثلاً أن تصدر قرضاً، فقد طالبت الحكومة الهولندية بأن يقدم فرد خاص ضمانة من أجل الدولة.(2)

وهكذا يرى ماركس بأن الدولة تثرى حين يثرى الأفراد على أساس الملكية الخاصة البرجوازية، أي مع تطور التجارة والصناعة، يثرى الأفراد بلا انقطاع، بينما تستدين الدولة أكثر فأكثر. ويدلل على ذلك ماركس تاريخياً في الجمهوريات التجارية الإيطالية الأولى، ثم برزت فيما بعد في هولندا، حيث لفت الانتباه إليها المضارب بالسندات بننو منذ عام 1750م، وهي تتجدد الآن في انجلترا.. فمن الواضح أنه حالماً تكدس البرجوازية المال، فلا بد للدولة أن تتسول منها، وتنتهى لأن تكون مأجورة لها بالمعني الحرفي للكلمة. وأن هذا ليجرى في مرحلة تكون البرجوازية فيها تجابه طبقة أخرى، وبنتيجة ذلك تستطيع الدولة أن تحتفظ ببعض مظهر الاستقلال بالنسبة إلى كلتا الطبقتين. وحتى إن كانت الدولة مأجورة على هذا الغرار، فإنها تظل في حاجة إلى المال، وبالتالي تستمر في حالة تبعية للبرجوازيين، وتكون تحت تصرفها، حين تتطلب مصالح البرجوازية ذلك، مصادر أعظم مما لدى الأقل تطوراً، وبالتالي الأقل إرهاقاً تحت وطأة الديون. وعلى أي حال، فإنه حتى الدول الأقل تطوراً في أوربا، دول الحلف المقدس، تقترب بصورة حتمية من هذا المصير، ولا بد أن تصبح مأجورة للبرجوازية.(3)

في الحرب الأهلية في فرنسا يقول ماركس عن تجربة كوميون باريس: بأنها فتحت كافة المؤسسات التعليمية للشعب بلا مقابل، وحررت في نفس الوقت من تدخل الكنيسة والدولة. وهكذا لم يصبح التعليم في متناول الجميع فحسب، بل لقد تحرر العلم نفسه من القيود التي فرضتها عليه الأوهام الطبقية والإكراه الحكومي.

ويرى ماركس أن تعدد التفسيرات التي خضع لها الكوميون، وتعدد المصالح التي أقامته لصالحها، يوضح أنه شكل سياسي رحب بكل ما في الكلمة من معني، بينما كانت كل الأشكال السابقة للحكومة قمعية بكل تأكيد. وكان هذا هو سره الحقيقي– حيث كان في جوهره حكومة عمالية، ونتاج صراع الطبقة المنتجة ضد الطبقة المالكة، والشكل السياسي الذي اكتشف أخيراً والذي في ظله يتحقق التحرير الاقتصادي للعمل.(4)

---

(1) جيان فرانكوبوحي، **تطور الدولة الحديثة**، مرجع سبق ذكره، صص18–19.

(2) ماركس، انجلز، **الايديولوجيا الألمانية**، مرجع سبق ذكره، ص386

(3) المرجع السابق، ص398.

(4) ماركس، انجلز، لينين، **الحرية والديمقراطية في ظل الاشتراكية**، مرجع سبق ذكره، ص25 وما بعدها.

لقد كان كوميون باريس حكومة ثورية للطبقة العاملة أوجدتها الثورة البروليتارية في باريس، وكان أول حكومة لديكتاتورية البروليتاريا وظل في السلطة لمدة 72 يوماً " 18 مارس 28 مايو" 1872. ورغم الظروف المعاكسة التي واجهتها الفترة القصيرة لوجوده، استطاع كوميون باريس أن يبادر بتحولات ثورية هامة بمساندة قوية من الجماهير العاملة في باريس وكان انجازه الرئيسي تحطيم الجهاز البرجوازي للدولة البيروقراطية والبوليسية واستبداله بدولة بروليتارية وديمقراطية ثابتة من النمط الجديد تختلف تماماً على كافة أشكال الدولة البرجوازية.(1)

أما في البيان الشيوعي فيرى ماركس أن الخطوة الأولى في ثورة الطبقة العاملة هو رفع البروليتاريا إلى مركز الطبقة الحاكمة، وكسب معركة الديمقراطية.. وسوف تستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لكي تنتزع بالتدريج، كل رأس المال من البرجوازية، ولكي تركز كل أدوات الإنتاج في أيدي الدولة، أي البروليتاريا المنظمة كطبقة حاكمة، ولكي تزيد مجموع القوى المنتجة بأسرع ما يمكن. وعندما تختفي الفروق الطبقية، خلال مجرى التطور، ويتركز كل الإنتاج في أيدي اتحاد عريض من الأمة بأسرها، ستفقد السلطة العامة طابعها السياسي.

فالسلطة السياسية التي تسمي كذلك بشكل سليم، هي مجرد تنظيم لسلطة إحدى الطبقات لاضطهاد طبقة أخرى. وإذا ما أجبرت البروليتاريا خلال صراعها مع البرجوازية بحكم الظروف، على تنظيم نفسها كطبقة، وإذا ما جعلت نفسها طبقة حاكمة، بواسطة ثورة، فإنها بذلك تكتسح بالقوة ظروف الإنتاج القديمة، مع هذه الظروف اللازمة لوجود العداوات الطبقية والطبقات بشكل عام، وستكون بذلك قد ألغت سيادتها الخاصة كطبقة. وفي مكان المجتمع البرجوازي القديم، بطبقاته وعداواته الطبقية، سيكون لدينا اتحاد، يكون فيه التطور الحر لكل فرد شرط للتطور الحر للجميع.(2)

وبما أن الطبقة البرجوازية هي القوة المهيمنة على المجتمع المدني، فإن التمثيل سيعكس الهيمنة بواسطة وزنها، لما تنطوى عليه من الأهمية لصالح الآراء " المستنيرة " و" المسئولة ". وسيتم ذلك بواسطة الأعمال الموضوعية لآلية التمثيل، خاصة بواسطة الاهليات المطلوبة من الناخبين والمندوبين بصورة تخلو من الفرض، لا بواسطة الامتيازات السياسية التي يتمتع بها الأفراد المستغلون في أية طبقة إذ يمكن أن تحرمهم من صفتهم الأساسية كأفراد متميزين.(3)

وهكذا كانت مصالح البرجوازيات الوطنية هي التي تحدد سياسات الدول، في القرن التاسع عشر بصورة متزايدة، وتوجه هذه الدول في المقام الأول، أي زيادة الصناعة، والتجارة، والتوسع الاستعماري بدلاً من الحرية.(4)

وبما أن الدولة تقوم على تناقض داخلي بين الرأسمال والعمل المأجور، فهي بطبيعتها كدولة طبقية، تولد وفي ذاتها التناقضات الطبقية. وبوضوح يعني ذلك أن التناقضات الطبقية تترجم نفسها دائماً، بشكل نوعي، تناقضات داخلية في الدولة التي لا يمكنها أبدا أن تكون، كتلة أحادية الحجر وبلا شقوق. فمن المؤكد أن وحدة سلطة الدولة ترجع إلى تمثيل الدولة لمصالح الطبقة أوالأجزاء المهيمنة فيها، ولهذا السبب لا تستطيع الطبقات الشعبية

---

(1) المرجع السابق، ص 77.

(2) المرجع السابق، ص 44.

(3) جيان فرانكوبوحي، **تطور الدولة الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(4) المرجع السابق، ص 134.

أن تحتل جهاز الدولة قطعة قطعة، أنما يترتب عليها أن تحطمه بالانتقال إلى الاشتراكية. لكن هذا يجب ألا يوهمنا بأنها دولة أشبه بكتلة بلا شقوق.(1)

وهكذا يرى ماركس أن التناقض بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية هو الذي يدفع هذه المصلحة الجماعية لأن تتخذ شكلاً مستقلاً على اعتبارها الدولة، وهو شكل منفصل عن المصالح الفعلية للفرد وللجماعة؛ وأننا لنجد بصورة خاصة أن هذه المصالح، هي مصالح الطبقة المشروطة مسبقاً بتقسيم العمل، هذه الطبقات التي تنفصل في كل تجمع من هذا النوع، والتي تسيطر أحدها على جميع الطبقات الأخرى. ويترتب على ذلك أن جميع الصراعات داخل الدولة، الصراع بين الديمقراطية والارستقراطية والملكية، والصراع من أجل الاقتراع الخ. ليست سوى الأشكال الوهمية التي تجرى فيها الصراعات الفعلية للطبقات المختلفة فيما بينها. ويترتب على ذلك أيضا أن كل طبقة تطمح إلى السيادة، حتى إذا كانت سيادتها تفترض، كما هو الحال بالنسبة للبروليتاريا، إلغاء الشكل القديم للمجتمع بكليته وإلغاء السيادة بالذات، لا بد أن تفوز بادئ الأمر بالسلطة السياسية، كي تمثل بدورها مصلحتها على أنها المصلحة العامة، وهو أمر لا مناص لها من القيام به بادئ الأمر.

ولما كان الأفراد لا يطلبون إلا مصلحتهم الخاصة وحدهاً، التي لا تتطابق بالنسبة إليهم مع مصلحتهم الجماعية، نظراً لأن العام ليس في آخر الأمر سوى شكل وهمي للحياة الجماعية. فإن هذه المصلحة الأخيرة سوف تمثل، لهذا السبب بالضبط، على اعتبارها مصلحة " غريبة " عليهم و" مستقلة " عنهم، وهي بدورها مصلحة " عامة". ومن جهة أخرى، فإن الصراع العملي لهذه المصالح الخاصة، التي تتعارض باستمرار بصورة فعلية مع المصالح الجماعية بصورة وهمية، يجعل التدخل العملي والكبح من جانب المصلحة " العامة " الوهمية في صورة الدولة أمرين ضروريين.(2)

وهكذا يرى ماركس أن أفكار الطبقة السائدة، سوف تزداد تجريداً، بمعني أنها سوف تتخذ أكثر فأكثر شكل العمومية. ذلك أن كل طبقة جديدة تحتل مكان طبقة كانت سائدة قبلها مضطرة، ولو لمجرد تحقيق أهدافها، إلى تمثيل مصلحتها على أنها المصلحة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع. أي أن تعطي أفكارها شكل العمومية، وأن تمثلها على أنها الأفكار الوحيدة العقلانية، الأفكار الوحيدة الصالحة بصورة شاملة.(3)

نقرأ في أحد الأسطر لماركس: " إن المالكين يقبضون على زمام السلطة "، يعني البرجوازيين الدنسين؛ ونقرأ بعد ستة أسطر: " إن البرجوازي هو ما هو بنعمة الدولة "، يعني البرجوازيين المقدسين؛ ومع ذلك بعد ستة أسطر: " إن الدولة هي نظام البرجوازية الأساسي "، يعني البرجوازيين الدنسين، وهي صيغة تفسر لنا بالمناداة بأن " الدولة تعطي المالكين "، " أملاكهم شكل الاقطاعات" وأن " مال الرأسماليين وملكيتهم " هي أحدى " هذه الملكيات الخاصة بالدولة " التي تنازلت عنها الدولة في شكل " إقطاعات " يعني البرجوازيين المقدسين، وأخيرا فإن هذه الدولة الكلية القدرة تتحول من جديد إلى " دولة المالكين ".(4)

أما امتلاك رأس المال فهو وسيلة محمية قانونياً وسياسياً بالنسبة لوجود علاقات هيمنة واقعية، فيما بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة. فالتناقض واضح، لذا تعمل الدولة التي يفهم أنها مصدر لكافة علائق السلطة

---

(1) نيكوس بولنتزاس، **أزمة الديكتاتوريات " اليونان،البرتغال،اسبانيا**"، ترجمة عبدالقادر ضللي، (بيروت: دار ابن خلدون، 1981)، ص 84.

(2) ماركس، انجلز، **الايديولوجيا الالمانية**، مرجع سبق ذكره، صص 42-43.

(3) المرجع السابق، ص 57.

(4) المرجع السابق، ص 207.

في الحقيقة كضامن لهذه العلائق التي لم تنشأ منها ولم تسيطر عليها– فقد أنشاتها المؤسسة ذات السيطرة الخاصة على رأس المال.

وهكذا تعتبر الدولة في النظرية الماركسية شخصاً أو شيئاً، فهي كشخص: مفهوم هيجلي قديم عن دولة " منعزلة " حقيقة عن " المجتمع المهذب " يتمتع بعقلانية باطنية تجسد الإرادة العامة. أما الدولة كشيء: مفهوم ماركسي قديم " وسائلي " يعتبر الدولة بطبيعتها، مجرد وسيلة، أو آلة تعالج بإرادة الطبقات الحاكمة، علاقة تمثيلها بمصالح الطبقات الحاكمة تعود إلى " تملك " أو" تسلط " هذه الطبقات لهذه الوسيلة الجامدة.(1)

لقد تشكلت الدولة بصورة أساسية، حتى تساند وتدعم سيطرة الطبقة البرجوازية على المجتمع برمته وذلك بواسطة أعمالها. كانت هذه هي الغاية التي توجهت إليها المبادئ المؤسساتية للدولة، كما كانت السبب في تناقضها الواضح مع مثيلتها في المجتمع.(2)

ونتيجة لذلك يؤكد ماركس: بأن الدولة أداة التسلط في المجتمع الطبقي. ففي فجر التاريخ وفي ظل المشاعية البدائية. كان الناس يعيشون ويعملون جماعات، وكان المجتمع بدون طبقات. وكانت كل المسائل حينذاك تحل من قبل الناس الذين تعنيهم هذه المسائل. أما الأشخاص المنتخبون لأداء وظائف اجتماعية معينة. فقد كان لهم النفوذ الكلي. وعندما ظهر الإنتاج القائم على الملكية الخاصة انقسم المجتمع إلى طبقات، وبما أن مصالح الطبقات لم تكن واحدة، بل كانت متعارضة. فكان يترتب على الطبقة السائدة، أن لا تعتمد على النفوذ الشخصي بل على نفوذ القوة. وعلى هذا النحو ظهرت الدولة كجهاز خاص يحمي النظام العام بما يخدم الطبقات الاستغلالية. ويتألف هذا الجهاز من فصائل خاصة، كالجيش والشرطة، توضع تحت تصرف مؤسسات معينة. أما الأموال اللازمة لتغطية نفقات جهاز الدولة فتأتي على صورة ضرائب تقوم بجبايتها هيئات خاصة، فالسمة الأساسية التي تميز التنظيم الحكومي للمجتمع، هو ظهور جهاز خاص للأداة، توكل إليه حماية النظام العام. وهذا المظهر يدل على جوهر الدولة الطبقي. ويعرف التاريخ أنماطاً مختلفة من الدول الاستغلالية– عبودية– أقطاعية– برجوازية وتبعاً للعلاقات الطبقية، وطابع الصراع الطبقي تتنوع أشكال الدولة.

ويؤكد ذلك قول ماركس في الايدولوجيا الألمانية: إن البرجوازية ملزمة لمجرد كونها طبقة، وليس مرتبة بأن تنظم على الصعيد القومي والمحلي، بأن تمنح مصالحها المشتركة شكلاً عمومياً، وأن حررت الدولة الملكية الخاصة من الجماعة، فقد اكتسبت وجوداً خاصاً إلى جانب المجتمع المدني وخارجاً عنه. (3)

لقد أكد ماركس بأن السلطة الحاسمة في أي مجتمع كانت، هي في أيدي مالكي وسائل الإنتاج– ورغم أنه في ظروف معينة قد تكتسب الحكومات استقلالاً عن السيطرة الطبقية، لكنهم يظلون عملاء للمجموعات الاقتصادية المسيطرة. وهكذا فالحكومات ليست في وضع خدمة الصالح العام. فالمجتمع المنقسم إلى طبقات متحاربة، لا يمكن أن يكون فيه صالح عام كما يرى ماركس، فمصلحة أحد الطبقات هي بالضرورة قمع أو تدمير طبقة أخرى. وفي عالم ماركس لا يستطيع حتى الحاكم– الفيلسوف أن يبتكر صيغة لتوحيد البرجوازية والبروليتاريا معاً.(4)

---

(1) نيكوس بولنتزاس، **أزمة الديكتاتوريات، "اليونان،البرتغال،اسبانيا"**، مرجع سبق ذكره، ص83.

(2) جيان فرانكوبوحي، **تطور الدولة الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(3) ماركس، انجلز، **الايديولوجيا الألمانية**، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(4) جيلين تيندر، **الفكر السياسي والأسئلة الأبدية**، مرجع سبق ذكره، ص 214.

ونلاحظ هنا أن ماركس يعتبر أن الدولة والقوانين والقومية والدين، ليست في حقيقة الأمر إلا تعبيراً عن مصالح البرجوازية كطبقة، تجعل من القوانين طبقية، وكذلك الدين والدولة التي هي أداة استغلال طبقي.

ويساير موريس دفرجية ماركس في أن الانفصال بين السلطتين السياسية والاقتصادية انفصال وهمي إلى حد ما، لأن السلطة الاقتصادية تملك أدوات قوية من الضغط على السلطة السياسية، وهذه الأخيرة في حقيقة الأمر ليس لها وجود مسيطر في الأنظمة الرأسمالية، حيث أنها في هذه الحالة ليست إلا انعكاساً للسلطة الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن تمركز السلطة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الاحتكاريين، يجعل من صورة مراكز التقرير السياسي المتعددة صورة خداعة كاذبة، إن الارتباط بين نظام التملك الخاص والنظام السياسي التعددى ليس بديهياً.(1)

وهنا يرفض ماركس وانجلز، الفكرة القائلة بإمكانية قيام نظام اجتماعي جديد عن طريق العقل. فليس هناك من طبقة حاكمة تنازلت طوعاً عن مركزها وامتيازاتها، ولهذا يجب ألا نتوقع من البرجوازية استخدام سلطة الدولة في إلغاء نفس النظام الذي تفيد منه. فخلق نظام جديد يمكن أن يتم فقط عن طريق استلام السلطة السياسية من قبل طبقة ترفض النظام القائم بسبب مصلحتها الاقتصادية. هذه الطبقة هي طبقة العمال الصناعية أو البروليتاريا، فكل نظام يخلق في ذاته الطبقة التي تدمره.(2)

ويرى ماركس أن القوة في كثير من الأحيان ينظر إليها على أساس أنها حق، وإذا كان الأمر كذلك فسوف يصبح الحق والقانون مجرد مظاهرأو مجرد تعبير عن العلاقات التي تقوم عليها قوة الدولة، التي هي في حقيقة الأمر قوة الطبقة الحاكمة " البرجوازية ". لقد كان ماركس يعلن بصورة دائمة عدم تجاوبه مع النظرية السياسية كما كانت تمارس في أيامه، وكما هي تمارس اليوم حيث إن مهمتها– على حد قوله– ليست في محاولة إيجاد تبرير شرعي أخلاقي لممارسة القوة السياسية، ولكن فهم العمليات الاجتماعية التي تتولد عنها المؤسسات والممارسات السياسية.(3)

إذن الدولة البرجوازية هي هيئة لسيطرة طبقة الرأسماليين، وعليه فإن ملكية الدولة في ظروف الرأسمالية هي ملكية مجموع الرأسماليين.

أما الطابع الطبقي للتأميم فهو رهن السلطة السياسية، وإذا كان زمام سلطة الدولة في أيدي الطبقات الاستغلالية، فإن تأميم قسم من المؤسسات في بعض الفروع الصناعية لا يغير طابع علاقات الإنتاج، إذ يبقي العامل مظلوماً كما يبقي الرأسمالي ظالماً. فالتأميم الرأسمالي، حتى إذا جرى بمبادرة الاحتكارات ولصالحها، ينطوى على خطر بالنسبة للبرجوازية، إذ يدل هذا التأميم على أن طبقة الرأسماليين لم تعد ضرورية، أولا لأن العمل في مؤسسات الدولة يسير ليس أسوا مما في المؤسسات الخاصة، وثانيا لأن التأميم هو عبارة عن التطاول على الملكية الخاصة التي هي " أقدس أقداس الرأسمالية ".(4)

ومع أنه من الصعب تحديد ما إذا كان التغيير في النشاط الاقتصادي وانهيار النظام الإقطاعي هو سبب قيام الدولة الوطنية، وأن مطلبا الدولة الوطنية كاناً وراء انهيار النظام الإقطاعي، لكن يمكن القول إن النزعة التجارية والدولة الوطنية توأمان ولدا من نفس الرحم. لقد حدث لقاء مصالح بين التيار الهادف إلى تكوين دولة وطنية

---

(1) موريس ديفرجية، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة سامي الدروبي، جمال الاتاسي، (بيروت: دار الجيل، 1964)، صص 140–141.

(2) نديم البيطار، **المثقفون والثورة**، مرجع سبق ذكره، ص 292.

(3) طوني جيدنز، **ما بعد اليسار واليمين**، مرجع سبق ذكره، ص 91 وما بعدها.

(4) فودوكورموف وآخرون، **الاقتصاد السياسي للاشتراكية**، بلا، (موسكو: دار التقدم، بلا)، صص 14–15.

تضع حداً لهيمنة الكنيسة، والتيار التجاري الساعي وراء الثروة وإزالة كل العراقيل " الأخلاقية " والمادية التي ما زالت تعيقه.(1)

لقد ندد ماركس بتغييب هيجل للدولة، حين جعل من الدولة البروسية نظاماً عقلانياً يجسد المنطق. مبرراً كعقلانية مع مؤسساتها السياسية الرجعية والملكية الخاصة في شكلها البرجوازي. وقد دلل ماركس على أنه ليس الدولة هي من ينتج المجتمع، كما حاول هيجل بيانه، وإنما العكس هو الصحيح المجتمع المدني هو الذي ينتج الدولة. الدولة إذن ليست محايدة بالنسبة لصراع الطبقات ومصالحها، بل هي تعبير عن مصالح الطبقة المسيطرة في هذا الصراع، وهنا يصبح النظام السياسي هو النظام السياسي للملكية الخاصة.(2)

وهكذا يجب على الدولة أن تضع نفسها، في الظاهر فوق المجتمع، وفوق ألوان النضال الاجتماعي. كما يجب أن تبتعد أكثر فأكثر عن المجتمع، وأن تحيط نفسها بهالة من الأسرار، فتبدو وكأنها قوة سماوية تحلق فوق جبل من الغيوم، يركع أمامها كل الناس.

فالدولة الرأسمالية تدافع عن مصالح الرأسماليين الخاصة باسم المصلحة العامة، وتكف الجماهير عن مساندة الدولة البرجوازية بشيئين: الأول إدارك الجماهير أن " المصلحة العامة " المزعومة التي تدافع عنها الدولة ليست إلا مصلحة الرأسماليين. والثاني أن تفهم أن مصلحة الرأسماليين لم تعد، منذ أمد طويل، تتفق مع مصلحة الأمة.(3)

لقد ولدت الدولة على التحقيق، لمواجهة مشكلة ظهرت في المجتمع، ولكي تقوي سيطرة المستغلين الاجتماعية، ونظام الملكية الذي يضمن لهم امتيازاتهم. فالدولة هي انعكاس الأساس الاقتصادي، ولكن ليس انعكاساً سلبياً، بل هو انعكاس فعال. لذا وجب ألا نخلط مهمة الدولة وأصلها دون الفصل بينهما. ذلك لأن الدولة فيما يتعلق بالأصل، مشتقة بالنسبة للاقتصادي ولكن فيما يتعلق بالمهمة، فإن هناك حالات تصبح فيها أهمية الدولة أساسية.

يقول انجلز: إن مهمة الدولة هي " تخفيف النزاع بين الطبقات " وأن تحصر هذا النزاع ضمن " حدود النظام " ولا يعني هذا كما دلل لينين، أن الدولة هي منظمة التوفيق بين الطبقات بل يعني هذا العكس.(4)

ويقصد بالقول: "تخفيف النزاع بين الطبقات "، حرمان الطبقات المستغلة من وسائل النضال التي تسمح لها بالتخلص من مستغليها. فنحن هنا إذن، أمام كتم نضال الطبقات المستغلة، أم كيف يكون النضال؟ فيكون بترك الميدان أمام عمل المستغلين، وبتوسيع الاضطرابات وتنميته وتقويته، ولاسيما عندماً لم تعد علاقات الإنتاج تتفق وحالة قوى الإنتاج.(5)

والسؤال هنا من هي الطبقة التي تستطيع في كل مرحلة من مراحل النمو التاريخي، إيجاد هذه الأداة، وتغذيتهاً واستخدامها؟ كل طبقة مستغلة بحاجة للدولة ولكنها لا تستطيع تغذيتهاً دائماً. ويجيب انجلز على ذلك بقوله: إنه لما كانت الدولة قد ولدت من الحاجة إلى الحد من تعارض الطبقات، وكما أنها ولدت وسط نزاع بين الطبقات،

---

(1) رجب بودبوس، **نقد العقل الاقتصادي**، الجزء الاول، (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر، 2000)، ص275.

(2) رجب بودبوس، **نقد العقل الاقتصادي: الاجتماعية-الاشتراكية**، مرجع سبق ذكره، ص 349.

(3) جورج بوليتزرو وآخرون، **أصول الفلسفة الماركسية**، مرجع سبق ذكره، صص 235-236.

(4) المرجع السابق، ص 237.

(5) المرجع السابق، ص 238.

فهي دولة الطبقة الأقوى، تلك التي تسيطر من الناحية الاقتصادية والتي تصبح بفضل هذه السيطرة الاقتصادية الطبقة المسيطرة سياسياً، فتحصل بذلك على وسائل جديدة لكبت الطبقة المضطهدة واستغلالها.(1)

لقد حاول رأس المال، في مرحلة انحطاط الرأسمالية، وهو المشرف على الدولة التي لم تكن سوى أداة بين يديه، أن يحل مشكلة الرأسمالية الاقتصادية بصورة تتفق ومصالحه، مضحياً من أجل ذلك بمصالح الأمة. فإذا بالدولة، وهي التابعة للاحتكارات، تحاول السيطرة على الحياة الاقتصادية، وليس ذلك لإمكانية تخطيط " الرأسمالية " بل من أجل حماية مصالح الاوليجارشية المالية، وقد استولت هذه على فوائد ضخمة.(2)

وبالنتيجة فإن النضال السياسي يتضمن بالضرورة النضال الفكري، وهو النضال ضد الأفكار التي تؤيد سياسية العدو الطبقي، والنضال من أجل إزالة العراقيل الفكرية التي تمنع الجماهير من الاتحاد في النضال السياسي ضد الدولة البرجوازية.(3)

إن النظرة الجوهرية عند ماركس، هي أن وضع الطبقة العاملة سيزداد سوءاً حتى ولو ارتفعت مداخيل العمال. لذلك لا بد أن تتم المنازلة بين الطبقتين، وهنا يتدخل المفهوم السياسي لدى ماركس، فهو يعتقد أن دولة المجتمع الرأسمالي تحددها الطبقة المسيطرة اقتصادياً وهذه الطبقة هي البرجوازية، والدولة هي الوسيلة التي عبرها تمارس سيطرتها. فإذا كانت الطبقة البرجوازية هي من يحدد الدولة، وإذا كانت البروليتاريا تكشف واقعيتها ووحدتها بمعارضتها للبرجوازية، فلن يكون هناك سوى معسكرين فقط. فالطبقتان وحدهما قادرتان على تشكيل الطبقة القائدة للمجتمع، البرجوازية والبروليتاريا. فهما طبقتان متعاديتان فالبرجوازية هدفها الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والبروليتاريا مصلحتها الخاصة في قلب النظام القائم على هذه الملكية.

والسؤال لماذا تكون مصلحة البروليتاريا في قلب هذا النظام؟ إن جواب ماركس وارد في كتابه "الرأسمال". في أي نظام ملكية خاصة لوسائل الإنتاج يستأثر الرأسماليون بالقيمة الزائدة. فالعامل بصفته مأجوراً، هو إذن مستثمر، وإذا وعي وضعه، لا يستطيع إلا أن يرد بإرادة النضال.(4)

إن النقطة الجوهرية في فكر ماركس، هي التأكيد بأن في كل مجتمع توجد طبقة مسيطرة، بينما الدولة ليست أكثر من آلة بواسطتها تمارس الطبقة سلطتها.

لقد عكس فكر ماركس الاتجاه النضالي في الحركة الراديكالية إبان أربعينات القرن التاسع عشر. فرغم الإفصاحات المثالية الباكرة التي جاءت على لسان ماركس إلا أنه ردد نغمة أكثر واقعية عندما تحدث عن الطبيعة البشرية. فليست البرجوازية مهيئة " بالقوة لحب الإنسانية ". ومن السذاجة الظن بإمكان إقناعها باستفراغ فائض رأس المال، ومن ثم فليس أمام البروليتاريا بديل أخر لتنظيم نفسها كطبقة ثائرة على الطبقة الحاكمة حتى تهتدي إلى غايتها العادلة، واستعمال العنف إذا لزم الأمر. إن ماركس يرى " الطبقة " بمعناها الحرفي متغلغلة في كل موضع تقريباً، أي في مقاعد السلطة السياسية ودوائر العمال وفي التاريخ عن بكرة أبيه– وليست الدولة– فوق الطبقة– كما يبدو أن البعض يتوهم. فالدولة هي أداة لحكم الطبقة، وتمثل الصالح الطبقي. وشعار ماركس أن رسالته الشخصية تدعوه إلى الإشادة بهذه الطبقة، مثلما أشاد رانكة بالأمة وأشاد ميل بالفرد.

---

(1) انجلز، **أصل العائلة**، ص 157. نقلا عن: المرجع السابق، 239.

(2) جورج بوليتزرو وآخرون، **أصول الفلسفة الماركسية**، مرجع سبق ذكره، ص 243.

(3) المرجع السابق، ص 247.

(4) ريمون ارون، **صراع الطبقات**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

يقول بول كلافال في كتابه " المكان والسلطة " تنحرف الدولة بشكل طبيعي نحو إبراز التناقضات الاجتماعية، فهي ترى الفوارق بين الثروات تتعمق، وتحولها إلى انحرافات قوة عارمة. هي نموذج لمجتمع الطبقات: تحول التأثير الاقتصادي إلى سلطة هو شيء واضح؛ منذ اللحظة التي فيها يقوم التفاوت، تعمد حكومة الأقلية التي تراقب الحكومة، لاستخدامه لدعم وتخليد وضعهماً المميز، فتصبح الدولة أداة لهيمنة مجموعة من المجموعات الأخرى.(1)

وفي هذا الصدد يشير بيار كلاستر في كتابه "مجتمع اللادولة " إلى أن"حقيقة الماركسية تقوم على أساس عدم وجود السلطة السياسية، في حال عدم وجود صراعات بين القوى الاجتماعية ". هذه حقيقة بدون شك، ولكنها تصلح فقط لرؤية المجتمعات التي يوجد فيه صراع بين القوى الاجتماعية، إنما لا نستطيع فهم السلطة وشكلها النهائي: الدولة المركزية، دون التأكيد على أن الصراع الاجتماعي أمر لا جدال فيه.(2)

والملاحظ أن كلاستر يؤكد مبدأ ماركس في أن الدولة هي أداة للطبقة الحاكمة. فبدون صراع اجتماعي لا توجد سلطة سياسية أو بالأحرى دولة تتحكم في المجتمع، أما بالنسبة للصراع بين القوى الاجتماعية فهي ظاهرة عامة لا يمكن استثناء المجتمعات البدائية منها. وأن كان كلاستر يرى أنها شعوب لا تاريخ لها، وأن صراعها هو تاريخ الصراع ضد الدولة، بعكس الشعوب التي لديها تاريخ وتاريخها هو تاريخ الصراع الطبقي.

والملاحظ أن مفهوم "الطبقة الحاكمة " يثير تساؤلات هامة تتعلق بالنظم السياسية، هل يشكل حكام المجتمع طبقة اجتماعية؟ وكيف يتم اختيار هؤلاء الحكام؟ وما هي الأسس التي تستند إليها قوتهم؟وهل هذه القوة غير مقيدة أم أنها تخضع لقيود تفرضها جماعات أخرى في المجتمع؟.

عموماً يبدو الجانب السوسيولوجي من تصور ماركس واضحاً في تأكيده لحقيقة أساسية هي: أن التفاوت يتجسد كلية في أبعاد الطبقة الاجتماعية: أي التفرقة بين ملاك وسائل الإنتاج وغير الملاك، أوتقسيم العمل في المجتمع ككل، وعلى الأخص التمييز بين العمل اليدوي والعمل الفكري: ويترتب على ذلك أن المساواة يمكن أن تتحقق بإلغاء الطبقات.

أما الجانب التاريخي من تصور ماركس فله وجهان، الأول أن ماركس قدم مخططاً تاريخياً ينطبق أساساً على منطقة الحضارة الغربية التي عرفت أشكالاً عديدة من السيطرة " كالسيد والرقيق، والإقطاعي والقن، والرأسمالي والعامل" تشكل بذاتها سلسلة تعكس نمو الوعي بين نقيضين أساسيين هما خصائص الإنسان بوصفه فرداً وخصائصه بوصفه عضواً في فئة أو مقولة اجتماعية.(3)

وهكذا تنصب العلاقات المتبادلة بين الطبقات على مسألة الدولة وبنائها وقيادتها، إما بهدف الحفاظ على سلطتها القائمة، أوإسقاطها وإحلال سلطة أخرى محلها. وهذه العلاقات بالضرورة علاقات سياسية في الأساس.(4)

إذن وانطلاقاً من تأسيسها على فكرة الصراع الطبقي، فإن النظرية الماركسية الكلاسيكية، اعتبرت الدولة بمثابة سيطرة طبقة عن الطبقات الأخرى، كما تعتبر المجتمع الشيوعي المتحقق مع نهاية التاريخ– في مرحلة

---

(1) بول كلافال، **المكان والسلطة**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

(2) بيار كلاستر، **مجتمع اللادولة**، ترجمة محمد حسين دكروب، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991)، ص26.

(3) بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مرجع سبق ذكره، صص 144-145.

(4) ا.ك اوليدوف، **الوعي الاجتماعي**، ميشيل كيلو، (بيروت: دار ابن خلدون، 1978)، ص 73.

اكتمال الاشتراكية(*)–بمثابة إنهاء للطبقات وفي الوقت نفسه نهاية للدولة– وهذا منطقي تماماً. فالطبقات تغير من طبيعتها عبر الأجيال، والدولة تغير أداتها، إلا أن امتلاك هذا السلطة وغائية هذا الامتلاك يظلان غير خاضعين لأي منطق، فالسيطرة كانت أبوية ثم إقطاعية وأخيرا أصبحت رأسمالية.(1)

أما الديمقراطية التي تدعي الطبقة البرجوازية قيامها، فينتقدها ماركس في سخرية لاذعة، ويصفها بديمقراطية الطبقة البرجوازية أي طبقة الاحتكاريين ورؤوس الأموال. ولذلك أعلن ماركس أن هذه الديمقراطية زائفة أوهي دكتاتورية مقنعة تخدم مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة، ودعا إلى القضاء عليها، وتقويضها واستبدالها بدكتاتورية البروليتاريا على اعتبارها طبقة الأغلبية.(2)

وهكذا إذا كانت سلطة الدولة أحسن تمثيل لفكرة الحق المسيطر، فهي تقوم وتستمر بفعل مساندة الإرادة الأقوى اجتماعياً.(3) والإرادة الأقوى اجتماعياً حسب المفهوم الماركسي هي الإرادة الأقوى اقتصادياً، وهي التي خلقت الدولة، فالإرادة الاجتماعية ما هي إلا الإرادة الاقتصادية للطبقة البرجوازية الحاكمة.

وتستند الدولة البرجوازية على أساس جعل السلطة خاضعة لتأثير المصالح والإرادة الاجتماعية للبرجوازية، ففي الدولة الطبقية يفترض خضوع المجتمع للدولة. وقد نظمت ممارسة السلطة فيها بشكل تتحكم فيه مقتضيات الطبقة المسيطرة في مجمل الحياة الاجتماعية وعلى النظام السياسي أن يكون تسلطياً لكي يبتعد عن الخلافات الناتجة عن الفروقات الاجتماعية.(4)

إذن طالما أن المجتمع منقسم إلى طبقات متخاصمة لا يمكن أن تكون السلطة سوى سيطرة مجموعة على الآخرين، والأصول الديمقراطية لا تلغي الواقع: أنها تخفي فقط وضوحها بحجج كاذبة خادعة، وبالتحديد بواسطة التقنيات التمثيلية التي تقدم للطبقة المسيطرة كل التسهيلات لتشديد سيطرتها عبر جعلها قانونية.(5)

إن النظام الاجتماعي المقر في الأصول التشريعية التي تقوم عليها الدولة، هو دائماً النظام الذي تقر به وترتضيه النخبة الموجهة، والطبقة المسيطرة في اللحظة التي أنشئت فيها هذه الأصول: إنها تتفق ولا شك مع ما كان عليه واقع العلاقات الاجتماعية في تلك اللحظة.(6)

وهكذا يرى ماركس أن البرجوازية قد استولت على كل السلطة لنفسها بواسطة الثورة، وبنتيجة ذلك استولت على أنجيل أصحاب السلطة، أنجيل المتعة المادية.

ويتساءل ماركس كيف يحدث أن المصالح الشخصية تتحول على الدوام، بالرغم من إرادة الأفراد إلى مصالح طبقية، إلى مصالح مشتركة تكتسب وجوداً مستقلاً حيال الأشخاص الفرادى وتتخذ في مظهرها المستقل شكل المصالح العامة. كيف يحدث أنها تدخل، بصفتها هذه في تناقض مع الأفراد الفعليين، وهي في هذا التناقض الذي تحدد به على أنها مصالح عامة يمكن أن تتخذ بالنسبة إلى الوعي شكل مصالح مثالية، بل دينية ومقدسة؟

---

* الشيوعية عند ماركس لا تعني الاشتراكية لأن الاشتراكية مرحلة سابقة على الشيوعية، فالشيوعية هي مرحلة متقدمة من التاريخ البشري تتجاوز الاشتراكية بأطوار عديدة في التاريخ. انظر: نديم البيطار، **فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية والتجارب الأيديولوجية الحديثة**، (الرباط: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1996)، ص266.

(1) شانتال ميلون دلسول، **الأفكار السياسية في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، صص 11-12.

(2) عبدالفتاح حسنين العدوي، **الديمقراطية وفكرة الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(3) جورج بوردو، **الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(4) المرجع السابق، ص 122.

(5) جورج بوردو، **الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

(6) جان وليام لاييار، **السلطة السياسية**، ترجمة حنا اليأس، (بيروت: منشورات عويدات، 1983)، ص136.

كيف يحدث أن سلوك الفرد الشخص، في إطار هذه العملية حيث تكتسب المصالح الخاصة وجوداً مستقلاً بتحولها إلى مصالح طبقية، لا بد أن يجتاز التحول والضياع، وأن يوجد في الوقت ذاته خارج الفرد على أنه قوة مستقلة عنه، يخلقها التعامل بين البشر؟ يجيب ماركس أنه وفي إطار بعض أنماط الإنتاج المستقلة بصورة طبيعية عن إرادة البشر، تتقدم قوة عملية غريبة، مستقلة لا عن الأفراد المنفصلين فحسب، بل مستقلة عن كليتهم أيضا، لتعلو على البشر.

الخاتمة

وهكذا تعتبر الدولة في المجتمع الطبقي، المؤسسة الأساسية في البناء الفوقي، وبواسطتها تصبح الطبقة السائدة في البناء التحتي سائدة كذلك في البناء الفوقي. فهذه الطبقة تستطيع إخضاع المجتمع لمصالحها وإرادتها عن طريق جهاز الدولة الذي يتضمن الأدوات المادية للسلطة، أي الجيش والشرطة، وأجهزة الأمن والسجون الخ.

إن دولة البرجوازيين الألمانية كانت حقيقة واقعة، فالطبقة الحاكمة تشكل سيطرتها الجماعية في السلطة العامة وعلى الدولة، فالبرجوازية هي خالقة الدولة السياسية، هذا ما كان ماثلاً أمام ماركس في القرن التاسع عشر.

وهكذا نادى ماركس بأن الدولة هي أداة سيطرة استغلالية طبقية تشوه الطبيعة الطيبة للإنسان وقدراته على التطور. لقد أكد ماركس بأن الدولة أداة قمع ومصادرة للحرية، هدفها الحفاظ على الامتيازات القائمة للطبقة الحاكمة على حساب الأغلبية المحكومة المعدمة، وتؤدى التناقضات التي تنشأ بالضرورة داخل النظام أو الدولة الرأسمالية إلى زيادة الاستقطاب والتناقض بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة، الأمر الذي يؤدى في نهاية المطاف إلى الثورة البروليتارية وتهديم كيان الدولة الرأسمالية.

وابتداء من أواخر القرن التاسع عشر بدأ الاقتصاد الرأسمالي يعاني من أزمات كبيرة، منها أزمات بطالة وكساد أوفرط إنتاج، أي زيادة كبيرة في الإنتاج مع ضعف كبير في التوزيع، وفوضى شاملة في اقتصاد السوق، ووصلت هذه الأزمات إلى ذروتها في أوائل ثلاثينات القرن العشرين فيما عرف بالكساد الكبير. وأصبح العالم الرأسمالي مهدداً بخطر الشيوعية وبالحركات العمالية العنيفة. وهذا ما أدى إلى ضرورة إحداث تغييرات شاملة اقتصادية وسياسية في بناء الرأسمالية. وكان الفاعل الرئيسي الذي قام بإحداث هذه التغييرات هو الدولة. وانتهت هذه التغييرات إلى أن تحول الاقتصاد الرأسمالي من اقتصاد السوق إلى اقتصاد مخطط ومدار من قبل الدولة. ومن هنا اتخذت الرأسمالية خصائص وصفات جديدة يجمعها مصطلح رأسمالية الدولة.

المراجع:

(1) جيان فرانكوبوحي، تطور الدولة الحديثة، ترجمة محي الدين الشعراني، دمشق: منشورات وزارة الثقافة،1987.

(2) طارق حجي، أفكار ماركسية في الميزان، القاهرة: دار المعارف، 1980 .

(3) سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988 .

(4) كارل ماركس، المخطوطات الاقتصادية والفلسفية، ترجمة اليأس مرقص، دمشق: منشورات وزارة الثقافة،1970.

(5) نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، بيروت: دار الساقي، 1992.

(6) رالف مليباند، الاشتراكية لعصر شكاك، ترجمة نوال لايقة، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر،1998.

(7) هارولد لاسكي، الدولة في النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد محمد غنيم، كامل زهيري، القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر،1958.

(8) كارل ماركس، مساهمات في نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة أنطوان حمص، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1970.

(9) نيكوس بولنتزاس، أزمة الديكتاتوريات " اليونان،البرتغال،اسبانيا"، ترجمة عبدالقادر ضللي، بيروت: دار ابن خلدون، 1981 .

(10) موريس ديفرجية، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي، جمال الاتاسي، (بيروت: دار الجيل، 1964 .

(11) فودوكورموف وآخرون، الاقتصاد السياسي للاشتراكية، بلا، موسكو: دار التقدم، بلا.

(12) رجب بودبوس، نقد العقل الاقتصادي، الجزء الاول، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر، 2000 .

(13) بيار كلاستر، مجتمع اللادولة، ترجمة محمد حسين دكروب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991.

(14) جان وليام لايبار، السلطة السياسية، ترجمة حنا اليأس، بيروت: منشورات عويدات، 1983.

(15) ا.ك اوليدوف، الوعي الاجتماعي، ميشيل كيلو، بيروت: دار ابن خلدون، 1978 .

(16) ماركس، أنجلز، لينين، الحرية والديمقراطية في ظل الاشتراكية، ترجمة حمدى عبدالجواد، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، بلا.

(17) خليفة، عبدالرحمن، إيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991.

(18) توشار، جان وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي عقلة، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، 1983.

(19) جورج بولتزر وآخرون، أصول الفلسفة الماركسية، بلا، الجزء الثاني، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، بلا.

(20) دلسول، شانتال ميلون، الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة جورج كتورة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994.

(21)بوردو، جورج، الدولة، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

(22) لاسكى، هارولد، محنة الديمقراطية، بلا: بلا، بلا.

(23) آرون، ريمون، صراع الطبقات، ترجمة عبدالحميد الكاتب، بيروت: منشورات عويدات، 1983.

(24) البيطار، نديم، المثقفون والثورة، بيروت: المجلس القومي للثقافة العربية، 1987.

(25) جولد ستون، جاك وآخرون، ثورات أواخر القرن العشرين، ترجمة مالك عبيد أبوشهيوة، محمود محمد خلف، طرابلس: دار الرواد، 2003.

(26) جيدنز، أنطوني، بعيدا عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، الكويت: مطابع السياسة، 2002.

(27) بودبوس، رجب، نقد العقل الاقتصادي: الاجتماعية – الاشتراكية، طرابلس: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2003.

(28) العدوى، عبدالفتاح حسين، الديمقراطية وفكرة الدولة، القاهرة: مؤسسة سجد العرب، 1964.

(29) كلافال، بول، المكان والسلطة، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1990.

(30) العروي، عبدالله، مفهوم الدولة، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1988.

(31) بريلو، مارسيل، جورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية، بلا، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1993.

(32) باومر، فرانكلين – ل، الفكر الأوربي الحديث: الاتصال والتغير في الأفكار 1600 – 1950، ترجمة أحمد حمدي محمود، الجزء الثالث، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989.

(33) أبوشهيوة، مالك عبيد، محمود محمد خلف، الأيديولوجية السياسية: دراسات في الإيديولوجيات السياسية المعاصرة، الجزء الثاني، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995.

(34) تيندر، جيلن، الفكر السياسي الأسئلة الأبدية، ترجمة مصطفي غنيم، القاهرة: الجمعية المصرية للنشر، 1993.

(35) ليلة، علي، النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، القاهرة: دار المعارف، 1983.

(36)اندروفنسنت، نظريات الدولة، ترجمة مالك عبيد أبوشهيوة، محمود محمد خلف، بيروت: دار الجيل، 1997.

(37) بورر، جون. ر، ميلتون جولدينجر، الفلسفة وقضايا العصر، ترجمة أحمد حمدي محمود، الجزء الثاني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

(38) بولنتزاس، نيكوس، أزمة الديكتاتوريات (اليونان، البرتغال، أسبانيا)، ترجمة عبدالقادر ضللي، بيروت: دار أبن خلدون، 1981.

(39) جورج بولتزر وآخرون، أصول الفلسفة الماركسية، بلا، الجزء الثاني، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، بلا.

(40) ماركس، كارل، فريدريك أنجلز، الأيديولوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دمشق: دار دمشق للطباعة، 1966.

(41) ماركس، أنجلز، لينين، الحرية والديمقراطية في ظل الاشتراكية، ترجمة حمدى عبدالجواد، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، بلا.

(42) ماركوز، هربرت، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف، 1970.

(43) العروي، عبدالله، مفهوم الدولة، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1988.

أثر التدخل الدولي على الأوضاع الإنسانية

في إقليم دار فور

د.علي محمد مصطفى ديهوم د.محمد السوداني عبد الله

المقدمة :

تعتبر التطورات التي حدثت على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي هما الأساس في تحديد كثير من المفاهيم وتفسير القواعد القانونية الدولية، وخلق قواعد قانونية جديدة، تحكم العلاقات الدولية، وتعتبر قمة مجلس الأمن الدولي، والتي أصدرت بيان في 1992/1/31، إحدى التحركات التي تهدف إلى الخروج بقواعد جديدة تحكم العمل الدولي، حيث نص البيان على "أن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضماناً للسلم والأمن الدوليين، فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأيكولوجية تشكل تهديد السلم والأمن ومن الضروري أن تولي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الأجهزة المناسبة"(1).

وبالتالي أكد هذا البيان على مجموعة من المبادئ من أهمها (2):

- العمل الدولي على إنشاء عالم يعتمد على الأمن والسلام والإنصاف ويقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وإقامة الحكم الرشيد.
- الحرب على الإرهاب من خلال التكاثف الدولي.
- تفعيل عمل أجهزة منظمة الأمم المتحدة.
- اعتماد الأساليب السلمية في حل المنازعات الدولية.

وما يمكن الإشارة إليه تحديداً هنا في البحث هو أن التطور الحاصل في الساحة الدولية هو أن التهديد للسلم والأمن الدوليين لم يعد يقتصر على الصراع بين دولتين أو طرفين بل أصبحت المشاكل غير العسكرية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

وبالتالي أصبحت الحروب والصراعات التي تعتبر ذات طابع غير دولي، أو صراع داخلي وما ينتج عنها من مآسي إنسانية تعتبر تهديداً للأمن والسلم الدوليين تحتم على الأمم المتحدة التدخل ومجلس الأمن الدولي تحديداً.

هذا التطور شرع لعمليات التدخل الدولي لأغراض إنسانية ولتوفير الحماية الدولية للإنسان داخل الدول التي تعاني حروباً داخلية، وأصبح الفرد ذا قيمة دولية بحيث يجب توفير الحماية له من قبل المنظمات الدولية.

حيث إنه إذا أوغلت الدولة في ارتكاب انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان داخل أراضيها وضد مواطنيها فإن هذه الدولة لا يجوز لها أن تستخدم مبدأ عدم التدخل غطاء لانتهاك حقوق الإنسان على أراضيها والتحجج

---

(1)- جمال سلامة علي، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية منذ عام 1960، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995، ص160 .

(2)- المصدر نفسه، ص160 .

بمبدأ السيادة، وبالتالي فالتوجه الدولي نحو التدخل في الصراعات الداخلية التي تمارس فيها أعمال إبادة جماعية أو جرائم الحرب (1).

تعتبر السودان من أهم الدول التي حدث فيها تدخل دولي لأغراض إنسانية بعد التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية، أي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الشرقية التي كانت تمثل القطب الثاني في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي نظام الثنائية القطبية، وبروز معالم ما عرف بالنظام العالمي الجديد، وسيادة النموذج الغربي في العالم والقيم المدعومة غربياً من ديمقراطية وحقوق إنسان وحكم رشيد، وبهذا يعتبر التدخل الإنساني في السودان هو أحد محطات بداية تكون النظام العالمي الجديد.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تساؤل رئيس هو: ما تأثير عمليات التدخل الدولي على الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور؟

وينبثق من التساؤل الرئيس مجموعة أسئلة فرعية يحاول البحث الإجابة عليها على النحو الآتي:

- ما أسباب التدخل الدولي في إقليم دارفور؟
- ما طبيعة عمليات التدخل في دارفور؟
- ما نتائج عمليات التدخل في دارفور؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تناوله لقضية التدخل الدولي بدارفور وتحليل عمليات التدخل الدولي في الإقليم وتحليل الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا التدخل، وكذلك عرض وتحليل النتائج المترتبة علي عمليات التدخل الدولي والأوضاع الإنسانية السائدة بعد التدخل.

منهجية البحث:

سيتم استخدام عدة مناهج انطلاقاً من مبدا التكامل المنهجي لدراسة الظواهر السياسية، حيث سيتم استخدام المناهج التحليلي، والوصف التاريخي.

تقسيمات البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: يتناول أسباب التدخل الدولي في دارفور.
- المبحث الثاني: يتناول عمليات التدخل في دارفور.
- المبحث الثالث: نتائج التدخل في دارفور.
- أما الخاتمة: فتتضمن نتائج البحث وبعض التوصيات.

---

(1)- محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرفية في أفريقيا، ط1، (غريان : ليبيا، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008)، ص155 .

المبحث الأول
أسباب التدخل الدولي في دارفور

إن إحدى العوامل المهمة التي أدت للاهتمام الدولي وصولاً إلى التدخل الدولي فيه هي الأوضاع الإنسانية السائدة في الإقليم، من هنا بدأت بوادر الاهتمام الدولي بأزمة دارفور وأدرك المجتمع الدولي الأبعاد التي يمكن أن تصل إليها الأمور، بسبب المآسي الإنسانية في الإقليم والنازحين منه، سواء داخل السودان أو إلى أراضي الدول المجاورة (1).

والجدير بالذكر هنا أن الصراع المسلح في إقليم دارفور أدى إلى تدني الأوضاع الإنسانية إلى درجة كبيرة جداً مما حدا بكثير من المنظمات الدولية إلى إعداد التقارير التي تتحدث على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الإقليم فقد أصدرت المنظمة الأمريكية غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان "Human rights watch" في شهر مايو 2004 تقريراً يحمل عنوان "دارفور قد دمرت التطهير العرقي من قبل قوات الحكومة والمليشيات في غربي السودان" .

وقد أمضت هذه المنظمة ما يقرب من الشهر في غرب دارفور والمناطق المجاورة لذلك وعملت على توثيق الانتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق الريفية المأهولة بالسكان من قبائل "الفور والمساليت" وقد تضمن التقرير ما يحدث في الإقليم حيث أكد على أنه يتم إشعال النار في القرى بشكل ممنهج، ويعاد حرق القرى أكثر من مرة، وتتعرض الممتلكات المختلفة مثل المواشي والحوانيت والآبار والمضخات والملابس إلى السلب والنهب، وإن عناصر الجنجويد يقومون بأعمال قتل واغتصاب ونهب بدون أي ردع لهم من قبل السلطات السودانية.

كما أصدرت منظمة العفو الدولية "Amnesty International" تقريراً في التاسع عشر من يوليو 2004 بعنوان "دارفور : الاغتصاب كسلاح في الحرب" وقد ركزت على "العنف الجنسي الذي يمارس على نطاق واسع بطريقة ممنهجة من جانب مليشيات الجنجويد وبعض الجنود الحكوميين.

ويشير التقرير إلى أن هذه المعلومات تم الحصول عليها من أفراد يمثلون نسبة قليلة من الذين غادروا منازلهم وقراهم، بسبب النزاع الدائر في الإقليم، وبهذا تكون المعلومات التي قدمها التقرير عن حقيقة العنف الذي تمت ممارسته ضد النساء في أثناء الصراع في إقليم دارفور(2).

وأصدرت المنظمة الأمريكية المدافعة عن حقوق الإنسان "Human rights watch" تقريراً آخر أكدت فيه أنها تحصلت على وثائق سرية من الإدارة المدنية في الإقليم تؤكد تورط قيادات على درجة عالية من الحكومة السودانية في انتهاج سياسة تعمل بموجبها على دعم المليشيات المسلحة، أو ما يعرف باسم "الجنجويد .

كما أشارت هذه المنظمة إلى أن القوات التابعة للحكومة السودانية والمليشيات المدعومة منها قامت بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتطهير عرقي من خلال هجمات جوية وبرية على المدنيين من المجموعات العرقية التي ينتمي إليها أعضاء الجماعات المتمردة في دارفور، وبالتالي تم قتل آلاف المدنيين، واغتصاب المئات من النساء، وتشريد أكثر من مليون شخص من بيوتهم ومزارعهم بالقوة، وقد أشار في هذا الاتجاه المدير التنفيذي لقسم أفريقيا في هذه المنظمة الأمريكية "بيتر تاكير أميودا" إلى أن: (الممايزة بين قوات

---

(1)- هاني أرسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، مجلة السياسة الدولية، العدد 158،أكتوبر 2004،ص201

(2)- عماد عواد، أزمة دارفور تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات، مجلة المستقبل العربي، العدد 308، أكتوبر، 2004، ص56 .

الحكومة والمليشيات هي أمر غبي وإن نشاط المليشيات لم يغض النظر عنه فقط وإنما تم دعمه من قبل مسئولين في الحكومة تحديداً).

وتشير المنظمة إلى أن الوثائق التي بحوزتها تؤكد أن السلطات الحكومية هي التي تقوم بتجنيد أعضاء المليشيات وتقدم الدعم من مؤن وذخيرة لهم من خلال تسليمها إلى قادة الجنجويد.

وتشير هذه الوثائق أيضاً إلى قيام الحكومة بتوجيه كافة قوى الأمن في الإقليم بغض النظر عن التجاوزات التي تقوم بها هذه المليشيات ضد المدنيين الذين تشك في انتمائهم إلى القبائل أو الأعراق التي ينتمي إليها أفراد الجماعات التي تخوض تمرداً مسلحاً ضد الحكم في الخرطوم أو يشتبه في تأييدهم لهذا التمرد ودعمهم له (1).

وقد وصفت منظمات أخرى الأوضاع في دارفور بأنها أسوأ كارثة إنسانية في العالم تمثلت هذه الأزمة في أن 3.3 مليون شخص تأثروا بالصراع في الإقليم وهم في حاجة ماسة إلى تقديم المساعدات، أي أن حوالي نصف سكان الإقليم يحتاجون إلى مساعدات إنسانية وقد قدرت الأمم المتحدة أن 1.7 مليون من المتضررين لم يبلغوا بعد سن الثامنة عشرة، بل إن هناك 600 ألف دون سن الخامسة .

وقد أشارت تقارير صادرة من منظمة الأمم المتحدة بأن جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية لوقف القتال وحماية المدنيين: (يشوبها نقص كبير وغير فعالة إلى حد بعيد) وبصرف النظر عن طبيعة الصراع الدائر بين المجموعات المتمردة من جهة والحكومة السودانية ومليشيا الجنحويد من جهة أخرى فإن المؤسف في هذا الصراع ما يتعرض له المدنيون من قتل واغتصاب ونهب وسلب، وتدمير وحرق قرى بأكملها وتشريد مجموعات كبيرة من السكان المدنيين (2).

وبالإضافة لما سبق ذكره فإن الأوضاع المأساوية في الإقليم حسب ما عبر عنه رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مارس 2004 بأن هناك فضائح ترتكب في إقليم دارفور وطالب الحكومة بالعمل على إيقاف مليشيات الجنجويد وبدء عملية سياسية في الإقليم من خلال الحوار مع الجماعات التي تخوض نزاعاً ضد الحكومة، كما أكد "مركيش كابيلا" منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان في الشهر نفسه 2004 في حديث تلفزيوني "إن منطقة دارفور تمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم حالياً وإن أكثر من مليون شخص يتعرضون إلى عمليات تطهير عرقي وإن القتال بين المليشيات المدعومة من قبل الحكومة السودانية والجماعات المحلية الموالية لها تعمل طبقاً لسياسة الأرض المحروقة وإن عمليات الاغتصاب تتم بصورة منهجية ومقصودة لإرهاب المدنيين وأشار إلى أن منظمات الإغاثة الإنسانية لا يمكنها الوصول إلا إلى جزء بسيط من المنطقة التي يدور فيها الصراع، وإن الأفراد الذين يعملون مع المنظمات الإغاثية والإنسانية يتعرضون إلى الاعتداء (3).

وقد أشارت الأمم المتحدة إلى أن حوالي 200 ألف شخص لقوا حتفهم في إقليم دارفور في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 وتشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أن عدد القتلى في تلك الفترة يصل إلى حوالي 300 ألف شخص لقوا حتفهم حيث إن ما يقرب من 95 ألف توفي من خلال الحرب القائمة مباشرة، بينما توفي حوالي 200 ألف الآخرين من خلال تعرضهم إلى المجاعة والأوبئة التي حدثت نتيجة هذه الصراعات في

---

(1)- المصدر نفسه، ص57 .

(2)- أحمد الرشيدي، محاكمة مجرمي دارفور قراءة في القرار 1593، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006، ص109 .

(3)- هاني أرسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص201 .

الإقليم، بينما نجد أن هناك مجموعة من المنظمات الغير حكومية التي تدافع عن الإقليم وتعرف باسم "تحالف إنقاذ دارفور" العامل في الدول الغربية تقدر عدد القتلى في إقليم دارفور بحوالي 400 ألف قتيل .

بينما نجد أن الحكومة السودانية تقول إن عدد القتلى هو 9000 شخص فقط، وبالإضافة إلى عدد القتلى الكبير في الإقليم فإن هناك موجة نزوح كبيرة جداً . وقد أشار تقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة قدم إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في يوليو 2007 تحت اسم " حالة حقوق الإنسان في السودان" إن هناك أكثر من مليوني نسمة تم تشريدهم من ديارهم منذ اندلاع الأزمة وأن هذا النزوح لا يزال مستمراً (1).

مما سبق يمكن ملاحظة الاختلاف في تحديد عدد الضحايا الناتج عن الصراع الدموي في إقليم دارفور، ويرجع ذلك إلى الأساليب المستخدمة في تحديد الإحصائيات، فيمكن ملاحظة أن بعض التقديرات عملت على جمع جميع الوفيات سواء أكان بسبب القتال المباشر في الإقليم أو أن السبب ناتج عن الضرورات والأوضاع التي حدثت نتيجة لهذا الصراع المتمثلة في المجاعات والأوبئة وحوادث القتل الفردي أو الجماعي .

بينما نجد بعض التقديرات الأخرى اعتمدت على تحديد عدد القتلى الذين لقوا حتفهم من خلال القتال المباشر، ويمكن القول إن السبب في اعتماد هذين الأسلوبين في تحديد عدد الضحايا يعود إلى توجهات كل طرف، فالطرف الذي يهدف إلى لفت أنظار العالم والمجتمع الدولي يحاول تضخيم عدد الضحايا، أما الطرف الثاني فيحاول عدم لفت أنظار العالم بتقليل عدد الضحايا في هذا الصراع الدائر (2).

وكما كان الاختلاف بين المنظمات الدولية وأطراف الصراع في تحديد عدد الضحايا الذين سقطوا نتيجة للصراع الدائر في الإقليم السوداني فإن هذه المنظمات والهيئات الدولية اختلفت في وصف الوضع الذي انتهت إليه الأمور في الإقليم، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وصفت الأوضاع في الإقليم السوداني بأنه "إبادة جماعية" وقد تم اعتماد هذه التسمية لما يحدث في دارفور من خلال إصدار قرار من قبل الكونغرس الأمريكي بإجماع أعضائه في يوليو 2004 وطالب الرئيس السابق "جورج بوش" بتسمية العنف الدائر في هذا الإقليم باسم "الإبادة الجماعية" .

كما أن وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" صرح أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في سبتمبر 2004 بأن الإدارة الأمريكية قد "خلصت إلى أن إبادة جماعية ارتكبت في دارفور وأن حكومة السودان ومليشيات الجنجويد تتحملان المسؤولية" (3).

بينما نجد أن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق عن دارفور التابعة للأمم المتحدة كان لها رأي مخالف للولايات المتحدة الأمريكية عن كون الوضع في دارفور إبادة جماعية، فقد أكدت اللجنة أنه على الرغم من وجود القتل على نطاق واسع فإن الإبادة الجماعية لم تحدث في السودان، ولكنها صنفت سلوك الحكومة السودانية على أنه من الجرائم الإنسانية (4).

---

(1)- يسرا محمد صلاح الدين عبد الوهاب، مجلس الأمن والقضايا العربية بعد الحرب الباردة "دراسة حالة لأزمة دارفور"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2010، ص244 .

(2)- المصدر السابق، ص245 .

(3)- عماد عواد، مصدر سابق، صص57 – 58 .

(4) - Samuel Vincant Jones, DARFUR, THE AUTHORITY OF LAW, AND UNLATERAL HUMANITARIAN INTER VENTION, UNIVERSITY OF TOLEDO LAW REVIEW,2007, PP101-115 .

وكذلك صرح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السابق "كوفي عنان" عقب زيارته لإقليم دارفور أن ما يحدث هناك لا يشكل إبادة جماعية، أو تطهيراً عرقياً، وأن ما يحدث هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وهو مأساة إنسانية (1).

وقد حدد الاتحاد الأفريقي موقفه من الأوضاع في إقليم دارفور في يوليو 2004 خلال مؤتمر القمة المنعقد في تلك الفترة بالقول "حتى وإن كان الوضع الإنساني في دارفور خطيراً، فإنه لا يمكن وصفه بأنه إبادة جماعية" (2).

كما أن الاتحاد الأوروبي شكل لجنة لتقصي الحقائق في إقليم دارفور توصلت إلى أنه على الرغم من اتساع أعمال العنف والقتال على نطاق واسع داخل إقليم دارفور فإن اللجنة لم تعثر على أي أدلة دامغة على حدوث عمليات إبادة جماعية، وقد أشار المتحدث الخاص باسم هذه اللجنة بالقول : " نحن هنا لسنا بصدد إبادة جماعية، ولكنه من الواضح أنه يوجد انتشار كبير لجرائم مستمرة من القتل البطيء، وحرق لقرى بأكملها (3).

كما أن بعض المنظمات الدولية أقرت بعدم وجود "إبادة جماعية" في إقليم دارفور، فمثلاً منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية أكدت عدم وجود إبادة جماعية بالرغم من وجود مأساة إنسانية هناك وقد أكد على هذا الاتجاه رئيس المنظمة الدولية السابقة لصحيفة "لوفيغارو" الفرنسية "إنه بعد دراسة الأوضاع في دارفور وتحليلها، فإن المنظمة تعارض استخدام تعبير إبادة جماعية، وتعتبر أن ما يجري هو مأساة إنسانية، معتبراً أنه أصبح من الأمور المعتادة استخدام تعبيرات ليست في محلها في إطار الحملات الدعائية، ومحذراً من أن ذلك سيلحق الضرر بعمليات الإغاثة (4).

وهكذا يمكن ملاحظة الاختلاف في تحديد الوضع الإنساني في إقليم دارفور بين عديد المنظمات والدول، فلكل طرف الأدلة على قيامه بتحديد الوصف الذي يراه في الإقليم، فمثلاً الأطراف التي ترى أن ما يجري في إقليم دارفور لا يعد "إبادة جماعية" تعتمد كما تقول على القانون الدولي وما نصت عليه اتفاقية منع جريمة "الإبادة الجماعية" لسنة 1948 التي تعتبر إحدى جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية، حيث حددت المادة الثانية من هذه الاتفاقية الإبادة الجماعية بأنها: " تعني أفعالاً مثل القتل أو إلحاق الأذى الجسدي بأعضاء جماعة معينة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عنصرية أو دينية .

وبالتالي تحدد هذه المادة أركان الجريمة من حيث القيام بالفعل السابق ذكره والركن الثاني هو القصد في ارتكاب الفعل المحدد في المادة المذكورة، وهو الركن المعنوي الذي قد لا يتوفر بحسب رأي هذه المنظمات والمؤسسات التي لا ترى بحدوث إبادة جماعية في الإقليم السوداني .

ويرى بعض القانونيين الذين لا يرون بحدوث إبادة جماعية في الإقليم إن ما قاله "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي خلال زيارته إلى دارفور بداية سنة 2004 برفقة العديد من القانونيين والصحفيين : " إن أزمة دارفور لا ينطبق عليها وصف الإبادة الجماعية حتى وإن كانت خطيرة جداً، وإنه شاهد بعض المؤشرات ولكن بالتأكيد ليس كلها مؤشرات حول التصنيف الشرعي للإبادة في المنطقة، وأكد أنه ما كان ليتردد في استعمال كلمة

---

(1)- إجلال رأفت، هاني إرسلان، تحرير "نادية محمود مصطفى"، أبعاد الصراع في دارفور الأزمة والأفق المستقبلي، (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004)، ص122 .

(2)- عماد عواد، مصدر سابق، ص58 .

(3)- يسرا محمد صلاح الدين عبد الوهاب، مصدر سابق، ص248 .

(4)- إجلال رأفت، هاني أرسلان، مصدر سابق، ص122 .

إبادة لو توافرت شروط مثل هذا التصنيف، كما رفض أن يشبه ما يجري في دارفور بالإبادة التي وقعت في رواندا سنة 1994 مؤكداً أن الوضع ليس شبيهاً بوضع رواندا قبل عشر سنوات (1).

أما الاتجاه الذي يرى أن ما يجري في السودان هو عملية "إبادة جماعية" ويقف خلف هذا الرأي الولايات المتحدة من خلال كافة مؤسساتها السياسية والإعلامية والمنظمات الحقوقية غير الحكومية فيرى أن هناك عدة أسباب تؤكد حدوث "الإبادة" في السودان أهم تلك الأسباب هي القتل المتعمد لأسر بأكملها من المدنيين، وكذلك تدمير وحرق قرى كاملة وحدوث حالات اختطاف واغتصاب للكثيرين، وكذلك التعدي على الممتلكات والمحاصيل الزراعية ونهب وسلب المواد الغذائية وهذه الأمور نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة سنة 1948 كما سبق ذكر ذلك وتنص على "أن الإبادة الجماعية لا تشتمل فقط على القتل المتعمد لأعضاء جماعة واحدة سواء كانت جماعة قومية أو عنصرية أو دينية، لكنها أيضاً تشتمل على أية إيداءات متعمدة ضد الظروف الحياتية لمجموعة ما، مما يؤدي إلى تدمير مادى سواء بشكل عام أو جزئي، وبالطبع فإن هذه الأمور التي نصت عليها الاتفاقية يؤكد أصحاب هذا التوجه أنها حدث بالفعل على الأرض الواقعة في الإقليم السوداني، وإن وصف ما يجري في السودان بأنه عملية أو جريمة "إبادة جماعية" هو الوصف الطبيعي والصحيح(2).

وبالرغم من الاختلاف الواضح بين الدول والمنظمات الدولية في تحديد أن ما يجري في إقليم دارفور يمثل جريمة "إبادة جماعية" أم لا فإن الاتفاق حصل بين جميع تلك الدول والمنظمات الدولية والجمعيات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بأن الوضع في الإقليم السوداني هو وضع مأساوي وكارتي وأن ما يحدث هو انتهاك حقيقي لحقوق الإنسان ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني وقواعد العدالة الدولية، وأن ما يحدث يصل إلى جرائم ضد الإنسانية، وأن الأوضاع الإنسانية كارثية وتعتبر أسوأ كارثة إنسانية في العالم، هذا الوضع المأساوي هو ما أدى إلى ازدياد عدد العاملين في المنظمات الإغاثية الإنسانية في السودان إلى أن وصل عددهم في هذه المنظمات إلى حوالي 12.500 عامل بين محليين ودوليين، علماً بأن عددهم كان حوالي 228 عاملاً وهذه الزيادة الكبيرة تمت خلال سنة واحدة، فقد تواجدت حوالي 81 منظمة غير حكومية، منها 13 منظمة من منظمات الأمم المتحدة(3).

إلاّ أنّ هذه المنظمات بدأت تتعرض إلى المضايقات وصولاً إلى التهديد والاعتقال والقتل وهذا هو السبب الآخر لدعوات التدخل الدولي في إقليم دارفور، لتوفير بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية للمنكوبين في السودان، بالإضافة إلى توفير حماية للعاملين في هذه المنظمات الدولية.

وبالفعل فقد بدأت الحكومة السودانية بالضغط على هذه المنظمات بدءاً من إعلان رئيس البرلمان السوداني إرسال لجنة من أجل التحقيق في الأعمال التي تقوم بها المنظمات الإنسانية التي وصفها بأنها تحاول السيطرة على معسكرات اللاجئين من إقليم دارفور، كما أعلن الرئيس السوداني "عمر البشير" أن المنظمات الإنسانية هي العدو الحقيقي للسودان.

كما بدأت الحكومة السودانية تهدد المنظمات الإنسانية بطردها من أراضيها وبالفعل فقد تم تهديد رئيس منظمة "أنقذوا الأطفال" "Children – UK savethe" بالطرد من الأراضي السودانية بعد إصدار المنظمة بياناً صحفياً يتحدث عن قصف جوي لمناطق في شمال دارفور، كما تمّ اتخاذ إجراءات مماثلة ضدّ مؤسسة "أوكسفام"

---

(1)- المصدر نفسه، ص121 .

(2) - Reeves Eric, "Genocide in parfur – How the Houor Began", Sudan Tribune, 3 Sptember 2005 .

(3)- أحمد الرشيدي، محاكمة مجرمي دارفور قراءة في القرار 1593، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص109

"Oxfam GB" في نوفمبر 2004 كما تمّ الحديث عن أنه تمّ في الفترة مابين 2004 إلى 2005 اغتيال أكثر من عشرين فرداً من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وبالتالي يلاحظ أنّه مع غياب الأمن الذي تعاني منه المنظمات الإنسانية فإنّها تعاني أيضاً من التضييق عليها في القيام بعملها من خلال مساعدة المدنيين المتضررين من أعمال العنف، وقد أعلن "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" "OCHA" أنّ الحوادث الأمنية المبلغ عنها التي وقعت للعاملين في مجال المعونات الإنسانية ومنها "السرقة والاحتجاز والاعتداء الجسدي والجنسي والموت" تزايدت بنسبة 59% بين عامي 2005و2006، وقد عانت المنظمات الأهلية غير الحكومية أكثر بالنسبة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة حيث إنّ نسبة تعرض هذه المنظمات الغير حكومية للاعتداء زادت بنسبة 69% بين عامي 2005 و2006، وقد تعرض العاملون الميدانيون إلى زيادة عدد حالات الترحيل وزيادة الصعوبات في تجديد تصريحات العمل (1).

والجدير بالذكر في هذا الاتجاه أنّه تمّ إنشاء آلية للتشاور بين الحكومة السودانية والمنظمات الإنسانية العاملة على الأراضي السودانية، وقد ترأس هذه الآلية وزير الخارجية السوداني وعضوية كلٍّ من وزير الدولة السوداني للشؤون الإنسانية، وسفير بريطانيا وسفير هولندا وأربعة عشر منظمة إنسانية ووفد المعونة الأمريكية، وبدأت اجتماعاتها في فبراير 2004 وقد دعت هذه المنظمات الإنسانية إلى ضرورة توسيع عمليات الحماية وتوفير الظروف المناسبة من حيث البيئة الأمنية للعاملين في المجالات الإنسانية، وكذلك الحصول على أذونات السفر إلى الإقليم وكانت تتعطل من قبل الحكومة السودانية. كما تصف هذه المنظمات بينما تقول الحكومة السودانية إنّ هذا التأخير في هذه الإجراءات يعود لعمليات التدقيق في هذه الأذونات من قبل الحكومة؛ بسبب الخوف من أن تستخدم أدوات الإغاثة من وسائل نقل واتصالات لصالح المتمردين في إقليم دارفور (2).

ومن هنا يمكن القول إنّ المنظمات الإنسانية العاملة في السودان لم تستطع القيام بعملها بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، والتعرض المستمر للهجمات التي بدأت تتزايد كما أنّ هذه المساعدات تتعرض لعمليات سلب ونهب، وتعرض العاملين للعديد من الاعتداءات الجسدية مما أصبح من الصعوبة بمكان إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأفراد المنكوبين من الصراع الدائر في الإقليم، وبالتالي لم تعد هذه المساعدات تعمل على تحقيق المعاناة الناجمة عن الصراع(3).

إنّ العوامل التي سبقت ليست هي وحدها الداعية إلى التدخل الدولي في السودان، فبالرغم من حاجة العاملين السابقين للتدخل الإنساني في الإقليم فإنّ هناك اعتبارات أخرى، كما يشير كثير من المراقبين دعمت التوجه نحو التدخل في السودان وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الأطراف الدولية إصراراً على ضرورة التدخل الدولي في السودان، حيث إنّ الكونغرس الأمريكي والمنظمات الأمريكية الأخرى دعمت هذا التوجه بقوة كبيرة جداً وهذه المؤسسات هي التي اعتمدت اسم "الإبادة الجماعية" لما يجري في السودان كما سبقت الإشارة.

والملاحظ أنّ الكونغرس الأمريكي هو من اعتمد هذا الوصف للأوضاع في الإقليم وبدأ بالتحرك تجاه الكثير من الصراعات الخارجية وتحديداً الصراع في السودان، وقد زاد الضغط الأمريكي على المنظمة الدولية، كما يرى المراقبون للتدخل في السودان والتمهيد لذلك بأن ضغط على الأمين العام السباق لمنظمة الأمم المتحدة "كوفي عنان" عندما زار دارفور في 2004/06/29 بأن حدد مهلة للحكومة السودانية وهي 90 يوماً لنزع سلاح

---

(1) - Humanitarian Policy Group, Humanitarian advocacy in Darfur: the challenge of neutrality, United Kingdom, 2007, pp2-5 .

(2)- هاني أرسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص210 .

(3) - The Darfur Conflict and Civilians Protection, Conference Report (cairo: the cairo Institaton for Haman Rights stady), 29-30 January 2007), p2 .

المليشيات التي تدعمها "الجنجويد" هذا الذي اعتبر من قبل الكثير بدايات للتدخل الدولي الإنساني في إقليم دارفور باستخدام قوات عسكرية (1)، وأنّ هذه التوجهات السياسية الأمريكية تعتمد على العديد من مراكز البحث والفكر التي يعتمدها صانعو القرار السياسي في أمريكا، فمثلاً الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" أنشأ مركزاً ومؤسسة بعد تركه لمنصبه الرئاسي اعتمد عليه صانع القرار الأمريكي، وأصبحت هذه المراكز تمثل قوة ضغط كبير على متخذ القرار، وكذلك العديد من المراكز البحثية الأخرى التي منها مؤسسة "بروكنجز" ومركز "الدراسات السياسية والاستراتيجية" كل هذه المؤسسات مارست ضغطاً على الحكومة الأمريكية لتوجيه الاهتمام بالشأن السوداني (2).

بالإضافة إلى تلك المراكز التي مارست الضغط على الحكومة الأمريكية لاتخاذ موقف مما يجري في السودان فإنّ الشركات والقوى الاقتصادية والمالية ذات النفوذ القوي داخل مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة كان لها دور كبير في الضغط على الإدارة الأمريكية، ذلك أنّ هذه الشركات أرادت الدخول إلى السوق السوداني والاستفادة منه، خصوصاً بعد صدور كثير من التقارير التي تؤكد أنّ السودان وخصوصاً في المناطق الغربية، التي يقع فيها إقليم دارفور تعوم على بحيرة من النفط، وتريد هذه الشركات الحصول على هذه الامتيازات من خلال التنقيب والإنتاج في هذه المناطق بعد أن خسرت المنافسة على مشاريع التنقيب والإنتاج في القطاع النفطي في المناطق الواقعة جنوب السودان التي تولت فيه عمليات التنقيب والإنتاج والتصدير شركات صينية وهندية وماليزية وبالتالي فإنّ هذه القوى الاقتصادية في الداخل الأمريكي لا تريد أن تخسر هذه المشاريع النفطية المقبلة لصالح قوى اقتصادية أخرى صاعدة في العالم، مثل الهند والصين أو روسيا أو البرازيل، وبهذا بدأت في إعداد الاستراتيجيات المناسبة للحيلولة دون وقوع الأمر السابق، وخروجها من هذه المشاريع المربحة اقتصادياً (3).

ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من العوامل الأخرى، إضافة إلى العوامل السابقة حفزت الولايات المتحدة والغرب عموماً على ضرورة التدخل الدولي في السودان على النحو التالي (4):

1- محاولة الولايات المتحدة إثبات قدرتها على إدارة الأزمات الأفريقية وإيجاد الحلول المناسبة لها بطرق سلمية، وتعتبر الولايات المتحدة أن هذه القدرة لها أهمية كبيرة، لأنّ تحقيق هذه القدرة يعني أنّ هذه الدولة العظمى تحظى بنفوذ كبير في القارة الأفريقية وأنّها تستطيع تحريك الأمور في هذا الجزء من العالم بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وبهذا يمكن تفسير هذا التوجه الأمريكي والغربي عموماً بالبحث عن حلول دولية للنزاع في دارفور خاصة وفي السودان بشكل عام.

2- تسعى الولايات المتحدة بالتدخل في السودان إلى محاولة إيقاف التغلغل الصيني في القارة الأفريقية بشكل عام والسودان على وجه الخصوص، لأنّ الشركات الصينية أصبحت ذات نفوذ كبير في السودان،

---

(1) - Sudan peace Act, 107 the congress.
http//: www.stat.gov/documents/organization/19897pdp .

(2)- محمود أبو العينين، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2009، ص459 .

(3) - Oil discovery addsnew twist to Darfur tragedy by Ruth Gigley is jun, 2005, Thomas pleturns Foundations, Alert Not / http://www.Alertnot.com .

(4)- إجلال رأفت، أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية، مجلة شؤون عربية، العدد 127، القاهرة، خريف 2006، صص 102-103 .

واستحوذت بالإضافة إلى الشركات الماليزية والهندية على أغلب المشاريع الكبرى في السودان وبدأت تبسط نفوذها الاقتصادي والسياسي على دول القارة الأفريقية وخصوصاً في مجالات الطاقة والبترول.

3- محاولات الضغط على بعض القوى الإقليمية التي لها امتدادات جغرافية مع السودان وتربطها به علاقات ثقافية أو عرقية أو جغرافية أو دينية، والحد من نفوذ هذه القوى الإقليمية على السودان وهذا الإقليم الأفريقي على وجه الخصوص، وتعتبر مصر من أبرز تلك القوى الإقليمية .

4- إنّ الاكتشافات النفطية في السودان إحدى أهم الأسباب التي تضغط للاهتمام بهذا البلد، حيث تشير العديد من الأبحاث وخصوصاً الأمريكية والألمانية التي تصنّف السودان على من أكثر المناطق البكر في العالم التي تعوم على بحيرة بترول من الأصناف عالية الجودة، وتقول هذه الأبحاث، إن إقليم دارفور الذي يدور فيه الصراع الآن من أكثرها احتضاناً لأماكن البترول العالي الجودة، وبالتالي أصبح السودان على الخارطة البترولية في القارة الأفريقية التي تعتبر من أولويات الإستراتيجية الأمريكية التي حددتها بعد أحداث سبتمبر 2001، هذه الإستراتيجية التي تعتمد على ضرورة إيجاد بدائل عن نفط الشرق الأوسط في حال حدوث اضطرابات في منطقة الخليج العربي، وبالتالي اعتماد خريطة إفريقية للبترول تشمل السودان، وأنغولا، وخليج غينيا، وتشاد وتصدير هذا البترول عبر سواحل غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي في اتجاه الولايات المتحدة، وبالتالي تقليل التكلفة نتيجة عمليات النقل لنفط الخليج العربي البعيد نسبياً عن الولايات المتحدة.

5- تسعى بعض الدول الأوروبية، إلى حماية مصالحها الاستراتيجية في القارة الأفريقية، فمثلاً فرنسا المستعمر السابق لأجزاء كبيرة من القارة الأفريقية، تحضى بنفوذ كبير داخل القارة، وهي تسعى إلى حماية هذا النفوذ في مقابل تمدد العديد من الدول الكبرى، وبالتالي فإنّها تعير دارفور الذي يقع في مناطق نفوذها التقليدي وذلك لقربها من تشاد التي تعتبر مستعمرة فرنسية سابقة ولازالت فرنسا تمتلك قوات عسكرية وقواعد عسكرية داخل الأراضي التشادية الملاصقة لإقليم دارفور وتلعب هذه القوات الفرنسية دور أساسي في رسم الأحداث السياسية في هذا البلد الأفريقي حيث أنّ القوات الفرنسية تدخلت عسكرياً للقضاء على الانقلاب العسكري ضدّ الرئيس التشادي "إدريس دبي" حيث اعتبر هذا الانقلاب مدعوماً من الحكومة السودانية، كما أنّه يمكن الإشارة إلى أنّ وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة قامت بزيارة الحدود السودانية التشادية.

6- الخوف الغربي من انتشار ظاهرة الإسلام السياسي والجماعات الإسلامية المسلحة ذات التوجهات "المتطرفة" والتي تناصب الغرب العداء في منطقة مهمة في القارة الأفريقية وبالتالي تصبح المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية للغرب مهددة من قبل هذه الجماعات الإسلامية.

إلاّ أنّه وبالرغم من المصالح المتعددة للقوى الدولية والغربية عموماً التي استوجبت التدخل في السودان والتي سبق ذكرها إلاّ أنّ للعوامل الإنسانية في الإقليم دوراً في التدخل في السودان.

المبحث الثاني
التدخل الدولي في دارفور

إنّ عملية التدخل الدولي في السودان لم تكن غائبة عن الساحة الدولية والإقليمية منذ بداية الأزمة في أواخر عام 2003 بل طرحت بقوة وبدأ الاهتمام الدولي بهذا الصراع منذ البداية من خلال الأوضاع الإنسانية والأمنية السائدة في الإقليم بسبب القمع الذي يتعرض له المدنيون في الإقليم والعمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الحكومة السودانية في الإقليم، مما أدّى إلى مقتل الآلاف من السودانيين وفرار ما يزيد عن المليون من منازلهم إلى الدول المجاورة، وبدأت المنظمات الإنسانية الدولية في التحدث عن أزمة إنسانية كما قام الكونغرس الأمريكي بتبني قرار بالإجماع في 22 يوليو 2004 يعتبر ما يحدث في دارفور "إبادة جماعية" وطالب الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" بضرورة العمل على إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي للتدخل في الإقليم السوداني والعمل على حماية المدنيين من عمليات الإبادة الجماعية التي تحدث في دارفور حسب قولهم. وحماية المنظمات الإنسانية العاملة هناك من خلال قوات عسكرية متعددة الجنسيات (1).

وبالفعل ونتيجة لما سبق بدأ الاهتمام الإعلامي الكبير والاهتمام الدولي وقد تبلور الاهتمام الدولي في إصدار مجلس الأمن بياناً في 27 مايو 2004 دعا فيه الوصول إلى نتائج الحكومة السودانية إلى أن تتحمل مسؤولياتها في تحييد المنطقة ونزع أسلحة المليشيات المسلحة، كما أكّد المجلس على عمق القلق من المعلومات التي ترد عبر تقارير من منظمات حقوقية وإنسانية حول الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وخصوصاً التعرض للمدنيين من خلال عمليات القتل والاغتصاب على أسس عرقية وكذلك التعرض لممتلكاتهم بالسلب والنهب وإجبارهم على النزوح (2).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قبل صدور هذا البيان من مجلس الأمن الدولي جرت مفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين برعاية الرئيس التشادي "إدريس دبي" في عدّة جولات وبحضور الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتمّ الوصول إلى اتّفاق تمّ التوقيع عليه في 8 أبريل 2004 بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان وينص هذا الاتفاق على وقف إطلاق النار وإيقاف الأعمال العدائية وإطلاق سراح الأسرى وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للاجئين السودانيين، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار كما تم تعديل الاتفاق في 25 أبريل 2004 تضمن هذا التعديل ضرورة تجميع قوات المتمردين في معسكرات وأن تلتزم الحكومة بتحييد القوات غير الحكومية "الجنجويد"، وقد تم تكليف الاتحاد الأفريقي بتشكيل لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار(3).

وبالفعل قام الاتحاد الأفريقي بنشر قوة مكونة من حوالي 300 جندي في عدة دول أفريقية وتكون مدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتم الاتفاق على أن يتم زيارة الإقليم السوداني قبل نشر هذه القوة الأفريقية من قبل لجنة مكونة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وممثلين عن الحكومة وحركات التمرد وممثل عن الوسيط في الاتفاق، وهو الرئيس التشادي إدريس دبي للاطلاع على الأوضاع في الإقليم قبل أن يتم نشر هذه القوات الأفريقية على الأرض لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاق .

---

(1)- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، القاهرة، أكتوبر 2006، ص188 .

(2)- هاني أرسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، السياسة الدولية، مصدر سابق، صص201 – 202 .

(3)- المصدر نفسه، ص202 .

وبالفعل تم نشر هذه القوة الأفريقية إلاّ أنّ بنود الاتفاق المحددة في الاتفاقية السابقة لم تنفذ وأشارت التقارير إلى أنه لم يتم الالتزام بوقف إطلاق النار وأشارت تلك التقارير أن المسؤول الأول عن عدم الالتزام هي المليشيات المدعومة من الحكومة السودانية المعروفة "بالجنجويد" مما أثار غضب العديد من الأطراف الدولية حتى أن الاتحاد الأوروبي أقر باستعداده لإرسال مراقبين إلى الإقليم السوداني المضطرب لمراقبة وقف إطلاق النار بدلاً من القوة الأفريقية وتحديد من هو المسؤول عن عدم تنفيذ الاتفاق وينتهكه، إلاّ أنّ الخرطوم أكدت رفضها لهذا الاقتراح وبررت ذلك بأن الاتفاق الموقع عليه في أنجامينا لم يدع إلى تدخل خارجي من المجتمع الدولي بل مساعدة الأطراف على تحقيق أو تنفيذ هذا الاتفاق(1).

وخلال قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في يونيو 2004 تم طرح ملف أزمة دارفور وتقرر زيادة القوة الأفريقية التي تعمل على مراقبة وقف إطلاق النار بسبب عدم الالتزام بالاتفاق المنصوص عليه في اتفاقية أنجامينا من قبل الحكومة السودانية أو الحركات المتمردة، وبالفعل تم خلال اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم 13 المنعقد في أديس أبابا في 27 يونيو 2004، طلب المجلس من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعداد خطة شاملة لكيفية عمل البعثة الأفريقية ونزع السلاح وتحقيق الاتفاق السياسي وتم الاستجابة لهذا الطلب، وبالفعل وضعت الخطة في 17 أكتوبر 2004 كما سيأتي لاحقاً (2).

واستمرت الخروقات لوقف إطلاق النار واستمر القتال واستمرت الأوضاع الإنسانية على ما هي عليه من سوء وقد قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد "كوفي عنان" بزيارة إلى إقليم دارفور السوداني في 29 يونيو 2004 وتفقد الأمين العام المعسكرات التي يوجد فيها النازحون من دارفور وتم الوصول إلى اتفاق خلال الزيارة بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية تكون مدة تنفيذه تسعون يوماً ونص هذا الاتفاق على الآتي (3):

1- تقوم الحكومة السودانية بفتح المجال أمام العمل الإنساني في الإقليم المنكوب وإلغاء كافة القيود على استيراد واستخدام المساعدات الإنسانية من نقل وشاحنات وطائرات ومعدات اتصال .
2- ضرورة أن تتم محاكمة الأفراد والمليشيات التي تتهم بارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان عاجلاً ودون أي تأخير.
3- نشر قوات من الأمن أو الشرطة لحماية معسكرات النازحين في أي مناطق يمكن أن تتعرض لأي اعتداء وذلك لحماية هؤلاء النازحين.
4- إخلاء المناطق المحيطة بمعسكرات النازحين من أي وجود لأي مليشيات مسلحة أو أفراد مسلحين قادرين على شن هجمات على المدنيين في المعسكرات.
5- العمل على نزع سلاح الجماعات المسلحة والمليشيات أو ما يعرف باسم الجنجويد أو أي جماعات مسلحة أخرى خارجة عن القانون دون أي تأخير.
6- البدء في مفاوضات سياسية في أقرب وقت ممكن والتوصل إلى اتفاق سياسي شامل يكون مقبولاً لدى كافة أطراف الصراع في إقليم دارفور.

---

(1)- أيمن شبانه، دور الأمم المتحدة في بناء السلم في أفريقيا، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009،ص ص249 – 250 .

(2)- التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2004 – 2005، دور النظام الإقليم الأفريقي في حفظ السلام في أفريقيا، "القاهرة: مركز البحوث الأفريقية معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير 2006"،ص71

(3)- هاني رسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص202 .

بالإضافة إلى زيارة الأمين العام للأمم المتحدة قامت العديد من الشخصيات الدولية بزيارة الإقليم وجاءت هذه الشخصيات من الاتحاد الأوروبي والأفريقي والولايات المتحدة ولعل أبرز هذه الشخصيات وزير خارجية الولايات السابق "كولن باول"، وقد أشار الوزير إلى أنه لا توجد دلائل على حدوث عملية "إبادة جماعية" أو تطهير عرقي في إقليم دارفور وأن ما يحدث في هذا الإقليم لا يشبه ما حدث في رواندا في عام 1994 إلاّ أنّ موقف الوزير الأمريكي سيتغير كما سنرى لاحقاً ويؤكد حدوث "إبادة جماعية في الإقليم" (1).

وقد قدم "كولن باول" في هذه الزيارة قائمة إلى الحكومة السودانية تتضمن أربعة عشر مطلباً أمريكياً يجب على الحكومة تلبيتها، إلاّ أنّ نائب الرئيس السوداني "علي عثمان محمد طه" أعلن أن الحكومة السودانية مستعدة لتنفيذ ثمانية مطالب فقط من جملة المطالب الأمريكية، التي تتضمن السرعة في منح التأشيرات للعاملين في المنظمات الإنسانية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين السودانيين في المعسكرات (2).

إلاّ أنّ المواقف الأمريكية تغيرت واتجهت نحو ضرورة التدخل الدولي، وقد تبنى الكونجرس الأمريكي في 23 يوليو 2004 قراراً بالإجماع يعلن أن ما يحدث في إقليم دارفور من جرائم يعتبر "إبادة جماعية" وطلب من الرئيس الأمريكي العمل على الذهاب لمجلس الأمن وإصدار قرار منه يسمح بالتدخل الدولي لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين لها في الإقليم السوداني، وبالفعل فقد تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي(3).

ولقد تم إصدار القرار من مجلس الأمن الدولي تحت رقم "1556" (*) في جلسة مجلس الأمن المنعقدة في 30 يوليو 2004 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وقد نص القرار في ديباجة إلى قلق مجلس الأمن من تفاقم الأوضاع الإنسانية في الإقليم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كما أكد على الإدانة الكاملة لكل أعمال العنف والانتهاك الكبير لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل كافة الأطراف الداخلة في الصراع وتحديداً المليشيا المدعومة من الحكومة السودانية والتي تعرف "بالجنجويد"، وحمل الحكومة السودانية المسؤولية الكاملة عن احترام حقوق الإنسان .

كما نص القرار من خلال الفقرة السابعة والثامنة على ضرورة أن تعمل الخرطوم على نزع سلاح المليشيات الموالية لها متوعداً أنه سيتخذ إجراءات صارمة ضد الحكومة السودانية إذا لم تقم بهذا الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار وتشمل تلك الإجراءات ما تنص عليه المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، كما نص القرار على فرض حظر بيع الأسلحة أو أي مواد ذات صلة بالعمليات العسكرية إلى جميع المجموعات أو الأفراد في إقليم دارفور(4).

إلاّ أنّ الولايات المتحدة رأت أن الأوضاع لم تتغير في الإقليم فقدمت مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن تضمن فرض عقوبات على السودان في قطاع صناعة النفط حال لم تقم الحكومة السودانية بإيقاف عملياتها في الإقليم والضغط على الجماعات المسلحة الموالية للحكومة لإيقاف عمليات العنف هناك، إلاّ أنّ

---

(1)- المصدر نفسه، ص202 .

(2)- محمود أبو العينين، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور"، آفاق أفريقية، العدد 24، ربيع 2007، صص148 – 149 .

(3)- سامي السيد أحمد محمد، الدور الأمريكي في صراعات القرن الأفريقي: دراسة الاستجابة الولايات المتحدة لصراعات المنطقة منذ 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2008، ص298 .

(4)- عبد الله محمد عبيد، الاعتبارات السياسية في مجلس الأمن الدولي وأثره على المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير في القانون غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009، ص284 .

الصين اعترضت على المشروع وتم تعديل هذا القرار حيث تم إصداره في 8 سبتمبر 2004 تحت رقم "1564" (1) ونص القرار على ضرورة أن تقوم الخرطوم بمحاسبة المتورطين في عمليات القتل وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أن تقدم الحكومة السودانية أسماء الأفراد التابعين للمليشيات المسلحة الموالية للحكومة الذين تم نزع أسلحتهم، ومن ثم القبض عليهم لارتكابهم جرائم بحق المدنيين في الإقليم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي العاملة في دارفور، ودعا القرار كذلك إلى تشكيل لجنة تحقيق للنظر في الأوضاع الإنسانية في دارفور والتحقق من وقوع جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية أم لا، وتحديد من قام بهذه الجرائم من أجل تقديمهم للعدالة وتشكل هذه اللجنة الدولية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، كما نص القرار الدولي وأكد القرار على أنه في حال لم تلتزم الحكومة السودانية بتنفيذ هذا القرار والقرار الدولي السابق رقم "1556" فإن مجلس الأمن سيقوم باتخاذ إجراءات تنص عليها المادة "41" في ميثاق الأمم المتحدة منها إجراءات خاصة بقطاع النفط السوداني.

وفي هذه الأثناء كان العمل جارياً لزيادة عدد قوات المراقبة الأفريقية تطبيقاً لقرارات القمة الأفريقية المنعقدة في أديس بابا في يوليو واجتماع مجلس الأمن والسلم الأفريقي في أغسطس 2004 بحيث وصل عدد هذه القوة إلى ثلاث كتائب عسكرية وبدأت العديد من المباحثات بين الأطراف الدولية، وتم الاتفاق على تحويل قوة الحماية الأفريقية إلى قوات حفظ سلام من الاتحاد الأفريقي يكون من مهامها نزع سلاح الجماعات المسلحة. إلاّ أنّ هذا الطرح قوبل برفض طرفي الصراع في السودان مما دعا القوى الدولية للضغط على هذه الأطراف للموافقة، وبالفعل تمت الموافقة على نشر هذه القوى الأفريقية في 21 أكتوبر 2004 وكان قوامها حوالي 3000 جندي في نهاية أكتوبر وقد عرفت هذه القوة "أميس" "Amis – African Mission is sudan" وقد حددت مهام هذه البعثة الأفريقية في الآتي (2):

- مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة في الإقليم السوداني.
- العمل على توفير الحماية اللازمة للأفراد العاملين في المنظمات الإنسانية العاملة في الإقليم.
- الإشراف على كافة الاتفاقيات التي تتم بين الأطراف المتصارعة في إقليم دارفور وكذلك رعاية التفاهمات التي تخص الجوانب الإنسانية.
- التحقق من أن قوات الأمن الحكومية تعمل على تقديم كافة الحماية والخدمة لسكان الإقليم السوداني المنكوب.
- العمل على إعادة النازحين واللاجئين إلى ديارهم .
- الحفاظ على البيئة وبناء الثقة بين أطياف الشعب السوداني في الإقليم.

وقد تم تكليف السفير "Baba Ganakigibe" الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في السودان رئيساً لهذه البعثة، وتولى النيجيري "كولتر اهيكيرا" قيادة القوات الأفريقية، وقد وصل عديد هذه القوات أثناء نشرها في الإقليم حوالي "2320" فرداً، كان منهم "2341" فرداً عسكرياً، وحوالي "450" مراقباً، و "850" من قوات الشرطة المدنية، وبعض الموظفين دوي الطبيعة المدنية.

وقد عمل مجلس الأمن والسلم الأفريقي على زيادة عدد هذه القوة الأفريقية إلى أن بلغت حوالي "6171" جندياً عسكرياً، و "1560" فرداً من قوات الشرطة المدنية، واتخذت مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور مقراً لبعثة قوات حفظ السلام الأفريقية.

([1]) سامي السيد أحمد محمد، مصدر سابق، ص‌ص299 – 300 .

[(2)]- أيمن شبانه، دور الأمم المتحدة في بناء السلم في أفريقيا، مصدر سابق، ص252 .

وتم تحديد ميزانية هذه القوة بحوالي "465" مليون دولار تمول من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتقديم كافة أشكال الدعم اللوجستي لها(1).

ولقد شاركت في تشكيل هذه القوة الأفريقية سبع دول أفريقية على النحو الآتي (2):

1- نيجيريا شاركت بثلاث كتائب مكونة من "2040" جندياً.
2- رواندا شاركت بثلاث كتائب مكونة من "1756" جندياً.
3- السنغال شاركت بكتيبة مكونة من "538" جندياً.
4- جامبيا شاركت بـ"400" جندياً .
5- تشاد شاركت بـ"400" شرطياً .
6- كينيا شاركت بـ"60" شرطياً .
7- جنوب أفريقيا شاركت بـ"258" جندياً عسكرياً وعدلت مساهمة جنوب أفريقيا لتصل إلى "538" جندياً عسكرياً، و "120" من الاحتياط وحوالي "100" من قوات الهندسة الحفيفة.

ثالثاً – نتائج التدخل في دارفور:

وبالنظر في عمل بعثة الاتحاد الأفريقي يمكن القول إن هذه البعثة واجهت العديد من الصعوبات التي أدت بدورها إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم، وكذلك فإن القوة الأفريقية تعرضت إلى العديد من الهجمات المسلحة بسبب الغضب من عدم توفير الحماية لأبناء إقليم دارفور، حتى وصل الأمر إلى إضرام النار من قبل النازحين السودانيين في معسكرات اللاجئين غضباً من هذه القوات التي يقولون إنها لم تتمكن من توفير الحماية لهم داخل هذه المخيمات . ويرجع الكثير الفشل الذي منيت به بعثة الاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور إلى النقص الكبير في الإمكانيات والقدرات وانعدام الخبرة في التعامل مع هذه الأوضاع ووصفت القوة الأفريقية المنتشرة في الإقليم بأنها قليلة العدد بحيث إن حوالي سبعة آلاف عنصر لا يمكنه بأي حال تحقيق الأمن والاستقرار وضمان تقديم مساعدات إنسانية في مساحة كبيرة تصل إلى قرابة مساحة فرنسا كاملة (3).

بالإضافة إلى غياب الدعم المالي الضروري لعمل البعثة حيث إن القوى الدولية والمنظمات الدولية التي أبدت استعدادها لتمويل هذه البعثة لم تف بهذه الالتزامات بشكل سريع يمكن البعثة من أداء عملها بالرغم من مطالبات مجلس السلم والأمن الأفريقي المستمرة إلى ضرورة تقديم هذا الدعم المالي.

وتشير التقارير الصادرة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن عدم تقديم الموارد المالية هو السبب الرئيس في التعثر المالي الذي تمر به بعثة الاتحاد الأفريقي، ويؤكد أنه وحتى أكتوبر 2009 لم يتم استلام إلا حوالي ربع ميزانية البعثة، كما أن عدم تعاون أطراف الصراع مع القوة الأفريقية ساهم في الحد من فاعلية هذه القوة الأفريقية (4).

وإجمالاً يمكن القول إن بعثة الاتحاد الأفريقي فشلت بسبب قلة الإمكانيات والموارد المالية وعدد القوات ونقص الخبرة في إدارة عملية التدخل، وعدم تولي العملية شخصيات ذات كفاءة عالية وتتمتع بالخبرة الكاملة

---

(1)- المصدر نفسه، ص252 – 253 .

(2)- التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2004–2005، مصدر سابق، ص72 .

(3)- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مصدر سابق، ص189

(4)- مجدي جلال أحمد صالح، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في أفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، القاهرة، 2009، ص82

لإدارة مثل هذه العملية، وقد ساهمت هذه المعوقات في فشل هذه القوة وظهر هذا الفشل الواضح من خلال التقارير التي كانت تقدم إلى مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في إقليم دارفور من قبل الأمين العام التي نصت على أن الأوضاع الإنسانية في الإقليم مازالت على ما هي عليه منذ بداية الأزمة وأن الأوضاع تزداد سوءاً من الناحيتين الأمنية والإنسانية (1).

وعودة إلى دور الأمم المتحدة في القضية السودانية وتحديد قرار تشكيل لجنة تحقيق دولية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة رقم "1564" لسنة 2004 الصادر من مجلس الأمن في 18 سبتمبر 2004. وقد حددت هذه اللجنة بعد الموافقة عليها من قبل أطراف النزاع معايير لتقييم مدى التعاون معها من قبل الحكومة والمتمردين على النحو الآتي (2):

- حرية الحركة في كافة الأراضي السودانية.
- الوصول إلى جميع المناطق والمؤسسات دون أي قيود وحرية الاجتماع بممثلي السلطات الحكومية والمحلية والعسكرية والمنظمات غير الحكومية.
- حرية الوصول إلى جميع مصادر المعلومات بما في ذلك الوثائق والأدلة الملموسة.
- حماية موظفي اللجنة والوثائق والمستندات التي بحوزتها.
- توفير الحماية للضحايا والشهود وكل من يمثل أمام هذه اللجنة بخصوص التحقيق وعدم تعرضهم للتهديدات أو الانتقام .
- توفير الامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة لإجراء التحقيق.

وبعد حوالي ثلاثة أشهر أنهت اللجنة عملها، وقامت بإعداد تقرير عن الأوضاع في الإقليم وسلم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 25 يناير 2005 وتوصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من الحقائق من أهمها (3):

1- إن مسؤولي الحكومة السودانية وأعضاء من مليشيا الجنجويد قاموا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من خلال قيامهم بالهجوم العشوائي على المدنيين وارتكاب أعمال قتل واغتصاب وتعذيب واختفاء قسري وتدمير القرى ونهب الممتلكات وتشريد المدنيين على نطاق واسع بشكل منهجي ما يصل إلى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ولم يقتصر اتهام اللجنة للحكومة والمليشيات الموالية لها بل اتهمت اللجنة أفراداً من حركة العدل والمساواة المتمردة وجيش التحرير السوداني بارتكاب جرائم تصل إلى حد جرائم الحرب من خلال قتل المدنيين وحالات النهب والسلب، إلاّ أنها أكدت أن ذلك لا يتم بشكل منهجي وعلى نطاق واسع.

2- لم تكن هناك سياسة تقوم على الإبادة الجماعية تنتهجها الحكومة السودانية، بحيث إنه ليس لذا الحكومة نية محددة وسياسة منظمة للقضاء على جماعة وطنية أو عرقية أو دينية سواء بشكل كلي أو جزئي . إلاّ أنّ اللجنة لا تستبعد أن يكون بعض الأشخاص قد قاموا بأعمال "إبادة جماعية" في دارفور وتضيف إلى أن الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب لا تقل من حيث خطرها عن الإبادة الجماعية.

---

(1)- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص‌ص189 – 190

(2)- عبد الله محمد عبيد، مصدر سابق، ص‌ص285 – 286 .

(3)- المصدر نفسه، ص287 – 289 .

3- توصلت اللجنة إلى تحديد أسماء بعض الشخصيات التي ترى أنها مسؤولة عن أعمال القتل والنهب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وهم "51" شخصاً مشيرة إلى أنه يمكن أن يكون هناك مسؤولون آخرون عن هذه الجرائم.

وقد أوصت هذه اللجنة بأن يقوم مجلس الأمن الدولي بإحالة ملف دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية (*) عملاً بالمادة 13/ب من نظامها الأساسي وقام الأمين العام بإحالة هذا التقرير إلى مجلس الأمن في 31 يناير 2005.

وبالفعل تم عقد جلسة لمجلس الأمن في 31 مارس 2005 تمّ خلالها دراسة التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية بشأن الأوضاع السائدة في إقليم دارفور والتوصية الخاصة بإحالة ملف القضية إلى محكمة الجنايات الدولية، وتقدمت بريطانيا بمشروع قرار إلى المجلس يقضي باعتماد هذه التوصية، وتمّ التصويت على مشروع القرار الذي دعمته 11 دولة وهي: روسيا، الأرجنتين، بنين، تانزانيا، الدنمارك، فرنسا، الفلبين، بريطانيا، اليابان، اليونان. وامتنعت أربع دول هي: البرازيل، الجزائر، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي لم يعارض أحد القرار وصدر القرار تحت رقم "1593" 2005 (1)، وبالفعل تولت المحكمة القضية وأصدرت مذكرة قبض بحق الرئيس السوداني "عمر البشير" وعدد من المسؤولين السودانيين كما سيأتي لاحقاً.

وبالعودة إلى الأوضاع على الأرض وبعد الفشل الذي وصلت إليه بعثة قوات الاتحاد الأفريقي ازدادت الأوضاع سوءاً حتّى إنّ الأمين العام للأمم المتحدة السابق "كوفي عنان" أعلن في أواخر سنة 2005 أنّ الوضع في الإقليم أصبح في حالة فوضى "Anarchy" وأنّ القوات التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور أصبحت غير قادرة عن تحقيق الأهداف التي شكلت من أجلها، ولم تتمكن حتى من حماية نفسها، وكذلك العجز الكبير عن إيجاد موارد مالية وخصوصاً بعد تراجع الولايات المتحدة عن تقديم 50 مليون دولار سبق أن وعدت بتقديمها إلى القوات الأفريقية(2).

ويشير بعض المراقبين إلى أنّ ذلك كان مقصوداً، حيث مارست الولايات المتحدة والقوى الغربية عموماً منذ بداية سنة 2006 ضغوطاً على الاتحاد الأفريقي لاستبدال قوات الاتحاد الأفريقي بقوات أخرى دولية،

(*) محكمة الجنايات الدولية أنشأت بموجب نظام روما الأساسي وهي المحكمة الجنائية الدائمة الأولى التي أنشأت من خلال معاهدة دولية متعددة الأطراف، وذلك لوضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم، والمحكمة هي منظمة دولية مستقلة غير تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومقرها في لاهاي بهولندا وتمول المحكمة من قبل الدول الأعضاء بالإضافة إلى المساهمات الطوعية من الحكومات ومنظمات دولية وأفراد وشركات وهيئات أخرى، وقد تم الاتفاق على إنشائها في 17 يوليو 1998، ويعتبر نظام روما الأساسي هو الأساسي القانوني لإنشاء المحكمة ودخل نظام روما حيز النفاذ في أول يوليو 2002 بعد مصادقة 60 دولة . وتشمل اختصاصات المحكمة النظر في أخطر الجرائم وهي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ترتكب بعد الأول من يوليو 2002، ولا يجوز للمحكمة أن تنظر في هذه الجرائم إلا إذا تمت على أراضي دولة طرف في المحكمة أو ارتكبها مواطني هذه الدولة أو إذا أحيلت إليها القضية من مجلس الأمن الدولي مثل السودان كما سيأتي لاحقاً أو أن الدولة تعلن قبولها اختصاص المحكمة وهي ليست طرفاً فيها مثل (ساحل العاج).

أنظر: التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2007 – 2008 ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، أكتوبر 2008، صص185 --186 .

(1)- باسل يوسف يجك، مذكرة القبض على الرئيس السوداني نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن، مجلة المستقبل العربي، العدد 355، بيروت، سبتمبر 2008، صص 96-97

(2) - Sharon Wiharta, "Peace – Building: the New Internationl Disarment and International security Coxford: Oxford University press, 2006, p153 .

وبالفعل فقد تمّ في اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي المنعقد على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 10 مارس 2006 باعتماد قرار يقضي بمنح الحكومة السودانية فرصة سبعة أشهر يتم بعدها انتقال مهمة حفظ السلام في إقليم دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، وبالتالي يتم تمديد التفويض الذي منح لقوات الاتحاد الأفريقي من أبريل 2006 إلى غاية سبتمبر من العام نفسه، وكانت هذه الفترة بالأساس فرصة لإعداد الترتيبات الخاصة بتشكيل القوة الدولية وبالفعل قدمت الولايات المتحدة في أوائل مايو 2006 مسودة قرار إلى مجلس الأمن تنص على نشر قوات حفظ سلام دولية بدلاً من قوات حفظ السلام الإفريقية ومطالبة الأمين العام بإعداد تقرير عن الهياكل والتعديلات اللازمة للقوات الدولية بعد شهر من تبني القرار وقيام فريق دولي بمهمة استطلاعية في المنطقة خلال أسبوعين من تبني القرار يقوم بالإجراءات اللازمة لنقل المهمة من القوات الأفريقية إلى القوات الدولية وتمّ إصدار القرار في مايو 2006 تحت رقم (1679)(*).

وبعد صدور القرار الدولي توالت المشاورات وقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بإعداد مشروع قرار لنشر القوات الدولية في إقليم دارفور بسبب الأوضاع الإنسانية السيئة التي يعيشها الإقليم وأشارت الدولتان إلى أنّ الجهود الإنسانية أصبحت على وشك الانهيار بناء على تقرير مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الذي قدم لمجلس الأمن في نهاية أغسطس 2006 وبالفعل فقد تمّ إصدار القرار الدولي في 30 أغسطس 2006 تحت رقم (1706)(**) (1).

وقد نصّ القرار على تعزيز القوات الدولية بعدد (17300) جندي و (3300) شرطي وكذلك 16 وحدة من وحدات الشرطة وتعزيز صلاحيات هذه البعثة الدولية وتحديد مهامها في الآتي (2):

- إعادة هيكلية مرافق الشرطة وجعلها تقوم على احترام حقوق الإنسان، وإعادة تدريبها، وتقييم أدائها.
- المساهمة في تكوين جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان، ووضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب.
- رصد مراقبة الأنشطة العابرة للحدود، ومعالجة القضايا الأمنية والإقليمية بين السودان وإفريقيا الوسطى وتشاد من خلال الاستطلاع الجوي والبري وإنشاء نقاط تابعة للأمم المتحدة.
- وضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادة دمجها في المجتمع.
- مراقبة تحركات الجماعات والميليشيات المسلحة ومصادرة الأسلحة والعتاد منها.
- تنظيم حملة إعلامية لتوضيح عملية السلام في السودان ودور بعثة الأمم المتحدة في هذا الإطار.
- لمجلس الأمن الدولي وطبقاً لأحكام الفصل السابع أن يقرر أن لبعثة الأمم المتحدة الحق في استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسبما نراه في حدود قدراتها، لحماية أفرادها ومنشآتها وحماية المدنيين (3).

---

(1)- المصدر نفسه، ص 191 .

(2)- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مصدر سابق، ص190

(3)- هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار 1706، الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، العدد 166، القاهرة، أكتوبر 2006، صص 184-185 .

إلاّ أنّ الحكومة السودانية رفضت القرار الصادر من مجلس الأمن الداعي إلى نشر قوات دولية في إقليم دارفور وأكدت أنّها ستستخدم القوة العسكرية لمنع أي محاولة لنشر قوات دولية. وأعلنت أنّها قررت إنهاء عمل بعثة الاتحاد الأفريقي قبل مجيء الموعد المحدد لذلك وهو سبتمبر 2006 وأشارت الحكومة السودانية أنّ قرارها إنهاء عمل البعثة الأفريقية يستند على أنّ الاتحاد الأفريقي وافق على نشر قوات دولية ونقل مهامه في الإقليم إلى هذه القوة الدولية(1).

وقد تمّ عقد جلسة مباحثات ضمت بالإضافة إلى الحكومة السودانية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في 16 نوفمبر 2006 لدراسة وضع دارفور، وتمّ الاتفاق بين هذه الأطراف على نشر بعثة مختلطة في إقليم دارفور تتكون من قوات دولية وأخرى إفريقية تتولىّ الأمم المتحدة هياكل الدعم والقيادة والتحكم، وقد وافقت الحكومة السودانية على نشر هذه القوة الدولية المختلطة، وبالفعل تمّ إصدار قرار دولي من مجلس الأمن بخصوص ذلك في 31 يوليو 2007 تحت رقم (1769)(*)، ينص على نشر قوة دولية مختلطة عرفت "UNAMID" بلغ عددها حوالي (19555) جندياً عسكرياً وضابط اتصال وحوالي (3772) شرطياً و(19) وحدة شرطية مشكلة تتكون كل منها من عدد يصل إلى (140) فرداً كما نصّ القرار على انتقال المهمة من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2007. وقد حددت مدة هذه البعثة بـ12 شهراً (2). وساهمت العديد من الدول في تكوينها (**).

ولقد ترأس هذه البعثة "رودولف أدادا" من الكونغو، وكلف "هنري أنيدو" من "غانا" نائباً له، أمّا قيادة القوات المختلطة فقد أسندت إلى الجنرال "مراتن لوثر أجواي" من نيجيريا، وقد ركزت هذه القوة عملها على توفير الأمن في الإقليم، والقيام بدورات تدريب لأفراد الشرطة السودانية، وإزالة الألغام، كما قامت بتنظيم العديد من الدورات الخاصة لحماية حقوق الإنسان، وقامت بحماية قوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية. وبالرغم من انتشار هذه القوة المختلطة في إقليم دارفور فإن الأمن لم يتحقق، ولم تتمكن هذه القوة من تحقيق الأهداف التي سعت إليها (3).

ونتيجة لهذه الأوضاع المتردية في الإقليم أصدر مجلس الأمن الدولي القرارين رقم (1828) تموز 2008 و(1841) أكتوبر 2008 ليؤكد استمرار المأساة الإنسانية والتدهور الأمني في الإقليم بالرغم من نشر القوات المختلطة، وأكد المجلس قلقه الكبير من التعرض إلى الأفراد العاملين في مجالات الإغاثة، وبالتالي عدم

---

(1)- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مصدر سابق، ص191

(2)- سامي السيد أحمد محمد، مصدر سابق، صص 303، 304 .

(*) الدول المساهمة بقوات عسكرية هي: أثيوبيا، الأردن، أستراليا، ألمانيا، أندونيسيا، أوغندا، إيطاليا، باكستان، تيجلادتين، بوليفيا، بوركينا فاسو، بوروندي، تايلاند، توجو، تنزانيا، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، وزيمبابوي، السنغال، السويد، سيراليون، الصين، غامبيا، غانا، فرنسا، الكاميرون، كندا، كينيا، مالي، ماليزيا، مصر، ملاوي، بريطانيا، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، هولندا، اليمن.

أما الدول المساهمة بقوات الشرطة هي: الأردن، ألمانيا، أندونيسيا، أوغندا، باكستان، بالاو، بنغلاديش، بوروندي، تركيا، تنزانيا، جامايكا، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، السلفادور، السنغال، السويد، وساموا، سيراليون، طاجاكستان، غامبيا، غانا، فرنسا، فلنتا، فيجى، الكاميرون، ساحل العاج، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، بريطانيا، نيبال، نيجيريا، اليمن. أنظر: أيمن شبانة، دور الأمم المتحدة في بناء السلام في أفريقيا، مصدر سابق، ص257 .

(3)- أيمن شيابة، دور الأمم المتحدة في بناء السلام في أفريقيا، مصدر سابق، صص 257، 258 .

تمكن المنظمات الإنسانية من إيصال المساعدات إلى المنكوبين في دارفور، وبعد ذلك جاء القرار رقم (1881) الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 30 يوليو 2009 الذي دعا إلى ضرورة استخدام القوات الدولية المختلطة لقدراتها العسكرية اللازمة لحماية المدنيين في إقليم دارفور وتوفير الحماية للعاملين في المنظمات الإنسانية لإيصال المساعدات للمحتاجين (1).

وبالتالي تؤكد هذه القرارات فشل هذه البعثة في تحقيق المنشود منها في توفير الأمن وحماية حقوق الإنسان وقد حددت هذه البعثة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ذلك منها :

- القيود التي تمارسها الحكومة السودانية ضدّ عمل البعثة.
- الأوضاع غير الآمنة التي تعمل فيها البعثة والتعرض إلى الاعتداءات من قتل وخطف وسطو.
- قيام الحكومة السودانية بطرد كثير من المنظمات الإنسانية العاملة في السودان وخصوصاً بعد صدور مذكرة اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية في 4 مارس 2009 كما سيأتي لاحقاً (2).

وبالعودة إلى قرار مجلس الأمن الصادر في 31 مارس 2005 تحت رقم (1593) 2005 الذي نصّ على إحالة الوضع في إقليم دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية فإنه في 14 يوليو 2008 قام مدعي عام محكمة الجنايات الدولية بالطلب من المحكمة بإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني "عمر البشير" لاتهامه بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية خلال مؤتمر صحفي. ويعتبر هذا أول سابقه كون الرئيس السوداني هو أول رئيس في العالم يتم طلب اعتقاله وهو لا يزال على رأس السلطة (3).

وتنفيذاً لطلب المدعي العام أصدرت الدائرة الأولى التمهيدية في المحكمة الدولية الجنائية مذكرة اعتقال ضدّ الرئيس السوداني عمر البشير في 4 مارس 2009 وهو لايزال رئيساً للسودان. ورفضت الحكومة السودانية القرار وشككت في صحة الأدلة التي أخذت بها المحكمة، واتهمت المنظمات الإنسانية التي تصدر تقارير عن الوضع الإنساني في الإقليم بأنّها تعمل لحساب دول خارجية تكن العداء للسودان. واتهمت الجماعات المتمردة بالمبالغة في أرقام الضحايا لتوريط الحكومة السودانية (4).

وقد تباينت ردود الفعل الدولية حول هذا الأمر؛ فقد أعلن الرئيس الأمريكي أن دارفور تواجه أزمة ذات أبعاد كبيرة وليس مقبولاً تعرض حياة هذا العدد الكبير من الناس للخطر (5)، وأكد على ضرورة أن تتجاوب الحكومة السودانية مع المحكمة.

كما دعت فرنسا وبريطانيا إلى ضرورة تعاون السودان مع المحكمة في حين رفضت روسيا والصين القرار كما تم رفضه من قبل الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.

---

(1)- يسرا محمد صلاح الدين عبد الوهاب، مصدر سابق، صص 250-251 .

(2)- أيمن شبانة، دور الأمم المتحدة في بناء السلام في أفريقيا، مصدر سابق، صص 258-259 .

(3)- هاني رسلان، السودان وأزمة محكمة الجنايات الدولية، الأبعاد والمخاطر "السياسة الدولية"، العدد 174، أكتوبر 2008، ص192 .

(4)- محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، السياسة الدولية، العدد 176، أبريل 2009، ص236 .

(5) - David jr, Merle, "Sadan : Gbama. Growing Crisis In Darfur is not Acceptable, allafrica, March 2009, / http: www.allafrica.com/stories/2009-3-11.0880, htn.I

وإجمالاً يمكن القول إنه بالرغم من نشر القوة الدولية المختلطة لم تحل أزمة دارفور إلى الآن، وبالرغم من إصدار مذكرة اعتقال ضد البشير ومسؤولين سودانيين آخرين آخرهم وزير الدفاع السوداني الحالي لم يتم اعتقالهم إلى غاية اليوم.

الخاتمة

توصل الباحث إلي أن التدخل الدولي الإنساني هو نتيجة طبيعية الي التطورات الحاصلة علي النظام الدولي ومؤسساته المختلفة والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان، كذلك تنفيذاً لمبادئ الأمم المتحدة التي تنص علي حق تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان، وأن هناك الكثير من الصراعات الداخلية التي يحدث فيها انتهاكات كبري لحقوق الانسان والتي تصل الي حد جرائم الحرب وتكون الدولة غير قادرة علي حماي مواطنيها أو غير راغبة في ذلك أو تكون متورطة في هذه الأعمال، ويري الباحث أنه من خلال تحليل الوضع في إقليم دار فور وجد أن هناك العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان من قتل واغتصاب و تهجير قصري ونهب وسلب للممتلكات واعتداءات علي المدنيين، حتى أن العديد من المنظمات الإنسانية عجزت عن تقديم المساعدات الإغاثية لسوء الأوضاع الأمنية. وبالتالي توافرت البيئة المناسبة لعمليات التدخل الدولي لإيقاف الانتهاكات والجرائم ضد المدنيين وهذه أسباب قانونية وإنسانية للتدخل الدولي، إلا أن بعض القوي الدولية لها أسباب سياسية نابعة من مصالحها الخاصة بعيدا عن الأسباب الإنسانية، ولهذا نجد أن التدخل الدولي في الاقليم لم يحقق أهدافه المعلنة علي الأقل من توفير حماية للمدنيين و إيقاف عمليات القتل والاغتصاب حتى بعد قيام القوات الدولية بالتدخل في الإقليم .

التعلم القائم على المعايير (معايير الجودة كنموذج)

د. عمر محمد عبدالرزاق
كلية التربية بني وليد

د. محمد سليمان الزروق
كلية الآداب بني وليد

المقدمة:

وتنطلق فكرة الاهتمام بالمعايير، من قول بيث Beth (2002) أن ثمة تحولاً في النمط العالمي من قياس المدخلات إلى التركيز على النتائج وهذا التحول شمل العالم بأكمله، تبعه تحول في مفهوم المحاسبية بالنسبة لنظم التعليم من مجرد مراجعة الإنفاق والتمويل وأعداد الطلاب ودرجاتهم وعدد المعلمين، إلى أن أصبحت تُعنى بما يتعلمه الطلاب وما اكتسبوه من معارف ومهارات وقيم واتجاهات، والبرهنة والتحقق من ذلك؛ منذ بداية منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وتم وضع معايير Standards للأداء تصف بدقة ووضوح مستويات الأداء المتوقعة وكيفية الحكم عليها باستخدام مقاييس للأداء Rubrics. ويتطلب تطبيق الجودة تطوير معايير علمية مكرسة لفحص المخرجات، بحيث تستند هذه المعايير إلى مرجعية تربوية موثوقة ومصاغة في ضوء ما يتوصل إليه التربويون، وتمثل تلك المعايير إطارًا مرجعيًّا يوفر أساسا علميًّا لتطوير البرامج والحكم على جودتها (مكتب التربية العربي، 2004)، وذلك أن عملية وضع المعايير في أساسها نوع من الاتفاق القومي على أهداف معينة، وطرق تدريس معينة، ونواتج تعلم معينة، وطرق معينة لقياسها (Wals & Leij, 1977)، والمعايير Standard، هي مجموعة متوافقة في العبارات التي تعبر بشكل واضح عن الأداء المتوقع من الطالب كما توضح بالأمثلة ممارسات التعليم والتدريس التي تساعد الطلاب على التوصل إلى هذه المعايير في المراحل التعليمية المختلفة (Rebort, 2000).

مشكلة البحث :

ظهرت في الآونة الأخيرة دعوات تدعو إلى احداث طفره نوعيه في مجال التعليم . وتحديدا من خطاب جورج بوش 1990 الشهير بعنوان (امه في خطر) والذي اكد فيه علي ضرورة احداث نقله نوعيه في مجال التعليم ودعا فيه العلماء التربويين إلى إيجاد حل سريع لتراجع مستوي التعليم العام وضعف أداء وتحصيل الطلاب وان التعليم في طريقه إلى ان يصبح مستودعا لكل مالا حاجه به في المجتمع .وكدلك المنافسة الاقتصادية العالمية التي أصبحت تنافس في الصناعات الامريكية ، ولذلك تبنى المجتمع الأمريكي سياسة الإصلاح القائم على المعايير، والوطن العربي يعاني اكتر من الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الكبرى من هذه المشكلات التعليمية .وقد حاولت بعض الدول العربية تبني نفس حركة الإصلاح التي جرت في الولايات المتحدة الامريكية. مع إيجاد معايير تتناسب مع طبيعة المجتمع العربي. وليبيا تعتبر من الدول العربية التي قطعت شوطا لابأس به في هدا الجانب وقد تمت الاستعانة ببعض الخبرات الأجنبية في هدا المجال ولكن البرنامج لم يكتمل بسبب الأحداث التي مرت بها ليبيا(2011) وهناك محاولات جرت في بعض دول الخليج ومصر من اجل اعداد معايير خاصة بكل بلد .والسؤال الذي يطرح نفسه هو :

س1 ماهية التعلم القائم علي المعايير ؟

س2 ماهي معايير الجودة التي يمكن تبنيها للتعليم في ليبيا ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث الحالي لكونه محاوله لوضع معايير جودة للتعليم في ليبيا ومعرفة مدي جودة العناصر الأساسية المؤثرة في العملية التعليمية وتحديد قاعدة عريضة من المعايير يمكن الرجوع اليها والاستفادة منها عند اعداد أي قائمة معايير وخاصة معايير الجودة في التعليم

اهداف البحث :

يهدف هدا البحث إلى الإجابة علي الأسئلة الأتية :

1- ماهية التعلم القائم علي المعايير .
2- ما المعايير المقترحة لجودة التعليم .
3- كيف يمكن تطبيق نظام الجودة في التعليم.

أولاً : المعاييـر

إن التحديات التي تواجه المجتمع البشري كثيرة فقد زادت الحاجة إلى أن يمتلك كل فرد في المجتمع المهارات والمعارف التي يحتاج إليها من أجل تنمية ذاته، والقيام بدوره في المجتمع، ومن ثم تزداد حاجة المجتمع إلى أفراد متعلمين بصورة أفضل، ومن أهم الخطوات الوصول إلى متعلم أفضل، هو وضع توقعات تعليمية عالية لكل الطلاب، وانطلاقاً من هذه الرؤية ظهرت حركة المعايير في التعليم التي ترى أن المجتمع لابد أن يحدد توقعات تعليمية عالية (المستويات المعيارية) لكي يحققها أبناؤه بنهاية فترة معينة شريطة توفير الدعم المجتمعي المناسب لتحقيق هذا الغرض.

وقد أسهم في ظهور المعايير في التعليم وجود عدد من المفاهيم الجديدة في الأجواء التربوية: مثل التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة والتنمية البشرية المستدامة، والتربية المستقبلية، كما حدثت طفرة في طرائق التدريس، وأساليبه وتنوعت مصادر التعلم، وانتقلت بؤرة الارتكاز في العملية التعليمية من التعليم إلى التعلم، ومن المعلم إلى المتعلم، وجاء التدريس غير المباشر محل التدريس المباشر الذي يعتمد على التلقين (الشيماء عبد الله ومحمد عزت، 2005: 260).

ويمكن أن تعد حركة المعايير أحد حركات الاصلاح في التربية كامتداد طبيعي لما سبقها من حركات الإصلاح، مثل: (حركة الأهداف التعليمية، والكفايات التعليمية، القياس محكى المرجع، ونواتج التعلم)، وذلك للأسباب التالية: (محمد رجب فضل الله، 2005: 185).

- تركيزها على مفهوم الأداء Performance، فهذا يعكس الإفادة من التطور الذي طرأ على حركة الأهداف التعليمية بتركيزها على السلوك الذي يمكن ملاحظته وقياسه.
- حرصها على تحديد معايير لكل أداء Performance Standards، يأتي تعبيراً عن إفادتها من حركة القياس محكي المرجع التي استخدمت المحكات criteria.
- المعايير هي إنجازات يلتزم المعلم بضمان تحقيقها، تدعيماً لمفهوم المساءلة Accountability الذي نادت بها حركة الكفايات التعليمية.
- تأكيدها على الأداءات التي يظهرها المتعلمون (بجودة عالية) في سياق واقعي، بعد مرورهم بخبرات

تعليمية، جاء استفادة من حركة نواتج learning out comes وعلى هذا الأساس فإن الدعوة إلى تركيز التعليم على الأداء، وجعل التقويم مبنياً عليه وضرورة وضع معايير لهذا الأداء، وتوفير الضمانات لتحقيقها، هي مبادئ مستمدة من جميع حركات الإصلاح السابقة، تبلورت واجتمعت في هذه الحركة المعاصرة التي تأخذ بالمعايير.

إن التجاوب مع متطلبات حركة المعايير في ظل العولمة، والتقدم التكنولوجي والمعلوماتي، والعالم الذي أصبح قرية صغيرة يبرز الحاجة إلى توفير مواصفات للمتعلم في المجتمعات النامية ينبغي ألا تقل عن مواصفات نظرائه في أي مجتمع متقدم، وفقاً للمعايير العالمية التي تقرها المنظمات المهنية، والهيئات التعليمية المشهود لها بالتقدم والرقي.

ويمكن القول أن الأخذ بالمعايير في برامج الإعداد المهني يتطلب تغيراً جذرياً في نظم إعداده بداية من مدخلاته (شروط قبوله)، مروراً بما يقدم له من معارف ومهارات تخصصية وتربوية، وما يتبعه من إجراءات تدريسية، وما يستعان به ومن وسائط وتقنيات وانتهاء بما يطبق من أدوات التقويم البنائي والمرحلي، ويتصدر هذا ضرورة اعتماد معايير للإعداد المهني تتفق والمعايير العالمية، أو الأخذ بتلك التي أقرتها المنظمات المهنية العالمية (محمد عطوة، 2002: 316).

كما أن المعايير لا تعني تخفيض المستويات المنشودة كي تناسب قدرات الطلاب الراهنة ولكن تعني تقديم المزيد من الدعم والتشجيع والإمكانيات من أجل رفع قدرات الطلاب، كي يحققوا المعايير المنشودة.

وتتطلب عملية تبني المعايير في التعليم الإجابة عن السؤال التالي:

ما الذي يجب أن يعرفه الطلاب وما الذي ينبغي أن يكونوا قادرين على أدائه بنهاية فترة تعليمية معينة؟ ومن ثم تبنى الأساليب والاستراتيجيات التدريسية والتقويمية الملائمة.

ونظراً لحداثة المفهوم في العديد من الأنظمة التربوية التي أخذت به كسبيل للاصلاح، كان لابد من عرض أعمق لمفهوم المعايير وماهيتها من وجهات نظر مختلفة كركيزة في بناء ما هو مستهدف في الدراسة الحالية.

ثانياً : ماهية المعايير

المعيار Standard في اللغة العربية: ما اتخذ أساساً للمقارنة والتقدير، وجمعها (معايير) والمعيار في الفلسفة: وهو نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشئ، (مجمع اللغة العربية، 2000: 411).

وفي اللغة الإنجليزية المعيار Standard مقياس ثابت للمدى، أو الكمية، أو النوع، أو الحجم، كما أنه يعنى نوع، أو نموذج، أو مثال للمقارنة أو محك التميز. (The new international Webster's comprehensive 1999: 1222)

واصطلاحاً فقد تعددت التعريفات لمصطلح المعايير، من هذه التعريفات ما يلي:

ويعرفه رافيث (Ravith, D, 1996: 1-9) المعايير بأنها: المعرفة الأساسية والكفاءات اللازمة لتحقيق الجودة في التعليم.

في حين أن فورتير وآخرون (Fortier. J. d. et. Al; 1998: 6) يُعرَّف المعايير: بأنها ما يجب على

الطلاب فهمه ومعرفته، وما يجب أن يكونوا قادرين عليه، وما يمكن أن يطلب منهم عمله لإعطاء دليل، أو شاهد على المعايير، وكيفية آدائهم.

ويشير كورديلوسكي (Kordalewski, Jhon 2002: 10) في تعريفه للمعايير إلى ما يجب معرفته من خبرات وأنشطة وتوقعات وأمثلة في مجال معين في الصف الدراسي ضمن مجالات العملية التعليمية.

وتعرفها وزارة التربية والتعليم المصرية (2003 : 23) بأنها: عبارات عامة تصف ما يجب أن يصل إليه المتعلم من معارف ومهارات وقيم نتيجة دراسته محتوى معيناً.

ويرى ويشلي (Weichel, 2003 :7) أن المعايير: هي تلك المؤشرات المرتبطة بالمحتوى والأداء وفرص التعلم، والمنهج ومنح رخصة مزاولة المهنة للمعلمين.

ويرى كمال زيتون (2004 : 115) أن المعايير هي تلك العبارات التي يمكن من خلالها تحديد المستوى الملائم والمرغوب من إتقان المحتوى، والمهارات، والأداءات، وفرص التعلم.

ويثير وليم عبيد (2004: 29) جدلاً فكرياً تربوياً عند تناوله للمعايير، إذ ينظر إليها باعتبارها:

- مجموعة شاملة ومتماسكة من الغايات والأغراض المستهدفة، والتي يحققها كل الطلاب بحيث توجه هذه الغايات جهود واضعي المناهج وطرق التدريس، وأساليب التقويم لعدة عقود قادمة، خاصة في مواقع التقييم التي تحدد مصير الطالب عند انتقاله من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وتوجهه لمسار تعليم عام أو فني عند التحاقه بالجامعة.
- مصادر ومرجعيات لواضعي سياسات التعليم للقيادات التربوية، وللمعلمين عند فحص البرامج التعليمية وتطويرها.
- خطوطاً إرشادية لبناء أطراف المنهج وتنمية مواد تعليمية، ووضع أدوات القياس والتقييم، وخاصة الاختبارات، ونوعية الأسئلة المتضمنة فيها.
- مثيرات للأفكار والحوارات القومية، والمحلية وأفضل الطرق المساعدة للطلاب في كل مراحل تعليمهم على النجاح والتفوق في مجالات دراستهم.

حيث أكد وليم عبيد (2004: 29) في تناوله للمعايير من حيث الأدوار التي تقوم بها المعايير وهي:

- تحديد المعرفة والأداء المطلوبين من الطلاب، وتساعدهم على فهم ما يحتاجون إليه لكي يحققوا المطلوب منهم وتساعد على توظيف ما تعلموه في مواقف خارج المدرسة.
- مساعدة المعلمين على تخطيط التدريس بطريقة أفضل، ومساعدتهم على وضع أسس عملية للتقويم.
- مساعدة المدرسة على تطوير أساليب تنظيم الجهود التعليمية، ومتابعتها من أجل تحقيق المستويات المنشودة.
- المعايير أداة مرجعية لضمان عمل مكونات النظام التعليمي معاً.

ويميز (محمد على نصر، 2007، 92) في تعريفه بين الأهداف والمعايير حيث يقصد بالهدف هو ما يتوقع حدوثه، بينما المعيار فيقصد به: ما يجب الوصول إليه، وهذا يستلزم توفير مؤشرات إجرائية لضمان تحقيق

المعيار.

كما يميز فورتير وآخرون (Fortier J. d. et. Al, 1988) بين المعايير والمنهج في قولهم:

إن المعايير هي عبارات تتناول ما يجب على الطلاب معرفته، وما يجب أن يكونوا قادرين على عمله، وما يمكن أن يطلب منهم عمله لإعطاء دليل يشهد على تعلمهم وكيف يتوقع منهم معرفته، أو عمله.

أما المنهج هو برنامج تبتكره المناطق والإدارات المدرسية المحلية، والذي يستخدم في إعداد الطلاب لمقابلة المعايير، وهو يتكون من أنشطة ودروس في كل مستوى من المستويات الصيفية والمواد التدريسية، والأساليب التدريسية المتعددة والمتنوعة.

وباختصار تحدد المعايير ما يجب تعلمه عند نقاط زمنية معينة ومن منظور واسع، وكذلك صور الأداء التي سوف يتم تقبلها كدليل على حدوث التعلم، ويعمل المنهج على تحديد التفاصيل الخاصة بالتدريس اليومي عند المستوى المحلي.

ثالثاً: نشأة حركة المعايير

على عكس حركة تعليم المدرسين المبنية على أساس الكفاءة في عام 1970 كان التركيز على المعايير الذى بدأ أواسط الثمانينات في الولايات المتحدة يعتمد على الشعور بأن التعليم يحتاج لنظرة جديدة إلى أهدافه والحاجة إلى خلق صورة " التدريس البارع" كمقولة طرحها تقرير " أمة مستعدة" وفى مدينة بعد أخرى قامت هيئات من المتميزين بالعمل من اجل تحديد ماذا نريد أن يعرفه طلابنا وما يستطيعون عمله ؟ حسب Diez (ديز، 2002، ص 394).

وتعد حركة المعايير واحدة من استراتيجيات سياسة الإصلاح الهادفة لحفز وتحسين التنمية المهنية للمعلمين وهى استراتيجيات ثلاث أساسها: المعايير, المدرسة والتنمية المهنية وبفحص توجهات أدوات سياسة الاصلاح القائم على أساس المعايير الثلاث هذه استطاع (ليبرمان ولفلن) تأكيد محدودية كل سياسة إصلاح من حيث دافعية ودعم التنمية المهنية للمعلم وتوحى خبرات الإصلاح أن التكامل بين الاستراتيجيات الثلاث قد يؤدى إلى نتائج إيجابية (هارجريفز و ليزلى 2000، ص201).

ويرى Hargreaves & Good هارجريفز وجودسون حركات المعايير وقياس المخرجات وحركة المدارس الفعالة صناعة حكومية قامت تحت ضغط الميزانيات المحدودة وتحت ضغط هائل من ثقافة اللوم التي تولدت لدى الرأى العام نتيجة شعوره بالاحباط بعد المراكز المتأخرة التي حققتها نظم التعليم الغربية أمام نظم التعليم الأسيوية المنافسة (محمد مدبولى 2002، ص47)

وفى ضوء تقرير : أمة معرضة للخطر " كروس (2002) الأسباب التي دعت المجتمع الأمريكى لتبنى الإصلاح القائم على المعايير منها:

- التهويل من شأن التراجع فى مستوى التعليم العام.
- ضعف أداء أو تحصيل الطلاب وفق التقييمات العالمية
- إن النظام التعليمى فى سبيلة إلى أن يصبح مستودعاً لكل ما لا حاجة للمجتمع به والمعايير تعيد لرسالة المدرسة مركزيتها.

- إن المنافسة الاقتصادية العالمية فرضت مزيد من متطلبات شاقة على العامل العادى
- ارتباط الصحة والتربية بالتعليم وهذا ما ينظر إليه على أنه مسألة صحية عامة
- تحول صانعى السياسة إلى مقاييس النتائج.

إن مصطلح المعايير Standards من المصطلحات القديمة الحديثة كان الاهتمام به محدوداً ومع بروز العديد من التغيرات الدولية وشيوع استخدام مفاهيم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية برز الاهتمام بالمعايير لكونها إحدى المكونات الهامة لمنظومة الجودة وأصبح لزاما على أي مكون من مكونات العملية التعليمية أو غيرها أن تضع معايير لفحص أو تقييم خطوات بناء أو تنفيذ هذا المكون فالاعتماد الاكاديمي لبرنامج دراسي هو بمثابة "اعتراف بالكفاءة الاكاديمية لبرنامج دراسي تقوم به هيئة علمية متخصصة وتقرر أن البرنامج يحق أو يصل إلى الحد الأدنى من معايير الجودة الموضوعية من قبل هذه الهيئة أو المنظمة" (محمد إبراهيم عطوة 2002، ص 153).

– أسباب ظهور المعايير (منى عبد الهادي وآخرون، 2007 ، ص23)

1. وجودها أمر ضروري لمواجهة أزمة تعليم العلوم في المدارس.
2. وجودها تنمية منطقية لرغبة الدول في إصلاح تعليمها.
3. عكست هذه المعايير رغبة التربويين فى تقديم تعليم أفضل للتلاميذ
4. أعطت هذه المعايير المناهج أساساً للتغير والتحديث ونوع المقررات التي تقدمها حتى يمكن عمل برامج وموضوعات جديدة تستجيب بفاعلية لاحتياجات العمل
5. أكدت هذه المعايير على توظيف طرق التدريس التي يجب أن يهتم بها المنهج:

ومنطق الإصلاح القائم على المعايير هو أنه ما أن يتم تحديد أهداف واضحة فإن آليات الثقافة المدرسية الأخرى : المنهج, التدريس, إعداد المعلم, الجوانب التنظيمية الأخرى ومصادر اخرى سوف تتوحد وتنتظم لتحقيق هذه الأهداف.

وتهدف المستحدثات التي تبتكرها المعايير توجيه المنهج والاختبارات إلى تغيير السلوك التعليمي للمعلمين والمضمون الذى يتلقاه الطلاب استخدام مواد واختبارات تشكل الواجبات المعهودة إلى المعلمين والواجب الذى يؤديه الطلاب وتصورات المعلمين والطلاب لما يدرس من مواد وفى بعض الأحيان تكون المناهج مقرونة ببرامج التنمية المهنية وتفترض هذه المبادرات أن العنصر الرئيسي ف التغيير التعليمي يكمن في المعرفة والمهارات ومعايير التطبيق المستخدمة لدى المعلمين المهنيين وأن تنظيماً يضم المعلمين الذين يواجهون معايير من هذا القبيل سوف يكون قاعدة قوية للتغيير وهناك بديل آخر ورؤية أخرى للمعايير هي :

المعايير القائمة على العمليات:

هذا البديل يقيم الجودة بناء على العمليات عند ولسن وليج (1997، ص20) Wals & Leij اللذان يريا أن المعايير التي تقيس الجودة يجب أن تركز على جودة عمليات التعلم وليس على محصلة التعلم أو ناتجة كما يرى أصحاب المنظور السلوكي ويقولان أنه يجب أن نولي اهتماماً كبيراً للعمليات ففي التربية البيئية المبنية على العمليات يحدد المتعلم إلى حد كبير محتوى واتجاه التعليم بينما يهتم المعلم بجودة ونوعية عملية التعلم ويتضح

هذا المدخل من خلال الأبحاث التي تتم في حجرة الدراسة ومن خلال مدخل حل المشكلات واللذان يعرفان على أنهما " العملية التي تمكن الطلاب من الإسهام بصورة كبيرة في تخطيط وتنفيذ وتقويم الأنشطة البيئية التي تهدف إلى حسم القضية البيئية التي حددها المتعلمون أنفسهم "

ويتجسد هذا المدخل في الصيغة الاجتماعية الناقدة للتربية فتحديد القضية البيئية يتوقف على خبرات المتعلمين والسياق الذى يحدث فيه التعلم حيث يتعلم الطلاب بصورة جماعية تعاونية ويصبح التعليم ميسرا للمواقف وينظر للمتعلمين على أنهم خبراء عندما يتطلب الأمر معرفة متعلقة بمجتمعهم المحلى

بمعنى أن هذه المعايير القائمة على العمليات– أي عملية التعلم وليس نواتجه – تنطلق من تقاليد بحثية وصيغ تأخذ بالمدخل التفسيري والمدخل الاجتماعي الناقد – غير سلوكية – والذى تكون فيه المسلمات والقيم والطموحات واضحة بينما المعايير القائمة على المحتوى ونواتج التعلم تنطلق من الصيغة الإمبريقية التحليلية – السلوكية – والتي يقوم الباحث بتقرير ما هو مهم للآخرين فهو ينظر إلى المعلمين والطلاب على أنهم مجرد أدوات تنفيذية في يد الباحثين أو مطورين المناهج (وهو ما يتناقض مع توجه المجتمع الديمقراطي الذى يشجع الأفراد على التفكير الناقد).

وكلا المدخلين مختلفين أيديولوجيا وبالتالي لكل منهما وجهة نظر خاصة عن دور التربية في المجتمع ومع ذلك يرى غير السلوكين أن التربية البيئية من المنظور السلوكي تبدو معاييرها منطقية ومرغوبة وقابلة للتحقيق كما أنها بنيت في ضوء نوع من الاتفاق القومي على كفاءة عناصر المنهج والاحتياجات والاهتمامات الإنسانية تختلف باختلاف السياق ولكن ليس معنى ذلك أن لا تكون هناك معايير يحكم من خلالها الفرد على ما هو مفيد وما هو غير مفيد ولكن هذه المعايير يجب أن تركز على جودة عملية التعلم وليس على محصلة التعلم أو ناتجة (عبد الله غالب عبد الكريم 2005، ص92).

– مبادئ التعليم القائم على المعايير:

ذكر ثمبسون (Thompson 2000) ومجموعة الماكينز (The Mckenzie Group 2000) مبادئ التعلم القائم على المعايير أوردتها هاله بخش (1424 هـ، ص41) وهى:

- استبدال الطرق التقويمية التقليدية كالاختبارات التحصيلية بنماذج تقويم جديدة كالتقويم الحقيقي Authentic Assessment القائم على مهام يمكن أن يقوم بها التلميذ بالفعل.
- تحديد مجموعة من الأداءات ومؤشراتها للتعليم والتعلم فى كل مادة دراسية ويفترض أن يتم ربط مؤشرات الأداء التعليمي بالسلوك أو بالأداء التعليمي الفعلي في الصف وهنا لابد من إصلاح تعليمي شامل يقوم على مجموعة من معايير المحتوى التي تتطلب أدوات جديدة لقياس قدرات الدارسين ومهاراتهم.
- تحقيق العدالة وبالتالي فهو يحقق موضوعية العملية التعليمية وما يرتبط بها من عمليات تقويم مثل أعمال الفرز والانتقاء والاختيار التي هي أساس طرق التقويم البديل كما ذكرنا ومع ذلك فإن المعايير التربوية تسعى إلى وضع توقعات عالية وتحديد مستويات عليا لدعم الدارسين والمعلمين والقيادة التعليمية بما يمكنهم جميعاً من الوصول إلى هذه التوقعات ومن ثم ضرورة المحاسبية وهذا يعنى ضرورة أن تنجح المدارس في توفير تعليم عالي الجودة لكل فرد في هذه المدارس مهما كانت مستوياته الاجتماعية والاقتصادية.
- تفتيت العمل الفردي للمعلمين بمعنى التخلص من عزلة المعلم بالدعوة إلى العمل بروح الفريق والتعاون

تحت مظلة عامة من المعايير وذلك بغية تحقيق فهم عام ومشترك بين المساهمين فى عمليات التربية Stakeholders وهم الدارسون والآباء والمعلمون وهذا الفهم يشمل الأهداف التعليمية العامة على المستويات المختلفة للتعليم المدرسي وكما ذكرنا فإن في ذلك استجابة للمطالب العامة ذات الصلة بالمحاسبية التي نفترض وجودها في مساءلة كل من المساهمين عن مستوى الاضطلاع بدورة في عمليات التربية.

من أين تتأتى أهمية المعايير ؟ تتأتى أهمية المعايير عند كروس (2002) من:

- المحاسبة: توفر المعايير الأساس الذي يضع الطلاب والمعلمين تحت طائلة المسؤولية.
- المساواة: تتصدى المعايير إلى مسائل عدم المساواة في التعليم والتوقعات من الطلاب.
- رفع المستوى: أن المعايير ترفع سقف التوقعات للإنجاز إلى مستوى أعلى جديد.
- الإصلاح المنهجي: المعايير هي حجز الزاوية التي ترتكز عليه عناصر الإصلاح ذات الصلة مثل التطور المهني, الامتحان, إلخ كما أن استخدام هذه المعايير له اهمية في تطوير وتحسين برامج إعداد المعلمين في مجالات المناهج واختيار معلمي المستقبل وأعضاء هيئة التدريس والمصادر التعليمية وتقويم هذه البرامج ومراجعتها بصورة دورية (منير العتيبي ومحمد سعيد 1996، ص95) وبالتفصيل للمعايير إيجابيات هي أنها:

- تساعد على تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب.
- تؤدى إلى تكافؤ الفرص التعليمية فضلا عن زيادة التحصيل الأكاديمي كما يشير كلون Clune.
- تزود المعلمين بسلسلة متتابعة من الأهداف يمكن أن يوجهوا تعليمهم نحوها وتقدم دليلا مترابطاً يستفيد منه الطلاب والمعلمون والإداريون.
- تحدد المعايير المعرفة والمهارات المطلوبة من الطلاب وهى بذلك توضح الممارسات التدريسية التي يجب على المعلم اتباعها.
- تستخدم الاختبارات مرجعية المحك مما يقدم تغذية راجعة مستمرة عن مستوى الطلاب وبالتالى عن مستوى التعليم وهذه إحدى فوائد المعايير.
- تعد المعايير جزءا من مدخل الإصلاح عن طريق تحسين فاعلية التدريس وكفاءته واقتراح استراتيجيات تدريسه وتقييم أداء الطلاب والمعلمين كما يذكر روان والمور Rowan & Elmore في (كمال عبد الحميد، 2000، ص113).

ويقوم التعلم القائم على المعايير على مجموعة من المبادئ ذكرها طمبسون (Thompson, 2000)، وأوردتها (هالة طه بخش 1424هـ ، ص 1 – 3)، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- استبدال الطرق التقويمية التقليدية كالاختبارات التحصيلية بنماذج تقويم جديدة تقوم على التقويم الحقيقي Authentic Assessment لما ينطوي عليه هذا النوع من التقويم من مهام يمكن أن يقوم بها التلميذ بالفعل.

2- تحديد مجموعة من الأداءات ومؤشراتها للتعليم والتعلم في كل مادة دراسية، ويتم ربط مؤشرات الأداء التعليمي بالسلوك التعليمي الفعلي في الصف. وهنا لابد من إصلاح تعليمي شامل يقوم على مجموعة من معايير المحتوى التي تتطلب أدوات جديدة لقياس قدرات الدارسين ومهاراتهم.

3- تحقيق العدالة، وبالتالي فهو يحقق موضوعية العملية التعليمية وما يرتبط بها من عمليات تقويم مثل أعمال الفرز والانتقاء والاختيار التي هي أساس طرق التقويم البديل.

رابعاً: أنواع المعايير

أ- معايير المحتوى Content Standards:

وصف لما يتوقع من الطلاب معرفته والقدرة على القيام به فى مادة معينة على سبيل المثال " مع نهاية الصف الثالث ابتدائي يجب أن يكون الطلاب قادرين على القيام بعمليات ضرب وقسمة إعداد من ثلاثة أرقام"

ب- معايير الأداء Performance Standards :

وصف لمستوى الأداء المتوقع من الطالب على سبيل المثال " يجب أن يكون الطلاب قادرين على حل 70% من المسائل التي تتضمن عمليات ضرب وقسمة إعداد من ثلاثة أرقام وذلك لتحقيق مستوى المهارة" (كروس 2002)

وأوضحت بورثويك (Borthwick) الفرق بين معايير المحتوى التي " تحدد ما يجب أن يعرفة الطلاب وما يجب أن يكونوا قادرين على عمله " وبين معايير الأداء التي تجعل معايير المحتوى عملية إجرائية بالتحرك خطوة تالية عن المحتوى أي أن معايير الأداء تجعل نظام المعايير يتحرك إلى ما وراء التركيز على المحتوى بغض النظر عن مدى جودة أداء الطلاب وفى إطار حديثها عن معايير الأداء أكدت (بورتويك).

أن المعيار لا يوجد فى الواقع طالما لم يكن هناك عمل من جانب الطالب يتطابق معه ويوضح ما يعنية وصف الأداء وكيف تطور هذا الأداء وهذا الأمر يجب أن يصاحبه تعليق يعمل على الربط بين وصف الأداء الواجب عمله والأداء الفعلى الذى قام به الطالب.

جـ- معايير التعليم: وهو وصف لجودة التدريس المتوقعة المنهجية التعليمية والمشاريع التربوية التي يقدمها المعلمون للطلاب على سبيل المثال " ينبغى للمعلم أن يمتلك هدفاً أساسياً وأن يكون قد تلقى تدريباً فى أصول تدريس المنهاج المطبق فى المدرسة وأن تكون له القدرة على تطبيق منهاج التدريس لمساعدة الطلاب " (كروس 2002)

- أوجه النقد الموجه للمعايير:

تثار تساؤلات كثيرة حول مدى جدوى المعايير فى تحسين التعليم فحين يرى فايز مراد مينا (2005، ص135) أن المشكلة الأساسية لهذه المعايير طابعها "التقنى أو الفنى" فهى تقبل التطبيق فى جميع دول العالم تقريباً أي أنها متحررة من الإطار الثقافى ولعل ذلك يمثل أكبر خطيئة فى المجال التربوى ويهدد تحقيق أي تطوير مأمول منها إذ أن الأمر الطبيعى ونادراً ما يحدث – البدء بالنظر إلى نسق التعليم كنسق فرعى للانساق المجتمعية والأتساق الإقليمية والإنسانية بما فيها تأثيرات العولمة ويدعو إلى تحقيق الاتساق بين المعايير وبين الأطر النظرية والممارسات العملية وإلى متابعة مصادر الفكر التربوى وتطوره.

- كما يرى كرافت (Kraft, 2001) (عبد الله غالب، 2004، ص 94)، أنها تهمل موضوعات مهمة

ومشكلات حقيقية كنقص التمويل المدرسي وأن المعايير تفضل الوصول لحلول سريعة.

– وأن التفكير حول النتائج وحول أي الأشياء يسهل قياسها وأيها يستحق القياس تفترض كما يذكر بيث جون Beth (2002، ص36) أن ثمة "معياراً" للتعلم يجب أن يكون لدى كل الاطفال عند بلوغهم عمر معين وأنه يمكن رصد ذلك من خلال المراقبة والتقييم وهو أمر يوحى بأن هذا النمط من التفكير هو من بقايا مفهوم خط الانتاج الصناعي حيث يتم طبقا لهذا النموذج تقيم المنتج إلى قطع مختلفة حيث يمكنك إدارتها وتقييمها بكفاءة على خلفية معيار معين للإنتاج وعندما نعود بهذه النتائج إلى أدق جزئياتها نجد أن طفلين فى نفس الصف وبوجود نفس المعلم ونفس المنهج الدراسي يحققان نتائج مختلفة بشكل كبير.

– أما ولسن وليج (1997، ص27) Wals & Leij : أن المعايير التي تقيس الجودة يجب أن تركز على جودة عملية التعلم وليس على محصلة التعلم أو ناتجة بمعنى أن عملية التعلم تنطلق من تقاليد بحثية وصيغ تأخذ بالمدخل التفسيري والمدخل الاجتماعي الناقد – غير سلوكية – والذى تكون فيه المسلمات والقيم والطموحات واضحة بينما المعايير القائمة على المحتوى ونواتج التعلم تنطلق من الصيغة الامبريقية التحليلية – السلوكية – والتي يقوم الباحث بتقرير ماهو مهم للآخرين فهو ينظر إلى المعلمين والطلاب على أنهم مجرد أدوات تنفيذية في يد الباحثين أو مطورين المناهج (وهو ما يتناقض مع توجه المجتمع الديمقراطي الذى يشجع الأفراد على التفكير الناقد)

– ويستنتج بيث Beth (2002) أن كافة الأمثلة والابحاث توضح الأخطار الكامنة في تبنى مقاييس سطحية على حساب الفهم وعمق التعلم ويدعو المعلمين والمديرين إلى أن شمولية أقل من إتاحة المزيد من الوقت للتفكير والفهم يؤدى إلى تكامل واستيعاب أكثر عمقا في الذاكرة وفى النهاية الوصول إلى مستويات أعلى بالمعنى الذى يفهم فكر الفكر – شئ يتعلق بتفكيرك وتعلمك وكذلك العملية التي يصل فيها تعليمك إلى مستوى اكثر عمقاً وهذا هو المستوى الذى تطمح إليه النظم المدرسية الأكثر بصيرة.

– وأوضح كمال عبد الحميد (2004، ص142) نقده للمعايير ونستخلص منه:

1. تعدد الهيئات المسئولة عن وضع المعايير مما يتطلب وجود هيئة واحدة.
2. تعقد محتوى المعايير وتطبيقها ميدانياً.
3. وجود عده معوقات في تطبيق المعايير مرتبطة بمؤسسات تعليم المعلم منها العوائق: المفاهيم, الروتينية, غياب الثقافة الجامعية والاهتمام بالكم دون الكيف وكيف يمكن ترابط المقررات التي تركز على الطرق البحثية والتي تركز على المحتوى مع المعايير.
4. هناك تناقض لوحظ بين تكوين المعلم أو إعداده على قدر من الاستقلالية في تحركاته وقادر على تأهيل تدريسه وتحسينه ذاتياً من جانب وبين المحاولة المستمرة لنزع ذلك منه عن طريق تنظيم ما يقوم بتدريسه وكيفية تدريسه من خلال الاعتماد المتزايد على المعايير.
5. لا تتطرق المعايير للجانب القيمي والأخلاقي والنفسي الذى يعين المعلم على تحمل مصاعب المهنة وتنحصر على الجانب المعرفي والمهارى للمعلمين؟
6. إغفال المعايير موضوعات مهمة مثل نقد الأفكار السياسة – وأضيف البيئية والتجارية والاقتصادية.

7. كما توجد مشكلات كثيرة مرتبطة بعملية القياس والأسئلة المثارة حولها:

– ما المقدار أو الحد الكافي "المرضى" من تحقيق المعايير؟

– ما الذي يجب قياسه؟ وما الذى يمكن قياسه؟ وما الذى نعرفه عن كيفية القياس ؟

– إذا كان من الممكن قياس السلوك فكيف نقيس الاستعداد ؟ ومن الذى يقرر وجود الاستعداد من عدمه.

– ما تأثير قرار المعايير على طرائق التدريس؟

– كيف يمكن قياس أثر معايير المعلم على مستوى الطلاب في الميدان.

8. عند النظر إلى أثر معايير في تحسين التدريس لابد من النظر إلى الأنظمة التعليمية الداعمة للمعايير كأنظمة الامتحانات أو نظم الالتحاق بالجامعة.

9. فرص التدريس: اذا كان الهدف من المعايير تحسين أداء المعلم فكيف يمكن أن يحاسب على هذه المعايير؟ في أن المدرسة لا توفر له الامكانات المطلوبة ثم كيف يمكن للمعايير أن تتغلب على مشكلات من مثل: تهالك البنية التعليمية والوسائل القديمة وزيادة كثافة الفصول؟ فكل ذلك يعوق أي محاولة للتدريس الجيد ومن ثم لابد من وجود معايير أداء لنظام وليس معايير للمعلم فقط

10. وتضيف ماري بيجوزى Mary Pigozzi (2004) أن قياس الجودة يواجه تحديات مثل " كيف يمكن لفرد ما أن يقيس إمكاناته المهارية والقدرات التي يمكن تطبيقها في مجموعة من المواقف وفى تنوع من السياقات والملابسات مثل حل المشكلة ومهارات الاتصال.

وفضلا عن كل ما سبق فان معارضي المعايير يرون أن فشل استراتيجيات الإصلاح السابقة في تغيير الممارسات التدريسية يرجع إلى أن تأثير المعايير على المدارس يعد تأثيرا سطحياً فقد تعرض المدارس المعايير دون تنفيذ فعلى لها لدرجة أن بعض المعلمين يحفظونها ويحفظونها لتلاميذهم ويعلقون على الجدران المعايير الخمسة وبهذا لا يؤثر على مستوى الطالب أو المعلم كما يمكن أن يكون للمعايير تأثير سلبى على الطلاب والمعلمين حيث أن المعلمين يجدون أنفسهم مسئولين عن تحقيق المعايير الخاصة بالطلاب وبالتالي يكتفون بالممارسات التدريسية التي تضمن المستوى الأدنى المطلوب تحقيقه من المعايير وإهمال المعايير الأعلى فالمعايير تضع سقفاً لتحصيل الطلاب فضلا عن أنها تزيد العبء على المعلمين وتمثل ضغطاً عليهم وهناك اعتقاد لدى المعلمين بأن قياس المعايير لا يعكس بدقة ما تعمله الطلاب حسب بيران (Beran 2003) في (كمال عبد الحميد 2004، ص140).

خامساً : معايير الجودة في التعليم

ان الاهتمام بمعايير الجودة في التعليم يتطلب الحديث عن معايير الجودة العالمية لغرض الاستفادة منها مع مراعاة ان لكل بلد خصوصيته المستقلة

ولقد نجم عن حاجة الدول الى الحد الأدنى من المعايير لضبط جودة المنتج والمحافظة علية وعلى شكله الدائم وكدلك التنبؤات التي تطرأ علية ولذلك تم انشاء المنظمة الدولية للمواصفات عام 1976 من خلال لجنه فنية للتعامل مع المبادئ العامة للجودة

وقد اتفقت مجموعة من الدول الاوربية والدول الصناعية الكبرى عام 1987 على وضع معايير عدة لإداء نظام الجودة اطلق عليها (ISO9000)

وأصبحت هذه المعايير الدولية للجودة تطبق على المنتجات الصناعية والخدمية ومنها ما يتعلق بخدمات التعليم واصبح الوصول الى هذه المعايير ميزة تنافسية بمعني ان المؤسسات المتوفر بها هذه المعايير تتميز بقدرة التنافس مع غيرها من المؤسسات المنافسة لاكتساب الأولوية في سوق العمل والإنتاج وتلقي تأييد وقبول الراي العام

ولقد امتدت معايير الجودة الايزو (ISO9000) في مجال الصناعة والخدمة الي الاستخدام في مجال التعليم والتي تصبح مستقبلا مطلبا لأي مؤسسة تعليمية من جامعة او معهد او ثانوية تبحث عن التميز على المستوى المحلي او الإقليمي والعالمي لان هدة المعايير تعد مجموعة متكاملة من المواصفات والشروط والمبادئ التي تحقق الجودة الكاملة داخل المؤسسات التعليمية

وفيما يأتي بيان بمحتويات سلسلة المواصفات القياسية الدولية الايزو(9000 -9001-9002-9003) والتي تتضمن العناصر الأساسية في مجال التجارة والصناعة والخدمات وما يقابلها في مجال التعليم الثانوي والجدول التالي يوضح عناصر سلسلة الموصفات الدولية الايزو في مجال الصناعة والتجارة وما يعادلها في التعليم

عناصر الأيزو في مؤسسات التجارة والصناعة وما يعادلها في مجال التربية والتعليم

عناصر الأيزو في مجال التجارة والصناعة والخدمات	معادلة العناصر في التعليم
1 _ التصميم	– تحديد متطلبات الجودة بالإعداد لخطة العمل في التخطيط للمنهج في مقررات دراسية وأنشطة ومواد التعليم واستراتيجيات التعليم والتعلم – تحديد مسؤوليات الإدارة والعاملين – توفير الموارد المادية والعلمية والفنية والتربوية للآخذ ببرامج الجودة – تهيئة جميع العاملين والمستفيدين في المؤسسات التعليمية وخارجها لتقبل المفاهيم والممارسات المرتبطة بنظام جودة التعليم – وضع نظام للاعتراف بالتميز والإبداع
2_ التطوير	– وجوب التركيز على التطوير بحيث يكون شاملا لجميع خدمات العملية التعليمية بهدف إحداث التوقعات التي يحتاج اليها نظام الجودة من : – تطوير المناهج التعليمية , توفير الموارد التعليمية واستراتيجيات التعليم والتعلم , بناء للسعي على الالتزام والدعم لنظام جودة التعليم – تنمية الكفاءات المعرفية والمهارات الفنية اللازمة لدى العاملين لتنفيذ الأنشطة المنسجمة مع خطة جودة التعليم.

	– تبادل الخبرات والتجارب مع الأجهزة والمؤسسات المجتمعة في القطاع العام والتشاركي – إعداد الدراسات الميدانية والأبحاث الإجرائية حول تحقيق جودة التعليم
3 – التركيب	– تحديد أهداف البرنامج –وضع المناهج التعليمية من مقررات ووسائل تعليمية واعداد اختبارات الشخصية والتحصيل والأداء
4–الإنتاج	–البدء بتنفيذ برامج وانشطة الجودة من : –إجراءات الإنجاز والأداء في التدريس –تبني أنماط قيادية في العمل بروح الفريق –استخدام التكنولوجية –تقديم خدمات الارشاد والتوجيه التربوي
5–الفحص والرصد	رصد ومراجعة خدمات العملية التعليمية لتطوير المناهج والمواد التعليمية واستراتيجيات التعليم
6–المتابعة	–إجراءات متابعة مدي تحسن أداء العاملين من الطلاب والمعلمين والقيادة الإدارية في المؤسسة لتشخيص الجوانب الإيجابية والسلبية من حالة الضعف والاخفاق والهدر
7–المراجعة النهائية	– إجراءات رصد وتقويم نتائج العملية التعليمية ومنها :–تقويم أداء المعلمين والعامين والادارة – الاختبارات بأنواعها المختلفة

النتائج والتوصيات :

في الحقيقة ان القيام باي اصلاح تربوي او تحسين في نوعية التعليم في أي بلد لابد له من تهيئة العناصر التعليمية الكفيلة بمقابلة احتياجاته والاهتمام بالمدخلات والعمليات والمخرجات وفق معايير الجودة في التعليم يمكن تحديد دلك في :

1- المدخلات وتشمل :
الإدارة , المعلمين, الموجهين , المناهج , الكتاب المدرسي , الإمكانيات التعليمية , المراقبة , المتابعة

2-العمليات وتشمل

طرق التدريس , الأنشطة التعليمية , التدريب العملي , توظيف تكنولوجيا
التعليم , أساليب القياس والتقويم , الارشاد والتوجيه التربوي والنفسي ,التوثيق

3-المخرجات وتشمل

الطلاب ومكونات جميع جوانب شخصيتهم من الناحية المعرفية والوجدانية والمهارية والاجتماعية والإنسانية وتحقيق الفائدة للمستفيدين من الطلاب واولياء الأمور والمجتمع

ويمكن ان نصنف هدة المعايير الي عدة مجالات وكل مجال من هدة المجالات تتدرج تحته عدة عناصر رئيسية وهي كالاتي :

- جودة السياسة الإدارية والتنظيمية
- جودة اهداف التعليم
- جودة سياسة قبول الطلبة
- جودة النظام الدراسي
- جودة الخطة الدراسية
- جودة الكتاب المدرسي
- جودة المعلم
- جودة طرق وأساليب التدريس
- جودة القياس والتقويم والامتحانات
- جودة الطالب
- جودة مراقبة العملية التعليمية
- جودة متابعة العملية التعليمية

وكل مجال من هدة المجالات يحتوي على عناصر رئيسية والية تطبيق لا يتسع المجال لذكرها هنا فهي في امس الحاجة لإجراء بحت منفصل يبين البة تطبيق هدة المعايير

ولكي ينجح التعلم القائم على المعايير لابد من الاهتمام بالاتي :

- تدريب المعلمين
- تنويع المناهج التعليمية
- وضع اهداف تعليمية محددة يمكن تحقيقها
- مراجعة محتوي كل المواد الدراسية الحالية
- ربط الجانب النظري بالجانب العملي او التطبيقي
- الاهتمام بإنشاء لجان وفرق عمل لتحسين نوعية التعليم
- إضافة مقررات نوعية جديدة تتماشي مع متطلبات العصر
- الاهتمام بالاتصال مع أولياء الأمور واشراكهم في متابعة أبنائهم وحل مشكلاتهم
- التوظيف الفعال للمبني المدرسي ومرافقة المختلفة
- المتابعة المستمرة للعملية التعليمية والتنسيق المستمر بين مدراء المدارس والقيادات العليا في التعليم

- استخدام نظام الجودة الشاملة في تحسين المدخلات والعمليات والمخرجات وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية

المراجع

1- الشيماء عبد الله ومحمد عزت 2005 : ضوابط عملية إعداد المعلم في ضوء المنسوبات المعيارية، المؤتمر العلمي 17 الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، المناهج التعليمية ومستويات المعيارية 26، 27، يوليو 2005، القاهرة، المجلة الأولى، 257، 276.

2- عبد الله غالب عبد الكريم الحمدي، 2005 : فاعلية برنامج مقترح في التربية البيئية لتنمية الثقافة البيئة لدى طلاب كليات التربية بالجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية، جامعة الإسكندرية

3- فايز مراد مينا، 2005 : المعلم والمستويات المعيارية، المؤتمر السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مناهج التعليم، والمستويات المعيارية 26 – 27 يوليو 2005 المجلد الأول، القاهرة ص 135 – 143.

4- كروس كريستوفر 2002 : قضايا جوهرية، المؤتمر التربوي العالمي، معلم الغد، النجاح من خلال المقاييس جامعة زايد، كلية التربية دبى من 31 مارس، 1 إبريل

5- كمال عبد الحميد زيتون 2004 : التحليل النقدي لمعايير إعداد المعلم المتضمنة في المعايير القومية للتعليم بمصر، المؤتمر العلمي، السادس عشر، للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، تكوين المعلم، 21، 22 يوليو، القاهرة ص 113 – 142.

6- مجمع اللغة العربية 1995 : المعجم الوجيز، القاهرة، طبعة خاصة، بوزارة التربية والتعليم.

7- محمد إبراهيم عطوه 2002 : الاعتماد المهني للمعلم، مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة العدد 41 يناير ص 317 – 351.

8- محمد رجب فضل الله، 2005 : متطلبات التقويم اللغوي في ظل حركة المعايير التربوية، المؤتمر العلمي 17 للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس التعليم والمستويات المعيارية 26، 27 يوليو 2005 ص 145 – 178. .

9- محمد على نصر 2005 : رؤية مستقبلية لتطوير أداء المعلم في ضوء المستويات المعيارية لتحقيق الجودة الشاملة، المؤتمر السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مناهج التعليم والمستويات المعيارية 26 – 27 يوليو 2005..

10- منى عبد الهادي وآخرون 2007 : اتجاهات حديثة لتعليم العلوم في ضوء المعايير العالمية وتنمية التفكير والنظرية البنائية، القاهرة، دار الفكر العربي.

11- منير العتيبي ومحمد سعيد 1996 : معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي المهني لبرامج إعداد المعلمين في الجامعة العربية، مجلة رسالة الخليج العربي السنة 16 (158) 95 – 130.

12- هالة بخش 1424 هـ : الطالب ومحتويات المستقبل، رؤية في ظل مفهوم مدرسة المستقبل، ورقة عمل مقدمة للقاء قادة العمل التربوي الحادي عشر، جيزان، 1 – 3 محرم 1427 هـ وزارة المعارف السعودية.

13- وزارة التربية والتعليم المصرية 2003 : المعايير القومية للتعليم في مصر، المجلد الأول، القاهرة، الأمل للطباعة والنشر.

14- وليم عبيد 2004 : تعليم الرياضيات في ضوء متطلبات المعايير وثقافة التفكير، عمان الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

15- 1-Beth s. (2002) teachers environment. Literacy. Check and recheck. journal of environmental education 36-42
16- 2- Fortier j.d and grady s.m. flees n mari
17- P.A (1998 wisconsin's model acmic standards
18- for environment education kordalalwski

المكانة العالمية لدولة روسيا الاتحادية في القرن الحادي والعشرين

د.حسن علي الجديد

كلية الاقتصاد بني وليد

المقدمة:-

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وأفول القطب الدولي الثاني إلى تغير في المعادلة الدولية التي حكمت العلاقات الدولية لأكثر منتصف قرن ، في حقبة ما سمي بالحرب الباردة ، وتفردت الولايات المتحدة بالهيمنة على السياسة الدولية ، وانهار حلف وارسو وكتلة الدول الاشتراكية ، وان ضمت معظم دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوربي ، وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة الدول المستقلة ، وورثت روسيا الاتحادية مؤسسات الاتحاد السوفيتي السابق وموقعه في المؤسسات الدولية والإقليمية ، كما ورثت مشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما اضعف دورها على المسرح الدولي ، وجعلها تعكف على إعادة بناء سياستها الداخلية والانكفاء على مشاكلها الداخلية .

وتحاول هذه الدراسة ان تبين المكانة الدولية لروسيا الاتحادية في القرن الحادي والعشرين ، من حلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية :-

(1) هل روسيا الاتحادية قوة عظمي كما كان الاتحاد السوفيتي السابق؟

(2) اين تكمن عناصر القوة لدى روسيا الاتحادية ، وما هي عناصر ضعفها؟

(3) كيف تعمل الولايات المتحدة على مواجهة روسيا الاتحادية لمنعها من ان تحتل مكانة الاتحاد السوفيتي السابق؟

(4) كيف تعمل روسيا لكي تتوافق مع السياسة الأمريكية؟

(5) ما هو مستقبل الدور الروسي الاتحادي في القرن الحادي والعشرين ؟

المحور الأول : عناصر القوة والضعف لدى روسيا الاتحادية :-

منذ مطلع الثمانيات بدأت علامات الضعف واضحة في الاتحاد السوفيتي ، مما دفع بالرئيس " ميخائيل غور باتشوف " الذي تولى السلطة عام 1985 ، إلى صياغة الإصلاحات وتطبيقات فطرح " البرسترويكا " إعادة البناء ثم" الغلاسنوست " المصارحة والشفافية (1)،وقد ادت هذه السياسات التي تبناها الاتحاد السوفيتي الى انهيار الكتلة الشرقية بخروج دول أوروبا الشرقية من دائرة النفوذ السوفيتي وانتهاجها للمبادئ التي تأخذ بها الديمقراطيات الغربية وما لبث أن تبعها الاتحاد السوفيتي ذاته في هذا الاتحاد وهو ما ادى في النهاية إلى تفككه إلى عدد من الدول المستقلة (2)،وكان انقلاب 1991 الصحوة الأخيرة قبل انهيار الاتحاد السوفيت ، حيث وضع هذا الانقلاب النهاية الفعلية لسنوات حكم " غور باتشوف " الذي استقال في نفس العام ليخلفه " بوريس يلتسن " الذي كان قد انتخب عام 1990 رئيسا للبرلمان ، ثم عام 1991 على راس الفيدرالية الروسية فقد خشي المراقبون على تفتت الاتحاد السوفيتي على الطريقة اليوغسلافية غير ان الرؤساء السلافيين الثلاث قرروا منع ذلك من خلال " اعلان مينسك " عام 1991 الصادر عن الرئيس الروسي يلتسن ، والبلاروسي ستانيلاس شكفيتش والأوكراني ليوتيد كرانتشوك ، والمتضمن حل الاتحاد السوفيتي وتأسيس مجموعة " الدول المستقلة " ثم التحقت ثمان دول السلافية الثلاث وبذلك صارت مجموعة " الدول المستقلة "

تضم اثنتي عشرة دولة ورغم أن روسيا بقيت المركز الذي تدور حوله هذه الدول المستقلة غير ان نفوذها بدأ يتراجع تدريجيا ، حيث بدأت هذه الدول تسعي لتنويع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية تبعا لأصولها وخصائصها القومية والثقافية(3).

ورثت روسيا الاتحادية ، الاتحاد السوفيتي السابق حيث تملك موارد طبيعية ضخمة وترسانة نووية واسعة ، وقوات تقليدية كثيفة وان كانت تقل كثيرا عن التي امتلكها الاتحاد السوفيتي (4)، وتبلغ مساحتها 17 مليون مربع فهي تغطي ثمن الكرة الأرضية وتعد اكبر دولة في العامل من حيث المساحة وتبلغ حدودها 58.562 كيلو متر منها 18.253 كم مع دول أخرى ، و 94.309 كم حدود بحرية وبحكم موقعها ومساحتها فهي تمتلك إمكانيات مادية وبشرية ضخمة حيث يبلغ عدد سكانها 148 مليون نسمة وهي بذلك خامس اكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وتنتج نسبة 17% من بترول العالم و 20- 30% من الغاز الطبيعي العالمي و 60% من الفحم و 17 % من الحديد بالإضافة إلى الكثير من المعادن والمواد الخام (5)، مثل النحاس والنيكل والزنك والفضة وغيرها، كما تملك روسيا 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وفيها 120.000 نهر معظمها محلية ، وحوالي مليوني بحيرة عذبة ومالحة وأهمها بحيرة " بإيكال " التي تعتبر اكبر بحيرة عذبة في العالم (6).

ومع ذلك فان روسيا ورثت أيضا جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن الاتحاد السوفيتي السابق ، فهي دولة عظمي سابقة فقدت الكثير من عناصر قوتها وهي تصارع للحفاظ على ما تبقي من قدرتها على التأثير والفعل على الصعيد الدولي ولحماية مصالحها الحيوية على الساحة السوفيتية وعلى المستوى العالمي (7)، وإذا كانت روسيا تسعي لاستعادة مركزها ودورها العالمي فإنها تواجه جملة معوقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية تحول دون ذلك .

ففي الجانب الاجتماعي تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات وينتمي سكنها الى 130 جماعية عرقية يشكل الروس أربعة اخماس السكان اما الخمس الباقي فينتمي افرده الى قوميات واعراق أخرى(*)، كما تعتبر روسيا متعددة الأديان ألا أن غالبية معتنقين الديات من المسحيين الأرثوذكس ويشكل المسلمون ثاني الديات الروسية حيث يبلغ عددهم 19 مسلم ونظرا لهذا التعدد في القوميات والديات فقد ثارت مخاوف روسية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي من انفراط العقد الروسي كما انفرط العقد السوفيتي(8).

ورغم كون عدد سكان روسيا يبلغ 148 مليون نسمة الا انها تعاني من انخفاض في معدل النمو السكاني بسبب تراجع الخصوبة، حيث تبلغ 1.6 ولد للمرأة الواحدة وانخفاض نسبة الولادات من 14.7% إلى 9.5% وانخفاض معدل الحياة من 69 سنة إلى 58 سنة للذكور وزيادة نسبة الوفيات في ظل نظام صحي مهتري ولذلك فان عدد السكان أخذ بالانخفاض، حوالي 600 ألف نسمة كل عام واذا كان عدد السكان 148 مليون نسمة عام 1992 وصار 146.5 مليون نسمة عام 1999(9).

من ناحية اخرى يلاحظ في التكوين الاجتماعي في روسيا ازدياد نسبة العنف وعدم الاستقرار في المجتمع الروسي وارتفاع نسبة الجرائم حيث ادى التدهور السريع في الوضع الاقتصادي والاجتماعي الى زيادة معدل الجريمة في المجتمع اذ بلغ عدد الجرائم السنوية 10-12 مليون جريمة(10)، وبات من الواضح ان عدد الجرائم ضد الموطنين اخذ بالارتفاع سيما في المدن الكبرى واصبح الشعب يتوق للأمن والانضباط كما امتلأت الأوساط التجارية والسياسية بالجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأعمال التجارية وتفشي الفساد والرشوة والصفقات الخفية بين المسئولين والمؤسسات الرسمية(11).

كما ظهرت المافيا وهي نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي ولسياسة " البيروسترويكا " وما رافقها من غياب سلطة القانون وأصبحت المافيا تسيطر على اكثر من خمسين في المئة من الاقتصاد الروسي ، وهي منظمة حول معايير اثنية ، المافيا الأوزبكية او الخارجية او سلافية وإقليمية مافيا فلاديفوستك اوكاران ، وهي مافيا اقتصادية تسيطر على البترول والخشب والمعادن الثمينة ، وتسيطر على اكثر من نصف اقتصاد البلاد، وهؤلاء أصبحوا بمثابة إمبراطوريات مالية حقيقة تحميها جيوش مسلحة والميلشيات وتملك مصارف ومصانع ومناجم وشركات نفطية وتؤثر في السياسة الروسية.

ويكشف " الكسندر كولسينكوف" المسؤول عن جهاز مكافحة الجريمة في روسيا عام 1998، عن دور المافيا فيقول : ان المافيا الروسية تسيطر على 40 الف شركة و 550 مصرفا منها العشرة الأول والأهم " وان رؤساء العصابات يسيطرون على قطاعات واسعة من الإدارة الروسية وميادين واسعة من الاقتصاد (12).

وادي تردى الأوضاع والاقتصادية والاجتماعية في روسيا الى وقوع مجاعات في كثير من المقاطعات الروسية فحوالى 20% من الشعب الروسي يعيشون تحت خط الفقر(13)، وهكذا نلاحظ ان تدهور الوضع الاجتماعي وانتشار الجريمة والبطالة تعبر من أهم المشاكل التي تواجه روسيا داخليا ولا يجوز التقليل من خطورة استثمارات الفوضى في روسيا ، مما يتوجب اتخاذ الإجراءات لإعادة النظام والاستقرار داخل روسيا.

أما في الجانب الاقتصادي فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ، بشكل عام وروسيا بشكل خاص تعاني من أزمات اقتصادية نتيجة للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ويبدو ان الاقتصاد الروسي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ام يشهد استقرار يؤدي إلى تطور تصاعدي بل يكاد يمر بدورات فهو تارة يشهد تحسنا ملموسا ، وأخرى يشهد تدهور قد يصل إلى حد أن الدولة تعجز عن تسديد رواتب الموظفين(14).

بعد زوال الاتحاد السوفيتي 1991 ، وولادة مجموعة " الدول المستقلة " عهد " يلتسن " الى رئيس الوزراء بمشروع الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الموجه الى اقتصاد السوق وجاء برنامج" العلاج بالصدمة" ابتداء من عام 1992 تطبيقا لنصائح الصندوق الدولي والذي تضمن أبعاد الدولة عن الاقتصاد كليا لصالح القطاع الخاص عبر مجموعة من الإجراءات منها :التحرير الكامل للأسعار ، وتخصيص مشاريع وشركات الدولة وبيعها للقطاع الخاص، وتحرير التجارة وتسهيل الاستثمارات الخارجية(15) ، وعلى الرغم من الثروات الضخمة التي تمتلكها روسيا من أزمة اقتصادية ترجع في جذورها إلى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والتي اعتقد الرئيس السابق " يلتسن " ان الطريقة الوحيدة للتغلب عليها هي التحول إلى الرأسمالية دفعة واحدة أو ما يسمي " العلاج بالصدمة " واكد الرئيس السابق "يلتسن " على اهمية التحول السريع والذي تضمن تخفيض الميزانية وتحرير الأسعار وإصلاح النظام الضريبي وخصصه الزراعة والصناعة ، كما عبر عن رغبته في الانضمام الى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية من اجل الحصول على المساعدات اللازمة لإنجاح التحول فانضمت روسيا الى صندوق النقد الدولي عام 1992 بعد تبنيها الفعلي لاقتصاد السوق والشروط التي وضعها الصندوق الدولي لتقديم القروض لروسيا والتي تعتبر من اهداف السياسة الاقتصادية الروسية، والمتمثلة في إقامة اقتصاد سوق مستقر والحد من التضخم وخفض العجز في الميزانية ، وتحسين القدرة التحصيلية للضرائب ، وتسهيل الإجراءات امام الاستثمار ونجم عن هذه السياسات الإصلاحية التي اتبعها الرئيس السابق " يلتسن " انعكاسات سلبية أهمها:-

1.عجز في الميزانية بلغ 48.7 تريليون روبل عام 1995 وبلغ التضخم السنوي 1995 حوالي 131% وارتفعت الأسعار لمعظم السلع.

2.انهيار سعر صرف الروبل ، ففي عام 1992 كان الدولار يعادل 180 روبلا وفي عام 1995 اصبح الدولار يعادل 3850 روبل ، ووصل عام 1996 الى 5400 روبل للدولار .

3.تدهور مستويات المعيشة والاختلال في توزيع الدخل والثروة ومعاناة الشعب الروسي من الفقر نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار ، وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن انتاج السلع والمواد الغذائية اللازمة لإشباع الاحتياجات المحلية .

4.ارتفاع نسبة البطالة حيث وصل عدد العاطلين عن العمل 2.1 مليون عام 1995 (16) ، بالإضافة إلى ذلك فقد تراجع الناتج الإجمالي بنسبة 20% عام 1992 ، و 22% عام 1993 ، و 15% عام 1994 ، و 4% عام 1995 كما تراجع الناتج الصناعي في هذه السنوات على التوالي 18% و 4% ، 21% وتراجعت الاستثمارات 40% عام 1992 ، و 21% عام 1993 ، و 13% عام 1995 (17)، ولم ينتج عن سياسة " العلاج بالصدمة " سوى انهيار يتسارع مع الوقت ونتيجة لذلك قامت الأزمة الاقتصادية بدور في تسيير التوجه السياسي الروسي الخارجي فالمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الروسي دفعت روسيا للبحث عن جميع المجالات الممكنة لإنعاش اقتصادها ، وفتح فرص التصدير وتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية والتعاون الاقتصادي وذلك من اجل تعويض الإحباط الشديد الذي أصاب المحاولات الروسية للتعاون مع الولايات المتحدة والغرب للحصول على المساعدات والقروض الاقتصادية هذا الإحباط الذي نجم عن تباطؤ الاستجابة الغربية مع هذا المسعى الروسي (18)، ورغم استثمار التدهور الاقتصادي فان الحكومة لا تملك استراتيجية ولا رأسمال لانتشال الاقتصاد والسماح له بالنمو(19).

وشهد عام 1996 تزايد حدة الأزمة الشاملة في روسيا الاتحادية حيث لم تحدث تغيرات ملموسة في الأوضاع الاقتصادية المتدهورة كما استمرت المخاوف من انفراط عقد الاتحاد الروسي وزاد الصراع على السلطة بعد تدهور صحة الرئيس " يلتسن " واستمرت حالة التردي في كافة القطاعات الى درجة العجز عن دفع رواتب العاملين في الدولة وفي مقدمتهم الجيش وازداد الحديث عن الفساد والنهب لممتلكات الدولة سواء عبر السرقات أو بيعها للأثرياء والمستثمرين الأجانب وتزايدت معدلات الجريمة والتهريب وزيادة الارتباط بقوى خارجية تجتهد في توظيف مرحلة الضعف التي تمر بها الدولة الروسية من اجل ضمان عدم عودة روسيا كدولة فاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي (20).

ونتيجة للانهيار المالي في بلدان أسيا الجنوبية الشرقية عام 1997 الذي انعكس على روسيا حيث اخفض الطلب على نفطها بفعل الانهيار متسببا بتراجع الأسعار بشكل ملحوظ وأعلنت الدولة عن عجزها عن تسديد المستحق من الديون الخارجية عليها ووافق صندوق النقد الدولي على تقديم فرض بقيمة 22.6% مليار دولار على سنتين واستمر الانهيار فتضاعفت الأسعار وارتفع التضخم إلى 84.4% عام 1998 مقابل 11% عام 1997 (21).

ولأسباب إيديولوجية واستراتيجية عمدت الدول الغربية والولايات المتحدة خصوصا لإيجاد وسيلة لدعم النظام الروسي المتحول نحو الرأسمالية ففي عام 1996 قدم صندوق النقد الدولي قرضا لروسيا يزيد عن عشرة مليارات دولار كما حصلت روسيا عام 19958 على قرار نادي لندن بإعادة جدولة كاملة لديونها وقد بلغت الديون الخارجية عام 1998 أكثر من 40مليار دولار وبالتالي فان موسكو لا تستطيع ألا أن تخضع

لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدائنة التي تقف ورائها خصوصا الولايات المتحدة وهي شروط تتعارض مع سيادة الدولة في بعض الأحيان وكانت غاية هذه القروض هي دعم " يلتسن" وحما يته من انقلاب عسكري او عودة الشيوعية إلى السلطة كما وافقت مجموعة الدول السبع G7 على ادخلا روسيا اليها بصفة مراقب فأصبحت جماعة الثمانية G8 والهدف من ذلك ليس اقتصاديا اذ ان روسيا تبقي الدولة الثانية في العالم ومن المهم جدا إبقاءها تحت المراقبة وفي عام 1999 وافق صندوق النقد الدولي على منح روسيا قرضا بخمسة مليارات دولار كجزء من المساعدات غير ان حقيقة الأمر هو اقناع روسيا باتخاذ موقف معتدل من الحرب في كوسوفو(22).

وفي عهد الرئيس الروسي الحالي "بوتين" الذي عين رئيس للوزارة عام 1999 في عهد " يلتسن " ثم اصبح رئيسا للجمهورية بالوكالة في نفس العام وتسلم مقاليد الحكم رسميا بعد نجاحه في الانتخابات عام 2000 توقع الجميع ، بأنه سينتهج أساليب جيدة واعادة ترتيب أولويات السياسة الروسية (23)،غير ان روسيا احتفظت في ظل الرئيس "بوتين " بسيطرة الاتجاه الإصلاحي على الرغم من تخطبه طول سنوات الرئيس السابق لتعلن انها تمضي في طريق التحول الليبرالي والديمقراطي وحرص "بوتين " على ان تستعيد روسيا مكانتها على الساحة الداخلية على حد سواء (24)، وانعكست سياسات "بوتين" الإصلاحية على مشروع الموازنة لعام 2001 حيث حققت توازنا بين الواردات والنفقات للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وعجزا لا يتجاوز 1.1% ونسبة تضخم 9.5% خلال الاشهر الأولى من عام 2000مقابل 30% خلال الفترة نفسها من عام 1999 كما سجل الناتج القومي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 7.3% خلال النصف الأول من عام 2000 غير ان تحسن الاقتصاد الروسي عام 2000-2001 الى أفضل أداء منذ عام 1992 يعزى الى زيادة سعر النفط كسبب رئيس وزيادة الانتاج الروسي من صادرات النفط بسبب تخفيض " الأوبك " لإنتاجها للحفاظ على سعر السوق العالمي(25).

إن هدا البلد الذي كان يشكل تهديدا حقيقا للعالم الغربي صار ناتجة الإجمالي 20% من نظيرة الأمريكي ويلزمه عقود ليصل ليس الى المستوى الأمريكي الحالي ولكن الى مستوى الوسطى السائد في الاتحاد الأوروبي شرط ان يبقى الاتحاد الأوروبي على نمو الحالي البالغ 2% سنويا وان تحقق روسيا نسبة نمو لا تقل عن 6% سنويا(26) ، فماذا ابقي من القوة العظمي بقيت القوة النووية .

فما تزال روسيا تحظي بقوة عسكرية مهابة تقليدية ونووية والجيش الروسي المكون من 1.2 مليون جندي بعد ان كان 2.8مليون عام 1991 يبقي الأقوى في أوروبا وبفضل السلاح النووي وحدة تستطيع روسيا الادعاء بأنها قوة مهابة وفي الصدد توجه أطروحتان متناقضتان في روسيا الأولى ترى بان روسيا لكي تبقي قوة عظمى يجب ان تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر ، من أي جهة كانت ولذلك لا بد لها من ان تحتفظ بقوة عسكرية نووية تعادل قوة نافيها مجتمعين والثانية ترى بان الواقعية السياسية يجب ان تعترف بان روسيا لم تعد قوة شاملة على غرار الاتحاد السوفيتي السابق او الولايات المتحدة الحالية لذلك يجب أن تنصب مواردها المحدودة على المشاكل الداخلية ودرء المخاطر الآتية من محيطها القريب ، أي أوروبا واسيا(27).

وتسعي روسيا الى المزيد من التركيز على القوة النووية التي تمتلكها ليصبح هذا السلاح علاقة اشبه بالعضوية بالأمن الروسي(28) ، ففي حين أعلن الرئيس السابق "يلتسن" عن نواياه بتخفيض ترسانته النووية فان العقيدة العسكرية الروسية التي تم تبنيها عام 1993 ، والتي تم تأكيدها عام 1998 تشدد على أهمية الرسالة النووية لتعويض تخلف روسيا في المجال التقليدي مقارنة بالغرب وتحاول روسيا إعادة مكانته الدولية

لتحل محل الاتحاد السوفيتي المنهار ولتحتفظ بمركز الدولة العظمي على المستوى العالمي وتبدو هذه المحاولات في الوثيقة العسكرية الخاصة بالأمن القومي الروسي التي صدرت عام 2000 ، والتي عبرت عن رفضها للاستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية وتوسيع حلف الناتو شرقاً، وعزم موسكو عن الدفاع عن مكانتها الدولية ومقارنة المحاولات الأمريكية لإضعافها وعزلها على أمل أن تعود روسيا مرة اخرى للمشاركة في القضايا العالمية ، بعد انفراد الولايات المتحدة في الساحة الدولية (29).

فقد وقع الرئيس " بوتين " على وثيقة العقدية العسكرية الجدية عام 2000 والتي تعد تطويرا للعقيدة العسكرية التي كان معمولا بها منذ عام 1993 وتشتمل على العديد من العناصر، مثل تقييم الموقف السياسي والعسكري والتهديدات الرئيسية للأمن العسكري لروسيا والمبادئ الحاكمة لاستخدام القوات المسلحة الروسية ، وهذه العقيدة ذات طبيعة عسكرية خالصة وتركز على التعامل مع ظروف المرحلة الانتقالية الراهنة التي تمر بها روسيا والمجتمع الدولي في آن واحد ، وتشير هذه الوثيقة إلى أن القوات المسلحة الروسية يجب أن تقوم بكافة الإجراءات لضمان الأمن من خلال منع التهديدات العسكرية لروسيا وتحييدها باستخدام جميع الأسلحة والوسائل العسكرية بما في ذلك الأسلحة النووية التي تعتبر عامل للردع ولضمان الأمن العسكري لروسيا(30).

ولكن لابد من الإشارة إلى أن البنى التحتية العسكرية الروسية تعاني من مشاكل مستعصية لعل من اخترها انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في القواعد النووية بسبب عدم دفع الفواتير ، في حين يعاني العسكريين من سوء التدريب والتغذية وعدم دفع رواتبهم بانتظام وقد اطلق الرئيس السابق "يلتسن" مشروعا لتحديث الجيش لكن ندرة الموارد والانخفاض في الميزانية أفشلت هذا المشروع (31) ، وهناك شواهد على المشاكل التي تواجه المؤسسة العسكرية الروسية وشعورها بالعزلة وضعف المعنويات مما يجعل منها مشكلة اجتماعية شائكة ينجم عنها تدني المعنويات والانضباط والفساد والسرقة وإساءة استخدام الممتلكات العسكرية وتزايد الانقسامات بين مختلف الرتب(32)، ويوكل وزير الدفاع الروسي السابق " ايجور روديونوف" انه لا توجد كتيبة واحدة في الجيش الروسي مستعدة للقتال ول نظرنا الى العمليات العسكرية في الشيشان لأدركنا ان هيكل القيادة الروسية بأكمله قد انهار"(33).

المحور الثاني : السياسة الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية :-

وتنعكس الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعاني منها روسيا بشكل كبير على قوتها النووية فالاقتصاد الروسي الذي يعاني من الانهيار بسبب انخفاض معدلات الإنتاج و ارتفاع التضخم و انخفاض قيمة الروبل ، وتصاعد مشكلة الديون الخارجية و النقص في السلع الأساسية بالإضافة إلى مشكلات السكن و العلاج ، وهي من أعراض انهيار الاقتصاد الروسي .لذلك فإن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الروسية يساعد على التخفيف من أعبائها عن طريق توفير نفقات التشغيل و صيانة الأسلحة الاستراتيجية وتوفير نفقات أي برامج عسكرية ولهذا تتجاوب مع المشاريع الأمريكية لتخفيض مثل هذه الأسلحة لاعتبارات اقتصادية.

والحقيقة أن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بدأ منذ زمن الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث وقعت معاهدة شالت الأولى 1972 حول تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وكانت بمثابة الخطوة الأولى للحد من سباق التسلح الاستراتيجي ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي جاءت مفاوضات التخفيف من الأسلحة الاستراتيجية "ستارت 1" والتي تم التوقيع عليها عام 1991 بين الرئيس الأمريكي السابق "بوش الأب" وبين "غور باتشوف" والتي قضت بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بمقدار الثلث وشهد عام 1993 قمة "موسكو" بين الرئيس الأمريكي "بوش الأب" والرئيس الروسي "يلتسن" ووقع خلالها معاهدة"ستارت2" لخفض

الأسلحة الاستراتيجية بمقدار الثلثين وبمقتضاها تخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا بمقدار 15 ألف رأس نووي بحلول عام 2003 وجاءت هذه المعاهدات لتكرس مكانة الولايات المتحدة كقوة استراتيجية أولى في العامل، ووصف المعاهدة بأنها أهم معاهدة للحد من التسلح في التاريخ وإنها سوف تخلق عالما أكثر آمنا في القرن الواحد والعشرين ، ووصفها الرئيس الروسي "يلتسن" بأنها اتفاقية القرن العشرين ، وقال عنها الرئيس الأمريكي عند التوقيع عليها" الآن انتهت الحرب الباردة ويرجع سبب توقيع هذه المعاهدة إلى انتهاء الحرب الباردة وحل حلف وارسو، وتحول الدول الشيوعية سابقا إلى دول تسعي للصداقة مع الدول الغربية والحصول على المساعدات والتنازلات التي تضمنها اتفاقية "ستارت 2" جاءت في إطار بلورة جديدة من علاقات التعاون والوفاق مع الولايات المتحدة لاعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى وقبلت روسيا بالتفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة مقابل الحصول على الدعم الاقتصادي والسياسي من الدول الغربية لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية في روسيا، وليس ذلك فقط بل اعنت روسيا حرصها على قيام وفاق روسي أمريكي فقد اعنت عن انتهاء توجيه الصواريخ الروسية نحو أهداف أمريكية وتم تخفيض القوات الروسية بمقدار مليوني جندي أي ما يزيد عن النصف وهذا انعكس على المواقف الروسية في الهيئات الدولية وخاصة بمجلس الأمن حيث أصبحت روسيا تؤيد مواقف الولايات المتحدة أو تمتنع على الأقل من استخدام حق الفيتو كما حدث بالنسبة لقرار 820 الذي صدر عام 1993 من مجلس الأمن بشأن تشديد العقوبات ضد صربيا(34).

ويشير "جون آر. بولتون" مساعد وزير الخارجية الأمريكي لضبط التسلح والأمن الدولي إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو جدت تهديدات أمنية جديدة تواجه الولايات المتحدة ، وكان لا بد من الاستجابة لها ، والاستجابة لهذا الوضع الأمني الدولي الجديد اتفق الرئيسان الأمريكي "بوش الابن" والروسي "بوتين" على توجه استراتيجي امني شامل تحت اسم "إطار العمل الاستراتيجي الجديد" خلال اجتماع قمة موسكو عام 2002 والذي يشمل تخفيض الأسلحة النووية الهجومية وإنشاء أنظمة دفاعية للحماية من الهجمات الصاروخية وتقوية إجراءات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتعاون مع روسيا لمحاربة الإرهاب النووية البعيدة المدى لبلديهما خلال العشر سنوات القادمة إلى ما بين 1700و 2000 من الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة علميا بحلول عام 2012 (35) ،وجاء هذا الاتفاق في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تعد للانسحاب رسميا من معاهدة الصواريخ المضادة البالستية المسماة "I.B.M " والموقعة عام 1972 بينهما(36)، ولا شك أن هدف تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية هو إضعاف روسيا واستبعاد الخصم المحتمل الوحيد في التحدي النووي ، بهدف السيطرة على هذا المجال وإجبار روسيا على الانزواء(37).

ومع الضعف الذي ينتاب روسيا فما زالت الولايات المتحدة تنظر اليها باعتبارها عدوها الرئيس ،بل وتستغل الولايات المتحدة الدافع السياسي والاقتصادي الضعيف لروسيا للعمل على تحقيق التفوق العسكري الكامل عليها(38) ،وتتجه السياسة الأمريكية نحو روسيا المعاصرة وتحدد مناهجها في ضوء تقديراتها لسيناريوهات المستقبل على الساحة الروسية ، وتدور هذه التقديرات في معظمها حول ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول:- استمرار روسيا في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي ، والمضي في اقتصاديات السوق والاندماج الاقتصادي الدولي والحفاظ على قنوات التعاون مع الولايات المتحدة وهو الاحتمال الأكثر تفاؤلا ويفرض على صانع السياسة الأمريكية إتباع سياسة المشاركة مع روسيا على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية ولكن تظل الشراكة الاستراتيجية هدفا غير واقعي لتباين المصالح بينهما.

الاحتمال الثاني :- وهو الذي يثير القلق لدى صانع السياسة الامريكية لأنه يحمل في طياته اتداد روسيا الى النزعة الشمولية او التطرف القومي بدلالتهما العدائية تجاه الولايات المتحدة وتجاه الغرب بشكل عام.

الاحتمال الثالث:- وهو بعيد التحقق في التقديرات الأمريكية وهو انهيار السلطة المركزية في روسيا وتفتتها إلى مراكز اقليمة متنازعة على السلطة بحكم تعدد القوميات والأعراق .وفي ظل هذه السيناريوهات الثلاث فان اهتمام السياسة الأمريكية الأكبر تجاه روسيا يظل دائما هو أحكام السيطرة على الأسلحة والقدرات النووية لروسيا لا تتسرب مما يهدد الأمن القومي والمصالح الأمريكية(39).

وتتخذ الولايات المتحدة جملة من الإجراءات للتعامل مع روسيا ومنها :-

(1) خلقت الولايات المتحدة رايا عاما بان روسيا كالاتحاد السوفيتي السابق تمثل تهديدا لأوروبا الشرقية وكانت الغاية من هذا الادعاء هي توسيع حلف الناتو شرقا.

(2) عملت الولايات المتحدة على جس نبض وروسيا من خلال توجيه ضربات موجعة لحليفهما صربيا عام 1999.

(3) حث الولايات المتحدة حلف الناتو على تقبل الاستراتيجية الجديدة خلال قمة واشنطن 1999 والتي ترتكز على أساسين : الأول زيادة القدرة على انتزاع حزام الفراغ العسكري الذي ظهر في شرق ووسط أوروبا في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي وذلك عن طريق توسيع الحلف شرقا ، والثاني سحب الغطاء الدفاعي من حلف الناتو تماما وتحويله لمجرد أداة بيد الولايات لاستعراض هيمنتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول تقع خارج منطقة دفاع الناتو .

(4) إصرار الولايات المتحدة على الخروج عن معاهدة الصواريخ البالستية التي وقعتها روسيا عام 1972 رغم معارضة روسيا لها الإجراء وذلك من اجل أضعاف روسيا عسكريا من خلال نشر الدرع الصاروخي (40).

وتعد روسيا من أكثر دول العامل معارضة لبرامج الدفاع الصاروخي الأمريكي باعتباره يمثل دعوة جديدة للعودة لسباق التسلح لكونه يسمح للولايات المتحدة بتفوق استراتيجي على روسيا(41) ، كما ترفض روسيا توسيع حلف الأطلسي وتختلف النخب الروسية في أسباب الرفض الواقعيون يعتقدون أن هذا التوسيع يمكن أن تستخدمه موسكو لابتزاز الغرب والآخرون يرون انه يؤدي إلى لإرضاء روسيا وعدم معارضتها لتوسيع الحلف (42)،أفرجت الولايات المتحدة عن مساعدات مالية لموسكو ووافقت على إدخالها بصفة مراقب في مجلس حلف الأطلسي دون حق استخدام الفيتو بعد قمة "يلتسن " كلنتون" عام 1997 وفي عام 1999 عندما عمليات حلف الأطلسي ضد صربيا حليفه روسيا وضربن الأراضي الصربية لم تستطيع موسكو مساعدة حليفتها وعندما تحركت بعض قطع الأسطول الروسي تجاه منطقة النزاع وخشي من اندلاع حرب نووية بسبب تفوق حلف الأطلسي على روسيا أفرجت صندوق النقد الدولي عن مساعدة قدرها خمسة مليارات دولار لروسيا فالحرب كشف عن العجز الروسي العسكري واعنت واشنطن عن تعويضها بالمساعدات وقبلت بمشاركة قوات روسية في قوة حفظ السلاح الدولية في كوسوفو(43).

وقد تجلت المواقف الروسية الدالة على عدم رغبة روسيا في التورط في المسائل الدولية والانغماس في القضايا التي ربما تكلفها الكثير ففي محاولة لتجنب التداعيات الخطيرة التي كانت متوقعة على المصالح الروسية التي يمكن أن تسببها الحرب الأمريكية على العراق فقد اتسم الموقف الروسي أثناء وبعد الحرب بشيء منا لتردد وعدم الصلابة وعدم الوضوح خلافا، للموقف الفرنسي- الألماني الذي كاد أن يصل إلى حد

النزاع السياسي مع الحليف الأكبر فرغم تلويح روسيا باستخدام حق النقض في مجلس الأمن ساد شعور بان موسكو سوف لن تذهب في موقفها الرافض للمخطط الأمريكي حتي النهاية وإنها يمكن أن تغل المنافع التي تعتقد إنها يمكن أن تجنيها من توطيد " الشراكة الإستراتيجية " مع أمريكا على المصالح بعيدة المدى وهو ما يذكر بالموقف الذي اتخذته موسكو اثناء الحرب على أفغانستان حين تعاملت بهدوء وربما بعدم مبالاة من دخول الولايات المتحدة السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي إلى منطقة آسيا الوسطي وبحر قزوين التي كانت على مدى قرن جزاء من المجال الاستراتيجي لروسي وفي الأيام الأولى من الحرب على العراق تصاعد الموقف الروسي ضد الحرب وأدائها الرئيس " بوتين " واصفا اياها بـ " الحرب العدوانية " ولكن مع نهاية الأسبوع الثاني للحرب عادت اللهجة الروسية لتصبح أكثر اعتدالا ومسايرة لواشنطن خصوصا عندما اعلم " بوتين " أن بلاده لا تتمني الهزيمة للولايات المتحدة (44).

ومع ذلك فان السياسة الأمريكية تجاه روسيا في عهد الرئيس " كلنتون" تميزت بمحاولة التعامل مع روسيا بقدر من التوافق عن طريق " الشراكة " وتقديم المساعدات إليها فقد وقعت وثيقة التعاون بينهما عام 1992 وكذلك الميثاق الروسي للشركة والصداقة في نفس العام واتفق الطرفان على بدء مرحلة جديدة من العلاقة بينهما كما اتفقا على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الإستراتيجية وإنهاء الصراعات الإقليمية بالطرف السليمة (45).

أما في عهد إدارة الرئيس " بوش الابن " فقد جاءت لتوكيد وعلى لسان مستشارة الأمن القومي " كوندوليزا رايس " عام 2001 تغليب المصالح القومية على " علاقات الشراكة " و" التفاعل البناء " مع روسيا فمع قدوم إدارة " بوش الابن " تأكد أحياء سياسات توسيع الناتو باتجاه الشرق والحدود الروسية وتأكدت نوايا واشنطن في الانسحاب من اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية وهو ما حدث فعلا عام 2002 وتكيد نشر " الدرع الصاروخي " لصد أي عدوان محتمل على الولايات المتحدة وهذه الخطوط الثلاثة توسيع الناتو شرقا ولانسحاب من اتفاقية الصواريخ الموقعة عام 1972 ونشر منظومة الدفاع الصاروخي مثلت بالنسبة لروسيا نكسة إستراتيجية لتأثيرها السلبي على وضعها الأمني في أوروبا من جهة تانية وعلى قدرتها الإستراتيجية النووية الضاربة من جهة ثالثة ومن ثم وضعية روسيا كدولة نووية كبرى في ميزان القوى العالمية فالإدارة الأمريكية تحت زعامة " بوش الابن " رسمت ملامح اجندتها السياسية من منطلقات إستراتيجية تؤكد السيادة المطلقة العسكرية والاقتصادية والسياسية للمصالح الأمريكية في العالم، ولم ترى في روسيا ذلك الشريك الديك كانت إدارة " كلنتون " تراه (46).

غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 غيرت مجرى العلاقات وحولت روسيا من دولة منافسة إلى دولة متحالفة وذلك عندما أعلن الرئيس " بوتين تحالفه مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب وجاءت قمة موسكو بين الرئيسين " بوش الابن " عام 2002 لتفتح آفاق جديدة للتعاون بينهما.

المحور الثالث : كيف تعمل روسيا لكي تتوافق مع السياسة الأمريكية:-

وإزاء اتقدم فما الذي يمكن أن تفعله روسيا لكي تتوافق مع الموقف الأمريكي وهو في كل الأول داعيا لإضعافها؟

يمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاثة آراء (47):

الأول : يمثله الأحرار الذين يؤيدون ان تقاوم روسيا بوعي القوى الكبرى والتوقف عن استعراض القوة والتوقف عن منافسة الولايات المتحدة وتفنيد خطة أوروبا الكبرى أي الدخول في تكامل حر مع أوروبا لان روسيا حليف طبيعي وشريك استراتيجي لأوروبا وتركيز الانتباه على الشؤون الداخلية.

الثاني : يمثله المتشددون ففي القوت الذي تعترف فيه روسيا ان قوتها القومية تدهورت بشكل كبير ، وان قدرتها العسكرية ضعفت على نطاق واسع الا ان هذا الاتجاه لا يزال يؤكد على ان روسيا لديها القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الهائلة ، وان لها مكانة متميزة في القارة الأوروبية والآسيوية وان روسيا لا تزال يمكنها ان تلعب دورا كقوة عالمية وان مصلحة روسيا القومية هي تعزيز مكانتها كأحد مراكز التأثير في عالم متعدد الأقطاب ولكن هذا الرأي من الصعب على روسيا تحمله في الوقت الحاضر.

الثالث: يمثله البرجماتيون ، وعلى رأسهم الرئيس " فلاديمير بوتين " والذي يعترف بصراحة أن روسيا أصبحت منهكة بعد سنوات من الاضطراب وهي على وشك الانهيار اقتصاديا وسياسيا ولا يمكنها أن تنجز إصلاحات وفق نماذج وأنماط خارجية ولا بد لها أن تبحث على طريقها الخاص ، وإنها تمر حاليا بأصعب فترة تاريخية وتواجه أن تكون دولة من الدرجة الثانية او الثالثة

المحور الرابع : مستقبل الدور الروسي في القرن الحادي والعشرين :-

أن روسيا تدرك انه من الصعب تغيير مكانتها البالغة التدني أمام الولايات لمتحدة في المستقبل القريب، وعليها أن تتعاون مع القوى الكبرى لكي تستطيع أن تكبح جماح الولايات المتحدة وهي تدرك أن وضع الدولة العظمي لا يفيدها في الوقت الحاضر فالدولة العظمي يجب أن تكون مستعدة للدخول في مجابهو مباشرة من غيرها منالدول العظمي غير أن هذا الأمر مستحيل بالنسبة لروسيا حاليا ، فلا هي قادرة على الدخول بمجابهة ضد الولايات المتحدة بمفردها ولا حتي مع ائتلاف، مع الصين مثلا(48).

كما تدرك روسيا ان السلاح النووي لا يجدي نفعا مع النزاعات المحلية التي تشكل حزام عدم الاستقرار الذي بلغ حدودها الجنوبية وان اعادة احياء روسيا كقوة اورواسية تفترض اعادة بناء مساحة امنية ما بعد سوفياتية ، وهذا ما تحاول روسيا القيام به عبر خطوات الآيلة الى تحويل معاهدة التي تضعف من هيبة روسيا ومصداقيتها ، تجعل مثل هذا التحالف بعيد المنال في المدى المنظور على الأقل (49).

واذا كانت روسيا لم تستكمل بعد ترتيب العلاقة مع الخارج القريب داخل المساحة السوفيتية السابقة ، التي تحتوى على مصالح حيوية بالنسبة لروسيا اقتصادية وسياسية وامنية ، فان العلاقة مع الخارج البعيد لم تأخذ مسارا ثابتا بعد فعدا عن حل الخلافات ا لقديمة مع اليابان والصين فان العلاقة مع الغرب عموما تكشف عن ضعف كبير من مظاهره اضطرار موسكو للاذعان لرغبة واشنطن بتوسيع حلف الأطلسي شرقا الذي كانت موسكو تعتبره تهديدا غير مقبول لأمنها.

لكن كل ذلك لا يعني استلام روسيا الكامل للنظام العالمي الجديد الذي تتحكم به الولايات المتحدة فالتقارب الروسي – الفرنسي في عهد " ميتران " و " شيراك" يسعي لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ، كذلك الامر الجار الصيني الباحث بدوره عن حليف في خصم التنافس العالمي ولهدا صارت اللقاءات بين الرئيسين " يلتسن " و " زيمين " دورية في موسكو وبكين ، ووقع الزعيمان عام 1996 العديد من الاتفاقيات للتعاون في شتي المجالات ومنها وثيقة اقامة " شركة استراتيجية " تهدف الى اقمة نظام عالمي جديد كما وقع الزعيمان عام 1997 اتفاقا جديدا ينهي خلافا حدوديا بين البلدين ، كما وقع الرئيسان مذكرة بشان نقل الغاز من سيبريا الى جمهورية الصين الشعبية ومنها الى كوريا الجنوبية واليابان ويمثل التحالف الاستراتيجي

الروسي – الصيني ضرورة للبلدين في مواجهة الهيمنة الأمريكية وفي حال قيام تكتل " اوراسي " يتمتع بقدرة هائلة ويفتح امام روسيا الباب الشرقي تعويضا عن العزلة الى الغرب المتمثلة بتوسيع حلف الأطلسي(50) ومن اجل تحسين علاقاتها مع اليابان والمتأزمة بسبب احتلالها لجزر " الكوريل " فأنها تدعو في الآونة الأخيرة اليابان للتفاوض بشان حل المشكلة سليما .اوتنقسم الآراء بشدة حول مستقبل روسيا فموقفها السياسي الراهن يتميز بالاكتفاء خصوصا العقد القادم للتصدي للمشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية ولاعتبارات تامين تكاملها الإقليمي ، لذلك نجدها تعير المشاكل الاقتصادية الأولوية على السياسة الخارجية ويعتقد صندوق النقد الدولي أن التضخم يستنوف الدعم الاقتصادي للإصلاح ويساهم في تعميق الغموض حول مستقبلها لهذا فان روسيا تركز على القضايا الخارجية القريبة اسيا الوسطي والصين واليابان والكريتين بسب قربها الجغرافي أما الأقاليم الابعد فتنال أولوية متأخرة في السياسة الخارجية الروسية لبعض الوقت على الأقل(51).

وفي المحصلة تبقي المشاكل الداخلية الروسية عائقا كبيرا امام سياسة روسية نافدة ويرتبط مستقبل هذا البلد بقدرته على اعادة بناء الدولة فاذا نجحت روسيا في ظل قيادة " بوتين " في اعادة تنظيم الدولة والقانون واحترام العدالة واستئصال المافيا فقد تعود روسيا بلدا قويا قادرا على الاستفادة من إمكانية الهائلة وقد تعود الى سابق عهدها او على الأقل تصبح شريكا أساسي لاتحاد الأوربي ، وربما عضوا رئيسا فيه ويصبح الاتحاد الأوربي بفضلها القوة الأعظم في العالم(52).

اما اليوم فإن موقع روسيا في النظام العالمي الجديد اضعف من أي وقت مضى ، فهي تلعب دور ضعيف وثانوي ، حيث لم تعد تمتلك عناصر القوة التي تخولها القيام بدور منافس للدولة العظمي الوحيدة في عالم اليوم ولم يبق لها سوى مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن والذي يمنحها حق النقص ومع تهميش دور الأمم المتحدة همش الدور الروسي المتبقي لها ايضا وتكون بذلك فقدت علميا اخر ما تبقي لها من مقومات الدولية العظمى باستثناء ا لسلاح النووي والذي بدوره في طريقة للفقدان مع ظهور اجيال جديدة من الأسلحة الأمريكية وعجز روسيا عن مجاراتها (53)،وبات من الواضح ان روسيا يلزمها سنوات طويلة وربما عقود قبل ان تلم أشلائها وتعود الى خطيرة الدول العظمي وفقا للحد المعقول من معايير القوة وأدواتها .

الهـــوامش :-

1- غسان العزي : سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمي مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، 2000، ص .189

2- صلاح الدين عامر: القانون الدولي في عالم مضطرب "السياسة الدولية العدد (153) القاهرة يوليو 2003- ص82.

(*) هذه الدول هي : روسيا بيلاروسيا اوكرانيا ، مولدافيا ، ارمينيا اذربيجان جورجيا كازاخستان ، قرقيزيا ، اوزبكستان ، تركمانستان ؟، طاجكستان .

3- غسان العزي : سياسة القوة ، مصدر سبق ذكره ، ص 190-192.

4- عبد المنعم طلعت : نوازن القوى في النظام العالمي الجديد : المنظور الآسيوي أوراق آسيوية مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسة دامعة القاهرة ، العدد (16) اكتوبر 1997 ، ص .21

5- احمد الرشيدي" مصدر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد : اعمال المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية القاهرة 1996 ، ص 182-183.

6- نورهان الشيخ : صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998 ، ص 21.

7- محمد دياب : روسيا على حافة الهاية " سؤون الأوسط مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ، العدد (93) 2000، ص 43.

(*)اهمها : التتر والأوكرانيون واليهود والرؤس البيض والموردفون والشوفانيون .

8- نورهان الشيخ : صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية: مصدر سبق ذكره ص 16-20.

9- غسان العزي : سياسة القوة : مصدر سبق ذكره ، ص 199.

10- نجم عبد الحسن : روسيا نظرة من الداخل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (203) 1999، ص 56.

11- زلمي خليل زاد (محرر) التقييم الاستراتيجي ، دراسات مترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية او بوطبي 1997، ص 101-102.

12- محمد دياب : روسيا على حافة الهاوية : مصدر سبق ذكره ص 46-47.

13- ستيفن بلانك : رؤية إستراتيجية عامة للاوضاوع العالمية : دراسات إستراتيجية مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة ، ابوطبي ، العدد (3) 1997 ، ص 135.

14- مي قابيل " نماذج مختلفة لازمة السيولة " السياسة الدولية / القاهرة ، العدد (142) اكتوبر 2000 ، ص 234.

15- غسان العزي : سياسة القوة : مصدر سبق ذكره ، ص 193.

16- نورهان الشيخ : صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية : مصدر سبق ذكره ، ص 24-25-

17- غسان العزي : سياسة القوة ، مصدر سبق ذكره ، ص 194.

18- عبد القادر محمد فهمي : روسيا الاتحادية والوطن العربي " مجلة شؤون عربية ، جامعو الدول العربية ، القاهرة ، العدد (105) آذار 2001- ص 199، 200.

19- ستيفن بلانك : رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية : مصدر سبق ذكره ، ص 35.

20- التقرير الاستراتيجي العربي 1996 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة 1997، ص 91.

21- غسان العزي : سياسة القوة : مصدر سبق ذكره ، ص 200.

22- نفس المصدر ، ص 202- 203.

23- نبيه الاصفهاني : دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأو سط : السياسة الدولية القاهرة ، العدد (145) يوليو 2003- 2161.

24- نبيه الأصفهاني " تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن الجديد " السياسة الدولية القاهرة العدد (140) ابريل 2000 ، ص 146.

25- جورج شكري كتن : العلاقات العربية الروسية في القرن العشرين دراسات استراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابوطبي ، العدد (53) 2001، ص 100.

26- غسان العزي : سياسة القوة ، مصدر سبق ذكره ص 203.

27- نفس المصدر ، ص 205.

28- نبيه الأصفهاني : انطلاقه جديدة لروسيا الاتحادية " السياسة الدولية ، القهرة ، العدد (131) يناير 1998 ، ص .26

29- محمد اسامة محمود عبد العزيز " السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين " السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد "142" اكتوبر 2000 ، ص .249

30- احمد ابارهيم محمود : العقيدة العسكرية الروسية الجديدة ملف الأهرام الاستراتيجي مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد "69" سبتمبر 2000، ص 88-90.

31- غسان العزي : سياسة القوة : مصدر سبق ذكره ، ص .204

32-زلمي خليل زاد (محرر) التقييم الاستراتيجي ، مصدر سبق ذكره ص .107

33- ستبفن بلانك : رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص .135

34- عبد الواحد الناصر : العلاقات الدلوية المتغيرات الجديدة دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط 1995 ، ص 38-51.

35- جون آر بولتون : اطار العمل الاستراتيجي الجديد " الرد على تهديدات القرن الحادي والعشرين عبر الانترنت www.USINFO.STATE.GO/JORNALS.HTM

36- مايكل اوهالون : اطار العمل الاستراتجي ى الامريكي الروسي الجديد تقييم اولى " عبر الانترنت .GOV/JORNALS.HTM.www.USINFO.STATE

37- النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة روسيا اوروبا الغربية قراءات استراتيجية مركزو الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، عبر الانترنت ، ص4 www.SIYAASA.ORG

38- فلاديمير كراسيلنيكوف " ارميكا تستعد لضرب روسيا" مجلة شؤون الأوسط ، بيروت العدد "111" ، صيف 2003- ص .170

39- رضا شحاته : اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية نحو روسيا المعصرة في الإمبراطورية الأمريكية ج3، مكتبة الشروق الدلوية ، القاهرة ، 2002، ث .74

40- النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة روسيا اوروبا الغربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 4

41- عادل الدندراوي : مظلة الصواريخ الامريكية دلالات التاجيل : السياسة الدولية القاهرة ، العدد (142) ، اكتوبر 2000، ص .195

42- غسان العزي : سياسة القوة مصدر سبق ذكره ص 205

43- نفس المصدر ، ص .207

44-محمد دياب " روسيا والمسالة العراقية " شؤون الأوساط بيروت، العدد "111" ، صيف 2003- ص 155- .156

45- زلمي خليل زاد " محرر " التقييم الاستراتيجي ، مصدر سبق ذكره ، ص .89

46- رضا شحاته : اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية نحو روسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 81-82.

47- النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة روسيا اوروبا الغربية ، مصدر سبق ذكره ص 8.

48- محمود دياب " روسيا والمسالة العراقية " مصدر سبق ذكره ، ص .157

49- غسان العزي : سياسة القوة ، مصدر سبق ذكره ، ص .206

50- التقرير الاستراتيجي العربي 1997 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة 1998 ، ص .51

51- عبد المنعم طلعت: توازن القوى في النظام العالمي الجديد المنظور الأسيوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 32.

52- غسان العزي : سياسة القوة مصدر سبق ذكره ، ص .209

53- محمد دياب " روسيا والمسالة العراقية " مصدر سبق ذكره ، ص 159.

مفهوم وظيفة الشراء ،أهميتها ،أهدافها، ووظائف إدارة المشتريات وعلاقتها بالإدارات الأخرى

د.انتصار ابراهيم عياد
كلية الاقتصاد الزاوية

المقدمة

تعتبر وظيفة الشراء من الوظائف أو الأنشطة الأساسية في المنظمة سواءً أكانت صناعية أو تجارية أو خدمية ، فنجاح المنظمة ووصولها إلى أهدافها يعتمد إلى حد كبير على قدرة إدارة المشتريات في توفير كافة احتياجاتها الضرورية لإنجاز الأعمال المطلوبة بكفاءة وفعالية ، وهذا يتطلب من المسؤولين بإدارة المشتريات بذل جهد كبير من أجل توفير متطلبات كل الإدارات والأقسام والفروع التابعة للمنظمة بالجودة والكمية والسعر والوقت المناسب، وهذا من الأهداف الرئيسة لإدارة المشتريات، وعليه حتى تضمن إدارة المشتريات تحقيق ذلك يتطلب الأمر ضرورة العمل على توافر مستوى جودة مناسب للأصناف أو المواد المشتراة، كذلك الحصول على الكمية المطلوبة من قبل الجهات الطالبة بالكامل، حتى تضمن توافر مستوى الجودة الواحد لكل مشتريات المنظمة من تلك الأصناف، بالإضافة إلى ذلك فإن السعر المناسب له أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة، وله علاقة قوية بمستوى الجودة المطلوبة ، فالسعر قد يتأثر بمدى توفر عدد مناسب من الموردين للسلعة المطلوبة ، والوقت المناسب للشراء ، ففي حالة وجود وقت كافٍ ويسمح بالبحث عن موردين ومدى قدرتهم على توفير الاحتياجات المطلوبة، كذلك يتم الشراء بالسعر المناسب، أما إذا كان الوقت غير مناسب للشراء وظهرت هناك حاجة ملحة لتوفير صنف أو أصناف معينة خلال فترة محدودة ، فقد يكون سعر الشراء ليس هو السعر المناسب، بالإضافة إلى ذلك يُعتبر تأخر وصول طلبيات الشراء الخارجية إلى مخازن المنظمة من العوامل أو الأسباب التي تؤثر على التأخر في الإنتاج ، وتؤثر على سياسات التسعير، حيث يجب أن تعطي إدارة المشتريات عناية خاصة لمتابعة كل أوامر التوريد أو الشراء والعمل على معالجة كل المشاكل أو المعوقات التي تعترض تأخر وصول تلك الطلبيات، وخاصة الخارجية منها ، وعليه سنتعرض في هذا البحث بالدراسة والتحليل لموضوع تأخر وصول طلبيات الشراء الخارجية وأثرها على سياسات التسعير.

تتقسم هذه الدراسة إلى نقطتين هامتين تتعلق الأولى مفهوم وأهمية وظيفة الشراء وأهدافه، أما النقطة الثانية فتتعلق وظائف إدارة المشتريات وعلاقتها بالإدارات الأخرى.

اولا: مفهوم وأهمية وظيفة الشراء وأهدافها.

1.1 مفهوم وأهمية وظيفة الشراء وأهدافها:

1.1.1مفهوم وظيفة الشراء:

وظيفة الشراء وظيفة متكاملة ومسئوله عن التخطيط المسبق للحصول على توفير المواد الخام ، وتحت التصنيع والمصنوعة ، وكافة المواد التي لا تدخل في أعمال الإنتاج ، والمعدات والآلات وقطع الغيار ، وكافة مستلزمات المنظمة التي تحتاج إليها لآداء وظائفها على أكمل وجه ، والمساهمة في تحديد كميات الشراء ومواصفاتها مع الإدارات الأخرى ، واختيار مصادر الشراء المناسبة ، وما يرتبط بذلك من متابعة التوريد من حيث مواعيد التسليم ، واستلام الأصناف المشتراة ، وفحصها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات المحددة ، مع العمل

على تطبيق كافة الإجراءات المناسبة المتعلقة بتوفير المواد ، وبما يتفق مع السياسة العامة للمنظمة ، وكل ذلك في ضوء التنسيق التام مع الوظائف الأخرى ذات العلاقة داخل المنظمة (1)، والمحافظة على العلاقات ومحاولة أن تكون ودية مع الموردين (2).

وكذلك التفاوض على السعر والتأكد من الجودة ، كذلك يدخل ضمن مفهوم الشراء مسؤوليتي النقل والاستلام والتفتيش والرقابة عن المخزون السلعي.

وعليه عرفت وظيفة الشراء بأنها : (إدارة كافة الأنشطة اللازمة لتدفق المواد من مصادر التوريد حتى وصولها للمخازن ، ثم إلى مواقع الإنتاج حسب احتياجاتها ، واتخاذ القرارات المتعلقة بالجودة والكمية والتوقيت والمصدر والتكلفة في كل خطوة بما يتمشى مع ظروف المنظمةوالظروف البيئة التي تعيشها) (3).

كذلك عرفت وظيفة الشراء بأنها: (التعرف على الحاجة ، اختيار المورد ، التفاوض على السعر والشروط الأخرى ذات العلاقة والمتابعة لضمان الاستلام في التوقيت المرغوب) (4).

بالإضافة إلى ذلك عرفت وظيفة الشراء على أنها: (وظيفة تتضمن اختيار مصادر التوريد ، وإنهاء إجراءات التعاقد والاتفاق على الشروط وإصدار أوامر التوريد ومتابعة عملية التوريد والمحافظة على علاقات ودية مع الموردين وتدعيمها ، الموافقة على صرف مستحقات الموردين ، تقييم وترتيب الموردين حسب الجدارة والكفاءة ومدى الالتزام) (5).

2.1.1 أهمية وظيفة الشراء :

يتوقف نجاح المنظمات سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية على نجاحها في مهمة الشراء ، شراء ما يحتاجه من مواد وتجهيزات ، لذا ركزت الدراسات على أهمية وجود إدارة علمية للمشتريات لتجد العديد من الطرق الحديثة وفي كافة مجالات الشراء(6).

كما أن الندرة النسبية لبعض المواد مع زيادة الطلب عليها ، وحدة المنافسة بين المنظمات جعل من وجود إدارة الشراء ضرورة حتمية ، كما أن المنظمات تحاول دائماً وبصورة عامة تخفيض النفقات ومنها نفقات الشراء للمواد الأولية والمواد الداخلة في صنع السلعة ، وقد يظهر ذلك جلياً حينما ندرك أن هناك العديد من المنظمات تكون قيمة مشترياتها أكثر من أي إنفاق آخر ، وقد يتجاوز 50 % من مجمل النفقات الكلية ، كما أن توفير المواد بالجودة المطلوبة والسعر المناسب والوقت الملائم جميعها عناصر من عناصر الوفورات ، ولزيادة المبيعات وتبسيطاً للإنتاج وتحسينه ؛ لذا فإن كفاءة عملية الشراء وإدارته لها الأثر الكبير على كفاءة بقية الأقسام الأخرى في المنظمة ، أما الفشل في الشراء فمعناه فشل المنظمة وفشل الأنشطة أو الإدارات الأخرى منه .

([1]) عمر وصفي عقيلي وآخرون ، إدارة المواد – الشراء والتخزين من منظور كمي ، عمان : دار وائل ، ط2 ، 2004 ، ص ص 11 - 12

([2]) صلاح الدين محمد عبد الباقي ، عبد الغفار حنفي ، إدارة المشتريات والمخازن من الناحية العلمية والعملية ، الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والطباعة ، ط1 ، 2004 ، ص 15.

([3]) منى محمد إبراهيم البطل ، إدارة المشتريات والمخازن– استراتيجياً وإلكترونياً ، القاهرة: ألفا والولاء للطباعة ، ط1 ، 2005 ، ص ص 7-8.

([4]) أحمد عرفة ، سمية شلبي ، الإدارة الشرائية والفراغ ، شركة القصبي للطباعة والنشر، ب.ط، ص 18.

([5]) صلاح الدين محمد عبد الباقي ، عبد الغفار حنفي ، إدارة المشتريات والمخازن من الناحية العلمية والمعملية ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

([6]) محمد سعيد عبد الفتاح ، إدارة المشتريات والمخازن ، الإسكندرية: دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1984م ، ب.ط ، ص 8.

كما أن المنظمة تمثل نظاماً مفتوحاً يتألف من أنظمة فرعية يخضع لنظرية النظام(1). حيث أن كفاءة المنظمة الكلية تعتمد على الكفاءة الناشئة عن ممارسة كافة أوجه نشاطاته، كما أن كفاءة كل نشاط يعتمد على كفاءة الأنشطة الأخرى(2).

لذلك أصبحت وظيفة الشراء تحتل مركزاً مهماً بين المهام الإدارية الأخرى نتيجة الوعي المتزايد من جانب الإدارة العليا في المنظمات بأهمية هذه الوظيفة وتبرز أهمية وظيفة الشراء في الأتي(3):

تتميز بعض المواد بالندرة وحِدّة المنافسة بين المنظمات لتامين تدفقها ، وذلك من أجل عدم توقف الإنتاج ، ولذلك أصبح من الضروري الاهتمام بوظيفة الشراء حتى تستمر العملية الإنتاجية .

إن التحسين في آداء الشراء يزيد من كفاءة إدارة الإنتاج ؛ وذلك لأن المنظمة تمثل نظاماً مفتوحاً ، حيث أن قدرة إدارة الشراء في آداء أعمالها يزيد من قدرة إدارة الإنتاج لحصولها على المواد بالكمية المناسبة والمواصفات المطلوبة البعيدة عن العيب (4).

تبرز أهمية إدارة الشراء من خلال الإنفاق الكبير عند شراء المواد ، حيث لابد وأن تقوم بتخفيض التكاليف حتى تستطيع المنافسة على أساس السعر ، وبهذا تضمن حصتها السوقية ومحاولة زيادتها كلما أمكن ، وكذلك يمكن الحصول على خصم الكمية والاستفادة منه عند الشراء بكميات كبيرة ، وعليه فإن المنظمة قد تحسّن وضعها التنافسي بالسوق من خلال تخفيض الأسعار للمواد الأولية .

كما تكمن أهمية الشراء في الحد من مبالغة الإدارات المستخدمة للمواد سواء من حيث الكمية أم المواصفات ، وذلك من خلال إعادة النظر في مواصفات المواد المطلوبة واقتراح مواصفات مناسبة والأقل تكلفة ، وكذلك إعادة النظر في الكميات المطلوبة التي قد تغالي الإدارات المستخدمة للمواد في تقديرها تحوطاً لما يستجد من الظروف .

هذا وقد أوضح (بيتر دركر) أن مفتاح كفاءة وفاعلية تسويق المنتجات الصناعية لا تكمن في المورد ، ولكن تكمن في المشترى .

وتكمن أهمية وظيفة الشراء من خلال تأثير تكلفتها على الأرباح ، حيث تمثل تكلفة الشراء من مواد ومستلزمات إنتاج ، نسبة كبيرة من التكلفة الكلية وكذلك من إيرادات المبيعات ، ومن ثم فإن كفاءة الشراء في تخفيض تكاليف المشتريات يؤدي إلى تحقيق وفورات للمنظمة وتساهم في زيادة أرباحها .

لذا لابد من ضرورة الاهتمام برفع كفاءة وظيفة الشراء حيث تقع بعض المنظمات في خطأ عندما تهتم بخفض تكاليف العمل والتوزيع ، وزيادة فاعلية وكفاءة الإنتاج ، ولا تهتم بخفض تكلفة الشراء باعتبارها نوعاً من التكاليف يصعب التأثير عليه ، والخطأ في ذلك يتمثل في أن الوفورات التي يمكن أن تتحقق في تخفيض تكاليف المواد قد تؤدي إلى زيادة الأرباح بدرجة أكبر من مساهمة الوفورات المحققة من الأنشطة الأخرى(5).

([1]) مهدي حسن زويلف ، إدارة الأفراد في منظور كمي ، عمان: مكتبة الأقصى، 1983م ، ب.ط، ص 19.
([2]) مهدي حسن زويلف، إدارة الشراء والتخزين في منظور كمي، عمان: دار الرواد، 2003م، ب.ط، ص3.
([3]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة، إدارة الشراء والتخزين ، عمان: مكتبة المجتمع العربي، ط1 2005م ، ص ص 13 -14.
([4]) مهدي حسن زويلف ، إدارة الأفراد في منظور كمي ، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 1993م ، ب .ط، ص19
([5]) منى محمد إبراهيم البطل ، إدارة المشتريات والمخازن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 18-22.

إن وظيفة الشراء تقوم بتوفير عاملي المواد والآلات ، حيث يكوّن عامل التنظيم والأموال والعمل مع العاملين السابقين العوامل المحسنة التي تستخدمها أي منظمة ، ويعتبر مدى نجاح إدارة المشتريات بمقدرتها على توفير احتياجات المنظمة من مواد والآلات وبالتالي نجاح المنظمة والعكس(1).

تكلفة المواد كنسبة من التكلفة الكلية للسلعة: حيث أثبتت البحوث والدراسات أن نسبة تكلفة المواد الداخلة في الإنتاج وحدها أكثر من تكلفة باقي عوامل الإنتاج مجتمعة .

تأثير الشراء على التكاليف الأخرى: إن ثمن المواد يجعل الشراء يؤثر على التكاليف الكلية للسلعة النهائية التامة الصنع ، وكذلك تأثير تأخير الصنع نتيجة لعدم وجود المواد الذي يؤدي إلى توقف الآلات ، وبالتالي يحدث ارتفاع في تكاليف المنتج النهائي الكلية ؛ سببه عدم وجود إدارة سليمة للشراء (2). وكذلك الحال في حالة تأخير وصول طلبيات الشراء فإنه تقف الآلات ويتوقف الإنتاج ، وتتحمل السلعة النهائية التكاليف الزائدة ، وبالتالي يرتفع أسعارها ، وقد يتخلى عنها المستهلك بسبب غلائها أو وجود سلع بديلة بأسعار أفضل ، وبالتالي يتأثر المركز التنافسي للمنظمة سلبياً .

3.1.1أهداف وظيفة الشراء:

إن الهدف الرئيسي لإدارة المشتريات هو توفير كافة احتياجات المنظمة بالسعر والجودة ، وبالكمية وفي المكان والوقت المناسب ، وتحقيق زيادة في أرباح المنظمة ، وتعود بالمنفعة على المنظمة والعاملين فيها ، والمساهمين بها والمتعاملين معها ، وذلك من خلال استثمار أموالها وزيادة إنتاجها ويمكن إيضاح أهم أهداف وظيفة الشراء في الأتي [3]:

1- استمرارية العمل : وهذا هدف تسعى إليه كل المنظمات وذلك من أجل الاستمرار في الحصول على الإيرادات التي تغطي التكاليف وتزيد عليها لتحقيق الأرباح ، فالمحافظة على مستوى مناسب من كميات المشتريات وضمان تدفق هذه المواد بالترتيب والتوقيت المناسب يضمن انتظام العمل لدى المنظمة ، وعدم توقفه وبالتالي استمرارية المنظمة

2- تعزيز المركز التنافسي للمنظمة : ويتم هذا التعزيز من خلال حصول المنظمة على مواد ذات جودة مناسبة لاستخدامها في سلع بجودة مناسبة أيضاً ، وبيع هذه السلع بدورها بالسعر المناسب وإنتاج كميات من السلع تغطي حاجة السوق من السلع أيضاً بالشكل المناسب ، ولا ننسى أيضاً أن المعاملة مع الموردين والمسوقين لها دور كبير في تعزيز المركز التنافسي لآي منظمة .

3- الشراء بكميات مناسبة : عند معرفة حاجة المنظمة للمواد لابد وأن يكون الشراء متوافق مع احتياجات المنظمة ، بحيث لا يزيد عن حاجتها ، ولا يؤدي بالتالي إلى تجميد الأموال ، وكذلك لا يقل عما هو مطلوب ، بحيث يؤدي إلى توقف العمل.

4- اختيار مصادر التوريد المناسبة : ويتم ذلك بعد المفاضلة بين الموردين واختيار الأفضل منهم من حيث الالتزام بمواعيد التوريد ومستوى الجودة ، وتقديم أفضل الأسعار .

---

(1) أحمد سرور محمد الإدارة العلمية للمشتريات والمخازن ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ط1 ، 1992م ، ص ص 11-13.
(2) أحمد سرور محمد الإدارة العلمية للمشتريات والمخازن ، المرجع السابق ، ص ص 11-13.
(3) حمد راشد الغدير ، إدارة الشراء والتخزين ، عمان : دار زهران للنشر ، ط1، 1997م ، ص ص 8-9.

5- تحسين العلاقات مع الموردين : كسب ثقة الموردين وتعاونهم مع المنظمة عند الحاجة إليهم، ويتم ذلك من خلال الوفاء بالالتزامات المطلوبة تجاههم.

6- التنسيق مع الإدارات والأقسام الأخرى : إن من هدف الشراء التنسيق بين الإدارات ، وذلك لاعتماد الإدارات على بعضها البعض .

7- التسليم الصحيح : أي مقابلة احتياجات المشترى الخاصة بالتسليم ، والتي يكون لها أثر على عامل الوقت وعامل تكاليف النقل [1].

8- الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الكفاية في الشراء ، وذلك بتجنب الإسراف ، والتكرار في الطلبيات والتقادم للمواد المختلفة المشتراة ، ويجب أن تبنى قرارات الشراء على أساس أهداف محددة قصير الأجل وطويلة الأجل [2].

2.1 وظائف إدارة المشتريات وعلاقتها بالإدارات الأخرى:

1.2.1 وظائف إدارة المشتريات:

لإدارة المشتريات وظائف أساسية تقوم بها بالإضافة إلى ذلك هنالك وظائف فرعية أخرى قد تقوم بها إدارة المشتريات أو تسند لإدارة أخرى بالمنظمة.

أولاً- الوظائف الرئيسة[3]:

وهي متمثلة في الآتي:

1-وظيفة التعرف على الاحتياجات:

تتضمن هذه الوظيفة التعرف على احتياجات مختلف الأقسام والإدارات بالمنظمة، حيث تبدأ الحاجة للشراء من الأقسام والإدارات ، وذلك عندما يدرك رئيس القيم (أو مدير الإدارة) ضرورة توافر هذه الحاجة من المواد لممارسة نشاط القسم أو الإدارة ، حيث تقوم بإصدار أمر توريد إلى مخازن المنظمة، وعندما لا تتوفر هذه الحاجة في المخازن فإن مدير المخازن يحول طلب الحاجة إلى إدارة المشتريات لتدبيرها ونجد في معظم المنظمات هناك الكثير من المواد التي يتم استخدامها بصفة مستمرة ومنتظمة ، وإدارة المشتريات الرشيدة هي التي تتوقع الحاجة إلى هذه المواد والكميات المناسبة منها ووقت الاحتياج لها فتعمل على توفيرها لكي تقلل من احتمال نفاذها ، ويساعد دائرة الشراء على ذلك قدرتها على التنبؤ بحاجات المنظمة بالاستناد إلى خبرتها الطويلة في تلبية حاجات المنظمة من المواد(4)، وفي بعض الأحيان قد يزداد الطلب على بعض أنواع المواد لسبب أو لآخر ، ولذلك فإنه في كثير من منظمات الأعمال تقوم إدارة المشتريات بتنمية مصادر توريد بديلة للاستعانة بها في تلك المواقف، وبمجرد أن يتم التعرف على الاحتياجات المطلوب شراؤها فإنه يجب أن يتم تحديد المواصفات التي سوف يتم الشراء بها ، ويجب أن يتم هذا التحديد بدقة ، حيث أن الخطأ في تحديد المواصفات بدقة يكلف المنظمة كثيراً، وقد لا يكتشف ذلك الخطأ إلا بعد وصول المواد المطلوبة من المورد، وفي هذه الحالة قد يكون من الصعب إرجاع المواد المشتراة للمورد لتغيير المواصفات وإرسال مواد أخرى بالمواصفات السليمة، وحتى في

([1]) صلاح الشنواني، الأصول العلمية للشراء والتخزين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ب.ط،1999م، ص 22.
([2]) صلاح الشنواني ، الأصول العلمية للشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 22
([3]) أحمد سرور محمد ، الإدارة العلمية للمشتريات والمخازن ، القاهرة،ط1، مكتبة عين شمس ، 1990، ص ص 19-26.
([4]) مهدي حسن زويلف، علي سليم العلاونة ، إدارة الشراء والتخزين مدخل كمي، عمان ط1 ، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع ، 1998م ، ص 16.

حالة قبول المورد لإرجاع المواد ، فإن المنظمة تتحمل مصاريف النقل والشحن والتأمين للمواد المرتجعة من المنظمة للمورد ومن المورد للمنظمة مرة أخرى، إضافة إلى الوقت الضائع حتى تصل البضاعة بالمواصفات السليمة ، وتكلفة هذا الوقت الضائع غالباً ما تكون مرتفعة ، بحيث قد يؤدي ضياع الوقت وخاصة بالنسبة للأقسام الإنتاجية إلى عدم قدرة تلك الأقسام على الوفاء بمواعيد التسليم للعملاء مما يؤثر على سمعة المنظمة، ويتضمن توصيف الحاجة الأمور الآتية(1):

أ- النوعية أو المواصفات الفنية والاقتصادية ، فالمواصفات من النواحي الفنية تكون ناتجة عن نظرة الإدارة الطالبة وحاجتها العملية ، أما المواصفات الاقتصادية والاختيار بين البدائل فهي من مهمة إدارة المشتريات وهنا يتم التدقيق على عدة أمور منها: التأكد من مواصفات المواد المطلوبة وخصائصها الفنية ، والمواعيد أي متى تتحقق هذه الحاجة والصنف والدرجة أو النخب.

ب- الشروط المرتبطة بعميلة توصيف المواد وتعتبر جزءاً من المواصفات المطلوبة، ومنها: التحقق من مدى ملائمة المواصفات لاحتياجات المنظمة الفعلية ومدى إمكانية الحصول عليها بشكل ميسر وبأسعار معقولة ، وكذلك مدة التسليم ومكان التسليم والشروط الجزائية وطريقة الدفع.

2-وظيفة اختيار مصادر التوريد:

وتتضمن هذه الخطوة التي تلي التعرف على الاحتياجات تحديد ما إذا كانت المواد المطلوبة من الأنواع التي سبق شراؤها من قبل أم أنها تُشترى لأول مرة ، حيت تكون لدى مدير المشتريات قائمة بأفضل مصادر التوريد للمواد التي سبق شراؤها ، واختيار مصدر معين -مورد معين- من هذه المصادر بحيث تؤخذ في الاعتبار السعر وشروط التسليم وضمان استمرارية التوريد ... إلخ.

أما بالنسبة للمواد التي لم يتم شراؤها من قبل ، فإن مدير المشتريات يقوم بتجميع المعلومات من الموردين الذين يمكنهم توريد تلك المواد للمنظمة ، وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من عدة مصادر أهمها " الكتالوجات " التي يصدرها الموردون والدلائل التجارية التي تصدرها هيئات متخصصة وغيرها من مصادر المعلومات المختلفة.

3- وظيفة المفاوضات:

حيث تقوم إدارة المشتريات بالتفاوض مع المورد أو الموردين الذين تم اختيارهم لتوريد الاحتياجات المطلوبة، ويعتبر سعر الشراء من أهم البنود في عملية المفاوضات مع الموردين ، وخاصة في حالة المواد التي يتم شراؤها لأول مرة ، أو المواد التي تطلب بمواصفات معينة، أو تلك التي يقوم المورد بصنعها خصيصاً للمنظمة المشترية، أما المواد التي تُشتري بصفة منتظمة أو ذات الأسعار المستقرة في السوق، فإنه لا يتم التفاوض مع الموردين بشأن أسعار توريدها ، بالإضافة إلى المفاوضات حول سعر الشراء فإن التفاوض يتم بشان شروط التسليم والشحن والنقل والتامين على البضاعة المشتراة، وربما المعاملة بالمثل (قيام المورد بشراء احتياجاته من المنظمة المشترية)، كما تتضمن المفاوضات خدمات ما بعد الشراء وخاصة بالنسبة، للآلات مثل: التركيب والصيانة وتدريب العاملين وتوفير قطع الغيار... إلخ.

(1) حمد رااشد الغدير ، إدارة الشراء والتخزين ، عمان ، د.ط، دار زهران للنشر ، 1997م، ص 10.

4- وظيفة إصدار أوامر الشراء:

يتم إصدار أوامر الشراء إلى الموردين لتوريد الاحتياجات المطلوبة ، ويتم ذلك وفقاً لنماذج معينة تصدرها المنظمة المشترية ويتضمن نموذج أمر الشراء الكثير من البيانات الأساسية التي تتعلق بالمواد المطلوبة مثل أسماء الأصناف المطلوبة ومواصفاتها والكمية المطلوبة والتاريخ المطلوب فيه التوريد ، والسعر المتفق عليه ومكان التوريد (التسليم).

ويتم توقيع أمر الشراء بواسطة مدير المشتريات ، وعادة ما يتم إصدار هذه الأوامر من أصل وعدة صور ، حيث يتم إرسال الأصل للمورد وتحتفظ إدارة المشتريات بإحدى الصور وترسل باقي الصور إلى بعض الإدارات أو الأقسام الأخرى بالمنظمة، مثل المخازن والحسابات والفحص والاستلام، وتختلف نماذج أمر الشراء (التوريد) من منظمة لأخرى من ناحية التصميم إلا أنها جميعاً يجب أن تحتوي على البيانات الأساسية السابق ذكرها ، كما تختلف أيضاً من ناحية عدد الصور لأمر الشراء، ويعتمد ذلك على مدى تعقد وكبر حجم المنظمة المشترية ونظم الرقابة على المواد بها.

5- وظيفة متابعة أوامر الشراء:

إن من مسئولية إدارة المشتريات أن تقوم بمتابعة تنفيذ أمر الشراء ، وقد يقوم بمتابعة عملية التنفيذ هذه بعض العاملين بإدارة المشتريات، وذلك بالنسبة للمواد التي تتسم باستمرارية التوريد والتي يتم شراؤها بانتظام من مورد معين أو أكثر، أما بالنسبة لأوامر الشراء لمواد معينة ذات طبيعة خاصة أو مواصفات خاصة فإن متابعة تنفيذ تلك الأوامر تصبح من مسئولية مدير المشتريات ، حيث يتولى بنفسه التأكد من وصول تلك المواد من المورد في الوقت والمكان المتفق عليه وبالمواصفات والكميات المحددة في أمر الشراء.

وفي بعض الأحيان تقوم إدارة المشتريات بمتابعة تنفيذ جميع أوامر الشراء الصادرة إلى الموردين، وفي منظمات أخرى يتم فقط المتابعة لأوامر الشراء الهامة، وذلك لما تنطوي عليه عملية متابعة تنفيذ أوامر الشراء من تكلفة وقت، ولذا يجب المفاضلة ما بين تكلفة متابعة تنفيذ أوامر الشراء والمخاطر التي يمكن أن تحدث من تأخر المورد في تنفيذ أوامر الشراء ، فكلما كانت المخاطر أكبر كلما كانت هناك ضرورة لمتابعة أوامر الشراء.

6- وظيفة مراجعة الفواتير:

في بعض منظمات الأعمال تتولى إدارة الحسابات القيام بوظيفة مراجعة الفواتير التي يصدرها المورد ويرسلها مع البضاعة المطلوبة ، بينما ترى بعض المنظمات الأخرى أن هذه الوظيفة من اختصاص إدارة المشتريات ، وذلك لعدة أسباب منها أن وصول فواتير الشراء مع البضاعة يؤكد لإدارة المشتريات تمام تنفيذ عملية الشراء حيث أن تمام تنفيذ الأوامر يعتبر من مسئولية إدارة المشتريات، كما أنه في حالة وجود خطأ ما بالفواتير فإن مدير المشتريات هو الذي يخاطب المورد لتصحيح ذلك الخطأ وتعديله ، ويعتبر الوقت من المحددات الهامة في ذلك الشأن ، وعندما تتولى إدارة الحسابات مراجعة الفواتير فإنها لا تقوم بمخاطبة المورد بل ترجع إلى إدارة المشتريات لكي تقوم بالاتصال بالمورد لتصحيح الخطأ بالفواتير ، وبالإضافة إلى كل ذلك فإن من أهداف وظيفة الشراء أن يتم الشراء بالسعر المناسب، ولكي يتحقق ذلك فإنه من المفضل أن تقوم إدارة المشتريات بنفسها بمراجعة الفواتير والتأكد من وصول البضاعة بالأسعار المتفق عليها مع الموردين.

7- وظيفة الاحتفاظ بالسجلات والتقارير عن الموردين:

حيث تقوم إدارة المشتريات بالاحتفاظ بسجلات تدون بها جميع عمليات الشراء التي تقوم بها ، وكذلك الاحتفاظ بملفات خاصة تتضمن كافة النماذج والمستندات التي يتم استخدامها في جميع عمليات الشراء ، وكذلك تقوم إدارة المشتريات بالاحتفاظ بسجلات خاصة بالموردين تدون بها أسماؤهم وكافة المعلومات التي تتعلق بهؤلاء الموردين الذين تتعامل معهم ، ويطلق عليه سجل الموردين ، حتى يتم الرجوع إليه في تنفيذ كثير من العمليات الشرائية ، كما يتم الاحتفاظ بأوامر الشراء والتي تعتبر بمثابة عقود بين إدارة المشتريات وبين الموردين، كما أن طلبات الشراء التي تصل من الأقسام والإدارات الأخرى يتم الاحتفاظ بها كمستندات يتم على أساسها الشراء بحيث يتم الرجوع إليها في حالة وجود خلاف بين القسم الطالب وإدارة المشتريات وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمواصفات أو الكميات المطلوبة.

8- وظيفة تنمية العلاقات الطيبة مع الموردين:

حيث تبنى هذه العلاقات الطيبة مع الموردين على أساس من الفهم والثقة المتبادلة بين الطرفين، حيث تساعد هذه العلاقات إدارة المشتريات في تحقيق الكثير من أهدافها مثل: الشراء بالسعر المناسب وبالكمية والجودة المناسبتين وفي الوقت المناسب وبأفضل الشروط ، حيث يتم الحكم على مدى كفاءة إدارة المشتريات في آداء وظائفها على مدى قدرتها على تنمية العلاقات الطيبة مع الموردين وتحقيق ولائهم للمنظمة والذي تظهر قيمته الحقيقية في الظروف الصعبة وأوقات الشدة.

ثانياً- الوظائف الفرعية[1]:

1- وظيفة النقل:

تتضمن وظيفة النقل بعض الأنشطة الأساسية مثل: اختيار وسيلة النقل المناسبة ، تحديد مسارات النقل، تحديد أماكن الشحن، جدولة الشحن والنقل ونقل البضاعة المشتراة من المورد إلى المنظمة إلى العملاء، وفي الغالب ما تقوم إدارة المشتريات بالإشراف على نقل البضاعة المشتراة من الموردين إلى المنظمة بينما تتولى إدارة المبيعات حركة نقل منتجات المنظمة إلى العملاء.

ويرى الكثيرون أن وظيفة النقل تحتاج إلى مهارات فنية وخبرات عالية ، وأنه من الأفضل تولي قسم مستقل الإشراف على الأنشطة المتعلقة بوظيفة النقل وأنه لا مانع من وجود مندوب من إدارة المشتريات بقسم النقل حيث يقوم بتوصيل وجهة نظر إدارة المشتريات بخصوص مواعيد وصول البضاعة المشتراة وكيفية شحنها ونقلها ... إلخ ، ومعظم المنظمات الكبيرة تأخذ بهذا الاتجاه ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن بعض هذه المنظمات تجعل قسم النقل تابع لإدارة المشتريات.

2- وظيفة استلام البضاعة المشتراة:

تسند بعض المنظمات هذه الوظيفة إلى إدارة المشتريات، بينما ترى منظمات أخرى وجود قسم مستقل لاستلام البضاعة المشتراة من الموردين ويطلق عليه قسم الاستلام أو قسم الوارد، ويرى الكثيرون أن إدارة المشتريات يجب أن يكون لها اتصال مباشر بهذا القسم لعدة أسباب، أهمها: أنه قبل تخليص قيمة الفاتورة المرسلة مع البضاعة يجب التحقق من أن البضاعة الواردة تتفق مع أمر التوريد من كافة النواحي ، كما أنه في بعض الحالات يتطلب استلام البضاعة القيام ببعض الإجراءات السريعة والحازمة ، ولذا لابد من الاتصال المباشر مابين إدارة المشتريات وقسم الاستلام بحيث يساعد على أن تقوم إدارة المشتريات بسرعة الاتصال

(1) أحمد سرور محمد ، الإدارة العلمية للمشتريات والمخازن، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26-30.

بالمورد في حالة وجود بضاعة مكسورة أو تالفة مثلاً. مما يتطلب سرعة اتخاذ إجراءات قانونية سواء بالرجوع إلى شركة التأمين أو الشاحن لتعويض البضاعة التالفة.

3- وظيفة الفحص:

وترتبط هذه الوظيفة بوظيفة الاستلام حيث تفحص الأولى الكميات الموردة بينما تختبر الثانية المواصفات والجودة ، وفي بعض المنظمات تسند وظيفة الفحص إلى قسم الاستلام أو إدارة الإنتاج أو المشتريات، بينما في منظمات أخرى يتولى قسم مستقل بهذه الوظيفة؛ وذلك من أجل التقليل من إمكانية التواطؤ مابين المشترى والبائع، كما يساعد وجود قسم مستقل على رفع كفاءة آداء هذه الوظيفة، وذلك بتعيين أفراد متخصصين في عملية الفحص وخاصة بالنسبة للمواد والإمدادات الفنية والتي تحتاج إلى خبرة ودراية عالية بطرق فحصها ومطابقتها للمواصفات والجودة المطلوبة، أما عندما تكون معظم المشتريات غير فنية فإن إسناد وظيفة الفحص لقسم المشتريات تكون له مزايا أهمها السرعة في الرد على المورد في حالة عدم مطابقة المواصفات للمواد المطلوبة ، كما أن ذلك يجعل معظم تعاملات واتصالات المورد مع جهة واحدة مما يسهل كثيراً من إجراءات التعامل بين المشترى والبائع.

4-مراقبة المخزون:

ويتم إسناد وظيفة التخزين في معظم المنظمات الصناعية إلى قسم مستقل بالمنظمة لكي يتولى مسئولية التخطيط والمراقبة للمخزون السلعي ، وخاصة عندما تكون المواد المشتراة من الأنواع دائمة التغير ، أما بالنسبة للمنظمات الصغيرة نسبياً فإنه يتم إسناد هذه الوظيفة إلى إدارة المشتريات، وذلك لوجود علاقة وثيقة مابين الشراء والتخزين مما يساعد على رفع كفاءة كلتا الوظيفتين معاً.

5-التخلص من المخلفات أو الفائض:

وتسند بعض المنظمات الصناعية هذه الوظيفة إلى إدارة المشتريات ، ويرى البعض أنه ليس من المناسب إسناد مثل هذه الوظيفة إلى إدارة المشتريات؛ لأنها تتضمن أنشطة تتعلق بالبيع لا بالشراء، ومع ذلك فإن البعض الآخر يرى في حالة وجود نصوص مع المورد على إمكانية رد المخلفات أو المواد المستعملة خلال فترة معينة فإن أفضل من يستطيع أن يتصل بالمورد هو قسم الشراء ، ومن ناحية أخرى نجد أن ذلك القسم تتجمع لديه احتياجات مختلف الأقسام من المواد وقد يستطيع تحويل بعض المواد غير المستعملة بأحد الأقسام إلى أقسام أخرى تكون في احتياج إليها مما يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة ، لأن هذه المواد إذا بيعت كمخلفات فإنها ستباع بسعر أقل من قيمتها، بينما تحويلها إلى قسم آخر بالمنظمة في احتياج لها يحافظ على قيمتها.

2.2.1 علاقة إدارة المشتريات بالإدارات الأخرى:

المنظمة تمثل نظاماً مفتوحاً ، إلا أنه يتألف في الوقت ذاته من أنظمة فرعية تربطها روابط وعلاقات متبادلة ، يؤثر كل منها على كفاءة الأخر ، وتمثل إدارة الشراء إحدى هذه النظم الفرعية من نظام المنظمة تربطها علاقات متنوعة مع النظم الفرعية الأخرى في المنظمة(1).

وحيث أن وظيفة الشراء تقوم بأعمال المشتريات لخدمة الإدارات الأخرى في المنظمة ، وهذا الوضع يجعل لوظيفة الشراء كوحدة إدارية ، علاقة مع جميع الإدارات بالمنظمة ، وسنتناول هذه العلاقات في الآتي:

(1) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ، إدارة الشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

1-علاقة إدارة المشتريات بالإدارة الهندسية:

ونعني بالإدارة الهندسية: الإدارة التي تبحث عن كل جديد سواء كان الجديد في الإنتاج أو طرقه أو المواد الأولية ، أو الآلات الحديثة لتقدم نماذج يجري استخدامها من قبل إدارة الإنتاج ، ويمكن اختصار علاقتها بإدارة الشراء في الآتي [1]:

أ- إن إدارة الشراء ترتبط بالإدارة الهندسية بعلاقة تنسيقية من أجل التوصل للمواصفات التي تحتاج إليها المنظمة ، وقد تزود إدارة الشراء الإدارة الهندسية بالخبرة عند شراء المواد أو تسليمها من المورد في حالة المواد ذات المواصفات العالية ، وذلك عند إجراء الفحص والتفتيش [2].

ب- تقوم الإدارة الهندسية بتقديم النصيحة لإدارة الشراء ، وذلك بقبول البديل للمواد في حالة صعوبة الحصول عليها ، أو في حالة ارتفاع أسعارها شريطة أن يكون البديل محققاً للجودة المناسبة [3].

ج- يتم التعاون بين إدارة الشراء والإدارة الهندسية فيما يتعلق بوضع موازنة سليمة بين كل من النواحي الاقتصادية المتعلقة بالشراء ، والنواحي الفنية المتعلقة بالتصميم [4]، حيث تهتم الإدارة الهندسية بالنواحي الفنية (المواصفات والجودة) دون الاهتمام بمسألة التكلفة ، بينما تهتم إدارة الشراء بالنواحي الاقتصادية للسلعة من حيث دراسة أسعارها وأسواق توريدها ومحاولة خفض تكلفتها إلى أقل مستوى ممكن .

2-علاقة إدارة المشتريات بإدارة الإنتاج:

هناك علاقة قوية ومؤثرة تربط إدارة المشتريات بالإنتاج وتتمثل في الآتي:

أ- يجب على إدارة الإنتاج إحاطة إدارة المشتريات بخططها قبل تنفيذها بمدة كافية ، حتى تقوم إدارة المشتريات بالتخطيط السليم اللازم للحصول على المواد والأصناف المطلوبة [5].

ب- على إدارة المشتريات إحاطة إدارة الإنتاج بالمواعيد المتوقعة للاستلام وإخطارها في الحال عند حدوث أي تأخير مفاجئ في التسليم ، حتى تعيد النظر في الخطط الموضوعة ، وبدلك قد تتمكن من تلافي حالات التوقف في الإنتاج (6).

ج- إدارة الشراء هي التي توفر متطلبات الإنتاج ، وتتعاون مع إدارة الإنتاج من أجل زيادة كفاءة آداء المشروع ، حيث تهدف إدارة الشراء إلى تحقيق أكبر ربح عن طريق القيام بمهامها بأعلى درجة من الكفاءة ، تهتم إدارة الإنتاج بالحصول على أقصى ما يمكن من مواد وبأعلى درجة من الجودة، وهذا يحتم على الإدارتين وجود ثقة متبادلة للوصول إلى طريق مشترك يؤدي إلى تحقيق مصلحة المنظمة (7).

د- قد تتعاون كلا الإدارتين في تحديد المواصفات ، رغم أن القرار النهائي في تحديد المواصفات يرجع إلى إدارة الإنتاج (8).

([1]) بسام أبو خضير، إسماعيل أبو العلا، إدارة المشتريات والمخازن، عمان: دار الفكر، 1987م، ب.ط ، ص41 .
([2]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ، إدارة الشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.
([3]) مهدي حسن زويلف ، إدارة المواد– الشراء والتخزين في منظور كمي ، نفس المرجع السابق ، ص 27.
([4]) عمر وصفي عقيلي وآخرون إدارة المواد – الشراء والتخزين في منظور كمي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1، 1997 ، ص ص 49-50.
([5]) صلاح الشنواني ، الأصول العلمية للشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.
([6]) صلاح الشنواني ، الأصول العلمية للشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص45.
([7]) صلاح الشنواني، الأصول العلمية للشراء والتخزين، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1979م، ب.ط ص11.
([8]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ، إدارة الشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

ه- لابد وأن تحيط إدارة الشراء إدارة الإنتاج بمدى توافر المواد واتجاهات الأسعار ليتسنى لها النظر في البدائل عند ندرة المواد وارتفاع الأسعار[1].

3- علاقة إدارة المشتريات بالإدارة المالية :

عملية الشراء لا تتم إلا بتوفر الأموال اللازمة المطلوب دفعها إلى المورد وبناء على ذلك تتمثل العلاقة بين الإداريين في الآتي :

أ- ترتبط إدارة الشراء ارتباطاً عضوياً مع الإدارة المالية حتى قبل إجراء عملية الشراء . حيث لابد وأن تحصل على موافقة الإدارة المالية قبل الدخول في أي التزامات مالية وذلك للتأكد من وجود مخصصات مالية كافية [2].

ب- تقتضي مبادئ المحاسبة أن تتشابه وتتماشى مع نماذج الشراء ، ومتطلبات الإدارة المالية، كما تقوم إدارة الشراء بآداء الكثير من العمليات المالية والحسابية ، مثل شروط الدفع [3].

ج- كما لا تستطيع الإدارة المالية صرف فواتير الشراء دون تأييد إدارة الشراء لوصول المادة وسلامتها [4].

د- تمد الإدارة المالية إدارة المشتريات بمعلومات عن العائد على الاستثمار ، وكيفية حساب الاستهلاكات المختلفة ، والفائدة ، والضرائب ، ومختلف العناصر التي تؤثر في الاستثمارات الرأسمالية وغيره ، كما تقوم بإعداد الميزانية العامة للمنظمة ومعرفة مدى مساهمة إدارة المشتريات في تنفيذ الخطط الموضوعة [5].

4-علاقة إدارة المشتريات بإدارة التسويق :

تعتمد إدارة التسويق في تحقيق أهدافها على كفاءة إدارة المشتريات وما توفره من سلع، حيث تتمثل العلاقة بين الإدارتين في الآتي:

أ- تعتمد إدارة التسويق في تحقيق أهدافها على ما توفره إدارة المشتريات لها من سلع أو مواد وبمواصفات معينة ، وعليه فإن إدارة التسويق تزود إدارة المشتريات بمواصفات السلع التي يحتاجها السوق أو الزبائن بمواصفات معينة [6].

ب- تقوم إدارة الشراء بإمداد إدارة التسويق بالمعلومات الخاصة بطرق بيع الموردين ، وذلك لقرب إدارة الشراء من الموردين[7].

ج- تقوم إدارة التسويق بإحاطة إدارة المشتريات بالمبيعات المحتملة كما أن إدارة التسويق، لها علاقة بإدارة الشراء ، بحيث تُعين الأولى الثانية في التخطيط لمشترياتها من المواد[8].

5-علاقة إدارة المشتريات بإدارة المخازن:

هنالك علاقة قوية ومؤثرة بين الإدارتين ، حيث أنه في المنظمات الصناعية يفضل أن تكون الإدارتان في إدارة واحدة ؛ نظراً لارتباط عملهما مع بعض حيث تمثل العلاقة بينهما في الآتي :

([1]) علي الشريف، علي الشرقاوي، إدارة الشراء والتخزين، القاهرة:دار النهضة العربية، 1983م، ص 104.
([2]) علي الشريف ، علي الشرقاوي ، إدارة الشراء والتخزين ، نفس المرجع السابق ، ص 108.
([3]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ،إدارة الشراء والتخزين، مرجع سبق ذكره ، ص33.
([4]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ، نفس المرجع السابق، ص33.
([5]) أحمد عرفة ، سمية شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.
([6]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ، إدارة الشراء والتخزين، مرجع سبق ذكره ، ص32.
([7]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ، نفس المرجع السابق ، ص32.
([8]) مهدي حسن زويلف، إدارة الشراء والتخزين في منظور كمي، مرجع سبق ذكره ، ص19.

أ- العلاقة بين إدارة المشتريات وإدارة المخازن علاقة قوية ومؤثرة ، وهي في ذات الوقت علاقة تنسيقية ، إذ تعتمد خطط الشراء على موجودات المواد في المخازن ، كما أنها لابد وأن تتعرف على موجودات المخازن من المادة قبل الشروع بشرائها[1].

ب- إخطار إدارة الشراء والإنتاج معاً عند تلف المواد المخزنة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير المواد وتجنباً لتوقف الإنتاج [2].

ج- إذا توقعت إدارة الشراء هبوط الأسعار يلزمها تأجيل الشراء ، والوصول إلى الحد الأدنى للمخزون أملاً في الشراء عند هبوط الأسعار ، أما إذا توقعت ارتفاع الأسعار فإنها ستوحي إلى إدارة الشراء بشراء كمية كبيرة تجنباً لارتفاع الأسعار وزيادة الإنفاق ، كما تحدد كلا الإدارتين كمية المخزون بما لا يسمح بتجميد رأس المال ، ولهذا كله لابد من تدفق معلومات يومية بين الإدارتين [3].

6-علاقة إدارة المشتريات بإدارة مراقبة الجودة :

يُعد الشراء بالجودة المناسبة من أهداف إدارة المشتريات الأساسية ، إلا أن العلاقة التي تربط الإدارتين مع بعضهما تتمثل في الآتي:

أ- تقوم إدارة مراقبة الجودة بإطلاع إدارة المشتريات والموردين على الطرق التي ستستخدمها في فحص المواد ، ويتم الاتفاق على المعايير المقبولة ؛ وذلك لمنع وجود أي مشاكل أو سوء تفاهم بين إدارة المشتريات والمورد في المستقبل [4].

ب- تساعد إدارة مراقبة الجودة إدارة المشتريات في اختيار الموردين الذين تتوافر لديهم المواد المطلوبة بالمواصفات المطلوبة [5].

ج- بعد ظهور نتائج فحص جودة المواد لابد وأن تقوم إدارة مراقبة الجودة بتسليم النتائج لإدارة المشتريات فوراً ؛ وذلك من أجل إصدار المواد من المخازن إلى إدارة الإنتاج، وحتى لا يسبب التأخير تعطل الإنتاج ، وحتى لا تتحمل المنظمة تكاليف هي في غنى عنها ، وخاصة وإن كان المورد قد حدد مدة زمنية للضمان [6].

7-علاقة إدارة المشتريات بإدارة الحركة (النقل):

لإدارة النقل علاقة قوية تربطها بإدارة المشتريات وذلك لمساهمتها في نقل المواد المشتراة ، وحتى تصل إلى مخازن المنظمة وتتمثل العلاقة في الأتي:

أ- على إدارة المشتريات أن تكون على اتصال دائم مع إدارة الحركة والنقل؛ لمعرفة مدى تنفيذ الشراء ووصول البضاعة (7).

ب- تقوم إدارة المشتريات باختيار وسائل الشحن الملائمة ، وذلك حسب طبيعة السلع والمواد المطلوبة ، والمقارنة بين أجور الشحن ، وهي المعلومات تتحصل عليها من إدارة الحركة والنقل (1).

([1]) مهدي حسن زويلف، علي سليم العلاونة، إدارة الشراء والتخزين مدخل كمي، مرجع سبق ذكره، ص32.
([2])مهدي حسن زويلف، علي سليم العلاونة، إدارة الشراء والتخزين مدخل كمي، نفس المرجع السابق، ص33.
([3]) علي الشريف ، علي الشرقاوي ، إدارة الشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.
([4]) منى محمد إبراهيم البطل ، إدارة المشتريات والمخازن ، مرجع سبق ذكره ، ص76.
([5]) منى محمد إبراهيم البطل، إدارة المشتريات والمخازن ، نفس المرجع السابق ، ص 76.
([6]) أحمد عرفة ، سمية شلبي ، الإدارة الشرائية والفراغ ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.
([7]) مهدي حسن زويلف ، علي سليم العلاونة ، إدارة الشراء والتخزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

ج- في حالة وجود إدارة مستقلة بالنقل فإن إدارة المشتريات تضع تخطيطاً شاملاً لعمليات النقل ؛ لضمان توزيع حجم النقل على مدار السنة ، وحتى لا يأتي وقت تكون فيه وسائل النقل التابعة للمنظمة عاطلة ولا تضطر المنظمة إلى استخدام وسائل نقل خارجية بسبب ضغط العمل لديها [2].

8-علاقة إدارة المشتريات بإدارة الصيانة :

هناك علاقة تربط إدارة المشتريات بإدارة الصيانة متمثلة في الآتي [3]:

أ- خفض تكاليف شراء وتخزين قطع الغيار ؛ وذلك بالإقلال من معدلات استهلاكها .

ب- الحفاظ على العمر التقديري أو النمطي لاستخدام الآلات أو المعدات .

ج- إمكانية تنفيذ خطط الإنتاج والصيانة والالتزام بمواعيد الاتفاق مع العملاء ، وبالتالي الحفاظ على سمعة المشروع .

د- تقديم خدمات الصيانة لبعض الآلات ، بحيث تكون تكلفة الإصلاح والصيانة أقل من تكلفة الشراء ، وبالتالي يوفر على إدارة المشتريات القيام بالشراء بتكاليف أعلى [4].

9-علاقة إدارة المشتريات بإدارة الأفراد:

إن مصدر العلاقة بين هاتين الإدارتين هم الأفراد العاملون في إدارة المشتريات ، حيث يتبعون فنياً لمدير المشتريات ، ويطلب منهم تنفيذ أعمال معينة في مجال المشتريات ، ولكنهم أيضاً يتبعون من ناحية التعيين والنقل والمكافئات والسجلات إدارة شؤون العاملين ، وبالتالي يشعر العاملون بأن لهم رئيسين هما :

- الرئيس الفعلي الذين يعملون معه وهو مدير المشتريات .

- الرئيس الذي يحفظ لهم سجلاتهم والمسئول عنهم في الأصل ، وهو مدير إدارة الأفراد ، ولذا لابد من تنظيم العلاقة بين إدارة المشتريات وإدارة الأفراد كما يلي [5]:

أ- إدارة المشتريات:

- حيث يُطلب من إدارة المشتريات بيان احتياجاتها من القوى العاملة في الوقت المناسب من حيث أعدادهم ومؤهلاتهم ومواصفاتهم ، وتقوم إدارة الأفراد بتوفيرهم حسب رغبة وطلب إدارة المشتريات .

- بيان احتياجات الأفراد العاملين في إدارة المشتريات إلى التدريب ، حتى تتمكن إدارة الأفراد من وضع الدورات والبرامج التدريبية الملائمة لهم .

- يقوم مدير إدارة المشتريات بعمل موازنة للقوى البشرية ، وكذلك للمواد أيضاً ، حيث يطلب من مدير إدارة الأفراد نقل بعض الأفراد الزائدين في إدارة الشراء ، وتوفير أماكن أخرى لهم في إدارات أخرى ، وكذلك يطلب من مدير إدارة الأفراد توفير أفراد عاملين في حالة وجود نقص في بعض وظائف وأنشطة إدارة المشتريات.

([1]) مهدي حسن زويلف ، إدارة الشراء والتخزين في منظور كمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.
([2]) أحمد سرور محمد ، الإدارة العلمية للمشتريات والمخازن ، مرجع سبق ذكره ، ص32.
([3]) فوزي شعبان مدكور ،إدارة الصيانة والأمن الصناعي، مراجعة حسين عطا غنيم ، القاهرة: جامعة القاهرة ، التعليم المفتوح ، ط1 ، ص 8.
([4]) فوزي شعبان مدكور ، نفس المرجع السابق ، ص 33.
([5]) حمد راشد الغدير، إدارة الشراء والتخزين، عمان: دار زهران للنشر، ط1 ، 1997م ، ص ص57-59.

ب- إدارة الأفراد:

1- عليها توفير الأفراد المطلوبين من قبل إدارة المشتريات بالمواصفات المطلوبة والأعداد المطلوبة والإشراف على تدريبهم وتأهيلهم .

2- التنسيق بين الإدارتين فيما يتعلق بالترقية والمكافئات والحوافز والإجازات والعقوبات والنقل والترفيع ، حيث يتم تسجيل هذه الأمور في سجلات الأفراد الموجودة في إدارة الأفراد.

10-علاقة إدارة المشتريات بالإدارة العليا:

إن تبعية إدارة المشتريات للإدارة العليا بالمنظمة هي التي تخلق نوعاً من العلاقات المتداخلة بين إدارة المشتريات كإدارة فنية ، والإدارة العليا كإدارة مخططة وواضعة للسياسات ويمكن توضيح هذه العلاقة في الآتي[1]:

أ- تقوم الإدارة العليا بتحديد الأهداف العامة للمنظمة ولإدارة المشتريات ، وعلى مدير المشتريات أن يقبل تخطيط الإدارة العليا ؛ لأن إدارته تخضع للأشراف المباشر للإدارة العليا ، وهي التي تخطط له خطة العمل .

ب- إن من صلاحيات الإدارة العليا الموافقة النهائية على العقود، فالالتزامات طويلة الأجل ، والاتفاقيات أو المشتريات التي يترتب عليها التزامات كبيرة، لابد وأن يكون التصديق النهائي عليها من صلاحيات الإدارة العليا، وعلى مدير المشتريات أن لا يعارض ذلك ، ولا يحاول فرض وجهة نظره على الإدارة العليا ، حيث يجب عليه الاتصال بالإدارة العليا ، وأخذ رأيها في أي موضوع من هذه المواضيع ، التي تكون على مستوى المنشأة ، والمترتب عليها التزامات كبيرة.

ج- تقوم الإدارة العليا بتقييم كفاءات الآداء في إدارة المشتريات ، ويعتبر هذا التقييم جزءً لا يتجزأ من صلاحيات واختصاصات الإدارة العليا .

د- كما يمكن أن يشارك مدير المشتريات في تحديد الأهداف العامة للمنظمة ، وخاصة فيما يتعلق بأمور الشراء ، حيث له الحق في المشاركة في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والأهداف العامة للمنظمة ، وعلى الإدارة العليا أن تعطيه الأحقية في إبراز وجهة نظر إدارته في أي موضوع وتقدر ذلك وتقبله .

هـ- يتم تحقيق كل ما سبق ذكره ، وذلك بالتنسيق التام بين كلا من الإدارتين ، وحتى تتم عملية الشراء بنجاح لابد من تبادل المعلومات بين الإدارتين ، وأن يكون مدير المشتريات على علم بالسياسات العامة في المنظمة ؛ لكي يعمل على متابعتها ومراعاة شروطها في عمليات الشراء .

و- تحديد العلاقة بين الإدارتين يعتمد على مدى مركزية ولا مركزية القرارات في المنظمة ، ومدى التفاهم والثقة بين الإدارتين ، حيث أن الأهداف مشتركة بينهما.

([1]) حمد راشد الغدير، إدارة الشراء والتخزين، مرجع سبق ذكره ، ص ص59-61.

الخاتمة

تعتبر وظيفة الشراء من الوظائف أو الأنشطة الأساسية التي تمارس في المنظمات سواء أكانت تجارية أو خدمية وخاصة الإنتاجية، حيث تسند لها مهمة توفير كافة احتياجات المنظمة الضرورية لممارسة نشاطها من مواد خام، وآلات ومعدات ... إلخ، على أن يتم الشراء بالجودة والسعر والكمية والوقت المناسب، وهذا يتطلب وجود أسس أو مبادئ يجب اتباعها حتى تضمن إدارة المشتريات تحقيق أهدافها، ونظراً للعلاقة التي تربط هذه الإدارة ببقية الإدارات والأقسام الأخرى بالمنظمة في تحديد كمية الشراء المطلوبة، والتعرف على مواصفات تلك الكميات أو الأصناف ووقت الحاجة إليها، والمكان المطلوب توريد البضاعة له، ومن بين هذه الإدارات التي تربط إدارة المشتريات بعلاقة قوية ومؤثرة، هي إدارة التسويق، حيث تتأثر أهداف هذه الإدارة بآداء إدارة المشتريات بما توفره لها من مواد خام وآلات ومعدات ... إلخ، بشكل مباشر أو غير مباشر.

DIFFERENCE BETWEEN UNEMPLOYMENT AND POLICY OF NOT HIRING IN THE ARAB COUNTRIES

Dr Naser A. Bubaker Elzlatni Dr Yusri A. Abdelsalam

Introduction

The Arab world is known to have the highest unemployment rate among other regions across the globe. Although the economy has started to revive, the issue remains unresolved. This paper focuses on highlighting the difference between the phenomena of unemployment and the "no hiring" policy of the companies, particularly in the Arab region. There is a strong relation between policy of not hiring and unemployment. There may be several reasons behind formulating such policy. Practicing this policy in the Arab world has led to a boom in the unemployment rate. Thus, there is an interlinked relation between the two. Nevertheless, the government can intervene and take necessary measures to provide employment opportunities and make the companies change their "no hiring" policy into "hiring now" policy. In order to examine the difference, the following research shall first focus on the rising issue of employment and the underlying causes. The second half of the research paper shall explore the reasons behind the "not hiring" policy of the Arab countries. The poor response of employment opportunities to the economic growth has implied that there are some critical policy factors which are filled with flaws and need immediate attention. However, if the underlying cause for its perseverance is linked with the macro fundamentals of the International Financial Institutions (IFIs), the following factors were well placed; the reserves had its all imports covered for the next two years, fiscal accounts were in surplus or decreased and the rate of inflation was declining or moderate. In spite of the above well positioned factors, the unemployment rate mounted high (Kadri 2012, p.113). According to the published figures, unemployment rate has been responding inadequately to the economic growth fuelled by high oil price. The rate of job creation is falling much faster than the rate at which the labour force is growing (Levine 2013, p.3).

Literature Review:

The Arab world has been facing a critical challenge of creating 80 million jobs by 2020. In this recent time, approximately one in four Arabs is unemployed, which is the highest rate in the world. The direct opportunity cost of unemployment to the region is estimated at $40 to $50 billion each year. However, the potential costs associated with unemployment are not economic. Many observers have attributed the recent upheavals of the Arab Spring directly to the effects of chronic youth unemployment, raising the possibility of continued or future instability if this issue is not resolved in a timely manner.

There are vast variations in the economic, social, cultural and political conditions of different Arab nations that jointly make up the Arab world. These countries have unique factors that play a critical role in the unemployment issues in distinctive ways. Nonetheless, the time has come to look at a more holistic view of unemployment in

the Arab world, and to consider how the region as a whole may contribute to addressing the issue in spite of national differences. This paper reflects upon the issue of unemployment that has been rising and the reasons behind the policy of "no hiring" in the Arab region. Furthermore, it sets out to explore what role a state might be able to play in resolving this issue with hopes that a new approach to the problem will help stimulate constructive debate. It is carried out by analyzing six key elements of the employment ecosystem – economic conditions, quality of education, entrepreneurship, culture and societal perceptions, labour mobility and the role of state policy through the lens of regional integration. These are the elements that play a significant role in creating opportunities for employment. In other words, absence of any one of the elements may cause unemployment to rise. The art is to balance all the six elements to boost growth and employment in a state (PWC 2013).

Figure 1. Key Elements of Employment Ecosystem

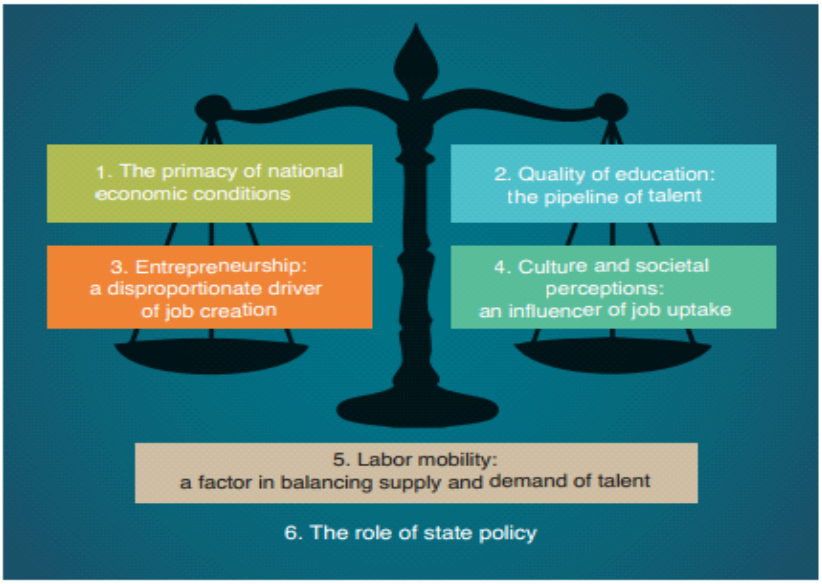

Figure 2. Unemployment Rate in Arab Countries

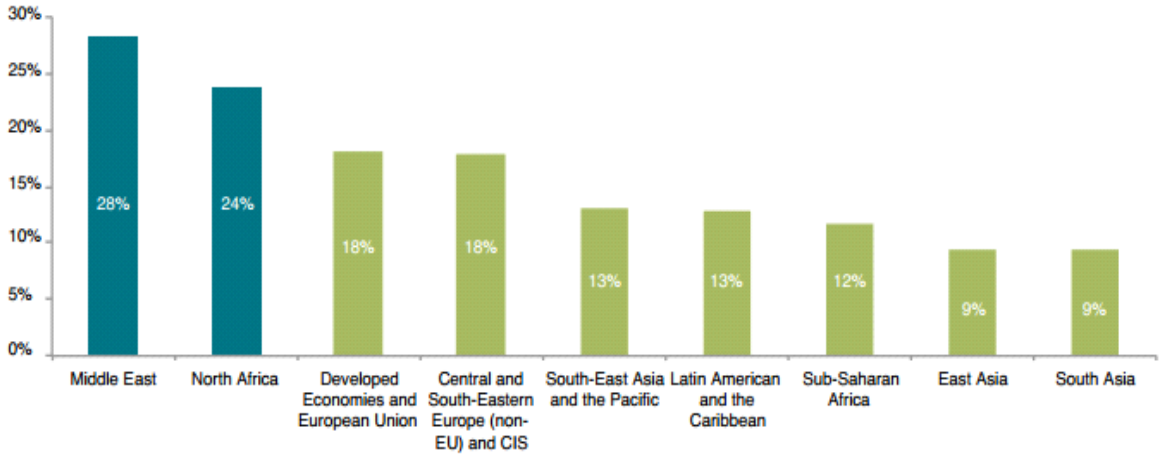

It can be seen in figure 2 that the Middle East and North African regions have the highest unemployment rate as compared to other regions. Despite the slight growth in the Arab economy, the unemployment rate remains high.

Youth Unemployment:

All Arab countries collectively have the highest youth unemployment rate. Since last decade, youth unemployment has rose and it has severely impacted the Arab females. In the year 2009, approximately 20% of the regional youth working force was not able to get a job, which represented more than 50% of the total unemployed force. Thus, the youth workforce is majorly affected in this situation. However, there are various similarities among the Arab countries, but there are also some major differences. The rate of youth unemployment varies considerably in different Arab countries. For instance, the United Arab Emirates reported to have 6.3% unemployment rate, while in contrast, Jordan reported to have 38.9%. The GCC countries, which import labour, strive to encourage the local Arab nationals to get jobs in the private sector, the ones that match their skills and education, instead of relying on the government to get them employed in the public sector, while other Arab nations are likely to export their labours, and thus they deal with the challenge of creating job opportunities.

A Longstanding Urgent Challenge

Addressing the issue of rising rate of unemployment has been a long standing but increasingly important challenge for Middle East and North African countries. Unemployment rate in the region of MENA (North Africa) is the highest across the globe (Figure 3) and majorly a youth phenomena. The composition of youth (from the age 15 to 24) in total unemployment workforce is twice as the total rate. Furthermore, at only 25% of unemployment rate, MENA crosses the youth unemployment rate as compared to other regions of the world. Recently, some political and social events in the Arab region made contributions to the decline of economic growth and in turn increase unemployment. The year 2011 marked a significant increase in unemployment rate of MENA region, particularly in Egypt with 3.5% and Tunisia with 7%.

Figure 3. Total and Youth Unemployment by Regions (2010)

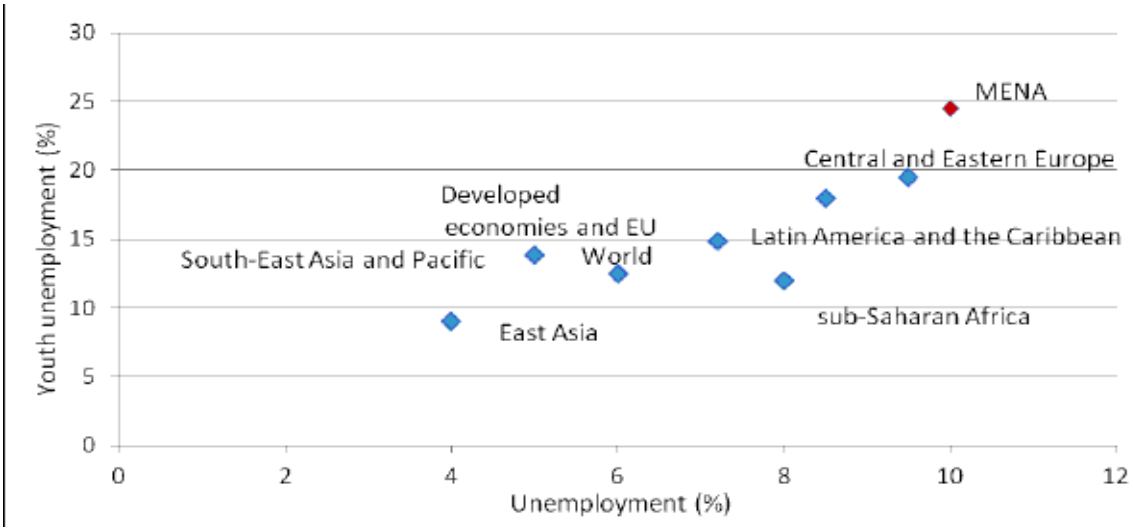

Source: Ahmed, Guillaume & Furceri 2012, 'Youth unemployment in the MENA region: determinants and challenges', World Economic Forum

Unfortunately, having a remarkable education in this region does not provide a guarantee against unemployment. In contrast, the rate of unemployment has been seen to rise, which goes beyond 15% for youth with tertiary education in Tunisia, Jordan and Egypt. In majority of the world's countries, the time period of unemployment spell is usually short for the young generation as compared to adults, which reflects the efficient ability of young people to switch between jobs more often.

However, in most Arab countries, youth unemployment is due to waiting for the right job that matches their skill and education. Therefore, in this case, the youth unemployment spell may take longer than countries in other region, particularly for the qualified youth. It is the duration of unemployment that holds importance, not its occurrence, since the duration of unemployment is detrimental to human capital growth (Ahmed, Guillaume & Furceri 2012).

Key Factors behind Youth Unemployment:

In order to understand the occurrence of high unemployment rate, the key factors that lead to youth unemployment should be known. High growth of workforce, mismatch of skills, rigidities in labour market, large public sectors and high reservation wages have been the primary elements behind the high and continual level of youth unemployment.

Demographic Transition:

One of the leading causes of high unemployment in the MENA region is demographic pressure. This demographic trend originated in the mid-1950s. In the last five decades, MENA countries have been experiencing huge declines in mortality rate of infants. Thus, combining both, the high fertility rate and low infant mortality rate from 1950s to 1980s resulted to the boom in population growth, which in turn led to higher labour force from 1970 to the present.

Over the past decade, the labour force in MENA has grown at an average annual rate of 2.7%, faster than in any other region of the world. Further, it will continue to outpace most of the other regions. The number of labour force entrants remains daunting. It has been calculated by analysts that around 10.7 million new entrants are expected to join the labour force in the coming decade, as compared to 10.2 million in the previous decade. However, youth labour force growth is expected to gradually decelerate over the next decade, easing labour market supply (Figure 4). In some countries such as Tunisia, the demographic transition will occur even earlier (Ahmed, Guillaume & Furceri 2012).

Figure 4. Labour Force (1990-2020) *in thousands

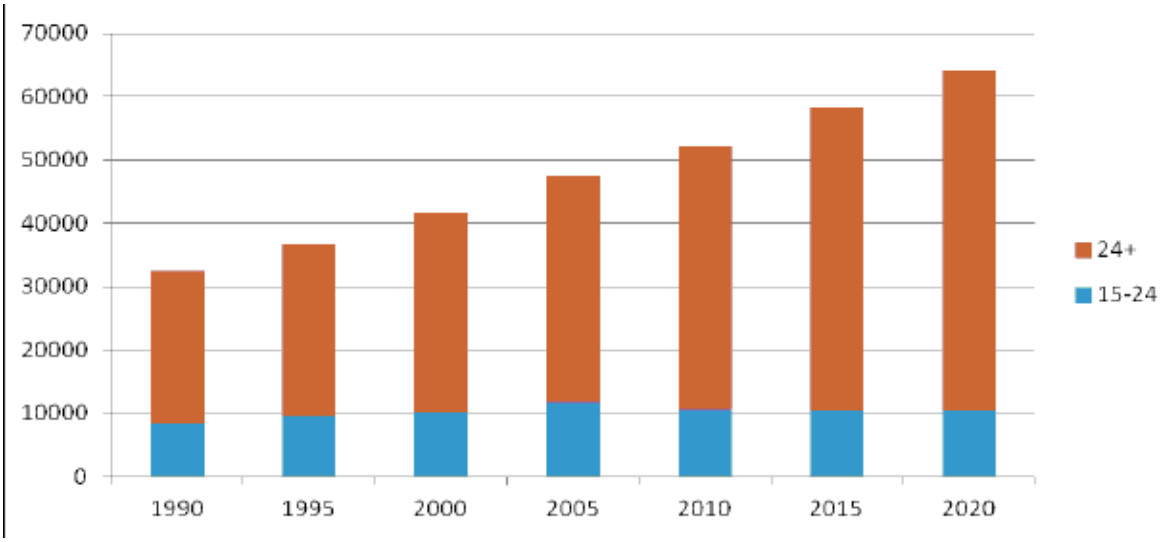

Source: Ahmed, Guillaume & Furceri 2012, 'Youth unemployment in the MENA region: determinants and challenges', World Economic Forum

Skill Mismatches:

One of the most important causes of unemployment is skill mismatches. Across the Arab region, it is believed that the Arab nationals do not possess the required skill and education that is needed for the job. This is one of the primary reasons that the number of expats has been rising in the Arab world, since they meet all the required skills and educational criteria. They hold a majority share of the workforce in this particular region. However, economists call an imbalance in the economy since the supply of labour and demand for labour are not at equilibrium. In addition to this, it is believed that the problem will not diminish, rather it will rise since the economy is becoming more and more high tech and service-oriented at a fast pace. Thus, there is a need to restructure in order to have more employee participation in the workplace (Jelili 2013, p.3).

Labour market mismatches have been driven by the incapability of the state to generate jobs and high skilled work. In addition, the economy delivers an inappropriate content and provides inadequate education. Over the past decades, the MENA countries have made important strides in providing education. However, in Middle East countries, the education level is better but there are limited options for

higher studies. In terms of illiteracy rates, the MENA region is still lagging behind other regions of the world. In addition to this, businessmen cite the lack of suitable skills on a regular basis as a significant constraint in recruiting (Figure 6) and unemployment rates are highest among the most educated. However, it is concluded that the education system has failed the economy to provide graduates with the required skills and talent.

Labour Market Rigidities:

According to the Global Competitiveness Report 2011-2012, hiring and firing regulations in most MENA countries are more restrictive than those in the average emerging and developing countries. Similarly, data from enterprise surveys indicate that worldwide, the percentage of firms identifying labour regulation as a major constraint to their business operations is, on average, greatest in MENA. In addition, indicators of labour market flexibility show that such rigidities are particularly high in MENA (Figure 5) and could significantly limit employment creation, particularly for first-time job seekers, by discouraging firms from expanding employment in response to favourable changes in the economic climate (Ahmed, Guillaume & Furceri 2012).

Figure 5. Labour Market Flexibility

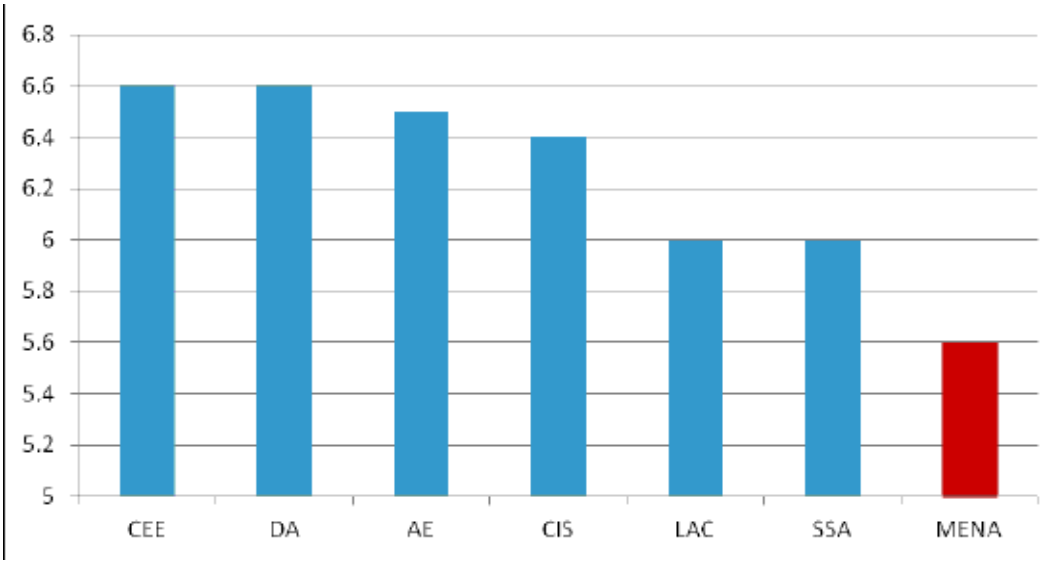

Figure 6. Firms Identifying Labour Skill Level as a Major Constraint

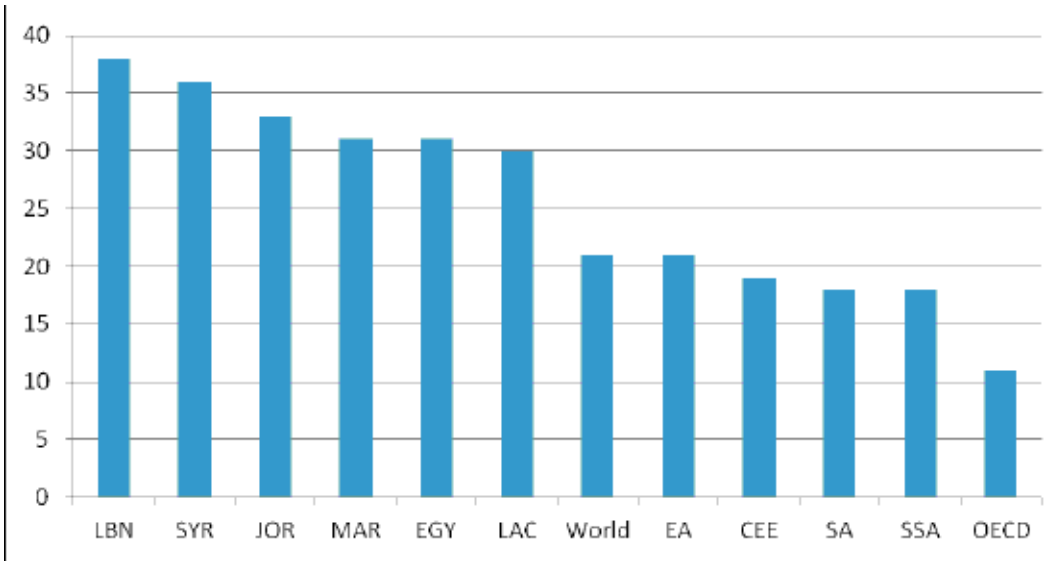

Large Public Sectors

In the Arab countries, most of the locals have inadequate skills and education, thus they do not qualify for high skill level job in the private sector. This leaves them no option but to get in to public sector, either by wasta or merit. Therefore, the public sectors of Arab region are considered to be the largest in the world. Further, it has resulted in high wage bill particularly in MENA region where the wage bill has 9.8% of GDP, as opposed to 5.4% of the global average. The highest percentage share reflects that employment in government is relatively high and it also reveals that the wages of public sector employment in MENA region is approximately 30% more than what the private sector is getting and 20% lower across the world. Another astounding fact is that in the turn of this century, the government sector of Tunisia accounted for 22%, 33% in Syria and approximately 35% in Egypt and Jordan.

Public sector employment shares are even higher as a percentage of non-agricultural employment reaches 42% in Jordan and 70% in Egypt. The dominant role of the public sector as employer throughout MENA has distorted labour market outcomes and diverted resources away from a potentially more dynamic private sector. Government hiring practices have typically inflated wage expectations and placed a premium on diplomas over actual skills, influencing educational choices and contributing to skill mismatches.

Policy of not Hiring

Human capital is the greatest asset of any business. It is the hard work of labour workforce that makes the business flourish and prosper. In order to spread the business, an entrepreneur needs more men. However, the company opts for “no hiring” policy when the cost of recruiting and maintaining workforce increases more than the profit earned by the company.

The companies in the Arab region are either reluctant to hire more employees or they have simply raised the not hiring policy. Undoubtedly, Arabs have faced a troublesome period due to political and social instability, which has still left its marks upon the companies. It has affected the business industry, thus corporations have

learnt to survive with minimal employees and squeeze the productivity as much as they can out of their existing workers. The underlying causes of no hiring policy are discussed in the following.

Cost of Hiring

In order to recover from the financial turmoil, governments of various Arab countries have increased taxes on the businesses, increased the visa and importing fees of foreign labour and imposed various other costs that have build up a huge financial burden on the companies. As a result, companies started to incur losses or comparatively less profit. Due to high inflation and levied various costs by government, the cost of hiring went strikingly high (Forstenlechner, Madi, Selim & Rutledge 2011, 406-421).

For example, in the case of United Arab Emirates, the overall annual average cost of recruitment and administration per employee is approximated at 3000 AED, while it may be higher for skilful and experienced workers and lower for unskilled workers. In addition to this, salaries and other benefits including health care, insurance among others per worker amount to 41,000 AED annually. Secondly, if the worker is imported from other country, then there may be more costs levied upon, such as social cost, visa fees among others. The general average labour cost amounts to 55,000 AED, while skilled labour costs 144,000 AED and unskilled labour costs 33,000 AED (Awad 2012, p.5). Furthermore, in order to control the cost of existing workers, companies across the Arab countries have reduced their salaries. Annual wages for the highly skilled oil workers in the Middle East have dropped by 12% to an average of £75,920 (AED 464,865) according to a new report from Rigzone, an energy industry news service (Bouyamourn 2014). Therefore, huge hiring cost led to the decision of not hiring policy, to save the company from going downwards. Further, this also led to the worst scenario in the economy, which is downsizing of employees.

Downsizing

Over the past few decades, the GCC countries became famous employment hub for the temporary migrant workers. Back in the period, these countries offered various employment opportunities along with great infrastructure and high standard of living. UAE had 7.8 million foreign workers, while the total population of UAE is 9.2 million as of 2013, according to United Nations statistics (Youha & Malit 2013). This means that 90% of the country's population is comprised of foreign immigrants, primarily from countries like Pakistan, India and Bangladesh. The inflows of foreign workers have continued to increase in the past 30 years (see Table 1).

However, this causes unemployment among the locals of the country or they are majorly employed in the public sector. Thus, the government imposed strictness and higher cost upon importing workers and forced numerous companies to fire foreign workers (Kedourie 2010, p.241). This resulted to a huge drop in employment rate. Apart from UAE, three years of political turmoil in the Arab region of MENA have laid bare both the deep fissures in Arab societies and the restricted capacity of the Western countries to steer societies' economy in the desired democratic direction (Laurenti 2013, p.14).

Table 1: Number and Share of Native-Born and Foreign-Born Populations in GCC Countries, 1975-2010

Year	Number			Share		Annual Growth Rate	
	Total	Native Born	Foreign Born	Native Born	Foreign Born	Native Born	Foreign Born
1975	9,731,259	8,790,223	941,036	90.3%	9.7%	3.2%	14.5%
1990	22,522,620	14,201,239	8,241,381	63.4%	36.6%	3.3%	5.0%
2010	41,093,624	23,536,409	17,557,409	57.3%	42.7%		

Source: Shah & Philippe 2013, The socio-economic impacts of GCC migration

Preferring Locals over Foreigners

In the Arab World, UAE is not the only country to downsize foreigners and provide opportunities to locals, but localisation measures in the labour market are also taken by other countries. Kuwait had declared that the state shall eliminate immigrant workers by 1 million within a decade. Furthermore, the Kuwaiti government drastically deported many foreigners for violating the traffic rules and regulations. In addition to this, Saudi Arabia had already pursued the phenomena of "Saudi-ization", which compels the corporations to fire all foreign working force and hire Saudi labours (Economist 2013).

Wasta

The Arabic term wasta means a clout or nepotism. It has retained a relatively strong foot in the Arab countries. The literal meaning of the word wasta is to use one's personal connection or influential person to get things done according to his requirement. Mostly, it is carried out in governmental activities such as fast renewal of passport, to get hired for a job even if skills and required qualifications do not match or waive off fines for going against traffic laws. In other words, a person can get things done through favouritism rather than on merit basis. The exploitation of wasta is widespread across the Arab region and it is said that it plays an evident role in making critical decisions. On a traditional basis, wasta may refer to a person who initiates or an act on behalf of another entity or entities (Cunningham, Sarayrah & Yasin 1994, p.29). Typically, Middle Easterners and MENA both argue and oppose the use of wasta but follow wasta themselves. This may be because at times, the use of wasta is believed to be moral and noble if it is employed to resolve issues and

conflicts. On the other hand, it may be perceived as questionable and illegal if it is employed for acquiring economic benefit.

Companies who embrace the no hiring policy only hire when they are given wasta from a higher influential official. In majority of the Arab countries, like Kuwait, Lebanon, United Arab Emirates, Oman, Qatar, Saudi Arabia and Jordan, wasta strongly impacts recruiting and promoting decisions. This practise is not only limited to Arab nationals but the foreigners residing in these countries also make use of wasta and their personal connections to get their work done. Only large multinational firms may not be practicing wasta during their recruitment process in order to hire the right talented personnel for the job. Still, the use of wasta has deeply contributed to the increase of unemployment rate (Whiteoak, Crawford & Mapstone 2009).

Aim and Objectives:

The basic aim of the research is to discuss the difference between unemployment and a policy of not hiring in the Arab countries. The main focus is on exploring several factors that are responsible for the increase of unemployment rate in the Arab world. One of the factors is that major companies in the Arab world have opted for no hiring policy, which has further boosted unemployment. Thus, this research shall examine various underlying factors that have caused corporations to adopt such a policy. In addition to this, it may also analyse what arrangements must be made to make companies abolish the no hiring policy in order to reduce unemployment in the Arab region.

Research Methodology:

Rationale for Chosen Design

This research is majorly based upon qualitative study. Some quantitative figures are also used to have in-depth understanding of the research. It mainly involves literature regarding the topic in order to differentiate between the rising issue of unemployment and not hiring policy. Various secondary sources were employed to extract the data, including internet publications, journals, online news articles, published articles in research papers, books among others. Majority of the data are extracted from peer reviewed journals and articles.

In comparison to quantitative research methods, there is more subjectivity in the qualitative research techniques and the subject is explained in much descriptive way. Moreover, qualitative research design, compared to quantitative research techniques, has more scope for compilation of research data in terms of primary as well as secondary aspects. However, as far as this research is concerned, it is of open ended nature and exploratory so secondary sources shall be more pertinent and appropriate in order to gather information. In addition to this, carrying out qualitative research work is less costly and more effective when it comes to information gathering as compared to quantitative methods.

Literature Retrieval:

For this research, the literature is retrieved on the basis of two criteria. The first one is relevance to the topic of the study and the second criterion is the selection of publishing year. The publishing year should not be more than six years. This way, the

research will get hold of most recent works of previous investigators in this subject area. Further, the literature is extracted from online libraries such as PROQUEST, JSTOR, Emerald and so forth. In addition, books and published articles are also used as a source of information to gain a better insight to the problem.

Types of Research Evidence to be Included in the Search & Review

The articles will be selected on the relevancy to the topic unemployment and no hiring policy in the Arab world, which would further be shortlisted where there is research suggesting underlying reasons behind strikingly high unemployment in Arab countries. Further, what made the companies frame the policy of "not hiring" in this region? Most of the articles would have done primary research on different aspects of unemployment and pressure on the corporation to downsize there firms.

How the Quality of the Evidence will be Assessed and Reviewed

The article will be further assessed on the credibility of the journal in which it is published. Older studies may be considered if latest studies after year 2000 are also considering those as well. However, even though older studies will be taken into consideration, the final conclusion will be based on the findings of the latest research.

Data Extraction Strategy

Various online libraries, journals and databases will be researched and reviewed in order to gain an extensive insight and comprehension of the issue being studied. Some of the examples of databases to be used include Google Scholar, Academia Search Premier and Ebsco. Other relevant websites will be explored. The major keywords to be searched for will include unemployment in Middle East, unemployment in MENA and hiring policy in Arab among others.

Consideration of Rigour

A strict compliance with the outline strategy and other clauses is followed to conduct this research. The researcher will abide by all the guidelines as laid down in this document during the project. Nonetheless, if there is any deviance, it will be reported in the final report of the project along with the authentic reason justifying the deviance from the compliance and how it would have impacted the project.

Data Analysis

The literature is assessed while taking into consideration the analysis of all facts and figures. All the detailed statistics have been kept in mind while formulating the grounds for a proper analysis of results and conclusion. An in-depth analysis of all the data collected is done and the real life examples and evidences of the Arab countries are also taken into account. However, a literature too old to comply with the search and topic has been excluded from this research and analysis. Only the latest figures which are sufficient enough to assist the exploration and illustration have been utilized. While older figures can be used for historical references, final analyses are based on up to date facts and figures.

Results

The above discussion has shown that the Arab world has created a cycle where the policy of not hiring has led to an increase in the phenomena of unemployment. In spite of the growth in the Arab economy, unemployment still remains to be a rising

trend. The Arab countries have been facing political turmoil which has increased uncertainty in its economic growth. Since there is a direct relation between economic growth and employment, any kind of economic turmoil shall lead to increase in unemployment.

In order to recover from the recession, governments of Arab countries have imposed higher taxes and increased the cost of importing skilled labours from other countries and their visa fees. Corporations started to produce negative numbers on their financial statement, thus as a result, they opted for no hiring policy and instead started downsizing employees from the firm.

The Arab countries, particularly Middle East countries such as UAE, Bahrain, Oman, Qatar and Kuwait have 80% working population dominated by foreigners, since the locals are not skilled enough for the private sector jobs. In order to provide more opportunities to locals, companies began to layoff foreigners and put a board of not hiring.

Conclusion

From the research, it is concluded that unemployment has become the most challenging issue in the region and one of the triggering factors is the no hiring policy of the companies. If corporations will not provide opportunities to the youth of this region, then unemployment rate shall remain staggering high, which in turn will affect the overall growth of the economy. Therefore, the state must penetrate deep into the causes behind the no hiring policy and must take immediate measures to eradicate this. The state must provide relief to the corporations by reducing business taxes and encourage entrepreneurs to come forward and initiate their business in order to increase employment opportunities. Further, strict check must be made regarding wasta practiced by the companies in hiring and promoting. Employees should be hired only on merit basis, according to their required high skills and expertise. Wasta is an ancient practice, thus it may be difficult to eliminate it completely but an attempt should be made.

Although UAE faces low unemployment rate compared to MENA countries, it continues the struggle to provide employment opportunities and advancement in career to its local skilled labour force. This effort is made because local professionals lack in talent and skills as compared to foreigners that are imported from other countries, primarily from India, Pakistan and Bangladesh.

References

Ahmed, M, Guillaume, D &Furceri, D 2012, 'Youth unemployment in the MENA region: determinants and challenges', World Economic Forum, viewed 14 Mar 2014, http://www.imf.org/external/np/vc/2012/061312.htm

Awad, M 2012, 'The cost of foreign labour in the United Arab Emirates (revised)', Institute for Social Economic Research, p. 5.

Bouyamourn, A 2014, 'Middle East energy salaries fall as companies shift hiring priorities', The National, viewed 14 Mar 2014,

http://www.thenational.ae/business/industry-insights/energy/middle-east-energy-salaries-fall-as-companies-shift-hiring-priorities#ixzz2vohz7zmg
Cunningham, RB, Sarayrah, YK & Yasin, K 1994, 'Taming wasta to achieve development', Arab Studies Quarterly, no. 16, pp. 29-41.
Economist 2013, 'Sending home the foreigners', The Economist, viewed 14 Mar 2014, http://www.economist.com/blogs/pomegranate/2013/07/united-arab-emirates
Forstenlechner, I, Madi, M, Selim, H & Rutledge, E 2011, 'Emiratisation: determining the factors that influence the recruitment decisions of employers in the UAE', The International Journal of Human Resource Management, vol. 23, no. 2, pp. 406-421.
Jelili, R 2013, 'The Arab region's unemployment problem revisited', The Arab Planning Institute, pp. 3-6.
Kadri, A 2012, 'Unemployment in the post-revolutionary Arab world', Real World Economic Review, no. 59, pp. 113-128.
Kedourie, E 2010, 'Implications of downsizing', Middle East Quarterly, pp. 241.
Laurenti, J 2013, 'Arab winter and the downsizing of US global ambitions', World Policy Institute, pp. 14-19.
Levine, L 2013, 'Economic growth and the unemployment rate', Congressional Research Service, pp. 3.
PWC 2013, 'Enabling job creation in the Arab world: a role for regional integration?' Arab Thought Foundation, viewed 14 Mar 2014, http://www.pwc.com/en_M1/m1/publications/enabling-job-creation-in-arab-world.pdf
Shah, N & Philippe, F 2013, The socio-economic impacts of GCC migration, Gulf Research Centre, Cambridge.
Whiteoak, J, Crawford, N & Mapstone, R 2009, Impact of gender and generational differences in work values and attitudes in an Arab culture, Wiley Inter Science.
Youha, A & Malit, F 2013, 'Labour migration in the United Arab Emirates: challenges and responses', Migration Policy Institute, viewed 14 Mar 2014, http://www.migrationpolicy.org/article/labor-migration-united-arab-emirates-challenges-and-responses

The Financial and Operating Performance of Libyan Manufacturing Firms Pre and Post Privatization Firms

Alhadi Basher Alh
Sabha University, Faculty of Economics

Mohamed Saad Abokaresh
Azzaytuna University, Faculty of Economics -Bani Walid

Introduction :

Privatization is one of the most important global phenomenons of increasing use of markets to allocate resources. The increase in privatization programs worldwide over the past two decades has contributed to the debate on the benefits economic and political government and private property(Bachiller, 2009). The theoretical literature points to certain advantages of privatization profitability especially high, but it also recognizes the potential cost of the existing empirical literature has not actually compared the costs and benefits of privatization. Therefore, studies on the performance of privatization is still an ongoing effort as academic researchers do not yet agree on any definitive answer, while government policy makers are still grappling with the practical problems of whether and how to implement privatization programs(Mathur & Banchuenvijit, 2007).

Libya as many developing countries has tried to implement a privatization strategy to overcome the problems of the public enterprise sector. As well, in order to achieve the most important goal to increase the efficiency of Libyan firms and encouraging private sector to increase its role in achieving greater economic, social growth and reduce the financial burden on the state(Moneer, 2005).Many of the studies and reports indicated that (SOEs) suffer several shortcomings in the performance. Accumulated and repeated year after year. This study attempts to investigate the effect of privatization on the firm performance (manufacturing sector firms) in developing country, namely Libya. This study examines whether SOEs perform better after privatization .the study focus on the change in financial performance and operating efficiency. The Libyan experience could provide new insights in the debate on the effectiveness of privatization and the underlying conditions for success. The findings can be of great assistance to researchers and policy-makers in Libya.

LITERATURE REVIEW

The public choice, agency and property rights theories outline the theoretical grounds that might explain efficiency gains that could arise from privatization. Even though these theories have been under criticism, they represent the economic rational behind efficiency improvement that privately owned enterprises will nurture. On the other hand, empirical results have shown mixed results on the effect of privatization on efficiency .On one hand, (Loc, Lanjouw, & Lensink, 2006; Megginson, Nash, & Van Randenborgh, 1994) reported that the performance of firms increases after privatization. On the other hand, (Anson, 2007 & Bachiller, 2009) showed insignificant improvement after privatization. Generally, most empirical studies do not subscribe to these extreme positions.

There is also global evidence on the effect of privatization on firm's performance around the world. Sun &Tong (2002) compared financial and operating performance of 24 Malaysian firms before and after privatization. The results showed that operating and financial performances improved after privatization .However, the share price of sample firms performed slightly under than benchmark market index. Truong (Loc, Lanjouw, & Lensink, 2006) measured the impact of privatization on firm performance in Vietnam by comparing the pre- and post-privatization financial and operating performance of 121 former state-owned enterprises (SOEs) during the 1993-2002 period, applying the difference-in-difference (DID) method. The result showed significant increase in profitability, sales revenues, efficiency and employee income .these results are in line with some empirical evidence that firms become more profitable and efficient following privatization.

Tian (2007) examined the impact of ownership structure on firm performance and the default risk of a sample of 59 publicly listed firms in Jordan from 1989-2002.the findings showed that ownership structure has significant effects on the accounting measures of performance return on assets; government shares are significantly negatively related to the firm's performance. (Anson, 2007)) analyzed the effect of Spanish privatization process on the performance and corporate governance of 16 firms that were privatized through public offerings over 1985-2003 periods. Using conventional pre-versus post-privatization comparisons, the study did not find significant improvements in privatized firm s' profitability and efficiency. The result of the study provided some support for the claim and corporate governance in firms 'ownership and corporate governance characteristics occur following privatization.

(Ben Naceur, Ghazouani, & Omran, 2007) analyzed 95 newly firms in four Middle Eastern and North African countries (Egypt, Morocco, Tunisia, and Turkey).the sample consisted of 95 firms privatized through public offerings and included 55 Egyptian, 6 Moroccan, 13 Tunisian, and 21 Turkish firms from 1990 to 2001. The results showed that these firms experienced significant increases in profitability (return on sales) and operating efficiency (net income efficiency), and significant declines in employment and leverage following privatization. Also, the results indicated that revenues firms and newly privatized firms (NPFs) in Morocco have significant less leverage than control firms and those from other countries. Profitability increases when a firm's ownership is transferred to foreign interests.

(Huang & Wang, 2011) examined the effect of ultimate privatization on the performance using 127 Chinese listed companies that have had controlling blocks transferred from the government to private owners. The results indicated that the performance of the firms improved significantly after privatization. As well the study suggested that the Chinese government should continue to reduce its controlling on the companies to enhance the operating efficiency and profitability.

Data

The objective of this study is to test whether Libyan manufacturing firms perform better after privatization. To achieve this objective, the secondary data for 21 Libyan manufacturing firms over the period 2000-2008 was used to measure the financial

performance pre-and post privatization. All the companies were privatized in 2004. Information about the firms was obtained from Libyan National Authority in relation to ownership and investment. The National Authority for the ownership and investment information and the Ministry of Industry were the source of data for firms prior to privatization, and the annual reports for financial data was the source of data for the firms after privatization.

Methodology

This study follows MNR (1994) methodology, some of the measures used in the MNR methodology such as capital investment and dividends cannot be employed in our study due to a lack of suitable data. Financial performance calculated by using different accounting ratios. The use of different performance measures allows in drawing up more comprehensive assessment of the impact of the privatization of the firms previously under state ownership.

A non-parametric method Wilcoxon matched-pairs signed rank test applies to compare pre-and post-privatization performance. To test the predictions, empirical proxies for each company compares: three years before and three years after privatization. By doing this, a performance "time-line" that reflects the results from the last three years of public ownership through first three years after the firm becomes a privatized entity develops. Then the mean of each variable for each firm over the pre-and post-privatization window (i.e., -3 to -1 and +1 to+3) calculates. For all firms year 0 excludes from mean calculation as comparison makes for before and after privatization.

Characteristics	Proxies	Predicted relationship
profitability	Return on sales (ROS) = Net income/sales. Return on Assets (ROA) =Net income/ Total Assets. Return on Equity (ROE) =Net income/Total Equity.	ROSa>ROSb ROAa > ROAb ROEa > ROEb
Operating efficiency	Sales Efficiency (SALEFF) = Sales/No. of Employees. Net Income Efficiency (NIEFF) = Net Income/No. of Employees.	SALEFFa > SALEFFb NIEFFa > NIEFFb
Leverage	Total Debt to Total Assets.	TDAa>TDAb
employment	Total number of employees	TNEa>TNEb

Notes: Subscript a indicates "after "privatization… Subscript b indicates "before "privatization.

Whenever possible, this analysis compares ratios using nominal data in both the numerator and denominator. In comparing sales efficiency and net income efficiency, both the sales value and net income are normalizes to one in the year of privatization

(year 0) and figures in other years are expressed as a fraction of the figure in year 0.After comparing the pre-and post-privatization means, this study uses the Wilcoxon matched-pairs signed rank test to examine for significance changes in the variables. This procedure analyses whether the median difference in variables between the pre- and post- privatization samples is zero. Conclusions will be based on the standard Z test.

Empirical results of the effect of privatization on firm performance Results for the full sample

SOEs are inefficient because they address the objectives of governments rather than maximizing efficiency (Asoka, 2008 & Boycko et al, 1996). In particular, politicians are interested in maintaining excess levels of employments to give pleasure to their constituencies. One of the most important reasons for privatization is to produce high quality goods and services at lower cost (Debande and Friebel, 2003; Kikeri and Nellis, 2004).In this section present empirical results for the full sample. Table 1 illustrates the mean (median) measure of performance including change in mean (median) for the years prior to privatization and for the years after privatization. It also presents Z statistics using Wilcoxon matched-pairs signed rank test of the difference between the mean and the median values, to test whether the changes are significantly different from zero. The year of privatization (year 0) is excluded from this analysis as it contains part of prior to and part of after privatization.

Table 1 Summary Results of Financial Performance for All companies

Variable	n	Mean (median) before	Mean (median) after	Mean (median) change	Z-statistics for difference in medians (after-before)
Profitability					
Return on sales (ROS)	21	.21824 (.20700)	.23576 (.21900)	.0175 .0190	3.773*
Return on assets (ROA)	21	.06186 .05800	.07010 .06600	.0082 .0100	1.269
Return on equity (ROE)	21	.09862 .09100	.10810 .10500	.0095 .0060	.782
Operating efficiency					
Sales Efficacy (SALEFF)	21	1.0147 .8265	1.6400 1.8099	.6253 .5317	3.111*
Net Income Efficacy (SALEFF	21	.2124 .1810	.3753 .4025	.1629 .1292	3.320*
Leverage					
Total debt to asset ratio (TDA)	21	.22471 .21800	.20186 .20000	.0229 .0200	4.021*
Employment					
No. of employees (TNE)	21	741.11 757.50	500.76 531.50	240.35 209.00	3.911*

*difference significant at 0.05 level.

Profitability measures

MNR, BC and DM collectively examine 211 privatized companies from 47 countries, and document highly significant improvements in profitability. This is in line with the theoretical expectation that transferring ownership from the public to private sector should lead to an increase in profitability, as private management would show a greater concern for profits compared to governments.

Profitability is the most important indicator to measure the performance of firms. To measure profitability, the study employed three different ratios: return on sales (ROS), return on assets (ROA) and return on equity (ROE). As expected, the most important of the three measures, ROS increase after privatization. This measure (ROS) is less sensitive to inflation and accounting conventions than the other two profitability measures. The mean (median) increase of ROS is from 21.82 (20.70) percent to.23.57 (21.90) percent in the years following privatization. This .017 (.019) percent increase is significant at 5 percent level. Of the other two measures, there is not much change on ROA and ROE after privatization. ROA increase from .061 (.058) percent to .070

(.066) percent after privatization, but this increase of .0082 percent is not significant. The mean (median) increase of ROE is from .098 (.091) percent to .1081 (.105) percent after privatization. This .0095 percent increase is not significant.

Operating efficiency for the full sample

Two measures are used for the operating efficiency, namely: sales efficiency (real sales per employee) and net income efficiency (net income per employee). Both these measures apply inflation adjusted sales per employee and net income per employee. For the full sample, these measures show significant improvements after privatization. Sales efficiency increase from 1.014 percent to 1.64 percent after privatization. The increase of 0.62 percent is significant at 5 percent level. Net income efficiency show 0.16 percent improvements after privatization, and is significant at 5 percent level.

Changes in Leverage for full sample

Even though some governments do not put much emphasis on reducing the debt of newly privatized firms, for number of reasons, it is expected that leverage ratio will decrease after privatization, as they can raise capital through share issues. One of the main reasons for high debt of SOEs may be that they can not sell equity to private investors and mostly finance from capital injections from the government and retained earnings. The leverage measure used is total debt to total asset ratio. As expected, the leverage ratio show significant decline after privatization. For all firms, the average (median) decline in TDA is from .22 (.21) percent to .20 (.20) percent after privatization. The decline is.022 percent and is significant at 5 percent level.

Changes in employment for the full sample

The results show that the number of employees decrease after privatization .the mean decrease from 741 to 500 employees after privatization , indicating that the decline of 241 employees are significant at 0.05 percent level.

Financial Performance with Different Types of Ownership

This section explains the changes in profitability measures of firms with various levels of ownership. Tables 2 and 3 illustrate the performance of firms with state government control and fully privatized firms respectively.

Table 2 Summary Results of Financial Performance for Firms with State Control

Variable	N	Mean (median) before	Mean (median) after	Mean (median) change	Z-statistics for difference in medians (after-before)
Profitability					
Return on sales (ROS)	7	.22621 .22000	.24214 .23750	.0159 .0185	3.015*
Return on assets (ROA)	7	.06229 .05950	.06950 .06900	.0072 .0075	1.036
Return on equity (ROE)	7	.09986 .09750	.10729 .10750	.0074 .0045	.722
Operating Efficiency					
Sales Efficiency (SALEFF)	7	1.3747 1.0643	2.1105 1.9741	.07358 1.0168	1.521
Net Income Efficiency (SALEFF	7	.2713 .2069	.4649 .4905	.1936 .2957	1.690
Leverage					
Total debt to asset ratio (TDA)	7	.22707 .21800	.20307 .20150	.0240 .0150	3.301*
Employment					
No. of employees (TNE)	7	829.70 844.13	537.89 604.00	291.80 252.88	3.296*

*difference significant at 0.05 level.

Table 3 Summary Results of Financial Performance for Fully Privatized Firms

Variable	n	Mean (median) before	Mean (median) after	Mean (median) change	Z-statistics for difference in medians (after-before)
Profitability					
Return on sales	14	.20229	.22300	.0207	2.366*
(ROS)		.19200	.21300	.0190	
Return on assets	14	.06100	.07129	.0103	.845
(ROA)		.05600	.06500	.0110	
Return on equity	14	.09614	.10971	.0136	.507
(ROE)		.09000	.10000	.0160	
Operating Efficiency					
Sales Efficiency	14	.8346	1.4047	.5701	2.794*
(SALEFF)		.7344	1.2052	.5066	
Net Income Efficiency	14	.1829	.3305	.1476	3.045*
(SALEFF		.1698	.2893	.1245	
Leverage					
Total debt to asset ratio	14	.22000	.19943	.0206	2.375*
(TDA)		.21800	.19800	.0200	
Employment					
No. of employees	14	563.93	426.50	137.43	2.028*
(TNE)					

*difference significant at 0.05 level.

7.3.1 Profitability of firms with various levels of ownership

State-owned enterprises (SOEs) are often considered unprofitable at least in part, because they are sometimes charged with social welfare objectives such as maximizing employment and developing backward regions. At the same time , withdraw the government's guarantee of SOEs debt after privatization thereby cutting the " soft budget constrain " commonly considered as SOE financing (Boycko, Shleifer and Vishny , 1993). The newly privatized firms will have to face the same difficulties as the other private firms, including the prospect of bankruptcy. As a result, these firms are expected to concentrate more on improving profitability than those firms which have not been privatized.

In the first sub-group, under the first measure ROS, for the firms with state government control, the mean ROS increases from .22 percent to .24 percent after privatization. This increase of .015 percent is significant at 5 percent level. In sub-group two fully privatized firms, ROS increases from .20 percent to .22 percent after privatization. This improvement by .020 percent is significant at 5 percent level. These results show that both levels of ownership have significant increase in ROS after privatization. The second measure of profitability employed in this study is ROA. In the first sub-group, ROA increases slightly by .0072 percent, but not significant .ROA for the second group fully privatized firms increases by .0072 percent, however, this increase is not significant. These results reveal that there is no significant improvement on ROA after privatization. The final measure applied is ROE. In all the sub-groups this performance measure increases after privatization, but not significant.

Operating efficiency for different ownership levels

In the first of the sub-groups, firms with state government control, the mean (median) sales efficiency increase from 1.37 (1.06) to 2.11 (1.97) percent showing an improvement of .073 percent after privatization , but this improvements is not significant . Fully privatized firms show mean (median) sales efficiency improves from .83 (.73) to 1.40 (1.20) percent after privatization .this is an improvement of .57 (.50) percent and is significant at 5 percent level. These results imply that firms without government control have better performance in sales efficiency than those firms with government control.

In terms of net income efficiency , firms with state government control show improvement in net income efficiency by .19 percent after privatization and is not significant . Fully privatized firms show mean (median) increase from .18 (.16) to .33 (.28) percent after privatization. These improvements of .14 (.12) percent is significant at 5 percent level, Meaning that there is significant improvement in net income efficiency for firms without any state control. As, expected , both these operating efficiency measures show that firms without any state control are more efficient.

Changes in Leverage for different ownership levels

The first of sub-groups, firms with state government control, the average total debt to asset ratio (TDA) show a decline from .22 to .20 percent after privatization. This decrease by .024 percent is significant at 5 percent level. TDA for fully privatized firms decrease from .22 to .19 percent after privatization. This decline by .020 percent is significant at 5 percent level. These results meaning that both types of ownership have a decline in total debt to asset ratio after privatization.

Changes in employment for different ownership levels

The results show that, the number of employees for firms with state government control decrease after privatization by 291 employees .this decline is significant at 5 percent level .in terms of the second of sup-groups, fully privatized firms, the mean of number of employees decrease from 563 to 426 employees after privatization. This

decline of 137 employees is significant at 5 percent level .the results indicated that the both types of ownership show decline in number of employees after privatization.

Differences in Performance between two Ownership Groups.

Further analysis is conducted to identify whether there is any difference in performance between the two ownership groups. To examine this, t-test conducted to identify the changes in performance. The results are presented in tables 4 and 5

Table 4 Result of t-test for financial performance between two ownership groups before privatization

Variable	State Controlled		Fully Privatized			
	Mean	S	Mean	S	t	p-value
Profitability						
Return on sales	.2262	.0339	.2023	.0180	1.735	.099**
Return on Asset	.0623	.0242	.0610	.0259	0.112	.912
Return on equity	.0999	.0375	.0961	.0405	0.209	.837
Operating efficiency						
Sales Efficiency	.8473	.4814	1.4094	.7075	-2.158	.044*
Net Income Efficiency	.0016	.0004	.0018	.0004	-.873	.394
Leverage						
Total Debt to Assets	.2271	.0329	.2200	.0055	0.558	.583
Employment						
Total No of employees	830	198	564	121	3.242	.004*

*p-value significant at 0.05 level **p-value significant at 0.1 level

Table 5 Result of t-test for financial performance between two ownership groups after privatization

Variable	State Controlled		Fully Privatized			
	Mean	S	Mean	S	t	p-value
Profitability						
Return on sales	.2421	.0394	.2230	.0307	1.123	.275
Return on Asset	.0695	.0257	.0713	.0236	0.154	.879
Return on equity	.1073	.0401	.1097	.0374	0.134	.895
Operating efficiency						
Sales Efficiency	.8802	.4111	1.5589	.8112	-2.578	.018*
Net Income Efficiency	.0019	.0004	.0022	.0005	-1.525	.144
Leverage						
Total Debt to Assets	.2031	.0077	.1994	.0074	1.038	.312
Employment						
Total No of employees	538	135	427	141	1.755	.095**

*p-value significant at 0.05 level **p-value significant at 0.1 level

Among the variables tested before privatization, only the means for Sales efficiency and Total number of employees were significantly different between the two types of ownership, at 0.05 level. For Sales efficiency, overall, the fully privatized companies were more efficient compared to the state controlled companies. The total number of employees was significantly more in the state controlled companies compared to the fully privatized companies. There was a significant difference in return on sales at the 0.1 level. The mean return on sales is higher among the state owned companies compared to the fully privatized companies.

Regarding to the profitability measures after privatization, none of them is positive and significant, meaning that no significant improvement in any of the ownership groups considered. In terms of operating efficiency after privatization, the means for sales efficiency were significantly different between the two types of ownership. For Sales efficiency, overall, the fully privatized companies were more efficient compared to the state controlled companies. On leverage measure, there was no significant improvement in any of the ownership groups. There was a significant difference in total number of employees at the 0.1 level. The mean number of employees is more in the state controlled companies compared to the fully privatized companies. The results show that, on average fully privatized companies perform better than the state controlled companies.

Conclusion

The results showed that the most important of the three measures, ROS increase after privatization. In terms of operating efficiency, these measures show significant improvements after privatization. The leverage ratio show significant decline after privatization for all firms. The results show that the number of employees decrease after privatization.

Additionally, when sub-groups are considered, the findings show that in the first sub-group, under the first measure ROS, for the firms with state government control the ROS increases after privatization. In sub-group two fully privatized firms, ROS increases after privatization. These results show that both levels of ownership have significant increase in ROS after privatization. The findings do not show an improvement in the other profitability measures (ROA, ROE).In terms of operating efficiency, in the first of the sub-groups, firms with state government control, the sales efficiency increase after privatization, but not significant. Fully privatized firms show sales efficiency improvement after privatization. The improvement is significant. These results imply that firms without government control have better performance in sales efficiency than those firms with government control. Regarding to net income efficiency, firms with state government control show improvement in net income efficiency after privatization , but not significant. Fully privatized firms show increase in net income efficiency after privatization. The findings show that firms with state government control, the average total debt to asset ratio (TDA) show a decline after privatization. TDA for fully privatized firms decrease after privatization, meaning that

both types of ownership have a decline in total debt to asset ratio after privatization. The results show that, the number of employees for both types of ownership firms with state government control and fully privatized firms decrease after privatization. Additionally, t-test is also conducted to identify the changes between the two ownership groups. The overall results are consistent with the theory and show that fully privatized firms performs better than firms with state government control.

Reference

Asoka , Q. a. K. C. (2008). Market-based reforms and privatization in Sri Lanka International Journal of public sector, 21(1), 58-73.

Anson, L. C. C. a. S. G. (2007). covernance and performance of Spanish privatised firms. *Corporate Covernance, 15*(4), 503-519.

Bachiller, P. (2009). Effect of ownership on efficiency in Spanish companies. *Management Decision, 47*(2), 289-307.

Ben Naceur, S., Ghazouani, S., & Omran, M. (2007). The performance of newly privatized firms in selected MENA countries: The role of ownership structure, governance and liberalization policies. *International Review of Financial Analysis, 16*(4), 332-353.

Boycko, M., Shlefer, A., & Vishny, W.R. (1996). A Theory of Privatization, The Economic Journal, 106, pp.309-319.

Debande, O., & Friebel , G. (2003). A Positive Theory of Give –Away Privatization, International Journal of Industrial Organization, 22, pp. 1309-1325.

Huang, Z., & Wang, K. (2011). Ultimate privatization and change in firm performance: Evidence from China. *China Economic Review, 22*(1), 121-132.

Kikeri, S., & Nellis, J. (2004). An Assessment of Privatization, The World Bank Research Observer, 19, pp. 87-118.

Loc, T. D., Lanjouw, G., & Lensink, R. (2006). The impact of privatization on firm performance in a transition economy. *Economics of Transition, 14*(2), 349-389.

Mathur, I., & Banchuenvijit, W. (2007). The effects of privatization on the performance of newly privatized firms in emerging markets. *Emerging Markets Review, 8*(2), 134-146.

Megginson, W. L., Nash, R. C., & Van Randenborgh, M. (1994). The financial and operating performance of newly privatized firms: An international empirical analysis. *Journal of Finance*, 403-452.

Moneer, M. (2005). *Overview on The public sector in Libya* Paper presented at the Conference on Economic Development in Libya : Past and Present , Banghazi : Libya.

Tian, R. Z. a. G. (2007). Does ownership affect a firm's performance and default risk in Jordan? Corporate Governance, 7(1), 66-82.

(نحو إطار مؤسسي فاعل لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي)

أ.مريم رمضان عبد الرحيم

كلية الاقتصاد بني وليد

المقدمـــة

تعتبر مشكله البطالة من أهم التحديات التي يوجهها الاقتصاد الليبي بصفه عامة ، مما يتطلب أهمية تفعيل كافه الجهود لاستهداف هذه المشكلة وقد كثرت الدراسات التي تحلل ابعاد هذه المشكلة حيت تتلخص في كيفيه ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل .

وعلى الرغم من ظهور بوادر انتعاش في الاقتصاد الليبي وما ارتبط بدلك نمو الاستثمار الا ان اكثر التوقعات تفاؤلاً تشير الي عدم قدرة الاستثمارات على استيعاب اعداد الداخلين لسوق العمل خاصه في ظل انخفاض مستوي مهاراتهم ، ومن هنا يكون المخرج الاساسي لمواجهه هذه المشكلة إلي التوظف الذاتي وذلك من خلال تنميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وقد اوضحت الدراسات ان التوجه الى التوظف الذاتي انما يسهم في زياده الطاقات الإنتاجية فضلا عن دوره في دعم تنافسيه لإنتاج الصناعي والخدمي من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجية علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

وتُشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور أهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلـــة البحـــث :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تمت لتنميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الا اننا لم نلمس حتي الان اثاراً محسوسة وملموسة لهذه الجهود في مواجهه مشكله البطالة خاصه في الاقتصاد الليبي مما يثير التساؤل حول أسباب ذلك .

وتحتل فاعليه الإطار المؤسسي لتنميه المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في هذا المجال حيت يقصد بالإطار المؤسسي تحديد الأدوار للمؤسسات الفاعلة في مجال تنميه المشروعات الصغيرة وما يرتبط بذلك من تحديد المسئوليات ثم فاعليه وكفاءه هذه المؤسسات في ادائها لدورها هذا بالإضافة الي قدرتها على تحقيق

التنسيق والتكامل بين ادوارها بما ينعكس في شكل اداء متكامل ويصب في مصلحه المستفيدين من هذه الخدمات ويترجم الي زياده عددهم ودورهم وكفاءتهم مما يسهم في زياده الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمه أهداف التنمية في الاقتصاد الليبي .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث في ظل الاحتياج المتزايد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي تحليل دور المؤسسات الفاعلة في مجال التنمية هذه المشروعات التي تعتبر الجهات المسئولة عن التخطيط والتنسيق لها وذلك مدي فاعليه هذه المؤسسات في تقديم خدماتها للمستفيدين وتحديد مواطن القوى والضعف في ادائها للتوصل الي الاطار المؤسسي الفاعل في تنميه المشروعات الصغيرة .

وتحقيقاً لأهداف السابقة قسم البحث في حدود الاقتصاد الليبي وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي الي المحاور الآتية :-

المحور الأول :- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية .

المحور الثاني:- المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادي الليبي.

المحور الثالث :- المتطلبات المؤسسية من قبل المستثمر الصغير.

المحور الرابع :- تحليل الإطار المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورة الفاعل في تنميه المشروعات الصغيرة في ليبيا

المحور الأول :- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية:

أولا:- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من اليسير وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن من العسير تعريفها تعريفاً مقبولاً على المستوى الدولي بل وحتى الإقليمي ويعزي هذا إلى الاختلاف في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من دولة إلى أخرى فضلاً عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي يتم بموجبها تحديد شكل المشروع ومنها البيانات الإحصائية التي تستخدم في تعريفها حيث أن هناك نقصاً في هذه البيانات ولذا فإن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيظل متبايناً إلا أن المتخصصين يرون بوجود أسلوبين يمكن استخداماهما:

1- يعتمد على الصفات النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة.

2- الأخذ بالمؤشرات الكمية مثل العمالة ورأس المال.

وفقاً لمصادر المتاحة فان مفهوم المشروعات الصغيرة بانها تلك المشروعات تشاركيه كانت او منشأه فرديه تمارس نشاطاً اقتصادياً انتاجياً او تجارياً وخدمياً يعمل بها من 20 -100 فرد والمتوسطة من 101 – 500 فرد ولا يقل راس مالها عن 50000 دينار ولا يتجاوز 1000000دينار .1

1- ماهر حسن المحروق – تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصادره ومعوقاته – مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة – عمان – 2005 م ص 3 .

وفي ليبيا تعرف المشروعات الصغيرة على انها المشروعات التي لا تزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصراً ولا يتجاوز فيه الاقراض لراس المال التأسيسي الذى يمنح لها عن مليونين ونصف مليون دينار كحد اقصى ، والمشروعات المتوسطة هي التي لا تزيد عدد العاملين بها 50 عنصراً ولا يتجاوز قيمه الاقراض لراس المال التأسيسي لها خمسه ملايين دينار.

وتجدر الاشارة الي انه ليس هناك تعريفاً قانوني محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، الا ان التعريف الاحصائي هو المتبع والذى يأخذ بعدد العاملين كمعيار للتصنيف .

ونرى معيار حجم راس المال من افضل المعايير نظراً لسهوله قياسه ونقترح ان تقسم المشروعات الي :-

مشروعات صغيره جداً: يكون راس مالها اقل من 10.000د.ل

المشروعات الصغيرة :يكون راس مالها التأسيسي من 10.000د.ل على الاقل من 100 الف د.ل كحد اقصي .

والمشروعات المتوسطة : يكون رأسمالها التأسيسي من 100الف د.ل على الاقل من 2.5 مليون دينار كحد اقصى 1.

ثانياً :- الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل،وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة النساء والشباب والنازحين من المناطق غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني ، وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي ، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الاتحاد–على سبيل المثال لا حصر–وتكتسي المشروعات الصغيرةالمتوسطة أهميتها في الدول العربية بصفه عامه وليبيا بصفه خاصه من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط.

ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فيما يلي2:

1. تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

2. توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

1- ماهر حسن محروق ، مصدر سبق ذكره ، ص 4 .

2- صابر أحمد عبدالباقي ، مشروعات الصغيرة وأثرها على البطالة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، 2010 ، مصر ، ص 9-11 .

3. تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل اهمية قصوي للاقتصاد الليبي وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وايضا يفتح ابوابا للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومي, ولذا يجب الحفاظ على هذه الصناعات التقليدية من الاندثار .والمطلوب من رجال الأعمال والدولة إقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم طبقا لأحدث التقنيات مع الحفاظ على الهوية ليبية الأصيلة،مع التأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسياً ومادياً واجتماعياً حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالأبداع والاصالة.

4. خلق فرص عمل للباحتين ، حيت تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها وتشابكها في ايجاد فرص عمل كتير من الدول ، حيت تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبه 90 % تقريبا من المنشاة في العالم ، وتوظف من 50%الي 60% من القوي العاملة في العالم .1

5. استثمار وتعظيم المدخرات المحلية حيث ان تحرير الاقتصاد والعولمة وتحرير قوي الطلب والعرض تمهيداً لمشاركه القطاع الخاص ورؤوس الاموال في التنمية المحلية لا يمكن ان تستمر إلا من خلال منح فرص الإفراد والمجتمع لإحداث تراكم رأس مال لتطوير المجتمع والأفراد ولنقلهم من شريحه اقل دخلا الي شريحه أعلى دخلا ، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود .

المحور الثاني:- المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

اولا :- نبذة عن الاقتصاد الليبي:-

يُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية صغيرة الحجم كما تصنف ضمن الاقتصاديات النفطية والتي تنقسم الى:-

الاقتصاديات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة، والتي تضم دولاً كالكويت، والإمارات، التي تتميز بأساس سكاني ضعيف للغاية، وقطاع زراعة تتسم بعدم الاستقرار، والاعتماد شبة التام على عائدات الصادرات النفطية.

اقتصاديات نفطية ذات هيكل اقتصادي أكثر تنوعاً وتعقيداً وأكثر تماثلاً مع دول العالم الثاني وتضم دولاً كالعراق، والجزائر، وإيران، ونيجيريا.

وتعتبر ليبيا مركزاً وسطاً بين المجموعتين، حيت يجمع الاقتصاد الليبي بين بعض الخصائص والملامح التي تميز اقتصاد كل منها، وفى الحالات السابقة تلعب الملامح الرئيسية للاقتصاد، ويمكن تقسيم خصائص الاقتصاد الليبي إلى خصائص طبيعية، ديمغرافية، اقتصادية.

[1] صابر احمد عبد الباقي – مصدر سبق دكره ص 12

1- الخصائص الطبيعية :

تقع ليبيا في موقع متوسط في الشمال الأفريقي وعلى ساحل المتوسط بشاطئ يبلغ طوله200كم، ولها امتداد جغرافي ينتهى فى عمق الصحراء الكبرى، ومكنها هذا الموقع من أن جعلها وصل بين مصر، والجناح العربي الأسيوي من جهة، والجناح العربي الأفريقي من جهة أخرى كما مكنها هذا الموقع من أن جعلها تصل بين الشمال الأفريقي، والدول الأوربية من جهة، والدول الأفريقية جنوب الصحراء من جهة آخري.

كما أسهم موقعها على البحر المتوسط أن جعلها تقع على أهم الطرق الملاحية، والتي تربط بين أقصى الشرق وأقصى الغرب، مما جعلها لها ميزة تجارية على مر العصور.

وأدى كبر مساحتها والتي تبلغ (11775500كم مربع) إلى تنوع في خصائص السطح بين سهول وجبال وهضاب، كما أدى إلى تنوع فى خصائصها الجيولوجية إلى تنوع الموارد المعدنية، وأهمها النفط .1

2- الخصائص الديموجرافية:

بحسب الإحصائيات فإن عدد السكان في ليبيا بلغ (7.8) مليون نسمة ويرى البعض أن ليبيا لم تقم بالتخطيط الأسرى ولهذا ظل معدل السكاني في تزايد مستمر، وأغلب سكان ليبيا هم من السكان حضريون .

وعند الأخذ في الاعتبار معدلات النمو السكاني المعتمدة والمقدرة للسنوات القادمة فإن عدد سكان ليبيا سيكون كما هو مبين بالجدول تطور عدد السكان في ليبيا (2000- 2025م).2

جدول رقم (1) يبين تطور عدد السكان في ليبيا.

السنة	2000	2005	2010	2015	2020	2025
عدد السكان (مليون نسمة)	5.7	6.7	7.8	9.0	10.3	11.7

المصدر:- عمر سالم – ادارة الموارد المائية في ليبيا من اجل التنمية المستدامة – بحث منشور على شبكة المعلومات الموقع:www.npc.gov.ly\ P:1 .

ويتميز الهرم العمرى للسكان الليبيين بقاعدة عريضة وقمة ضيقة، وهو ما يعكس فتوه السكان، حيت بلغت نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن 15 سنه فى عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي (50%) من إجمالي السكان الليبيين، وانخفضت هذه النسبة فى منتصف التسعينيات إلى 39% وتبين نتائج التعداد السكاني لعام 2006 إن هذه النسبة قد وصلت إلى (31.1%).3

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق – الاحصاءات الحيوية – 2000- طرابلس – ليبيا ص 2 .
2 عمر سالم – ادارة الموارد المائية في ليبيا من اجل التنمية المستدامة – بحث منشور على شبكة المعلومات الموقع:www.npc.gov.ly.\ P:1 .
[3] سالم أبو عايشه خليفة – الموارد البشرية وتحدياتها – المجلة الليبية للمعلومات – العدد العاشر – 2010 – ص 14-15

3- الخصائص الاقتصادية:

الاقتصاد الليبي يتميز بمعظم خصائص الدول النامية، حيت يعتبر اقتصاداً صغير الحجم نسبياً متفتح على الخارج، ويعتمد في دخلة على مورد طبيعي ناضب، يفتقر إلى العمالة المهارة، ويعتبر اتساع الرقعة الجغرافية من الملامح المميزة للحاضر الليبي فى ظل قلة عدد السكان، وتدنى الكثافة السكانية فى المناطق الداخلية والريفية فى البلاد، وفى ذات الوقت تزداد الكثافة السكانية فى المدن الرئيسية المطلة على الساحل، ونظراً لاتساع المنطقة الصحراوية فى الدولة فقد رتبت هذه الوضعية صعوبات وأعباء اضافية واجهت مجهودات التنمية وحدت من الاستغلال الأمثل أو لأفضل للإمكانيات المتاحة، وكذلك مازال القطاع العام يهمين على مختلف أوجه الانشطة الاقتصادية بالرغم من فتح أمام القطاع الخاص للمشاركة إلا أنه مازال ضعيفاً ولم يحقق التنوع المنشود.

فالاقتصاد الليبي مازال يعانى من بعض السمات والتي أصبحت من خصائصه، ومنها:

1 – هيمنة القطاع النفطي على القطاع التصدير :

حيت يعانى الاقتصاد الليبي من خلل هيكلي في تجارته الخارجية بسبب عدم مرونة الصادرات بل عدم تنوعها، فقد بلغت الصادرات من النفط الخام والغاز الطبيعي ما نسبته (90.6%)من إجمالي الصادرات عام 2010 في حين لم تتجاوز الصادرات غير النفطية نسبة (4.5%) .1

2 – اعتماد الإنتاج المحلى على مواد مستوردة :

تعتبر زيادة الواردات ظاهرة عامة في الاقتصاديات النامية، إذا تحقق مع تسارع عمليات التنمية، وتبرز الحاجة إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية والتكنولوجية التي يفتقر إليها الاقتصاد النامي، مع زيادة حجم الأنشطة الاستثمارية في مختلف المجالات.

وكذلك، فإن زيادة الدخول المترتبة على التنمية الاقتصادية، وتؤدى من جانبها إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية، بسبب عجز الناتج المحلى الإجمالي عن تلبية الزيادات في الطلب المحلى من واقع جمود عناصر الإنتاج وتخلفها، خاصة مع اكتشاف مورد طبيعي وتصديره إلى خارج، أو حدوث تطورات في أسعار هذا المورد، ومن ثم التأثير على الدخل وعلى الأنماط الاستهلاكية السائدة، ولم يخرج الاقتصاد الليبي عن هذه القاعدة، إذا أن التوسع في الصادرات من النفط الخام، والزيادة التي تحققت نتيجة لذلك في مستويات الدخل والناتج، فضلاً عن التسارع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدت إلى حدوث زيادات في الكميات المطلقة لمختلف فئات الواردات.

[1] مصرف ليبيا المركزي – التقرير السنوي رقم 45- 2010 طرابلس – ليبيا ص 40

ونتيجة لذلك تنبي الاقتصاد الليبي خلال التجربة التنموية ما يعرف بسياسية الإحلال محل الواردات وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، إلا أن هذه السياسية لم تحقق المرجو منها، إذا انه من الانتقادات التي وجهت لهذه الاستراتيجية هو زيادة التبعية وليس الحد منها، أي أنه قد يقف أو يقلل استيراد السلع النهائية محلياً صناعاتها محلياً على مواد الخام، ولكن يتم التوجه في الاعتماد عليها إرهاق القدرة التنموية للاقتصاد الوطني.

3 – ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي:[1]

بالرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلى الإجمالي خلال السنوات لأخيرة، مما انعكس في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي إلا أن ذلك في الحقيقة لا يعكس الوضع الطبيعي إذا تتطلب الأمر النظر إلى عده أمور أهمها – مستويات التشغيل والإنتاجية وانعكاس ذلك على المستويات المعيشية، وبالنظر إلى هذه القضايا نجد أن الاقتصاد الليبي بالرغم من الاستقرار النسبيفي المستوى العام للأسعار، يعانى من تدنى وضعف القدرة الإنتاجية فى القطاعات غير النفطية، فالإنتاجية متدنية في الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط والغاز.

وتبلغ نسبة البطالة فى الاقتصاد الليبي نحو (13%) حسب إحصائيات المنظمات الدولية العربية، وهى نسبة عالية مقارنة بحجم القوى العاملة وعدد السكان، ويجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الليبي يفتقر إلى الكفاءات العلمية ذات المهارات التقنية والإدارية المتميزة والتي تعرف بكفاءات الريادة القيادية.

4– هيمنة القطاع العام وضعف بنية القطاع الخاص :

شهدت السنوات الأخيرة إحراز بعض التقدم في عملية إعادة هيكلية الاقتصاد وخاصة في فترة قيد الدراسة، وبالرغم من ذلك مازال الاقتصاد الليبي خاضعاً إلى حد كبير لسيطرة القطاع العام، ويفتقر إلى التنويع ، حيت بدا القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي يتقدم وبحدر واضح في خوض غمار الاستثمار وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية العادة ما يجد فيها مجالاً مناسباً للعمل، مثل خدمات المال والتأمين والنقل والمقاولات والتجارة والعقارات، ولكن نظراً لطول الفترة هيمن القطاع العام على أوجه الحياة الاقتصادية، مازالت مساهمة قطاع الخاص متدنية.

5 – زيادة الانفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج :[2]

يوضح مؤشر انفتاح الاقتصاد الخارجي مدى أهمية كل من الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلى، وبقدر ما تكون هذه نسبة مرتفعة بقدر ما تكون الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضة للتقلبات والتغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية بين دول العالم.

[1] مريم رمضان عبد الرحيم – دور التنمية الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2004-2011) جامعه عين شمس – كليه التجارة – مصر – القاهرة – 2013- ص 65-66

[2] مريم رمضان عبد الرحيم – مرجع سبق دكره ص 68

وتقاس درجة الانفتاح على الخارج بمقاسين:

أما بنسبة إجمالي الواردات إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، عن طريق حساب نسبة إجمالي السلع الداخلة فى التجارة – الصادرات والواردات– إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، وعندما تفوق نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (20%) يكون الاقتصاد منفتحاً.

أو عندما تفوق النسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي نسبة (40%) وبناء على المقياس الأخير، يعتبر الاقتصاد الوطني منفتحاً اقتصادياً على العالم.

وأدا ما استخدمنا المعيار المستخدم لقياس معدل انفتاح الاقتصاد على الخارج، والذى يمثل فى نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي، فإننا نجد أن الاقتصاد الليبي يعد من بين أكثر الاقتصاديات العالم انفتاحا على العالم

مما سبق يمكن الخلوص إلى اعتماد ليبيا على التجارة الخارجية تصديراً واستراداً لتلبية متطلبات حاجات الناس والسوق المحلى، وخصوصاً الاعتماد على النفط والغاز ومشتقاتها كمصدر شبة وحيد للعملات الصعبة المتولدة على التصدير.

6- نقص الأيدي العاملة الماهرة:-

منذ اكتشاف النفط وبدى تصديره في بداية الستينيات سعت الدولة إلى وضع خطط إنمائية لاستغلال العوائد النفطية والفائض المادي مثل الخطط الإنمائية الثلاثية والخماسية، ولقد تطلب تنفيذ هذه الخطط زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، وبشكل كبير لدرجة أن الزيادة في عرض الأيدي العاملة المحلية لم تكن تتساوى مع الزيادة في الطلب، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاعتماد على العمالة غير الليبية.

حيث إن الاقتصاد الليبي يعتمد على الأيدي العاملة الأجنبية في العملية الإنتاجية والتي بطبيعية الحال عمالة وافدة وعرضية، حيث لا تتوافر لديها الخبرة اللازمة لتحقيق المستهدفات، هي عمالة موقته وغير مستديمة حيث إن أعدادها يتغير من وقت لآخر حسب الأوضاع في ليبيا وحسب الإحصائيات الليبية إن عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بحوالي (5.5) مليون نسمة .

ثانياً:- المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.1

في السنوات الاخيرة أتيحت الفرصة امام الافراد والتشاركيات الإنتاجية والخدمية للدخول الي مختلف المجالات الاقتصادية من خلال إقامه مشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مادية بمنحها تسهيلات مصرفيه بشروط

[1] مجلس التخطيط الوطني – استراتيجيه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – خطه عمل 2008- 2018- ليبيا ص 4-5

ميسرة من قبل المصارف المتخصصة ، وينقسم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الي ثلاث أشكال قانونيه وهي :-

1-المنشآت الفردية .

2-المنشآت التشاركية .

3-الشركات المساهمة .

وتعرف المنشآت الفردية بأنها نشاط اقتصادي مسموح به بواسطه فرد أو اسرة يهدف ال تحقيق ربح من خلال المشروعات إنتاجيه أو انشطة تجاريه أو تقديم خدمات في السوق ،اما المنشآت التشاركية فهي ارتباط طوعي بين الشركاء بحيث كل شريك له جزء في الادارة كما يحصل على الارباح ، وتتميز بمشاركه جميع الشركاء في العمليات اليومية للمنشأة.

أما الشركات المساهمة فيحددها القانون ولائحته التنفيذية ، حيت اشتراط القانون على ان لا يقل عدد المساهمين بأي شركه عن 25 شخصاً ينخرطون في اعمال اقتصاديه سواء كانت مشروعات إنتاجيه أو تسويقية أو خدميه.

ويُعد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أوسع حلقات العمل الاهلي في الاقتصاد الليبي حيت يُشكل 99%من اجمالي منشآت القطاع الخاص ، كما يستحوذ العمل الفردي فيه على 94%في حين ان حصه العمل التشاركي لا يتجاوز 5%ويلاحظ أن التوجه الرئيسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتمثل في النشاط الخدمي والتجاري ،وهذا يتطلب جهوداً إضافية لتوجه جزء مهم منها قطاع الإنتاج .

وبتالي توجد العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي منها:-1

- من الناحية التنظيمية: نلاحظ أن هذه المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات. وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة 60% من تكلفة القيام بالأعمال في الاقتصاد الليبي، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة.

- من الناحية القانونية: نرى بأن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فترة طويلة.

- من الناحية المالية: العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الإشكالات فيما يتعلق بالضمانات, فترات السداد، الإجراءات البيروقراطية. غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات

[1] صابر أحمد عبدالباقي ، مشروعات الصغيرة وأثرها على البطالة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، 2010 ، مصر ص 16- 17 -18 ،

الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو، حيث أوضحت أحدث المصارف المتخصصة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل 80% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من 2% منها بسبب الفوائد على هذه القروض وعدم تقبل اصحاب المشاريع لها حيث اظهرت نتائج التقارير بأن اكثر من 70 %منهم يرون انها اموال ربويه ، ويعاني اكثر من 55%اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قلة رأس المال والذي يعتبر مصدر التمويل المتاح ، ويري حوالي 65%من اصحاب هذه المشاريع بأنها لا تلبي احتياجاتهم .

– من الناحية التسويقية: التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجئ في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات لاسيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة.

المحور الثالث :– المتطلبات الأساسية من قبل المستثمر :– 1

المتطلبات المؤسسية من قبل المستثمر الصغير والتي تنعكس توفيرها بكفاءة في زياده فرص الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ستعرض فيما يلي تقييم هذه المتطلبات :–

1) تحديد المشروعات الصغيرة :–

لقد أوضحت الدراسات ارتباط قدرة المستثمر الصغير في تحديد المشروع بقدرته على الابتكار وهو ما ينتج من نظام تعليمي يتيح هذه القدرة .

ويشير الواقع العملي في ليبيا إلي ضعف قدرة المستثمر الصغير على تحديد المشروعات ذات جدوي اقتصاديه مثال مشروع تعليب الأسماك في مدينة ليست على الساحل .

2) إعـــداد دراســات الجدوى :–

يواجه المستثمر الصغير العديد من المعوقات عند إعداد دراسة الجدوى اللازمة لمشروعه ويرتبط ذلك الي حد كبير بتحديد فكرة المشروع التي لا تخضع لأسس موضوعيه كما سبق ان دكرنا ، اوضحت العديد من الدراسات لجوء المستثمر الصغير لغير المتخصصين في اعداد الدراسة بالإضافة الي ان الخدمات التي تقدم للمستثمر في هذا المجال قد لا تتميز بالدقة الكافية وايضاً تتصف بالعمومية مما يوثر سلباً على فاعليه الدراسة ومن تم على

[1] ايمن الحماقي – ابراهيم نصار – محاضرات في الاقتصاد التطبيقي – جامعه عين شمس – القاهرة –مصر - -2010- ص 267-271

نجاح المشروع ، هذا بالإضافة الي ضعف فرص المستثمر في الحصول على البيانات لازمه لتحديد مدي جدوي مشروعه .

3) إتاحة التكنولوجيا :-

يرتبط نحاج المنتج وتنافسيه بالتكنولوجيا المستخدمة ولاشك ان التكنولوجيا تتطلب دعم هذه التنافسية بما يكفل لاندماج في الاقتصاد العالمي وزياده القدرة على التصدير وكذلك احلال المنتج المحلي محل الواردات مثال مصنع تعليب الطماطم ، وتعليب المواد الغذائية.

4) تحديد موقع المشروع :-

يحتل موقع المشروع أهميه كبيرة في دعم تنافسيه المنتج من ناحيه ومن ناحيه اخري في دعم تنافسيه الإنتاج على المستوي الكلي ، مثال قربه من الطرق والمواصلات .....الخ .

5) التمويـل :-

يعتبر التمويل من اهم الأليات التي يمكن ان تساعد المستفيدين في الدخول لمجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولعل أهم القضايا التي اظهرتها التجارب تعامل الشباب مع تمويل حجم المبالغ التي يتم اقتراضها ومدي قدرة المستفيد على تقديم الضمانات اللازمة ومدي سهوله وصعوبة التعامل مع الجهات المقدمة للتمويل وكذلك سعر الفائدة وتأثيره كعنصر للتكلفة على تنافسيه المنتج .

وقد اظهرت العديد من الدراسات الميدانية المعوقات الإجرائية التي يوجهها الشباب في التعامل مع المصارف واهميه تقديم خدمات مسانده للقرض .

6) الاجراءات الإداريـة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

يعاني المستثمر الصغير في مجال الاجراءات الإدارية المرتبطة بتنقيد مشروعه سواء نقص المعلومات او تضارب اختصاصات الجهات الإدارية المختلفة ،وقد ظهر ذلك واضحاً في مجال اجراءات الحصول على الرخص وكذلك في التعامل مع اهم الجهات الإدارية وعلى راسها الضرائب .

7) الخدمات الفنيـة والتجارية :-

تعتبر الخدمات الفنية والتجارية والإدارية من اهم الخدمات التي يمكن ان تسهم في دعم تنافسيه المشروعات الصغيرة وذلك لاحتياج المستثمر الصغير بدرجه كبيرة للتكنولوجيا المستخدمة لديه بما يدعم قدرته على الإنتاج كذلك يحتاج الي تطوير قدراته الإدارية بما يكفل خفض التكلفة وتعظيم استغلال الموارد ، هذا بالإضافة الي احتياجه للمعلومات التي تتيح له التعرف على الفرص المتاحة سواء من داخل او الخارج .

المحور الرابع : تحليل الاطار المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الليبي 1.

يهدف تحليل الاطار المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديد مدي قدرة هذا الاطار في توفير متطلبات المستثمر الصغير وذلك في ظل استراتيجية متكاملة تعمل على ادماج هذه المشروعات في الاقتصاد القومي وتعظيم الاستفادة منها في خدمه اهداف التنمية لليبيا بصفه عامه وبني وليد بصفه خاصه

وسنتناول فيما يلي تحليلا لاهم معالم هذا الاطار الموجود في ليبيا :-

1) دور المصـارف المتخصصة :-

تعتبر المصارف المتخصصة هي الجهة المسئولة عن التخطيط والتنسيق والمعاونة في الحصول على التمويل والخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ويقصد بالتخطيط للمشروعات الصغيرة هو تحديد مجالات الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتسق مع اهداف التنمية في المدينة .

وفي هذا الاطار تبدو الادوار الأكثر أهميه في التعامل مع المصارف منها :-

– دور وزاره التخطيط في وضع خطه اقتصاديه والاستثمارات المتوقعة والمطلوبة وتوزيعها بين القطاعات المختلفة

– دور وزاره الاستثمار في الترويج للاستثمار محلياً وخارجياً من خلال هيئه الاستثمار وتصبح هي المسئولة عن الترويج للاستثمار ونشر البيانات والمعلومات على الجهات المعنية وامدادها بهذه البيانات ويمكن توفير قوائم من السلع التي تقوم الشركات باستيرادها ويمكن انتاجها داخل المدينة (محلياً) – احلال الواردات – مما يوفر فرصاً كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

– دور وزاره الصناعة ويجب عليها ان تتبع نفس الاسس في تلبي احتياجات المستثمر الصغير .

2) دور المجتمع المدني داخل الاقتصاد الليبي :-

يمكن ان يكون للمجتمع المدني دوراً هاماً في دعم ومسانده المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحيه ومن ناحيه اخري الوصول الي الفئات المستهدفة التي يمكنها الاستفادة من العمل الحر للحصول على فرصه عمل وكذلك لزياده الطاقات الإنتاجية في المدينة ، ويتمثل أدوار المجتمع المدني داخل الاقتصاد الليبي في الاتي :-

- دور الجامعات والمعاهد الفنية :-

يمكن ان تكون للجماعات دوراً هاماً في توعيه الطلاب بثقافه العمل الحر هذا بالإضافة الي دورها في تقديم البحث العلمي لازم للمشروعات ، وكذلك المعرفة الفنية والتكنولوجيا ولازالت الجامعات على الرغم من الجهود المبذولة يتطلب المزيد من الجهود ودعم لاطار المؤسسي وتنسيق مع الجهات الأخرى.

وكذلك المعاهد الفنية والثانويات الصناعية نظراً لمعاناتهم بشكل اكبر من البطالة وقله فرص العمل

- الجمعيات الأهلية والخيرية الموجودة في ليبيا:-

[1] ايمن الحماقي – ابراهيم نصار – محاضرات في الاقتصاد التطبيقي – جامعه عين شمس – القاهرة –مصر - -2010- ص -273

حيت تعتبر هذه الجمعيات من اهم الاليات التي يمكن ان تكون لها دوراً في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ودلك لاقترابها من الفئات المستهدفة وقدرتها على التعرف على احتياجات هذه الفئات وقدراتها بما يكفل نجاح هذه المشروعات – مثال مشروع حياكة والتطريز لأسر الفقيرة والارامل داخل ليبيا .

الخاتمـــة

وبعد هذا العرض السابق نشير الي أن الإطار المؤسسي الفاعل والداعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تكامل المتطلبات المؤسسية من قبل المستثمر الصغير مع تفعيل دور المؤسسات الفاعلة من هذا المجال بما يوفر للمستثمر فرص نحاج للمشروع ويعود بالنفع له والي الاقتصاد وبالتالي تتحقق اهداف التنمية .

بعض المقترحات لتفعيل إطار مؤسسي فاعل لتنميه ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي .

1- العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والإقبال على العمل الحر.

2- توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة.

3- وضع سياسة عامة واضحة ومحددة الأهداف.

4- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5- تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز البنوك على الإقراض بفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة مميزة.

6- ضرورة توفير غطاء تنظيمي قانونى حاضن لهذه المنشآت للتعامل السريع مع المشاكل التى تواجهها وتوفير الحماية اللازمة من خلال اجراءات نظامية وقانونية خاصة.

7- أن تقدم الحكومة الحوافز المناسبة لأصحاب المنشآت فى هذه الصناعات لتشغيل الشباب وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطا بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد لسوق العمل فى المجالات الصناعية المختلفة.

8- توفير التدريب للكوادر العاملة في هذه المشروعات وتشجيع ودعم الابتكار والتوسع في مراكز التدريب.

9- إيجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها البعض بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة.

10- تعظيم دور المصارف في التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو ما تتطلب اهميه التنسيق بين المصارف والجمهور ، حيت يتيح هذا التنسيق اتاحه مجالات واسعه للمستفيدين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع دعم الجدوى الاقتصادية لها

11- يتطلب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودلك في:-

أ- تعظيم دور الجامعات والمعاهد الفنية في تقديم المعرفة الفنية للمشروعات مع الاستفادة منها في الوصول الي الفئات المستهدفة من خريجي الجامعات بما يكفل زياده نسبه الخريجين في مجال المشروعات الصغيرة .

ب- زياده الاستفادة من الجمعيات الخيرية الموجودة في المدينة للوصول الي الفئات التي تستفيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كوسيله لرفع وتحسين مستوي معيشتهم وكذلك كوسيله لرفع مهاراتهم ايضاً .

آثار الطعن بالمعارضة

د. علي عبد السلام شقلوف
كلية القانون بني وليد

مقدمة

أخذ المشرع الليبي بنظام الحكم الغيابي في مواد المخالفات والجنح سواء أمام المحكمة الجزئية أو الهيئة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية أو أمام محكمة الجنايات أو امام المحكمة العليا.

ولكيلا يفوت على المحكوم عليه غيابياً حقه في تقديم دفاعه ويحرمه من حقه أن تنظر دعواه على درجتين وليمكن المحكمة من سماع دفاعه وإلمامها بوقائع الدعوى كما يصورها الخصوم لتكوين عقيدتها والنطق بصحيح القانون.

أخذ المشرع بنظام الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية والحضورية الاعتبارية كطريق من طرق الطعن العادية تبسط المحكمة مصدرة الحكم الغيابي سلطتها مرة أخرى على الدعوى وتعيد النظر فيها بحضور المعارض.

وإذا كان الحكم الغيابي الصادر في مواد المخالفات والجنح قبل إعلانه إلى المحكوم عليه لا يعدو أن يكون إجراءً قاطعاً للتقادم يسقط بمضي مدة تقادم الدعوى العمومية فإن الطعن فيه بالمعارضة يرتب آثاراً قد تختلف عن آثار الطعن بالاستئناف وتمثل إشكاليات في الواقع العملي تناولتها أحكام القضاء واجتهادات الفقهاء ولم يحسم الخلاف بشأنها بعد.

لذلك اخترت أن يكون موضوع هذا البحث مخصصا لدراسة آثار الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية لبيان إشكالاته العملية وعرض أحكام القضاء واجتهادات الفقه العربي مستعيناً بذلك على تفسير نصوص القانون الليبي التي تنظم هذا الإجراء قاصرا ، دراستي هذه على آثار الطعن بالمعارضة دون التعرض لمفهوم الطعن بالمعارضة وشرطه ومن له الحق فيه وإجراءاته وذلك وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: وقف تنفيذ العقوبة والاستئناف.

المبحث الثاني: نظر المعارضة:

المبحث الأول : وقف تنفيذ العقوبة والاستئناف.

الأصل في الحكم الغيابي أنَّه لا يجوز تنفيذه لأنَّه أضعف الأحكام من حيث الإثبات، لأنَّ المحكمة لم تستمع إلى دفاع المحكوم عليه، كما لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تفصل فيه قبل الفصل في المعارضة، لكيلا تفوَّت على المحكوم عليه درجة من درجات التقاضي، لذلك سوف نقسَّم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: وقف تنفيذ العقوبة

الحكم الغيابي إمَّا أن يكون صادراً من محكمة الدرجة الأولى، وبالتالي فإنَّ الأصل عدم جواز تنفيذه إلَّا في الحالات المستثناة بنص القانون، لأن التنفيذ يجب في الأحكام النهائية دون الابتدائية.

أمَّا إذا كان الحكم الغيابي صادراً من محكمة الدرجة الثانية فإن الأصل فيه وجوب التنفيذ، فقد نصَّت المادة [421] إجراءات جنائية على أنَّه "لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلَّا متَى صارت نهائيَّة مالم يكن في القانون نص خلاف ذلك"

وقد نصَّت المادة [224] إجراءات جنائية على الحالات التي يجب فيها تنفيذ الأحكام فوراً ولو كانت صادرة من محكمة الدرجة الأولى، وهي حالات مستثناة من الأصل.

وخروجاً عن هذا الأصل أيضاً منع المشرع تنفيذ الحكم الجنائي الغيابي الاستئنافي الصادر بالعقوبة في فترة ميعاد المعارضة، وهي من تاريخ إعلانه إعلاناً لشخصه وحتَّى انقضاء ثلاثة أيام من ذلك التاريخ وإضافة مدة المسافة إلى ذلك، فإذا انقضى هذا الميعاد جاز للنيابة العامة تنفيذ الحكم بالعقوبة ولا يثنيها عن ذلك حصول المعارضة بعد الميعاد، كما يوقف التنفيذ حتى صدور حكم في المعارضة.

فالحكم الغيابي لا يكون جائز التنفيذ طالما أن ميعاد المعارضة لم ينته بعد، ويسري هذا الوقف على العقوبة الأصلية والتبعية[1].

أمَّا الحكم الحضوري الاعتباري الذي يقبل الطعن فيه بالمعارضة فإنَّ تنفيذه جائز مالم يحصل الطعن فيه بالمعارضة فعلاً، أمَّا قبل التقرير بالطعن بالمعارضة فيه فيبقى خاضعاً لحكم الأصل، فإذا تحقق الطعن وجب الوقف قياساً على الحكم الغيابي[2].

وما الحكم إذا كان موضوع الحكم الغيابي إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة [424] إجراءات جنائية وهي الأحكام الواجبة التنفيذ فوراً، فهل يجوز تنفيذ الحكم الغيابي في هذه الحالة أم لا؟

إنَّ الحكم الغيابي قبل تبليغه للمحكوم عليه لا يتمتع بما يتمتع به الحكم الحضوري من قوة النفاذ لأنَّه أضعف الأحكام دلالة على ما قضي به، فإذا لم يبلغ إلى المحكوم عليه فإنَّ الحق في الطعن فيه بالمعارضة يبقى حتى تنقضي الدعوى بمضي المدة، وهذا ما نصت عليه المادة [2\361] إجراءات جنائية" ومع ذلك إذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإنَّ ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يخص العقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان وإلاَّ كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة"

فالحكم الغيابي الصادر بالعقوبة وفقاً لهذا النص لا يعتبر حكماً من حيث آثاره ولا يترتب عليه ما يترتب على الحكم الحضوري من آثار، فلا يجوز أصلاً تنفيذه قبل الإعلان، ولا يعتبر سابقة ولا يتحقق به العود، ولا يعدو أن يكون إجراءً من إجراءات التحقيق النهائي ينقطع به تقادم الدعوى، والدليل على ذلك أنَّ له أثراً فقط في قطع تقادم الدعوى، ولو كان حكماً يتمتع بما تمتع به الحكم الحضوري من آثار لبدأ به سريان سقوط العقوبة لا سقوط الدعوى.

---

[1] د. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة2003، ص1469.

2 د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة1993، ط7، ص906.

أمَّا إذا أعلن إلى المحكوم عليه لشخصه وانقضى ميعاد المعارضة دون التقرير بها فإنَّه يصبح حكماً يتمتع بما تمتع به الحكم الحضوري من أحكام[1].

إنَّ المعارضة تؤثر على تنفيذ الحكم موضوع الطعن بحيث لا يجوز تنفيذه أثناء ميعاد المعارضة ولا أثناء نظرها حتى ولو كان الحكم يعتبر من الأحكام الواجبة التنفيذ[2].

أمَّا بالنسبة للحكم الغيابي الصادر في الدعوى المدنية التبعية بالأصل فإنَّه لا يجوز تنفيذه كالحكم الصادر بالعقوبة وبالشروط ذاتها، إلَّا إنَّ المشرع في المادة [428] إجراءات جنائية أورد نصاً يجوز بموجبه للمحكمة عند حكمها بالتضمينات للمدعي بالحقوق المدنية أن تأمر بالتنفيذ المؤقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة والاستئناف بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه، ولها أن تعفي المحكوم له من الكفالة، وذلك مراعاة للمحكوم له من أن يضار من مماطلة المحكوم عليه بعدم الحضور وتمديد أمد المحاكمة، فإذا حكم في الدعوى بعد المعارضة بإلغاء الحكم أو تعديله رد للمحكوم عليه ما دفع من قيمة التضمينات.

المطلب الثاني: وقف نظر الاستئناف

الحكم الغيابي بالنسبة لبعض الخصوم حضوري وللبعض الآخر غيابي أو حضوري حكمي، وبوصفه هذا يجوز الطعن فيه بالاستئناف إذا استوفى شروط ذلك، فإذا تقاعس من صدر الحكم حضورياً في حقّه عن سلوك طريق الطعن بالاستئناف سقط حقّه في الطعن بهذا الطريق ولا يمكن قبول تذرعه بأنّ الحكم في شقه الآخر مازال غيابياً وعرضه على محكمة الاستئناف يترتب عليه الطعن في حكم غير قابل للاستئناف من منظور آخر ومصيره السقوط بمضي المدة إذا لم يطعن فيه بالمعارضة

وتحاشيا لصدور حكمين متناقضين في واقعة واحدة، استقر القضاء والفقه العربي على تمكين الخصم الذي اعتبر الحكم حضوريا بالنسبة اليه أن يسارع في إجراءات الطعن بالاستئناف قبل فوات الميعاد، وأوجب على محكمة الاستئناف أن توقف الفصل في موضوع هذا الطعن إلى ان يتبين مصير الحكم المطعون فيه بوصفه غيابيا، فإذا طعن فيه بالمعارضة فإما أن تقبل المعارضة ويبت في موضوع المعارضة بتأييد الحكم المطعون فيه أو تعديله أو إلغائه حسب الحال.

وبذلك يصبح الحكم الصادر من محكمة المعارضة هو موضوع الطعن بالاستئناف، وعلى المستأنف أن يعدّل طلباته وفقاً لما قضت به محكمة المعارضة، وإمَّا أن يسقط الحكم الغيابي بمضي المدة وتصبح الدعوى أثراً بعد عين، وفي هذه الحالة يصبح الاستئناف لا محلّ له لأنَّ الحكم المستأنف أصبح معدوماً.

ولا يوجد نص في القانون يلزم محكمة الاستئناف بوقف الفصل في الاستئناف حتّى يفصل في المعارضة، وبالتالي فإن محكمة الاستئناف قد تلتفت عن إجراءات الطعن بالمعارضة وتفصل في موضوع الاستئناف إلغاءً أو تعديلاً أو تأييداً، فإن فعلت ذلك فما مصير الحكم؟

1 د. حسن جوخدار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، ج.4.3، ط1، 1993، ص199.

2 د. مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات جامعة بنغازي، ط2، 1974، ص379.

إذا تعجّلت المحكمة الاستئنافية وفصلت في الاستئناف قبل انقضاء ميعاد الطعن بالمعارضة وقبل الفصل فيها فإنَّه لا يجوز لها ذلك.

أمَّا محكمة النقض المصرية فقد اعتبرت حكم محكمة الاستئناف في هذه الحالة معدوماً "لأنَّ اتصالها بالدعوى معلق على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها" أي أنَّ الدعوى سعت اليها من غير الطريق الذي حدده المشرع وهو انقضاء ميعاد المعارضة أو الفصل فيها، فإن فعلت ذلك فإنَّ حكمها يكون صادراً في غير دعوى مطروحة عليها[1].

فإذا كان هذا الحكم باطلاً فإنَّ الحكم يتصحح بعدم الطعن فيه، فإذا لم يطعن فيه بالنقض صار باتاً ومنتجاً لآثاره، وإذا كان ذلك كذلك فما مصير الطعن بالمعارضة إذا أيّدت محكمة الاستئناف الحكم الغيابي؟

يرى جانب من الفقه أنَّ الطعن بالمعارضة لم يعد له محل، ذلك أنَّ اكتساب حكم المحكمة الاستئنافية حجية الامر المقضي لعدم الطعن فيه بالنقض تنقضي به الدعوى وتصبح المعارضة المرفوعة في الحكم الابتدائي غير ذات موضوع يتعين الحكم بسقوطها[2].

فإذا قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف ولم يتم الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي من قبل المتهم حتى سقطت الدعوى بمضي المدة، فهل لحكم محكمة الاستئناف حجية؟ وهل يتمتع بقوة الأمر المقضي؟

نرى أنَّ حكم المحكمة الاستئنافية بعد سقوط الدعوى بمضي المدة ليس له محل، وبالتالي لا أثر له من حيث الواقع والقانون، ذلك أن الحكم المستأنف وهو الحكم الغيابي لم يعد له وجود قانوني بعد سقوطه، إذ الساقط لا يعود، وبذلك يصبح الحكم الاستئنافي معدوماً.

والقول بغير ذلك يترتب عليه حكم واجب التنفيذ، وهو الحكم الاستئنافي البات قضى بعقوبة سقطت بسقوط الحكم القاضي بها، بل بسقوط الدعوى أصلاً، وكأنّ المحكمة الاستئنافية قد تحولت إلى محكمة أول درجة، وهذا مخالف للقواعد العامة في نظام التقاضي لا يجوز للمحكمة أن تلتفت عنه، ويترتب على ذلك أنَّ محكمة المعارضة يجب عليها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها الامر الذي يترتب عليه حرمان الطاعن بالمعارضة من حقه في أن تنظر دعواه على درجتين

والفقه مجمع على أنَّه يجب على المحكمة الاستئنافية أن توقف الفصل في موضوع الاستئناف إلى حين سقوط الحقّ في الطعن بالمعارضة بانقضاء ميعاده أو بالفصل فيه من قبل المحكمة المختصة ،أو سقوط الدعوى بمضي المدة، فإن تعجلت ذلك كان حكمها باطلاً ويجب عليها ذلك حتى ولو كان المحكوم عليه غيابياً استعمل حقّه في الطعن بالمعارضة والاستئناف في وقت واحد[3].

---

[1] د. محمود نجيب حسني، شرح قواعد الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ط2، 1988، ص1071.

[2] د.ادوارد غالي الذهبي، الإجراءات الجنائية، مكتبة غريب1990، ط2، ص811.

[3] د. مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، المرجع السابق، ص . د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص . د. حسن جوخدار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، المرجع السابق، ص229 ـ د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية ط/7.1996م، ص934 ـ د. عوض محمد عوض، مبادئ الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص195.

إنَّ إعلان الحكم الغيابي إلى المحكوم عليه تفتح به طريق الطعن بالمعارضة وطريق الطعن بالاستئناف، وبالتالي يجوز للمحكوم عليه غيابياً أن يقرر بالطعن بالمعارضة خلال الثلاثة أيام التالية ليوم إعلانه بالحكم الغيابي ، وفي نفس الوقت يجوز له التقرير بالطعن بالاستئناف في بحر عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم الغيابي، ولا يمكن اعتبار تقريره بالاستئناف قرينة على عدوله عن حقه في الطعن بالمعارضة مادام التقرير بالطعن فيها كان في موعده القانوني، ويجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة وقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في الطعن بالمعارضة

وميعاد الطعن بالمعارضة يوقف ميعاد الاستئناف بالنسبة للمحكوم عليه غيابياً، فلا يبدأ ميعاد الاستئناف إلا بعد انقضاء الطعن بالمعارضة وهو ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم الغيابي إلى المحكوم عليه، فإذا استعمل المحكوم عليه غيابيا حقه في الطعن بالمعارضة أوقف ميعاد الطعن بالاستئناف إلى حين الفصل بالمعارضة ، وإذا لم يعلن الحكم الغيابي يبقى موعد الاستئناف موقوفاً حتى سقوط الدعوى بمضي المدة وهي لا تسقط بذلك وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم [11] لسنة 1427 ميلادية بشأن تقرير بعض الأحكام الخاصة بالدعوى الجنائية وتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية حيث نصت على أنَّه " لا تسقط الجريمة ولا تنقضي الدعوى الجنائية بمضي المدّة" الأمر الذي يستوجب تدخل المشرع لوضع حد لذلك

هذا فيما يتعلق بوقف العقوبة المقضي بها غيابيا، أما الحكم الغيابي الصادر في الشق المدني فالأصل خضوعه لقاعدة عدم التنفيذ لذات العلة التي أوقف بها تنفيذ الحكم الصادر بالعقوبة [1].

إلّا أنَّ المشرّع خرج عن هذا الأصل وأجاز للمحكمة عند الحكم بالتضمينات للمدعي المدني أن تأمر بالتنفيذ الموقف لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه مع تقديم كفالةً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف، ولها أن تعفيه من الكفالة م [2/428إجراءات جنائية] لكيلا يضار المدعي المدني من المتّهم والمسؤول عن المال بعدم الحضور.

ولكن إذا ألغي الحكم المطعون فيه بالمعارضة أو عدل عن المعارضة أو لم يتم إعلان المحكوم عليه غيابيا حتى سقطت الدعوى بمضي المدة، وجب على المحكوم له في الحكم الغيابي الابتدائي أن يرد ما كان قد أخذه بطبيعة الحال[2].

1 د. محمود نجيب حسني، الموجز في شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة1987، ص107.

2 د. نجاتي أحمد، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج2، ص395

المبحث الثاني : الفصل في المعارضة

إذا تمّ استعمال الحق في الطعن بالمعارضة من قبل المحكوم عليه غيابيا وجب عرض الطعن على ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وبالتالي فهي المختصة بالفصل فيه بعد تفحص شروطه الشكلية والموضوعية ثم الفصل فيه من حيث الشكل والموضوع، لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الاول :عرض المعارضة على ذات المحكمة

الطعن بالمعارضة طعن غير ناقل فبموجبه تعود الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت حكمها الغيابي فيها من حيث شكلها أو موضوعها، سواءً كانت محكمة أول درجة أو محكمة الدرجة الثانية أو المحكمة العليا إعمالا لنص المادة [2\364] إجراءات جنائية التي تنص على أنَّه " يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة للمعارض أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي..."

فإذا كان الحكم الغيابي الطعين صادرا من المحكمة الجزئية وجب عرض الطعن على هذه المحكمة للفصل فيه من جديد، وإذا كان صادرا من الهيئة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية وجب عرض المعارضة عليها، وإن كان صادراً من محكمة الجنايات كانت مختصة بالنظر فيه، وإذا كان صادرا من المحكمة العليا وجب العرض عليها، ويتحدد حدود نظر الدعوى بمدى التزام المعارض بحضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة وبما فصل فيه الحكم الغيابي وطلبات المعارض في تقريره بالمعارضة

أولاً: حضور المعارض:

يجب على المعارض أن يحضر الجلسة الأولى المحددة لنظر الطعن بنفسه أو بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك، تنص المادة [2\364] على أنَّه " ومع ذلك إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى تعتبر المعارضة كأن لم يكن " فهل يجب على المعارض وفقا لهذا النص الحضور بنفسه الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة؟ أم يجوز أن يحضر وكيل عنه في الحالات التي يجوز فيها ذلك وفقا الأحكام المادة [210] إجراءات جنائية التي تنص على أنه "ويجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه، أما في الجنح الأخرى وفي المخالفات يجوز له أن ينيب عنه وكيلا لتقديم دفاعه، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في ان تأمر بحضوره شخصياً "

الفقه مجمع على أنَّ الحضور يجب أن يكون وفقا لأحكام المادة [210] إجراءات جنائية سالفة الذكر[1]، أي أن يحضر الطاعن بنفسه أو بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك.

وإذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في جنحة بعقوبة الحبس مع وقف النفاذ أو بالغرامة رغم أنَّ العقوبة المقررة أصلاً للجريمة هي الحبس أو الغرامة أو هما معاً، فيرى جانب من الفقه جواز أن يحضر الطاعن

1 د. مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، المرجع السابق، ص384 ـ د. محمد نيازي حتاتة، شرح الإجراءات الجنائية في القانون الليبي،جامعة قاريونس،1980، ص459 ـ د. رؤوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري،دار الجيل للطباعة، ط14، 1982، ص711 ـ د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص912 ـ د. ادوارد غالي الذهبي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص813.

بواسطة وكيل عنه في هذه الحالة، لأنَّ محكمة الطعن لا تستطيع أن تحكم بأكثر مما قضى به الحكم المطعون فيه إعمالاً لمبدأ " لا يضار الطاعن بطعنه".

ويتحدد اختصاص محكمة المعارضة بما فصل فيه الحكم الطعين ، فلا يجوز لها أن تتعرض لما لم يفصل فيه هذا الحكم حتى ولو طلب الطاعن ذلك، فإذا سهى الحكم الطعين عن الفصل في مسألة موضوعية كعدم الفصل في تهمة أو عدم الفصل في طلب من طلبات الخصوم فإنَّ محكمة المعارضة تبقى غير مختصة في هذه المسائل مهما كانت علاقتها بالحكم الطعين ، فإن تجاوزت ذلك كان حكمها قابلا للإبطال لعدم الاختصاص ، وعلى الخصم الذي سهت المحكمة عن الفصل في طلباته أن يطلب بعد ذلك من المحكمة الفصل في هذه الطلبات وفقا لأحكام المادة [292] مرافعات مدنية التي تنص على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه بالحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " وإلا ترتب على ذلك تسوٰمركز الطاعن .

كما يتحدد اختصاص محكمة المعارضة بما يرغب المعارض الطعن فيه من الحكم، فإذا قصر طعنه على بعض ما قضى به الحكم الطعين من تهم دون أخرى اقتصر اختصاص المحكمة على ذلك، وإذا قصر طعنه على ما قضى به الحكم في الدعوى الجنائية فقط أو الدعوى المدنية فقط تحدد اختصاص محكمة المعارضة بما طعن فيه.

كما تتحدد سلطة محكمة المعارضة بشخص الطاعن، فإذا كان الحكم الطعين صادراً ضد مجموعة من المتهمين وطعن بعضهم دون الآخرين التزمت المحكمة بالفصل في طلبات الطاعنين دون غيرهم، وإذا طعن المسؤول عن الحقوق المدنية دون المتهم التزمت المحكمة بالفصل في طلبات الطاعن دون غيره دون التزام منها بمراعاة ما يترتب على ذلك من نتائج.

وإذا كان النص صريحا على وجوب عرض الدعوى عند الطعن بالمعارضة على ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الطعين، فإن عرضه على ذات القاضي أو الهيئة التي أصدرته يتعارض مع صريح القانون إعمالاً لمبدأ عدم الصلاحية وفقاً لأحكام قانوني المرافعات المدنية والتجارية القانون إعمالاً لمبدأ عدم الصلاحية وفقاً لأحكام قانوني المرافعات المدنية والتجارية والإجراءات الجنائية، وهي نصوص قطعية الدلالة لا تقبل التأويل فقد نصت المادة [220] إجراءات جنائية على أنه " يمتنع على القاضي ... أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه " كما نصت المادة[267] مرافعات مدنية وتجارية على أنَّه "على القاضي أن يتنحى عن نظر الدعوى أو يمتنع عن سماعها في الأحوال الآتية:

1- إذا كان قد أفتى أو ترافع أو أدّى شهادة في الدعوى أو كان قد سبق له نظرها قاضياً في مراحل أخري من الدعوى ".

ففي هذه الحالة يصبح القاضي غير صالح لنظر الدعوى ويجب عليه التنحي عن نظرها ويجوز للخصوم ردّه، فإذا لم يتنح كان الحكم الصادر منه باطلاً بطلاناً مطلقاً من النظام العام مما يجوز التمسك به لأول مرة أمام

محكمة النقض[1]،وتطبيقاً لقاعدة وجوب خلو ذهن القاضي من الدعوى التي يتولى الفصل فيها، فإنّه لا يجوز له أن ينظرها مرة أخرى في مرحلة الطعن لأنه لما أصدر حكماً فيها كون له رأياً فيها وأصبح غير خالي الذهن من وقائعها وأدلتها، الأمر الذي يصبح معه غير قادر على تغيير عقيدته مهما عرض عليه من أدلة جديدة.

وهذا الوضع يترتب عليه إضرار بالطاعن إذ يحتاج إلى جهد زائد لإقناعه بالتخلي عن قناعته التي ضمنها الحكم المطعون فيه، ثم إقناعه بما يقدم إليه من أدلة جديدة لم تكن معروضة أمامه في المرحلة الأولى من المحاكمة، لأن خالي الذهن يلقى إليه الخبر مجرداً من التوكيد، أما غير خالي الذهن فيلقى إليه الخبر مؤكداً.

وإذا كانت نصوص القانون قاطعة في دلالتها على عدم صلاحية قاضي الحكم المطعون فيه لنظر الطعن، فإنَّ القضاء في ليبيا ومصر مستقر على خلاف ذلك ولم نجد له تبريراً يصلح لذلك، كما أنَّ الفقه العربي يكاد يجمع على ذلك منساقاً خلف اجتهاد القضاء دون أن يبرر موقفه هذا[2].

المطلب الثاني : الحكم في المعارضة

إن الفصل في المعارضة شكلا وموضوعا يقتضي حضور المعارض الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة، فإذا لم يحضر المعارض بشخصه أو بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك قضت المحكمة بقوة القانون باعتبار المعارضة كأن لم تكن.

أولا: حضور المعارض جلسة المعارضة.

يوجب المشرع على المعارض أن يحضر الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك، وهذا يقتضي إعلان المعارض بموعد الجلسة المحددة لنظر الدعوى، ويتحقق ذلك بتقريره بنفسه بالطعن بالمعارضة أمام قلم كتاب المحكمة المطعون في حكمها إذا حدد موعد جلستها في حضوره، ويعتبر ذلك بمثابة اعلان شخصي له بموعد الجلسة يعفي النيابة العامة من واجب إعلانه بذلك.

أما إذا كان الطعن قد تم بواسطة وكيل عنه فإن ذلك لا يقوم مقام إعلانه بموعد الجلسة حسب القانون لشخصه أو في محل إقامته، كما يجب على النيابة العامة اعلانه إذا تغير موعد نظر الدعوى لأي سبب كان، سواء السبب إداريا أو بناءً على طلب الخصوم، فإذا حضر الطاعن في الموعد المحدد لنظر المعارضة كان ذلك كافيا لتمكين المحكمة من الفصل فيها، ولا يجوز لها مع ذلك الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، ولو أجلت الدعوى إلى جلسة أخرى بناء على طلب المعارض ولم يلتزم بالحضور في الجلسات التالية، والعلة من وجوب الحضور هو التأكد من جدية الطعن وتمكين الطاعن من تقديم دفاعه الذي لم يتمكن من تقديمه في مرحلة المحاكمة الغيابية، وليس بلازم أن يقدم دفاعه فإذا حضر وصمت تحققت الغاية من الحضور[3].

---

1 د. محكمة النقض المصرية طعنجنائي رقم60، جلسة 14\4\1964م، مجموعة أحكام النقض س15، ص303.(2) د. يس عمر يوسف، شرح قانون الإجراءات الجنائية لسنة1991م، دار مكتبة الهلال، بيروت 1993 م، الطبعة الأولى، ص250.

2 د. نجاتي سيد أحمد سيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، مرجع سابق، ص90.

3 أنظر د. حسن ربيع، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ط1، 2000، 2001، القاهرة، ص952.

ولكن لا يجوز للمحكمة أن تصادر حقه في تقديم دفاعه بالطريق الذي يريحه ويراه محققا لمصلحته مادام لم يخرج عن مفهوم حق الدفاع وآداب المرافعة، فالصمت لا يعتبر غيابا يوجب على المحكمة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، وإلا كان حكمها معيبا ظاهر البطلان.

فإذ حضر الطاعن بنفسه أو بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك وجب عليها أن تفصل في الدعوى حتى ولو تغيب عن بقية الجلسات الأخرى بعذر أو بغيره، فتتحقق من مدى توافر الشروط الشكلية لقبول المعارضة، فتتأكد من أن الحكم المعارض فيه يقبل الطعن بالمعارضة، وأن المعارضة وقعت في الميعاد الذي حدده القانون، وأن المحكمة المرفوعة أمامها المعارضة مختصة بنظرها باعتبارها المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه.

فإذا تخلف أي من هذه الشروط حكمت بعدم جواز المعارضة، أما إذا كانت المعارضة مرفوعة من غير ذي صفة أو مصلحة أو وقعت بعد الميعاد أو بغير الطريق الذي حدده القانون لرفعها وجب عليها أن تحكم بعدم قبولها.

فإذا توافرت هذه الشروط جميعها حكمت المحكمة بقبول المعارضة ووجب عليها الفصل في موضوعها إما بتأييد الحكم المطعون فيه وذلك إذا لم يأت الطاعن بما يقنع المحكمة بإلغاء الحكم المطعون فيه أو تعديله، أو تحكم بتعديل الحكم المطعون فيه إذا رأت وجها لذلك، ولكن التعديل مشروط بأن يكون لصالح الطاعن إعمالاً لنص المادة [364إجراءات جنائية] التي تنص على أنه "ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه"

فلا يجوز لها أن تشدد العقوبة [1] ،ولا أن تلغي الأمر بوقف النفاذ، ولا أن تزيد في مقدار التعويض[2] ،ولا أن تحكم بعدم الاختصاص[3] حتى ولو تبين لها أن الوصف القانوني الصحيح للدعوى جناية، أو أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة غير مختصة بنظره شخصيا أو مكانيا أو أن تحكم بما لم يطلبه المعارض، فالمحكمة تستمد سلطاتها في نظر الدعوى من معارضة المحكوم عليه، فوجب عليها أن تتقيد بطلباته، فإذا قضت بما لم يطلبه منها المعارض كان حكمها معيبا قابلا للإبطال[4].

ولكن مبدأ عدم المضارة لا يمنع المحكمة من إنزال الوصف والقيد الصحيح على الوقائع وتصحيح ما وقع فيه الحكم الطعين من أخطاء قانونية وموضوعية على ألا تضمن ذلك منطوق الحكم، أي أن تحصر التصحيح في أسباب الحكم وإلا كان حكمها معيبا قابلا للإبطال لمخالفته مبدأ عدم تسوئ مركز المعارض[5].

---

1 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم796، س43ق، جلسة1973.11.26، مجموعة أحكام النقض، س24، ص1079.

2 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم322، س40ق، مجموعة أحكام النقض، جلسة1970.4.12، س2، ص573.

3 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم230، س42ق، جلسة1972.4.24، مجموعة احكام النقض، س23، ص603

4 د. أحمد شوقي أبو خطوة، الأحكام الجنائية الغيابية، دار النهضة العربية، القاهرة1989، ص142

5 د. نجاتي سيد أحمد سيد، مبادئ الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، المرجع السابق، ص401، وانظر لحكم النقض المصرية، طعن جنائي رقم 1963، س30ق، جلسة 1963.3.7، مجموعة أحكام النقض س12، ص320.

ويرى جانب من الفقه[1] أن الادعاء المدني أمام محكمة المعارضة يترتب عليه تسوئ لمركز المعارض، ولذلك لا يجوز الادعاء به لأول مرة أثناء نظر المعارضة، وعلى عكس ذلك أجازت محكمة النقض المصرية ذلك الادعاء أمام محكمة المعارضة باعتبار أنه لا يفوت درجة من درجات التقاضي على المعارض، وبالتالي لا يترتب عليه تسوئ المركز[2].

وعلة المنع هي تحقق تسوئ مركز المعارض، فمن رأى بأن الادعاء المدني أثناء نظر المعارضة يترتب عليه مواجهة الطاعن بوضع لم يكن يواجهه لولا المعارضة، إذ لولاها لما تمكن المدعي المدني من ادعائه لتفويت الفرصة على نفسه في سلوك هذا الطريق أمام المحكمة الطعون في حكمها، وبالتالي سقط حقه في الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية، وليس له إلا الطريق المدني، ولذلك فإن الادعاء مدنيا في هذه المرحلة من مراحل الدعوى يمثل صورة من صور تسوئ مركز المعارض متعارض مع صريح نص المادة [1/364 إجراءات جنائية].

ومن رأى أن ذلك لا يمثل صورة من صور تسوئ المركز المعارض باعتباره حقا للمدعي المدني أجاز ذلك دون تحفظ.

ونحن نرى أن الرأي الأول أدنى للصواب لمؤازرة النص القانوني سالف الذكر له، إذ الادعاء يمثل عبئا جديدا على المعارض ما كان ليواجهه لولا المعارضة، وبالتالي يمثل تسويئا لمركزه، وما كان للمدعي المدني أن يظفر بذلك لولا استعمال المحكوم عليه غيابيا حقه في المعارضة.

والحكم المطعون فيه بالمعارضة لا يسقط بالطعن فيه بهذا الطريق[3]، بل يبقى قائما حتى يتم الفصل في المعارضة شكلا وموضوعا، ونتيجة لذلك فإن الإجراءات التي اتخذت أثناء نظر الدعوى قبل صدور الحكم الغيابي تبقى صحيحة منتجة لآثارها، فإجراءات التحقيق النهائي ما دون الحكم يجوز لمحكمة المعارضة أن تقيم عليها حكمها ما لم يشبها البطلان في ذاتها وما لم تر المحكمة إعادتها بناء على طلب الطاعن في نطاق حقوق الدفاع.

ثانيا: غياب المعارض عن جلسة المعارضة.

إذا أعلن المعارض بموعد جلسة المعارضة إعلانا صحيحا لشخصه أو في محل إقامته وفقا لأحكام القانون، ومع ذلك لم يحضر ولم يقدم عذرا يبرر تخلفه وجب على المحكمة أن تحكم بقوة القانون باعتبار المعارضة كأن لم تكن تطبيقا لنص المادة [2/364إجراءات جنائية] ولو لم يطلب الخصوم ذلك[4]، والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يستوجب توافر الشروط التالية:

---

1 د. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص1976.

2 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم11، جلسة1995.1.10، مجموعة أحكام النقض س46، ص11

3 د. رؤوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص707–د. محمد نيازي حتاتة، شرح الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي1980، ط1، ص457.

4 د. رؤوف عبيد، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية، ج2، دار الفكر العربي1980، ط3، ص463.

1-أن يكون المعارض قد أعلن إعلانا صحيحا بموعد جلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته، وإذا كان الطاعن هو من قرر الطعن بنفسه وحدد الكاتب المختص موعد الجلسة في حضوره وأعلمه بذلك فإن علمه هذا يكفي عن إعلانه، وإذا أجل نظر الدعوى إداريا أو بناء على طلب المعارض فعلى المحكمة أن تعلنه إعلانا صحيحا لشخصه أو في محل إقامته، ولا يكفي عن ذلك إعلانه لجهة الادارة أوفي مواجهة النيابة العامة لعدم الاستدلال على محل إقامته[1].

ولا يكفي عن ذلك علم الوكيل المقرر بالمعارضة إذا لم يكن المعارض حاضرا وقت التقرير بها في قلم كتاب المحكمة، لأن علم الوكيل لا يفيد حتما علم الأصيل الذي لم يكن حاضرا وقت الطعن بالمعارضة[2].

ويجب على المحكمة أن تنظر الدعوى في الزمان والمكان المحددين لنظرها، فإذا تغير مكان الجلسة وجب عليها إعلان المعارض بذلك، ولا يجوز لها أن تنظر الدعوى قبل الموعد المحدد من قبل الجمعية العمومية لبدء الجلسة، وإلا كان حكمها باعتبار المعارضة كأن لم تكن معيبا قابلا للإبطال.

2-أن يكون التخلف بسبب عذر قهري

إذا أعلن المعارض بموعد الجلسة إعلانا صحيحا ولم يحضر فعليه أن يقدم عذرا يبرر تخلفه بواسطة دفاعه أو أي وسيلة أخرى تمكن المحكمة من الاطلاع على هذا العذر[3]، وعلى المحكمة قبل الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أن تتفحص هذا العذر وترد عليه ردا سائغا يكفي لحمل ما قضت به، فإن أغفلت ذلك أو كان ردها غير سائغ كان حكمها معيبا، والفصل في تقدير العذر من حيث القبول أو الرفض مسألة موضوعية يختص بها قاضي الموضوع دون خضوعه لرقابة المحكمة العليا.

إن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن جزاء إجرائي لتخلف الطاعن عن الحضور عمدا، أما إذا كان تخلفه لعذر فلا محل للجزاء ووجب على المحكمة التأجيل لجلسة أخرى يتوقع فيها زوال العذر ويتمكن المعارض من الحضور، ولا يجوز لها أن تحكم بعد ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولو تعمد المعارض عدم الحضور بعد زوال العذر وإعلانه إعلانا صحيحا بموعد الجلسة، فعدم الحضور لعذر قبلته المحكمة يكون بمثابة حضور للجلسة الأولى ويمنع المحكمة من الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن[4].

أما إذا لم يتمكن المعارض من تقديم عذره قبل الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن؛ فإن المحكمة ملزمة بقوة القانون أن تحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، ولكن يجب عليها إعادة نظرها إذا حضر الطاعن بعد النداء على الدعوى وقبل رفع الجلسة[5] ، أو وصلها العذر قبل ذلك إعمالاً لنص المادة [215إجراءات جنائية]

1 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم1748، س36ق، جلسة 1967.1.31، مجموعة أحكام النقض، س18، ص133.

2 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم146لسنة42ق، جلسة1972.3.27، مجموعة أحكام النقضس23، ص457.

3 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم106، جلسة1971.6.6، أحكام النقض س22ق، ص431.

4 أنظر د. رؤوف عبيد، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص482.

5 محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم2016س58ق، جلسة 1989.4.26، مجموعة أحكام النقض، س40، ص540-كذلك فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة1986، ص708

التي تنص على أنه" إذا حضر المتهم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره " فالعذر القهري لا يكون مانعا من الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا إذا قدم قبل نهاية الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة.

أما إذا لم يتمكن من تقديم عذره إلى محكمة المعارضة فيمكنه تقديمه عند الطعن بالاستئناف أو النقض، فإذا قررت المحكمة قبول العذر وجب عليها إعادة الدعوى مرة أخرى إلى المحكمة التي قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن لكيلا تفوت عليه درجة من درجات التقاضي، فإن لم تفعل وقضت في موضوع الدعوى كان حكمها معيبا لمخالفته مبدأ التقاضي على درجتين.

والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لغياب المعارض وعدم تقديم عذر للمحكمة يبرر تخلفه قبل إصدار الحكم يعتبر صحيحا لأنه لا يشوبه في الحقيقة عيب من عيوب البطلان، فالقول ببطلانه قول يجانبه الصواب والصحيح أن هذا الحكم حكم صحيح إلا أنه لا يمنع المعارض من حقه في نظر دعواه مرة أخرى أمام محكمة المعارضة، أو إذا قدم عذرا لمحكمة الطعن بالاستئناف أو العليا حسب الحال ورأت أنه كاف لتبرير الغياب.

والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن حكم شكلي يكفي لتسبيبه إثبات غياب المعارض عن الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة دون الحاجة لبيان الواقعة أو الخوض في موضوع الحكم الغيابي المعارض فيه، فإثبات غياب المعارض كاف بداية كسبب للحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، كما لا يجوز لها أن تمس منطوق الحكم الغيابي أو أسبابه أو تتعرض لها إلغاءأو تعديلاً لصالح المعارض أو لغير صالحه حتى ولو تبين لها بطلانه وإلا تجاوزت اختصاصها[1].

ومنعا للمماطلة والتسويف منع المشرع بنص صريح الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر في المعارضة لأي سبب سواء لعدم جوازها أو لعدم قبولها أو باعتبارها كأن لم تكن وذلك إعمالا لنص المادة [3/364 إجراءات جنائية] التي تنص على أنه" ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته" ولكن هذا الحكم قابل للطعن بالاستئناف او النقض حسب الحال وبالنطق به يبدأ ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الغيابي كما يبدأ به ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وميعاد الطعن بالنقض.

الخاتمة

إن أهم آثار الحكم الغيابي هو عدم صلاحيته للتنفيذ، فهو لا يعدو أن يكون إجراءً من إجراءات قطع التقادم يبدأ من تاريخ صدوره بدء سريان ميعاد سقوط الدعوى بمضي المدة، وهذا مؤشر على أن الحكم الغيابي لا يتمتع بما يتمتع به الحكم الحضوري من حجية فلا يرتب آثار الحكم الحضوري بل وصف مجازاً بأنه حكم، ووصفه بذلك رتب إشكالية عملية تتمثل في وصف هذا الإجراء بأنه حكم على خلاف الواقع،فالحكم يتميز عن الأعمال الإجرائية المشابهة له بالحجية،والحجية من مظاهرها عدم رجوع الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لاستنفاذ ولايتها، والحكم ينتج آثاره القانونية منذ لحظة النطق به، ولا يتوقف وجوده وعدمه على إرادة المحكوم عليه، أما الحكم الغيابي إذا لم يعلن إلى المحكوم عليه فإنه يسقط بسقوط الدعوى بمضي المدة دون اعتبار له،

1 د. محمد زكي أبو عامر، الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف: الإسكندرية، ص1039

وهذا على خلاف الأصل إذ الدعوى في الأصل تنقضي بصدور حكم فيها، وبصدوره يبدأ ميعاد التقادم للعقوبة لا للدعوى، علماً بأن المشرع الليبي لم يأخذ بنظام سقوط الدعوى بمضي المدة وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون رقم 11 لسنة 1427 ميلادية.

كما أن جواز عرض الدعوى عند الطعن بالمعارضة على ذات القاضي الذي فصل فيها بحكم غيابي مخالف لصريح نصوص القانون التي تقضي بعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى في مرحلة الطعن إذا كان قد أصدر فيها حكماً، رغم أن المشرع أوجب عرض الدعوى عند الطعن بالمعارضة على ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض فيه لكي لا يفوت على المحكوم عليه غيابيا درجة من درجات التقاضي، إلا أنه لم يجز عرضه على ذات القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي لا صراحة ولا ضمناً مكتفياً بنصوص القانون التي منعت ذلك صراحة، والقول بغير ذلك لا يسعفه ولا يسنده إلا اجتهاد المحكمة العليا، وهو اجتهاد يتعارض مع صريح النص ويتجاوز اختصاص المحكمة العليا بالتفسير الملزم، فالتفسير إيضاح لمفهوم النص الذي اعتراه الغموض، والاجتهاد هو استنباط الحكم من النص، أما مخالفة النص فلا يعتبر اجتهاداً.

والطعن بالمعارضة بوقف نظر الاستئناف المرفوع ممن لا يحق له الطعن بالمعارضة حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يفصل فيها، فعلى المحكمة الاستئنافية أن توقف نظر الاستئناف إلى حين ذلك وإلاتعرض حكمها للإبطال، فإذا استعجلت الفصل في الاستئناف وصار حكمها باتاً انقضت به الدعوى العمومية وضاع حق المحكوم عليه في نظر دعواه على درجتين.لذلك نهيب بالمشرع التدخل لوضع حد لتضارب النصوص ورفع الخلاف الفقهي الدائر حولها.

هوامش البحث :

أولاً : الكتب

1– د. عبدالرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

2 – د. فتحي أحمد سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

3 – د. حسن جو خدار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، ج4.3، 1993.

4 – د. مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات جامعة بنغازي، ط2، 1974.

5 – د. محمود نجيب حسني، شرح قواعد الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ط2، 1988.

6 – د. ادوارد غالي الذهبي، الإجراءات الجنائية، مكتبة غريب، ط2، 1990

7 – د. عوض محمد عوض، مبادئ الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،1990.

8 – د. محمود نجيب حسني، الموجز في شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

9 – د. نجاتي سند أحمد سيد، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج2

10 – د. محمد نيازي حتاتة، شرح الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1980.

11 – د. يس عمر يوسف، شرح قانون الإجراءات الجنائية العام1991، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993..

12 – د. حسن ربيع، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، القاهرة، 2001.

13 – د. أحمد شوقي أبو خطوة، الأحكام الجنائية الغيابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

14 – د. رؤوف عبيد، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية، ج2، دار الفكر العربي، ط3، 1980.

15 – د. فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

16 – د. محمد زكي أبو عامر، الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

17 – د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ط7، 1996.

18 – د. رؤوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الجيل للطباعة، ط14، 1982.

ثانياً: أحكام القضاء

1 – أحكام المحكمة العليا الليبية.

1– أحكام محكمة النقض المصرية.

ثالثاً: المدونات

1 – قانون الإجراءات الجنائية، ط1، 2008.

2 – قانون الإجراءات الجنائية المصري، ط10، 2011.

أسباب إنعدام الأمن الغذائي في السودان

أ. جمعة مفتاح الكاسح
كلية الاقتصاد بني وليد

مقدمة :

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية أمثال الفاو وأعتبرتها قضية أساسية بديلة لمفهوم الأكتفاء الذاتي نتيجة التطور والتقسيم العالمي الجديد والتصورات الدولية الحديثة للعلاقات الدولية ومساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة، وتجسد ذلك الأهتمام في الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي وأطوار تحقيقه وأبعاده.

وتحاول هذه الورقة الأجابة على إشكالية مفادها (الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنعدام الأمن الغذائي في السودان)، وتهدف هذه الورقة إلى توجيه الدعوة العامة إلى توخي الأمن الغذائي والوصول إلى الحقائق الكاشفة عن عمق وجدورها وإيجاد الحل لها.

إشكالية الدراسة: حدث في القرون الأخيرة تقسيم دولي واضح على المستوى العالمي لمرجعية المستوى المعيشي للفرد فيه، إذ أعتبر هذا الأخير منذ القدم مؤشراً لقياس قدرة الدولة على تحقيق الأكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من حاجاته والأرتقاء به إلى مستوى أعلى وبالتالي الأمن من دخول دائرة الفقر والنقص الغذائي خاصة، وهكذا ظهر ما يعرف بأنعدام الأمن الغذائي.

أصبح من البديهيات في العالم اليوم أستخدام الموارد الغذائية كورقة للضغط السياسي والأقتصادي والثقافي للسيطرة على قدرات الشعوب السائرة في طريق النمو، التي تعاني من التبعية الغذائية أو إنعدام الأمن الغذائي لديها بمكوناته الثلاثة: توفير الغذاء، القدرة على الحصول عليه، واستخدامه، إن واقع الإنتاج الغذائي في السودان وبالرغم من الجهود المبذولة يستدعي منا الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تدهور الأمن الغذائي سواء كانت داخلية أو خارجية، والأستفادة منها في تصويب وتصحيح الإختلالات والعوائق التي لم تمكن من إستكمال باقي المخططات والبرامج الأستراتيجية، التي وأن لم تقضي على التبعية الغذائية فإنها تخفف من آثارها، لأنها تؤدي حتماً إلى هيمنة الدول المسيطرة على صناعة القرار السياسي.

أهمية الدراسة وأهدافها: كل معالجة علمية نظرية كانت أو ميدانية لها من الأهمية ما يجعل دافعية الدارس أو الباحث فيها تحثه على الغور في ثناياها والكشف عن خباياها وربط بعض حيثياتها ببعض، إذا فأهمية معالجة هذه القضية تكمن في أنها **أولاً** لها علاقة بالسودان كبلد سائر في طريق النمو ويصبو إلى تحقيق درجة معتبرة من الرقي والرخاء الداخلي **وثانياً** أنها قضية تستقطب التفكير من كل البشر وليس من المفكرين فقط لأنها مرتبطة ببقاء الإنسان وسلامته الجسدية، والنفسية، والأجتماعية، وأخيراً لم يعد تحقيق الأمن الغذائي بذات التكتيك الكلاسيكي حيث كانت المجتمعات حرة تفعل ما تشاء في مستقبلها وترسمه بالأبعاد التي تراها مناسبة له، بل صار أرتباطه بعوامل خارجية تؤثر فيه بصورة عميقة ومباشرة.

إنطلاقاً من الأهمية السالفة الذكر ينبثق هدفان أساسيان، تسعي هذه الورقة إلى تحقيقهما:- **الأولى** توضيح الأسباب الداخلية وراء إنعدام الأمن الغذائي في السودان **والثانية** تحديد الأسباب الخارجية، ساعيين من خلالهما إلى قراءة موضوعية للظاهرة المعالجة.

تساؤلات الدراسة: لقد أسست هذه الورقة على تساؤل رئيسي مفاده: ما هي أسباب إنعدام الأمن الغذائي في السودان؟

وسوف يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور هي:

1- تحديد مفهوم الأمن الغذائي.

2- الأسباب الداخلية لإنعدام الأمن الغذائي.

3- الأسباب الخارجية لإنعدام الأمن الغذائي.

اولاً: تحديد مفهوم الأمن الغذائي.

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي إمكان تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة به من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به.

وهناك عدة تعريفات للأمن الغذائي ، تختلف باختلاف التناول والتمييز بين الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي ، ومن تلك التعاريف أن الأمن الغذائي هو تحقيق اكتفاء ذاتي نسبيا في ميدان الغذاء ، بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها في التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين وذلك دون الحاجة إلي طلب المعونة أو الإستيراد من الخارج . كما يمكن إعطاء مفهوم الأمن الغذائي أكثر تفصيلا، وهو أن تكون البلد في وضع يمكنها من تلبية حاجات المواطنين الغذائية، خاصة في الأوقات الحرجة الناجمة عن نقص مفاجيء في الإنتاج لسبب غير متوقع مثل الجفاف والفيضانات، أو لحصول معوقات استيراد غير منظورة لسبب اقتصادي أو سياسي أو حرب، او لتدهور القوة الشرائية للبلد بسبب النقص في الدخل القومي أو ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل مفاجيء وحاد [1].

وفي هذا التعريف قد اختلط مفهوم الأمن الغذائي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي ، وقد أدي هذا التداخل والخلط إلي تبني سياسات اضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه، فالأكتفاء الذاتي الغذائي لا يعني المقاطعة التجارية مع البلدان المجاورة أو العالم الخارجي ، كما أن الأكتفاء الذاتي في معناه العام أن تنتج الدولة جميع احتياجاتها من الغذاء دون اللجوء إلي الإستيراد من العالم الخارجي، إن تحقيق الأكتفاء الذاتي من سلعة غذائية أو اكثر قد يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة أن يبني علي اسس أقتصادية مرنة ، تضمن للبلد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج، أما محاولة طبع الأكتفاء الذاتي بفكرة مقاطعة الإستيراد بأي ثمن ووقف الواردات الغذائية حتي ولو كانت مجدية أقتصادياً للأقتصاد الوطني فإن ذلك يبعدنا عن مفهوم الأمن الغذائي[2]، وتعرف موسوعة وكبيدا (Wikipedia) الأمن الغذائي بأنها الحالة التي يعيش فيها الناس دون خوف من الجوع (Hunger) أو المجاعة starvation .

ولقد عرفت مصلحة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية United states Development of Agriculture أن الأمن الغذائي للأسرة يعني حصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات لكميات كافية من الغذاء لحياة ملؤها النشاط والصحة، ويشمل مصطلح الأمن الغذائي حسب هذا التعريف الآتي :

1- جاهزية ووجود الطعام الكافي والآمن .

---

[1] - صبحي القاسم :**الامن الغذائي العربي ، حاضره ومستقبله** ،(عمان :مؤسسة عبدالحميد شومان، ، 1988م) ص 173

[2] - Food Fecundity k Wilipedia the free Encyclopedia P3. 2003

2 – تأكيد امكانية الحصول علي الغذاء بالطرق المقبولة أجتماعياً ، دون اللجوء إلي غذاء الطواريء كالسرقة والشحدة ، أو دون اللجوء إلي استراتيجيات التكيف مع حالات نقص الغذاء مثل أكل الأعشاب البرية أو تقليل الوجبات [1].

ويعرف حالة إنعدام الأمن الغذائي بأنها الحالة التي يفقد فيها السكان المقدرة على الحصول على الغذاء الضروري التي تعطيهم الطاقة والسعرات الحرارية الكافية لحياة صحية ومنتجة ، وحالة إنعدام الأمن الغذائي هي الحالة التي لا يحصل فيها الناس علي الغذاء الكافي في أي يوم من أيام السنة، أي هي الحالة التي لا يحصل فيها أي فرد من أفراد الأسرة في يوم أو أكثر من العام علي الغذاء الكافي نتيجة للفقر أو قلة الموارد[2].

إن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع فئات العمر والجنس والحالات الأجتماعية والأقتصادية وهذا المفهوم لا يعني مقدرة البلد على تأمين كل ما يحتاجه السكان من الغذاء من موارده الزراعية الذاتية ، ولكن درجة الأمن الغذائي التي يتمتع بها كل بلد يتحقق إذا استوفت الدولة الشروط التالية :

– إنتاج أكبر قدر من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان كماً ونوعاً من موارده الذاتية ، أو من موارد بلد آخر متحالف أو متكامل معه ، وفقا لأسس الفائدة النسبية والجدوي الأقتصادية التي تلبي الطلب علي المواد الغذائية داخل البلد وخارجه ، وهذا الشرط يؤكد أن الأمن الغذائي يمكن أن يتم تحقيقه من خلال تعاون عدد من الدول لإنتاج كميات الغذاء التي يتطلبها السكان وذلك بتوفير قوة تفاوضية ذاتية من خلال الإنتماء لعضوية تحالف اقليمي أو دولي يضمن تأمين الغذاء وتبادله بشروط عادلة ومناسبة أقتصاديا وسياسيا. [3]

– أمكانية توفير الغذاء المطلوب عن طريق استيراده من الخارج من الميزان التجاري للدولة ، وهذه يلجأ إليها في حالة عجز الموارد المحلية في تلبية حاجات السكان من الغذاء .

– توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الأساسية يكفي لطلبات السكان من الغذاء لأطول فترة ممكنة[4].

ثانياً: الأسباب الداخلية لإنعدام الأمن الغذائي.

ففي السودان كما هو الحال في الدول النامية ذات التقنيات المنخفضة في إنتاج الغذاء يتأثر موقف الأمن الغذائي، بعدة عوامل أهمها، تذبذب الأمطار وتعاقب دورات الجفاف، إنخفاض الإنتاجية الزراعية، إنتشار الآفات والأمراض الزراعية، الصراعات والنزاعات المسلحة، ضعف البنية التحتية وتدهورها، المحددات البيئية المحيطة، السياسات الإقتصادية غير الملائمة تفتت الحيازات والأراضي الزراعية المحدودة، وتتمثل أهم مؤشرات الأمن الغذائي في، الإنتاج والإنتاجية، كميات المخزون الإستراتيجي، الصادر والوارد للسلع الغذائية، أسعار السلع الغذائية، الكميات التي توزعها المنظمات من الأغذية، وعدم التساوي في توزيع الدخول إضافة إلى عدم الإستقرار السياسي، ومن بين تلك الأسباب نجد أن عامل الفقر يكون في أغلب الأحوال هو المسبب الرئيسي في مشكلة إنعدام الأمن الغذائي، ذلك أن (مصطلح الفقر ينطوي على مضمون إقتصادي إجتماعي سياسي شامل لكل ما يعني الحاجة والعوز وغياب المشاركة وإنعدام الكرامة والمساواة الحقيقية)[5] .

---

[1] - Food Fecundity k Wilipedia the free Encyclopedia P. 4

[2] - Food Fecundity k Wilipedia the free Encyclopedia P. 2003

[3] - رائد محمد مفضى: **الامن الغذائى من منظور الاقتصاد الاسلامى**، رسالة ماجستير غير منشورة (الاردن : جامعة اليرموك، 2001) ، ص5

[4] - صبحي القاسم :**الامن الغذائي العربي ، حاضره ومستقبله** ،مرجع سبق ذكره، ص173 –175

[5]– أحمد السيد النجار: **الفقر فى الوطن العربى** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص268

أ- العوامل الزراعية .

يعتبر السودان من أغنى الدول بموارده الزراعية الوفيرة والمتنوعة والتي إذا ما أحسن إستغلالها سوف تمكن البلاد من تحقيق التطور الإقتصادي المستدام وتحقيق الأمن الغذائي، وبفضل هذه الموارد تم تصنيف السودان كأحد ثلاث دول في العالم يتوقع أن تساهم بفاعلية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

ولأهمية الأمن الغذائي في العالم نجد أهمية القطاع الزراعي تنبع من عدة محاور، تأمين الغذاء ومحاربة الفقر وإيجاد قيمة إضافية للمنتجات الزراعية بالإتجاه للتصنيع الزراعي وتوفير فرص العمل، وزيادة الصادرات الزراعية والإيرادات غير البترولية لتوفير عملة صعبة للدولة، إضافة إلى الإرتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين وزيادة دخولهم

ويعتبر القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني من أهم القطاعات في الأقتصاد السوداني وتأتى الأهمية بما يوفره من إنتاج للغذاء لإشباع الحاجات المتزايدة من السكان كما تمثل الزارعة مصدر الرزق والعمل لاكثر من 65% من السكان في البلاد، ولكن كان هناك بعض المعوقات التى أدت إلى ضعف هذا القطاع فى المشاركة فى تحقيق الأمن الغذائي في السودان وقد تمثلة فى معوقات طبيعية و معوقات تقنية ومعوقات إقتصادية ومعوقات مؤسسية وتنظيمية:

- **المعوقات الطبيعية.**

تتمثل المعوقات الطبيعية فى المشاكل المرتبطة بالتربة والماء :

1- الأراضي الزراعية: تتعرض الأراضي في شمال ووسط السودان للزحف الصحراوي نتيجة للرعي الجائر ولقطع الأشجار، وهي أراضي هامة لإنتاج الحبوب الغذائية، كالذرة والدخن، والحبوب الزيتية، كالفول السوداني والسمسم والمحاصيل الأخري، كالبطيخ والكركدي، وهذا يتطلب حماية تلك المناطق وإخضاعها لإعادة إستزراع وتشجير وتنظيم دورات الرعي، وضبطه مع تحجيم القطيع القومي وفق الطاقة الإستيعابية للمراعي.[1]

هناك أراضي القيزان وهي أراضي شبه رملية، ومن شأن إستخدام الآليات والجرارات أن يحرك سكونها، ويجعلها عرضة للأهوية ومن ثم إنجراف التربة، وهذا يستوجب إستنباط تقنية وسيطة للإستخدام في أراضى القوز.

2- مصادر الماء: يتميز السودان بكميات وافرة من الأمطار والمياه السطحية والجوفية، تتساقط الأمطار فى معظم أجزاء السودان صيفاً، ويتواصل الهطول في بعض الولايات كجنوب كردوفان، وجنوب دارفور، والنيل الأزرق، لأكثر من خمسة أشهر، أما فى ساحل البحر الأحمر فتسقط الأمطار شتاءاً، ونظراً لتلمح التربة وضعف الهطول فإن ماء الأمطار لا يستغل إلا فى بعض الأودية، ويعتبر الماء عنصراً حاسماً فى توفير المراعي وفي تغدية الخزان الجوفي، حيث أن 90% من المساحة المزروعة في السودان تعتمد على الامطار[2]، وخاصة بالنسبة لإنتاج الحبوب الزيتية، والحبوب الغذائية، وتوفير المراعي وتنمية الغابات وتغذية الخزانات الجوفية، ولكن نظراً لتباين كميات الأمطار من سنة إلى أخرى وتباين توزيعها خلال الموسم مع عدم إتباع الأساليب التي تحافظ على رطوبة التربة فإن المساحة المزروعة والإنتاجية، وخاصة بالنسبة للمحاصيل الحولية، تتباين من موسم لآخر، وتزيد من المخاطر المرتبطة بالإنتاج المطري، ولما كان موعد الزراعة يتوقف على سقوط الأمطار فإن تأخير هطول الأمطار يضعف الزراعة إذ تتم الزراعة بعد الوقت الأمثل المحدد من قبل هيئة البحوث الزراعية مما يقود

---

[1]- مرسل محمود طبلاوى: **دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى دعم الأمن الغذائي فى الوطن العربى**، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة أفريفيا: معهد الكوارث وللاجئين، 2012)، ص85

[2]- سليمان سيد أحمد: **الزراعة وتحديات العولمة** (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2013)، ص 58

لتدني الإنتاجية فترتفع تكلفة الإنتاج، إن إتساع رقعة البلاد يساعد على توزيع مناطق الإنتاج فى مواقع مختلفة، حتى إذا ضعف هطول الأمطار في مواقع وانتظم في مواقع أخرى فإن من شأن ذلك أن يؤمن الإنتاج المطلوب لتحقيق الإمن الغذائي، ومن أسباب تدني الأنتاجية في عام 2010 التوقعات المبكرة للأمطار والتي أشارت إلى أن معدلاتها ستفوق المتوسط العام تم التحول من زراعة العينات مبكرة النضج إلى عينات متأخرة النضج بخاصة بالقطاع المطري شبه الآلي مما سبب فشل موسم الذرة في معظم مناطق القطاع، إضافة إلى الصبنات التي تخللت الموسم والتي إمتدت لفترة إسبوعين إلى أربعة أسابيع متواصلة، وإنخفاض منسوب النيل وروافده، كما أن تزامن إحتياجات الري لكل المحاصيل الصيفية تسبب في إختناقات في الري بالقطاع المروي، فضلاً عن تكرار أعطال طلمبات الري، وضعف المساحات المسمدة لمحصولي الذرة والتي لم تتجاوز الـ 30% و40% بمؤسستي الرهد الزراعية وحلفا الجديدة الزراعية، وظهور آفة البودا بمشروع الجزيرة، وظهور دودة الساق بمحصول الذرة بمؤسسة حلفا الجديدة الزراعية، وعلى الرغم من تحسن فيضان خور بركة مقارنة بالموسم السابق إلا أن عدم وجود خطة ري لمشروع دلتا طوكر أدى إلى هدر مياه الري بالمشروع وعدم توجيهها التوجيه الأمثل[1].

- **المعوقات التقنية.**

تتصف الزراعة في السودان في الوقت الحاضر بتدنى الإنتاجية، ويدرج السودان فى ادنى قائمة الدول الأقل نمواً في هذا الشأن من قبل منظمات الأمم المتحدة المتخصصة.

يعود بعض هذا الإخفاق للظروف المناخية وطبيعة مواسم الأمطار وضعف إدارة الري، ويعود كذلك إلى قصور الخدمات الزراعية كالبحوث، والإرشاد، والميكنة، ووقاية النباتات، والسبب في ذلك هو قصور الموارد، وضعف التمويل، ومن ثم ضعف أستخدام المدخلات الزراعية كالبدور المحسنة، والأسمدة، والمكافحة، وغير ذلك وسوف يتم توضيحها كما يلي:

1- عدم تطور عمليات خدمة التربة: تتسم عمليات تسميد التربة للزراعة بالقصور وبخاصة في مناطق الزراعة الآلية المطرية، ومن ذلك تتم نفس الممارسة احرثة التربة بنفس الآلية رغم تباين التربة في المواقع المختلفة للزراعة الآلية، وفى الولايات المختلفة، ولا تتوفر بعد الدراسات الكافية لتحديد أنسب الطرق لإنتاج المحاصيل الحقلية تحت الظروف البيئية المتباينة، ولا تتوفر دراسات علمية كافية أو نتائج محددة فيما يتعلق بنوع المحاريث وقوة الجرار لكل منطقة، ومن ثم تحديد عملية الحرث المطلوبة، وموعد الحرث، وعدد مرات الحرث، وغير ذلك من الأمور التقنية المرتبطة بخدمة التربة.

2- ضعف خدمات الميكنة الزراعية: تتسم الزراعة في السودان بضعف إستخدام الآلآت اليدوية، والمنتجين في مناطق الزراعة الآلية يستخدمون جراراً لكل ألف وخمسمائة فدان، بينما تستخدم الدول المتطورة جراراً لكل مائة وعشرين فداناً، وفي الدول الصناعية يستخدم جراراً لكل خمسة وعشرون فداناً،كما لايتوافر العدد الكافي من المهندسين والفنيين لدى المؤسسات جميعها للقيام بدور الإشراف والمتابعة والإرشاد.

3- ضعف إستخدام البذور والأصناف المحسنة: كانت توجد بالمؤسسات القومية الزراعية إدارات لإبتكار البذور المحسنة، وقد حققت إنجازات مقدرة في توفير البذور المحسنة من القطن والقمح والذرة والفول السوداني، ولكن مع تصاعد الأزمة الإقتصادية فقدت الإدارات الإمكانيات الكافية والعدد المطلوب من الكوادر المتخصصة لمواكبة

[1]- وزارة الزراعة والغابات: التقرير السنوي للامن الغذائي لعام 2010(الخرطوم: الأدارة العامة للتخطيط والأقتصاد الزراعي، 2010)، ص23

التطور المطرد في إستنباط الأصناف والبذور المحسنة، وبدلاً من إعطائها إهتماماً كبيراً وإعادة هيكلتها لتعمل على أسس تجارية تمت خصخصتها، ولكن البديل الخاص لم يكن قدر التحدي مما أضطر البلاد لإستيراد التقاوى من الخارج، وكان الامر يختلف بالنسبة لمناطق الزراعة الآلية المطرية والقطاع التقليدي والمشاريع المروية خارج نطاق المؤسسات القومية، ويعود السبب فى ذلك أولاً لعدم وجود مراكز بحوث لإستنباط الأصناف الجديدة والبذور المحسنة، وبخاصة في الولايات الطرفية، كما لم تتوفر المؤسسات والوكالات الخاصة التي تقوم بعمليات الإكثار، وكان الوعي بإستخدام البذور المحسنة محصوراً في أوساط معينة ولم يصبح رأياً عاماً لدى الزراع والمنتجين في كل الولايات.

4- ضعف أستخدام الأسمدة: كانت الحكومة وقبل سياسات التحرير تهتم بتوفير الأسمدة المطلوبة للمحاصيل المزروعة في المؤسسات القومية الزراعية بحكم المسئولية القومية، وكانت إدارات المؤسسات تعمل وفق توصيات هيئة البحوث الزراعية للزراع في مواقع الإنتاج المختلفة، وبما أنه لا تتوفر ميكنة متكاملة لتغذية التربة بالأسمدة، فإن مهمة نثر الأسمدة متروكة بشكل كامل للزراع، إن رغبوا في ذلك، وإن لم تضطرهم الظروف للتعامل مع الأسمدة بشكل مغاير، وهنا تتدخل الظروف الإقتصادية لتؤثر على خدمات التسميد، ومن ذلك أن الاسمدة تستورد وبتكلفة عالية في ظل تعويم العملة المحلية، ولا يحصل عليها الزارع خارج المؤسسات القومية لعدم توفرها في الأسواق، وبما أنها لا تتوفر للزراع في المؤسسات القومية خدمات إئتمانية لتوفير السيولة المطلوبة للصرف على العمليات الزراعية، يلجأ معظمهم لبيع بعض ما لديه من أسمدة لصغار التجار في القرى المجاورة وبأسعار أدنى بكثير من التكلفة المقدرة من قبل المؤسسات، وهنا يخسر الزراع ثلاثة مرات، مرة نتيجة لفارق السعر بين ما يقيد في حسابهم كدين مطلوب للسداد، وبين ما يحصلون عليه، ومرة لتدني إنتاجية المحاصيل التي لا تجد الجرعة المقدرة من الأسمدة، ومرة ثالثة بتدهور خصوبة التربة.

- **المعوقات الإقتصادية.**

تقف محددات ومعوقات إقتصادية عديدة دون إحداث تطور عظيم في القطاع الزراعي، وفي تحريك موارده بالقدر الكافي الذي يحدث النهضة الإقتصادية والإجتماعية المرجوه، ويشمل ذلك قصور في السياسات الإقتصادية، وفي سياسات التسويق والتسعير، وفي شح الموارد المالية، وما يتعلق بالدين الخارجي وعجز الموازنة العامة.

1- سياسات الإقتصاد الكلي: يتم إعداد سياسات الإقتصاد الكلي في السودان دون كبير الأعتبار لتأثير تلك السياسات على القطاع الزراعي رغم الأهمية المحورية للقطاع في تحريك كل القطاعات الإقتصادية المختلفة. ويعتمد الإنتاج الزراعي في السودان إعتماد شبه كامل على واردات بعض المحروقات والجرارات والآليات والمدخلات الزراعية المختلفة من أسمدة ومبيدات وخيش وبعض التقوي فضلاً عن إستيراد العربات والشاحنات وقطع الغيار المختلفة، وقد أدت سياسات التحرير وتعويم سعر الجنيه إلى تدني قيمة الجنيه في مدى خمسة سنوات ، من نحو جنيهين للدولار إلى ستة جنيهات للدولار، مما رفع تكلفة كل الواردات بنسب خرافية، وبما أن الإنتاج الزراعي في معظمه للسوق المحلي ويعتمد على الدخول المتواضعة للسواد الأعظم من المواطنين فإن الأسعار المحلية ظلت توالي الإرتفاع، وبما أن إنتاجية الفدان لم تزد جاء التعويم خصماً على القطاع الزراعي وعلى دخول الزراع فضلاً عن ذلك ومع تصاعد معدلات إرتفاع التضخم فقد سمح للمصارف برفع هامش المرابحة لتأمين القيمة الحقيقية لأموال المودعين، وأصبح التمويل عائقاً آخر لأنه رتب تكلفة عالية للقروض لا يتصور أن يتجاوزها القطاع الزراعي في المدى القريب.

2- قصور الموارد المالية: كان السودان حتى منتصف الثمانينيات يتلقى دعماً من الأسرة الدولية في شكل قروض وتسهيلات ومنح وعون غذائي في حدود ثمانمائة مليون دولار سنوياً،[1] ومع سيطرت النظام الإسلامي على الحكم فى سنة 1983م تقلص العون إلى أقل من خمسين مليون دولار سنوياً مما أعاق برامج التنمية وحركة الإقتصاد الوطني، وبدلاً من توجيه حصيلة الصادرات لتوفير احتياجات القطاعات الإقتصادية كالزراعة والصناعة فقد إضطرت السودان لتوجيه قدر من تلك الحصيلة لإستيراد سلع إستراتيجية كانت تستورد عن طريق التسهيلات كالأسلحة والمحروقات وغيرها، نتيجة لذلك تضرر القطاع الزراعي في السنوات الماضية نتيجة لعدم توفر المحروقات والمدخلات بالقدر الكافي وبالسعر المناسب وفي الوقت الأمثل، كما تباطأت برامج التأهيل والإحلال للمنشآت والبنيات الأساسية ووسائل النقل بالنسبة للقطاع الزراعي، مما أثر على الأمن الغذائي في السودان بشكل سلبي.[2]

3- العجز في ميزان المدفوعات: أعاق العجز فى ميزان المدفوعات والذي إرتفاع إلى نحو 54.2 مليون دولار فى سنة 2010 [3]أي جهود لإستيراد القدر الكافي من الآليات والمعدات التقنية، ودفع لتكريس تخفيض مطرد في سعر صرف الجنيه، بكل ما ترتب على ذلك من إرتفاع لتكلفة الواردات، كالمحروقات والآليات، والمدخلات الزراعية ومن تقليص لدخول الزراع، وإحباط إي خطط للتوسع الرأسي لزيادة الكفاءة الإنتاجية، ولتأهيل وتوسيع وتحديث الطاقات الإنتاجية.[4]

- **المعوقات المؤسسية والتنظيمية.**

يعاني القطاع الزراعي من معوقات عديدة تتعلق بالنظم المؤسسية والتنظيمية من بينها:

1- ضعف مؤسسات التدريب والتأهيل: لقد أهتمت وزارة الزراعة الإتحادية في الماضي بإنشاء العديد من المعاهد والمدارس الزراعية في كل من شمبات، والدويم، والطلحة، وحلفا، والدلنج وغيرها، وذلك بغرض توفير الكوادر الفنية والوسيطة والتى يعتبر وجودها ضرورياً وحيوياً لتحقيق التنمية الزراعية ولرفع الكفاءة الإنتاجية فى الحقل ولمتابعة الدورات الزراعية وعمليات تصحيح البيئة الزراعية، ولكن بعد أن ثم إلحاق تلك المؤسسات بالجامعات أدى ذلك إلى أضعافها وغياب الكوادر الفنية الوسيطة على مستوى الحقل وعلى مستوى مؤسسات البحث العلمي مما أنشاء عوائق أمام التنمية الزراعية.[5]

2- ضعف المؤسسات التعاونية الزراعية: قامت الحركة التعاونية الزراعية في السودان من العشرينيات من القرن المنصرم بمبادرات شعبية، ولكن فصل الحركة التعاونية عن الزراعة بعد الاستقلال فى سنة 1956م وإلحقها بوزارة التجارة ركز الإهتمام بالنشاط الإستهلاكي مع تهميش تام لدور التعاون في الإنتاج الزراعي، وذلك رغم أن المؤسسات الزراعية القومية تقوم في واقع الأمر على صغار الزراع، كما أن القطاع الزراعي التقليدي يقوم بكامله على النشاط الفردي للاسرة.[6]

---

[1]- سليمان سيد أحمد: مصدر سبق ذكره، ص67

[2]- جامعة الدول العربية: تقرير الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي(الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1986)، ص21

[3]- تقرير بنك السودان لسنة 2011

[4]- محمد الفاتح الفكى محمد: ملامح وإستراتيجيات الأمن الغذائي فى السودان- دراسة تحليلية على المستوى القومي(1990-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2006)، ص95

[5]- عبدالحميد الياس سليمان: واقع التمويل المصرفى للقطاع الزراعي في السودان، (الخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية، ع69، 2013)، ص12

[6]- أحمد محمد علي: **مشاكل الصادرات السودانية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية الصادرات السودانية،** (الخرطوم: بنك فيص الاسلامي، 1985)، ص84-85

لقد أتجهت السودان فى إطار سياسة التخصيص لبيع موجودات والآليات المؤسسات الزراعية للقطاع الخاص ليقوم بالخدمات الزراعية، مما رفع تكلفة خدمات الحرث وقلل من الكفاءة لتلك الخدمات.[1]

3- غياب المعلومات وضعف الشفافية: لقد درجت وزارة الزراعة الإتحادية في الماضي على إصدار التقرير الزراعي السنوي الذي يقدم المعلومات الخاصة بالمساحات والإنتاج والتكاليف والأسعار الخاصة بالمحاصيل الإستراتيجية، مع إغفال تام للمحاصيل الأخرى، وحتى بهذا القدر فقد توقف إصدار التقارير ولم تعد المعلومات متاحة بالسهولة المطلوبة، كما لا يوجد جهاز لتوفير المعلومات الخاصة بحركة التجارة الدولية التي تتجه نحو التجارة الألكترونية والتي تقوم في إطار ثورة المعلومات والتقنية الحديثة وعلى الشفافية وإتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة وفق معلومات وثيقة وحديثة وموثقة.[2]

ثالثاً: الأسباب الخارجية لإنعدام الأمن الغذائي.

منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي بدأت تظهر ملامح عصر جديد لم تكتمل صورته حتى الآن، إلا أن تأثيراته بدأت تنعكس على الاقتصادات المختلفة، وخاصة مع ازدياد النزعة نحو التكتلات الاقتصادية والتوجه نحو تحرير التجارة الدولية، وكان لهذه المتغيرات الدولية أثر واضح في دولة السودان من حيث تأثيراتها في مسيرة التنمية الزراعية، وفي الأمن الغذائي السوداني، ومن أهم هذه المتغيرات والتي لها آثار مباشرة أو غير مباشرة في الأمن الغذائي السودانى هي الأزمة المالية العالمية والجفاف والتصحر واللاجئون من الدول الافريقية وسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول المطلب الأول الأزمة العالمية وتأثيرها على الأمن الغذائي في السودان بشئ من التفصيل ويتم تناول باقي العوامل الخارجية الأخرى في مطلب ثاني.

1- الأزمة المالية العالمية وآثارها السلبية على السودان

ألقت الأزمة المالية وتداعياتها بظلال سلبية على اقتصاديات الكثير من الدول بصورة مباشرة، وعلى دول أخرى بصورة غير مباشرة، ومن المؤكد استمرار تداعياتها لفترة طويلة من الزمن، وسوف تكون انعكاسات الأزمة المالية العالمية على دول العالم الثالث ومنها السودان سالبة ومدمرة، مما يتطلب التحليل الواقعي والشجاع ومواجهة الحقائق وصولاً إلى رؤية مستقبلية لتجاوز هذه الأزمة وتداعياتها، ففي الوقت الذي تخطط فيه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لوضع إجراءات مواجهة تداعيات الأزمة المالية، يتخبط المسؤولون السودانيون في تقدير انعكاسات الأزمة على السودان، ففي الوقت الذي برز فيه تيار يقول: إن السودان لن يتأثر بالأزمة لأن الأنظمة الاقتصادية والمالية السودانية محمية وقد أستفادة من الحظر الأمريكي في السابق على الاقتصاد السوداني وبنك السودان المركزي بعدم تداخله مع مؤسسات مالية ومصارف عالمية وبالتالي عدم دخول بنك السودان المركزي في تمويل مشاريع استثمارية خارجية تستدعي نزيفاً في القطاع الأجنبي، واعتبرت تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني أحد العوامل الخارجية التي ساهمت في بروز مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وتعتبر الأزمة المالية التي تفجرت في عام 2008م أخطر أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، وقد برز ذلك الكساد في أعقاب الكارثة المالية التي نشأت في

---

[1]- أحمد عبدالمولى أحمد: **دور الزراعة الطرية في الحد من الفجوة الغذائية بمحلية كوستي - ولاية النيل الابيض، السودان في الفترة ما بين(1975-2008)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2003)، ص86

[2]- مرسل محمود طبلاوي: **دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دعم الامن الغذائي في الوطن العربي دراسة حالة السودان(2008-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم : جامعة الخرطوم، 2012)، ص79

أسواق الاقتصادات المتطورة، وأصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي وحالت دون تحقيق تطلعات العالم إلى نمو اقتصادي مستدام واستفادت الدول الناشئة والنامية من الانفتاح نحو العالم المتطور.

ومن أهم الدروس التي يمكن أن تستخلص من هذه الأزمة المالية العالمية هي أن حجم الأضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الإقليمي والعالمي يعتمد على القوة والعنف اللذين تبدأ بهما الأزمة، وقد اتضح ذلك من الأزمة التي نشأت في قطاع الرهونات العقارية في الولايات المتحدة، وجاء انفجار تلك الأزمة بعد أن مر الاقتصاد العالمي خلال الأربع سنوات التي سبقت عام 2007م بفترة انتعاش، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للعالم بمعدل متوسط قدره 5% في العام خلال تلك الفترة، ويمثل ذلك أعلى معدل نمو منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وكان حوالي 75% من هذا النمو قد تم نتيجة لنمو واسع القاعدة في دول الأسواق الناشئة والدول النامية، ولقد شهدت الفترة أيضاً نمواً غير مسبوق في حركة رؤوس الأموال بين الدول والأسواق المالية الدولية والإقليمية، كما شهدت الفترة توسعاً مفرطاً وغير مسبوق في الائتمان كان له أثر واضح على التطورات في أسعار العقارات.[1]

لقد كانت معاناة الاقتصاد الامريكي أكثر حدة بسبب التأثير المباشر للأزمة المالية التي نشأت في أسواق الرهونات الخاصة بعملاء غير مميزين في عقر دارها إثر صدور السياسات الانكماشية ومراجعة سياسات الائتمان المطبقة عندئذ، كما أدى تكثيف المعالجات التي تمت في قطاع الرهونات العقارية المرتبطة بالعملاء غير المميزين، التي بدأت منذ 2006م، إلى اشتعال الأزمة المالية واستمرار التدهور في الاقتصاديات المتطورة، ومن ثم شمل كل الاقتصاد العالمي.

- أهم سمات الأزمة المالية:

تتخذ الأزمة المالية أشكالاً متعددة من حيث تأثيرها على القطاعات المالية والاقتصادية المختلفة والمتمثلة فيما يلي:

1- التراجع الكبير في طلب المستهلكين للسلع والخدمات وما يترتب على ذلك من تراجع استثمارات الشركات وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.

2- تراجع الصادرات والتدهور في شروط التجارة الخارجية يؤديان إلى اختلال التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد.

3- عجز واضح وكبير في ميزانيات الدول التي تعتمد في إيراداتها على موارد التجارة الخارجية مثل الجمارك والرسوم المرتبطة بها والصادرات السيادية مثل النفط والمعادن.

4- عدم الاستقرار والاطمئنان في الأسواق المالية وتراجع أسعار السندات والأسهم والتذبذب في أسعار العملات وبروز حالة الترقب والانتظار.

5- تنعكس الأثار السالبة للأزمة على أداء القطاع المالي وتؤدي إلى صعوبات في أصول البنوك ومحافظ ديونها.

6- توقف النشاط الاقتصادي نتيجة للكساد الحاد والحركة العكسية لرأس المال الدولي[2].

---

[1] - Food And Agirculture Organization OF The United Nations: **Addressing food insecurity in protracted crises**(Rome, Food And Agirculture Organization OF The United Nations 2009),p9

[2] - محمد الفاتح عبدالوهاب: آثر الازمة المالية العالمية على الاقتصاد السودانى، **مجلة الحوار المتمدن**،(كردستان العراق: ع2784، 2010)، ص18

- أثر الأزمة المالية السلبية على السودان:

يعتبر القطاع الخارجي المدخل الأساسي للأزمات المالية والاقتصادية العالمية إلى مفاصل قطاع الاقتصاد الوطني، وتتوقف قوة اندفاع الأزمة المالية إلى مفاصل الاقتصاد الوطني على حجم ومساحة انفتاح القطاع الاقتصادي الخارجي على الاقتصاديات الخارجية وعلى مدى جودة وتماسك القطاع الخارجي ومستوى تناسق حركة المؤشرات الاقتصادية وسلامة أوضاعها.

لقد هيمنت موارد صادرات النفط في السودان على مكونات الميزان التجاري طيلة العقد الماضي، إذ بلغت نسبة مساهمة موارد النفط في بند الصادرات السودانية أكثر من 93% حسب تقديرات ميزانية عام 2009م، مقابل 95% في ميزانية عام 2008م، وأثرت التطورات في الميزان التجاري للسودان نتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام 2008م، من حوالي 147 دولار إلى مستوى أقل من 50 دولار للبرميل على موقف صافي الحساب الجاري الخارجي، وميزان المدفوعات، كما أثر تأثيراً مباشراً على الميزانية العامة التي اعتمدت بنسبة 64.7% في عام 2008م[1]، وقد اشتملت قائمة الواردات على سلع حساسة للغاية مثل المواد الغذائية، بما في ذلك القمح، وقد أفضى تراجع الاستيراد إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، إلى جانب البطء في الإنتاج.

نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة متوقع أن يقل استهلاك الوقود خاصةً في الولايات المتحدة الأمر الذي سيؤدي إلى إنخفاض في أسعار البترول ، وستتأثر المالية العامة للسودان لأنها تعتمد على العائد من صادرات البترول بنسبة 55% من الإيرادات العامة، وتشكل أكثر من 90% من عائد الصادرات، فمن المتوقع أن ترتفع كلفة التأمين على كافة أنواع البضائع بما يعني المزيد من ارتفاع الأسعار لدى المستهلك الأخير الذي مازال يعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومن المتوقع أن تخرج عدد من الاستثمارات التي تعتمد في تمويلها على مصارف غربية كالاستثمارات الخليجية ، أما إستثمارات الدول في قطاع البترول كالصين وماليزيا والهند فستستمر، وسوف تعرقل الأزمة إعفاء السودان من ديونه وتسهيلات القروض وبرامج مكافحة الفقر العالمية خاصة من الدول الصناعية الغنية، أما جنوب السودان سوف يتأثر بالأزمة المالية الحالية لاعتماده على البترول اعتماداً كلياً، كما يعتمد على الغرب والولايات المتحدة الامريكية والأثر يكون كالاتي:

1- المعونات الامريكية بجنوب السودان والمناطق الاخرى المختارة سوف تتقلص وربما تقف .

2- المعونات الاوروبية أيضاً سوف تتقلص الى حد كبير .

3- يعتمد الجنوب على الدولار بشكل كبير مما يعنى فقدان القوة الشرائية للدولار وسوف يؤثر ذلك على اقتصاد الجنوب بمحاوره المختلفة .

4- صادرات وواردات الجنوب سوف تتأثر خاصة مع الغرب .

5- أموال الجنوب المودعه فى الغرب ايضاً سوف تتأثر .

6- بنوك الجنوب تحتاج للمزيد من المراقبة والضبط خاصة فى ظل الاقتصاد الرأسمالي الربوي الذي ليس له ضابط شرعي مما يعنى تسرب الازمة عبر البنوك بغسيل الاموال والقروض المختلفة وغيرها

بصورة عامة هناك ثلاث محاور ستؤثر سلباً على الاقتصاد السوداني تتمثل في:

[1] - عبد الوهاب عثمان شيخ موسي: **مرجع سبق ذكره،** ص93

1- أصبح الاقتصاد السوداني في الفترة الأخيرة يعتمد بشكل أساسي على عائدات البترول ، ولاشك أن هذا الاعتماد له مخاطر كارثية كبيرة ، فالصادرات غير البترولية ظلت في تدني مستمر ، وكان يتوقع أن تسخَّر العائدات البترولية لخدمة القطاع الزراعي باعتباره القطاع الذي يستوعب غالبية نشاط المجتمع السوداني .

2- الكساد العالمي سيؤثر على شروط التجارة الخارجية وعلى أسعار السلع والمواد الأولية التي تنتجها دول العالم الثالث ولذلك فإن عائدات تلك الدول من هذه السلع قد ينخفض ، وبالتالي لا يتوقع زيادة تذكر في حصيلة صادرات السودان غير البترولية في ظل الكساد الموجود والمتزايد ، هذا إذا نجحت الجهود الرامية إلى زيادة الرقعة المزروعة .

3- عائدات السودان من مساهمات المانحين في مشاريع إعادة التعمير وفي العون الإنساني الذي يقدم لبعض المناطق المحتاجة ، يتوقع أن تنخفض كثيراً ، خاصةً في ظل إنشغال الدول الغنية بتوفير الأموال اللازمة لإنقاذ أسواقها . وهذا بدوره يلقي على عاتق الاقتصاد السوداني مسؤوليات فوق طاقته .

2- بعض العوامل الخارجية التى تؤثر على الامن الغذائي فى السودان.

اولاً: الواردات.

تؤثر الواردات من السلع الزراعية علي الأمن الغذائي بصورة إيجابية وذلك لأنها تعمل علي ضمان توفير الإمدادات الغذائية وإستقرار أسعارها, وتؤثر بصورة سلبية من خلال تأثيرها علي الإحتياطي من النقد الأجنبي مما يؤدي لإنخفاض العملة المحلية، وفي حالة إستيراد مدخلات زراعية فإن قيمتها تتزايد فيؤدي ذلك إلي زيادة أسعار السلع الزراعية .

والدول رقم (1) يوضح واردات السلع الزراعية خلال الفترة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2010 يلاحظ أحتلال محصول القمح للمرتبة الأولى في هيكل الواردات من حيث الكمية بنسبة (57.5%) من جملة كمية أهم واردات السلع الزراعية وبنسبة (49.0%) من جملة قيمة أهم واردات السلع الزراعية، ويأتي السكر في المرتبة الثانية بنسبة29.1% من جملة كمية أهم واردات السلع الزراعية وبنسبة(35.1%) من جملة قيمة أهم واردات السلع الزراعية وتحتل الألبان و منتجاتها المرتبة الثالثة بنسبة (8.2%) من جملة قيمة أهم واردات السلع الزراعية.

يوضح جدول (2) التغير النسبي بين أهم الواردات للعام2009 – 2010 حيث يلاحظ الزيادة في كميات الوارد لكل السلع ماعدا الذرة الشاميه،أما الزيادة في كميات الوارد من السكر ومنتجات الألبان فكانت ملحوظة.

ثانيا: الجفاف والتصحر.

تعرض السودان كسائر الدول الإفريقية إلى موجة الجفاف والتصحر في فترة التمانينات وقد ترتب على ذلك النقص الحاد في الأغذية وحدوث فجوة غذائية عجزت الامكانيات المحلية عن تلبية حاجة سدها محلياً وداخلياً كنتيجة لإنخفاض الإنتاج في الحبوب الغذائية فى المناطق الزراعية المختلفة وخاصة في نمط الزراعة المطرية بشقيها الحديث و التقليدي التي تأثرت بالظروف المناخية وخاصة الأمطار، مما جعل السلطة القائمة على الأمر إلى أعلان نداء دوليا لنجدة المتأثرين بها من مواطنين البلاد خلال تلك الفترة عبر المنظمات الأممية والدولية العاملة فى مجال الإغاثه والطواري الدولية ونجدة المنكوبين على مستوى العالم،

ولاشك أن هذه الأوضاع المناخية الصعبة لها تأثيراً على حالة الزراعة في السودان وبالتالي على الأمن الغذائي.[1]

وفي ولاية البحر الاحمر تغولت الرمال على الأراضي القابلة للزراعة بفضل الزحف الصحراوي من السهول الغربية، كما ساهم إنتشار أشجار المسكيت في تقليص هذه الأراضي في الجزء الجنوبي من الولاية، خاصة المناطق الخصبة في طوكر التي لم يتبقى منها غير 10% فقط.[2]

ثالثاً: اللأجئون.

إن ظروف القارة الأفريقية الأقتصادية والسياسية كانت تمثل صوراً مختلفة من الإيجابيات والسلبيات، ومعدلات النمو الأقتصادي فيها تعتبر مخيبة للأمال وتباطؤ نمو الزراعة.

فالحرب التشادية تسببت في هجرة أعداد كبيرة من السكان إلى غرب السودان حيث أدت هذه الظاهرة إلى شح في الغذاء وخلق اضطرابات أمنية ونهب مسلح.

أما شرق السودان فقد شهد تدفق للأجئين من إثيوبيا إلى داخل السودان بسبب الحرب الأريترية والتي ترتب عليها تدهور في الأحوال الأمنية والأقتصادية، حيث وصل عددهم إلى 132000 نسمة يعيش معظمهم في المعسكرات الثلاث الرئيسية في ود شريفي وقلسه واللفة، ومن المتوقع فشل موسم الحصاد مما يفاقم وضع الامن الغذائي في إثيوبيا، وقد قدر عدد المحتاجين مساعدات غذائية طارئة بحوالي 4.9 مليون مواطن، وقد أدى تدهور الأحوال السياسية في أريتريا خلال السنوات الأخيرة إلى لجؤ أعداد كبيرة من الأرتيريين إلى السودان أما للعيش فيها أو لإتخاذه معبراً للدول الأخرى، فقد ارتفاعة أسعار الحبوب إلي أعلى من المتوسط ويتوقع أن يتأثر به حوالي 2 مليون فرد مع ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد أعلى من 15% في قاش بركه.[3]

وما يزال تدفق طالبي اللجؤ في السودان من أثيوبيا وأرتيريا والصومال متواصلاً بمعدل 1700 شخص في الشهر الواحد، وقد دونت المفوضية السامية للأجئين في الفترة ما بين يناير 2008 ويونيو 2008 وصول 7700 من هؤلاء اللأجين إلى السودان[4]، أي ضعف عدد من وصلوا في العام 2007، ولذلك اقترن عدم كفاية الزيادة في الإنتاج الغذائي في السودان إلى هجرة الأعداد الكبيرة من اللأجئين إلى داخل السودان، فيوجد حوالي 68000 نازح بولاية كسلا 80% منهم يعشون في معسكرات النازحين الواقعة بين مدينة كسلا والحدود مع أريتريا، موطن معظم هؤلاء هو المنطقة الحدودية إلا أنهم لا يرغبون في العودة بسبب إنعدام فرص حصولهم على الخدمات الأجتماعية ونظراً لوجود الألغام، وهناك 120000 نازح في مدينة بورتسودان، وظل برنامج الأغذية العالمي يوفر الغذاء لحوالي 48000 من هؤلاء اللأجئين منذ بداية عام 2010 فبدأت المساعدات الغذائية المختارة تحل محل الحصص العامة من الأغذية، إلا أن تزايد تدفق اللأجئين الأرتيريين خلق المزيد من الطلب علي المساعدات .

---

[1]– عبد الحميد سليمان محمد: **علاقة تغير المناخ بأوضاع الامن الغذائي في السودان بالتركيز على مناطق العجز الغذائي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، 2012)، ص74

[2]- تقرير منظمة الاغذية والزراعة (الفاو): **إنتاج المحاصيل والأمن الغذائي للولايات الشمالية في السودان** (الخرطوم: منظمة الأغذية والزراعة، 2010)، ص30

[3]– تقرير وزارة الشؤن الانسانية مفوضية العون الأنساني: **ولايات السودان الخمسة**، (الخرطوم: مركز الاندار المبكر ومعلومات الطوارئ، 2009)، ص8

[4]– تقرير منظمة الاغذية والزراعة (الفاو): **إنتاج المحاصيل والأمن الغذائي للولايات الشمالية في السودان**، مرجع سبق ذكره، ص35

وبناء على ذلك أعتبرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السودان منطقة تعاني من هجرة أستثنائية في الأغذية بسبب هذه الأعداد المهاجرة من اللأجئين التي نزحت إلى مناطق متفرقة داخل السودان.[1] ولقد ترتب على تنفيذ قرار وقف المساعدات الدولية (بند الإنقطاع) عن اللاجئين الأثيوبيين والأرتريين من قبل المفوضية السامية لشئون اللاجئين قفل بعض معسكرات اللجوء ودمجها في معسكرات أخرى دون دراسة كافية لكيفية تسيير حياة هؤلاء اللاجئين ودون إيجاد بدائل عادلة مما جعل اغلبية اللاجئين بالمعسكرات المقفولة يتجهون نحو المدن الكبرى بحثاً عن العمل والإستقرار.

ونتيجة لكل ذلك فقد واجهت السودان مجموعة من الصعوبات بسبب وجود هولاء اللاجئون التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تواصلت تدفقات طالبي اللجوء على الحدود الشرقية من البلاد في كل من ولايات كسلا، القضارف، البحر الأحمر والولايات الوسطى، كما إستمرت المفوضية السامية لشئون اللاجئين في سياسة تجفيف معسكرات اللاجئين من الخدمات الأساسية وذلك بإعتمادها لموارد مالية ضعيفة لا تفي بالغرض المطلوب للخدمات مما أدى إلى شح وتدني في الخدمات الإنسانية بالمعسكرات (مياه، صحة، تعليم، غذاء) حيث أصبح الوضع القائم في معسكرات اللاجئين بولاية كسلا غير مشجع للبقاء لأسباب عديدة أولها أن معظم اللاجئين في الآونة الأخيرة من فئة الشباب وقادمين من مدن رئيسية ومتعلمين ولديهم تطلعات كبيرة في حين أن المعسكرات قائمة في مناطق ريفية نائية تنعدم فيها كل صور الحياة المدنية ويصعب التحكم فيها ورقابتها بصورة فاعلة إضافة إلى تدني الخدمات الضرورية التي تقدم للاجئين سواء كانت في المعسكرات القديمة أو في معسكر الشجراب للاجئين الجدد مما جعل هذه المعسكرات طاردة للاجئين والتسلل نحو المدن بحثاً عن أوضاع معيشية أفضل.
2. ظاهرة الهجرة غير الشرعية أدت إلى ظهور عصابات منظمة تعمل في مجال التهريب والإتجار بالبشر حيث يبدأ نشاط هذه العصابات من داخل دول القرن الأفريقي إلى داخل السودان.
3. التدهور البيئي في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين وعدم إيفاء المجتمع الدولي بإلتزاماته تجاه هذا البرنامج.
4. الآثار الإقتصادية والإجتماعية والأمنية والصحية للاجئين خاصة الذين يتواجدون بالمدن ولا يتلقون أي مساعدات من المجتمع الدولي وغالباً ما يشاركون المواطنين في خدماتهم التي توفرها لهم الدولة رغم شحها.
5. عدم توفر إحصائية حقيقية للاجئين بالسودان والتي لم توفر المفوضية السامية لشئون اللاجئين المعينات التي تساعد على إجراء تعداد حقيقي للاجئين بالسودان.
6. رغم قيام عدة ورش عمل خاصة بموضوع الإدماج المحلي للاجئين في المجتمعات المحلية إلا أنه لم يتم التوصل إلى سياسة واضحة في هذا الشأن، ولما صار المجتمع الدولي يضغط في هذا الإتجاه، أصبح من الضروري الآن أن تكون هناك سياسة واضحة للسودان فيما يتعلق بإدماج اللاجئين في المجتمع المحلي.

رابعاً: الوضع في جنوب السودان.

إن الظروف الأمنية التي كانت موجودة في جنوب السودان بسبب التمرد كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التدهور الأقتصادي الذي شهدته السودان، وتوقف مشروعات التنمية هناك، وقد تمخض على هذا الوضع عدم الأستفادة من إمكانيات الحبوب الزراعية إذ تم تجاهلها في التنمية الأقتصادية والأجتماعية،

[1]– نصر الدين بدوي: الأمن الغذائي العربي، دراسة تطبيقية على السودان، (جدة:مكتبة المصباح، 1989)، ص33

فالإنسان لكي يعيش لابد أن ينتج، وهذا الإنتاج له عوامل تؤثر، وهي وجود الأمن وتوفر الموارد الطبيعية التي يستغلها الإنسان في عملية الإنتاج، وتوفر الخدمات الأجتماعية التي تساعد على الأستقرار وهى خدمات الصحة والتعليم، ولقد كان لهذا الوضع فى جنوب السودان آثار سالبية.

فالحرب في جنوب السودان منذ بداية 1955 في مدينة توريت، وتجددت فى آخر الستينات من القرن العشرين، تم الحرب الاخيرة التى بدأت فى مارس 1983م، هذه السلسلة من الحروب أدت إلى التدهور الأمني وعدم الأستقرار ومن تم تعطيل حركة الإنتاج، كما أن إنعدام الأمن وأنعدام الخدمات الأساسية في جنوب السودان أدى إلى تدني مستوى الدخل، وهذا واضح في الأحوال المعيشية ونزوح المواطن وتعطيل التنمية الإنتاجية.[1]

النتائج :

بجانب الأهمية الأقتصادية والأجتماعية لتوفر الطعام فقد صارت له أهمية سياسية ذات خطر كبير، إذ صار نقص الطعام والفجوات الغذائية من أكبر أبواب التدخل الأجنبي في شؤون البلدان التي تعاني من الفجوات الغذائية وذلك من قبل القوى الدولية العظمي.

رغم أن السودان بلد يزخر بالموارد الطبيعية وغيرها إلا أن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان خاصة الصراعات المسلحة ، أدت إلى تدهور الموارد وضعف الإنتاج الغذائي وإنعدام الأمن الغذائي. هذه الأوضاع المتدهورة جعلت من السودان بلداً للمجاعات ومتلقية باستمرار للعون الإغاثي الخارجي الذي جر عليها الكثير من الويلات السياسية والأمنية

التوصيات :

1- توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الأساسية يكفي لطلبات السكان من الغذاء لأطول فترة ممكنة.

2- ضرورة تقليل الصرف الحكومي وتوجيه الصرف للإنتاج والإنتاجية، حيث أن الموازنة بها العديد من التحديات وأن هنالك تضخماً ركودياً بدأ ظهوره نتيجة للكساد الأمر الذي يتطلب وضع معالجات عاجلة تبدأ منذ الآن لتفادي أي آثار كبيرة تحدث في المستقبل، وذلك يتطلب التنسق مع كافة الجهات ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، مع الإهتمام بالقطاع التعاوني خاصة الزراعي والإنتاجي.

3- ضرورة تخفيض الصرف السياسي بمختلف أشكاله لإحداث نوع من التوازن ما بين الإيرادات والإنفاق، كوسيلة لمواجهة التحديات والظروف الصعبة خاصة إنخفاض الإيرادات الأمر الذي يتطلب ضبط المصروفات في كافة المجالات، مع ضرورة التركيز والأهتمام بزيادة الإنتاج والانتاجية من خلال توجيه دعم مباشر للمشاريع الإنتاجية.

4- تفعيل دور الأمن الأقتصادي والإستعانه بالخبراء في المجالات المختلفة لإكتشاف الثغرات والتجاوزات قبل إستفحالها، مراجعة سياسات وضوابط منح الإئتمان والتشدد فى ذلك دون إعتبار للجوانب السياسية أو الإجتماعية أو غيرها.

[1]- عوض خليفة: **عملية شريان الحياة في السودان**، (الخرطوم: معهد الدراسات والكوارث واللاجئين، 1990)، ص79

الملاحق

جدول (1):أهم الواردات من السلع الزراعية للعام2010

السلعة	الكمية(بالألف طن)	%	الكمية(بالألف دولار)	%
القمح	1786	57.5	6472	49
الذرة الشامية	269	8.6	634	5
الأرز	59	1.9	282	2
السكر	903	29	46322	35
منتجات البان	88	2.8	1088	8
الجملة	3106	100	8478	100

المصدر: الإدارة العامة للجمارك السودانية + إدارة الأمن الغذائي

جدول (2) مقارنة بين أهم الواردات للعام2009 – 2010 (يتم اختصار الأرقام)

السلعة	2009		2010	
	الكمية (بالف طن)	القيمة (بالمليون دولار)	الكمية (بالف طن)	القيمة(بالمليون دولار)
القمح	1526	553	1786	6473
الذرة الشامية	329	65	269	635
الأرز	53	14	59	283
منتجات الألبان	35	10058	88	1088
السكر	3	98	903	4632

المصدر: إدارة الأمن الغذائي

المراجع :

1- صبحي القاسم :**الامن الغذائي العربي ، حاضره ومستقبله** ،(عمان :مؤسسة عبدالحميد شومان، 1988م).

2- Food Fecundity k Wilipedia the free Encyclopedia. 2003

3-Food Fecundity k Wilipedia the free Encyclopedia.

4- رائد محمد مفضى: **الامن الغذائى من منظور الاقتصاد الاسلامى**، رسالة ماجستير غير منشورة (الاردن : جامعة اليرموك، 2001) .

5- أحمد السيد النجار: **الفقر فى الوطن العربى** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005).

6- مرسل محمود طبلاوى: **دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى دعم الأمن الغذائي فى الوطن العربى**، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة أفريفيا: معهد الكوارث وللاجئين، 2012).

7- سليمان سيد أحمد: **الزراعة وتحديات العولمة** (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2013).

8- وزارة الزراعة والغابات: التقرير السنوي للامن الغذائي لعام 2010(الخرطوم: الأدارة العامة للتخطيط والأقتصاد الزراعي، 2010).

9- جامعة الدول العربية: تقرير الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي(الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1986).

10- تقرير بنك السودان لسنة 2011

11- محمد الفاتح الفكى محمد: ملامح وإستراتيجيات الأمن الغذائي فى السودان- دراسة تحليلية على المستوى القومي(1990-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2006).

12- عبدالحميد الياس سليمان: واقع التمويل المصرفى للقطاع الزراعي في السودان، (الخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية، ع69، 2013).

13- أحمد محمد علي: **مشاكل الصادرات السودانية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية الصادرات السودانية**، (الخرطوم: بنك فيص الاسلامي، 1985).

14- أحمد عبدالمولى أحمد: **دور الزراعة الطرية في الحد من الفجوة الغذائية بمحلية كوستي - ولاية النيل الابيض، السودان في الفترة ما بين(1975-2008)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 2003).

15- مرسل محمود طبلاوي: **دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دعم الامن الغذائي في الوطن العربي دراسة حالة السودان(2008-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم : جامعة الخرطوم، 2012).

16- محمد الفاتح عبدالوهاب: آثر الازمة المالية العالمية على الاقتصاد السودانى،الحوار المتمدن، ع2784، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178438&nm=1

17- عبد الحميد سليمان محمد: **علاقة تغير المناخ بأوضاع الامن الغذائي في السودان بالتركيز على مناطق العجز الغذائي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، 2012).

18- تقرير منظمة الاغذية والزراعة (الفاو): **إنتاج المحاصيل والأمن الغذائي للولايات الشمالية في السودان** (الخرطوم: منظمة الأغذية والزراعة، 2010).

19- تقرير وزارة الشؤن الانسانية مفوضية العون الأنساني: **ولايات السودان الخمسة**، (الخرطوم: مركز الاندار المبكر ومعلومات الطوارئ، 2009).

20- نصر الدين بدوي: الأمن الغذائي العربي، دراسة تطبيقية على السودان، (جدة:مكتبة المصباح، 1989).

إشكاليات التخلف في البلدان النامية

د.البغدادي محمد سعد أ. عبد النبي احمد عبد الله
كلية الاقتصاد بني وليد كلية التربية بني وليد

المقدمة:

مشكلة التخلف ليست مشكلة اقتصادية بحثة بل بالإضافة إلى جوانبها الاقتصادية فهي مرتبطة بالجوانب السياسية والفنية والثقافية .

وأن صعوبة وضخامة المهام التي تقف الآن بوجه البلدان المتخلفة تدفع قادتها بشكل ملح للتوجه إلى دراسة تاريخ البلدان الأخرى ، بأمل العثور فيها على ذلك المفتاح الذي سيمكن بلدانهم الفتية في أقصر وقت ممكن من الانعتاق من دوامة التخلف والفقر .

فتزايد الاهتمام بمشكلة التخلف ليس وليد الصدفة البحتة ، ولكنه في الأساس نتيجة طبيعة لتغيرات سياسية جوهرية حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية .[1]

وعلى ذلك نرى لزاما علينا بادي ذي بدء تحليل هذه المشكلة وتحديد معالمها ، ومعرفة الأسباب الأساسية التي إلى وجودها ، وذلك حتى يمكن على ضوئها رسم السياسة الاقتصادية الواجبة لحلها والقضاء عليها ، ومن الثابت أنه لكي يسهم علم الاقتصاد في حل أي مشكلة من المشاكل المعاصرة ، يتعين أولاً تحديد هذه المشكلة مهما كان نوعها . فإذا تم تحديد المشكلة ، أصبحت وظيفة التحليل الاقتصادي التنبؤ بالنتائج المحتملة . وعليه فإن إدراك أبعاد التخلف يقتضي تناول المحاور التالية .

المحور الأول : مشكلة التخلف في الدول النامية.

أولاً : مفهـــوم التخلـــف.

حينما بدأ الفكر الاقتصادي في تناول مشكلة النمو للدول المتخلفة ، أطلق على هذه المجموعة من الدول اصطلاح الدول المتأخرة وعرفت الدول المتأخرة بأنها تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي ، أو التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على شيوع الفقر بين سكانها ، أو أن استخدام اصطلاح الدول المتخلفة يطلق هذا الوصف على مجموعة الدول التي تمتلك موارد وثروات قومية متاحة ، إلا أن عدم استقلالها جعل احتمالات التقدم السريع بعيدة أو شائكة ،[2] أي التخلف الاقتصادي في مدلوله نشاط اقتصادي متعثر يمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك ، والرخاء مع وجود العوامل المؤدية إلى التقدم والازدهار

ومن الملاحظ إن معظم الدول المتخلفة في الوقت الحاضر تمتلك موارد للثروة غنية بعناصرها ومحتوياتها ، وإذا ما قدر لهذه الدول أن تستخدم هذه الموارد بطريقة أكثر جدوى ، إذا ما تهيا لها نفس الوقت أن تتوسع من حجم تلك الموارد ، لاستطاعت أن تتغلب على أسباب فقرها ولحظي أبناءها بنصيب أكبر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء . ومع ذلك نجد التخلف النسبي .[3]

أن التخلف والتقدم درجات ، وأن صفة التخلف نسبية تبعاً لعدد غير محدود ، ومن المعايير والمقاييس للتفرقة بين ما هو متخلف وما هو متقدم كما سنرى في حديثنا الآتي:-

[1] د.عمر محي الدين . التنمية الاقتصادية . دار النهضة بيروت ص 19 .
[2] - د. حمدية زهران ـ التنمية الاقتصادية ص 39 .
[3] - د .عمرو محي الدين ـ التنمية الاقتصادية ص 49.

1- إن الدول المتخلفة لا تقف صفا واحدا ، وإنما واحدة وراء الأخرى وهي في مجموعها تمثل كتلة التخلف إلا أن بعضها بدأ يطرق أبواب التقدم ، والبعض الآخر ما زال بعيدا عن ذلك .

2- إن هنالك خلطا إزالته بين الفقر والتخلف والفني والتقدم ، وإذا كان مقبولا في فترات ماضية ، فمنذ ثورة البترول في السبعينات أصبح المعيار مهتزا ، نظرا لتراكم الثروات في اقتصاديات ضعيفة غير قادرة على استقلال جزء معقول من مواردها الذاتية بحيث أصبح من المتصور تفوق دول فقيرة نسبيا في ميدان النمو عن أخرى ثرية متخلفة .

3- إن عدم استقلال الموارد أو سوء استخدامها لا يعين الركوب والسكون بدليل أن أقل دول تقدما تحقيق معدلات للنمو لا يصلح معها وصفا بالركود الكامل .[1]

ولقد قام البنك الدولي بتقسيم العالم اقتصاديا حيث اعتبر أن البلاد المتخلفة هي التي ينخفض فيها دخل الفرد وليزيد الناتج القومي للفرد عن "37" ومن تقسيمات البنك الدولي أيضا البلدان ذات التخطيط المركزي ويقصد بها الكتلة الشرقية أي التي تأخذ بالتخطيط ، البلدان الصناعية وهنالك تقسيمات أخرى جعلت العالم مقسم إلى أول رأسمالي وثاني اشتراكي وثالث متخلف .

ثانياً : ما هي الدول المتقدمة وما هي الدول المتخلفة :-

1- الدول المتقدمة :-

يعتمد التقدم في معناه الشامل على درجة النمو في المجالات العلمية والحضارية والفنية والتقنية . هذا التقدم العلمي يعتمد على النمو الاقتصادي .

الذي يعتمد هو الأخر على الاستثمارات البشرية والمادية وهذه بدورها تتفوق على معدل الادخار العيني الذي لابد أن يصحبه استقلال . الدول المتقدمة سميت بهذه التسمية لأنها تتميز بتقدم تكنولوجي متمثل في دفع كفاءة وإنتاجية رأس المال والأيدي العاملة ورفع المجتمع إلى درجات أرقي من الوعي الإنساني مما يجعل تزايد السكان يسير في اتجاه بطئ وهو مرغوب فيه .

2- الدول المتخلفة :-

هي مجموعة الدول التي لا تمتلك موارد وثروات قومية متاحة . وتلك التي تمتلك ثروات ولكنها مع ذلك متخلفة بسبب عدم استقلال مواردها مما جعل احتمالات التقدم السريع بعيدة أو شائكة وقد وصف بعض الاقتصاديون البلد المتخلفة اقتصاديا في عبارة موجزة فقال " البلد المتخلف هو الذي يتميز بفقر مزمن وبطرق عتيقة للتعليم والتنظيم الاجتماعي ، ولا يرجع فقره كلية إلى فقر موارده الطبيعية ، وعلى ذلك يمكن القول بنموه بوسائل معروفة استخدمت فعلا من قبل في بلاد أخرى وكان لها نتائج طبية " .

أي أن التخلف يرجع إلى تفاعل غير سوي للقوى الذاتية لهذه الدول أضعفت قدرتها على الصمود ، ومواجهة التحديات الخارجية التي تزيد من عوامل الضعف والتخلف .

[1] - د . اتطينوس كرم . اقتصادية التخلف والتنمية ص 20.

ثالثاً : معايير التخلف والتقدم الاقتصادي.

أختلف العلماء حول تحديد المعايير التي يعتمد علها في قياس درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المتخلفة ، وبالتالي التفرقة بين المتقدم منها والمتخلف اقتصاديا ، وبدلت محاولات عديدة لتوضيح مقياس التخلف الاقتصادي والبلاد المتخلفة

وعلى العموم فإن مضمون التخلف الاقتصادي لا يمكن فهمه مجردا بل أن فهمه يأتي بجوار مفهوم التقدم الاقتصادي فالتخلف الاقتصادي ظاهرة نسبية ، فمثلا استخدم مقاييس مختلفة لقياس درجات التقدم الاقتصادي فإن الهند تعتبر بلدا متقدما بجوار دولة مثل اليمن ، وعلى ذلك فالتخلف الاقتصادي ظاهرة نسبية وكذلك التقدم الاقتصادي فبينما يرى البعض ضرورة الاعتماد على مقاييس تعكس مظاهر الحياة العادية في الدول ، كمتوسط العمر ، ومعدلات الوفيات مثلا نجد أن البعض يرى ضرورة الاعتماد على معايير تعكس مظاهر النشاط الاقتصادي فيها كحجم الدخل القومي ، ومتوسط دخل الفرد مثلا ,بإيجاز يمكن أن نقول أن متوسط دخل الفرد كان إلى عهد قريب هو أحد أهم مقاييس التخلف الاقتصادي ، ولكن هذا المقياس له جوانب سلبية منها على سبيل المثال . اختلاف القاعدة التي يحسب على أساسها الدخل القومي .

فعند مقارنة رقم متوسط دخل الفرد الواحد في بلد معينة بنظيرة في بلد آخر يتضح أن نتيجة المقارنة لا تأتي صحيحة مائة بالمائة .

ومن جهة ثانية يمكن قياس مقدار التخلف أو التقدم بمقاييس أخرى مثل ندرة رأس المال وعدم الاستقلال الأمثل .

وبإلقاء نظرة خاطفة على خريطة العالم يتضح أن البلاد الفتية تضم نصف سكان العالم وتستأثر بنمو ثلثي الدخل العالمي ، والبلاد الفقيرة تضم أكثر من ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن نصف الدخل الأمثل .

رابعاً : مقاييس التقدم والتخلف الاقتصادي.

1) نسبة الإنتاج إلى تكاليف الإنتاج :-

يحدث التقدم الاقتصادي إذا حدثت زيادة في الإنتاج بنفس عناصر التكلفة أو بمعنيي آخر لا يحدث التقدم الاقتصادي إذا حدث انخفاض في تكلفة الإنتاج بنفس مستويات الإنتاج السابق .

هذا المفهوم لقياس درجة التقدم الاقتصادي يمكن تطبيقه على المستوى الفردي ويسمي الجدارة الاقتصادية للمشروع أو المؤسسة ويمكن تطبيقه على مستوى المجتمع ككل .

2) نسبة الإنتاج القومي إلى السكان :-

إذا حدث نمو في الإنتاج القومي أعلى من النمو في عدد السكان فإنه يحدث تقدم اقتصادي وتختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر وتعتبر مقياس لمعرفة درجة التقدم أو تخلف المقتصدات المختلفة وتحت تأثير هذا المعيار يمكن استخدام ثلاثة مقاييس مختلفة .

أ) متوسط الدخل الحقيقي :-

هو نسبة الدخل الكلي القومي الحقيقي إلى السكان فكلما زادت هذه النسبة ارتفعت نسبة التقدم الاقتصادي ، وتتميز البلاد المقدمة اقتصاديا بارتفاع هذه النسبة حين تنخفض في البلاد المتخلفة .

ب) متوسط الناتج العيني :-

وهو نسبة الإنتاج القومي الكلي العيني إلى عدد السكان فكلما ارتفعت هذه النسبة دل على أن هذا المقصد متخلفا ، فالبلاد المتخلفة تتميز بصغر هذه النسبة عن البلاد المتقدمة كما أنه كلما حدث تطور في هذه النسبة كلما زادت نسبة التقدم الاقتصادي إلى درجة التنمية الاقتصادية .

3) توقعات العمر :-

المقصود بهذا هو متوسط عمر الإنسان ، يرى بعض العلماء اتخاذ متوسط طول عمر الإنسان كمعيار للدلالة على مدى تقدم الدول أتخلفها ، ومن الناحية الاقتصادية بمعنى أنه كلما نقص متوسط عمر الإنسان كلما دل ذلك على تخلف الدول وكلما زاد متوسط عمر الإنسان دل ذلك على تقدم الدولة.

ويذكر أنه في البلاد المتقدمة اقتصاديا يزيد متوسط عدد سنين العمر الباقية للأفراد في سن الميلاد على (60) سنة تقريبا ، بينما يهبط المتوسط في الدول المتخلفة اقتصاديا إلى ما دون الأربعين كثيرا.

ومبررات استخدام هذا المقياس المتقدم أو التخلف الاقتصادي هو أن متوسط عمر الإنسان مرتبط ومتأثر بالأحوال الاقتصادية القومية ويكون مؤثراً لها وهذا يعكس بدوره متوسط رفاهية المجتمع .

4) معدل الوفيـــات :-

يرى البعض الاعتماد على معدل الوفيات كمعيار للدلالة على مستوى تقدم الدولة أو تخلفها من الناحية الاقتصادية ، ويستخدم هذا المعيار إذا لم يتوفر إمكانيات قياس متوسط عمر الإنسان ويوضح أنه كلما زادت نسبة الوفيات دلت على تخلف المقتصد وكلما قلت هذه النسبة كلما دل على المقتصد نظراً للارتباط بين معدل الوفيات وبين مستوى الصحة العامة .

المحور الثاني : ما هيه التنمية الاقتصادية واهدافها.

أولاً : ماهيـــة التنمـية .

تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ، بأنها يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة . وإذا كان معدل التنمية أكبر ويرجع مفهوم التنمية إلى العقد الخامس من هذا القرن بسبب طلبات المجتمعات المستمرة مفهوم التنمية على كتابات علماء التحديث والتي ترى إزالة التخلف وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بإتباع النهج الذي اتخذه الغرب والذي يعتمد أساساً على زيادة دخل الفرد والاهتمام بالتصنيع والحرية الاقتصادية ، ونعني بمفهوم التنمية الاقتصادية ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والبدع الذي يؤثر بصورة فعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصادياً وسياسياً وثقافياً[1].

وفي البلاد المختلفة يحتاج أحداث النمو الاقتصادي بها إلى تغير كبير في البنيان الاقتصادي كله .

بكل جزئياته لأنه هذا البنيان يتميز بالركود والجمود وثبات النسب والعلاقات بين المتغيرات لتأخذ مثلاً القطاع الزراعي يكون التغير البنياني اللازم للتنمية السليمة في هذه القطاع هو تغير نمط الإنتاج الزراعي

[1] -د. عبد الله قسم السيد . التنمية في الوطن العربي ، ص 15.

التقليدي للإنتاج يعرف بالاستهلاك أو أسلوب الاكتفاء الذاتي ، حيث يتحول إلى الإنتاج لتعرض المبادلة والتصدير .

أما في القطاع الصناعي يجب ارتفاع نسبة رأس المال المستثمر في الصناعة : رأس المال القومي كذلك من دلائل التغير ألبنياني الانتقال من استعمال القوى البشرية والحيوانية إلى استعمال الآلات [1].

من يقوم بتغيير التنمية :-

أن نجاح التنمية في البلد يتحدد بما يتاح للبلد من رؤوس الأموال المنتجة وما تطبق من مستوى فني في الإنتاج بجانب معالجة ما يظهر في البنيان الداخلي من مظاهر الاحتلال الهيكلي ،أن التنمية الاقتصادية تحتاج لأسلوبين لإتمامها ، فهي أمل أن تتم عن طريق الحرية الاقتصادية أو عن طريق التوجيه الاقتصادي الذي غالبا ما تقوم به الحكومة . أي السلطة السياسية أن الحرية الاقتصادية معناها أن يتم البنيان الداخلي وتطوير الأوضاع الاقتصادية نتيجة القوى التلقائية ودون تدخل من السلطات العامة أي أن يتحقق نطاق الاستثمارات بقوى العرض من المنتجين ويتحدد نطاق الاستهلاك بقوى الطلب من المستهلكين ، وتقوم الأسعار بدورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ويتحرك المجتمع وراء دافع الربح .

أن التنمية الاقتصادية التي حدثت في العالم المتقدم لم تعتمد على الظروف الداخلية ، وإنما الظروف العالمية ساعدت على تدعيم النهضة الاقتصادية .

ويظهر ذلك جليا في الآتي :-

1- المستعمرات والبلاد المنتجة للمواد الأولية مدة الجهاز الإنتاجي في العالم المتقدم بخيراته البكر من المواد الأولية وبأسعار منخفضة ، وكان تحديدها في أغلب الأمر يرجع إلى محتكر الشراء الأجنبي ، وإلزام البلاد المتخلفة على التنازل عن ثرواتها طواعية لقاء حصولها على السلع المنتجات الاستهلاكية التي يعجز جهازها الإنتاجي عن القيام بإنتاجها .

2- التبادل التجاري غير المتكافئ عرقل البلاد الفقيرة وتقدمها .

3- فتح أسواق المستعمرات والبلاد المتخلفة لتسويق منتاجاتها المصنعة وهي أسواق تتميز بكثافة السكان والميل الاستهلاكي بصورة مرتفعة .

4- تحديد أسعار المنتجات المصنعة بواسطة البائع الأجنبي وحده وفي ظروف وشروط يحددها هذا ولأجرم أن نجاح جهود الدول المتخلفة في احتراق ستار الفقر يعتمد على قدرة القيادة السياسية على تحديد أهداف عملية التنمية ، واجتياز إستراتيجية مناسبة لتحقيقها .

وليس هناك صيغة واحدة للتنمية إذا تختلف الأهداف والسياسات الإنمائية من مجتمع إلى أخر باختلاف ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتباين القدرة على تعبئة وتخصيص واستخدام الموارد ، على كفاءة وتنظيم الجهد الإنمائي وإدارية .

ثانياً : أهداف التنمية الاقتصادية.

تعمل التنمية بالمعني الذي حدد سابقا على تحقيق أهداف عديدة تدور حول رفع مستوى معيشة السكان ، وتوفر أسباب الحياة الكريمة ، أو تحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر في العالم ليس مسألة مستحيلة إذا ارتفعت الدول المتقدمة إلى مستوي المسئولية الدولية ، وساد تعاون دولي فعال .

[1] - د.حمدية . التنمية الاقتصادية . أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة حلوان مكتبة عين شمس ص 173.

وقد يكون من الصعب على المرء تحديد أهدافا معينة في المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة ، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلانة مع يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حول الخطة[1] العامة للتنمية الاقتصادية وهي :-

1) زيادة الدخل القومي :-

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق .

والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا وهو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم الزيادة أو نوعها ، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها في الدول المتخلفة اقتصاديا .

2) رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة :-

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الماسة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا .

فالتنمية الاقتصادية ، ليس مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب ، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان .

ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد ، كما سبق أن رأينا هو متوسط ما تحصل عليه من دخل فكلما كان هذا المتوسط مرتفعاً ، كما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة ، وبالعكس كلما كان منخفضاً كلما دل على انخفاض مستوى المعيشة .

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، هو مقياس هذا المتوسط من المعيشة فلابد للتنمية الاقتصادية أن تعمل على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة ويجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة ، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى .

3) تقليل التفاوت في الدخول والثروات :-

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية هدف اجتماعي ، إذ أنه في معظم الدول النامية ، نرى بونا شاسعاً كبير في توزيع الدخول والثروات ، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي ، بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا على نسبة ضئيلة جداً من ثروته ، كما لأتحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي [2].

وعلى ذلك فليس من المستغرب أن يعتبر تعليل التفاوت في توزيع اتل دخول والثروات من بينه الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى .

4) تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :-

في البلاد المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج ، ومصدر العيش للغالبية العظمي من السكان ، كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي .

[1] محمود إمام دراسات تغذية للتجارب التنموية في الإفطار العربية والمشكلات لاقتصادية ومستقبل التنمية العربية ص 439 .
[2]- د. كامل بكري . التنمية الاقتصادية ص 72.

ونجد أن الزراعة سيطرت على اقتصاديات البلاد المتخلفة بشكل يجعلها تتعرض للكثير من التغلبات الاقتصادية الشديدة . وذلك نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار .

ونلاحظ أن سيطرت الزراعة على اقتصاديات الدول النامية ، يشكل خطراً جسيماً على ما تنشره من هدوء واستقرار في مجرى حياتها الاقتصادية ، ومن فان التنمية الاقتصادية لابد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرت الزراعة على الاقتصاد القومي[1].

وهكذا فإن التنمية الاقتصادية الناجحة تتطلب حكومة قادرة على توجيه ودعم الجهد الإنمائي بفاعلية ، وشعب لديه وعي بأهداف التنمية الاقتصادية وقدرة عالية على إدارة المشروعات الإنتاجية وقدر كاف من الخبرة الاقتصادية .

المحور الثالث : مشاكل التنمية ومعوقاتها.

أن عملية التنمية الاقتصادية عملية شاقة ومتشابكة ومعقدة لدرجة أن البعض يشبه البلد الذي يتولى مسئولية التنمية الاقتصادية كمن يعوم ضد التيار ، وأن لم يتقدم فهو يتأخر.

لذلك نجد أنه يخطئ كل من يزعم بأن عملية التنمية إذا ما بدأت فإنها تستمر دون عقبات ومشاكل تعرقل مسيرتها ، فالتنمية الاقتصادية وخاصة في مراحلها الأولى ، قد تخلق توترا اجتماعيا وسياسيا ، يضعف الاستقرار الداخلي الذي يعتبر أهم عنصر أساسي لمسيرة عجلة التنمية الاقتصادية للتقدم .

اولاً: المعوقات غير الاقتصادية.

1- مشكلة السكان :-

تواجه الدول النامية أو المتخلفة مشكلة تضخم سكاني نتيجة لارتفاع معدل زياه السكان أو بما يسمى بالانفجار السكاني وبالتالي يحدث عدم توازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية ، كما في مصر والهند وقد تكون هذه المشكلة عكسية أي بمعنى أن عدد سكانها أقل من العدد اللازم لتشغيل مواردها الطبيعية المتاحة كما في الدول أمريكا اللاتينية .

وأيضا نجد هذه المشكلة تطرح نفسها أمام كثيرا من الدول الفنية قفي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فلما كانت نسبة تزايد السكان في الدول الصناعية الحالية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية تزيد عن 1% في العام ، وفي بعض المراحل كانت النسبة أقل من ذلك ، وفي اليابان نفسها كانت نسبة تزايد السكن ، حتى الحرب العالمية الثانية تقدر بـ 2.1,5% أما في غالبية الدول المتخلفة فتتراوح النسبة بين 3,2% مما يتطلب من هذه الدول زيادة مواردها الغذائية الاستهلاكية .

2- تأخر الأوضاع الاجتماعية :-

والمقصود وجود عوائق اجتماعية كالتقاليد والعادات التي تمنع من تشغيل جميع الموارد المتاحة مثال ذلك أن في بعض الدول يمنع تشغيل المرأة أو وجود نظم دينية متخلفة كما في الهند .

حيث يسود نظام هرمي جامد للطوائف وتخلف نظام الطوائف توزيعا جامد للمهن والوظائف .

3- تأخر الأوضاع السياسية :-

والمقصود بها عدم الاستقرار السياسي ووجود التنظيمات السياسية التي تمنع من إجراء عملية التنمية الاقتصادية كما قد يكون هناك طبقة سياسية تتحكم في ثروة المجتمع وقدراتها ، فمن الملاحظ أن نظم الحكم في غالبية الدول المتخلفة اقتصاديا تقوم على أساس الطبقة القليلة العدد ، والكثيرة الثروة والمتسعة النفوذ سياسيا

[1] -د. محمد إسماعيل فرح ود . عبد اللطيف عطية ، مقدمة في الاقتصاد الزراعي ص 73 .

وماليا، وهي تبرز في البلاد الزراعة حيث يسيطر القطاع الزراعي سيطرة سياسية واقتصادية مدعمة بالنفوذ الأجنبي كما كان الحال في مصر قبل الثورة .

كما يلاحظ أن هذا النفوذ يتدعم في بعض الأحيان وظهور طبقة القطاع الزراعي ، وقد يتمثل في سيطرة أجنبية تشمل الجانب السياسي الجانب الاقتصادي في تكامل تام

4- تخلف المستوى العلمي والثقافي :-

ويتمثل ذلك في انتشار الأمية وضعف المستوى الثقافي لدي المتعلمين ، كما أنه هنالك انخفاض في مستوى الفن الإنتاجي واستخدم أساليب بدائية في الإنتاج .

وأيضا سوء التغذية وانخفاض مستوى التغذية وبالتالي انخفاض متوسط عمر الفرد وبالتالي انخفاض عمره الإنتاجي ذلك انخفاض متوسط إنتاجية .

كما أيضا نجد انخفاض مستوى الصحة العامة الأمراض والأوبئة مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية للقوة العاملة .

عليه نجد أن جميع هذه الخصائص تجتمع مترادفة مشكلة عائقا متينا أمام حركة ومسيرة التنمية الاقتصادية.

لذلك نجد أن اتجاه الدول النامية إلى التصنيع السريع يعكس أثاره على النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية كقوة الطبقة العاملة ، وأيضا تزايد الاهتمام بالتعليم وتطوير نوعية وارتفاع الوعي السياسي وازدياد أهمية الحفز وتغير الاستهلاك ... . الخ ، حتى يمكن معالجة تلك العوائق .

ثانياً: المعوقات الاقتصادية.

تتصف الدول النامية أو أنها تشرك في صفات اقتصادية عامة تعكس في جوهرها عقبات عامة تقف أمام مسيرة التنمية الاقتصادية مسببة مشاكل وعوائق للتنمية وتقدمها وهي كما يلي :-

1) انخفاض الدخل :-

تتميز الدول المتخلفة اقتصادياً بانخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي إلى الدول المتقدمة اقتصادياً وكذلك مستوى المعيشة في هذه الدول منخفض .

وأيضاً انخفاض الدخل القومي عامة عن الدول المتقدمة وبالتالي ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الدخل القومي عامة عن الدول المتقدمة وبالتالي ارتفاع الميل إلى الادخار الذي يكون أموال الاستثمار والسلع الرأسمالية ونتجه لذلك أن أموال الاستثمار لا تكون كافية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمجتمع وعدم توسعها. فانخفاض الدخل الفردي الحقيقي يؤدي إلى توجيه الجزء الأكبر من الخل إلى أموال الادخار الشطر الادخار الأمر الذي يؤدي إلى ضالة تكوين رؤوس الأموال العينية .

2) انخفاض الإنتاجية أي مستويات منخفضة من الإنتاج :-

وهذه يمكن إرجاعها أما لعدم وجود موارد مكملة للعنصر البشري في هذه الدول النامية وذلك يرجع لانعدام التدريب وارتفاع نسبة الأمية بها .

3) البطالة :- تتخذ البطالة أشكال متعددة حيث تتميز البلاد المتخلفة وخاصة الزراعية منها بانتشار البطالة المقنعة والبطالة الموسمية والسافرة والتي تعتبر أيضاً من معوقات مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

فالبطالة السافرة تعني وجود أعداد من العمال مستعدين للعمل ولا يجدون فرصاً للعمل في داخل الاقتصاد ، فإذا تابعنا الحال في الاقتصاد المتخلف تخذ أن هذا النمط من البطالة موجود ومألوف ، حيث يترتب على نقص

الطلب الفعلي وخاصة الطلب على أموال الاستثمار وحدوث قصور على اليد العاملة وبنوع خاص في القطاعات الإنتاجية ((غير الزراعية)) كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج لرؤوس أموال فنية وعينية ضخمة .

البطالـة المقنعـة :- يعتبر هذا النوع نتيجة طبيعية ومنطقية للانفجار السكاني ، وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، واختلاف البنياني الإنتاجي .

فالانفجار السكاني حينما يأخذ مكانه في اقتصاد قومي يسوده قطاع واحد وهو قطاع الزراعة ، وحينما يصاحب ذلك انخفاض مستوى الاستثمار ، فالنتيجة الحتمية لابد وأن تكون ظهور البطالة المقنعة ،أي أنها منتشرة في المناطق الزراعية الكثيفة السكان في الدول المتخلفة ، حيث تنتشر المزارع الصغيرة ويزدحم السكان في رقعة الأرض المحددة إلى حين يمكن معه سحب جزء غير قليل من الأيدي العاملة الموظفة دون أن يؤثر ذلك على كمية الناتج الزراعي .

والبطالة المقنعة هي إحدى النتائج المترتبة على النمو السريع النمو السريع في السكان . إذا أنه نظراً وبالتالي تضيف نفسها إلى القوة العاملة في الريف .

ويبدو أن السبيل الوحيد للتخلص من مشكلة البطالة المقنعة في الدول المتخلفة أي في اقتصاديات هذه الدول ، هو زيادة عرض عنصر الإنتاج النادر[1] .

ومن المؤسف أن العنصر النادر هو الأرض ، فإذا كانت مساحة الأرض الزراعية وتوطئة الادخار والوسائل الآلية الحديثة هو استيعاب الفائض من العمال الزارعين في الصناعة والخدمات أولاً ، وهذا يتطلب استثمار رأس المال الكافي في قطاعي الصناعة والزراعة معاً، وهكذا يتضح أن قدرة رأس المال في الدول النامية تمثل أيضاً عائقاً أساسياً ومهما للتنمية الاقتصادية .

البطالة الموسمية :-

تواجه الدول النامية نوعاً أخر من البطالة ذات طابع موسمي وهو تخلف في طبيعته عن البطالة رغم أنه من نماذج البطالة البنيانية .

والمقصود بالبطالة الموسمية أن العمال يعملون في فترات موسمية ويتوقفون في فترات أخوى ويتميز بها خاصة القطاع الزراعي في أي نظام أو بنيان اقتصادي ولكنها تكون أكثر في البلاد المتخلفة نظراً لعد وجود فرص عمل إضافية يمكن العمل فيها ويلاحظ هذا النوع من البطالة أنه يوجد دائماً في عمل البناء أو عمال الصناعات المرتبطين بالقطاع الزراعي لصناعة السكر أو تصدير السلع الزراعية .

توجد كثير من أنواع البطالة منها الفنية والدورية والاحتكاكية وكل منا له تأثيره الفعال في سبيل حركة أو مسيرة التنمية الاقتصادية الدول المتخلفة كما أن التزايد السكاني السريع ساهم في انتشار هذه الظاهرة بأنواعها المختلفة وأصبحت من عوائق التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

4)التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية والتبعية الاقتصادية :-

يشمل لفظ المواد الأولية كل من المنتجات الزراعية كالقطن والسكر والكاكاو ، والمنتجات الاستخراجية كالمعادن والبترول .

وإذا حللنا ظاهرة التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية نجد أنها ترجع بالدرجة الأولى لعدم تمتع البلاد المتخلفة باقتصاد متكامل ، وذلك بمعني أن القطاع الأول يطغي في الأهمية على القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات بأنواعها .

[1]-د. كامل بكري –التنمية الاقتصادية ص 31.

وقد تكون هذه الموارد الطبيعية متوفرة نسبياً أكثر من درجة الكثافة السكانية ولكن طرق الإنتاج ورأس المال غير كافيين لاستقلال تلك الموارد وبالتالي تطهر ظاهرة التخلف الاقتصادي ، كما أن الجماع الإنتاجي لاقتصاد المتخلف يتميز بالجهود نسبياً حيث يغلب عله طابع الإنتاج الأول من زراعة وتعين منذ عشرات السنين دون أن يطرأ عليه أي تغير أو تطوير ، لذلك نجد أن المجتمعات المتخلفة تتخصص في إنتاج المواد الأولية ويحول تخلفها دون الاستفادة منها في الدخل فتصدرها كلها إلى الخارج اللهم إلا ما تخص منها الاستهلاك من القطاع الزراعي المحلي المباشر .

عليـــه نجد أن المجتمعات أو البلاد المتخلفة تتخصص في إنتاج المواد الأولية والأغذية وذلك مثل النحاس والحديد والبترول والقطن والموز والسكر والمطاط وبعد ذلك تستورد حاجتها من المنتجات الصناعية من الدول المسيطرة ، فإن استنزاف موارد الدول الخاضعة لصالح الدول المسيطرة وقطاعات أخرى ومتخلفة ، فإن جميع تلك المشاكل والعوائق التنموية في الدول المتخلفة نجمت عن تبني هذه الدول مفاهيم وأنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الرأسمالية الصناعية ، المشكلات التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة السليمة ، وفي الاستثمار والقروض الخارجية ، ونقل التكنولوجية الأمر الذي تبلور في تعثر جهود التنمية الاقتصادية ووصولها إلى طريق مسدود.

لذلك يجب على هذه الدول ابتكار استراتيجيات وسياسات تنموية ، يكون هدفها ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة في الدول الرأسمالية الصناعية .

وإنما خلق نمط إنمائي ، يتفق وظروف هذه الدول وتحرص على تحقيق تحررها الاقتصادي ، وبناء تنميتها المستقلة بحيث يكون الهدف النهائي لذلك هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته مادياً ورو حياً .

المحور الرابع : مستلزمات التنمية ومقوماتها.

أن عملية التنمية هي نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم .

وهذا الانتقال يقتضى تغيرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البنيان الثقافي الملائم مع هذه الأساليب الإنتاجية .

أي أن عملية التنمية الاقتصادية هي الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد ونجد أنه من المتفق أن عملية التنمية الاقتصادية تستلزم بصفة جوهرية رفع الكفاية الإنتاجية للعنصر البشري فإن إنتاجية للعنصر البشر فإن إنتاجية العامل هي أحد المقاييس التي تميز الدول المتقدمة عن المتخلفة .

عليـــه أن التنمية الاقتصادية لنجاحها تقتضي العديد من المتطلبات في تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الساعي لمسيرة النمو والتقدم .

أي أن الطريق إلى التقدم يستلزم وضع استراتيجي إنمائي وهذا يعني أن مجتمع لابد من أن يضع لنفسه استراتيجية إنمائية تناسب ظروفه الاقتصادية وقيمته الاجتماعية ، وفلسفته السياسية وتاريخه القومي وعقيدته الدينية .

اولاً : المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

نجد أن الكتاب يختلفون فيما بينهم بتعدد المقومات ، فبعضهم يرى أنها النمو السكاني ، الموارد الطبيعية تراكم رأس المال وتزايد حجم الإنتاج وتخصصه ، والتقدم التكنولوجي وعناصر أخرى .

وفريق يعتبرها ممثلة في الهيكل الأساس للمجتمع ونظم الحوافز ووسائل التعليم والإطار القانوني وتراكم رأس المال ولقد أجمل آثر كل الاختلافات السابق ذكرها في تعدد المقومات بقله (أن النمو الاقتصادي يتوقف من جهة على الموارد الطبيعية المتاحة [1].

حيث جمع بقوله مقومات التنمية الاقتصادية في عنصرين العنصر المالي والعنصر البشري بمعناهما الواسع .

1) المقومات البشرية : العنصر البشري يعتبر من أهم ركائز عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية ، بالإضافة لكون هذا العنصر غاية فهو أيضاً هدف من العمليات الإنتاجية .

لذا يمكن اعتبار الموارد البشرية من المقومات العملية للتنمية الاقتصادية فهو أيضاً من المتطلبات الأساسية للتنمية وبصفة جوهرية رفع الكفاية الإنتاجية للعنصر البشري وذلك بوجود المواهب البشرية المؤهلة للإدارة الاقتصادية ووجود قوة العمل اللازمة .

كما انه يستلزم وجود مثل هذه العناصر توفر الإدارة لتجسيد الأهداف وذلك ليس ببعيد عن أعيننا تجربة اليابان التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية ومع ذلك تحولت إلى قوة اقتصادية كبرى .

فيجب أن تتحرك الدول المتخلفة وتحاول الأعداد الجدي لجيل مدرب يعي القيمة الاقتصادية والسياسية والحضارية للوصول إلى مرحلة الاستغلال الاقتصادي الحقيقي .

ونجد في الدول النامية أكثر الطاقات البشرية المهدورة هي الكفاءات المهاجرة حيث أن أعداد كبيرة من الكفاءات تهاجر إلى الدول الغربية من مهندسين ومشغلي بالعلوم الطبيعية .

لذلك أن التنمية الاقتصادية بمثابة وثيقة تأمين قومية تقتضى التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل لذلك يجب أن يضحي كل هؤلاء الكفاءات في تنمية بلدهم .

2) المقومات المالية :-

أ)الموارد الطبيعية :. كثير من الدول النامية نجدها تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية ومع ذلك لم تزل متخلفة أي أنه كثير من الدول النامية تتمتع بموارد طبيعية ضخمة تتمثل في الأراضي الزراعية الخصبة ووفرة المياه السطحية والجوفية ومياه الأمطار ووجود ثروات معدنية غنية ، ورغم توفر هذه الموارد فإننا نجدها تتفاوت بين دوله وأخرى وأن التوزيع الجغرافي لهذه الموارد غير متساوي في كل الدول ،فهناك دول تمتلك موارد أولية مثل النفط والغاز الطبيعي ودول أخرى تفتقر من هذه المواد ولكنها تمتلك مقومات أخرى غير نفطية كالمعادن الاستخراجية الأخرى هذا وتشترك أغلبية هذه الدول النامية في تمتعها بالإمكانيات الزراعية والحيوانية وكذلك المائية ، لذلك أن سوء استخدام هذه الموارد كان سبباً في تخلفها أي نقصد بذلك غياب التخصص والاستخدام الأكفأ للموارد ومع ذلك تقدمت وأزد خرت مثل اليابان رغم أنها فقيرة في مواردها الطبيعية ، فهي تقوم حالياً باستيراد نحو 99% من النفط الخام الذي تحتاجه 100% من احتياجاتها من القصدير والنيكل والألمنيوم وأكثر منى 80% من احتياجاتها من الأخشاب [2].

كل ما في الأمر يجب على الدول النامية أن تسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاهتمام بها والاستغلال من التنمية حيث أن هذه الموارد الطبيعية تعتبر من المقومات الهامة في حركة مسيرة التنمية الاقتصادية .

ب) رأس المال :- المقصود به رأس المال العيني المتمثل في المعدات والمباني والآلات التي يمتلكها ويجوزها المجتمع ، فراس المال يؤثر كثيراً في نطاق الإنتاج وتكنيكه كما يؤثر في إنتاجية العمل .

[1] - د. أفريت هاجن –اقتصاديات التنمية ص 52.

[2] - عبد الرحمن المجيد – إستراتجية التنمية الاقتصادية في الدول الساعية للتقدم ص 83

ونظرا لأن أغلبية الدول المتخلفة تعاني من عجز في رأس المال وفائض في العمل فأن الإنتاجية الحدية لرأس المال في مثل هذه الدول تكون مرتفعة بينما الإنتاجية الجدية للعمل منخفضة أو قريب من الصفر وبالتالي، فإن زيادة رأس المال تبدو هي الحل الأفضل لزيادة الدخل الحقيقي الفردي في الدول النامية ، ولكن نجد أنه وجدت بأن هناك حدودا لكميات رأس المال الحدية الذي يمكن أن تستوعبه اقتصاديا الدول النامية أو تستعمله بكفاءة في فترة زمنية وهذا مرتبط إلى حد ما باليد العاملة الكفؤه المدربة وهذه غالبا ما تكون نادرة في الدول المتخلفة وتأهيل القوى العاملة يطلق عليه الاستثمار في رأس المال البشري .

ج) الاستثمار في رأس المال البشري :- نجد أن الاستثمار في رأس المال المادي غير كاف للتعجيل بالتنمية الاقتصادية أي أنه لابد من أن يصحبه استثمار في رأس المال البشري وذلك حتى يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي الإسراع بالتنمية الاقتصادية فنوعية العنصر البشري نجدها دائما تقاس بالمهارة المالية التي يكسبها الإنسان عن طريق التعليم والتدريب الجيد والممارسة والاهتمام بالمستوى الصحي أيضا ، لذلك يجب الاهتمام في الدول النامية وبالتدريب والتعليم الفني وخصوصا في مجالات الزراعة والصناعة والتركيز على تدريب وتنمية القوى البشرية المتوسطة الماهرة بجانب المهارات العالية .

لذلك فإن سعي الدول النامية إلى الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري والاهتمام والتركيز على التعليم الفني وتنمية القوة البشرية ذات المهارات المتوسطة والاهتمام بالتدريب داخل الوظيفة فإن هذا كله يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، وبالتالي الإسراع بالتنمية ودفعها إلى الأمام في الدول النامية .

ب – المقومات غير الاقتصادية للتنمية

رغم العوامل والمقومات التي ذكرت في المبحث السابق هناك بعض المقومات التي تلعب دوراً هاما وبارزاً في مسيرة حركة التنمية الاقتصادية وتؤثر فيها ، ولكنها ذات طبيعة غير اقتصادية وسمية بالمقومات غير الاقتصادية وهي كما يلي :.

1) دور العقيدة في عملية التنمية :-

وذلك فمهي مجموعة من المبادئ والقيم التي يؤمن بها المجتمع إيمانا راسخاً فنجد هذه العوامل تؤدي الدور القيادي لما عداها من العوامل ومقدار ما تتفق في فطرة الإنسان وتطلبانه الأصلية فالإنسان هو وسيلة التنمية من خلال ما يملكه من إرادة حضارية تدعم قدرته على مواجهة التحدي وتبعث لدي المجتمع عوامل الحركة والانطلاق الذاتي .

وأن هذه الإرادة الحضارية للإنسان لا تنمو إلا بفعل عقيدته التي بها ، لذا فإن الاستثمار في الإنسان في الدول المتخلفة يجب لأن يركز على تنمية التزامه بالعقيدة التي بأمن بها الأمر الذي يدفعه بقوة في عملية التنمية الاقتصادية .

2) البيئة السياسية :-

نجد أنه بمقدار صلاحية الجهاز السياسي ، والوعي السياسي لدى الأفراد في الدول النامية وصلاحية العلاقات التي تربط الشعب بحكومته تنطلق عجلة التنمية الاقتصادية في طرقها إلى الأمام أي أن الاستقلال السياسي ضرورة حتمية ليكون النمو سريعاً ومتوازياً ومستقراً ، لذلك نجد أن عدم الاستقرار السياسي يؤدى إلى زيادة عنصر عدم التأكد الذي يهدد التنمية يتطلب توافقاً مستمراً بين اتجاهات القيادة السياسية وسلوك القيادة الشعبية .

3) النظم الاجتماعية والأنماط الثقافية :-

اشك أن هذه النظم تؤثر تأثير جذرياً في دفع أو إعاقة التنمية الاقتصادية ويلاحظ أن السبب الرئيسي هو عدم ملائمة الأوضاع السياسية والاجتماعية ، كما أن التناسق الثقافي والاجتماعي بين المواطنين يشكل لعملية التنمية الاقتصادية قوة الدفع إلى الأمام وهو أنه يجب على هذه الدول أن تستمد القوى التي تدفع بالتنمية الاقتصادية من التراث ، في ماضيها وحاضرها إذ أنه يجد مقومات الشخصية التي تحاول النهوض .

ولكن نجد أن جميع مشاكل الدول النامية تكمن في عدم توافر العناصر الاقتصادية في المقام الأول ، لذلك نجد الوصول إلى مرحلة الاكتفاء هي مرحلة أساسية لاتخاذ القرار الاقتصادي المستقل فعلي هذه الدول الوقوف جنباً إلى جنب والوقوف بقوة أمام الأخطار التكتلات الخارجية والتحرر الاقتصادي من التبعية الاقتصادية .

المحور الرابع : آثار التقسيم الدولي للعمل على تنمية البلدان النامية:

تكمن الخاصية المميزة للوضع الاقتصادي في الدول المتخلفة في أن كفاية استخدام الموارد الذاتية في هذه البلدان ، ترتبط إلى حد كبير بتأثر القوة الخارجية ، وبوضع تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، فحتى الوقت الحاضر ، مازال قطاع التصدير يجدد القدرة الادخارية وتأمين القاعدة المادية للتطور في معظم البلدان النامية .

ولقد انحصرت آثار الثورة العلمية والتكنولوجية في هدم حرية التجارة وتحطيم الركائز التي قام عليها انخفاض في حجم الصادرات من السلع الأولية وتحقيق النمو الاقتصادي ووقف مسيرة التنمية .حيث نجد أن مصير مجموعة كبيرة من هذه البلدان يرتبط بصورة مباشرة بوضع إحدى السلع التصديرية أو أكثر في السوق الدولية

ونظراً لأن الدول الرأسمالية تشكل أكثر المجموعات الدولية تقدماً من الناحية الاقتصادية سواء بالنسبة إلى البلدان النامية أو بالنسبة للدول الاشتراكية ، فإن السوق الرأسمالية على المستوى العالمي ، هي التي تحدد شرط تبادل السلع وتدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجية وغير ذلك من موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية

ونجد أنه في السنوات الأخيرة يتصف تطور التجارة الدولية في السوق الرأسمالية بارتفاع مستمر في الفوائد التي تجنيها الدول الصناعية المصدرة للسلع المصنوعة التجهيزات والماكينات ، وبالتخلف نسبي في مدا خيل البلدان النامية المنتجة للخامات المتأتية من الصادرات حيث أنه لا يستطيع قطاع الصناعة في الدول النامية مجالات الصناعة العالمية التي تعتمد أصلاً على أحدث أنواع التكنولوجيا في إنتاجها فبالتالي لا تستطيع المنتجات فيها المنافسة في الأسواق العالمية ومن ناحية أخرى فإن القوى الاستعمارية تسعى دائماً إلى تدمير الهياكل الإنتاجية للبلدان النامية وإبقائها في دائرة التخلف والتنمية الاقتصادية حتى تتضمن أسواقاً دائمة لمنتجاتها المختلفة .

أ- <u>العوامل الكابحة لنمو صادرات البلدان النامية</u>

نجد أنه لقد انعكس نمو الصادرات من المواد الأولية وتدهور مركز البلدان النامية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية في تدهور معدل التبادل الدولي لهذه الدول النامية .

لذلك لقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى تضخم حجم المؤسسات الصناعية والمالية ونمو الاتجاهات الاحتكارية وأتساع طابعها الدولي وبروز الشركات المتعددة الجنسيات التي تأسس فروعاً لها تتولى استثمار المواد الأولية ومصادر الطاقة وتحيق عوائد مالية علية بالاحتكار ونجد أن التجارة الخارجية تلعب دوراً

فعالاً في اقتصاديات الدول النامية فيتضح ذلك من الأهمية النسبية التي يمثلها الدخل المتولد من قطاع التصدير.

لذلك أن الدول الامبريالية تحاول دائماً عن طريق ربط حكومات الدول النامية بمبدأ التجارة الحرة أن تحصل على إلغاء كل القيود على التوسع التجاري الاحتكاري والقضاء على كل تدابير الحماية الجمركية للصناعات الناشئة في بلدان الدول النامية .

حيث أنه معظم الدول الرأسمالية الصناعية لا تفرض أي رسوم عل خامات الحديد المستورد ، في حين تخضع كتل الفولاذ والصلب المستورد إلى رسم يتراوح بين 10أو 30% [1]. وهذا نجده موجهاً بشكل خاص ضد البلدان لأنها المصدر الرئيسي لمنتجات الصناعة التعدينية بشكلها الأولي .أي أن هذه الدول الإمبريالية بصورة عامة تقف ضد سياسة الحماية الجمركية في الدول النامية .

حيث كانت الدول الاستعمارية ، بحاجة إلى إجراءات تعسفية لتقضي على محاولات بعض المستحثين لإقامة إنتاج صناعي ذاتي في البلدان التابعة ، وذلك لأنهم كانوا يشكلون منافسين محتملين لصناعات تلك البلدان النامية .

أما الوضع في الدول المتخلفة فيختلف تمام الاختلاف حيث أن هيكل صادرات الدول المتخلفة يتميز باحتلال سلعة واحدة وفي العادة سلعة أولية ، لذلك أن أي إطراب يصيب السوق الدولية لهذه السلعة يترتب عليه تأثير كبير في حجم الصادرات وعلى اقتصادها القومي ويجول دون النمو في هذه الصادرات يمكن لقطاع التصدير في الدول النامية أن يلعب دوراً هاماً ، في عملية التنمية الاقتصادية حيث يجب أن تقوم السياسة التصديرية لهذه البلدان على تنويع المنتجات المصدرة بطريقة تجعلها أكثر اجتذاباً للبيع في الأسواق الخارجية ، ويكون ذلك بزيادة أنواع السلع المصدرة من جهة ، والنهوض بقيمتها عن طريق تصنيع المواد المحلية من جهة أخرى ، وتحويلها إلى سلع استهلاكية بسيطة .

ب- <u>تعزيز دور الاتحادات والمنظمات النوعية</u>

أن التحدي الذي نبغي أن يقدمه الاقتصاد في الدول النامية هو تصحيح الاختلالات ، وتغير نمط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية والخروج المحددات الحالية لقسيم العمل الدولي في الدول النامية .

حيث أن المشكلة المركزية التي تواجه هذه الدول هي تخلف وتبعية قواعدها الإنتاجية ، لذلك تنصب المهمة الأولى والمحورية لتكاملها في المادة بناء هياكلها في إطار نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل الدولي وذلك باتجاه خلق علاقات اندماجية متناسبة لدعم حركة مسيرة التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

ونتيجة لذلك قامت الكثير من التجارب الإقليمية في مجال الاتحادات الكونفرالية وفي مجالات التكامل الاقتصادي بين هذه الاتحادات الاتفاقيات الإقليمية تعتبر بكل المقاييس مظاهر داعمة للعمل المشترك في المجالات الاقتصادية ، بين هذه الدول والنهوض بحركة مسيرة التنمية الاقتصادية حيث حملت هذه الاتفاقيات في طياتها الكثير من المشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية وذلك بإنشاء وحدات جمركية مشتركة ومؤسسات مصرفية وتوحيد بعض السياسات المالية والضريبية .

وانتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول الاتحادات ، بجانب الاتفاقيات الثنائية التي تنظم العلاقات الاقتصادية بصفة عامة والاتحادات النوعية التي تستهدف إلى تبادل الخيرات والتجارب والتنسيق فيها ، ونجد أنه أيضاً

[1] -ترجمة د. مطانيوس حبيب وشوكت يوسف –ن –ب – سيمليوف – التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ص 233.

برزت على الساحة العربية دعماً لذلك بعض الاتفاقيات الجماعية والتجمعات الاقتصادية والإقليمية كاتفاقيات مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المعرب العربي .

كما أنشأت منظمة الأوبك لتنسيق وتوحيد السياسات البترولية وتحقيق أفضل المصالح للدول الأعضاء ، ولقد أفلحت المنظمة بالفعل في تحقيق الكثير من النجاحات .

كما أنشأت أيضاً منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والتي ركزت على التوسيع الاقتصادي من خلال تحرير التجارة .

وعليه نستنتج أنه من غير المتصور أن تقوم البلدان الصناعية المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان النامية طوعاً

وإنما يعتمد تحقيق الأهداف العادلة للدول النامية على الكفاح من أجلها والاستمرار في العمل الجماعي المنظم والاستفادة المشتركة من الموارد الطبيعية والبشرية وتبادل الخبرات المكتسبة وإعطاء الأولية لمنتجاتها استيراداً وتصديراً .

المحور السادس : دور التخطيط في تنمية الاقتصاديات النامية.

أن التخطيط في كثير من الأقطار النامية التي تقدم بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية في الوقت الحالي ، وأهم طريقة وإدارة فعالة لتحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي ،ورفع مستويات المعيشة .

لذلك لابد من أن تستند إدارة التنمية إلى تخطيط اقتصادي ، واجتماعي فعال يوجه حركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسلوكية إلى مسارات صحيحة في إطار إستراتيجية إنمائية ويكون نجاح التخطيط في وجود تحديد دقيق لدور كل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية ، وتوزيع للقوة الاقتصادية بينهما ويضمن ذلك تحقيق الكفاءة المثلى والمستوى الأمثل للأداء الاقتصادي للمجتمع .

أ- **معنى التخطيط الاقتصادي وضرورته للتنمية الاقتصادية**

أن التخطيط الاقتصادي هو عبارة عن وضع مجموعة من القرارات الملزمة المتعلقة بإنتاج مقادير معينة من السلع باستخدام المتاح من الموارد البشرية والمادية . والمالية وعلى أكفأ وجه ، لغرض أن يشبع أقصى حد ممكن من حاجات الشعب .

أي أنه أسلوب تسعين به الدول الساعية للنمو لتوجيه عملية التنمية في الاقتصاد القومي وتنمية ، وتنظمها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة .

فقد سبق أن رأينا أن علمية التنمية الاقتصادية تعني العمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق توظيف الاستثمارات الجديدة ، وأن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة وتنظيم ودراسة للأهداف التي ترمي إليها الدول من وراء محاولاتها للقيام بعملية التنمية ، وتنظيم الجهود التي تستبدل والأموال التي ستتفق لتحقيق هذه الأهداف .

وأن تحيق التنمية الاقتصادية المتوازية يعني أن تكون الخطة شاملة بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتحقق الاقتصاد القومي .

وحيث تمر العملية التخطيطية بمراحل حتى مرحلة التنفيذ لها ويكون ذلك أولا بمرحلة سابقة على وضع الخطة حيث يحتاج الأمر إلى دراسات وأبحاث عديدة بمختلف نواحي النشاط الاقتصادي تم بعد ذلك يبدأ العمل بإعداد الخطة العامة بتحديد الأهداف الأساسية التي يرمي إليها تم تتظلم الوزارات المختلفة والمصالح الحكومية ، والمؤسسات العامة بتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية التي يتضمنها الإطار العام للخطة .

وفي غضون تحضير الخطط ، يستمر العمل الناجح في تطبيق النماذج الرياضية الاقتصادية في التخطيط والأخذ بأساليب التخطيط الأمثل [1].

أي أنه يجب أن يكون هناك إدراك كامل لحقيقة واضحة إلا وهي صياغة الخطة وتنفيذها ومتابعتها حتى تكون أنشطة مترابطة ومتكاملة وأن كلا منها ضروري لنجاح القومية .

ب – أدوات التخطيط الاقتصادي

أن للتخطيط الاقتصادي أدوات كثيرة يستعين بها المخطط الاقتصادي في وضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وتستطيع الهيئة المركزية للتخطيط تحقيق الخطة عن طريق الأدوات والبيانات السياسية للتخطيط الاقتصادي ومن الأدوات نذكر ، الموازين السلعية والموازين الاقتصادية أسلوب المستخدم المنتج وأسلوب البرمجة الخطية وبعض النماذج الرياضية لتحقيق التخطيط الأمثل وسوف نشير إلى بعض من هذه الأدوات بقليل من التفصيل .

1) الموازين المادية أو السلعية :-

الموازين السلعية أو جدول المصادر والاستخدامات هي عبارة عن جداول توازنية تبين مصادر واستخدامات سلعة معينة أو مجموعة من السلع خلال فترة زمنية محددة .

وهي التي تأخذ جملة استخدامات هذه السلعة مع جملة الموارد منها سوء من الوحدات المنتجة لها أو خارجها .

كما أنه يمكننا من تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على زيادة إنتاج قطاع معين .

2) جدال المستخدم / المنتج :-

تتألف هذه الإدارة من حيث الأساس من التنسيق بين الفروع المترابطة وبين الإنتاج في الاقتصاد .

أي أنها وسيلة فعالة تستخدم في أعداد الخطة ، كما أن أسلوب المستخدم / المنتج يمكن من ضمان تناسق الخطة تناسقا كاملا إلى التناسق بين الوسائل والأهداف وبين الوسائل المختلفة لتحقيق الأهداف .

3) الميزانية القومية :-

تعتبر الميزانية القومية أداة ذات أهمية من أدوات التخطيط الاقتصادي لإنجاز الخطة العامة بما تتضمنه من سياسات لتحقيق الأهداف العامة .

وهي أداة يستعين بها المخطط الاقتصادي لتحدد نمط أمثل لاستخدام الموارد لمالية وتوزيع تلك الموارد بين القطاع العام والخاص من حيث الاستهلاك والاستثمار كما أنها شاملة وتهتم بجوانب أخرى غير الجوانب المالية لذلك تجدها تختلف عن الميزانية القومية .

ج– مشاكل التخطيط الاقتصادي

رغم أن للتخطيط العديد من المزايا في توجيه حركة ومسيرة التنمية الاقتصادية وتنمية الاقتصاد القومي وتنظيمه أيضاً هناك بعض المشاكل التي تقف أمام العملية التخطيطية ، وخاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تنمية مواردها في الوقت الحالي ومن هذه المشاكل التي تواجه العملية التخطيطية هي :-

[1] - د .محمد عزيز – التخطيط الاقتصادي الشامل ص 29 .

1) قدرة الكفايات العلمية والفنية :-

أن وجود الجهاز الفني وتوافر الكادر العلمي الفني قبل أعداد الخطة أمر هام لأن الجهاز الفني هو الذي يتولى أعداد الخطة ومتابعة تنفيذها حتى نهاية الخطة وهذه من المشاكل التي توجه الدول النامية .

2) نقص البيانات الإحصائية :-

وهذه أيضاً تعتبر من المشاكل التي تواجه الدول النامية لأن التخطيط يحتاج إلى بيانات إحصائية كثيرة في شتى أنواع النشاطات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك واستثمارات وصادرات وواردات وغيرها من النشاطات الاقتصادية.

لذلك نجد أن بعض الدول النامية لم يتوافر لديها حتى البيانات العادية وهذا ناشئ من عدم أجهزة للإحصاء بهده الدول النامية لذلك تنشأ عقبات ومشاكل تواجه العملية التخطيطية ، حيث أنه لابد من وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات بالنوعية المطلوبة لبناء الخطة .

3) صعوبة تحقيق المرونة في الخطط العامة :-

يجب أن تكون الخطط الموضوعة للتنمية الاقتصادية ذات مرونة ، بحيث يمكن تعديلها كلما دعت الضرورة لذلك .

فمن النادر أن تنفذ الخطة الموضوعة بكاملها وذلك نتيجة للتقلبات والتغيرات التي تحصل من وقت إلى أخر .

4) مشكلة المركزية :-

أيضاً هذه من المشاكل التي تواجه التخطيط الاقتصادي وتعني المركزية أن يتولى الجهاز المركزي للتخطيط اتخاذ القرارات الأساسية في وضع الخطة ، وذلك لأن التخطيط ليس أمراً سهلاً وإنما هو عمل معقد ويحتاج إلى إدارة عليا مركزية تشرف عليه ومن مهام هذه الإدارة التنسيق بين المشروعات داخل الإطار العام للتخطيط القومي وما حدد له من أهداف .

التوصيـــات

يتضح مما سبق أن التنمية الاقتصادية التي حدثت في العام المتقدم كانت بعيدة عن تدخل الدولة بحيث تم بناء الجهاز الإنتاجي بمقومات الأفراد وتم تمويله بمدخرات أصحاب رؤوس الأموال كما تترتب على تلقائية قوى السوق في تحقيق التوازن المرغوب في دخل الاقتصاد القومي ذلك ويتركز البحث على جملة من النقاط أهمها مشكلة التخوين والإدارة التنموية الجيدة على المدخرات المالية ورأس المال لذلك

تستلزم أحداث تغير بدوى شامل يكون من شأنه تحريك رؤوس الأموال في الجهاز الاقتصادي بدرجة تؤدى إلى تجمع الأرصدة المبعثرة واستغلال المدخرات بطريقة أفضل بحيث ترتفع نسبة ما يخص الادخار المعد الاستثمارات التنمية ذلك

أن المدخرات الوطنية هي الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه البلاد المتخلفة عند سعيها للنمو الاقتصادي والحد من الاعتماد على الإقراض الخاص المكيل قد إلاسان ويعتمد البحث على دراسة

بالنظر إلى تجارب النمو في بعض البلدان كبرى كيف أنها بدأت عملية التنمية بتحقيق معدل مرتفع لتراكم رأس المال .ويهدف البحث إلى إنبات

أدن تحقيق التقدم الاقتصادي هو يرتبط بتحقيق الاستقلال السياسي ، والاستقلال الاقتصادي والتحول الاجتماعي .....كما أنه تنمية إلى الاستعمار السياسي أو الاحتلال الأجنبي أو مظاهر السيطرة الأجنبية تحول دون إتمام

أي معدل معقول من معدلات النمو ، لان من صالح المستعمر أن ينحصر النشاط الاقتصادي في قطاعات معينة تخدم أهدافه ومصالحه الذاتية والاستقلال الاقتصادي هو تحرير البلد من استقلال رأس المال الأجنبي بشتى صوره ومستوياته .

والعمل على إنهاء علاقة التبعية الاقتصادية وتحقيق قدر من مقومات الاكتفاء الذاتي يخفف من حدة السيطرة الخارجية .ذلك والاستقلال الاقتصادي لابد وأن يكون قرين التقدم الاجتماعي فلا نتصور إجراء تنمية اقتصادية سليمة في ضل الأمية وعدم الاستقرار السياسي

المصـــــــادر :

1- **حمدية زهران** – التنمية الاقتصادية – الناشر : مكتبة عين شمس ، القاهر 1995.

2- **عبدالله قسم السيد** – التنمية في الوطن العربي – دار الكتاب الحديث ، سبتمبر 1994

3- **ترجمة د.مطانيوس حبيب** – التنمية الاقتصادية في العالم الثالث – دار التقدم العربي ، مكتبة وشوكت يوسف 1981.

4- **عبدالكريم كاظم** – النظم الاقتصادية المقارنة – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل 1988 .

5- **على السيدي** – مقدمة في اقتصاديات الصناعة –منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1988.

6- **عبدالفتاح عبد الرحمن** – إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم 1989م

7- **عمرو محي الدين** – التنمية والتخطيط الاقتصادي – دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان 1978.

8- **أبو القاسم عمر الطبولي** – أساسيات الاقتصاد – الدار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلام 1988.

9- **محمد إسماعيل** – مقدمة في الاقتصاد الزراعي دار النهضة العربية 1991م.

10- **محمد عزيز** – التخطيط الاقتصادي الشامل – جامعة قاريونس 1986.

11- **محمود إمام** – دراسة نقدية للتجاري التنموية في الإقطار العربية ومستقبل التنمية العربية دار النهضة العربية للنشر والطباعة 1976.

12- **كامل بكري** – التنمية الاقتصادية – دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1988.

13- **فؤاد مرسي** – مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر – منشأة المعارف ، الإسكندرية 1986.

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية

دراسة ميدانية

د. خيري الصادق ارحومة

كلية الآداب والعلوم بدر – جامعة الجبل الغربي

المقدمة

في ظل التحولات الكونية الكثيرة التي يشهدها العالم من سقوط الأنظمة الاشتراكية ، وثورة التكتلات الاقتصادية العملاقة على مستوى القارات التي تشكل عنوان المرحلة الراهنة والقادمة وظهور المبادرة الغربية التي تتشد الديمقراطية كمطلب في صيغته الأمريكية المركزة على حقوق الإنسان هذه الديمقراطية التي ظهرت في مظهر المنقذ للإرادة الدولية توظف الآن في الاتجاه الذي يخدم المصالح الأمريكية، والتي ترى أن تاريخ النضال من أجل الديمقراطية، وحقوق الإنسان وأولوية الحريات الفردية على حساب العدالة الاجتماعية يجب أن يحتل محوراً مركزياً في إطار التلاؤم بين المجتمع المدني الحديث والديمقراطية، باعتبارها تشكل مصداقية المشروعية السياسية لمفهوم المجتمع المدني والحداثة اللذان يتجسدان في الدولة الديمقراطية الحديثة والمعاصرة.

إشكالية البحث:

يعتمد دور منظمات المجتمع المدني في بناء الدولة على النظرة التكاملية بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني، فهناك علاقة تكاملية وليست تنافسية تتنامى وتتكامل، وعلى الرغم من صعوبة عزل حركة المجتمع المدني على الحركة الثقافية إلا أن تأثير العامل السياسي الكبير فيها خاصة بعد الانهيار في دول المنظومة الاشتراكية في سياق عملية نقد ومراجعة لهذه التجربة، ساعد في ذلك التغيرات التي أخذت بها بعض الدول العربية إزاء الديمقراطية والتحول إلى أنظمة السوق الحر وتشجيع القطاع الخاص ورفع شعارات حقوق الإنسان وقبول الآخر وتراجع نسبي لدور الدولة في مجالات العمل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه زاد عدد مؤسسات المجتمع المدني وتنوع نشاطها وتغير مفاهيم البعض منها وفلسفته لتطرح مفاهيم التنمية والمشاركة الشعبية والسياسية في إطار العولمة، وما تضمنه من أبعاد اقتصادية (الخصخصة وإقرار حرية السوق) وسياسية (حقوق الإنسان والديمقراطية والتمكين السياسي كصيغة للعدالة الاجتماعية) وبروز الدعوة إلى قيام مجتمع مدني عالمي.

أهمية البحث ومبرراته:

أن البحث عن تباينات العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية السياسية والاقتصادية يعد دافعاً قوياً وباعثاً كافياً لاختيار هذه الدراسة فهذا الموضوع يشهد صعوداً سريعاً كقضية فرضت نفسها وأخذت مكاناً متقدماً على الساحة الدولية والوطنية.

تمكن أهمية ومبررات هذا البحث في الآتي:

1- إيضاح مدى استقلالية مؤسسة المجتمع المدني لاسيما النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية والوظيفية والأحزاب والروابط والصحافة ولجان حقوق الإنسان وأجهزة الإعلام عن هيمنة السلطة.

2- إلقاء الضوء على مدى استقلالية الفكر والثقافة عن السياسة بالمعنى الضيق للكلمة على الرغم من وحدتها الجدلية ذلك لأن عملية تحديث المجتمع تبدأ لتحديث الفكر والسياسة وعبء هذه العملية يقع

بصورة أساسية على كاهل المثقفين، والتي تتولى صياغة أيديولوجية تنسجم في أن معاً مع بناء دولة الحق والقانون والمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية بالتلازم مع سيرورة تقدم المجتمع نحو التحديث الشامل والتحرر من أرث المجتمع التقليدي.

3- مدى توفر الشروط الموضوعية اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد على أسس توفر له فرص الفكاك من هيمنة المراكز الرأسمالية الاحتكارية وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والبشرية والنهضة الفكرية والعلمية.

هدف البحث وتساؤلاته:

تمثل هدف البحث في محاولة عرض وتحليل طبيعة دور المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) ومساهمته في تنمية المجتمع سياسياً واقتصادياً لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية.

ولتحقيق ذلك نطرح التساؤل التالي:

ما دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية والحرية وصولاً إلى العدالة الاجتماعية؟

ويتضمن ذلك التعرف على دور المجتمع المدني في تخفيف التنمية المستديمة في ضوء عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة ، وذلك من خلال وعي أفراد المجتمع بدور المشاركة المجتمعية وأهميتها كإحدى أدوات العدالة الاجتماعية وكذلك المناخ السياسي الذي يشجع على زيادة وعي أفراد المجتمع بأهمية المشاركة.

منهجية الدراسة الميدانية:

يأتي نمط البحث وصفياً تحليلياً ينطلق من تعريف المجتمع المدني: وهو الوسط المجتمعي بما يشمل العديد من الروابط والهويات والجمعيات والأحزاب والنوادي والتجمعات والمنظمات التطوعية الخيرية، والاتحادات المدنية والمشافي التي تقع خارج دائرة الدولة والمنفصلة عنها فتهيء للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطها، سواء الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الثقافية.

أولاً: المجتمع المدني والتنمية المجتمعية:

يلعب المجتمع المدني ومنظماته دوراً مهماً في تنمية المجتمعات في مختلف المجالات خاصة المجال الخيري والمشاركة الاقتصادية والسياسية.

1- مفهوم المجتمع المدني ومنظومته الاقتصادية(1):

له عدة تعاريف من بينها: انه : مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام من الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وبالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتأخي والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي الشريف مع توفر قيم ومبادئ العمل الانساني والإدارة السلمية في التنوع والخلاف وهي لا تبغي الربح ولا ترتبط بالجهاز الحكومي وتتلاقى طوعياً حول مجموعة قيم أو مصالح مشتركة، وتقع في موقع ما بين السلطة ومؤسساتها من جهة والقطاعات الأخرى من جهة ثانية، كما أن مجالها خارج إطار العائلة والحكومة والسوق (القطاع الخاص) حيث يتعاون الأفراد على تعزيز وتنمية وتقوية المصالح العامة.

ويجب أن يكون لها فعلاً إرادياً حراً، مع انتساب حر لأي عضو وتتميز بوجود نظام داخلي ومبادئ وقيم هادفة، تؤطر عمل المنظمة بشكل يؤمن وينظم العلاقة بين الأعضاء على أسس ديمقراطية مع فسح المجال

الواسع أمام جميع الأعضاء للمشاركة في نشاطات وأعمال ذات مصلحة ومنفعة عامة تحمل قضايا الناس وشؤونهم ولها علاقة مباشرة معهم(2).

وقد بينت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992م تعريفاً للمجتمع المدني كونه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني القومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتابة والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً الاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية(3).

يشمل المجتمع المدني على عدد كبير من المنظمات الرسمية وغير الرسمية مثل: جماعات اقتصادية (اتحادات وشبكات منتجة وتجارية) ، جماعات ثقافية (مؤسسات واتحادات نقابية ومجتمعية وغيرها تدافع عن الحقوق والقيم والمعتقدات والرموز الجماعية)، جماعات قائمة على أساس المصالح (مصممة للدفاع عن المصالح الوظيفية والمادية المشتركة)، جماعات تنموية (منظمات تجمع الموارد الفردية لتحسين البنية التحتية والمؤسسات ونوعية الحياة في المجتمع)، جماعات الدفاع عن القضايا (حركات لحماية البيئة من التلوث وحقوق المرأة وإصلاح الأراضي وحماية المستهلك)، جماعات أهلية (تسعى إلى تحسين النظام السياسي وجعله أكثر ديمقراطية من خلال مراقبة الحقوق المدنية وتوعية الناخبين وتعبيتهم وجهود محاربة الفساد وهكذا). إضافة إلى ذلك يضم المجتمع المدني ما يمكن تسميته "الساحة الأيديولوجية" والتي لا تشمل الإعلام المستقل فحسب، بل أيضاً المؤسسات المرتبطة بمجال الثقافة المستقلة والجامعات التي تعنى بالشأن الفكري ومراكز البحوث ودور النشر والمسارح وشركات إنتاج الأفلام والشبكات الفنية(4).

2- نبذة عن نشأة المجتمع المدني:

نبدأ بنبذة عن نشأة المجتمع المدني تمهيداً للتعرف على مقدار إسهام هيئاته في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.

المجتمع المدني الأوروبي:

في القرون الوسطى كان الدين في أوروبا بمثابة كل شيء للمدن يومذاك" وفي عهد النهضة تراجع الدين المسيحي والكنيسة معاً، وعلى أثر هذا التراجع اخترعت المدن لنفسها ديناً جديداً ونظرية جديدة حلت محل الدين، وعندئذ برز مفهوم المدينة ومن هنا استعمل مصطلح "المجتمع المدني" بدلاً من "المجتمع الديني"، وقد تطورت المدينة في أوروباً إلى ثلاث مراحل: مرحلة المدنية قبل التطور الصناعي ومرحلة المدن الصناعية ومرحلة المدينة الكبيرة التي تضم مجموعة من المدن وتديرها وتسيطر عليها(5).

وقد نوقشت فكرة المجتمع المدني بداية الأمر في عصر التنوير في إسكتلندا خلال القرن الثامن عشر ويمكن القول أن الفيلسوف الاسكتلندي التنويري أدم فيرجسون" كان أول من تناول الاكتشافات النظرية المبكرة في هذا المجال عندما قدم نظرية في كتابه "مقال في تاريخ المجتمع المدني عام 1967م تشرح مراحل تطور

الإنسانية من الناحية الاجتماعية والثقافية، والتي تمحورت في ثلاث مراحل بدأ بالمرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفقاً لغريزته، مروراً بالمرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة. وانتهاء بمرحلة المجتمع المدني التي ظهرت فيها الروابط الاجتماعية(6) ولقد أهتم المفكر الألماني "جورج فريدريك هيكل" بتلك الفكرة حيث وصف المجتمع المدني أنه مجال وساحة للنزاع والتفكك وتبادل الخدمات وأن الاستقرار لا يتحقق له إلى في وجود الدولة(7). أما المفكر الإيطالي انطونيو غرامشي فلقد اعتبر المجتمع المدني جزءاً من البنية الفوقية وأنه يحتوي على العلاقات الثقافية الأيدولوجية ويضم النشاط الروحي العقلي، بينما اعتبره كارل ماركس المفكر الألماني المسرح الحقيقي للتاريخ كله، ثم دخلت فكرة المجتمع المدني ساحة الجدل السياسي خلال فترة النضال ضد الانظمة الدكتاتورية في منطقة وسط وشرق أوروبا وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأتها وتطورها فيما بعد عصر التنوير بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة ضد حكم الملوك المستبدين في أوروبا، من هنا ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وأن تعرض للاختلال بين الحرية والنظام، تمثلت تلك المنظمات في هيئات المجتمع المدني الغير حكومية المستقلة في الدولة(8).

المجتمع المدني الإسلامي:

بلغ المجتمع في عصر الرسول –صلى الله عليه وسلم– مستوى راقيا من النضج الاجتماعي وقد تكونت الحكومة الإسلامية في المدينة المنورة وبرز إلى الوجود مجتمع أصيل لم تعرفه البشرية سابقاً له مبادئ أساسية وقواعد إنسانية في التنظيم الاجتماعي بمعناه الدقيق والعميق. ينسق ويعدل بين قوى الحياة والأحياء، بين الجسد وحاجاته الروح ومطالبها، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (9) وكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من اختصاص الولاة والقضاة يقو تعالى : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ﴾ [آل عمران، 104].

يقول المستشرق "برنارد لويس" في كتابه "اللغة السياسية في الإسلام": أنها فكرة أساسية في الذهنية الإسلامية أن تكون الحكومة محدودة الصلاحية ومن حيث المبدأ والنظرية كان الحاكم المسلم مقيداً وله حدود أكثر من ملوك النصارى(10). ويمكن للمتتبع للتاريخ السلامي أن يلاحظ أثر الأعمال التطوعية وفي الحياة العامة للمجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية، فبفضل الأعمال التطوعية التي كان يبذلها أفراد المجتمع الإسلامي تمكن من أداء دوره الحضاري بل كانت تلك الأعمال وراء استمرار المجتمع الإسلامي والمحافظة على بقائه وديمومته إلى الآن.

ولو نظرنا إلى التعليم والتربية في المجتمع الإسلامي مثلاً لوجدنا أنها ما كان من الممكن أن تحرز التقدم المذهل والانتشار الواسع النطاق لولا نظام الوقوف الخيري، الذي مول عملية التربية والتعليم على جميع المستويات ، من مدارس وطلبة علم وأساتذة تعليم والكتابة ومكتبات عامة وغير ذلك، كما كان للوقف الخيري درواً مهماً في القضاء على الأمراض والحيلولة دون انتشارها وتفاقمها، وذلك من خلال حركة بناء المستشفيات ودراسة الطب، كما شمل الأنفاق الخيري علي الرعاية الاجتماعية للطبقات المحرومة والمعدومة كالأيتام والفقراء

والمساكين كذلك المرضى والمجانين، والعناية بالعجزة والأرامل والمطلقات، مضافاً إلى قضاء حوائج الناس وإقامة المشاريع ذات النفع العام للمجتمع(11). إضافة إلى الأوقاف الأهلية الخيرية كانت هناك "تنظيمات الحرف" و"الطرق الصوفية" والمجالس العرفية التي كان المجتمع يلجأ إليها لفض المنازعات التي تنشأ بين أفراده وجماعاته، بدلا من أسلوب اللجوء لأقسام الشرطة والمحاكم الذي يسود مجتمعات اليوم(12).

إن المجتمع الإسلامي هو مجتمع يختلف جذرياً عن المجتمع المدني المبني على الأفكار الفلسفية اليونانية والتجارب السياسية للروم ، كما انه المجتمع الذي يستقي أسوته من مدينة النبي –صلى الله عليه وسلم– وأعضاءه كلهم مستعدون لبذل نفوسهم في سبيل هذا المجتمع، ويعني ذلك تبني المبادئ الإسلامية التي سادت مجتمع مدينة النبي –صلى الله عليه وسلم– دون إهمال الأطر التنظيمية المتجددة دائماً تبعاً للظروف الزمانية والمكانية المحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية كلها، وأهم مواصفات هذا المجتمع:

أن الحكومة فيه خادمة الشعب لا سيدته، مسئولة أمام الناس الذين جعلهم البارئ –عز وجل– أصحاب الحق في تقرير مصيرهم وكل إنسان يؤمن بالنظام والقانون هو صاحب حق والدفاع عن حقه من أهم وظائف الحكومة، كما ينبغي أن يكون هذا المجتمع خالياً من الاستبداد الفردي والجماعي، وبعيداً حتى عن ديكتاتورية الاكثرية ومبرءاً من هضم وسحق الأقلية ويكون الإنسان بما هو إنسان مكرما ومعززاً وحقوقه محترمة ومصانة ، أما المواطنون فهم أصحاب الحق في تعيين مصيرهم والاشراف على إدارة الأمور ومحاسبة المسئولين، كما انه ليس للمجتمع المدني أن يكون ميالاً للتسلط ولا خاضعاً له(13).

3– دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية:

إن مفهومي الدولة والمجتمع المدني مفهومان متكاملان، إذ لا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته في التنمية والتقدم دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية وتعمل على فرض القانون، ويرى "كود" أستاذ القانون في جامعة شيكاغوا الأمريكية في "كتابه قواعد عامة المجتمع الحر" أنه يمكن التوفيق بين الحرية الفردية والمصلحة العامة بمراعاة بعض الفروق(14).

غير أن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية تتسم بالتوفق تارة والتصادم تارة أخرى وتتعدد وتتشابه الآراء ووجهات النظر بينهما في العديد من القضايا المعينة بالمجتمع ونشاط كلا الطرفين فيه وتعدد الآراء هذا يصب دائماً في مصلحة القضية المنظورة، إلا انه من الضروري أن يعني جيداً أن العلاقة المفترضة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية في أي مكان في العالم ليست علاقة تنافس بل علاقة مبنية على أسس متكاملة من التعاون والترابط، لأن دور كلا الطرفين مكمل لدور الآخر، كما أن الأسس التنموية التي بنى عليها كلا الطفرين أفكاره وأهدافه تصب في مصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه، لأن تعاونهم مبني على الرقي وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في البلاد بالإضافة إلى تنمية مهارات الأفراد من أداء الخدمات للمواطنين في جميع مجالات الخدمة الاجتماعية(15). بل أن كثير من الحكومات تقدم بدعم المنظمات وهي تدرك أنها تعمل على منافسة برامجها الحكومية المختلفة وتتحمل مقابل ذلك تكاليف مالية كبيرة وذلك للدور الكبير الذي تقوم به هذه الهيئات في بناء الدولة من نواحي عديدة وهذا الدور يتنامى ويتعاظم كما تغلغلت التربية

المدنية في أضلاع المجتمع وتشربها إلى درجة التشبع ، فللتربية المدنية دور في دعم وترسيخ بناء الدولة الديمقراطية والدول الحديثة وكما هو معلوم، أن بناء الديمقراطية وترسيخ مقوماتها يتوقف على الوعي بضرورتها وذلك يتطلب قوة وإرادة لتأصيلها في الفكر والثقافة والسلوك وفي المرجعية الحضارية بصفة عامة، ومعنى ذلك إن الديمقراطية وحقوق الإنسان يحتاجان إلى تأسيسهما في وعي الأفراد والجماعات وفي منظومة الثقافة السائدة.

وأساليب وطرق التنشئة الاجتماعية ومؤسسات التعليم والإعلام والتثقيف الحزبي، بما يحولهما إلى قناعة راسخة وهنا يتم تأصيلهما في السلوك اليومي لجميع الأفراد والتدريب عليها من خلال ممارساتهم في مؤسسات المجتمع المدني الحديث،،، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس أولية لتعليم وتعلم الديمقراطية وممارستها وهي لذلك تعتبر ذات أهمية كبيرة في التربية المدنية(16) وتتحقق التربية المدنية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية(17) ففي مؤسسات المجتمع المدني يشترك الفرد في عدد من الممارسات مثل: الاشتراك في عمليات الانتخابات لتشكيل الهيئات القيادية، التصويت ، التشريح، التعبير عن الرأي ، المناقشات والحوار، التثقيف والتدريب.

ثانياً: بعض الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في بناء العدالة الاجتماعية:

1- يمنع المجتمع المدني الدولة من التمدد خارج دائرة الدستور:

"لأنه يعتمد على الاستقلالية "التي تحول دون وقوع هيئاته تحت سيطرة السلطة، فيكون بذلك وسيط بن المجتمع والدولة ، وله قوانين ولوائح منظمة لأعماله التي لا تضعف الدولة وإنما تمنعها من التمدد خارج دائرة الدستور والصلاحيات القانونية وبذلك يقضي على الظواهر الاستبدادية للدولة ويمنح الفرد دوراً حقيقياً في المجتمع بل إن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني هي التي تدفع مطالب المجتمع للدولة(18).

2- يدعم ثقافة السلم والتسامح في الدولة:

لأن ركيزة الصراع السلمي "من أسس المجتمع المدني فأي الصراع بين تلك الهيئات يجب أن يدار بالأساليب السلمية ويتجنب أساليب العنف والإرهاب كما تساند تطور التعددية والتسامح داخل المجتمع.

3- يدعم مبدأ المواطنة:

لأن من الشروط العضوية في مؤسسات وهيئات المجتمع المدني المواطنة حيث لابد من أن تصب إيجابيات العمل والنشاطات في الصالح العام، ووجود الشعور والاعتزاز بالوطن شعور حيوي من أجل تطور المجتمعات ورقي الدولة(19). فلا يمكن لأي مجتمع أن يستمر ويدوم وتتعاقب الأجيال فيه إن لم يكن هناك شعور بالانتماء مزروع في أفئدة أفراده يعزز بإنكار الذات والإحساس بالمواطنة الحقيقية للمجتمع وبطبيعة الحال لا يمكن أن تتحقق إلا إذا علم الفرد حقوقه الاجتماعية كاملة وبعد أن يعرفها ويعيها، فإن عليه أن يمارسها ويسعى لتحقيقها وعدم التنازل عنها(20). ووعي المواطن بمواطنته تتحقق من خلال مفاهيم المساواة الحرية الانصاف ، المشاركة وليس النظر إليها كمفاهيم مجردة بل مفاهيم تتجسد على أرض الواقع.

4- ينمي قدرة الفرد على المشاركة على المستويين المحلي والوطني:

في مؤسسات المجتمع المدني يدخل الفرد في شبكة جديدة من العلاقات والتفاعلات ويمارس مهام وأنشطة متعددة جميعها تضيف آلية ويتعلم منها الحوار والتفكير العقلاني واكتساب مهارات سلوكية ومهنية

تجعلها، أكثر انسجاماً مع مجتمعهم واعتماداً على أنفسهم في حل ما يقابهم من مشكلات إلى جانب اكتساب معارف مجتمعية محلية وعالمية، وتؤكد ثقة الأفراد بأنفسهم كذوات فاعلة ومشاركة ، بل يعمل المجتمع المدني على خلق رأي عام مستعد لتحمل العديد من المسئوليات الاجتماعية إلى جانب المؤسسات الحكومية(21). ومع تطور الهيئات أصبحت تؤهل أشخاصاً للدخول الانتخابات البلدية والتشريعية ويتم ترشيحهم للجان والإدارات ذات الصلة بالعمل التنفيذي والتشريعي حتى وصل البعض منهم إلى الترشح لرئاسة الوزراء وقيادة الدولة(22).

5- يعتبر وجوده مقياس لنجاح الدولة:

يعد وجود مجتمع مدني متقدم من عناصر نجاح الديمقراطية في الدولة، فالديمقراطية لا تعني الانتخابات فقط، بل تنطوي على مؤسسات تتضامن لصنع أحد نماذج المجتمع المدني، حيث المزيج من الروابط والنوادي والنقابات ودور الصحف والاتحادات والأحزاب التي تتجمع معاً لتصر على ضرورة تكريس مصداقية الدولة، تتصدى لتعرية ممارساتها السلطوية في مجتمع تتوافر فيه حرية الحركة وحرية تكوين الروابط التي تتم بعيداً عن التعصب والحقد والانانية ، كما أن توعية لأفراد المجتمع بمفهوم حقوق الإنسان بالنظر إليها كمنظومة متكاملة من الحقوق والحريات لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية بل تتضمن أيضاً الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأنها حقوق متأصلة في طبيعتها والتي لا يتسنى بغيرها إن تعيش عيشة البشر، هذه الحقوق تكفل إمكانية تنمية واستثمار ما تتمتع به من صفات البشر التي تسند إلى تطلع الإنسان المستمر إلى حياة تتميز باحترام وحماية كرامته المتأصلة في ذاته كإنسان ، وهي تعبر في مضمونها عن جوهر العمل الإنمائي الهادف إلى تحقيق رفاعية الإنسان وحماية حقوقه وعليه فإنه يقاس نجاح العمل لأي حكومة أو دولة تجاه شعبها بما تحققه من إنجازات وما تقدمه من خدمات وما تتجه من حريات وخيارات يمارس الأفراد في إطارها كل أنشطتهم وعلاقاتهم(23). أيضاً يستفيد صاحب القرار السلبي سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية حيث يضع ردة فعل هذه الجمعيات ضمن حساباته السياسية، بل أصبح يؤخذ توجهات هذه الجماعات واستطلاع رأيها خطوة أساسية لمعرفة مدى نجاح أي قرار سياسي أو اقتصادي(24).

6- تدلل مشاركتها في العمل السياسي على شرعية النظام ومؤشر صحي للعلاقات بين الدولة والمجتمع:

تعتبر المشاركة السياسية جوهر العملية الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ووفقاً لذلك يرى بعض الباحثين إن الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية بالمدى الواسع الذي يشارك بمقتضاه الأفراد والجماعات في العمل السياسي وكلما تزايد حجم المشاركة في العمل السياسي من الذكور والإناث كلما دلل ذلك على شرعية النظام الحاكم وكلما تزايد حجم المشاركة السياسية كان ذلك مؤشراً إيجابياً يعبر عن صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما يدلل على اتساع فرص أفراد المجتمع للولوج إلى المجال المدني من خلال تكوين المؤسسات الحداثية التي ينتظم من خلالها نشاطات المجتمع باستقلالية عن الإدارات الحكومية وهي فرص تعمل على اتساع حجم مشاركة أفراد المجتمع في مجالات التنمية البشرية بل وحجم تمثيلهم سياسياً واجتماعياً من خلال الجمعيات والمنظمات الأهلية بكل تنوعها وبالتالي تمكينهم من المشاركة في الشأن العام(25).

7- تعد خط الدفاع الثاني عن كيان المجتمع بعد الدولة:

بمجرد تعرض الدولة لأزمة يحتل المجتمع المدني موقعه ويصبح خط الدفاع الأول المسئول عن بقاء المجتمع على قيد الحياة، ويكفي لفهم ذلك الاستعانة بنماذج من داخل عالمنا العربي ...ففي لبنان ضرب المثل بصمود المجتمع المدني وما قامت به المنظمات الشعبية والجمعيات الخيرية في ملء الفراغ المترتب على غياب الدولة حيث وجهت ما يقرب من 30% من تلك المنظمات جهودها إلى أعمال الإغاثة وتسكين المشردين ، مع تشكيل اللجان الشعبية لسد الحاجات اليومية للسكان كتأمين توفير خدمات الغذاء والصحة والنظافة والبريد والكهرباء والماء، كما اتخذت المساجد مقرات لتقديم المساعدات للمحتاجين ... ومثال اخر يدلل على خطورة الاستعانة بضعف المجتمع المدني أو غيابه ...الصومال، حيث أدى الاعتماد الكامل على الدولة وحدها إلى الانهيار الكامل للمجتمع عندما أختفى دورها وقد أفادت جميع الدراسات حول أسباب المجاعة في الصومال أنها كانت مشكلة توزيع في المقام الأول حيث تفككت الدولة دون وجود مجتمع مدني يوفر شبكة أمان للمواطنين وبعيد تجميع اجزاء دولته المتناثرة(26).

8- تحي مبادئها ثقافة السلام:

إن بناء الفكر المدني ما هو إلا إحياء لثقافة السلام من خلال التزام الإنسانية والمجتمعات والأفراد بمجمل القيم والتقاليد والعادات والتصرفات التي تسند إلى احترام الحياة والشخص البشري وحقوقه ونبذ العنف وتحقيق المساواة بين كافة أبناء البشر واحترام حقوق الإنسان والعدل والتضامن والتسامح والتصدي للتمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، وقبول الاختلاف وتحقيق التفاهم بين الأمم والدول والمجموعات العرقية والدينية والثقافية وثقافة السلم تقوم على حقيقة (أن الأخر هو أنا) وأن السبيل الوحيد لمعالجة مشكلات التهميش واللامبالاة والكراهية والعدالة في المجتمع هو معرفتنا بالأخرين واحترامهم ووقف الانتهاك واستخدام العنف(27).

9- تساند اقتصاد السوق:

فمهما بلغ مستوى الذكاء والإخلاص وبذل الجهد وروح الخدمة العامة لدى كبار المسئولين والموظفين الحكوميين في أي حكومة فأنهم بكل بساطة لا يستطيعون بل ولا يمكنهم توقع كل السلع والخدمات التي يرغب المواطنون في الحصول عليها، علاوة على توفير الكفاءة فهي تعوض عن إخفاقه ومن ثم تلبية تلك الاحتياجات بطريقة سريعة وكافية فالقوانين التي تسمح للأشخاص والجماعات بأن تنضم معاً لسد الفجوات الناجمة عن إخفاق الأسواق في القطاع العام، تلعب درواً حيوياً في إثراء المجتمع وضمان توفير الخدمات والسلع العامة التي من اجلها بيدي الأفراد استعداداً لتكريس مواردهم الخاصة، فمنظمات المجتمع المدني تقدم مساندة غير مباشرة لنجاح ونمو اقتصاديات السوق وثمة بعض الأدلة على أن اقتصاديات السوق تزدهر على أفضل نحو حيثما يوجد الاستقرار الاجتماعي والثقة العامة في المؤسسات واحترام سيادة القانون وهذه القيم الاجتماعية تعززها القوانين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية وأفضل توثيق لهذا الرأي هو العمل الذي أنجزه البروفسور Robert Putnam بجامعة هارفارد، فبناء علي بحوث اجتماعية مكثفة انجزها في شمال وجنوب إيطاليا على مدى عشرين سنة واستنتج البروفسور أن أفضل مؤشر التنبؤ بالنمو الاقتصادي المتوقع في المستقبل هو وجود تقاليد

مدنية قوية للتعاون والشبكات الاجتماعية والثقة والالتزام بالصالح الاجتماعي، وهي عبارة عن مجموعة مترابطة من الأوضاع يشير إليها باسم "رأس المال الاجتماعي"(28).

ثالثاً: العولمة ودور المجتمع المدني في تحقيق التنمية:

إن إحساسنا بالواقع صار أمراً شديد النسبية في عصرنا الحالي. فالقوى الشديدة للعولمة والثقافية والاقتصاد وغيرهم والتي تتخذ شكل شركات عابرة للقارات وتدفق الهجرة قد أدت إلى خلط أوراق الدولة – والهوية والمواطنة. كما أن ارتفاع تيار الفردية صار محل اهتمام في ظل استمرار المجتمع في فقد وعيه الجماعي الذاتي –كما يبدو– وبالتالي مقدرته على العمل السياسي، وفي مقابل ذلك نجد الشركات عبارة القارات (متعددة الجنسيان) التي ترسوا قواعدها في المجتمع العالمي قد كسبت أرضا جديدة في العمل السياسي والقوة والنفوذ على الحكومات القومية أو البرلمانات. وكانت نتيجة ذلك، أن الوجه الرئيسي للسياسة في مطلع الألفية الجديدة هو ظهور موضوعات اخترقت المواجهة الديمقراطية الوطنية للأمة وصارت بمثابة المحرك الرئيس للعمل السياسي(29).

وهناك العديد من التحديات التي تفرضها العولمة على النظرية السياسية المعيارية وقد كانت النظرية السياسية العربية التقليدية تفترض وجود للمجتمعات المحددة التي تنعزل بحدودها عن الدول والمجتمعات الأخرى. فالبرغم من أن المفكرين السياسيين والقانونيين قد اضطلعوا تاريخيا بطاقة هائلة في تشكيل نماذج معيارية محددة للعلاقات بين الدول فقد اعتمدوا في ذلك إلى حد كبير على الانفصال الواضح بين الشؤون الداخلية المحلية والشؤون الخارجية. وعلى هذا كان ينظر للحدود كأمر إيجابي حيث يوفر ميزة وإمكانية النجاح الداخلي للبلد في ظل انعزالها عن العالم الخارجي. أما الآن فإن العولمة تفرض تحدياً أساسياً على كل تلك الفرضيات التقليدية فلا يمكن الأن وصف دولة على أنها مكتفية ذاتياً بمواردها ويمكن لها أن تحيا في عزله عن العالمي الخارجي في السياق من الانفتاح وانتشار العلاقات الاجتماعية العابرة حدود الدول ، ففكرة محدودية المجتمع صارت فكرة غريبة وشاذة في ظل هذه التحولات الأخيرة(30).

وفي الولايات المتحدة يرتبط المجتمع المدني بشكل وثيق بالعدائية وعدم الثقة في الحكومة. وهي عملية ارتبطت بالرئيس كلينتون على الأقل بشكل رمزي – واعلانه بعد انتخابات 1994 أن عصر الحومة السوبر (Super) قد ولى فحقيقة الأمر، نجد أن الإحساس بأن الحكومة لم تعد تحظى بالثقة أو الشفافية قد كان بمثابة الدافع والمحرك لجعل المجتمع المدني في قمة أجندة السياسيين والباحثين في الحقل السياسي.

يأمل الليبراليون في دعمهم للمجتمع المدني أن يجدوا إجابات لتساؤلاتهم عن مشكلات المجتمع الأساسية كالفقر والعنصرية والمتبطات البيئية والتي لا تدعو لمزيد من التدخل غير المرغوب للحكومة ومؤسساتها في حياة المواطنين. وعلى صعيد أخر نجد بعض الآراء النقدية توجه سهامها على المنظمات غير الحكومية والتي يرى الكثيرون أنها تتجسد في المجتمع المدني، حيث يرى أصحاب تلك الرؤى أن تلك المنظمات مثالاً للسلوك السلطوي والفساد وعدم المحاسبة، وهو الأمر الذي عزا بالعديد من كانوا في طريقهم لتأييد فكرة المجتمع المدني كوسيلة للوصول إلى الديمقراطية إلى الابتعاد بأنفسهم عن هذا الأمر(31).

ويتفاعل البنك في مجال التنمية الدولية مع ألاف من منظمات المجتمع المدني (NGOS) في كافة انحاء العالم من خلال وسائل ثلاث هي:

أ- يسهل البنك الحوار والشراكة بين المجتمع المدني والحكومات عن طريق تقديم الموارد والتدريب والمساندة الفنية.

ب- يتشاور البنك مع منظمات المجتمع المدني بشأن القضايا والسياسات.

ج- البنك يقيم شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات والمساعدات(32).

ويقوم البنك الأمريكي الدولي للتنمية بفتح عملية حوار مستمرة وعمل علاقات بين الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات التنمية المانحة (المحلية والدولية) لتصميم وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وذلك من خلال: تقوية المجتمع المدني، خلق صيغة قانونية وحكومية قوية، تحسين القبول لقطاع منظمات المجتمع المدني، خلق شراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني(33).

والسؤال هل حقيقي ما يقوم به المانحون بالمبالغة في التأكيد على دور المجتمع المدني كقوة ديمقراطية تقف في وجه القوى القمعية؟ أن تلك المحاولات تحاول تشتت الانتباه عن النوايا الحقيقية للشركات الرأسمالية وأثارها المدمرة على المجتمع المدني، فالمانحون يقوموا بالإيهام بأن المجتمع المدني يحيا في تناغم وتناسق ويقتصر دوره كقوة مدعمة للنموذج الليبرالي للتنمية الرأسمالية والديمقراطية(34).

والمجتمع المدني له دور فاعل أيضاً داخل الوطن العربي بوجود الرسالات السماوية وقيم التعاون منذ القدم وتشير الدراسات إلى أن الخبرة التاريخية والاجتماعية للمجتمع المصري بالمجتمع المدني أكدتها قيما ومبادئ الحضارة المصرية، عبر التعاون والتكافل الاجتماعيين وهي تعطي أرضية لمزيد من التطوير لحركة المجتمع المدني وفاعليته(35).

كما تشير نتائج الدراسات إلى تطور علاقة الدولة بالمجتمع المدني في كل من (الأردن – اليمن – سوريا- موريتانيا) حيث أثرت المتغيرات الدولية على الأوضاع في المنطقة العربية والأحداث وعلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني من خلال مفاهيم حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(36).

وفي دراسة أخرى اهتمت بالمجتمع المدني في المجتمعات العربية وتأثير الظروف والتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية التي أثرت منذ بداية تشكيل العمل الأهلي العربي في إطار ظروف غير مواتية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً مما دفع تنظيمات المجتمع المدني الأهلي إلى تقديم المساعدات الخيرية(37).

كما كشفت دراسة أخرى عن الدور السلبي للجمعيات والمؤسسات في ريف محافظة البحيرة في مجال الرعاية أو التنمية أو الديمقراطية وعدم مواجهة مشكلات الجماهير واستثارة ايجابياتهم وتدريبهم على المسئولية والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم المحلية. وأرجعت الدراسة ذلك إلى ضعف فعالية دور الجمعيات الأهلية وقلة خبرة قياداتها الشعبية وعدم معرفة دورها الحقيقي في الممارسة(38).

نتائج البحث والتوصيات:

بتحليل نتائج الدراسة الميدانية أمكن استخلاص الآتي:

أ- رغم عدم انتماء عدد كبير من حالات الدراسة الميدانية إلى أي حزب إلا أن مشاركتهم في الانتخابات كانت لدعم المرشحين المستقلين معللين ذلك بأن الحكومة ومؤتمرها لا يقدمون الخدمات الأساسية لمجتمعهم المحلي من وظائف أو مشروعات إنتاجية وأخرى خدمية.

ب- أنه رغم تقاعس البعض وعزوفهم عن المشاركة في فترات سابقة ألا أنهم الأن أحرص على المشاركة بل ويشجعون غيرهم، وتبريرهم لذلك بأن المرشح هو مرشحهم (ليس مفروضاً عليهم) وابن بلدنا وتم إقناعه بأن يرشح نفسه من أجل خدمة المجتمع المحلي.

ج- بفضل المناخ السياسي الجيد وزيادة نسب التعليم وثورة الاتصالات أتيح للجميع الفرصة في أن يرى انماط سياسية ونظم ديمقراطية في مجتمعات أخرى مما أثر إيجاباً على توجهات الإصلاح وأن هذه الطرق هي السبيل للنهوض بالمجتمع من خلال الجمعيات الأهلية المنظمة سياسياً وديمقراطياً كي تقترب من مواقع اتخاذ القرار وصنعه وتصبح مشاركة في التخطيط ومنفذة ومتابعة له ويعد هذا من بين السبل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

د- لا تعتبر المنظمات الأهلية بديلاً لواجبات ووظائف الدولة الوطنية وإنما مكملاً لها في كثير من الأحوال ويشترط لنجاح العلاقة التكاملية أن يكون ذلك في إطار عمل حكومات ديمقراطية تهتم وتستجيب لمصالح القوى الجماعية والمستهدفة من نشاط المنظمات الأهلية، كذلك تستطيع المنظمات الأهلية ترجمة الاحتياجات المحلية إلى صياغة للأهداف وخطة للعمل خاصة وأنها تستطيع أن تقيم علاقات وثيقة بالجماعات المحلية وبالحركات الاجتماعية أو المشروعات التي تساندها دور منظمات المجتمع المدني في بناء الدولة العصرية يتعلق ببنية المجتمعات المدنية المحلية وبظروف نشأتها التاريخية، وقد يعود ضعف دور بعضها إلى فقدانها لخبرة العمل المؤسساتي، وافتقار قياداتها للمهارات الضرورية والخبرات اللازمة للتنظيم واستثمار الطاقات وبناء القدرات وإقناع الجماهير ووضع الاستراتيجيات القادرة على التوفيق بين الإمكانيات والأهداف العاجلة أو بعيدة المدى.

هـ- يعد التفكير في أسلوب التجديد النوعي والكمي للموارد البشرية والمؤسسات للمجتمع المدني واعتماد أسلوب سيناريو الحوار النشط، وصناعة الرأي العام، وعدم القدرة على التفاوض من أساليب العمل التكاملي للبناء المتوج للتطوع النوعي في اداء منظمات المجتمع المدني لهيئتها لكي تكون طرفاً محاوراً قوياً وذا مصداقية والتفاوض باعتباره خبرة وقدرة على استثمار أجواء الثقة ونقاط القوة والضعف في الذات وإلى الطرق الأخر ، كما أن التركيز على مبادئ حقوق الإنسان والتربية المدنية والمساواة في التعامل بين هيئات المجتمع المدني من عناصر تحقيق التحول الديمقراطي العميق.

و- إن لثقافة التسامح دور في تعزيز التكامل بين هيئات المجتمع المدني وتحققه من خلال معطيات الإصغاء للآخرين وتجسيد ثقافة تسامح قوامها القبول بالآخر المختلف والتعامل على أسس حضارية

تنسجم وقيم المساواة والعدل ونبذ كل أشكال التعصب وممارسة العنف تجاه المخالفين من واقعنا، بناء وتعزيز أطر ومؤسسات التفاهم بين مختلف شرائح المجتمع وإشاعة أجواء السلم والتسامح والقبول بالآخر وجوداً ورأياً والكف عن استخدام القوة في التدخل بآراء الاخرين وضرورة تكريس التسامح في الحياة السياسية.

التوصيات:

1- العمل على زيادة وعي المجتمع الليبي (سلطة – مؤسسات – أفراد) بأهمية ودور ومشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية.

2- التأكيد على أن دور المجتمع المدني هو التعاون وليس التناحر مع الحكومة لتخفيف توجهات الإصلاح بهدف ترقية الديمقراطية.

3- حث الدولة على توفير كافة الوسائل والآليات اللازمة لنجاح دور المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية)، يزيل الهواجس ويحث المواطنين على التطوع والمشاركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

4- التركيز على مؤسسات المجتمع المدني وتنشيطها بالوسائل الديمقراطية لدفعها لتشارك الدولة في قيادة المجتمع، عندها فقط يمكن لهذه الشراكة أن تكون الأمل والضمان لأحداث التكامل الداخلي بين قطاعات المجتمع المختلفة وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الدولة منفردة في المجالات كافة ومن ضمنها قضايا الإصلاح والفساد.

5- تنشيط الحوار داخل المجتمع المدني بتأسيس منبر للحوار الاجتماعيين هيئات المجتمع المدني يكون بمثابة بيت خبرة استشاري للمنظمات الأهلية يجمع مفاهيم الحوار والرصد والتضامن ويكون من مهامه متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقضايا الإصلاح والفساد وإشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء والطبقات المتوسطة والعادية مع الاستفادة من التقنية المتاحة بشكل أكبر والتجارب الإسلامية والدولية.

6- تدعيم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول العمل الاجتماعي التطوعي مما يسهم في تحسين واقع العمل الاجتماعي بشكل عام والعمل التطوعي بشكل خاص ولا يمكن أن يتم هذا إلا من خلال هيئة نزيهة ، محايدة ومستقلة تتبنى التأسيس والتطبيق لثقافة التسامح، تكون مؤمنة بشكل كامل بهذه الثقافة وعلى درجة عالية من المرونة والانفتاح لتستطيع تنفيذ برامجها التوعوية والتثقيفية في داخل المجتمع بشكل سلس وإيجابي، مع الأخذ بنظر الاعتبار القدرة على مواجهة العقبات والصعوبات في أثناء التطبيق وكيفية معالجتها والتعامل معها.

قائمة المراجع

1- محمد حسين العاضدي، مبادئ ومفاهيم في عمل منظمات المجتمع المدني، الكويت ، دار أفاق، 2005، ص132-134.

2- أماني قنديل، المجتمع المدني، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003، ص112.

3- سلمان حسين، منظمات المجتمع المدني، مركز المعلومات والأبحاث، دمشق، 2005، ص78.

4- فاخر السلطان، جريدة الوطن، العدد 762، 2008، ص214.

5- محسن الخضر، مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني، مجلة شؤون عربية، عدد 117، 2009، ص326.

6- وسيم مزبك، البحث عن الضائع، مجلة المجتمع، عدد187، ص196.

7- حسن الحاج، النظم الإسلامية، دار آفاق ، الإسكندرية ، 2007، ص124.

8- ميناء الشامسي، المشاركة في العمل التطوعي، دار النهضة ، القاهرة، 2003، ص186.

9- حسن الحاج، النظم الإسلامية، مرجع سابق، 165.

10-حسن خاكرند، مقال قراءة معاصرة المجتمع المدني، جريدة الرأي العام، عدد 3215، 2008.

11- فؤاد الصلاحي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية، دار الطليعة، دمشق، 2005، ص87.

12- مازن خليل غرابية، المجتمع المدني والتكامل، دراسة في التجربة العربية، دار المعارف، الإسكندرية، 2010، ص52-54.

13- مازن غرايبة، المجتمع المدني والتكامل ، المرجع السابق، ص78.

14- منى الشافعي، بحث مؤسسات المجتمع المدني (الحاضر المفقود والدور المطلوب) مركز العمد الثقافي، 16، 12، 2005.

15- فلاح المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية، دار قرطاس ، الكويت، ط1، 2002، ص53.

16- انطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، دار المستقبل للنشر، 2004، ص15.

17- محمد محفوظ ، التسامح وآفاق السلم الأهلي، دار بيروت للنشر، بيروت، 2001، ص127.

18- عصام عبدالله، مقال سياسات التسامح ، مجلة نصوص معاصرة، العدد 28، 29، 2010.

19- صالح الحسن، الأعنف في المجتمع المدني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1998، ص183.

20- صالح الحسن، المرجع السابق، ص190.

21- عبدالباسط عبدالمعطي، المجتمع المدني وأهدافه التنمية البشرية في المجتمع العربي، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، الإسكندرية، 1996.

22- محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000.

23- ك أوليدوف، الوعي الاجتماعي، ترجمة ميشيب كيو، دار ابن خلدون، ط1، 1982، ص79.

24- شوميلبيه – جاندرو، مدخل لعلم الاجتماع السياسي ، ترجمة إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص82.

25- أحمد تهامي عبدالحي، التوجهات السياسية للأجيال الجديدة، مجلة نوافذ سياسية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد 13، 2008، ص136.

26- أحمد تهامي عبدالحي، المرجع السابق، ص139.

27- حسن الحاج، النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص190.

28- انطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مرجع سابق، ص88.

29- Lis tsaliki, the Globel Civil socicty: some theretical consinderationm mesia and demoerecy, abstracts, 2005 .

30- Williem, scheuerman, stan ford, encyclopedia of philosophy, Indiana university, Bloomington, june, 21, 2002, plato, stan ford – edu.2012.

31- Omar , G. Encarnaction, the rise and falloff eivil society, books arbis bulletins published Article transcnpts orbis, spring, 2003.2003.

32- البنك الدولي، التقرير السنوي، المجلد الأول، 2003، ص18.

33- Intemational, cenfer not for profit lowm September, 1998, E-mail- infoicnl@ icnl-org. 1998.

34- Lynne,rienner, civil society and development and dilemmas and challenges, 8 may, 2002.

35- عبدالباسط عبدالمعطي، المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص34.

36- محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره، ص73.

37- شهيرة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، دار الكتب القومية، القاهرة، 1997.

38- غريب سيد أحمد، دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي بمحافظة البحيرة، في المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، الإسكندرية ، 1996.

مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية
رقم الإيداع – دار الكتب الوطنية بنغازي / ليبيا
2013 / 423